بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على منه وكرمه وآلائه ونعمه والشكر على فضله وانعامه والصلاة والسلام على
رسوله سيد العالمين وافضل المخلوقين وامام المرسلين النبي المصطفى الامين سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد فهذه مجموعة من الجواهر النفيسة مما وجدناه من المستفادة وغيرها
من المنقولات من كتب النحاة من الحواشي وغيرها على بعض عقود وعللات الفية ابن مالك الطائي رحمه الله وسائر المصنفين
ونفعنا بعلومهم في الدارين بجاه سيد المعلمين ورسول الثقلين ووفقنا للعلم النافع في الدارين . قوله الباء متعلق لما كان
البحث في البسملة بحسب الفن مرادا مناسبا للشارح وكان هذا من فن النحو اراد انها متعلق الجار وغيره فقال الباء متعلق
ثم اعلم ان ال في قوله الباء للعهد الذكري اي التي تقدمت في بسم الله ولا يشكل بانه لم يتقدم فيه مصحوب ال لانه لم
يتقدم فيه باء بل ب لانه معنى تقدم المصحوب تقدم مدلول المصحوب لا نفس المصحوب وقد يكون كذلك وقد يكون مدلوله
المصحوب كما هنا فلا اشكال كما يعلم من الرضي ولا يجوز ان يكون ذهنيا لان الذهني ما دل على المصحوب من غير جهة
المذكر وقد ذكر هنا ولا يجوز ان تكون حضورية كما قيل لان الحاضرة في القرطاس رسم الباء لا الباء قوله تقديره
بسم الشيخ اي لفظ بسم الشيخ واستشكل بان المقدر ليس كله بل ابدأ فقط اجيب بانه قد اعتاد في عبارات النحاة
المصرفين تفسير التقدير مع متعلقاته تسهيلا للفهم مع الاشارة بانه تقديم المعمول على العامل اولى واهم هنا لكونه
لفظ الجلالة ولا يقال المبتدأ بالبسملة مع اشتمالها على الباء ولفظ اسم لا يتحقق في رواية بسم الله بباء واحدة
لان الباء وسيلة للمبتدأ والاسم ليس اجنبيا كما افاده السيد في حواشي الكشاف قوله لا محل له اي من الاعراب اي
وليس على المجموع ان افهم فيه المفرد يكون ذا اعراب قوله لانه ظرف لغو اي خال عن الضمير بخلاف الاستقرار كالصلة
والصفة وغيرهما قوله او في حكم المذكور اي لا يمتنع ذكره من حيث قانون النحو قوله ولكن على غ المقدر اي على
قوله ولا محل لمجموعه لانه يتوهم انه لا محل للمجرور فقط لا ان نفي الحكم عن مجموع الشيئين يوهم بالاولوية نفيه عن الجميع
كما هو مشهور انتهى

تاكيد لا

في عرف الكلام كما اشتهر ثم وقيل ان لكن اسد ركيكة وهو نظر الى ان من المعلوم ان هذه الباء ليست زائدة ولا شبيهة بها فلا
تخلو من الاعراب انما في المجموع او في احد من الجار والمجرور ومعلوم ان الجار لا يحتمل الاعراب وصرح بعضهم الاعراب للمجموع فتعين
كونه للمجرور فقط قال الشيخ م عندنا غير ظاهر وان صرح في المغني بمجيئ لكن للتاكيد لان ما تقدم من وجوه تعيين الاعراب للمجرور فقط
يحتاج الى فهم احكام من ابواب مختلفة ولا يمضي عدم التوهم من هذه العبارة مع ان التوهم يكفي وجوده من وجه ما فتامل اه
ثم اعلم انه اورد على قوله على المجرور ان الاعراب المحلي انما هو للمبني اجيب بانه متى كون المحل منصوبا ان المتعلق ينصب المجرور محلا لو كانه
متعديا اليه بنفسه كما في ص في باب حروف الجر اه قوله ولم يكتب الالف نحو جواب لسؤال مقدر من انه يتعين كتابة الف الوصل
فاجاب بقوله ولم يكتب الالف ولا يخفى ان هذا البحث من حيث مناسبة علم الخط لعلم النحو فهو استطرادي لبيان الفن لا ذاتي
قوله لكثرة الاستعمال اي ولا احتياج للخفة بعدم قطع القلم بين الباء والسين فهذا اقتضيتم صغرى للعلة وهي عدم وقفه
كما شاع وكثر في الكلام فلا يقال عنه قوله وطولت الباء الخ انه لا فائدة ح بمجرد الالف حيث زاد قدره لان
الفائدة يؤدي باتصال الباء والسين بلا فاصل فلا يحتاج الى كثير القلم اه فلا حاجة الى اطالة الكلام فيه م
ولهذا لا يعتد من لفظ الجلالة والرحمن والرحيم فتنبه قوله وطولت الباء عوضا عنها الالف لعله ذلك فيها عوض
من لفظ الجلالة ممنوع وكذا ما اتصل به اه قوله اسم للموجود والاولى في اللام فيه للكمال اي الموجود الكامل
الذي لم يلحقه عدم سابقا ولا لاحقا فهو واجب الوجود اه قوله الحق اي المحقق الثابت بالبراهين القطعية
لا دلة الاعداء اه قوله الجامع للصفات الخ من صفات الكمال والتنزه عن صفات النقص اه ولا يخفى ان هذه
الصفات انما اتى به للمدح لا للاخراج اه قوله والاشهر الخ اي الاحسن والارجح لما فيه من دفع الايهام
لكثرة اطلاق الاعلام لذوات الاجزاء تعالى الله عن ذلك وايضا ان الاعلام في مرتبة ثانية من
مراتب التعريف والاولى المضمرات فينبغي التحذير عن ادخال لفظ الجلالة في المرتبة الثانية الا
ان يقال بان الجنس والفرد كلاهما الموجبات لا يقتضي ان يكون الاطلاق العلم فيما لانه مشهور
ومتعارف في كتب الصوفية كفتح المعين كما لا يخفى لان الموجبات ليسا بصدد التحقيق بل كل منهما محتمل اه

قوله مجرى الاعلام) قال الشيخ م د الظاهر ان مجرى مصدر ميمي فهو على حد قوله الآتي في باب المفعول المطلق
كانه اك ذا تشبيه الخ قوله بالمغفرة) ونقل عن شيخ ان الباء سببية وسبب المغفرة عدم العذاب ولا يتعين منه
دخول الجنة فلهذا افاد دخول الجنة وسبب دخول الجنة التنعم بانواعه جعلنا الله منها فهذا
ظهران الا يعرب بمعناه الاصلي قال الشيخ م لكنه فيه تعسف لان المقصود هنا اظهار نفس الرحمة لا
سببه كما هو المخ في معنى الرحمن فالمناسب جعله بمعنى الادخال اهـ قوله وهما اسمان الخ وليس المقصود
منه اظهار اسميتهما بل ما بعده اهـ قوله للمبالغة) والرحيم على وزنه اقيا سي بخلاف الرحمن
ومع ذلك انهما صفتان مشبهتان اهـ قوله من رحم) هذا على ان الماضي مشتق من المصدر والبواقي
مشتقة من الماضي فلا يرد ما قيل ان الاشتقاق ليس من رحم بل من مصدره ثم اعلم ان بناء الصفة المشبهة
لا يجوز الا من اللازم ورحم هذا متعد ولهذا انه نقله الى فعل وهو لازم وان يكون غير مستعمل لان كل ما جاء
على فعل لازم فيكفي كون الماخوذ منه لازما ادعاء او تحويلا كما يأتي تفصيلها في بابها اهـ قوله قال محمد الخ
لما اراد تمييز هذه الكتاب م في انشاء ديباجته او صنو المقصود بدأ في انشاء الديباجة على ما يأتي فقال قال
محمد الخ فهذه القول من المصنف فان قلت مع كونه مختصرا ذا فعالما بتوهم ان قائله غيره من غير تلميذه ولين
كله لك بدا الامر احمد واسمعيل الخ لكن عدل منه الى الغيبة لاظهار اسمه لان يكون الكل راغبا في طلبه وتعلمه
والجد فيه لكونه راسخا ورئيسا ومحققا من ائمة هذا الفن ولا يتركه احد فيحصل مراده وهو كثرة الانتفاع
بهذا الكتاب فلا ان يقول قلت ثم انه لم يكتف باحد من محمد وابن مالك دون الاخر لانه لو اقتصر على ذكر
محمد فلا يتعين كون المصنف كما هو الظاهر ولم يكتف بابن مالك مع انه يتعين به ان يكون هو المصنف لشهرته به
لان كل موضع يقصد فيه اظهار الاسم يناسب فيه ذكر الاسم لا قبل الكنية كما في مقدمة بعض الكتب
ولا يفيد تلك الزيادة الا الايضاح فلا يغني احدهما عن الاخر اهـ شيخ م قوله هو ابن مالك اعترض
بان المصنف ليس ابن مالك بل هو ابن ابنه كما في الشرح لان الابن هو الابن الحقيقي وابن الابن هو الحفيد
والسبط ابن البنت والنافلة عام فالحق ان يقول حفيد ابن مالك اجيب بانه في الاصل بمعنى الفرع ثم صار علما له
فالمعنى في الحال هو المسمى بابن مالك لا على اعتبار معنى البنوة ثم ان في استعمال الابن بمعنى الفرع قولان حقيقة ومجاز والصحيح انه مجاز ولا حاجة لنا الى ذكره لانه كان ترك الاول فله كذلك بالنظر
الى الاصل اهـ شيخ قوله ابو في) ونقل عن شيخ ليس هذا في موقعه لان المقام مقام الحمل والبيان فلا يناسب

٢ المشهورة م ٢ فالاولى م

هو من خصوصيات الصرفيين فالأولى تركه كما عليه بعض النسخ القديم المعول عليه فيبدل بهم اقلام وعلى النسخ
~~[illegible]~~ يجاب على تقدير بجوابين الاول ان ذكره دفعا لتوهم المبتدئ من ان الماضي الثلاثي لم لا يكون [illegible] الا
متحركا فكيف كان ساكنا فاجاب بانه ملحوق والثاني انه اشارة الى ان المراد بالنحو في هذا الكتاب ما
يشمل الصرف وشرح قال ش م وعلى فرض ثبوتها يجاب بانه مجرد ايضاح الذات هذا هو الظاهر ه
قوله اريد بها الاستقبال على وجه الاستعارة التبعية على ما ذهب اليه القوم فانظر باجوري على السمرقندية
هذا هو الظاهر والاحسن في الكلام ويحتمل ان يقال ان الديباجة متاخرة عن المقصود لانه غالب عادة
المصنفين بتصنيف المقصود اولا ثم [illegible] بتسويدا تم تصحيح وتغيير النسخ مع الديباجة وبعض تبييضنا ه
كذا نقل عن شرح قوله اسم الناظم [illegible] اسم علم له اه قوله العلامة في التاء لتاكيد المبالغة والافصح فعالة [illegible]
دال على المبالغة [illegible] اشتهر ان العلامة من حماز المعقول والمنقول لعله من قولهم الشيء اذا اطلق
انصرف الى الكمال والا فالعلامة كثير العلم ولو بفن واحد واما دعوى ان العلامة حقيقة لم يثبت الا م ناكملهم
للقطب الرازي فمحل نظر اه من امير على شرح السلم اه قوله جمال الدين في بدل من الامام لقبه وقوله
ابو عبد الله كنية كما في التصريح بدل من جمال الدين وقوله محمد بدل من ابو عبد الله اسم علم له اه واستشكل
بانه يأتي في باب العلم انه اذا اجتمع اللقب والاسم يجب تقديم الاسم ولم يوافق تعبير الشارح هنا واجيب
بان وجوب ذلك فيما لم يشتهر المسمى باللقب والا يجوز تقديمه كما صرح به هناك اه ولا يخفى ان
ما ذكرناه من ان ابو عبد الله بدل من جمال الدين ومحمد بدل منه لا يجري الا على قول جواز الابدال من البدل
كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى قوله ابن الحيان في كذا في النسخ القديمة والظاهر اسقاطه كما
على النسخة الجديدة وعلى فرض الثبوت يقال انه [illegible] لتفريق العبارة اه ش ع قوله الاثنين عشرة في
هذا المعنى في ثانية عشرة [illegible] سنة الثاني وسبعين في [illegible] هكذا اصطلاح المورخين كما قال شيخ العلامة
صفوة المدرسين رحمه الله تعالى قوله جملة معترضة في [illegible] الاعلام بما سمعه كما ظهر مما ذكره قال
ش م ويحتمل ان يكون حالا اه قوله وهو الحمد الى اخر الرجز في خبر هو مجموع قوله احمد الى اخر الرجز

بمعنى من الحمد الى اخره كما هو مشهور في الكلام ثم تقف ان الحمد هو فيما من الحمد المطلق ومن الحمد وهو اللغوي
لان الحمد هو الحمد المامور به وهو من اللغوي يستشكل على هذا قوله باللسان حمدا [illegible] الحمد الى الله تعالى
لان كلامه ليس باللسان وقوله الاختياري حمدا تقدير الحمد من المخلوق للخالق لانه تعالى مستحق الحمد
من حيث ذاته وان فرض عدم انعامه للخلق فلا اختيار فيه فيجاب عن الاول بانه لا حاجة الى [illegible] انما
المراد به ثمرته فيكون معنى باللسان يكون بالكلام وقيل الا ان الحمد واراد الحال مجازا [illegible] وعن الثاني بان
معنى الاختياري بالنسبة اليه تعالى الامر المنسوب الى الله المختار وما يقع ثناء باللسان على الجميل
للخالق المختار لانه جميع او صفاته جميلة اه ثم قيل ان المراد بتفسير الحمد هنا تفسير الحمد المطلوب المامور
به وهو حمد الله تعالى مقابلة النعمة فلا يرد ما قيل في قوله باللسان والاختياري لان هذا انما هو
المخلوق للخالق وهو لا يكون الا باللسان وبالاختياري لان انعامه لا يكون الا بالاختياري [illegible]
الجميل والانعام لان هذا انما هو في مقابلة النعمة لكن على هذا ينافيه قوله من التعميم [illegible] الا انه قد [illegible]
ذكر ان الحمد المطلوب لا يكون الا في مقابلة النعمة فيناقض قوله وغيرهما فالاولى ان المراد
بالتفسير تفسير الحمد اللغوي الذي هو اعم من الحمد الذي [illegible] المطلوب ليكون اللغوي شاملا
للمامور به وغيره كما ظهر مما ذكرهما استفيد من [illegible] وفي قوله الثناء باللسان [illegible] اعترض بان الثناء
الذكر بالخير والذكر لا يكون الا باللسان فلا حاجة الى ذكر اللسان واجيب بانه ذكر باللسان ليبين [illegible] الفرق بين اللغوي
والاصطلاحي مقابلة القول من نعمة وغيرها من غير اعتبار شموله في معنى الثناء لان الحمد اللغوي لا يكون
الا باللسان ويكون بعد نعمة وفي غيرها عكس الاصطلاحي كما يظهر مما يأتي [illegible] اعلم ان الحمد
نوعان لغوي واصطلاحي واللغوي هو المذكور هنا ولا يكون الا لفظا والاصطلاحي
هو الشكر اللغوي كما هو في شرح الوردية [illegible] والحمد المامور به [illegible]
لان حديث كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله [illegible] مرويا [illegible] برفع الحمد [illegible]
مرويا بالرفع علم ان الطلب [illegible] وهذه اللفظة [illegible] اللفظ ان
[illegible]

يكون الحمد لله مع غير تعبير بل لان يكون من مادته والحمد اللغوي هو اللفظ فظهر ان الطلب باللغوي
فان قلت ان الحديث مروي بحمد فكيف علم الحمد اللغوي فالشرع ذكر على قاعدة اذا اجتمع
المحتمل والنص يحمل المحتمل على النص والرواية بالحمد محتمل للاصطلاحي واللغوي وبالرفع
نص اللغوي فالفرق بين اللغوي والاصطلاحي ان مورد اللغوي خاص لانه لا يكون الا باللسان والمتعلق عام
لانه لا يختص بمقابلة النعمة والاصطلاحي على عكس هذا لانه يكون باللسان وغيره كالذهن و
لا يكون الا بمقابلة النعمة فالمتعلق خاص ولما كان الحمد المطلوب لغويا وكان قوله من نعمه وغيرها مفيد الحمد
المطلوب لانه في مقابلة تلك يكون متعلقه عاما قال باللسان تنصيصا على خصوصية مورده مقابلة
لتنصيص عمومية متعلقه فلا اشكال اه ويحتمل ان يكون باللسان للاحتراز عن الثناء الذي
ليس باللسان بناء على ان الثناء له ثلاث معان الاول الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفات
الجميلة الثاني الذكر بخير الثالث الذكر مطلقا فعلى الاول يحتاج الى التقييد باللسان بخلاف على
الاخيرين اه من تقرير حاشية العطار على شرح الازهرية بالهامش اه قوله خير ما لك صفة لله ولا منع به لكونها

المقام مقام المدح بخلاف ما ذهب اليه الشارح اه قوله بدل او بدل فيه ما اشتهر من انه لا يجري على مذهب الجمهور
المجوزين كون المشتق بدلا الا انهم لا يجوزون تعدد البدل ولا على مذهب ابن هشام المجوز تعدد البدل لانه
مقتض كلامه منع كون البدل مشتقا اجيب بالتلفيق ولم يجدوا جوابا شافيا اه قوله مصليا اي قائلا
اللهم صل على محمد كما هو احد اطلاقيه فلا حاجة الى ذكر على الرسول كما لا يخفى اجيب بانه على الرسول
متعلق بمصليا مع تجريده على محمد فهو في الحقيقة متعلق بصل الذي تضمنه مصليا اه شيخ مرحوم حال من فاعل حمد
اي حال مقارنة اه قوله الصلوة من الله الخ ان كان فاعل ماذكر الصلوة الشرعية اما اللغوية فهذا معنى ال
الصلوة الاصطلاحي كلي باختلاف الفاعل يختلف المعنى كما ظهر فعلى هذا قوله ومن المؤمنين التضرع الخ ليس
على ظاهره بل محمول على كون التضرع والدعاء بما ذكر الصلاة ليوافق ما ذكر فتدبر اه شيخ مرحوم قوله ومن الملائكة
الخ عطف على من الله والاستغفار عطف على الرحمة بعاطف واحد وهو الواو ومن الملائكة يشترط له
ان يكون عامل المعطوفين واحدا فلا يجري هنا الا على مذهب القائلين بان عامل المبتدأ والخبر معا
الابتداء فتأمل اه ويحتمل ان يجري على مذهب المجوزين العطف على معمولي عاملين بعاطف واحد كما

كما بينه الرضي والمصري في باب عطف النسق فانظرهما تجد تخصيص المذاهب فيه في جواز ذكر احكام على عامل محذوف بالواو اه في قوله على الرسول في الكامل في نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اه تقول الشارح الرسول من بعض النسخ ليس المراد به الرسول المتقدم في البيت وما قبله من ان المعرفة اذا اعيدت بالمعرفة كانت عين الاولى كاعادة النكرة بالمعرفة بخلاف اعادة النكرة بالنكرة فانها تكون مختلفا فليس على الاطلاق بل هو غالب اه مع تغيير بنا ... اه في قوله من بعض النسخ في تعريف بالخاصة لبيانا بالماهية والافعال وجعل جزئها كما صرح به في فتح المعين اه في قوله بشريعة مجددة في اي بشريعة غير ما في شريعة رسول آخر ولو امرا واحدا ولو بنسخ امر واحد من الامور الثابتة في شريعة الغير اه ثم ان المراد بالمجددة ما اعلم للامة تجديده لا مطلق المجددة لان النبي يحتمل ان يعلم ما ليس في الشريعة التي قبله والفارق بين النبي والمرسل التبليغ كما يتضح من تعريفهم اه ش م في قوله مفتعل من الصفو في اي بواسطة لانه من مادة الصفو فهو من الاصطفاء اه في قوله وهو الخالص في والضمير عائد للمصطفى فهو تفسير بالحاصل والا فالمصطفى اسم مفعول وقيل الخالص بمعنى الخلوص فالضمير عائد الى الصفو اه ش م في قوله وهو محمد في المراد حصل ال في الرسول للكمال لما علم مما اسلفنا اه في قوله وهم بنو هاشم في اي المؤمنون منهم ولم يقيد به لان غالب بني هاشم مؤمنون ولان هذا المقام مقام بيان آله صلى الله عليه وسلم مع الصلوة فلا يحتمل الشمول فيهم الا المؤمنون اه ش م في قوله واستعين في اعترض بان الاستعانة تقتضي اصل القدرة له وليس كذلك على الراجح للشيخ اجيب بان المراد بالاستعانة الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين في الظاهر قدرة العبد كسبا بلا تاثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتاثيرا اه من م فيها عبر بالاستعانة لمشابهة الفعل بالاستعانة من جهة الظاهر من حيث تعلق القدرتين قدرة العبد بلا تاثير وقدرة الله تاثيرا ولا يصدق عليه هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التي هي المشاركة اه في قوله جملة معطوفة على احمد في اشار به الى انه استعين في من مقول قال في كما لا يخفى اه في قوله

قوله في ا...

في اتمام الخ ليس هذا تقدير مضاف في البيت كما قيل بل معلوم من البيت لان الاستعانة بعد البدأ في
الشيء لا يكون الا في اتمامه كما لا يخفى اه قوله قصيدة الخ وفي الاطلاق عليها القصيدة نظر انظر ص ١٢
قوله مقاصد النحو الخ اعلم ان جميع احكام النحو معاد لانه مقصود من حيث انه علم محمود ولا
يظهر ان يراد بالمقاصد جميع ذلك لانه لا فائدة حينئذ في اضافته للنحو كما هو ظاهر ثم المقاصد يطلق على جميع
احكام النحو دون ادلته وعلى الاحكام التي يعرف بها تراكيب عبارات الكتب المهتم بها وعلى هذا
قول الناظم لانه من حفظ الاحكام في هذا الكتاب لا يحتاج في فهم التراكيب الى غيره وذلك بدليل قوله
الآتي في آخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل لان المراد بالمهمات هناك لا جميع احكامه لانه لم
يذكر في هذا الكتاب جميع ابواب بل ترك بعضها كالخط والتاريخ ولا يظهر ان يراد بالمهمات هناك ما
تقدم مما يحتاج اليه في فهم التراكيب لان ذلك لا يدل على المدح بل على الذم لان ترك ما هو مهم في فهم
التراكيب عيب لا مدح والمقام مقام المدح للترغيب اليه فلا يناسب ذلك فمعنى جل المهمات اكثرها
مما يحتاج اليه احتياجا بليغا في فهم التراكيب ويوصف له بالعظمة نظرا الى انه معظم من انه يفهم به
تراكيب العلم الشرعي الذي هو للعظم ولا يخفى انه قد ظهر مما ذكرناه ان فهم تراكيب الكتب المهتم بها
لا يحتاج الى بعض احكامه كالخط والتاريخ وذلك بالنظر الى غالب الاحوال والا فلابد من جميع
احكامه ولو في بعض الصور واذا علمت هذا علمت ان قول الشارح وجله مهماته ليس الا بيان تقدير في البيت بل
بيان ما علم من صريح قوله الآتي نظما على جل المهمات الخ وعطف تفسير لقوله معظمه اه ش قوله والمراد به الخ
اي اصطلح النحو على علم العربية المطلق على ما يعرف به اواخر الكلم اعرابا وبناء وذوات صحة واعلالا
وعلى ما يقابل التصريف وقول المصنف على الاول والا فلا يرد المراد الايراد فتأمل اه قوله ترغيب
الاقصى الخ اعترض بانه لا يقتضي وجود القاصي اجيب بان المراد من هذا الكلام اظهار ان فيه
الاحكام البعدى ترغيبا في تحصيله تعلمه لما فيه من الاحكام الغريبة ولا قصد له ان يظهر ان فيه احكاما بعيدا

وقربا الوجود هذا في غير هذا الكتاب من المتوسطات فلا حاجة الى ما قيل من ان افعل التفضيل على بابه غير بابه

اه شيخ م { قوله ولا فهام } جمع فهم بمعنى العقل والألام فيه عوض عن بناء على ما في الاشموني في باب حروف الجر

او يقال انه متعلق بتقريب لكنه غير ظاهر كما لا يخفى اه شيخ م قوله بوعد منجز اي لا يحصل فهم معانيها بمجرد وجودها

بل لا بد من الالتفات اليها وتصور الفاظها كما علم من الحضرة نقلا عن بكم قال شيخ م يحتمل ان يراد به تحقق الا

عطاء للموعد بالاعطاء وتحققها فالبيت من اتي الى ابستقصد البذل في غيبة الشاكين اشتملت على الموعود

من غيره ولو كان باذلا كما هو واضح اه قوله موفي بسرعة وسرعة لا تلزم من الوفاء لان الوفاء لا يقتضي الا عطاء

جميع ما وعد ولو بمهملة اه قوله وتقتضي رضي الخ لما كان بسط البذل لا يقتضي الرضي لاحتمال كون

الاعطاء مع تعب لما في العادة من نحو تعقيد احتاج الى ذكر وتقتضي رضي الخ اه قوله وغير سخط

ذكره مع ذكر الرضي دفعا للتوهم انه تقتضي الرضي في الجملة ولو مع سخط في بعض المواضع فقوله

بغير سخط صريح في انه لا سخط في هذا الكتاب ولو في بعض المواضع وهو كذلك وسماع ذلك مما

فيه من الاعتراض والجواب اه شيخ م { قوله رضي ملتحفا غير مشوب الخ } وقوله رضا ملتحفا

تفسير بالمراد بغير سخط ومعنى ملتحفا متصلا متصلا ومعنى بعضه ببعض غير مقتحم بالسخط فاذا انه لا سخط فيه

اصلا وفي بعض الهوامش ملتحفا فالصا فهو تفسير بالمراد لا المطابقي بخلاف الاول وعلى الكل لا فرق في

المعنى وقوله غير مشوب بالسخط تفسير لمجموع للتفسير السابق ومفسره اظهارا للمراد بالالتصاف

هنا لان اكثر استعمال الالتصاف في عالم الذوات وليس ذلك هنا فناسب التفسير بغير مشوب الخ فلا اعتراض

باتحاد التفسير والمفسر اه شيخ م { تنبيه } قد علمت مما ذكر انه ليس في اي موضع من هذا الكتاب سخط وقد

اشتهر في السنة الشراح ان في قوله الاتي كذا اذا عاد عليه الخ تعقيدا ويدفع بانه لا تعقيد فيه لان يخبر به ويخبر عنه

في منزلة المخبر به والمخبر عنه وهما في اصطلاح مبهم ولذا في ذلك البيت تقديما وتاخيرا وعلى اعدام التقديم والتاخير

لا خفاء في المعنى كما سيأتي هناك ان شاء الله تعالى اه شيخ م { قوله فائقة الخ } ذكره دفعا للتوهم من

ان الفية ابن معط فائقة من هذه لكونها مشهورة وقد سبقه ومتقدمة متقربا لعقد النبر غبيب فيها ايضا اه

{ قوله وهو مسبوق الخ } في قوة الاستدراك على قوله فائقة الخ لانه يتوهم ان المصنف افضل من ابن معط فدفع

ذلك بقوله وهو مسبوق الخ كما اشار اليه الشارح ثم ان الهاء في وهو ساكنة قياسا لانه هو وهي اذا وقعا بعد الواو

والفاء وثم واللام تسكن هاؤهما جوازا وسبب تعيين جواز سكونها هنا هو الضرورة وهي بالنظر

بالنظر للشرح مضمومة ولا يجوز الاسكان كما علمت اه شيخ م { قوله بقصيدة الخ على قصيدة الخ } فقصيدة

العقيدة

القصيدة مع ان فضل السّبق بالعمل لا خصوص القصيدة لكون الكلام فيها لا لكون الفضل بالسّبق منحصرا في القصيدة اه
في قوله تفضيلا في مصدر المجهول ای كونه مفضّلا والمراد منه حاصل المصدر ای جائز تفضيلا متعلّقا به او بمعنى الفضل
كما في الحواشي اه في قوله لتفضيل السابقين في علّة لمجموع المسبّب والسبب فتأمّل اه في قوله الجميلا في قيل هو صفة كاشفة
لان الثناء يلتزم منه الجمال كما علم مما مر قال ش م ولا حاجة اليه بل التحقيق ان يقال ذكره لاظهار استحقاق ثنائه الكثير
كما هو فائدة مثل هذه الصفة كما في قول الشاعر هيمان مماذيا ای عطشان عطشا كثيرا ويحتمل ان يقال انه للاخراج
نظرا الى احد المعاني الثلاثة اعني الذكر مطلقا لكنه غير ظاهر اه في قوله لاشتفاعي الخ قال ش م ظهر من تبيين العلة
ان المراد بالثناء ما يشمل الحمد والشكر لجعله مقابلا للنعمة وهي الانتفاع والاقتداء لما تقدم من ان الحمد يكون
في مقابلة النعمة وغيره فتدبّر اه ثم ان المصنف الظاهر ان المصنف مجتهد ترجيح فلا اشكال بذكر الاقتداء مع انه
لا منع لكونه مقتديا قبل بلوغ مرتبة الاجتهاد اه ش م في قوله والذي يقتضي الخ لما ذكر فضل ابي معطا اراد
ان يدعو له فلا بد في كل دعاء تقديم النفس اقتداء بالكتاب والحديث اه ش فلا اشكال بعدم تعميم الدعاء
لكون المقام ليس مقام الدعاء العام كما قال ش م اه في قوله ای يحكم في والمراد بالحكم الحكم المتعلق بالاشياء
عند ظهورها لا القضاء الازلي اه ص اه في قوله وافرة في انواع اه في قوله في درجات الآخرة في اعترض بان في
الهبات في الآخرة والدرجات واحد في المعنى فيلزم ظرفية الشيء في نفسه وذلك ممنوع اجيب بان الهبات و
الدرجات متغايران لان الدرجات هي الطبقات من المراتب العليّة ای مراتبها العليّة بحسب تفاوتهم
كما اشار اليه الشارح والهبات هي النعم التي تعطى لاهلها من الحور الحسان والولدان وغير ذلك مما
لا يحصى فالمعنى والذي يقضي لنا بعطيات كثيرة حال كوننا في الدرجات التي تليق بحالنا ثم ان هذا
الاعتراض اعتبار ان الدرجات داخلة في الهبات بل انها واحد في المعنى فتأمّل اه ش م فلا حاجة
الى تكلّف جعل في بمعنى من البيانية وما قيل من ان في بمعنى مع يرجع الى ما حققناه اه لافندي اه
في قوله ای في مراتبها العليّة في هذا التفسير مستفاد من اضافة الدرجات للآخرة ای طبقات
الآخرة مراتبها العليّة وقوله السابق وهي الطبقات الخ تفسير لمعنى الدرجات ثم
فسّر المعنى الحاصل من اضافتها الى الآخرة بقوله ای في مراتبها العليّة وان

سان يعلم من ذكر البيان للطبقات في قوله وهي الطبقات من المراتب اهـ ش م والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب واسكننا في الجنة بالنعيم المقيم وعافانا من النقمة والعذاب الاليم وبقضي لنا بنيل جائزة بمحض فضله العميم انه ارحم رحيم واكرم كريم اهـ

الكلام وما يتألف منه

اعلم انه لما كان النحو علما يعرف به احوال اواخر الكلم جرت عادة النحاة ان يذكروا في اوائل كتب النحو باب الكلام نظرا الى ان وجود الاعراب في الكلمة بوقوعها في الكلام لا بمطلق وجودها فلذا استحسن تقديم الكلام على الكلمة ومن قدم الكلمة كابن هشام في القطر نظرا الى ان الكلمات اجزاء الكلام ومعرفة الجزء لابد ان يكون قبل معرفة الكل واما من اقتصر على الكلمة كابن الوردي في التحفة فنظر الى ان محل الاعراب انما هو الكلمة دون الكلام ولم يلاحظ وجه وجود الاعراب فتفطن اهـ ش م في قوله وما يتألف منه الخ اعترض بان المتبادر ان فاعل يتألف ضمير راجع على ما والهاء في منه راجع على الكلام بناء على ان الصلة جارية على ما هي له فظهر ان الكلام جزء وما يتألف منه مركب كما يقتضيه مادة الائتلاف وليس كذلك بل الكلام مركب وما يتألف جزئه واجيب بان مادة الائتلاف يقتضي ان يكون احد الكلام او ما يتألف منه جزأ والآخر مركبا ايا كان ثم ان قوله كلامنا لفظ مفيد افاد ان المركب هو الكلام من حيث ان قوله لفظ جنس ومفيد فصل فافاد ان الكلام مركب من الجنس والفصل فيؤخذ منه ان المركب هنا الكلام لكنه لا يفهم الا مطلق التركيب لان التركيب هنا انما هو في الذات وفيما يأتي اعني في الجنس والفصل في الماهية فاختلف النوعان لكن لما فهم مطلق التركيب اخذ هنا فافاد ان الكلام هو المركب وما يتألف منه جزئه فظهر ان ضمير يتألف راجع على الكلام ومنه راجع على ما فالصلة جارية على غير ما هي له فلا يجري على مذهب البصريين لانهم اوجبوا ابراز الضمير مطلقا بل يجري على مذهب الكوفيين القائلين من وجوب ابرازه ان وقع لبس ولا لبس هنا لما تقدم او يقال ان محل الخلاف في الوصف اما الفعل فيجوز فيه عدم الابراز مع امن اللبس كما هنا اشمونى او ملوي انتهى باجوري على السمرقندية في حاشية قوله ما وضعت اهـ قوله الكلام بحذف مضاف اي عند الكسائي النحاة ثم حذف المعنى صار اصطلاحا في عرفهم كالاعداد المسرودة ويحتمل ان يقال ان

الترجمة للاعراب لها فهي كالاسماء الموقوفة فوجه ضمته النظر الى انها اشرف الحركات اه قوله واتفقا على الكلم) هذا معلوم من نظائر البيت حيث قال واسم وفعل ثم حرف الكلم لانه قد تقدم ان الكلام مركب وما يتألف منه جزء فتعين الكلم الا ان ظاهره ان الكلم جزء الكلام وهو كذلك فظهر ان ما وافقه على الكلم وسيأتي تمامه ان شاء الله قوله والتقدير بعده ابان والاشياء الخ) لم يذكر فيه شرح الكلام لانه ليس القصد فيه بيان تقدير الكلام بل المقصود بالذات بيان تقدير ما يأتي الخ فلذكر المعطوف ذكره توطئة اه قوله والاشياء الخ) اشار به الى ان ما وافقه على الاشياء وهو كذلك فقوله السابق وافقه على الكلم مبني على ان المعلوم من البيت ان اسم ذلك الاشياء هو الكلم وان كان في المعنى الاشياء

(تنبيه) وفي قوله وهي الكلم اشارة الى ان الكلم في البيت بمعنى الكلمات لانه لو لم يكن كذلك لا يظهر الاخبار بان الاشياء هي الكلم لان اسم الجمع انما يدل على مجموع ثلاثة اشياء فصاعدا لا على الجميع كما ستعرفه فتدبر اه شم

قوله ولو قال وما يتألف منه الخ) لا يخفى انه لو قال كذلك فلا يأتي الالتباس السابق فتأمل وان يدفع بالقرينة اه

قوله لفظ مفيد) اعترض بان في التعريف قصورا لان اللفظ يجب ان يكون مفيدا بالوضع اي بالقصد وان يكون الافادة ما يحسن السكوت عليه لا مطلق الافادة وان يكون مركبا اه اجيب عن الاول بان معنى المفيد ما افاده المتكلم لا ما حصل بمجرد اللفظ كما هو معنى افاده وعن الاخيرين بان المفيد صار اصطلاحا لما افاد افادة يحسن السكوت عليها وكان مركبا فهما مندرجان في معنى المفيد الوضعي بحسب الاصطلاح فلا حاجة الى ما قيل من ان قوله استقم قيد ونتمم للحد ان اثبت في البيت الثاني اه شم قوله واسم وفعل الخ) قد اشتهر في السنة المعربين ان الكلم مبتدأ واسم خبره باعتبار المعطوف ووجه ذلك بان الخبر في الاصل مجموع المتعاطفات وكل واحد منها جزء الخبر فتعذر الاعراب فوزع الرفع لكل واحد منها لكن لا يخفى انه لا يمكن النطق بالاعراب قبل تمام المتعاطفات فيحمل الاعراب قبل التمام على الالية او على جرائه مجرى الاسماء الموقوفة فاعطي الحركة الشرعية لكن فيه تعسف والاولى ان يوجه بان كل واحد من المتعاطفات خبر لكل مبتدأ في الاصل اي اسم كلمة وفعل كلمة ثم حرف كلمة فهو من عطف الجمل ثم لما كان المبتدآت متحدا في اللفظ والمعنى حذفت ولفقد ذلك في الاخبار ابقي على حاله فالاعراب فيها كما انه قبل لكن اصطلح عليه في السنة المعربين انه بالعطف نظرا للظاهر ابو ما استفيد من ش م ثم ان الكلم هنا

وان كان اسم جمع كما في الشرح لكنه مستعمل في معنى الجمع الحقيقي لما ثبت من ان الكلم جزء الكلام على وجه الظاهر فلو كان باقيا على اصله للزم ان يكون اقل الكلام ست كلمات لان الحكم في اسم الجمع لا يكون الا للمجموع بخلافه في الحقيقي فانه باعتبار الافراد فكون الاقل ست كلمات باطل كما لا يخفى انتهى ش قوله صوت مشتمل الخ لما كان الصوت عاما للكل مما يسمع وكان المراد هنا ما خرج من مخارج الحروف الهجائية قيده بالاشتمال على بعض الحروف ولا يخفى ان الصوت واللفظ بمعنى المصوت والملفوظ كما هو الاصطلاح انتهى قوله او ما هو في قوة ذلك) اى او ما اصطلح على انه في منزلة الصوت المشتمل واعطي التركيب في الكلام بخلاف الدوال الاربع كما يأتي في كلامه فانها لم يصطلح عليها انها في قوة الصوت ولم يجئ في تركيب من التراكيب من اجزاء الكلام وان كانت من الدوال انتهى ش م قوله فائدة يحسن السكوت هذه مستفاد من لفظ مفيد اى اذا سكت المتكلم او المخاطب يعد حسنا كما في الحواشي ٢ اعترض بانه اذا اريد بحسن السكوت ما هو على قانون النحو يلزم الدور لتوقف الكلام النحوي على حسن السكوت و حسن السكوت على الكلام النحوي واذا اريد به ما على احتياج المتكلم او المخاطب لا يصح ايضا لانه قد يحتاجان الى ذكر بعض المتعلقات اجيب بان حده يحسب قانون اللغة بان يذكر اجزاء الكلام من المسند والمسند اليه والفائدة الزائدة قد تكون وقد لا تكون فتدبر انتهى ما نقل ش م تقلا عن شرح انتهى قوله واقل ما يتألف منه الخ) والظاهر ان ما موصولة لوجود منه ومن في قوله من اسمين زائدة لا غير لانه لو جعل ابتدائية للزم وجود الانتهاء وهو مفقود هنا لان الاقل لا يصعد من الاسمين او من الاسم والفعل كما لا يخفى ولا تغتر بما قيل من ان الانتهاء مقدر اى من اسمين الى اسم وفعل لذكره فيما بعد معطوفا على ما قبله ولا بما قيل من انها بيانية والمبين محذوف اى شيئان من اسمين لانه دعوى بلا دليل ولا يجوز ان يكون المبين الاقل لان الخبر لا يكون بيانا للمبتدأ الا ان البيانية لبيان الذات والخبر مسوق لبيان المفهوم فلا يتناسبان ولا يشكل بمجيء البيانية مع مجرورها حالا مع ان الحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات لان المراد بيان الهيئة باعتبار الذات لا مجرد الهيئة فتدبر انتهى ش م ولان الحال فضلة والخبر عمدة ولا يبين الفضلة الا بعد العمدة انتهى قوله والكلم اسم جنس جمعي) لكنه بمعنى الكلمات هنا لما تقدم من انه يظهر ان الكلم جزء الكلام والشيء الذي يتركب من الاجزاء لا يمكن قلة اجزائه على اثنين فلزم وجود الكلمتين والكلام لا يكون الا بمجموع الكلمات الثلث فما صاعدا كما هو وضع اسم الجنس الجمعي بخلاف الجمع الحقيقي

لانه

لانه يتعلق الحكم به باعتبار كل واحد من افراده فاذا تحقق هذا ظهر انه ان كان الكلم باقيا على معناه الاصلي

يلزم ان يكون اقل الكلام ست كلمات وذلك باطل فيتعين كونه بمعنى الكلمات اه قوله والكلمة ثلاثة انواع . ولعل الكلمة

مقدم من البيت الذي بعده اه قوله فنحو قام زيد ابرح الخ بيان للنسبة بين الكلام والكلم وذلك معلوم من قوله واحده

كلمة ايضا لانه قد ظهر منه ان الكلم جمع والجمع ثلاثة فصاعدا والكلام لا يجب فيه ثلاث كلمات فظهر التفرقة بينهما وفي قوله

واحده كلمة الخ فائدة ايضا وهي الاظهار ان الكلم اسم جنس جمعي لان الواحد اصطلاح في مفرده بخلاف الوحدة والمفرد فانهما

اصطلاحان في مفرد الجمع الحقيقي كما نقل عن شيخ اه قوله عم كلا من الكلام والكلم الخ فالاولى ان تكون من بيانية فيعلم

منه انه يطلق القول على مجموعهما بخلاف جعلها تبعيضية فتدبر اه شم قوله وجاز الابتداء بالنكرة الخ لا يخفى

ما فيه من ان كلمة في البيت ليست نكرة لانه قصد لفظها فهي علم على التحقيق وفي الملوي جوابه ولو من جهة

النحو فانظره ونقل عن شيخ عن شيخه يجاب بان كلمة ليست مقصودا بها اللفظ بل معناه فالمعنى وقد يقصد بالقول

المفرد الكلام اى قد يؤدى به معنى الكلام كحروف النداء التي هي نائبة عن الكلام وهو ادعو لكن لا يوافقه قوله

الآتي في اللغة لا في الاصطلاح وقوله كلا انها الخ ويجاب عنه بانه اشارة الى جواز صرف البيت الى الوجهين اه

وان اجاب بعكسه الكن في قول الشارح ما لا يخفى واصله للمكودي اه قوله في اللغة اى لا في الاصطلاح وقد

ان اطلاق الكلمة على الكلام على وجه المجاز ولا يمتنع الاطلاق على المجازية في الاصطلاح فلا فرق فيه

الا انه مستعمل في اللغة ومهمل في الاصطلاح فلا دخل في اختصاص اللغة وقيل في الكلام حذف اي

في اللغة جاز استعمالا لا في الاصطلاح اى جاز استعمالا بل جاز اهمالا قاله الشم ولا حاجة اليه لان بعد ا

الكلام في المستعمل لا غيره فلا حاجة الى نظر المهمل وبهذا يعلم انه لا حاجة الى الاختبار كما في شرح العطروان

صرح به البجائي اه قوله وهو كثير في استعمالهم فهذا ابيب بيانا قوله فيهمل قد على التحقيق) اى بالنظر الى

المعاني والاقتضاء يتعين ذلك فتدبر قوله بالجر الخ وفي اعراب هذا البيت تفاسير كثيرة انشرح لكن الاولى ان يقال

بل بمعنى لزم وارتفع غير ظاهر لانه انما يكون ذلك في استقر كما يأتي في باب الابتداء في قول الناظم وفي نحو يمين ذا استقر اه ش م

قوله مع انه كان عامله حرفا الخ وصريح كلام الشارح ان العامل في التابع التبعية وفي المضاف اليه الاضافة وهي خلاف

الراجح بل الراجح ان عامل التابع في غير البدل عامل المتبوع وفي البدل مثل عامل المبدل منه وفي المضاف اليه المضاف

ويجاب بان المراد بالعامل السبب مجازا مرسلا كما لا يخفى على من له دخل في البيان كذا نقل عن شيخ فتأمل ش م و فق

الظاهر انه ذكره على خلاف الراجح اشارة لسهولة التعبير والايجاز وليس هذا بيان العوامل تمام مع انه صرح في

التصريح ان هذا القول هو الجاري على الالسنة قوله وهو نون زائدة وخرج بزائدة النون في اذن وبساكنة

الاولى من ضيفن وبلحوق الاخير ما في نحو نحوك وبما بعده نون التأكيد الاتي لسقفعا كما يأتي تفصيله ونون الترنم والغالي

اعترض بانه لم يخرج بهما اعتراض على مذهب الكوفيين القائلين بان النون الخفيفة التي يوقف عليها بالالف

يجب كتابتها بها فهي موجودة لفظا وغير موجودة خطا وقيل غير موجودة خطا معناه لا نون ولا عوض غير موجودة

وهنا عوض ولا يخفى انه ليس بشيء لانه يلزم منه خروج تنوين زيدا في حالة النصب فالاولى ان يقال ان قوله لفظا

لا خطا بالنظر للاصل والغالب بلا اعتبار صورة قليلة التي هي عارضة وخاصة بمقام خاص لانه لا يأتي ذلك

الا في حالة الوقف وبعد فتحة كما سيأتي في بابه كذا افاده ش م وفي بعض الكتب كشرح القطر لغيره نونه دون

لفظا لا خطا فلا يخرج نون الترنم والغالي ويجاب عنه بانه لم يعتبره لكونه خاصا بالنظم وقليلا ما يوجد

باسقاطهما اعاولا بسبيل الا ان يقال انه تعريف بالاعم اجازه المتقدمون وفي بعض الشروح كشفة القطر

لغير توكيد لفظا خطا فلا خفاء اصلا اه ش م قوله تنوين التمكين هو الداخلة في الاسم الامكن الذي

مطلق المتمكنة لكن اصطلح عليه نون التمكن والامكنية كما يعلم من تدخلا مثا حا في الا صطلاح اه

قوله لا تنوين الترنم ع ذكره خصوصا وان خرج بذكره لفظا لا خطا لاشتهار الاطلاق عليه انه تنوين اه ق لسه

فانهما ليسا من انواع التنوين) بل اطلاق التنوين عليه مجاز كما في اشي بعني ان الظاهر انه لا حاجة الى

ذكر لا خطا بعد ذكر لفظا ان يبين على ان جعله الجواب اه قوله غير الموصولة اشار بالاستثناء الى ان

قول الناظم يشمل جميع انواع الالف واللام مع ان الظاهر المعرف فقط لانه الاصل لكن استثناء الموصولة

يعلم مما قوله الاتي وكونها المعرب الافعال فل مو ش م قوله اي اسناد وهو اشار به الى ان المسند معه

معه مصدر مبني للمجهول فلا اشكال بان الاسناد ما يكون بين المسند والمسند اليه وكونه علامة للاسم دون الفعل تمام ش قوله بتا فعلت الخ هذه انما يقتصر فيه على

على بعض الافراد مرادا به جميع الافراد المتعلق بذلك الحكم اه شم ان المراد بتاء فعلت تاء الضمير المتصل المرفوع فيشمل نحو ضربت وكنت ففي قول الشارح قصورا جيب عنه بان الشارح اكتفى بذكر الاصل نظرا الى ان الفاعل اشرف الكلام من غيره كذا قيل شم ١٢ قيل من اطلاق الخاص وارادة العام على التجوز اه قوله متكلما كان الخ من الفاعل كما في التصريح فالمتكلم والمخاطب اصطلحا على الفاعل الاصطلاحي ولا يظهر ان يراد بالفاعل اللغوي لعدم شموله نحو مت فتدبر ولا يشكل بعدم شمول المخاطبة في قوله او مخاطبا لانه قد اعتاد الاقتصار على ذكر المذكر فيما هو عام في المذكر والمؤنث اه شم م قوله يجوز ضبط تاء الخ والرواية بالفتح كان الحواشي لكن لا خصوصية للفتح فيجوز الضبط اه قوله وبتاء التانيث الساكنة الخ خرج بالساكنة التاء في نحو ثمت وربت لانه بالتحريك في اللغة الكثيرة ولا يعتبر باللغة القليلة انظر اش اه قوله ونون التوكيد الخ يوهم ظاهره ان المراد الشديدة فقط وليس كذلك كما اشار اليه الشارح بل المصنف اقتصر على ذكر الاصل والاشرف وانما كان الاصل والاشرف لان له احكاما كثيرة ولانه يدخل في كل افعال من غير الماضي بخلاف الخفيفة اه شم م قوله للتنويع الخ مر باعتبار العلامات كما اشار اليه المكودي والاظهر انه ع المصنف الفعل او يقال ان المراد بالتنويع كون الفعل قسما للكلمة وهذا المقام مقام تنويع الكلمة الى اسم وفعل وحرف كما يدل عليه عبارة فتح الجليل اه ويحتمل ان يكون المسوغ لهنا تقدم معمول الخبر هو معمول المعمول المبتدأ او كون الجملة خبرا اه اعلم انه ذكر المصنف من علامات الفعل المشهورات منها بالنظر الى انه يلزم من ذكر بعضها الآخر كتاء فعلت وانت اه قوله سواهما الحرف الخ مر سوى قابلية علامات الاسم والفعل حينئذ فعلامة الحرف عدم قبول علامات الاسم والفعل وليس المعنى سوى مطلق الاسم والفعل حتى يرد انه معلوم من انحصار الكلمة على ثلثة انواع فلتنصيص علامته ذكره اه فقول الشارح من الاسم والفعل لا يخفى ما فيه اجاب شم بان ال فيهما للعهد الذكري فالمعنى سوى الاسم والفعل المعهودين وهما قابلا العلامات المذكورات اه وعبارته تحت العناية موقفية اه تنبيه اعلم ان العلامات المذكورات لا تفيد الانعكاس كما هو شأنها لكن افاده قوله

دون بعض كما هو واضح فاعترض بان قط وبعض اسماء الافعال ونحو لا تقبل شيئا من علامات الاسم

انهما اسماء اجيب بان المراد بتقابل علامات الاسم والفعل ما يشمل القابل بالقوة فتشمل جميع ذلك

لانهما كلمات مستقلات من غير واسطة الزمان في بعضها ولا يسند اليها لكن منع ذلك للعارض

لكن هذا التوجيه غير ظاهر لانه يلزم معرفة ماهيته بما فيفوت غرض اقتصار المصنف على العلامات

وهو سهولة الفهم للمبتدئين فالاولى ان يقال ما في ص حاصل ان هذه العلامات بالنظر للغالب

شوم قوله ثم الفعل ثلثة انواع الخ هذا شروع في تخصيص كل واحد من انواع الفعل بالعلامات

المتقدمة ولا يفهم ذلك مما قبله اه قوله يليه لم الخ المضارع ما يليه لم بالفعل في كلام العرب و

ان لم يكن في حالة دخولها يكتسم فلا اشكال بان المناسب التمثيل بما فيه لم فتدبر اه شوم ولم

يذكر في تخصيص النوع ما تقدم من العلامة لانه لا يختص بنوع بخصوصه اه قوله فانه دال

بالمطابقة على معنى المضارع الخ وان كان المستفاد من الكلامين مستفادا واطلاق المضارع وكان مستفاد

واحد امن اى جهة كان فان المضارع من جهة وضعه له واسم الفعل من جهة وضعه للدلالة

على لفظ الفعل من حيث انه دال عليه فاندفع ما قيل من ان المناسب ان يكون اضافة مرادف

للمضارع بيانية لان اسم الفعل لا يدل على معنى الفعل بل على لفظه وفي شرح ولما كان

المستفاد من نحو اوجع ونحوه متحد بالذات لانه يدل على التوجع في الزمان المستقبل فلا فرق

بينهما الا في اصل الوضع بين التفرقة بينهما بقوله فانه دال الخ وموضع الفرق قوله ولم تقبل الخ وهو

قيد مهتم به وبهذا يعلم ان الاضافة لا بد ان تكون لامية حتى على القول بان مدلول اسم الفعل لفظ

الفعل كما هو التحقيق لان الاسناد لم يكن الا باعتبار دلالته على الحدث فقول العلامة صفوة المدرسين

احمد الشيرازي بل التدبر اه وحشي مقواه ببال ... وتفويضا لعلومهم ان الاضافة فيه وفيما بعده

يحتمل ان يكون بيانية ... على معنى هو لفظ المضارع ليس في محله اذ عليه يكون قوله ولم تقبل الخ غير

محتاج اليه ولم يكن في صدد ما اراده الشارح من التفرقة كما علمت فلا تكن اسير التقليد اه ما كتبه شرح

قوله في الاولى

{قوله في الافصح} راجع الى قوله بكسر الميم وعلى غير الافصح بفتح الميم فضارعه بضمها عبسه كما يظهر من اش و حاصل ما في الشرح ان الشين مفتوحة لا غير ويتعين ان يكون مأخوذا من شممت بالكسر كما هو الافصح و الاكثر استعمالا وليس مأخوذا من شممت بالفتح وان كان مأخوذا منه على غير الافصح لعيب التضاد و هذا هو مراد الشارح وليس مراده يجوز ان يكون شم من شممت بالفتح تأمل اه شرح {قوله والالقاء في} دفي كلامه مناقشة لفظية من جهة ان ادخال اللام على جواب ان الشرطية والحاقها بلو واللام يدخل على جواب ان مولانا اه من دسوقي {قوله بالتاء المذكورة الخ} اشار به الى ان ال في قوله بالتاء للعهد الذكري كما صرح به ص والباء في قوله المذكورة بقوله بمعنى في اه {قوله وسم بالنون الخ} يعني ان علامة فعل الامر مجموع هذين الامرين فيفهم منه ثلاث مفهومات تأمل لكن المصنف اقتصر على اظهار واحد منها الوضوح غيرها لان ما فقد فيه قبول النون والدلالة على الطلب معا واضح الاسمية مما ذكر لان ذلك ما في نحو زيد وقائم وهو قابل للعلامات المذكورة على وجه الوضوح واما ما فقد فيه الدلالة على الطلب مع قبول النون فهو واضح انه مضارع وامره ظاهر مما ذكر بخلاف ما فيه معنى الطلب مع عدم قبول النون فلشدة خفائه صرح به قياسا على نلاشي لفعل الام بخلاف غيره احتاج الى بيان الفرق بينهما لدفع التوهم فقال اللفظ الدال على الطلب ان قبل النون فهو الامر وان لم يقبل النون فهو اسم فقوله نحو صه وحيهل مثال لكونه ليس فعلا بل اسما لا مثال لكونه اسما بدليل العلامة اعني عدم قبول النون مع الدلالة على الطلبية فيندفع ايراد الشارح على المصنف رحمه الله كما سيتضح اه شرح {قوله فان قبلت كلمة الخ} قد علمت ان هذا احد المفهومات ذكره الشارح نظرا الى انه مقابل ما ذكره المصنف وظهر لم يذكر ما فقد فيه مجموع الامرين لاظهريته اه شم {قوله محل} قال شم والاظهر ان يكون مصدرا ميميا اه {قوله فليس بفعل} اشارة الى ان المقصود الذكر انه ليس بفعل فلكونه اسما ذكر اسم اه شم {قوله فالاولى التمثيل بنحو نزال الخ} مبني على ان

المقصود بيان اسم الفعل اى بيان ان اسم الفعل اسم برسالة العلامة وليس كذلك المقصود للاحتراز وبيان
نفي فعليته امر عما انتفى فيه جزء علامتها وهو قبول النون والتمثيل لما انتفت فعليته بوامنع الاكمة
اولى من التمثيل بخفيتها اه من تقرير محمد الانبابي اه والله الموفق للرشاد وهو الغفور الودود فعاله
لما يريد   المعرب والمبني   راقم محمد الحميد اه

لما فرغ من بحث الكلمات شرع في بيان المعرب والمبني منها وقدمهما على الاعراب والبناء لان الاعراب الخ صفة والمعرب
ذات ومعرفة الذات متقدمة على معرفة الصفة فلا يرد ما في اشى اه ثم ان بيان احوال اواخر
الكلم فرادا فرادا متعذر فاصطلحوا القواعد الكلية نحو الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ففي هذا
لم يندرج نحو هؤلاء فقولهم الفاعل مرفوع مثلا في اللفظ او التقدير او المحل فاحتيج اولا
الى معرفة المعرب والمبني وبيانهما فرادا فرادا ايضا متعذر فاصطلحوا القواعد الكلية لمعرفتهما
وهذا الباب لبيانها اه ش ع قوله اى الاسم معرب ومبني الخ) قال ش م ان هذا التقسيم تفسير
بالمراد في المقام والا فلا يعلم هذا من الترجمة وانما خص الاسم بالذكر مع ان الفعل والحرف
مقصود بالذكر ومذكور في الباب لكون كلام المصنف فيه اولا فلا حاجة الى ما قيل من
ان مقتضى صنيع الشارح ان ذكر الفعل والحرف في هذا الباب استطرادي اه قوله لانه لا اخ
الخ) علة للحصر المفهوم من مقام البيان اه ش ع قوله والاسم منه معرب الخ) الظاهر ان الاسم
مبتدأ ومعرب مبتدأ ثان ومبني عطف على معرب ومنه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول
فيفيد وجود بعض آخر غير المعرب والمبني لانه انما يرجع في المعطوف معنى عامل المعطوف عليه
العطف هنا على المبتدأ فلا يأتي فيه الا معنى الابتداء دون معنى الخبر فهما مبتدآن واحتاج في
المعنى والخبر لهما كما لا يخفى اجيب بان منه خبر الاسم ومعرب فاعل الظرف ومبني عطف على
ذلك الفاعل فلا يأتي ذلك المحذور لانه يرجع حينئذ عامل الفاعل وهو منه فيكون
المعنى ان المعرب بعض والمبني بعض ويحتمل ان يكون المعرب مبتدأ ثانيا كما سبق و
المبني مبتدأ حذف خبره اي ومبني منه وما جرى عليه الشارح يبنى على خصوصية اه
منها لانه حل معنى لا حل اعراب اخذا من قوله لشبه الخ ومعرب الاسماء لانه يدل على
ان الاسم لا يكون الا هذين النوعين اه ش م

قوله لشبه الخ ظهر من اثبات العلة للمبني ان هو الفرع كما هو عند قوله الآتي واعربوا مضارعا اذا ظهر النها
من قوله لشبه الخ ان ما فيه الشبه هو المبني كما هو مقتضى تعليل النحاة اه ش م قوله مدني الخ والمراد بالمدني الشبه الذي
يقتضي البناء اللازم وهو الشبه الذي لم يعارضه والمراد الآتي فقط لانه لا يشترط مما فيه البناء
الواجد

الواجب الا فيه احد من هذه المذكورات فقوله وكنايته وكافتقاره عطفان على الشبه الذي هو
مجرور الدان والجار في المعطوف من اعادة عامل المعطوف عليه للتأكيد والا يكون الجار استفهامية
فتدبر فعلى هذا يكون المعنى ان ما فيه شبه غير لازم معرب لا مبني وهو كذلك بناء على ان ما يأتي
فيه الاعراب ولو في حالة لا يطلق انه مبني بل معرب وهو كذلك لان الاعراب هو الاصل وكل ما هو في اصالته
ولو في بعض الاحوال لا يطلق عليه الا باسم الاصل بخلاف المبني لانه فرع واطلاق اسم الفرع لا يظهر
الا فيما يأتي بخلاف الاصالة في كل حال فظهر ان نحو قبل وبعد ويوم معرب لا مبني ولا يعتبر بكونه شابه
مبنيا في بعض الاحوال كما اتضح فقوله وكافتقاره يحمل على الافتقار الى الجملة من حمل المحتمل على النص لانه
قد نص عليه المصنف في شرح الكافية كما في الخضري فان قيل انه لا بد من ارجاع الضمير على القول بان الشبه فيها
افتقاري لانه ليس للجملة يجاب بانه يحكم عليه بانه داخل في مشبه الحرف واما على القول
بان الشبه في بعضها الوضعي ومطرد عليه البواقي فلا اشكال اصلا وفي الكردي والشبه غير المدني
ما عارضه معارض كاي في الاستفهام والشرط انظره فما ذهب اليه الناظر الى ذكر ما يتعلق به البناء
ولو في حالة واحدة نحو قبل ويوم بقاله معرب عند الاعراب ومبني عند البناء وعلى هذا الا يحصر
الشبه في هذه المذكورات بل يكون غيرها كالبناء للتناسب وغيره فلا حاجة الى ان يقال
ان الجار في وكنايته وكافتقاره تأكيد بل هو من عطف الجار والمجرور على مجموع الجار والمجرور فتأمل
ثم ان المراد بالافتقار على هذا ايضا الافتقار للجملة كما يعلم من الحواشي وذلك لان يكون ما هو
كاف كافتقاره موجبا للبناء وهو لا يظهر الا اذا جعل للجملة لان الافتقار الى المفرد قد لا يوجب البناء وقد يكون
موجبا له كالضمائر على القول كما تقرر بخلاف كونه الى الجملة كما علم فجملة ما حصل مما ذكر هو القول بان
في معاني مدني والاولى منهما هو الاولى لانه يلزم على الوجه الثاني الحكم على نحو قبل ويوم بانه مبني وذلك
خلاف الظاهر لان المعرب والمبني اسمان بالنظر الى ان الاسم فاذا كان موافقا الاصالة ولو في بعض الاحوال لا
يظهر ان يطلق عليه المبني كما تقدم اه ما ظهر من ش م في قوله من قوي نحو تفسير باللازم وقوله يقرب

تفسير لمعناه المطابقي اه {قوله في الوضع اوفي المعنى الخ} ظاهره ما قلناه من ان معنى مدخل التشبيه الذاتي فتدبر اه ش م ثم ان المصنف ذكر من الاستعمال المشتقين وهو منحصر على ما اخترناه اه

{قوله وانواع التشبيه الخ} توطئة لقوله كالتشبيه الوضعي فلا تكرار في كلامه اه {قوله فالثاء تشبيهية الخ} انما ذكر المشبه به اربعة وخصصه لان المراد باللام لام الاستغاثة وهي مفتوحة والباء مكسورة فيفيد هنا انه يروى قوله جئتنا بفتح الثاء وكسرها وفي قوله وواو العطف اشارة الى انه يجب تقدم شيء قبل الثاء كما هو شأن العطف وفي قوله وفائدة اشارة الى انه يجب اتصال بما قبله بلا فصل كما هو شأن العطف بالفاء لانه يفيد التعقيب اه بريري {قوله وانما اعرب نحو ابن الخ} جواب لسؤال مقدر تقديره ان نحو ابن واخ على حرفين فكيف اعرب اجاب بانه لضعف الشبه الخ فلا يرد ما قيل من انه لا حاجة لاثبات دليل كون الاسم معربا لكونه اصلا فتدبر اه ش م {قوله وفي هنا} وفي اعادة العامل فائدة كما يتضح من كلام الشارح اه ش م {قوله متضمنة لمعنى الاشارة الخ} والظاهر ان اضافة معنى للاشارة بيانية اعترض بان هذا صريح في ان الاشارة من معاني مدلول اسم الاشارة كما هو ظاهر كلامه في شرح ترجمة اسم الاشارة وذلك معارض لقوله في شرح قوله اسم يعين الخ في باب العلم حيث يقول او معنوي كالحضور الخ او بقيد معنوي فانظر هناك فظاهره صريح في ان الاشارة قيد له فحصل التعارض اجيب بان الاشارة هنا وفي باب اسم الاشارة بمعنى حاصل المصدر من كونه مشارا اليه فهو مصدر المجهول هذا هو الداخل في المدلول وما في باب العلم بمعنى الافهام باليد ونحوها وهو وصف الفاعل وذلك قيد لا داخل في المدلول فلا اشكال على من لم يتدبر وعلى هذا لا يخفى ان اضافة معنى للاشارة بيانية ويحتمل ان تكون لامية فيكون الاشارة بمعنى الافهام بالاعضاء المخصوصة الذي هو فعل الفاعل فالمعنى متضمنة لمعنى الاشارة الحاصل من الاشارة التي هي فعل الفاعل وذلك الحاصل هو كونه مشارا اليه كما اتضح اه ما نقل عن شيخ مع بعض تفصيل ش م {قوله فقد اثر الذي الخ} مراده وضع لفظا على هذا المعنى استقلالا فالحق ان يكون ذلك اللفظ حرفا وليس المعنى ان وضع اللفظ

لهذا المعنى

لان المعاني هو المحقق اه شرح ثم ان المراد بمعاني الاشارة المتضمنة هو المعاني بجزئيته غير المستقل لكن لما لا ينعقد الا بين شيئين فانه هذا ذهني معاني الحروف اه خ {قوله في العمل} في النسخة الجديدة والمعنى هذا هو الظاهر وعلى فرض صحة اسقاطه يجاب بانه شبه استعمالي فالظاهر فيه الاقتصار على العمل كما لا يخفى وفي الاشباه على زاد في التصريح والمعنى لعل نكتة عدم زيادة شارحنا ذلك كون النيابة في المعنى لا يتوقف عليها البناء
{قوله بلا تأثر} اه بلا كونه معمولا فلا اشكال بان في الكلام دورا بالنظر الى العلة تدبر فقول الشارح بدخول عامل عليه اشارة الى ان المراد بالتأثر تأثر مخصوص وهو تأثر بالعامل اه شرح {قوله ويدخل عليه عامل نحو عجبني} يشكل بانه لا حاجة الى هذا التمثيل مع انه ليس نائبا عن الفعل والنيابة عن الفعل حاصل في المثال الاول لانه نائب عن اضرب واجب الحذف كما يجيء في باب المفعول المطلق اجيب بان العامل في التقدير كما تقدم فقوله نحو عجبني تمثيل لا تمثيل ركالانه اذا ناب عن ان والفعل لدخل عليه العوامل فتأثر فيه تقول اعجبني ضرب زيد عمرا فاكتفى بالمثال فهو نائب عن الفعل في جملة هذا على ان لفظ نحو قد يجيء للتنظير كما يجيء للتمثيل على فهم من كلام السعد كذا نقل عن شيخ عبد العزيز انه قال ثم ان هذا التكلف في العبارة وغير ظاهر ولا حاجة اليه اصلا لانه لما كان المثال الاول اعني ضربا زيدا لم يظهر فيه دخول العامل لكونه واجب الحذف وان كان في التقدير في نفس الامر اراد اظهار العامل على لفظ ضرب ولا يكتفي دخول العامل في حال كونه مبنيا في التركيب الاول بل يكفي الدخول عليه في اي حال حتى يحكم عليه بالتأثر فقوله نحو عجبني نحو تمثيل لا تنظير فلا تغفل اه {تنبيه} قد علم من ذكر النيابة انه لا يكفي كون الاسم بمعنى الفعل مطلقا بل يكون على سبيل النيابة لحيلة ال وان خرج بقيد عدم التأثر وهو كذلك كذا ان سيأتي مع شرحه {قوله ومعرب الاسماء} قيد ايرادات الاول ما قيل من ان هذا البيت مستغنى عنه لعلمه من تعريف المبني الثاني ان كلامه يوهم ان ما اشبه الحرف شبها غير قوي واسطة بين المعرب والمبني وليس كذلك الثالث ان هذا التعريف غير مانع لشموله اذا الشبه ولا يشبه نفسه الرابع ان كون المعرب السالم يقتضي ان يكون الاعراب هو السلامة ولا قائل به اه اجيب عن الاول بانه ذكر هذا البيت لتصريح انحصار الاسم على هذين القسمين ولا يفهم ذلك مما تقدم وقد تقدم في اول الباب ان الانحصار معلوم من هذا البيت وفي ذكره فائدة اخرى وهي الاشارة الى حصر علة البناء في شبه الحرف اه وعن الثاني بان اضافة الشبه للحرف عهدية والشبه المعهود هو المدني فعلم ان ما فيه شبه الحرف لكنه غير قوي وما لم يشبه اصلا معرب ان وهو كذلك فيا

والثالث في مدون فيعتقد على سبيه بدليل معرب الاسماء وعن الرابع انه
فيه عند بلى الاهتمام بين سبقه من عند قوله مدخل فيه شرط وعن الثالث بانه لا معنى معرب
المشتق على المشتق فلا يلزم عند حمل المشتق منه على المشتق منه لانك تقول الضرب حدث الذي يتركب ولا يجوز تحمل الكلمة في الاسم لا معنى معرب
ما وجد فيه الاعراب بالفعل او بالقوة فدخل فيه الاسم قبل التركيب وخرج ما فيه الاعراب بالفعل قسمان ما هو لفظا و
نيته مثل ودح بمثالين. وليعلم ان المصنف رحمه الله تعالى اتى بمثالين لدفع توهم انه يختص ومن ليس بمعرب لانه ليس فيه اعراب و
الذي هو ان وجود الاعراب لفظا ونية سواء من حيث المعرب وهذا كله ما نقل عن شيخ قوله ونية وفتى اي عند الشارح مثال للاسم الذي
لا اظهار له مثال المبني للمجهول وقد علم من تنويع المثالين لانه لا يتعين المثال لا هذا الاسم يكون اسما ممدودا قصر للضرورة او ما سمع فيه شيء
قال الشاعر والله اسماه الخ وظيفته باداة الشاهد لعدم تنصيصه بالشاهد فانما أتي بما لا ممدود ولا مقصور ابل هو لغة اسم بضم الهمزة
نقلت ضمتها الى السين وحذف الهمزة للضرورة وما سبق انه شيء في قوله وفعل امر ومضي الخ هذا شروع في بيان المعرب والمبني
الفعل ونسبة الفعل للاسم في الاعراب لشبه المحكم بالحرف في البناء فاذا كان الشبه قويا اعرب وان فلا والمشابهة القوية
ما لم يعارضها معارض وهو خصائص الفعل وذلك في المضارع نون التوكيد والنسوة فعلم ان اصل الفعل البناء لان الاحتياج اليه
علة على خلاف الاصل وعلل عنا للاعراب بكونه غير داخل فيه الانواع فلكون الاصل البناء بدأ به كما نص عليه الشارح ولم يقدم
المعرب مع الاهم فيما تقدم لكونه غير محصور ولكون المبني مضبوطا وقيل كذلك هنا بانه يناسب بالقاعدة الكلية لكونه محصورا
قوله بالرفع على تقدير وفعل مضي الخ واذا كان مضي عطفا على الفعل وان كان عطفا على امر فهو للاطلاق لان ضميره في جنس الفعل
ضمن نوعيه كما في قوله تعالى ما جزم به مضارع الخ على الله اشكل بفعل الاناث لانه مبني على السكون كما يأتي قريبا فليس معربا
ما بني على ما جزم به اجيب بان هذا من حيث ذاته والبناء في فعل الاناث عارض بناء على ان المضارع لما شابه الاسم
كان اعرابه كالاصل والاقل البناء اصل من افعاله فالشيء وقيل ان المضارع لو كان معربا او نيابة غالبا قوله واما ضربت فالك
فيه عارض الخ ظاهره انه مبني على الفتح في التقدير والسكون والضم عارضان لسبب آخر وهو كذلك على الصحيح كما في ح
قوله الكراهة توالي اربع الخ اعترض بان هذا صريح في انه لا يجوز توالي اربع متحركات في الكلمة الواحدة وقد
في نحو بقرة وشجرة فان قلت ان تاء التأنيث في قوة الانفصال يدفع بانه لو كان الامر كذلك لزم وقوع اسم آخره واو قبلها
ما قبلها في قلنسوة فلست ايضا ان الاولى في التعليل ان يقال ذلك السكون لتمييز من المفعول في نحو اكرمنا بسكون
الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة عليها لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون
لشدة احتياج الفعل اليه فخففت فيه كما يظهر من ح ثالث شيخ ان عيني الاعتراض غير مسلم لان حركات الكراهة لا انه
فيها حركة الآخر الذي هو الاعراب لان علة ذلك التوالي انما هو الفعل ولا يأتي ذلك في حركة الاعراب واما نحو
فلا يكون معارضا لانه منع وقوع اسم آخره واو ومفهوم الحكم انما هو فيهما لعدم في كلمة واحدة في الاصطلاح وليس كذلك في قلنسوة بل
في الاصطلاح انما هي مع التاء لا دونها واما كونهما في نية الانفصال فهو نظر الاصالة لا الاطلاق الاصطلاح
فلا اعتراض. اصلا اه قوله من نون توكيد الخ يعني انه اعرب مضارع ان لم يدخل عليه نون توكيد ثقيلة كانت

كما في الشرح للفظا ولا تقديرا ولانون نسوة وللحاجة الى تقييدها بالمباشرة لانها لا تكون الا مباشرة كما نص عليه من اه

قوله مباشرة هذا قيد القيد فهو للادخال كما ان القيد للاخراج ان يكون المقيد بالقيد خاصا وبقيد القيد عاما اه ش ع

قوله نعرب معها تقديرا الخ ظاهره ان الفعل الذي ليس النون فيه مباشرا لا يكون فيه الاعراب اللفظي وليس كذلك قد يقال انه قضية مهملة وهي في حكم الجزئية وما يقال ان المهملة في قواعد العلوم في حكم الكلية محمول على عدم القرينة فمعناه يعرب معها ولو تقديرا ثم استشكل على التمثيل بلتبلون واما ترين ولا تتبعان لانه ليس الاعراب في شيء منها تقديريا بل لفظي لكن حذف في لتبلون لعارض وهو قبح اجتماع النونات ولا يطلق عليه انه اعراب تقديري لانه ليس مقدرا من تعذر آخر الكلمة وان كان محله ومنها في اللفظ وامر لا تتبعان واما ترين واضح لانهما مرومان بحذف النون وهو ثابت لفظا وقيل في كلامه حذف او لفظا نحو اما ترين فلما او جد ذلك في بعض الكتب نسخة وان كان وهما وتوجيه هذا الجواب ان الاعراب في تبلون تقديري بمعنى انه محذوف لفظا وان لم يكن اصطلاحيا او يقال ان قوله او اما ترين من عطف النظير على التمثيل شيهات ان قوله فيعرب تقديرا ليس مخصوصا ولا مقصودا بل قد يكون لفظيا نحو اما ترين الخ اه

قوله لفصل الواو الخ لا يخفى ما فيه من ان الصحيح في الاولين ان المحذوف هو لام الفعل لا الضمير والفاصل هو الملفوظ نقل عن ش م انه يحتمل اجرائه على الصحيح بكون اضافة الفصل لما بعده من اضافة المصدر الى مفعوله والمقدرتين صفته والفاعل محذوف وهو الملفوظان وحذف الفاعل هنا احسن من ذكره لانه لو ذكر لا يجري على الاتفاق لانه لم يجوز بعضهم ذكر فاعل المصدر مع اضافته الى المفعول او اضافته للفاعل فقوله مقدرتين مفعوله او يقرأ الواو والياء بالنصب على انه مفعول المصدر مع اضافته للفاعل وهو تكلف على حد قوله نحو قتل اولادهم شركائهم كما سيأتي في قوله فصل مضاف الخ اه

قال ش م قوله واما غير المباشر الى آخر الشرح فيه ما فيه لعل الشارح توهم انه ما لم يوجد في اللفظ هو تقديري فيشمل فيه تبلون واما ترين ولا تتبعان وجرى فيما بعده على قول ضعيف في نحو من ان المحذوف في نحو تبلون هو الضمير لا لام الفعل الله اعلم بالصواب والانسان ماخوذ من النسيان والجوابات المتقدمة تكلف غير ظاهر فتدبر اه قوله كيرعين الخ قد يقال وفائدة التمثيل تقويته لما فيه من الخلاف انظر ابن عقيل تجده لكن لا خصوصية له لان الخلاف ثابت ايضا في النون

وقد يقال فيه ان الخلاف في نون التأكيد مشهور وفي نون الاناث ضعيف لا يعتبر به ولذا ذكر التمثيل ره الدفع
في قوة قوله بلا خلاف كما صرح به المصنف في شرح التسهيل كما يظهر من اش فهو نظير قوله عادما خلافا لانه قد قيل
وليس كل خلاف جاء معتبرا الخ ش م قوله وكل حرف مستحق للبنا لان الحروف كلها مبنية اذ لا يعتور عليها المعاني التي
ما تفتقر في دلالتها عليه الى اعراب الا نحوه اعترض بان استحقاق الحرف للبناء معلوم من قوله السابق
لشبه من الحروف الخ لان الاسم انما بني لشبهه بالحرف فالحرف اولى بالاستحقاق اجيب بانه ليس المقصود
هناك بيان استحقاق الحرف للبناء بل بيان المبني من الاسم والفعل فبيان استحقاق الحرف ضمني لا
قصدي وذلك لا يكفي لان هذا المقام مقام بيان المعرب والمبني من الكلم الثلاث فبيان الاصالة
هنا فالحاصل ان ما هو مقصود بالذات لا يناسب الاستغناء عنه بلزومه من بيان امر آخر فاحتاج
الى ذكر هذا البيت الخ ش م وان قلت لا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل مع ان بيانه مقصود بالذات
يجاب بان الاستحقاق نوعان استحقاق بالفعل واستحقاق بالذات اي بالنظر لاصله وان كان غير
مستحق بالفعل فاذا اطلق فالمتبادر انه مستحق بالفعل وبالذات معا ولو كان الشيء مستحقا بالفعل
لشيء فهو موجود بالفعل اذا علمت هذا علمت ان قول المصنف صريح في وجود البناء بالفعل
وفي وجوبه بالاصالة ومن اعترض اعتبر الاستحقاق بالذات فقط فلا تغفل الخ ش ع قال
ش م والاولى ان يقال ان معنى المستحق المستوجب كما يعلم من مختار الصحاح فالسين والتاء زائدتان
واللام في للبناء للتعدية او هما للتعدية واللام للتقوية فظهر ان البناء لها واجب اصالة لان
المستحق وان كان بمعنى المستوجب لكنه لا يطلق في مطلق الواجب بل في الواجب من جهة الاصالة
وظهر ايضا انه موجود بالفعل لان الواجب لا يكون الا موجودا بالفعل كما يقال مثلا المبتدأ
واجب الرفع ولا يشكل هنا بانه لم يظهر منه وجود الرفع بالفعل لان امكان العقلي لا يعتبر
في قواعد العلوم فتدبر فلا حاجة الى ما في الحواشي من التكلفات اه قوله والاصل معنى
الاصل ما يليق به من حيث هو هو فالتفسير له بالغالب بالنظر الى كثرة افراده وبالراجح بالنظر الى عدم
ضعف مانع وبالواجب بالنظر الى عدم مانع فتدبر ش قوله والساكن كم اخره جملة مستقلة اشارة
الى كثرة افراده ويستفاد ذلك ايضا بتمثيله بكم الذي هو للكثرة اه قوله والساكن لخفته الخ دخل فيه انواع
الكلم الثلاث فلا اشكال ولا يجوز رجوع الضمير الى السكون المعلوم من الساكن لخلو جملة الخبر عن الرابط
فتدبر الخ ش م

فتدبر اه شـ م قوله والرفع والنصب الخ هذا اجري على مذهب المصنف من ان الاعراب لفظي وعلى مذهب الجمهور
من انه معنوي لان الرفع الخ اعراب على كلا المذهبين فعلى انه لفظي ان الرفع الخ هو لقب لنفس الضمة ونائبها
وعلى انه معنوي هو تغيير مخصوص حاصل من الضمة ونائبها والضمة ونائبها علامة له لكن يعلم من ظاهر قوله
الآتي فارفع بضم الخ ان الاعراب لفظي كما هو مذهب الناظم والاظهر تعريفه الى مذهب انه معنوي لان الظاهر جعل
الباء فيه تصويرية فهو ظاهر في انه لفظي وقيل يحمل اجراؤه على انه معنوي على معنى معلما بالضم من
قال شـ م وهو غير ظاهر مع انه مخالف لمذهب المصنف اه قوله اثر ظاهر الخ اي اثر من تأثير العامل
وهو العلامة لتأثير العامل لا علامة الاعراب لانه لو كان كذلك لكان هذا التعريف على القول بانه معنوي
وذلك مخالف لما ذكرناه وغير مناسب في هذه العبارة لانه لا يوصف على التغيير الذي هو امر معنوي
بانه ملفوظ او مقدر ثم ان الاثر انما يكون نفس الحركة والسكون ونوائبها اه تنبيه اعترض على قوله
ظاهر الخ بانه اذا اريد بالظاهر الموجود فلا يدخل فيه الجزم لانه عدم الحركة وان اريد به الملفوظ فلا يدخل
ذلك ايضا لانه غير ملفوظ به والجواب ان معنى الظاهر الموجود لان الجزم وان كان معدوما لكنه ليس
معدوما مطلقا بل مقيد الا انه عدم الحركة والمعدوم المقيد موجود اه شـ ع وقوله ايضا ظاهر او مقدر
ولا يشكل بمجيئ او في التعريف لان هذا التعريف تعريف بالخاصة والممتنع في التعريف بالماهية
وتعريفه بالماهية ما جيئ به لبيان مقتضى العامل فتدبر اه قوله في آخر الكلمة قد يقال لا حاجة اليه
لان تأثير العامل لا يكون الا في الآخر قال شـ م لهذا القيد مهم به لان التأثير الذي طلبه العامل
قد يكون في غير الآخر وذلك في الفعل المضارع المجزوم الاجوف فتأمل فاغتنم اه قوله نحو لن اهابا انظر
فائدة تخصيص الفعل بالتمثيل ولك ان تقول ان الرفع في الاسم اظهر فلا حاجة الى تمثيله وتمثيل الرفع
في الفعل اخفى لكون عامله معنويا فذكرهما وخص النصب في الاسم والفعل لكن مثل في الفعل
بلن اهابا الذي هو آخر العجز وقصد تمثيل النصب في الاسم بقوله اعرابا الذي هو آخر الصدر لظهور
النصب فيه فهو على دقته نظير قول ابن الوردي في التحفة الفاعل الذي اليه اسندا الخ حيث ادرج
تمثيل النائب عن الفاعل في تعريف الفاعل تنبيها الى اظهار قوله بعد قال فصونحا واستغنا ببيان
نائب الفاعل اه قوله والاسم قد خصص الخ اعترض وان قيل الذي يسبق للفهم من تخصيص الاسم
بالجر هو قصره على الجر لان معناه جعل الاسم مختصا بالجر ولا يتجاوز الى غيره فالجر مقصور عليه
يجاب بان ذلك الوهم مدفوع بقوله السابق والرفع والنصب الخ لانه صريح في انه يكون في الاسم غير
الجر فيتعين كون الجر مقصورا مع ان الكثير اكثر احوال الاختصاص دخول الباء في المقصور

وحينئذ يكون الباء سببية او للآلة فالمعنى قد خفض الاسم من بين امثاله بسبب الجر او بالة الجر كما تقول نخصك بالعبادة اي لا نعبد غيرك واذا دخل الباء في المقصور عليه يكون للالصاق او الوصلة فلا حاجة الى ما زعم من ان في البيت قلبا وعلى هذا قيل ولو قال وبالجر قد خصص بالاسم كما قد خصص الجزم بفعل فاعلمنه لكان احسن واوضح اه مشعر والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصرا فسببا او آلة تقررا وعكسه مستعمل وجيد فسمها بوصلة تجيد ذكره الحبر الهمام السيد نجله العدل الجليل الاوحد مفتيا عبد الحكيم الاسعد

قوله كما قد خصص الخ ما زائدة كافة والكاف للتشبيه مضمون الجملة فلا يقتضي افوية المشبه به كما صرح به الرضي وهو كله لكن هنا لان خصوصية احدهما لا مزية لها عن الآخر اه قوله بان يجر ما قال الشيخ م لا يظهر فيه الا التجوز من اطلاق اللازم وارادة الملزوم اه قوله لامتناع دخول عامله عليه لان اصل عوامل الجزم لم ولما ولا ولام الامر وادوات الشرط ولا يتعلق معانيها الا بالحدث لا بالذوات فقد برز كله اعلة تخصيص الاسم بالجر اعني لامتناع دخول عامله على الفعل لان اصل عوامله انما هو الحروف وهي لتعليق الحدث بالذوات ولا يتعلق الحدث بالحدث فتأمل ما ظهر من ش م قوله ايضا لامتناع دخول عامل عليه فظهر منه ان الاسم قابل للجزم بل لا يدخل عامله عليه لان عوامل الجزم لا يتعلق معانيها الا بالحدث لا بالذوات بخلاف الفعل فانه لا يقبل الجر لثقله وثقل الفعل فلذا لكن لزم في نحو جائني مسلمون الوقاية حذرا من وصل الكسر بالفعل فتدبر اه ولذا لكن خصص الشارح علة للاسم دون الفعل تأمل اه ما ظهر من ش م قوله فارفع بضم الخ اعلم ان الرفع واخواته خاص بحركة الاعراب والضمة واخواتها مشتركة بين حركة الاعراب والبناء والضم واخواته خاص بحركة البناء والنسبة لكن البصريون يطلقون الضم واخواته على حركة الاعراب عند القرينة والقرينة هنا واضحة فلا اشكال كما يعلم من ح ورضي قوله اي الاسم المتمكن مأخوذ مما مر قوله كع كر الله الخ قدم مثال الرفع لاشرفيته ثم عقبه مثال الجر لشرف كونه خاصا بالاسم ثم مثل للفعل باشرف الاعراب وسكت عن البواقي ويحتمل ان يكون بين تتميما للمثال فاقتصر على امثلة الاسماء لكن جرى الشارح على الوجه الاول قوله واجزم بتسكين اي بسكون نظير ما مر عند قوله بان يجر ما [illegible]
[illegible]
[illegible]
على اللفظي فاجاب بان معنى علامات اصول علامات لتأثير العوامل للاعراب حتى ينافي ما مر لما قدمنا مثله عند قوله اثر لما مر الخ قوله وغير ما ذكر ينوب اي عن ضمة الرفع وفتحة النصب وكسرة الجر وسكون الجزم وليس المعنى عن الرفع الخ لانه يلزم حينئذ ان يكون

[illegible]

النائب و [illegible]

النائبة والمنوب عنه واحد الا ان نحو الالف والواو والنون والياء هو نفس الرفع ونحوه كما هو واضح ولا
يمن مطلق الفتح والضمة مما يلزم المحذور المذكور لان الفتح والكسر ينوبان في جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف
انوش م قوله نحو جاء اخوك مثال للمجمل وان فيه الواو والياء من النائبات لاشرفية الواو في كونه علامة للضمة
التي هي الاشرف من انواع الاعراب ولمناسبته بالضمة والياء اشرف لكونه علامة للكسرة التي هي علامة للجر الذي
هو مختص بالاجل في الاعراب من الكلمات وهو الاسم انوش م تم ان فيه اشارة الى ان المتقدم في الذكر
مما يأتي هو الاسماء الستة وانها اشرف الفروعيات انو بربري قوله وادفع بواو كذا في نسخة وفي بعضها
فارفع بالفاء ولكل وجهة اذ يحتمل ان يكون هذه الجملة معطوفة على قوله فارفع بضمة ح وان يكون تفريعا
لقوله وغير ما ذكر والاول اولى ولذا وجدت الواو في غالب النسخ ابنابي على حس وقيل هذا على قول الزمخشري
والذي يظهر من ان الواو قد تأتي للتفريع كما يرى في بعض الهوامش قال ش م ولا حاجة الى التكلفات المذكورة
بل الظاهر ان هذه جملة عطف على وغير ما ذكر من عطف المفسر على المجمل فلا اشكال انو قوله وانصبن بالالف
هذا في مواضع شتى اعني بتأكيد المنصوب قال ش م لعله لكثرة المنصوب على غيره وهو كذلك كما هو واضح انو
قوله اصف وفي التعبير باصف دون اذكر مثلا فائدة وهي اظهار ان ما يذكر بعد ليس اصل المادة فقط بل مع
اوصافها المخصوصة من شروطها وانها يجيئ بعضها كما في نوذ ومن ابقائها على الهيئة الآتية اعني بلا تكسير
ولا تغيير الى تثنية او الى جمع ويظهر ثمرة هذا الاخير عند قوله وشرط ذا الاعراب ح فلا يخفى ما في قول الشارح من
القصور حيث فسره بما ذكره ما قاله ش م قوله ولما كانت العلامات ح قد جرت عادة الشارحين ايراد
هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ من مبحث والشروع في آخر تنشيطا للمتعلم وتحديدا للطالب فيما سيأتي
حيث حصل قدرا معتدا من العلم وتنبيها على انه اذا وقع مسئلة مما تقدم في متأخر فهو بطريق الاستطراد
انو عبد الحكيم في اول مبحث المقالة الثانية انو ولا يخفى ان مقتضى ما حققه انه لما هذه اتفاقية فلا اشكال
وانما الاشكال من جعلها شرطية بيان جوابها قوله اشار الى الاول منها فيفيد ان الاشارة الى الاول
منها لكون الاول العلامات واقعة في سبعة ابواب وليس كذلك لانه لا دخل للاشارة الى الاول في كونها
واقعة في سبعة ابواب لانه وان كان واقعة في غيرها لا يكون الاشارة الى الاول وقد يجاب بان الاشارة الى
الاول منها من السبعة انما هي لكونها واقعة في سبعة ابواب لانه اذا لم تكن في سبعة ابواب لا يكون الاشارة
الى الاول من السبعة كما هو واضح فالمحتاج الى الجواب قوله منها فتدبر او يقال ان كان في لما كانت تامة وواقعة
حال او مبين للواقع بوجود العلامات الفروع ولو لم توجد لما اشار اصلا ويحمل على هذا ما تقدم ايضا لكن ليست
لما حينئذ بيانا للواقع انو قال ش م وعلى الوجوه المتقدمة لم يظهر ثمرة الكلام هكذا فالاولى ان يقال ان لما شرطية

للاسماء الستة ١٢ الشيخ م

والمعنى لكونها فى سبعة ابواب اشار الى الاول منها والى الثانى بخ ى لكونها فى سبعة ابواب فى نفس الامر ذكرها
سبعة انواع واشار الى الاول منها والى الثانى بخ بمعنى اشار الى الاول ذكر الاول بخ ثم ذكرا اولا وثانيا الى
السبعة لكونها سبعة ابواب فى نفس الامر فلا يخفى ان هذا لا باعتبار المعطوفات الآتية من اشار او ما فى قوة اشار
كما يذكر عند قوله وارفع بواو الباب الثانى فانه فى معنى اشار الى الثانى وليس مقصودنا الا اظهار انه الباب الثانى
لا ذكر مادة الاشارة فتدبر قوله اذكره قد مر ما فيه

قوله والفم حيث الميم بخ يعترض من الوجهين الاول انه هذا صريح فى ان فم الذى من الاسماء الستة اصله فم
حذف منه الميم وليس كذلك بل هو لفظ مستقل لان هذه اللفظ فوه حذف منه الهاء وجعلت الواو
اعرابا لا محذوف الميم من الفم اه والثانى انه يقتضى ايضا اثبات الحكم للفاء من الفم وليس كذلك كما اتضح واجيب
بان هذه الاعتراض ناشئ من جعله على مذهب الناظم من ان دوال الفم الاربع كلها اصول كما فى الحضرى
وض وظاهر ما هنا ليس كذلك بل على مذهب سيبويه والخليل والفراء من ان اصل فم فوه بفتح
الفاء عند الاولين وبالضم عند الاخير حذف منه اللام التى هى الهاء وبقيت العين التى هى الواو حرف اعراب
وتبدل ميما عند عدم الاضافة فصار فم هذا هو المذكور هنا فمعنى قوله والفم حيث الميم بخ والفم عند حذف ميمه
فرجع للاصل فصار فوه لان الواو حرف الاعراب كما تقدم ولم يقل مع بقاء الواو فى الاصل لكونها ليست ذاتية
من جهة انها اعراب وان كان فى الاصل ذاتيا فظهر ان المناسب ان يقول والفم اذا رجع الى اصله لكن عدل منه
لانه يلزم من قوله اذا رجع الفم الى اصله ان يكون الحكم لفوه فلزم كون الواو ذاتية وليس ان كونها ذاتية
مقصودا هنا لانه من مبحث ذات الكلمة بل المقصود هنا بيان احوال الاعراب ومن جهة الاعراب يكون الواو
غير ذاتية كما قدمناه فالثانى المقصود هنا انما هو ف والواو حرف اعراب فالمحذوف الميم من الفم هو ف والحكم له
فيتصل به الواو والالف والياء على تفاوت العوامل ثم ان فى تعليق اللفظ المحكوم عليه بهذه الاعراب بلفظة الفم دون
ان يقول وفوه اذا بان منه الهاء مثلا فائدة وهى اظهار معناه لان المشهور لمعنى العضو الخاص انما هو الفم
فلما علق له علم ان معنى اللفظ المحكوم عليه معناه هذا اه ما ظهر من شرح م فلا تغتر بزلة الاقدام فانه الموضع
من المزلات المشهورة اه قوله بحذف حرف العاطف الباء بمعنى مع او للملابسة او لجاز والمجرور خبر بعد خبر
واضافة حرف للعاطف من اضافة الموصوف للصفة اه قوله اقارب زوج المرأة وفائدة اضافة
زوج الى المرأة الاشارة الى ان الحم ليس الا للمرأة وهو كذلك وما قيل من انه دفع احتمال جواز اطلاق

الزوج للزوج

الزوج للزوجة مدفوع بان ذلك فيما وجد القرينة الاش م قوله وهن لا يخفى سبب تعريفه مما قبله اه قوله
والنقص في هذه الاخير احسن اه من جهة الاستعمال والقياس كما يظهر من ص وابن عقيل قوله لكونه معربا اللام
للعاقبة نحو حفرت البير للماء قوله ومنه قوله بابيه خ فرقة بمن لا نديعمل ان لا يكون شاهد الانظر شق اهل ابن عقيل
قوله وحصرهما من نقصهن اشهر فهم منه ان النقص فيهما شهير وينافيه اثبات الندرة في قوله وفي ابن خ يجاب
بان الندرة نسبية والشهرة ذاتية كما في الخضرى وما قيل من ان الشهرة لا تنافي الندرة فغير ظاهر لان
الشهرة في الالفاظ انما هو بالكثرة كما هو معلوم كما قال ش م انظراش محمد حاصل ما ذكره في البيان
قوله وشرط ذا الاعراب خ اعترض من ثلثة اوجه الاول ان اشتراط الاضافة بالنظر الى ذو والفم بلا ميم
تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة والثاني انه كره اشتراط كون الاضافة لغير الياء بالنظر الى ذو
لانه ملازم الاضافة الى تمييز لها والثالث ان ظاهر كلامه يقتضي عدم اشتراط شيء غير ما ذكر في البيت
وليس كذلك بل يشترط ايضا ان تكون مفردة ومكبرة اه اجيب عن الاولين بان الاشتراط لمجموع الكلمات الست
لا لجميعها او يقال ان القيد لا ينصرف الا الى ما هو محتاج اليه او يقال انه بيان للواقع بالنظر الى ذو والفم بلا ميم انظر
ص وتقرير فال غ م والاولى ان يقال ان الاشتراط من حيث الحكم لا يستغنى عنه لثبوته من حيث الوجه بامر آخر فهو
نظير ما يقال عند قول ابن الوردي وباب تقديم وتأخير خلافا لما قررناه وكتبناه في تقريره فانظره واجيب عن الثالث
بان اشتراط الافراد والتكبير مستغنى عنه من اعتبار حقيقة الالفاظ المتقدمة مع ويؤيده قوله السابق ما
مر من الاسماء احبق فتدبر ش قوله اي اعراب هذه الاسماء بالحروف اخذه الشارح من قوله ذا الاعراب
لان القصر والنقص ليسا اعرابين بل استعمالان خاصان لغتان فيهما فلا حاجة الى ما في ص اه قوله
لا للياء لان اسم كان لا لليا قوله الى غير ياء المتكلم معلوم من عدم امكان الاضافة في غيرها من الياء ونحو

قوله ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين اعترض بانه يدخل نحو هما وانتما من الضمائر وذان وتان من اسماء
الاشارة مع انها ليست مثنى حقيقة بل في صورته قال ش م لا يدخل نحو هما وانتما لانه لا يغني عن المتعاطفين
لان معنى الاغناء عن المتعاطفين الدلالة عليهما معا وان لا يدل على زائد منهما وليس كذلك هما وانتما
لانه معنى عن هو هو في المذكر وهي هي في المؤنث وانت انت في المذكر وانت انت بالكسر
في المؤنث فلا اغناء فيه فلا يدخل في التعريف واما ذان فيدخل لانه مغن عن ذا وذا مثلا فقط لكنه
في التعريف م

ليس مثنى لفقد الشرط وهو كونه معربا فلا تغفل اهـ وانما تثنيته التغليب فدخل في التعريف للانحو شمسين وعمرين

[illegible]

على المثنى اربعة الفاظ اعترض بانها ليست محمولات المثنى بان محمولات المثنى ليست اربعة بل يعد منها
كما في الحواشي والشروح اجيب بانه ليس مفهوم العدد مراد الكن لابد ان يكون لتخصيصه بالذكر فائدة مع
كون المعدود اكثر ومع هذا مشاكلة النظم كذا انقل عن شرع قال ش م والظاهر انه ذكر المصنف من
محمولات المثنى المشهورة فاقتصر عليها الشارح فلا اعتراض اهـ قوله اذا بمضمر اعترض بانه
جواب الشرط محذوف بدلالة المتقدم عند البصريين او المتقدم عند الكوفيين وعلى كل يفيد انه
يشترط لرفع المثنى اضافة كلا الى مضمر وذلك باطل كما لا يخفى اجيب بان الشرط لمجموع المثنى وكلا اي
يشترط لرفع المثنى وكلا معا اضافة كلا الخ والا فهو تفصيل اي برفع المثنى دون كلا او يقال
ان كلا مبتدأ او الخبر محذوف كذا انقل عن شرع قال ش م والظاهر ان القيد الذي هو الشرط

[illegible]

لما كان الوصل لا يستلزم منه الاضافة قال مضافا الخ ولو اقتصر على الاضافة لصلح اهـ
وفي التصريح التفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل
للاصل والفرع للفرع اهـ وفي قوله وصلا اشارة خفية الى هذا فتأمل ١٢ قوله كابنين واثنين
شبههما مع انهما يقول مثل المثنى لانه لا يفيد ذلك غير ملحقانهما انهما خاصين بخلاف التشبيه بالزيدين
لما فيهما من المثنى الحقيقي اللذين لا يشترط فيهما شيء مع اثبات الشرط في التشبيه بما فيه
شرط حيث قال كلتا كذا الخ فيفيد ان لا شرط فيهما فقوله كابنين وابنتين في منزلة قوله
مطلقا ثم في تخصيص هذين الاسمين من المثنى الحقيقي فائدة وهي الاشعار بان اثنين و
اثنتين لمذكر ومؤنث على اللف والنشر المرتب وبان مثل ما في ابنين ثابت في اثنين
من اللغة اهـ ش م قوله فيرفعان الخ هذا التوزيع مستفاد من تشبيهما لابنين وابنتين كما تقدم
كذلك بل الياء في اصل هاتين الحالتين قال ش م عبر بالخلف لكون الالف اصلا في الاسم
المثني من حيث انه اذا اردت ان تلفظ بكلمة دالة على تثنية قبل التركيب تأتي مع الالف وكانت

اصلية وذاتية

اصليةً وذاتيةً ومن حيث انه يقال يجعل الاسم تثنية بالالف ونون لا بالياء ونون ومن حيث ان المسموع قبل التركيب
[illegible] في حالة الجر والنصب [illegible]
وان كان في نفس الامر اصلية هذا هو الظاهر وفي ص انما كانت الالف اصلية لان الرفع اقل احوال
الاعراب اه يقتضي هذا الحجة ان يقال في كل موضع الفتحة انه خلف عن الضمة فلا يظهر وجه التخصيص هنا
بالياء مع انه كذلك في كل اعراب اه ش م قوله بعد فتح ح صرح به مع انه يعلم من ظاهر السكوت لكون
في نفس الامر محل الفرق بين المثنى والجمع الآتي وان لم يقتض الياء الفتح كما يدل عليه قوله قد المراد
علم للالف ان ليس الفتح [illegible]
ما في ص اه ش م قوله متعلق باجر اعترض على كونه متعلقا بانصب بانه يلزم منه تقديم معمول مدخول
الواو عليها فيفوت صدارتها قال ش م ولا يشكل به على الشارح لان ما قاله مبني على انه من حيث فاء
الشارح من غير نظر الى جانب مانع آخر اه قوله سالم جمع ح اعترض بانه يقتضي وجود جمع التكسير لكل واحد
من عامر ومذنب وشبه ذين [illegible]
نحو اثبات السلامة لكل واحد وان لم يكن له غير السلامة في نفس الامر لانه يلزم ان لم يقيد بالسلامة توهم
وجود الحكم وان لم يكن سالما فلزم اثبات الحكم له ان فرض وجود غير السلامة وذلك باطل اه ش م
وقيل ان التقييد بالسلامة ليس للاحتراز بالنظر لمذنب او يقال ان التقييد للمجموع لا للجميع وفيه ما لا يخفى من انه لا يقتضي
وجود السلامة لكل واحد وليس كذلك كما ظهر مما ذكر اه فان قلت ان المناسب ان يقول سوالم جموع نظير
اسمي الفاعل والمفعول قال ش م ولم يقل كذلك لانه لا يلزم حينئذ كون كل واحد سالما بل يكفي وجود
جمع لواحد منها اكثر من اثنين فما في المجرور والمذكور بخلاف هذا التعبير لان المعنى على هذا سالم جمع عامر
وسالم جمع مذنب وسالم جمع شبه ذين فيكون قيد السلامة ثابتا لكل واحد منها فقد تراه قوله ونحوه
مما هو ح فيه ما لا يخفى من ان محل هذا الشرح عند قوله وشبه ذين وما هنالك تقطع النظر لما قدمه انظر الجواب
الثاني اه قوله مما هو اسم علم ح واسم خبره وعلم خبر بعد خبر كذا اما بعده والمراد بالاسم مقابل الوصف كما
يعلم مما بعد وجعل علم مضافا اليه غير ظاهر لان المتبادر حينئذ ان معناه مقابل اللقب والكنية ولم
يعلم ذلك الشرط اعني كون هذا الجمع اسم علم الا ان يقال ان الاضافة بيانية لكنه غير ظاهر اه ش م
قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو ما ضح لكون الاول غير مذكر ولوجود التاء في الثاني والجريح والصبور

لكونهما ليسا قابلين للتاء لكونهما مشتركين للمذكر والمؤنث والسكران والاحمر كذلك لكون مؤنثهما على وزن فعلى وفعلاء فظهر فائدة تكرير للمثال مما لا يقبل التاء اه ولا يخفى انه ترك خارج العاقل انظر وجهه اه
قوله عامر وزيد ونحوهما ومذنب وخائم لخ ومحل هذا الشرح بعد قوله وشبه ذين فلا يظهر للاكره عملة صافية بل يقال اخذه الشارح من القول الاتى وشبه ذين كذا ايقال عند قوله وانما كان باب عشرين لخ فتدبر ۱۲
قوله وبه عشرون لخ اعلم ان ملحقات هذا الجمع اربعة انواع اسم جمع كعشرون واولو وجمع التصحيح الذي لم يستوف الشروط كاهلون ويأتي ما في عالمون والمسمى به كعليون وجمع التكسير كارضين والسنون ففي كلام المصنف عدم التناسب حيث فصل بين نوع اسم الجنس باهلون بل المناسب ان يقول عقب عشرون اولو ثم عالمون ثم اهلون بناء على ما يأتي من انه يحتمل الاحتمالان في عالمون فتوسيط بين اولو واهلون انسب لاحتمال الحاقه بهما كما ستعرف فانظره اه ثم انه يعترض بان جمع التصحيح الذي لم يستوف الشروط يصلح ان يطلق عليه جمع المذكر السالم لانه شامل في ماهيته كما لا يخفى فلا يصلح ان يعد هذا النوع من الملحقات لان ملحق الشيء ما اعطي حكمه مع كونه خارجا من ماهيته وشرط الشيء ليس من ماهيته وماهية الشيء ليس من شرطه اجيب بان لفظ جمع المذكر السالم يصلح ان يطلق على هذا النوع لكن لم يطلق في عرف النحاة كما ان الصلاة ما يفتتح بتكبيرة الاحرام ويختم بالسلام وان صلى احد بلا وضوء يصلح ان يطلق عليه انه صلاة من حيث الماهية لكن لم يطلق في عرف الفقهاء انه صلاة فلا اشكال بعد هذا النوع من الملحقات اه ش ثم ان تركيب البيت ان عشرون وبابه مبتدأ والحق خبره وكل ما بعده معطوف عليه وشذ حال من ارضون هذا هو الظاهر كما قال ش م تنبيـــــه اعلم ان الاخير من الانواع الاربعة اعني جمع التكسير لما كان اكثر استعمالا من غيره من الملحقات تعذر ضبط افراده كسائر الملحقات فحكموا له بقواعد وضوابط وقاسوا فيه نوع باب سنين لكونه اكثر فان لم يكن جمع من جمع التكسير من باب سنين ولم يأت على قواعده كان شاذا اي ليس داخلا في الملحقات المضبوطة المتبعة وهو كونه على باب سنين فلا يشكل بان جميع الملحقات شاذة فلا وجه في اختصاص واحد منها بذكر الشذ وذلك لانه لا يبعد وجود الشذ وذين من وجهين في واحد منها فظهر ان في ارضون شذ وذين شذ وذكونها من الملحقات وشذ وذكونها خارجا من باب سنين فقوله وارضون شذ انما هو على ظاهره اعني انه حال من ارضين وقول الشارح وانما كان ارضون شاذا لانه

ليس من باب

ليس من باب سنين الظهر والانسب فمعنى قوله لانه ليس من باب سنين اى غير مستوفى للشروط مع كونه
من جمع التكسير فما قيل من ان فى كلامه هنا فانه ليس من باب سنين ولا من غيره ليس بشيء فتدبر ١٢
فلا تغتر بزلة الاقدام اه ما ظهر من ش م قوله من ثلثين الى تسعين اى مبتدئا من ثلثين ومنتهيا الى تسعين
فهما حالان من بابه وقيل ان من بيانية حال منه والى تسعين حال من المحذوف اى وما فوقها الى تسعين
ولا يجوز على هذا الاخير جعل من ابتدائية لانه يلزم حينئذ كون المبتدأ والمنتهى واحدا فتدبر ش ع
قوله لا مفرد له بيان لمعنى اسم الجمع فهو ما لا يوجد له مفرد من اللفظ واما من جهة المعنى فقد يكون كالورد
لا يكون كعشرون وبابه وعالمون على ما يأتى قوله وليس عالمون جمعا العالم هكذا اشتهر على السنة بعضهم والتحقيق
ليس كذلك كما نص فى حسب الذكر بعبارته ان عالمين ليس اسم جمع بل جمع تصحيح لم يستوف الشروط لان عالم اسم جنس و
ليس بعلم ولا صفة اه ووجهه ان عالم موضوع لكل انواع ما سوى الله وصفاته ولكل واحد منها عاقلا كان او غير
وعالمون خاص بالعقلاء فهو كفاتم لا غيرلان فاتم عام فى العاقل وغيره وفاتمون خاص بالعقلاء كما هو
معلوم لكن اذا اطلق الفاتمون لا يكون مفرده الا فاتما الذى هو مستعمل فى العاقل خاصة لا مطلق الفاتم
فمفرد عالمين العالم المستعمل فى العاقل كما فى فاتمين فاما من ذهب انه ليس جمعا العالم فلعله توهم ان
عالما لا يستعمل الا فيما يشمل العاقل وغيره وليس الامر كذلك كما اتضح اه وفى الرضى انه عالمون مستوف
شروط الجمع لانه صفة فى الاصل فليس بملحق اصلا انتهى قال شيخ م هذا هو ظاهر كما لا يخفى فالتحقيق
ما قدمناه من انه جمع تصحيح لم يستوف الشروط كما علمت فلا تغتر بزلة الاقدام اه ما ظهر من ش م قال الانسب
للتحقيق من انه اعنت اهلون ذكره عقبه او قبله بعد عشرون واولو لما استقناه اه قوله حال كونه قد شبه
اشار به الى ان شبه حال من ارضون ولهو كذلك كما ظهر مما تقدم اه وفى تقدير الشارح قد شبه اشارة الى ان
الماضى المثبت اذا كان حالا يجب اقترانه بقد لفظا او تقديرا كما هو فى اش فى باب الحال قوله لانه ليس من باب السنين
قد تقدم تفصيله فليراجع قوله وهو كل ما حذفت من مفرده كذا فيه ما لا يخفى مع انه لم يقيد بالثلاثى قال ش م لعله
للظهور فيدل ان المثال قيد اى حال كونه نحو عضة وعضين وان كان غير ظاهر اه قوله ولم يكسر اى التكسير
الاصلى كما هو المتبادر وهو ما يعرب بالحركات فلا حاجة الى ما قيل من ان فى كلامه هنا فانه يكسر
لم يعرب بالحركات اه ش م ولا يخفى ان معنى عدم التكسير كون جمعه ليس على سبيل التكسير المذكور لانه لم

يمش تلك الكلمة التكسير اصلا فتدبر قوله ومثل حاين يعني ان باب سنين ورد في كلام العرب
قليلا مثل حاين اي ملازما للياء في الاحوال الثلاثة معربا بالحركات في النون ثم اختلفوا في قياسيته
فان ذهب الجمهور على عدم المراد وقوم ذهب الى المراد وهو المعنى بقوله عند قوم يطرد هذا
هو الظاهر من البيت ودرج عليه ابن عقيل رحمه الله اه ويحتمل ان يكون المعنى قد يرد باب
سنين مثل حاين وعند قوم من العرب يطرد الورود مثل حاين في جمع المذكر السالم ب يتفشى فيه
اي للتعدى اليه لا يختص بباب سنين وعلى هذا جرى الشارح ويحتمل ايضا ان يكون بمعنى قد يرد
هذا الباب اي باب جمع المذكر السالم مثل حاين وهو مقيس عند قوم من النحاة وعند الجمهور مقصور
على السماع كما يعلم من الخضري قوله وغسلين اتى به اشعارا بان هذا الحكم ليس حاصلا من التشبيه
بالحاين من حيث هو هو والا لشبهه بغسلين لانه اقرب بباب سنين من حاين من حيث
ان النون فيه زائدة وفي الحاين اصلية فلما ترك الاقوى للتشبيه علم ان هذا الحكم ليس من حيث مزية المشبه
فلا تغفل اه شيخ م قوله وكان لنافع والشاهد فيه قوله نحن له بنين حيث ابقي على الياء واعرب في النون لكن
فاعترض بان بنين ليس من باب سنين لعدم العوض في الآخر ولعدم كونه هادكما في اثنين وغيره فلا
يناسب التمثيل به هنا قال شيخ م ان التمثيل به للاشارة الى ان هذا الحكم اعني الورود مثل حاين
لا يختص بباب سنين القياسي بل هو عام فيما هو منه (باب سنين) وفيما هو جمع التكسير فلا اشكال اصلا اه
قوله ويخرجون عليه الخ لا يخفى ما فيه من عدم الموافقة لما اسلفه من العرب قال شيخ م ان ضمائر
يخرجون على النحاة المعلوم لا على العرب اي يطرد عند هذا الاستعمال عند بعض العرب في جمع
المذكر السالم ويخرج النحويون شاهدا منهم قوله رب حي عرعر اه ونقل عن شيخ ع ان قوله ويخرجون الخ
اشارة الى احتمال ان يراد بالقوم في البيت النحاة بلا اعتبار منا فانه بين قوله حيث قدم من العرب اه
قوله ونون مجموع الخ الواو نائبة عن انا ونون مفعول افتح على حذف وربك فكبر وثيابك فطهر اه قوله وقل
من بكسره الخ اي وقد وجد كسر نون الجمع لكنه قليل كما هو صريح البيت قال شيخ م ان في قوله وقل من بكسره نطق
اشارة الى شيء وهو عدم وجه الظاهر لا على وجه التعيين حيث نسب قلة الكسر الى من نطق مع ما
تقدم من ذكر الحكم على الاطلاق حيث قال ونون مجموع الخ فتدبر فالاشارة اللطيفة انما هي من ذكر مادة

وقد صرح

وقد صرح بشذوذه في ابن عقيل وانظره قوله منصوب على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد وفي قا الشرط الالزام والتزامه في البيع ونحوه كالشريطة اه قوله بعكس ذلك الخ من بعكس ما صرح فيما تقدم من كثرة فتح نون الجمع وقلة كسرها فعكسه كثرة الكسر وقلة الفتح ثم لما كان ظاهر البيت انه لا فرق بين القلة في هذا او فيما تقدم اعني كسر نون الجمع وفتح نون التثنية وليس كذلك لكونه في الاول شاذا كما تقدم

وفي الثاني مقيسا لما في ابن عقيل من انه لغة واللغة لا يحكم عليها بالشذوذ ونبه عليه بقوله فانتبه او فانتبه للفرق بين النونين لان احدهما شاذ والاخر قياس كما اتضح فهذا هو فائدته ولا يظهر انه يعتبر الاشارة اللطيفة المتقدمة في قوله وقل من بكسره الخ في العكس حتى يعلم قياسية العلة هنا فتدبر لان الحكم بالعكس لا يظهر الا في صريح الكلام وليس يظهر في الاشارة اللطيفة الماخوذة من العبارة ولانه يفوت حينئذ فائدة قوله فانتبه لحصول غرضه مما قبل كما ظهر ودوش م ثم قال ان العكس في قوله بمعناه الاصلي الوضعي من انه مخالف في كل امور فيما اطلق فيه لا في نفس الامر وما جاء خلاف ذلك فهو بمعنى المخالف وما قيل من ان العكس هنا اصطلاحي لا لغوي كما ذكروه شائعا في مواضع اعني اطلاق الاصطلاح واللغة في معنى العكس لا يخفى ما فيه لان من المعلوم انه ليس مادة العكس مصطلحا عليه في فن النحو بل اهل الاصطلاح فيه انما هو المناطقة ولا يخفى انه ليس عليه ما في عبارات النحاة وكل عكس فيما طالعهم لغوي بالنظر الى اصطلاحهم لكونه ليس موافقا لاصطلاح المناطقة لكن لا يخرج لاجله عن وجدة عن معناه الوضعي وهو ما قدمناه وعلى هذا غالب استعمال النحاة كما هنا وقليلا ما يقع في كلامهم ما لا يوافق المعنى اللغوي كان المخالفة ليست في كل امور فهو بمعنى المخالف فلا تزلزل اه قوله لكنه لغة مع الياء ولا يفهم ذلك من البيت وان قلت يجعل قوله فانتبه اشارة الى هذا ايدفع بان مثل ثابت فيه ايضا [illegible] سمع [illegible] من التنبيه بالاخير فتدبر اه قوله وقيل لا يختص بالياء وهو ظاهر كلام المصنف وبه صرح السيرافي اه اش قوله وما بها اي الاسم الذي جمع بالف وتاء كما يعلم من المقام فلا اشكال فتدبر اه قوله مزيدتين لعله ليعلم

من البيت لانه لو لم يكن كذلك فلا يكون مجموعا بالف وتاء للوجود في الاصل اه ش ع قوله يكسر في الجر وفي النصب
ذكر الجر مع انه اصل والكلام في الفرع لكون النصب هنا محمولا على الجر كما في ص ه وذلك نظرا الى اصله لانه
كذلك في جمع المذكر السالم وهو اصل لجمع المؤنث السالم كما هو ظاهر انظر صبان هنا وانظر اشموني في شرح قوله
وهو عند قوم يطرد في آخر التنبيه الاول قال ش م نقلا عن ش ع ان اتيان الجر لتحقيق النصب بالكسرة لانه
من عطف المشبه الذي هو غير محقق على المشبه به الذي هو محقق كقوله ثم اذا اجاء اجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون والله اعلم لكن الظاهر ان ما هنا مخالف لما في الآية فتأمل قوله معا اي مجتمعين في
الحكم وهو كونهما بالكسرة فالمعنى حال كونهما متحدين فيه فهو تأكيد وتقوية لما يظهر من قوله يكسر في الجر
وفي النصب من ان آلة النصب هي الكسرة اه واعلم ان انتصاب معا على الحالية اي مجتمعتين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا كما في الرضي
فالمعنى حال كون النصب والجر مجتمعين في صحة كونهما بالكسر ولا يقتضي ذلك ان يكونا في زمان واحد
اه من عبد الحكيم على العطار اه قوله والذي اسما قد جعل جملة مستقلة دون الاكتفاء بالعطف على ما قبل
لكونه مختلفا فيه كما يأتي في الشرح اه ش م قوله كاذرعات حال من ضمير جعل اي حال كونه كاذرعات
في لزوم التنوين فافاد ان قول المصنف على الاصح من ان اعراب المسمى به هذا الاعراب مع التنوين
وقيل بلا تنوين وقيل كما لا ينصرف اه قوله ايضا رد على القولين المتقدمين ووجد الرد ان معنى
ايضا اضت ايضا اي رجعت الحكم ترجيعا فكأنه كرر الحكم فحصل التوكيد والتقوية وهو المقصود اه
ش م قوله ما لم يضف الخ قد يقال ان هذا لا يفيد اشتراط عدم الاضافة وال معا لان الكلام على
احد الشيئين فيصدق على ما وجد احد الشيئين انه عدم فيه احد الشيئين اجيب بان كل نفي اذا تعلق
باحد الشيئين حكموا عليه انه لا يطلق نفي احد الشيئين الا اذا عدما معا ولو وجد احد الشيئين لا يطلق
عليه الا الاثبات لانه هو الاصل فيكفي لاطلاقه وجود احد والا يلزم اجتماع النفي والاثبات
في مادة واحدة وذلك فاسد كما لا يخفى فبالجملة ان النفي المتعلق باحد الشيئين او الاشياء انما
يفيد نفي الجميع فلا تغفل اه واذا وقعت او في حيز النفي ولو معنى كان النفي لكل من المتعاطفات كما قرر الرضي وغيره
وعليه قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اه من بناني على جمع الجوامع قوله وحذف ذكره لان البعدية لا
تقتضي الاتصال كما صرح به ص هنا لانه من جهة الوضع بدليل تصغيره كقبيل وبعيد لان فائدة التصغير في
مثله تقريب الزمان فالاتصال ان كان من الوضع فلا توجد هذه الافادة كما هو واضح لكن استعماله في الاتصال
اكثر واغلب فلهذا احرج ص في موضع آخر بانه يقتضي الاتصال خلاف ما صرح به هنا فلا منافاة لان ما هنا
بالنظر للوضع وما هناك بالنظر للاستعمال ش ع مع ش قوله ما فيه علتان سيأتي مباحثه في بابه ان شاء الله اه
قوله معرفة كفاطمة قال ش لعل الصحيح معرفة يتشدد بد الراء ومع ما وجد في النسخ هكذا اجاب بانه على المبالغة كزيد عدل
كلكنه مع المسامحة

كلك مع المسامحة قوله كالاعمى ح لعله الاعرى الاعلى فوكما هو واضح اه قوله النحو يفعلان اى بالنحو لادخال نحو تشرحان
لان يفعلان كناية عن نحو يفعلان فقط وفى اتيان الموزون فيما بعد حيث قال وتدعين ح اشارة الى انه ليس لهذا
الحكم مزية من حيث الميزان اوش م قوله ثبوت النون والمراد منه حاصل المصدر فلا حاجة الى ما فى حو
قوله وتفعلان اى بالتاء الفوقانية وجه تسميتها بالامثلة خمسة كما قال ش م ونقل عن ش ع عن شيخه ابى بكر المولوى انه
اشارة الى انه يحتمل ضبط يفعلان فى المتن بالتاء اه قوله اى علامة الرفع قدره للتوفيق قوله رفعا لما يأتى وستعلم
جوابه ان شاء الله قوله سمة لايخفى انه لا يوافق لما قدمه وقرص ما يدل على الجواب من ان الجزم والنصب
بالمعنى الاصلى الذى هو فعل الفاعل ولكن صرح بان الجزم والنصب بالمعنى الاصلى لم يستعمل فى
الاصطلاح فلهذا اختار ما قدمه الشارح اعنى تقدير مضاف عند قوله رفعا بقرينة قوله رفعا ونقل
عن ش ع والاولى مما قاله ان يقال انه بحذف بالمعنى الاصلى الذى هو فعل الفاعل لا حاصل بالمصدر فلا يأتى
المحذور الذى اورده من خرق الاصطلاح قال ش م والاولى ان يقال انه تصريح بالقول المعنوى لان ظاهر
كل ما قدمه على انه لفظى فيوهم تضعيف القول بالمعنوى وليس كذلك وان كان مما خالف الملاهب المصنف
ومع ذلك صرح به فى حالة من نوع واحد دون حالة الاخرى لئلا يوهم ان القول بالمعنوى خاص بنوع واحد
فلما جرى على القولين فى نوع واحد علم انه لا مزية لنوع منهما دون الآخر فلا تزلزل والذى يظهر للفقير
اجرائه على وفق قولهم علامات اصول وعلامات فروع بمعنى علامة توارد معنى العامل اه فتامل ١٢
قوله وسم معتلا ولما فرغ من بيان الاعراب الصحيح من القسمين شرع فى بيان اعراب المعتل منهما و
بدأ بالاسم اه اشمونى لكن فى ابتدائه فصل بين النظائر وهى ابواب النيابة ولهذا اقدم الموضح الفعل
المعتل اه طن واجيب بان الاسم المعتل قد يكون اعرابه من باب النيابة كالمقصور والمنقوص
الذى فيه سبب منع الصرف (وقد يقال لعله لملاحظة انفكاكها فى بعض الاحوال القالبى) وكلام
المصنف فالاول للاعراب ح يشمل ذا الفتحة النائبة عن الفتحة فى نحو موسى وكذا اقوله كذا ايضا
يجز فانه يجر شامل للفتحة المقدرة النائبة عن الكسرة فى نحو جوار وحينئذ لا يقال فيه الفصل
بين النظائر اه انبابى عليه قال ش م والظاهر ان يقال ان المصنف جعل ابواب النيابة ستة
جريا على القول بان الفعل المعتل ليس بجزم فيه فرعا بل هو اصل فى الحرف المقدر المحذوف
عند الجزم كما يدل عليه ظاهر قوله الآتى واحذف جازما لانه عبارة القائلين بالاصل
واما من ذهب الى انه فرع فليس عبارته هكذا بل هو مثلا جزم بحذف الآخر فظاهر هذا
القول على مذهبهم لا على مذهبه كما لا يخفى فلا شئ من الفصل بين النظائر فتبه اشرع
فى اعراب المعتل بعد فراغه من الصحيح فما قاله ش هو الاوفق والمناسب فليراجع واما اعراب
نحو موسى فيعرف من هذا اعنى من ذكر اعراب المعتل لان الشئ اذا قسم باقسام لا يخفى

دخول قسمه في المقسم باعتبار آخر في ذلك انقسم قوله اي الاسم الذي آخره ع هذا التعريف للمعتل الذي تعطى
له الاعراب المذكور لا لمطلق المعتل لانه ما آخره حرف علة كما في صح وغيره ولم يقيد بان يكون بعد
حركة مجانسة بخلاف ما ذكره هنا حيث قال او ياء قبلها كسرة ولا يكون ما قبل الالف الا مفتوحا فلهذا
كان نحو ظبي ودلو في حكم الصحيح لانهما داخلان في تعريف مطلق المعتل وخرجا من تعريف المعتل (مع انهما)
المحكوم عليه بالاعراب التقديري المذكور هنا فاحفظ ينفعك في تقويم اللسان ش م وان قلت ان هذا
التعريف اعني تعريف الشارح يدخل فيه نحو الذي وهي من المبني مع انه لا يذكر معتلا في الاصطلاح
ولهذا قال سائر الشراح كالاشموني الاسم المعرب الذي آخره ع قال ش م يدفع بان كونه معربا يفهم من
المقام لان المقام مقام ذكر الاعراب مع انه قد ذكرنا ان المذكور هنا انما هو تعريف المعتل المعطى
له الاعراب الآتي فلا اشكال اصلا اه ما ظهر منه قوله او ياء خ انظر وجه ترك قيد لازمة هنا مع
ذكره في الالف وقد ذكره باقي الشراح اه وقد يقال لعله لملاحظة انقلابها الفا بخلاف الالف او لملاحظة كونها في حالة
النصب كالحرف الصحيح اه فتامل والظاهر ان غرض ذكر اللازمة للالف لاخراج الف التثنية اذا كانت
اعرابا ولاد خالها في لغة من يلزم المثنى الفا ولادخال بعض الاسماء الستة في لغة القصر فلانتفاء
مثل هذا الغرض في الياء اسقطها فيها لكن انظر وجه ذكر سائر الشراح اه قوله والثاني منقوص خ
قدم فيه الاسم واخر الحكم عكس ما فعل في البيت الذي قبله قال ش م وذلك للاشعار بان كل واحد من الحكم و
الاسم مقصود بالذات فانه قدم احدهما في الموضعين يوهم كونه مقصودا بالذات دون الآخر وليس كذلك بل كل
منهما مقصود وقدم تقديم الاعراب لكونه اهم اه قوله كذا ايضا يجر خ فرقه بكذا لما بين الجر والرفع من الفرق
وهو ان الجر المقدر يكون بالكسرة والفتحة على الخلاف في غير المنصرف كما في المقصور منه فقيل في نحو جوار انه
منصرف وان كان الراجح انه غير منصرف فعلى القول بالفرق يكون المقدر كسرة لا فتحة وعلى القول بالمنع يكون
فتحة لا كسرة كما يظهر من رضي وبخلاف في المقصور من غير المنصرف يظهر من جمع الهوامع فالحاصل ان الفرق
لوجود الخلاف في تقدير الجر فقيل بالكسرة وقيل بالفتحة وذلك في غير المنصرف من المعتل نحو جوار انظر رضي في ص ٩١
باب ما لا ينصرف جزء اول هذا هو بخلاف الرفع لان تقديره لا يكون الا بضمة قال ش م ان قوله ايضا تاكيد لنسبة
الجر المفرق بكذا فهو رد على القائلين بعدم الفرق وهم القائلون بان المقدر في نحو جوار الكسرة لا الفتحة كما قد نبهناه
نقلا عن الرضي ش م قوله واي فعل خ واي شرطية ولا تختص بالجملة الفعلية فلا حاجة لتقدير كان كما صنع الشارح
تبعا لسائر الشراح مع ما فيه من الحذف وارتكاب التكلفات الواضحة في قوله آخر منه الف وواو خ كذا انقل عن
ش ع فاغتنمه فعلى ذلك يكون اي مبتدأ وخبره جملة عرف والفاء في فعنيتا داخلة على عرف على وجه الجواز
لكون المبتدأ من الفاظ العموم وقدمت للصدارة وآخر منه مبتدأ والف خبره وواو او عطف على الالف الذي
هو خبر آخر فلا تغفل اه ولكن لم نر في محشي اي هذا القسم فليطالع اه قوله الا كانت نافية اي غير شانية كما يعلم مما
يأتي فلا اشكال بان كونها شانية لا يخرج كونها ناقصة كما هو في فتح اه ش م قوله او واو نقل اما ذهب اليه
الشارح خبر مبتدأ محذوف اي آخر منه واو وعطف على الخ على جعل كان شانية او نعطف عليه باعتبار صورة

لحة

الخ ا على جعلها ناقصة ويحتمل على وجوه اخر من التكلفات فتدبر اهـ قوله واحذف جازما قد تقدم ان
ظاهره على القول بان الجزم فيه ليس فرعا بل هو مقدر على الحرف المحذوف وعند الجزم لا هو المحذوف
تما هو على القول بالفرع فاعترض بانه ينافيه ظاهر قوله فالالف انو فيه نحو الجزم لان ظاهره ان الجزم
ليس منويا وما قبله هنا انما هو مقدر على الحرف المحذوف وقال ش م يدفع بان ما تقدم من نية نحو الجزم
انما هو في الالف الظاهرة الملفوظة بناء على ان ال في قوله فالالف عهدية اى الالف المعهودة من
ظاهر قوله وايّ فعل آخر منه الف لان ظاهره ان يكون الالف ظاهرة وملفوظة لان يسمى معتلا
فالمعهود منه انما هو الالف الملفوظة ففهم ان الجزم ليس منويا في الالف الملفوظة وهو كذلك لانه منوي
في الالف المحذوفة فتدبر اهـ قوله نقض حكما لازما اى ان حذف الاحرف الثلاثة عند الجزم نقض
حكما لازما اى حكما لازما في استعمال العرب وفي رأي كل النحاة فان النحويين اتفقوا كلهم على
لزوم الحذف ثم اختلفوا في الجزم فهو اشارة الى الخلاف والا كان ظاهر قوله واحذف جازما
على القول بالاصل فليس هو تتميما لما قبله فاعرفه اهـ ش م قوله مفعول به ان جعلت خ هذا هو الظاهر
والمناسب لما تقدم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ

النكرة والمعرفة

لما كان التنكير والتعريف من مباحث ذاتيات الكلمات التركيبات كمنع وقوع المبتدأ نكرة والحال معرفة شرع في التنبيه
ثم ان لفظ النكرة والمعرفة وان كانتا اسما مصدرين في الاصل لكنهما صارتا اصطلاحا على الاسم المعرف والمنكر فلا يشكل ١٢
قوله اى هذا باب بيانه الخ تنبيه على ثبوت التقدير المذكور في باب الكلام في كل باب ولم يقدر في باب المعرب والمبني
لشدة قربه بباب الكلام من النكرة والمعرفة حسا ومعنى ش م قوله وهي في الاصل اى اللائق به والواجب فيه بحكم الواقع
كما هو معنى الاصل ثم انه قد يكون غالبا في الاستعمال او راجحا بالقاعدة ولا يخرج به الاصل عن معناه المذكور اهـ ثم ان وجه
كونه اصلا ان التعريف انما هو بامر عارض كالعلمية والاشارة والنكرة ما خلا عنه ش م اهـ قوله وهي عبارة عن احد النوعين
اى يعبر به تارة عن قابل ال وتارة عن واقع موقعها ولا يعبر به عنهما معا بل عن احد النوعين منهما اياكان
فيظهر ان هذا اشارة الى ان او في المتن للتنويع فلا اشكال اهـ ش ع وقيل ان المراد بالنوعين نوعا المعرفة و
النكرة وقيل غير ذلك من التكلفات فلا تغتر به قوله مؤثرة ولم يكتف بقابل ال مع ان ال اذا اطلق انصرف
الى المعرفة لكون المقام مقام التعريف ولو بالعلامة وقول الشارح للتعريف بيان لما شمله المتن لان المؤثر صار
مصطلحا على مؤثر التعريف اهـ ش م قوله البقية بقطع الهمزة سماعا والقياس الوصل اهـ من ق ومعنا ه
قطعت قطعا فهو مفعول مطلق لمحذوف اهـ قوله للمح الصفة اى لملاحظة المتكلم او السامع وقوله الصفة هي
المفهوم اى للمح مفهوم مدخول ال اى للمح معنى مدخولها الاصلي هذا الاصطلاح المناطقة فلا اشكال
بنعمان حيث يدخل فيه ال للمح الصفة وليس صفة في الاصل بل هو اسم للدم هكذا انقل عمن [illegible] قال به

ثم يحتمل ان يكون قوله للمح الصفة باقية على ظاهره نظرا الى ان الواجب في اللمح ان يكون صفة كالحارث ونحو النعمان قليل ولا يشكل به اه ثم ان شرط اللمح ان يكون المعنى قائما فيه وعنا لحاله بان يكون المسمى محتملا له ما نقل عن شرح قوله او واقع اى او ما يقع موقع قابل ال كمن وذى اعترض بان نحو الحال والتمييز خارج لانه غير قابل ال ونحو ما يقع موقعه في الحال اجيب بان القابل نوعان قابل بالفعل وقابل بالقوة فالقابل بالفعل نحو رجل وفرس والقابل بالقوة نحو الحال والتمييز بخلاف غلام في غلام زيد فانه ليس قابلا بالفعل ولا بالقوة فان قلت لم لا يجوز ان يقال فيه انه بمنزلة غلام لزيد حتى يصح انه قابل بالقوة كما في غلام رجل فانه بمنزلة غلام لرجل قلت ان القبول والتنكير انما يكون في الاسم ما دامت الابهام فان زالت باى جهة فلا احتياج الى ال لان التنكير في الاسم كالعطش للحيوان والتعريف كالماء فلو زال العطش زال احتياج الماء الا ترى انهم امتنعوا النداء اى مصحوب ال فرارا من اجتماع اداتى التعريف لئلا يكون احدهما ضائعا وامثال ذلك كثير اه ما استفيد من بعض الشروح بتحديد الاعتراض والجواب اه قوله ومن وما الموصوفتين لا الموصولتين لانهما واقعان موقع الانسان والشيء المصحوبين بال لا الانسان والشيء المجرد بدون منها لان الموصولة لا تطلق الا على ما علم بين المخاطب والمتكلم حقيقة او حكما هذا هو الفرق بين الموصولة والموصوفة اه ثم قوله وتميزه معرفة اى افراد الضمير لكون العطف باو وان كانت تنويعية لانها لا تخلو عن معنى الاحدية كما تعرف من بابه ان شاء الله تعالى اه وعلم من هذا البيت مع ما قبله انحصار الاسم على قسمين اللوعين لان الكلام على الايجاب والسلب اه ثم ان المصنف لم يلاحظ ترتيب المعارف لضيق النظم لكن لاحظ في محل بيان التفصيل كما ترى اه قوله وترك ذكر المعرف بالنداء اى اخره الى باب النداء لعدم تناسب ذكره في هذا الموضع ولم يذكره في محل التقسيم مع تركه في بيان الاقسام لعدم تناسب تركه في الاقسام مع ذكره في التقسيم قد يقال انه داخل تحت قوله كهم ح فالكاف انما للتوفي المثال ولا بأس به انظر سيبويه مع ش اه ويكون عليه تاخيره الى باب النداء قوله هناك وابن المعرف ح كما سنبينه هناك ان شاء الله تعالى قوله فالذى غيبة ح اى ان الضمير ما وضع لذى غيبة او حضور لا ما يدل على الغيبة والحضور كما يظهر من مقام التعريف فلا اشكال بلفظ المتكلم والمخاطب والغائب لانها ليست موضوعة لذى غيبة ح بل هو موضوعة للدلالة على حدث وصاحبه لا لذى غيبة وان لزم منه الدلالة عليه من كونها مشتقا من غاب وحضر ح فلا اشكال ويحتمل ان يقال ان المثال قيد احترازى لكونه كانت ح في كونه موضوعا له ولا بعد فيه لكون المثال قيل تتمة ذكر الحكم فلا يخفى من ان ما قيل انه ما وقعت على اسم جامد ليس بشيء ولا يخفى خروج اسم الاشارة كما يتضح من بابه ان شاء الله تعالى تنبيه اختلفوا في تعريف الضمير والتحقيق انه بالمرجع بناء على القول بان وضعه كلي والاستعمال جزئي وقيل ان الوضع والاستعمال معا جزئي فلا اشكال على القول بان الواضع واجب الوجود واما على القول بانه مخلوق وهو آدم على المعتمد فيجاب من ايراد انه لا يعلم كل جزئي حتى يضع لكل واحد فردا فردا بانه وضع كذلك اذعاء اه قوله كما ذكر وقضية اتفاقية لا شرطية كما هو واضح اه قوله شرع في بيان اول المعارف ولا يشكل بلفظ الجلالة لان اعرفيته فردية وما هنا نوعية ولا يستشكل بقولنا انا الرجل

يذ مر.

خبر من النساة بقرينة كما هو غير خفي الخ قوله واعرفهما من عطف السبب على المسبب وقوله فقال من عطف
المفصل على المجمل كما قال ش م قوله وضع ولا بأس بتقدير المتعلق الخاص بقرينة المقام مع كون المتعلق في الحقيقة
عاما فلا تغفل بقول بعض المحشين المدرسين الخ ش م قوله او حضور وللحضور اطلاقان ما يقابل المتكلم والغائب
وما يقابل الغائب فمعناه الظاهر فعلى الثاني جرى المصنف هنا وسبب تركه الاول لعله لما قاله المولوي رحمه الله الخ
قوله فكلما والظاهر انه مبتدأ او الآن كان مفعولا لسمّ فالتناسب ان يذكره بعد سمّ واشار بلفظ كل الى
ان المراد بما التعميم وفي اتيان الفاء اشارة الى ان جملة سمّ خبر وما مبتدأ لانه يجوز الفاء في خبر الموصول
ان كان صلته فعلا او ظرفا كما بينه المعرب في آخر باب الصفة المشبهة ولا يشكل حينئذ بكون الخبر جملة طلبية
وهو خلاف الاولى لانها في قواعد العلوم بمعنى الخبرية وان المناسب لوظائف التعريف كونه مبتدأ فقدم الوضع
مهمة اعلم انه ترك الترجمة في اول مبحث الضمير لان الغرض من اتيان الترجمة تنشيط المتعلم من التعريف
مبوبا ولا يأتي ذلك هنا بعد الترجمة للنكرة والمعرفة وهو قريب جدا ش م قوله وذو اتصال منه لما ذكر تعريف
الضمير مجملا شرع في تعريفه تفصيلا فجعل الضمير قسمين كما في الشرح متصل ومنفصل فالمستتر داخل في متصل
واكتفى بتعريف المتصل عن تعريف المنفصل نظرا للمقابلة الخ والمعنى ان الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به
الكلام فلا يقع في اوله وان كان بعد كلام آخر بما تقدم فيه الكلام نحو قام زيد وهو صديق خالد
ولا يطلق عليه انه وقع في حشو النطق ولدفع هذا الايهام ذكر الشارح ولا يقع في اول الكلام بعد
ان قال ولا يفتتح به النطق واذا اخذ ذلك الدفع فهو عطف تفسير الخ قوله ولا يلي الا اختيارا سواء
كان عاملا ام لا على الخلاف فيهما لان الا لا تعمل في الضمير المتصل فالمراد به انه لا يجوز الفصل بالا
بين الضمير المتصل وعامله الخ واعترض بان صدر البيت يغني عن عجزه بجاب بان في ذكره دفع التوهم بان
المرفوع والمنصوب والمجرور يقع بعد الا في الاسماء الظواهر والضمير المتصل يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكذلك يقع كل من الثلاثة بعد الا فدفع بمنعه وبين بان المنع ليس عاما في الاختيار والضرورة بل هو
مخصوص بالاختيار مع انه نقل الصبان عن شرح الجامع ان الا اذا كانت لغير الاستثناء كالصفية يجوز
معها الاتصال فينبغي ذكره لكنه ليس داخلا في التعريف بل هو خاصة له وحكم الخ ما نقل عن شيء مع بعض
زيادة ش م قوله ابدا اي اذا كانت اي استثنائية او وصفية فهو رد على ما في ص نقلا عن شرح الجامع كما تنبأه
قريبا فليراجع ش م قوله كالياء والكاف الخ ثلاثة امثلة للضمير المتصل مع بيان انه يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومع
بيان معانيها اعني المتكلم والمخاطب والغائب فالياء في ابني للمتكلم وهو مجرور والكاف في اكرمك منصوب وللمخاطب
والياء في سليه للمخاطبة ومرفوع والهاء للغائب فمنصوب ثم انه يستفاد من مثال البيت مع قوله ولفظ
ما جر كلفظ ما نصب ان كاف الخطاب وهاء الغائب يكونان منصوبين ومجرورين لان معنى قوله
ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ان المجرور والمنصوب متحد الصورة فيفيد ان كل منصوب مجرور وكل مجرور
كمنصوب وهو كذلك كما ان الياء اي يستفاد ايضا ان الياء تكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وذكر ان

اريد بالياء المطلق والالف ياء المخاطبة لايكون الا مرفوعا والمتكلم الا منصوبا ومجرورا كما لا يخفى اه قوله وكل مضمر له البناء يجب
اى وان كان الاستحقاق الاعراب بخلاف الحروف ولهذا اعتبر هناك بالاستحقاق لان الغرض بالاعراب تمييز التركيب
ولا حظ فيها للحروف اه ثم ان المراد بالوجوب الوجوب بالفعل فالمعنى ان العرب كلهم نطقوا بالبناء فلا يرد ما قيل
يقال عند قوله وكل حرف منحرف الخ اه لكن هذا الايراد يندفع بالتعبير بالوجوب ههنا وهناك بالاستحقاق فتفطن
ولا يشكل بان هذا معلوم من قوله السابق كالشبه الوضعي لانه لا يقتضي ان جميع الضمائر مبنية لكن قد يقال انه
علم من باب المعرب والمبني ان جميع ما فيه شبه قوي مبني فمن علم ان في الضمير شبها قويا علم انه مبني ومع
ذلك صرح به لما يأتي قريبا ان شاء الله تعالى اه واعترض على المصنف بان التناسب ذكر هذا اما قبل تقسيم الضمائر
بالكلية او بعده كما اشار اليه ص اجيب بان التناسب انما هو هنا توطئة لقوله ولفظ ما جر الخ لانه شروع
في بيان انواع الضمائر من حيث اعرابها فيحتاج الى علم ان اعرابها هل هو لفظي او تقديري او محلي لهذا هو
الغرض المعظم من ذكره ههنا هذا الشطر فلا تغفل ش ع مع ش م قوله في الافتقار الى المفسر اى على قول والا فلا
يكفي الا اذا كان الافتقار الى الجملة اه ~~او بيان القول قدمناه [illegible]~~ قوله كما قدمناه اعترض بانه لم يتقدم الافتقار
الى المفسر ويجاب على بعد بان الكاف لمجرد التنظير او يقال ان ضمير قدمناه راجع الى مطلق الافتقار بقطع
النظر عن المفسر وبالجملة لا يخفى ما فيه من البعد فانظر الشافي اه قوله بحسب مواقع الاعراب والمراد بالاعراب النوعي
لا الفردي لان هذا مواقع انواع الاعراب والا لما يحتمل انحصار مواقع الاعراب فلا حاجة الى ما قيل من ان في
الكلام حذف مضاف اى بحسب انواع مواقع الاعراب اه ش ع مع م قوله ما هو مشترك الخ والمشترك هنا اسم المفعول
ونائب فاعله ضمير مستتر فيه على الخلاف والايصال كما سيأتي فان ش ع يجوز ان يكون نائب فاعله الظرف
الذي بعده ولا يجوز ان يكون اسم الفاعل لان المشترك بكسر الراء في جانب المتعدد والمشترك بفتحها في
جانب المنفرد وهو هنا القسم الاول والمتعدد الرفع والنصب والجر اه قوله وكاف الخطاب ع قال ش م الاضافة
فيه لادنى ملابسة والا فالتحقيق ان يقول وكاف المخاطب وكاف الخطاب في الحقيقة كاف ذلك كذا افاده فيما قدمه في شرح
قوله كالياء والكاف ع قوله وهو نا خاصة الخ لا يخفى انه لا يوافق هذا ما قدمناه من ان الياء مشتركة بين الرفع والنصب
والجر لكن كتبنا هناك وجهه من ان ذلك بالنظر لمطلق الياء وهذا بالنظر الى اختلاف الياء من حيث المعنى فهو كذلك
فتدبر فالمشترك بين النصب والجر ثلثة على ما جرى عليه الشارح واشار على احد الوجهين مما كتبناه عند قوله
كالياء الخ والمشترك بين الثلثة واحد على ما جرى عليه ايضا واثنان على ما كتبناه وذلك بادخال الياء المطلق
في المشترك بين الثلثة وتقسيمها قسمين ما هو مشترك بين الثلثة وهو ياء المتكلم والمخاطبة ومختص بالرفع و
هو ياء المخاطبة فانحصر مواد الضمائر المشتركة لكون المقام مقام البيان فتدبر اه ش قوله متكلما كان ع
قد تقدم نظيره في شرح قوله بنا فعلت ع فليراجع اه قوله ثم اشار الى ان هذه ع اى ترك الاولين ثم ان ظاهر
ما ذهب اليه الشارح ان المصنف قصد بالبيت الاتي ان هذه الثلثة للغائب والمخاطب لا انه من المختص
بالرفع ويأتي ما يخالفه ان شاء الله تعالى قوله والف والواو ع اعترض بان ظاهره ان الالف والنون للغائب والمخاطب
والمتكلم وليس كذلك لانهما لا يكونان للمتكلم كما صرح به الشارح واعترض ايضا بانه لم يفد قوله انهما من ضمير
الرفع والمقصود بالذات هنا انما هو ظاهرها رفعا اعنى انهما للمخاطب والغائب وانهما مختصان بالرفع

اجيب بان المثال

اجيب بان المثال قيد فظهر امعانه ثم اختلف فيما اذا اتفق في الكلام ضمير وقيد فقيل يجعل المقصود بالذات خبرا والقيد حالا وقيل بالعكس حتى يحتمل هنا او يقال انه يؤخذ من المثال الاحتراز عن المتكلم فقط ثم يجعل قوله الآتي ومن ضمير الرفع عطفا على ما قبله فافاد انه يختص بالرفع فالاولى ان يجعل عطفا على كفاما واعلما دون على لماغاب ليكون العطف على الاقرب فعلى هذا قوله ومايستتر مبتدأ خبره كافعل لكن يلزم منه عدم تصريح الاستتار هناك مع انه المقصود بالذات هناك فالاولى اولى اه ش م

تنبيه وفي قوله والالف والواو والنون اشارة الى جواز عطف المعرفة على النكرة والى جواز العكس اشار بقوله للرفع والنصب فلهذا ترك العطف في باب العطف كما تركه لغيره ربيعة في باب الوقف اه ش م قوله لا للمتكلم قال ش م ظاهره انه لم يدل عليه المتن اه قوله ومن ضمير الرفع ما والظاهر ان هذا على القول بان المستتر من المتصل كما هو الاصح حيث عقبه للضمير الرفع الذي من المتصل فعلى هذا الايناسب جعله عطفا على ما قبله اه قوله مايستتر اي وجوبا وجوازا فالظاهر ان تكون تستتر للغائبة لكن الاولى ان تكون للمخاطب نظرا الى جانب مرجع الضمير فانما يكون المراد بقوله مايستتر الواجب فالجائز داخل تحت الكاف اي يعني المشبه فلكون الواجب اقوى جعله مشبها به اه ش م قوله خاصة مستفاد من تقديم المعمول وقوله لا من قمائم بيان لما استفيد من التخصيص اه ش م قوله وهو ما لايلفظ قد يقال ان الاسم الظاهر لايحتمل قيامه مقام الضمير المستتر كما هو ظاهر اجيب بان معنى قيام الظاهر لمقامه ان يجيء الظاهر في التركيب الذي وقع المستتر فيه كان يكون فاعلا فحصل الخلف في المقام بالنظر لمواقع الاعراب فلا حاجة الى ما قيل من ان في التعبير بالخلف تجوزا اه ش م قوله وهو ما لا يبتدأ الخ لا يخفى ما فيه من التكرار ويدفع بانه من اعتبار آخر فلا يعاب فما تقدم من حيث مقابلة المتصل وما هنا من حيث انه شروع في المنفصل فيناسب تعريفه هنا اه ش م قوله وانا هو الخ اكتفى بذكر اصول من الانواع الثلثة التي هي الغائب والمخاطب والمتكلم اه قوله والفروع الخ تعلل منه لعدم تصريح بفيتها وبمثل هذا اظهر ان هذا الكتاب ليس للمبتدى وان لم يكن مطولا فلذا ترك التصريح بالتعاريف المشهورة الواضحة كالفاعل والمبتدأ اه ش م قوله لانه فرع اناالخ اعترض بان كون انا فرعا نحو لايكون علة لعدم الاشتباه بل هي وضوحه قيل ان في الكلام حذف مضاف اي لوضوح اناالخ قال ش م وليس كذلك بل حذف فيه جزء العلة الذي يسمى في اصطلاح المناطقة صغرى وتقدير الكلام على التدقيق لانه فرع انا نحن ونحن واضح ففرع انا واضح كذا ما بعده ومثل هذا كثير في عبارات المصنفين الذين هم فوا بمراد الاختصار فتفطن قوله وقال ابو حيان الخ قال الرودانى ينبغي تقييد ماذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد انظر من يجد جوازهما اه قوله في انفصاله الخ والاظهر ان في بمعنى مع قال ش م يحتمل ان يكون باقيا على اصله ظرفا اعتباريا فتدبر اه قوله جعل اياي اختلف في اصلها على خمسة اقوال فاتفق سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي على ان الضمير المنفصل المنصوب هو ايا الا ان سيبويه قال اللواحق حروف تدل على المراد من الخطاب وغيره فهذا هو مذهب سيبويه وقال الخليل والاخفش والمازني اللواحق اسماء اي مضمرات كما صرح به يس اضيف ايا اليها فاياه واياك المستوات على تركيب واحد واختاره الناظم كما في الاشمونى وان ضعفه الرضي معللا بان الضمائر لاتضاف قال الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر مضاف لما بعده الذي هو المضمر فكان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين ان اياك بتمامها اسم مضمر اي بسيط لا مركب وقال بعض الكوفيين وابن كيسان كالبصريين ان الضمائر هي اللواحق باياو ايا عماد لها تصير بها منفصلة فهذه هي الاقوال الخمسة قد علمت ان اختيار الناظم مذهب الخليل وهو معنى قول الحضري واختار المصنف انه الجميع لا المجموع كما عليه قوم من الكوفيين كما علمت آنفا فاتضح ان ماوقع لجماهير المشايخ من ان مذهب الناظم انه مجموع ايا واللواحق ليس مصادفا للواقع بل هو متوهم من عبارة ح فلا تغفل اه مانقل عن شيخ وانما كان هو البيت فلا يشكل

لان معنى البيت ان اياى قد جعل ضميرا منتصبا منفصلا فى الاصطلاح وهو كذلك على كل قول لانه قد اصطلح على
اياى انه ضمير منفصل منتصب وان كان فى اصله خلاف والظاهر اجرائه على رأى بعض الكوفيين
وابن كيسان من ان الضمائر هى اللواحق وايا عماد لها فهو نظير قولهم ال حرف تعريف على القول بان
الهمزة زائدة فهو مسلم نظرا لجانب الاصطلاح ولا يظهر اجرائه على مذهب قوم من الكوفيين من
ان اياك بكمالها اسم مضمر لفظ بسيط لانه لا يوجد حينئذ فائدة التعبير بالجعل كما هو غير خفى خلافا
خلاف ما جرى عليه الشارح كما ستعرف اهـ وقد يقال فائدة التعبير بالجعل اجراء الكلام وتصحيحه
على كل من الاقوال لان المعنى جعل اياى فى الاصطلاح ضميرا عند الجميع وان كانوا فى اصله
مختلفين اهـ قوله يعنى ان المنتصب من الضمير الخ والظاهر انه على مذهب سيبويه وسيأتى
من ان اللواحق حروف تدل على المراد منها وهو عادة الشراح من تصريف المتون الى احسن
الوجوه فان هذا هو الاصح وعليه سيبويه كما علمت وتسمى هذه العناية تعريفية ويمكن
اجراء الشرح على مذهب الناظم والخليل والاخفش والمازنى من ان اللواحق اسماء مضمر اضيف ايا
اليها بناء على ان الاولى اجراء المصنفات على آراء اصحابها فيراد بما فى قوله مردفا بما الاسماء المضمر لكنه غير
ظاهر كما لا يخفى اهـ قوله اياى اكتفى باصل الاصل للوضوح فلا يرد ما فى المكودي اهـ قوله وفى اختيار
اعلم ان النثر ضد النظم والاختيار ضد الضرورة اتفاقا ثم اختلفوا فى معنى الاختيار والضرورة فمذهب
الجمهور ان الضرورة موضع يكون فيه الاضطرار وهو النظم ولا يشترط وجود الاضطرار بالفعل والاختيار
ما اعطى الخيار بالفعل ايضا خلافا للناظم فانه قال ان الضرورة ما ليس فيه مندوحة للشاعر كما فى ص و
غيره فالاختيار ضده وعلى كلا القولين لا اشكال على مفهوم البيت لانه على رأى الجمهور يجوز
اتيان المنفصل فى النظم وهو كذلك عندهم وعلى رأى الناظم يجوز فى النظم الذى فيه اضطرار
بالفعل وهو كذلك ايضا عنده وانما الاعتراض الذى اورده ص ناشئ من تلفيق المذهبين
فى المفهوم فتدبر وهو غير ظاهر مع انه لو سلم يأتى ذلك ايضا فى المنطوق فلم يظهر وجه
تخصيص الاعتراض بالمفهوم الا ان يقال ان الخلاف الصريح فى معنى الضرورة لا فى معنى الاختيار
وان لزم منه الاختلاف فى معنى الاختيار فتفطن اهـ شيخ مع زيادة اهـ ولا يخفى ان لعدم مجيء
المنفصل قيدين احدهما ان يكون فى الاختيار والثانى تأتى الاتصال فيكون ثلاث مفهومات الاول
انه يجوز مجيء المنفصل فى الاضطرار مع تأتى الاتصال والثانى انه يجوز مجيء المنفصل فى الاختيار
مع عدم تأتى المتصل والثالث انه يجوز مجيء المنفصل فى الاضطرار مع عدم تأتى الاتصال
فهذه كلها مخالفة للمنطوق به كما هو واضح فجملة الاحكام فى البيت اربعة مع المنطوق به والاعتراض
بان هذا المفهوم

بان هذه المفهومات غير صحيحة على ملة صاحب الناظم لان الضرورة عنده كما تقدم ما ليس فيه
مندوحة للشاعر فالمعانى على المفهوم الاول وفى اضطرار فى موضع ليس فيه فرجة يجيء
المنفصل اذا اتى ع اى ان كان فيه فرجة وعلى المفهوم الثانى وفى الاختيار فى مكان فيه فرجة
يجيء المنفصل اذا لم يتأت اى اذا لم يكن فيه فرجة وعلى الثالث وفى اضطرار فى موضع ليس فيه
فرجة يجيء المنفصل اذا لم يتأت اى ان لم يكن فيه فرجة فالقيد الثانى غير صحيح بالنسبة للمفهوم الاول
والثانى وغير محتاج اليه بالنسبة للثالث واعترض ايضا على المنطوق بما اعترض به المفهوم الثالث
مع بعدم اجتماع قيد تأتى الاتصال فلا يكفى ان يقال ليس المفهوم مرادا ولا يخفى انه لا اعتراض على مذهب
الجمهور لا فى المفهوم ولا فى المنطوق كما اتضح مما ذكروا اجيب بان المراد بتأتى الاتصال ان لا يوجد
المانع الصناعى لا الوزنى لان المراد بعدم الفرجة فى تفسير الاضطرار وجود المانع الوزنى و
بتأتى الاتصال عدم وجود المانع من حيث قانون النحو لا الوزنى ولا غيره لانه ليس مما نحن فيه
واذا تأملت تعرف ان هذا الاعتراض بلغة عجلس وان نقل عن شيخ الوشى م قوله فنحو غمت
واكرمتك ع فنحو مبتدأ والخبر جملة لا يتأتى ع والضمير فى فيهما لا يمكن عوده الا على غمت واكرمتك
اللذين اضيف النحو اليهما فلم يحصل العائد من الجملة الى المبتدأ وقد يجاب بانه يقدر فى المعطوف
عامل المعطوف عليه اى ونحو اكرمتك فالضمير فى فيهما عائد على النحويين فلا اشكال لكن يشكل
حينئذ انه لا يصح مقول لا يقال الذى هو تمام اناى لان المقول فى نحو غمت ليس قولهم انا بل نحو
قام انا فيقال يقدر قبله ايضا لفظ نحو لدلالة ما قبله لا يخفى انه تكلف فانظر الشافى واذا وجد
انه يكفى الضمير من الجملة الى ما اضيف اليه المبتدأ يسلم من الاعتراض فانظره قوله كما نه تأخر عنه
اعترض بانه يأتى فى باب الفاعل وكذا يجب تقديمه اذا كان ضميرا منفصلا فالا
الظاهر ان كلا منهما علة للآخر فى كل من الموضعين فيلزم الدور اجيب بان العلة
ليس ذلك بل هى الحصر فلا دور الوشى ع ثم ان علة الحكم بالانفصال عند تأخر العامل
ان الاتصال لا يطلق فى الاصطلاح الا عند تأخره عن العامل مع انه لم يتقدم حينئذ

من تعريف المتصل لما اتضح من هنالك الخ قوله او حذف ولا يطلق في الاصطلاح الانفصال
الا عند وجود العامل لفظا ولا يمكن وجوده الا حينئذ الخ قوله او كان معنويا لما اذا هو في
حكم المحذوف لكونه معدوما في اللفظ الخ قوله او حرف نفي قدّر الضمير في نحو ما نفى انها تهم
منفصلا وفي نحو ضربتهن متصلا لكون الثاني ضعيفا وقوة الفعل وانظر صحيح ...
قوله او حصر بالا اى حصر العامل فيه اى في الضمير محله في المعمول الذي هو فيه ولا يظهر
ابقاء حصر هنا على معناه الاصطلاحي وهو ما قرن باداة الحصر كما يأتي في باب الابتداء
ان شاء الله لوجود المتعلق بعده وهو قوله بالا او بانما وهما اداته الخ قوله او رفع بمصدر
مضاف الى المنصوب او ضمير الثاني يسابق على ... وانما كان منفصلا هنا لوجود
الفصل بينه وبين عامله بمنصوب فان كان منصوبا بمصدر مضاف لمرفوع ففيه تفصيل
فان كان المرفوع ظاهرا فالحكم كذلك يجب الفصل وان لم يكن المرفوع ظاهرا بان كان ضميرا
فيجوز فيه الوجهان وان كان الارجح وصلا انظر مع بيان انما جاز الوصل مع وجود الفاصل بينه
وبين عامله وهو الضمير المرفوع الذي اضيف اليه لكونه عمدة مع كونه ضميرا فلا يعتبر فاصلا
من اعتبار اولى شيء فتظهر ان هذا هو مما يجوز فيه الوصل والفصل وهو كذلك كما ستعرف
قوله نحو هند زيد ضاربته فهند مبتدأ اول زيد مبتدأ ثان وضاربته خبر زيد والجملة خبر هند
فظهر ان المراد بالصفة ما يشمل ما هو صفة في المعنى والا فلا يصح التمثيل بنحو هند
زيد ضاربته قوله قد استثني من هذه القاعدة صورتان الخ اشار به الى ان قوله وصل او افصل الخ
في قوة الاستثناء من قوله وفي اختيار الخ ثم ان الظاهر كما درج عليه سائر الشراح ان يكون
صور المستثنيات ثلثة الاول كل ثاني ضميرين نحو سلنيه من كل فعل يتعدى الى المفعولين
وليس ثانيهما خبرا في الاصل اولهما اعرف وغير مرفوع فلهذا الا يوجد الا فيما يتعدى
الى المفعولين وثانيها ثاني ضميرين نحو خلتنيه من كل فعل يتعدى الى المفعولين و
ثانيهما خبر في الاصل مع الشرطين المتقدمين والثالث الضمير المنصوب بكان او احدى اخواتها
سواء كان الاول اعرف ام لا او ضميرا ام لا ولا يكون الا مرفوعا كما لا يخفى وهو ما ذهب اليه الشارح
من انه صورتان فقد تبع فيه الاوضح ونقل عبارته فعلى هذا ان باب خلتنيه داخل في نحو سلنيه فلا
يرد سواء كان الثاني خبرا في الاصل ام لا فظهر ان نوع نحو سلنيه صنفان ولا يظهر ادخال باب خلتنيه في
اخوات كان لانه لا يوافق الاصطلاح ولان باب كان لا يذكر فيه ما يشترط في باب سلنيه وخلتنيه ...

قوله ومن المتصل قوله ق فرقة بمن لان هذا الحديث وان كان الراجح الوصل من حيث الضمير
لكن كان الفصل فيه راجحا لمرجح آخر فطرن مع بيان قوله فاكثر الخلاف ع يحتمل ان يكون الخلاف
في جواز الاتصال او الانفصال او في رجحانه لكن يعين قوله وانفصالا لاخ اختار ع انه يكون في الرجحان
كلا ايهام في قول الشارح في اتصال وانفصال ع ثم قوله كما اك خلتنيه ع عدل عن ان البابر لعله
لضيق النظم قوله وظننتك وبابه ع اشار به الى ان المصنف اكتفى بذكر بعض الافراد مرادا به
كل فرد تعلق الحكم به فيه كما ايهام في قول الشارح في اتصال وانفصال ما هو خبر كان او
احدى اخواتها او ثاني م قوله ولكن اتصالا لخ استدراك على قوله في اتصال وانفصال ع لان المتبادر
منه ان الخلاف في اصل الجواز وليس كذلك كما هو ظاهر ودش م قوله تعالى واذ يريكهم الله ع اعترض
بانه قد عرفت بان باب خلتنيه صنف من نوع باب سلنيه وهذا الصنف ما هو الضمير الثاني فيه خبر في
الاصل كما تقدم وهذه الآية ليس منه لان الضمير الثاني منه مفعول ثان لاري وهو مبتدأ في الاصل
والمفعول الثالث قوله تعالى قليلا في قوله في منامك قليلا نحو هذه الآية التمثيل في الصنف الآخر
فنفي التمثيل به عنا نظر كما يظهر من بيان ع ش ويجاب على بعد بجوابين الاول انه تنظير
جدلي اي ان هذه الآية حجة للمصنف وجهه انه حجة لما فيه ان الاصل في الخبر الاتصال كما يأتي
في الشرح والمبتدأ احق بالفصل من الخبر والضمير المتصل في هذه الآية مبتدأ في الاصل
فبالاولى كان الخبر احق بالاتصال والجواب الثاني انه من عطف المشبه به على المشبه
اي الاتصال في قول النبي كالاتصال في قوله تعالى اه ولا يخفى بعدهما فانظر الشافي اه

قوله وقدم الاخص الخ) اعلم انه لما كان قوله وصلا او افصل الخ لا يظهر منه كون اول الضمير اخص
وان اتفق في قوله سلنيه لان ظاهره انما هو وجود الضميرين وكونهما منصوبين بنحو سلنيه صرح بوجوب
كون المتقدم اخص بقوله وقدم الاخص في اتصال واشار بقوله وقدمن ما شئت الى حكم الخارج
لقوله وقدم الاخص لانه يعلم من قوله وقدمن ما شئت انه اذا تقدم غير الاخص يجب الانفصال
لكن صرح به مع ظهوره من قوله وقدم الاخص الخ لان ظاهره ان تقديم الاخص عند الانفصال
ليس واجبا بل هو جائز ولا يعلم ذلك من قوله وقدم الاخص الخ فتدبر ثم ان قوله
وقدم الاخص الخ لا يعلم منه كون احد الضميرين اخص لان ظاهره ان وجد احد الضميرين اخص قدم لكن يعلم ذلك
من قوله وفي اتحاد الرتبة الخ لانه اذا لم يكن احدهما اخص فلا يكونان الا متحدي الرتبة والامر فيه وجوب
الفصل كما هو صريح قوله والزم فصلا فاعترض على قوله وفي اتحاد الرتبة الخ بان ظاهره وجوب الفصل
عند اتحاد الرتبة في الابواب الثلاثة فاقتضى وجوب كون احدهما اخص في الابواب الثلاثة وليس كذلك
لانه لا يجب في باب كان وجود الاخص مع انه لا يجب فيه ايضا كونهما معا ضميرين كما تقدم لكن يحمل
كلام الناظم على كونهما ضميرين كما هو ظاهر البيت مثل ما تقدم من ان كلام المصنف فيما اذا كان عامل
الضمير فعلا اجيب بان المراد بالرتبة الرتبة الاعرابية والثانية تخرج باب كان لانه لا يكون متحد
الرتبة مع وجه الاعراب كما هو ظاهر فعلم اشتراط كون الاول اعرف في البابين وعدمه في باب واحد
وهو باب كان وكذلك الاشتراط فيه كون الاول غير مرفوع لانه لا ياتي ذلك فلا اشكال مع ان الظاهر حمل كلامه
على ما اذا كان الضميرين غير مرفوع ولكن يجب في باب كان تقديم الاخص عند وجوده فمعنى قوله وقدم الاخص الخ

في الابواب الثلاثة وهذا عاد الرتبة اي في البابين فقط فلا تغفل اه شرح ملخصا من السراج نج ح

قوله اى الاعرف) هذا تفسير بالمراد نظرا الى ان الاخص والاعرف واحد في الاصطلاح والا فلا

يجوز تفسير الاخص بالاعرف لان الاخص في الاصل على الاعرف لان الاعرف من جهة الماهية

والاخص من جهة المعنى فلكونه اخص من جهة المعنى كان اعرف في الاصطلاح اه شم قوله

بتقديم التاء) اعترض بان التاء فاعل لا يتقدم غيره والملازم في عادة التستير كما صرح به اله

فلا يقال انه بيان الواقع وان كان مما نحن فيه. ونقل عن شم ع ان الباء في قوله بتقديم التاء متعلق

باخص في البيت وهي تصويرية لتقديم الاخص والمراد بالتاء ضمير المتكلم والكاف ضمير

المخاطب والهاء ضمير الغائب على طريقة اطلاق الجزء وارادة الكل قال شم وانه هنا

شم ع هكذه الكلمة تكلف محض فانظر الصافي قوله عند امن اللبس) فلا يشكل بعدم

تصريحه في المتن لان اللبس لما عدم هنا خاصة بالمرة واضح في كل موضع مع انه سيأتي في

تعدى الفعل ولزومه والاصل سبق فاعل معنى الخ ويلزم الاصل لموجب عرى الخ فلا اشكال اه شم

قوله بان كانا المتكلمين الخ) تشبيه نظرا الجانب الاصطلاح اى باعتبار كونه متكلما للهاء وباعتبار

كونه متكلما للياء والا فالمتكلم والمخاطب الخ لا يكون الا واحدا فلا يجوز التثنية اه شم قوله لكن

للاصطلاحي والظاهر انه معد وله ويحتمل ان يكون عطفا على محذوف اي مقيد الاصطلاح لكن لا

يناسبه قوله بل هو موجود الخ وان توهم البعض انه بيان للغية لان البيان يعارضه بل كما لا يخفى

على المتأمل ويحتمل ان يكون بمعنى غير فالمعنى ولكن هو حاصل غير مطابق بل هو حاصل موجود الخ

قبل للاضطراب الانتقالي كما هو واحد ما للنهاة او وقت بعد الجملة والله حزى البطاني اه

قوله مع اختلاف ما الخ) كذا في النسخة المليبارية ويجاب عمن جزم اسقاطه بان قوله

قد يبيح الخ صريح في انه اباحة الوصل في موضع قليل كما هو شأن القلة اذا تعلقت بالاباحة

فهم انه في موضع متيقن ولو اجمالا ولعله لم يفترضه الشارح رحمه الله تعالى قوله ولكون منشئه) ممتنع قوله وفي
اختياره قوله وقيل بالنفي الخ) هذا شروع فيما يعرض لعامل الضمير لاجله اه ولا يشكل
بان يالنفي يصدق بالمخاطبة لان النفي من حيث هو هو لا يظهر الا على المتكلم فتدبر اه شام
وتقل عن شيخ ان ال في النفي للعهد اي النفي المعهود عندهم وهو المتكلم اه قوله اي متصلة
بيان لما ظهر من ذكر المعية لما هو الكثير هو المهاني في الاستعمال اه شيخ قوله ولو جامدا) معلوم مما
قوله وليتي قد ذكر اه قوله للزوم كسر ما قبلها) علة عرفية لنفي الفعل اي انما تقي النون الفعل
لاجل لزوم الكسرة ولا يكون هذا الى الحديث علة لتقي الفعل وانما هي منع دخول الكسر المشابه بالجر
في ثبوته عند ثبوت الياء كما ان الجر ثابت عند ثبوت العامل اه شيخ قوله ويلتزم ايضا) ترك
المصنف لما فيه من خلاف الرضي انظره ولعل اختيار المصنف للجواز وعدم الغلبة فيهما فاقتصر من الاقسام
ما فيه الغلبة وهو ولدن وقط قوله وليتي الخ) واعلم انه لما كان النون واقية في الفعل الكسرة المشابهة
للجر غلبت في الحروف المشبهة للفعل شبها قويا لكون الشبه معنى وعملا ولا يجب لكونها غير فعل وانما وجب
في الفعل على سبيل حمل الكسر على الجر وصرح بالمفهوم بقوله وليتي ندرا رد القول الفراء
بالجواز انتهى ثم ان علة غلبة النون اذا لم يعارضه معارض ثم ان كان المعارض اقوى من الشبه
الذي هو العلة لاثبات النون يكون الغالب عدم دخولها كما في لعل لان فيه معارضين كراهة
اجتماع الامثال في بعض لغاتها وشبهها بالجار الذي هو عدو الفعل لانها قد تأتي جارة كما صرح به
الشارح ولم يكن عدم الدخول واجبا مع هذين المعارضين لكون احد المعارضين في بعض الاحوال وهو
اجتماع الامثال لانه انما هو في بعض لغاتها واما ان كان المعارض غير اقوى من المشابهة للفعل بل كان
مساويا لها فيستوي الرجحان بلا رجحان طرف وذلك في الباقيات من ان وان وكان ولكن فان فيها
معارض كراهة اجتماع الامثال فقط ولهذين الاخيرين اشار بقوله ومع لعل اعكس وكن مخيرا الخ نهله

وبالثاني الاسم ولا ضرر المنقول مرادا بالاول المسمى لان كل الفاظ كذلك كالاسم المنقول عن كوكب ولم يتعرض المصنف على هذا الشرط
لانه ليس عنا بعائد اليه من حيث هذا الباب بل انما هو معقود من حيث باب الاضافة وسيأتي فيه ان شاء الله (تنبيه)
يشكل على المصنف بان قوله فامتنع يقتضي قياسية اضافة الاسم الى اللقب وقوله فيما سيأتي ولا يمتنع
اسم قصره على السماع لان معناه ولا يضاف اسم كما بيناه من المغني ثم اجاب بان المعنى ان
الاضافة الواردة قال الشيخ والاولى ان يقال ان قوله فيما يأتي لا يقتصر قصره على السماع لان معناه و
لا يضاف اسم لمتحد المعنى فان ورد في كلامهم ما يوهم ذلك فانه اي ليس على ظاهره بل هو على كون الاول
مسمى والثاني اسما ولا يخفى ان ذكر منع الاضافة الى اللقب بلا تأويل لا يقتضي منع الاضافة
صح التأويل وصرح الرضي على جواز اضافة المسمى الى الاسم وعكسه اتفاقا في باب الاضافة
ويؤيده قوله بعد الكلام السابق فانظره فلا تغتر بزلة الاقدام انه قوله عند جمهور البصريين
متعلق بجميعا كما يتضح من قوله الآتي قوله ويجوز القطع يفيد انه يجوز القطع في البدل و
البيان وهو كذلك على الصحيح انتهى قوله ومنه منقول يعني ان العلم نوعان على
الصحيح منقول من مسمى سبق ومرتجل وقيل كل علم منقول وقيل كل علم مرتجل كما في
الاشموني قوله ما استعمل قبل العلمية في غيرها اعترض بان ظاهره ان المنقول انما هو ما استعمل قبل
العلمية في غير العلمية فيفيد ان اسامة علما للرجل ليس منقولا وذلك باطل كما يظهر من ص وغيره وايضا
يفيد قوله ما استعمل ان ما وضع لمعنى ولم يستعمل هو غير منقول وليس كذلك ايضا اجيب عن الاول
بان ال في قوله قبل العلمية للعهد الحضوري والهاء في قوله في غيرها راجع اليه فالمعنى ما استعمل
قبل العلمية الحاضرة في غيرها اي في علمية اخرى او غيرها فاعترض بانه يدخل حينئذ ما استعمل
قبل العلمية الحاضرة في علمية من نوعها كسعاد مسمى بها قبل هذه العلمية لامرأة اخرى مع انه
مرتجل كما في الحواشي اجيب عنه بان المراد بالعلمية الحاضرة نوعها فظهر ان المنقول انما استعمل
في غير علمية اصلا كفضل واسد او في علمية من غير نوع العلمية الحاضرة كاسامة علما للرجل
فانه علم للحيوان المفترس قبله كما تعرف من مباحثهم ان شاء الله واجيب عن الثاني من
الاعتراضين السابقين بان المراد ما استعمل حقيقة او حكما فالموضوع غير المستعمل هو مستعمل
حكما كما لا يخفى انه ما اخذ من الحواشي قال س م ان في كلها كلفة فالظاهر ان قول الشارح
باق على ظاهره نظرا للغالب لان الغالب كونه مستعملا في غير العلمية وكونه مستعملا

لا موضوعا بالاستعمال فاقتصر على الغالب ويؤيده قوله من مصدر الخ لانه لم يذكر في البيانات العلمية كما هو واضح
قوله من مصدر الخ) اعترض بان الظاهر انه بيان لغير معنى في غيرها في المعنى الذي هو غيرها فلا يصح
تبيينه بالمصدر كما هو ظاهر كما قيل واجيب بانه بيان لما في قوله ما استعمل قبل هو قوله ما استعمل من اول
الامر الخ يقتضى ان اسامة علما لرجل مرتجل لا منقول وليس كذلك كما اتضح مما ذكرنا جيبها
اسلفنا فليراجع وفى قوله ما استعمل ما تقدم من الاعتراض والجواب اه قوله واد) انظر قوله وجملة الخ
اى ومن العلم جملة وما الخ فهو عطف على منقول من عطف الخاص على العام اهتماما بشان المركبات اه شيخ
قوله وحكمه الحكاية الخ اى معرب بالحركات المقدرة للاشتغال بحركة الحكاية كما في الخ ثم ان المنقول لم يطلع
على تبيين الاعراب او البناء للمركبات المزجى وذكر ان الاسنادى معرب كما اتضح كلا الاضافى كما يذكره
الشارح وفى المزجى تفصيل فان كان جزئه الثاني لفظ ويه فمبني والا فمعرب وانما اراد المصنف اظهار
المبني منها فقال ان يختم بويه الخ فالمراد به المفهوم كما هو ظاهر اه شيخ م قوله بان احدهما اسمان الخ
لا يشكل عليه نحو حضرموت وليس حضر في حضرموت فعلا بل هو مقابل السفر اه شيخ عب فلا يقال ان
احدهما فعل والاخر اسم فالاولى ان يقول كما في الاوضح كل كلمتين ولو سلم ذلك فيجاب بان تركيبهما ليس من حيث
انهما فعل وفاعل بل من حيث انهما كلمتان مستقلتان فيكون مزجيا كما يأتي تفصيله في باب ما لا ينصرف
ان شاء الله قوله من الاول) اى بالنسبة للاول فهذه نسبية كما قال ش م ولم يجد هذا المعنى لمن الجارة
فالاولى ان يقال انها للتجاوز قوله في الاعمال الخ اى في كونه لا عاملا ولا معمولا اه قوله المركبة الخ اشار به
الى ان ال في قوله في الاعلام للعهد الذكري وهو كذلك لان المضاف ليس كثيرا من جملة الاعلام بل من
جملة الاعلام المركبة فتنبه قوله كعبد شمس الخ) وفى تعداد المثال اشارة الى انه يكون الجزء الاول معربا
بالحركات والحروف والجزء الثاني يكون متصرفا وغير منصرف والى انه يكون كنية وغيرها كما في الشرح وابن
عقيل قوله ووضعوا لبعض الاجناس علم الخ يعنى ان العرب لما ارادوا ان يعرفوا الماهية المعهودة
بين المتكلم والسامع بلا تعيين فرد من افرادها على الوجه المطلقية اى بجوهر اللفظ وضعوا الاعلام
الجنسية وعلى الوجه الادائية وضعوا ال الجنسية فمدلول العلم الجنسي ومدلول المعرف بال الجنسية

انه نكرة فى المعنى فعلى هذا انما يكون داخلا فى النكرات نظرا الى الظاهر كما عرفت وستعرف مباه
من جهله ان شاء الله الاقوله مبتدأ خ هذا هو خلاف الاولى لان المخبر عنه العلم لا الاسم للمعين لما
كما هو واضح اه قوله نعينا بلا قيد ع اشار به الى ان قوله مطلقا صفة لمصدر محذوف فيكون قيد القيد
فيشكل بان قيد القيد للادخال لا للاخراج كغير الزائدة فى قولهم المبتدأ الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية غير الزائدة ويدفع بان ذلك اذا كان القيد الاول منفيا سواء كان النفي باللفظ ام لا واذا
كان مثبتا انما يكون للاخراج فهو فيه ثان فى المعنى لا قيد القيد اه ما قاله ش م قوله اى علم المتكلم
هذا هو الظاهر ويمكن ارجاعه الى الاسم المعلوم لا الى الاسم فى المتن اى علم من الاسم اه قوله ويعين
المسمى عن غيره للنكرات فى مقتضاه بل صريحه ان علم الجنس من النكرة وليس كذلك كما هو واضح اجيب
بما تقدم فى شرح المتن وقيل اراد غير علم الجنس هنا فقوله السابق ويدأ بالاول ينافيه يجاب بانه
اشارة الى احتمال الوجهين او يقال ان معنى قوله ويدأ بالاول انه بدأ المصنف بتقسيم الاول وهو
من قوله واسمااتى الى قوله وشاع فى الاعلام ع والتعريف شامل لكلا القسمين اه ش ع مع زيادة م
قوله كالحضور ح ولا خفاء فى كون الحضور معينا واما الغيبة فالمراد بها الغيبة القائمة فى الغائب
الذى اطلق فى الكلام والا فلا يكون مطلق الغيبة معينا كما لا يخفى فلا حاجة الى ما اشار اليها الحضرى
من ان المراد بالغيبة معرفة مرجعها ولا يظهر ان يقال المعين المرجع لان المرجع انما هو مسماه و
تعيين المسمى لا يظهر كونه بالمسمى كما هو واضح اه ش م قوله الاتى ع لا يخفى ان هذا ابتناء على ان الضمائر
كليات وضعا وجزئيات استعمالا اه قوله فى معين خاص) والظاهر ان الخاص بيان لمعين اه ش م قوله مما يؤلف
اى مما يؤلف للانسان لان الاعلام مما هو مؤلف للانسان حتى يسميها باسم خاص • قوله والحيوان ع فيه
كما يظهر من تمثيل المتن اه تنبيـــه اعلم انه يشكل على المتن العلم بالغلبة لانه ليس معينا بمجرد

تعيينه مطلقا المسمى تعيين معنى لان التعريف في داخل وذلك ش م قال
الوضع بل بواسطة غلبة الاستعمال فقول الشارح او بمجرد الوضع انما
هو للاشارة الى ذلك انما بمجرد الوضع او بغلبة الاستعمال فقول الشا او بمجرد الوضع انما
هو قالوا للغالب انظر عند قوله ومنه منقول كجد جرا باآخره قوله واسما اتى ع دها في التحقيق
توطئة للبحث الذي بعده والا فلا حاجة اليه من حيث قانون النحو ش م قوله ان العلم ينقسم
اى باعتبار المعانى من حيث اسماء الاصطلاحية وقوله فالاسم انما عبر هكذا الا علم الا سيم ليس
بعارض بخلاف الكنية واللقب كما لا يخفى قوله والكنية الخ اى ما صدر مضافا ثانيا اى لالله ى وضع
اولا وصدر الخ كذا اللقب انظر في حاشيته آخرالآ قوله وهو ما اشعر من قوله وفي الروداني ان المفهوم
من كلام الاندلسي الخ ولا نزل الخ قوله ما صدر باب وام الخ او ابن او ابنة انظر واقتصر الشارح
على اب وام تبعا لابن عقيل لعله لغلبتهما كما قال ش م قوله ان يخاطب الخ والظاهر انه يخاطب مبني
للمفعول والجار والمجرور نائب فاعل له والهاء راجع على بعض من قوله بعض النفوس على
سبيل الاكتساب ويحتمل ان يكون للبنا على فالفاعل ضمير مستتر راجع على البعض فالهاء
راجع الى النفوس المخاطبة المعلومة من المقام هذا الاخير غير ظاهر اه قوله واخره ذا الخ
اى اذا وجد الاسم واللقب يؤخر اللقب فلا ترتيب بين الكنية وغيرها فقول المصنف ان سواه
مشكل لشموله الكنية كما هو واضح اجيب بانه يأتي في الشرح انه وجد في بعض النسخ ان سواها
فهو نص على المقصود فيحمل المحتمل عليه ويؤيده كون العبارتين لناظم واحد هذا اما ذهب
اليه الشارح حيث ساق الدليل على كون المراد بسواه الاسم قوله كما وجد اه ما قاله
ش م نقلا عن تاج وفي الاشموني انه يعلم ذلك من قوله وان يكونا الخ لان الكنية لا يكون مفردا انظر
من ترق بطلانه فالاولى ما كتبناه اه قوله فاصنف الخ انما ذكر هنا حكم الاضافة فقط ولم
يذكر ما يلزم حينئذ وهو ان يراد بالثاني اللفظ وذلك معنى قولهم مرادا بالاول المسمى

ولما ذلك المذكر او تنبيهي وفي للاشموني وغيره زيادة على ما في البيت ذاء وذائه وذه وته ولم يذكرها المصنف

لكونها لغات فيما ذكر في البيت اه قوله وذان تان للمثنى الخ والاولى ان اطلاق المثنى والجمع على اسم الاشارة

انما هو نظرا الى الصورة لان ذان ليس تثنية ذا حقيقة تثنية تا لان التثنية شرطها ان تكون معربا بعد اهر مذاهب

الجمهور وذهب قوم الى كون هذا الاطلاق حقيقة فلم يشترطا المعرب كما يقال في الموصول اه شم قوله للمثنى المرتفع

والمراد بالمثنى الاثنان لا الاصطلاحي اى وذان للاشارة الى اثنين ونسبة الارتفاع اليه من نسبة ما للعامل

الى المدلول على وجه التجوز اه ما قاله الشم ومنه ما في شرح التحفة في باب جمع المؤنث السالم قوله سواء كان

مسماه مؤنثا بالمعنى او بالتاء الخ فانظره ويجاب ايضا بان المعنى ذان تان للمثنى اى بما منه فهو من اثبات

الخاص للعام او يقال ان المعنى ذان تان للمثنى اى بيث بينهما ارتباط وهو وجود الالف فيهما ودلالتهما

على الاثنين كما نقل عن شيخ لكن الاول اولى والظاهر اه قوله من المثنى المنصوب الخ اشار به الى ان سوى

في منزلة غير فيفيد اه افاده فهذا التفسير مبني على قاعدة ان الخارج بالقيد للمضاف اليه الغير

يكون موصوفا للغير اه قوله تطع اى الظاهر والاولى ان المعنى تطع العرب فالفائدة بدا الاشارة

الى الخلاف المار في كون ذان وتان مثنيين اى اذا ذكرت هكذا اكنت مطيعا للعرب والنحاة

مختلفون في التوجيه فذهب الجمهور الى انهما مبنيان على الالف او الياء في حالة الرفع وغيره و

ذهب قوم الى انهما مثنيان حقيقة فلم يشترط للعرب كما تقدم اه ويحتمل ان يكون مفعول تطع

النحاة كما درج عليه الشارح رحمه الله اه شم قوله وانما لم يثن الخ فان قيل ان الاتاكيد لانما اه قوله

هذه واحدة الخ لان اصل الكلمة اذا ثني واحد منها يرجع الى الاصل كما هو شأن التثنية والجمع

فيلتبس بالمذكر فان قلت لم لم يرجع الى الاصل في تثنية تا يجاب بانه لكان يفوت المقصود

وهو الاشارة الى تثنية المؤنث وهذه الحاجة قيست بتثنية تا فلم يحتج الى غيره اه شيخ

قوله اشرالجمع مطلقا) ولقد علمت ان المراد بالجمع اللغوي ومطلقا حال من جمع مع كونه نكرة وفي الحاشي

في صح كون صاحب الحال نكرة ما تقدم او مختصة غناء المعرفة لاستغراقها اه اي لاحاطة تلك النكرة

افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فحينئذ تكون في حكم المعرفة اه مهمته فعلى هذا اشتمل تلك الحال التي

القيدية المهملة في قوة الكلية تكون في حكم الكلي ليشمل جميع افراد الجمع ه ويمكن ان يقال ان

المسوغ وقوعه في معرض التقسيم تدبر قوله لانه لغته الخ) لما كان لغة الحجاز افصح لكون القرآن فيه

ولكونه لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لغتهم علة للاولية المذ فلا اشكال اه قوله انطقن بالكاف

قد يقال على بعد ان في تاكيده بالنون اشارة لطيفة الى رد من يأتي في الشرح وهو باعتبار ما بعده ه

لان المعنى انطقن بالكاف الحرفية هنا لكونه دون لام او معه فظهر ان الحاق اللام في البعد وذلك

مخالف للجمهور حيث قالوا ان ما لحقته الكاف وحدها مرتبة الوسطى لا البعدي فظهور الرد

على التعميم المستفاد من قوله دون لام الخ لكن اقال شم انظر رضي تجده وجه الدلالة على البعد عند

وجود اللام مع ان الكاف موضوع للخطاب اه قوله عند الناظم وغيره الخ ممن وافقه كابن هشام

وكيما يدل عليه ما ياتي ص وقوله من المحققين اتى به لدفع ايهام منعف لعله المذهب نظرا

الى انه مخالف للجمهور اه شم قوله لكن الجمهور الخ) استدراك على قوله ولا فرق عنده الخ لانه يوهم

ان الجمهور فيه ويؤيده قوله من المحققين اه قوله على ان لاسم الاشارة الخ) قد يقال ان المرتبة

ليست في الحقيقة لاسم الاشارة بل للمشار اليه اجيب بانه يجوز اسناد المرتبة الى الاسم بمعنى ان

للاسم مراتب قربا بعدا الاشارة الى القريب اه شم الخ قوله قربي الخ) وهي والظاهر ان الضمير

عائد على القربي وذلك مفسد للمعنى لان صفة المجردة لاسم الاشارة لا للمرتبة قيل

يقدر مضاف اي مرتبة المجردة ونقل عن شم الخ ان التحقيق ان الضمير عائد على اسم الاشارة

باعتبار صفة كونه ذا مرتبة كما يعلم من المقام لكن ايقال فيما بعد { تنبيه } ان قربي وما بعده مؤنث

اوله فهنا نحل التفضيل فاعترض بان افعل التفضيل اذا كان مجردا لا يجوز مطابقته بل هو لازم التذكير والافراد كما يتحقق من بابه ولذلك لحن من قال الكائن صغري وكبري مع توافقهما اه اجيب بان افعل التفضيل ربما استعمل للمطابقة اذا لم يرد به التفضيل كما هنا فلا اشكال كما قال الشيخ نقلا عن المغني اه ومثل هذا فاشية في عبارات المناطقة وغيرهم حيث قالوا صغرى وكبرى وحيث قال العرضية فاصلة صغرى وكبرى قوله وتشديد النون والظاهر مع الباء عطفا على الخبر لعل الاصح هكذا فانظره وعلى تسليم ظاهر تلك العبارة فلا يمكن العطف الا على المجرور فالاقتران هو بحاصل التشديد اي بالصفة المتعلقة بالكلمة لا بفعل المتكلم اه فتنقلب اه ش م قوله واللام ان قدمت ها الخ اي يجوز ادخالها التنبيه في اسم الاشارة فلا يجوز ادخال اللام اه قوله ومنع ايضا مع الشيخ اي سواء وجد فيه ها التنبيه ام لا وقوله اذا مدت ولا يخفى انه راجع الى الجمع لانه تفيد نوعه من ظاهر البيت اه الاشارة لا يجوز دخول اللام فيه الا مع الكاف كما لا يخفى بعد تامل قوله بالكاف حرفا الخ وهو كذلك كما لا يخفى قوله وبهنا اي ان ما تقدم مشترك بين المكان وغيره وهذا قاصة بالمكان اه قوله وبه الكاف اعز الضمير لكون العطف بالواو لا قوله او بهنالك انطقن الخ الكاف بالنون لان هذا لغة للحجاز لا غير انظر الحواشي اه والسامع بالضرب واليه المرجع والمآب اه

﴿الموصول﴾ قوله وهو قسمان الخ قد اتضح مما كتبناه في اول بابي العلم والاشارة انه لا استخدام لتغيير الشارح جهة الترجمة اه فان علت انه وان غير جهة الترجمة لكن لا يكون المراد بالموصول هنا الا الاسمي فلا يصح قوله وهو قسمان يجاب بانه لا منع فيه بدليل صحة ان يقال الانسان حيوان وهو نوعان ناطق وغيره فان قيل ان قوله هنا الموصول خبر لقوله الرابع من انواع المعارف ومعلوم ان المبتدأ والخبر يجب اتحاد مصداقهما فلا ينظر ارجاع الضمير اليه الا على وجه الاستخدام اجيب بانه لا يمنع ارجاع الضمير لان معنى اتحاد المصداق ان يكون الخبر محمولا على ذات المبتدأ اي كون ما صدق عليه الخبر والمبتدأ واحدا بيانه ان كل مبتدأ لا يكون المراد به الا الافراد وبالخبر الا المفهوم فلما ينظر في الخبر الا الى الذات اصلا لان معنى زيد قائم ان الفرد الذى هو الحيوان

متصف بالقيام فحمل القائم على زيد فاتحد مصداقهما لاتصاف الخبر بفرد المبتدأ فالمعنى هنا ان
الفرد الذى هو ~~الجملة~~ الافراد التى هى النوع الرابعة متصف بالموصولية ثم لما ارجع الضمير اليه
مبتدأ كان معناه وهو اى الفرد المتصف بالموصولية قسمان وليس المعنى الفرد الذى هو
النوع الرابع الخ لانه لا يقتضى ذلك اصلا لان الموصول لم يتصف به قبل الافراد اصلا
فلما كان لفظ الموصول خبرا كان المراد به المفهوم ولما كان مبتدأ كان المراد به الفرد لان ضمير
هو الذى هو الراجع الى لفظ مبتدأ كان مبتدأ فلا يحمل عليه الاستخدام ولا يصح الذكر به
لان اللفظ اذا كان مبتدأ تارة واذا كان تارة خبرا لا يطلق عليه الاستخدام لان الارادة
الارادة باللفظ تارة الفرد وتارة المفهوم لا يصح ان يقال انه اريد به معنى آخر لان كل
الفاظ كذلك حتى ان تكون مبتدأ تارة وخبرا تارة اخرى والا بان كان مستعملا فى معنى
آخر للزم احد الامرين اما ان يكون على طريق المجاز واما ان يكون اللفظ مشتركا فى
الوضع كلفظ العين ولا قائل بكليهما عند كون اللفظ مبتدأ تارة وخبرا تارة اخرى
فلا شيء فى عبارته شيء من الاستخدام كما لا يخفى بعد تأمل قليل انتهى ما قاله شيخنا م
قوله حرفى) ذكره هنا استطرادى قوله ما اول مع ما يليه الخ) اعترض بان ظاهره يوهم ان التأويل انما
هو للحرف والصلة قيد وليس كذلك لان التأويل للصلة والحرف قيد على ما ذكره اجيب بان فى العبارة
قلبا قال شيخنا م ولا حاجة اليه لان المأول مجموع الحرف والصلة لان معنى التأويل صحة المعنى بوضع المصدر
موضع الحرف والصلة فلكل منهما دخل فى التأويل لكن نسب التأويل الى الحرف نظرا الى انه هو
المعظم لانه آلة مع ان لفظ مع لا يتعين ان يدل بالقيد به كما علمت من مواضع فالمعنى ما اول هو والصلة
قوله وهو ان وزيد عليها الذى فى بعض احوالهما على قول الخ قوله وكى توصل الخ انظر هل فيه شرط
التصرف والظاهر وجوده لان كى هذه لا تدخل الا فى المضارع ولا شيء من المضارع غير متصرف
ولو تصرفا ناقصا وصرح فى الحواشى بالاكتفاء بتصرف ناقص انتهى قوله موصول الاسماء الخ ذكر
الاسماء مع انه لا يتوهم غيره اشارة الى ان الموصول يوجد فى غيره وان هذا هو احد قسم من قسمى الاسم فالتصريح
منهم بالاسماء يشير الى غيره قوله الذى الخ خبر موصول الاسماء نظير ما يقال عند قول ابن الوردى رحمه
حرف جر الخ فى التحفة ه قوله والياء اذا ما ثنيا لما كان آخر الذى والتى ياء وتطرق تثنيتهما على قاعدة

تثنية المنقوص وليس كذلك فنبه عليه بقوله والياء قوله وكذا كسر في ذان ع اى الاشارتين اى وكذلك
القياس في ذان وتان الاثبات مثل فتيان ولا يعترض على المصنف بعدم ذكره في باب الاشارة ولا
هنا لانه يفهم ذلك من قوله الآتي وتعريض بذا الخ قصد الات التعريض انما هو عن المحذوف
ولا شيء في ذا يصلح للحذف الا الالف وقد ذكر فيما تقدم وذان تان ع اه ش م قوله بل ما تليه ع
ذكره لاحتمال كون اعطاء العلامة بعد اتيان حرف آخر مثلا اه شيخنا قوله اى علامة التثنية ع -
يأتي في اللاتي التثنية والجمع على الموصولات ما تقدم في الاشارة فليراجع قوله والنون ع اى
من العلامة كما يعلم من المقام اه فقوله فالعلامة وفي العبارة على هذا الاسلوب والمقصود يحصل بنحو
مجاز اشارة لطيفة الى رد البصريين القائلين بالمنع في حالتي النصب والجر اه ش م قوله والنون
من ذين ع يأتي فيه ما تقدم عند قوله ونون ما ثني ع فليراجع قوله مطلقا) راجع الى الذين
لانه لا حاجة الى قيد المطلق في الاولى لانه ليس على صورة جمع بخلاف الذين فلدفع الايهام ولا ظهر
لقد البعض قيده بالاطلاق ويؤيد كون القيد للذين فقط قوله وبعضهم بالواو رفعا ع كما لا
يخفى اه ش م وشيخ قوله بالذين ع) الباء اما بمعنى على كما ذهب اليه الازهري وموافقة الباء لعلى
حقيقة كما يعلم من اش في حروف الجر او تضمين بزينة فتدبر قوله نزرا اى في السعة (اى وان كان
جائزا اه قوله واللاء كالذين ع اى وقع نادرا اللائي موضع الذين اى الجمع المذكر وشبهه في
الوقوع بالذين دون الالي لمزية قرب اللائي للذين لانه يجوز في اللائي عند وقوعها موضع
جمع المذكر زيادة الياء والنون كما في حاشية الشيخ يؤخذ من هذا التشبيه ان اللائي اذا وقع
جمع المذكر انما يكون للعقلاء فتدبر اه قوله كما ان الالى وقع ع انظر علة تركه في المتن مع الآخر
قوله ومن وما ع لما فرغ من الجنس شرع في المشترك فقال ومن وما ع يعني انهما يطلق فيهما
يطلق فيه كل مما ذكر من المذكور في البيت فلا اشكال بان بعض ما ذكر خاص

لا يخفى انه لا يجرى الا على قول اه قوله والصفة المشبهة تأمل اه قوله وتعريفها بالعقلاء وبجمعه مشترك
اى من جهة المعنى فقط على التحقيق كما علمت قوله تغليبا للافضل اى الملائم مع
عند الاختلاط تغليبا لجانب الافضل وهو العالم اى مراعاة لجانب ان فيه العالم ولا يخفى ان المراد
بالعالم هنا العالم بالقوة فيشمل فيه الجن والانس والملائكة اه قوله نحو الم تر ان الله الخ ولا يخفى ان
الواردة فى غير العاقل فى هذه الآية انما هو فى قوله تعالى ومن فى الارض والله اعلم فلا يكون
من فى السماء مثالا اه ثم قوله فصل بمن وفى من الجارة وفى ان اى الموصولة وكل وجه فتدبر اه
قوله فمنهم من يمشى الخ فهذه الاشياء مقترنة فى عموم قوله تعالى والله خلق كل دابة لكن
الاولى من الوسطى اقترانا وتغليبا مع الشمول لها الانسان والطائر واقترانا فى العموم السابق فا
المتمحض لما نحن فيه انما هو الاول والثالث فاذا ذكر الشارح لاقترانهما بالعلم اى
لاقتران من يمشى على بطنه ومن يمشى على رجلين وقوله والثانى صالح الخ يعنى ان ما موضوع للعالم
وغيره فهو غير مختص باحدهما قوله كما يفهم من عبارتهم) حيث قالوا ان ال للعالم وغيره ولم
يذكروا باولوية جانب احدهما مع ما مر فى غيرها فقهم انها موضوع لهما على السواء اه قوله
وهكذا ذو الخ) وقوله هكذا حال من ذو ومثله اخبره شهر وعند طىء متعلق به اى ان ذو شهير عند طىء
مالكونه كمن وما بعدها فى الاستواء فقيد اربعة احكام الاول انه يكون ذو موصولا والثانى انه
تاعند طىء خاصة كما دل عليه التقديم والثالث انه مشهور عند طىء لا خفى ولا غريب والرابع انها كمن

وما بعدها فى المساواة ويحتمل ان يكون هكذا خبرا وذو مبتدأ أشهر حال فيؤخذ منه ايضا انها لا
تكون كذلك عند طىء ايضا لكن لا على الشهرة وهو كذلك كما فى البيت الذى بعده فتأمل ثم
اعلم ان فى ذو الطائية اربع لغات كما فى من نقلا عن الرضى فانظره فى حاشية قوله اذا اريد هـ

وذكر المصنف والشارح منهما ثلاثة واما الاثنان اه ذكرهما الناظم فالاولى منها لزوم الافراد والتذكير
والبناء على السكون على الاحوال كلها والثانية انه يقال للمذكر مطلقا وذات للمؤنث المفردة ولمثناها
وذوات لجمعها فقول المصنف وكالتى ايضا مشكل بان ظاهره يقال للمذكر مطلقا ولمثنى المؤنث ذو
وللمفردة المؤنثة ذات ولجمعها ذوات كما ذكره الاشمونى فى التنبيه لكن لم يرد لغة هكذا فاجاب من وع

بان في البيت حده فاى وكالتى واللتيه قال ش م ولا حاجة اليه بل يعلم ذلك من البيت
وذلك انه لما ذكر اللغة الاولى اعنى لغة الافراد والتذكير في الاحوال كلها ثم اراد ذكر بقية
اللغة فاقتصر على ذكر محل التغيير وقال وكالتى ايضا لديهم ذات اى في كل مذكر وفي المؤنث
المفردة ذات ثم قال وموضع اللائى ذوات فيؤخذ ان تثنيتها ذات ايضا لانه اقتصر على محل ذلك
التغيير فقال وكالتى ايضا لديهم ذات اى في كل مذكر وفي المؤنث المفردة ذات ثم قال في محل
التغيير وموضع اللاتى ذوات فيؤخذ ان تثنية المؤنث ذات ايضا فتدبر لكن الظاهر وجود
الورود الذى هو ظاهر البيت فانظر المطولات اه قوله ومنهم من يستعمل للمفردة الخ) نظرا الى
صريح ما في البيت فقط والا قال للمفردة ولمثناها كما اتضح مما ذكرته قوله اى لدى بعضهم هذا معلوم من
البيت بالضرورة لانه لو لم يكن كذلك للزم تلفيق اللغتين وذلك لا يجوز ويفهم تقييده ايضا عنه قوله
عند طيئ عند بعضهم كما هو واضح اه قوله ومثل ماذا الخ) شبه ذا بما دون غيرها من المشتركات
لقربها لها من حيث شكل المادة ومن حيث ان كون ذا موصولة بعد ما متفق عليه بخلاف من كما
يتضح من الحواشي اه ش م قوله فيما تقدم اى في المتن فقط والا للزم ان تكون لغير العاقل غالبا وليس
كذلك لانها تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما يظهر من ص قوله بان هذا الطريق جملة اسم
والمقصود بالثبات ما بعده اعنى قوله وتحليفين ما انا وانا ثم جملة اسمية ايضا فذكرها هو
بيان الترتيب ذكر المثلين حال على الحول الثاني وصلة ان الجملة كما هو الضرورة ش م قوله اذا لم تلغ
اعلم ان في كون ذا ملغاة اربع صور الاولى ان يجعل ذا مع ما اسما واحدا دالا على الاستفهام
والثاني هو الثالث ان يجعل الاسمان الكون المجموع موصولا او نكرة موصوفة على الخلاف بين
السيرافي والفارسي انظر ح والرابعة ان يجعل ما وحدها استفهامية وذا زائدة فقول الشارح
كانت مركبة الخ انما هو تصوير باقل الممكن مع ما في بعضها من الخلاف والا للزم في تصوير
قصور ثم ان الالغاء الحقيقي انما هو الاخيرات الثلثة الباقية ليست ذا فيها زائدة
حتى تكون ملغاة ففي الغاء حكمي اى ملغاة بالنظر لكونها موصولة وحدها دون ما تلاها
المراد بالالغاء في البيت ما يشمل الحقيقي والحكمي اه ملخصا من الحواشي مع بعض زيادة اه

{تنبيه} قد اعترض على الشيخ بان حاصل معنى قوله اذا لم تبلغ انعلة امر معول اذا لم ترد في الاعمال
الذي هو غير المفعولية فلزم اشتراط الشيء بنفسه وذكسه ورائه اجيب بان المقصود بذكر هذه الغيه الاشارة
الى وجود استعمالات اخر لانها الكثر احوالها كما علمت اهـ شم قوله ولم تكن للاشارة} تركه المصنف لوضوعه
كما في خ ولانه قد تقدم في بابها اهـ قوله وكلها تلزم الخ} لما فرغ من مبحث خبر اي ويأتي الكلام عليه
ان شاء الله شرع في مبحث الصلة فقال وكلها تلزم الخ يعني ان كل واحد مما ذكر يلزم له صلة مشتملة على
على ضمير مطابق للموصول وهذا الكلام مجمل ويأتي تفصيله في البيتين اللذين بعده . قوله بلا فصل بأجنبي}
تركه المصنف للمخصصة الحكم ليس من حيث الموصول والصلة كما لا يخفى اهـ قوله تكملة} ولعله
التكميل على وجه التعريف فلا حاجة الى ان يقال ان معنى تكملة تعرفه كما قيل اهـ ش م قوله سمي العائد}
موح به لكونه اسما من جانب الاصطلاح ش م قوله مراعاة اللفظ} اي فيجعل الضمير مفردا مذكرا اهـ
قوله او يعني اعطا من سالتك} مثال لما فيه اللبس اذ لو قيل سالك مراعاة للفظ لالتبس بالمذكر قوله او وقع
اي وان لم يكن فيه لبس اهـ قوله من هي الخ} من مبتدأ وهي حمراء جملة اسمية صلة من وامك خبر من
وليس فيه لبس ان لوحظ اللفظ لانه يرتفع بحمراء وامك بل فيه قبح لما يلزم حينئذ من الاخبار بالمذكر بالمؤنث
وهو حمراء فان قلت لم لم يكن ذلك الاخبار ممتنعا هنا قال ش م وذلك بناء على قاعدة اذا رفع
الضمير مبتدأ يجوز فيه مراعاة المرجع ومراعاة الخبر اهـ قوله خبرية} تركه الناظم رح لما فيه من
خلاف المازني والكسائي انظره او ش اهـ قوله معهودة} وبهذا تميزت عن وصفها الموصوفيات
والموصوليات ثم ان الخبرية المعهودية ملازمة للخبرية ولا عكس لانه ليس في الانشائية ما هو
معهود للمخاطب فيكفي له الاقتصار على ذكر المعهودية كما لا يخفى لكن لم يكتف به نظرا الى ان
الصلة قد تكون غير معهودة في مقام التهويل والتفخيم كما يأتي في كلام الشارح فيوهم انه لا
يشترط الخبرية في هذين الموضعين لانه لا يلزم من انعدام المعهودية وجود الخبرية
كما لا يلزم منه انعدامها كما لا يخفى بعد تأمل ما ذكر وليس الامر كما ذكر بل يجب كون الصلة
خبرية ولو في مقام التهويل والتفخيم انظر ص في آخر حاشية قوله خبرية اهـ فلما ترك
الناظم الخبرية ترك المعهودية تبعا اهـ قوله او شبههما والظاهرات المراد به ما اصطلح عليه

[illegible]

شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور التامان فقوله الآتي وصفة صريحة في قوة الاستثناء من جهة او في قوة القيد لانه يد خل الله في ظاهر هذا البيت لانه يختص باحد من الموصولات ويحتمل ان يكون المراد به شبههما ما يشبههما كما ذهب اليه بعض الشراح فيدخل فيه صلة ال فقوله الآتي بيان لتفصيله اه ش م قوله اي يتم بها الفائدة اي يدل على امر زائد على مطلق الوجود اه قوله وصل به) قال ش م والظاهر ان نائب فاعل وصل قوله جملة فما درج عليه الشارح حيث قدر نائب الفاعل ضمير الموصول اه قوله ان يكون انشائية الخ انظر من نجد الفرق بين الانشائية والطلبية اه قوله كمن عندي الخ) مثل على وجه المتوسط ش كما اشار اليه الشارح لعله لدفع توهم صحة كون الصلة شبه الجملة كله افاده ش م قوله بانه الخ اي مع تسليم مخصوص الضرورة عند الناظم لما قدمناه في باب الضمير والا فمخصوص الضرورة عند الجمهور ما وقع في الشعر وقوله لوقال لو قع في عدة وراشدة لا يخفى ما فيه من انه لا يلزم المحذور اصلا بعدم تأنيث الوصف المسند الى الظاهر المؤنث المجازي كما لا يخفى على من له رائحة من مبحث الفاعل اجاب ش م لعل هذا القائل نظر الى مجرد عدم تأنيث ما هو مسند الى المؤنث ولم يعتبر جانب التفصيل فعلى اعتبار التفصيل لا يرد على الناظم ولا يخفى انه وان اجيب لكنه ليس الجواب صافيا فتأمل وقد يقال ان المحذور جعل الجواز واجبا اي احتمال الطرفين على السواء تعيين طرف واحد وهو وان كان مما يجوز لكنه مخالف لشأن الجواز ولا يبعد هذا في قوله المرضي لانه لا مانع من ان يقول المرضي بالياء وان قال المرضى لا يمكن ان يترك المرضاة في البيت والمحذور وان كان ضعيفا يكفي في المناظرة فتأمل م قوله اي كما الخ) اخرها لما فيه من التفصيل كما فعل بعض النحاة بان المصدرية لطول الكلام عليها وان قلت لكن المناسب ان يذكرها قبل الصلة يقال اخرها عن الصلة لان حيثيتها ثابت في ذاتها وفي صلتها فلا بد ان تعلم الصلة قبلها اه ما استفيد من ش م قوله فيما تقدم) والظاهر فيما تقدم في المعرف اي في الموصولية وفي لزومها حالة واحدة واعرابها باعادة من لان ايا تكون للعاقل وغيره كما في ع وكذلك ما ولكن كونها في العاقل على خلاف الاولوية كما يعلم من كلام الشارح سابقا م قوله واعربت الخ فيها اربع صور الاولى منهم والثلثة مطروقة اما الثلثة المطروقة فالاولى منها ان تكون مضافة مع ذكر صدر صلتها والثانية ان تكون غير مضافة مع ذكر صدر الصلة والثالثة ان تكون غير مضافة مع حذف صدر الصلة

فجميع هذه الثلاثة منطوقة من حيث انه يصدق على كل واحد منها انه غير مضاف مع حذف صدر الصلة
وذلك هو منطوق كلامه فلا تغفل واما الواحدة التي هي مفهوم من كلامه فهي ان تكون مضافة
مع حذف صدر الصلة فهي مبنية فهي مبنية في هذه الاخيرة المفهومة واذا اردت ان تعرف
وجه [illegible] الصور الثلاثة في المنطوق قلت احتمالها ثم ملخصا من الحواشي ان ذاك ان
مدخول النفي مقيد ابقيد كما هنا لان قوله وصدر وصلها قيد لتضف وهو مدخول لم فهو مقيد
فيحصل توجيه النفي الى المجموع المقيد الذي هو مدخوله وقيده وتوجيهه الى المقيد دون القيد والى
القيد دون المقيد فهذه ثلث احتمالات ففي هذه الاحتمالات لزم ثلث صور ثم ان هذا التفصيل
في المتن خاص بما اذا كان صدر الصلة ضميرا فاما ان كان صريحا ظاهرا فهي معرب مطلقا كما في خ فلهذا
قيد لصدر الصلة بالضمير اعني لما كان هذا التفصيل خاصا بكون صدر الصلة ضميرا اقتصر المصنف على
ذكر ما كان صدر الصلة فيه ضميرا فاحفظه ادش م (تنبيه) صرح الناظم رحمه الله باحوالها كونها معربة
وجعل حالة البناء مفهوما لان هذا المحل مقام ذكر احوالها الاعراب لا البناء لانه باعتبار هذا التفصيل ان
جميع الموصولات مبنية كما مر من باب المعرب ومنها اي كانت هي معربة في غالب احوالها فينبغي التصريح به
فالمقصود بالذات انما هو ذكر احوال الاعراب لا البناء كما هو واضح اه شام قوله تبيها ببيل ج) راجع لقوله
على الضم فقط اه قوله وبعضهم اعربا) يحتمل ان يعود الضمير الى العرب او النحاة كما ذهب اليه الشارح
وعلى الثاني صريح في انه مقيس عند بعضهم بخلاف الاول كما هو ظاهر اه قوله ولقراءة الجمهور الخ فعلى
التأويل ان الضمة اعراب لا بناء وهو مبتدأ ولا يخفى لا حاجة لجمهور النحويين الى تأويل القراءة بالنصب لكونه
شاذا فافهم قوله وفي ذا الحذف الخ لما ذكره حذف صدر صلة اي الذي هو العائد ناسب ذكر حذف العائد
في سائر الموصولات ثم ان العائد يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا وسيأتي الاخيران اما حذف العائد
فشروط ذكرها في البيت ثلثة انظر وت تجد الباقي والمذكور هنا كون الضمير ~~الاول منها~~ مبتدأ ويعلم ذلك من قوله وصدر
وصلها لان العائد اذا كان صدر الصلة لا يكون الا مبتدأ ثم ان المراد بالمبتدأ المشروط انما هو الاصطلاحي لا
ما هو شامل المبتدأ في الاصل فخرج المنسوخ انظرت الثاني كون خبر ذلك المبتدأ الذي هو الصدر
العائد مفردا اي غير جملة ولا شبهها وهو المعنى بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل
وسيأتي عن ابن عقيل وغيره ان هذا الشرط غير مخصوص بمرفوع ولا بغير اي والثالث ان يكون الصلة

ان يكون الصلة طويلا ولو بواحد من متعلقاته على ما في الحواشي والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله

ان يستطل وصل ع م ان ظاهرها ما ذهب اليه الموضح وصرح بعضهم بان هذه الشرط الاخير لكثرة

الحذف لا لاصل الجواز ويؤخذ ذلك ايضا من البيت حيث قال وان لم يستطل ع فالحذف م

والاولى ان يقال ان هذه الشروط لكون الحذف مقيسا لكن ورد من العرب الحذف فيما اذا

فقد بعض الشروط وذلك فيما اذا فقد الطول اه فافهم والحاصل ان طول الصلة لا يشترط في اي

كما يدل عليه ظاهر كلامه وهو كذلك لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة

وقال الاندلسي علة اخر انظر صفحة ٢٣ ج ثاني انظر في هذه الصحيفة فوق هذا تجد علة

اشتراط كون العائد مبتدأ (قوله الذي هو العائد) ظاهره ان الضمير الذي هو صدر الصلة لا يكون

الا مبتدأ كما قال ش م ولم نجد الحكم الصريح فيه فانظره (قوله اي وجد طويلا) اشار به الى ان السين

والتاء في قوله ان يستطل للوجدان ويحتمل ان تكون للتعدية اه ش م (قوله وان لم يستطل ع) مصرح بالمفهوم

ردا على الكوفيين القائلين بقياسية الحذف والظاهر وجد الطول لكنه لو قال والا فالحذف نزر

لكان احسن ونظير هذا لا يقال عند قوله الا يعرب غير اي حيث يكفيه ان يقول غيرها مثلا اذ

(بنيه) (قوله غير اي) اي من الموصولات مشتركا او مختصا لان من صور غير ينبغي ان يكون من جنس

ما يضاف اليه الغير ولا يظهر هذه الفائدة ان قال غيرها لان الضمير جزئي اه (قوله وان لم يستط

فيه تقوية لرد الكوفيين بتصريح الفعل دون ان يقال والا فقطا اه فتأمل اه (قوله قليل شاذ) اي

والاول تفسير بالمطابق والثاني تفسير بالمراد بناء على ان النزر لا يكون في الغالب الا شاذا اه (قوله

اي امتنع النحاة فيه ما يليق اجيب بان معنى ابى امتنع لا منع كما في المختار (قوله ان يختزل

منصوب على التوسع اى من ان يختزل كما اشار اليه الشارح فالمعنى امتنع النحاة من تجويز الحذف اى كانوا ذوى امتناع منه اى لم يذكروا به فلا حاجة الى ما قيل من الجوابات لتكلفاتٍ منها انه تعبير باللازم لانه يلزم من منع العرب امتناع النحاة منه فالضمير في ابوا الى العرب فعلى ما في المختار ان ما وجد في بعض النسخ اى منع تميم صحيح وان كان بعضها هو ما ذهب اليه المكودي والازهري اه ش م (تنبيه) واعلم ان الظاهر ان هذا الشرط مخصوص بالمرفوع وانه ليس في اي وليس كذلك بل هو ايضا في اي وفي منصوب ومجرور كما في ابن عقيل وغيره اه اجاب ح بان الضمير في ان يختزل عائد على ضمير فحذف ق بلا قيد الصدر فيعم المرفوع وغيره في اي وغيرهما فتدبر ولا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف والخفاء فانظر الصافي اه وقد يقال ان في جعل الكلام على اسلوب آخر هو صحة ان يقول مثلا وان صلح الباقي عطفا على ان يستطل ما يؤخذ من تعميم هذا الشرط مع ان العامل اعنى وابوا والمعمول اعنى ان يختزل على وجه العموم لدلالة عدم الجواز والحذف دون ان يقول مثلا لا يجوز الحذف اه فتأمل

قوله كثير منجلى الخ) هذا انظير ما تقدم عند قوله ثاني الجملا فليتأمل قوله في عائد متصل قال ش م والاولى ان يكون متعلقا بالحذف لا بالكثير ولا بالمنجلى حتى يعترض بانه قد يفهم ان الحذف وارد ولو قليلا وخفيا فيما فقد الشرط وذلك باطل كما يظهر من الحواشي فقول الشارح متعلق بكثير مشكل اجيب بان الشارح نظر الى جهة التركيب من حيث القاعدة النحوية بلا اعتبار الاولوية من جهة المعنى فافهم قوله فهو من باب التنازع) لا يجري الا على قول بجواز التنازع في المتقدم نظير ما اسلفناه في جمع المذكر السالم (مهمة) اعترض ش

على المتن من اربعة اوجه فانظره اجاب شيخ م لاقوليهما بما اجاب به شيخه وعن الثاني بان عدم جواز هذه
حذف العائد من صلة الذي هو من حيث الصلة بل من حيث معنى الموصول انتفت فلا يعترض
بترك اخراجه وعن الثالث بان احكام حذف العائد لا يظهر جملة الا اذا كان متعينا فتدبر م
ولا حاجة لجواب الرابع لان الناظم رحمه الله لم يرد المنع لكون الفعل ناقصا كما في ص وذهب اليه
الشارح اه قوله كذا اعماله الناظم ع اي بجواز الحذف في الافعال الناقصة بدليل
هذا البيت وقوله خلافا لما يفهمه ع) قد تقدم جوابه فليراجع قوله كجاء الذي انا ع)
اعترض بان الهاء عائدة على الذي والضمير المستتر في الضارب عائد على ال حتى يكون الصلة
جارية على من هي له فلا يكون مثالا لما نحن فيه لان الضمير المنصوب لمن كان اجيب بان الصلة
جارية على غير من هي له فالهاء لال فاعترض بانه يلزم حينئذ ابراز الفاعل عند البصريين
مطلقا وعند الكوفيين ان خيف اللبس ولم يوجد القرينة هنا اجاب بان المثال يفرض فيما وجد
فيه القرينة بان يقدر رجوعا بالسؤال انظر يس على ت في آخر حاشية قوله فانه قريب الموضح
قال شيخ م ولا اشكال اصلا لان المثال لم يأت به في الكلام بل هو تصوير للحكم السابق فتأمله
قوله كذا كحذف ع) اي يشترط لحذف العائد المجرور بالاضافة ان يكون المضاف وصفا
عاملا في المضاف اليه ولهذا اشترط فيه الاعتماد وكونه غير ماض وذلك لان يكون منصوبا
ولو في المحل فظهر انه لا يكفي اسم المفعول المتعدي لواحد بل لاثنين كما في ص و ح ولا
يكفي ايضا سائر الصفات من الصفة المشبهة ع وكل ذلك مأخوذ من تقييد المثال في المتن
ما عدا اي اسم المفعول المتعدي لاثنين فان ذلك لا يعلم منه اصلا بل يوهم ظاهره خروج
كل اسم مفعول وليس كذلك كما اتضح قال شيخ م ولم يطلع على اسم المفعول لما فيه من التفصيل
كما عرفت فلا اشكال اه قوله غير ماض ع اي ومعتمدا على ما علم من باب اعماله كما عرفت
قال شيخ م تركه الشارح لكونه غير خفي لان مجيئه بلا اعتماد قليل جدا لانه لكن لا يأتي الا في
الوصف الذي لم يعتبر موصوفه بخلاف مجيئه بمعنى الماضي لانه كثير استعماله اه قوله وانا ضاربه
او مضروبه امس) فيه ما لا يخفى من ان اخراج اسم المفعول غير محتاج اليه للشارح لانه لم يذكر خروجه

فيما تقدم وان ملم لايناسب ذكره هنا لان اسم المفعول المتعدي لواحد لا حاجة لاخراجه بكونه بمعنى الماضي
اجيب بان قوله انا ضاربه كناية عن كل اسم فاعل فقولنا مضروبه كناية عن كل اسم مفعول سواء كان متعديا
لواحد او اكثر فلا يخرج على هذا التعميم الا بكونه غير ماض لان اسم المفعول المتعدي لاثنين او اكثر صالح
لما نحن فيه كما عرفنا ولا يخفى ما في هذا الجواب من البعد ولو وجه ان كل اسم مفعول لا يصح حذف المجرور به
ايا كان لكان احسن ولم نجده الى الآن فانظره اهـ قوله كعد الذي جر بما الموصول جر) وجملة شروط حذف العائد
المجرور بالحرف ستة على ما في خ فانظره في حاشية قوله مادة وكلها كما يؤخذ من تقييد مثال المتن غير
ما صرح اهـ لكن ان ما لابد من ذكره منها من حيث الباب خمسة وهي ما في ابن عقيل ومنه تعلم تلك من قوله
بما الموصول جر لان ظاهره بمعنى الجار للموصول لكن كونه نصا كالمحال كما هو ظاهر فيحدد عنا الى
كونه تبعا في كل ما يحل الشبه وهي الاتحاد في لفظه ومعناه ومعنى العامل ولفظه اهـ قوله اي بمثل خ
لي هو تقدير مضاف كما وهم فتأمل قوله ومتعلقاه) اي مادة لا هيئة كمثال المتن لكن الناظم لا
يرى هذا الشرط فعلى ذلك قوله الآتي في الذ به وينيب الموصول الخ كما نقله السجاعي عن الشاطبي اهـ
قوله ومنه قوله لا تركنن الخ) فرقه عما قبله لان الجر في هذا المثال ليس في نفس الموصول بل في الموصوف
به ويكفي ايضا كون الجر في المضاف الى الموصول كالمثال الذي بعده كما بيناه في قوله كمر
بالذي الخ) هذا مبني على كون البائين للالصاق والاخرى للسببية او المصاحبة وعلى المحاذاة
قوله فهو تتميم للبيت) اي من حيث انه لا دخل له في الحكم ووجه ذكر المصنف كونه متممه
الكلام وقد يقال يفيد ان قوله مزامر لا ماض مجهول لان جعله ماضيا مجهولا لا يصح لعدم
العائدة فتأمل او يقال انه اشارة الى حكمة اشتراط هذه الشروط لحذف المجرور بالحرف
لان المجرور المحذوف وحده بل مع الجار فاحتاج لقرينة يعينها فكأنه قال ان الجار للموصول
بذ فقد رمثله لا يحتاج الى غيره فان كان مراد غيره لا يحتاج اصلا والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ

﴿في المعرف باداة التعريف﴾

قوله والمراد هنا) اى فى اصطلاح النحاة لا فى مطلق اللغة حتى يعترض بان المراد لا يدفع الايراد فالمرجع فى النسبة الاصطلاح والا يصدق اطلاق اداة التعريف على كل معرف كالصلة وتنوين التمكن واللام فيه ولا يخفى ان ذكر الانواع الثلثة استطرادي تتميما للانواع اه قوله والزيادة) اي لحكم النحاة بالزيادة وذلك انما هو المحمت عن اللمح والغلبة فلا اشكال اه قوله الحرف تعريف) واعلم ان فى ال المعرفة اربعة اقوال الاول ان المعرف هو ال بجملتها مع كون الهمزة اصلية هذا مذهب الخليل ومن تابعه الثانى ان ال بجملتها ايضا كما يقول الخليل لكن مع كون الهمزة زائدة هذا مذهب ابن القول باصالة الهمزة والزيادة مع ان المعرف فيها ال بجملتها والثالث انه هو اللام وحدها كما هو مذهب آخر لسيبويه ومذهب الجمهور والرابع انه هو الهمزة وحدها كما ذهب اليه المبرد كما فى ت فالثلاثة الاول داخلة فى قول الناظم رحمه الله وترك الرابع لعله لشدة ضعفه فتبعا للمصنف تركه الشارح اه ﴿قاعدة﴾ اعلم ان الحرف اذا كان وضعه احاديا يعبر عنه بالاسم وان كان ثنائيا وصاعدا يعبر عنه بالمسمى فعلى القولين بان المعرف ال بجملتها يعبر بال وعلى القولين الاخيرين يعبر بالالف واللام فعلى هذا ظهر ان معنى قول المصنف ال حرف ه اى بجملتها وعينه قول او اللام ا٥ شع قوله اجتلبت للنطق) امالتعة رلو التعذر على الخلاف بين النحاة فى الابتداء بالساكن اه قوله ولسيبويه قول آخر) والمناسب ان يذكره فى شرح قوله ال حرف تعريف لان هذا القول هو احد القولين فيما كانت ال بجملتها معرفة كما عرفت لكنه اخره لعل لشدة ضعفه اه قوله او اللام تعريفه) اشارة الى جواب اعتراض بان نمط المعرف انما هو النمط فالصحيح فيه ان يقال النمط ولا يخفى ان معنى ومقصود البيت انه اذا عرفت نمطا قل فيه النمط فلا اشكال ثم ينظر ما الفائدة فى اتيان المثال على هذه الهيئة ان ص نجد جوابه الثاني اه

قوله واعلم ان ال الماجنسي الخ) وفى وضع ال قولان احدهما انه موضوع للماهية من حيث هى هى اى لبيان الحقيقة هذه هى الجنسية فى الحقيقة والجنس والماهية والحقيقة واحد ومعناها ما به الشئ هو هو انها وان كانت فى الوضع لمجرد الماهية لكن اكثر استعمالها فى معرض التعريف وفى غيره قليلا كالابتة

الشريفة انتهى وجعلنا من السامعين واذا اطلقت على هذا الاصل فلا ينظر الى شيء آخر وذلك الشيء انما هو الافراد فيقال لا ينظر الى الافراد قطعا هذا معنى قولنا من حيث هي هي ومثاله ان يقال الانسان حيوان ناطق ومعناه

ماهية الانسان وماهية حيوان وناطق واحد فليس فيه اعتبار شيء آخر اى اعتبار الفرد قطعا كما لا يخفى فمعنى قوله والله اعلم وجعلنا من السامعين كان ماهية الحيوان وماهية الماء المعروف واحدا فليس فيه اعتبار الافراد اصلا ثم ان هذا هو وضعها الاصلي ويعدل عنه في الاستعمال كما يقوله صاحب هذا القول فيأتي للاستغراق الافراد و لتعريف المعهود ذكريا كان او ذهنيا او حضوريا فلا يخفى ان اطلاق التعريف فيما عدا العهدي انما هو نظرا الى جانب الوضع لانه موضوع لتعريف الجنس وتعريف ما سواه عارض بالاستعمال ولكن لا يكون الجنس الا مشارا الى حضوره في ذهن السامع حتى يكون فيه التعريف فظهر ان وضع ال للجنسية ووضع علم الجنس واحد كما اسلفناه في بابه وصرح به هنا لكن يكون في علم الجنس اعتبار ماهية معهودة قائمة في فرد ليصح ان يعطى له الاحكام اللفظية كما قدمناه هناك ويكون ذلك هنا فيما اذا خرجت عن اصالتها بعارض الاستعمال اه والقول الآخر ان ال موضوعة للماهية من حيث هي هي وموضوعة ايضا لتعريف الافراد المعهودة فجميعها كل منهما وضعي لا استعمالي لكن مجيئها للاستغراق استعمالي اى هو بعارض استعمال خارج عن الاصالة التي هي تعريف الماهية من حيث هي هي فانما اصالتها ما عدا التعريف الجنسي هي تعريف المعهود فقط وعلى هذا الثاني ظاهر ما ذهب اليه الشارح حيث قال اما جنسي او عهدي لان ظاهره انها موضوعة لتعريف الجنس وموضوعة لتعريف المعهود وقوله والجنسي اما لبيان الخ بيان لانواعها من حيث الاستعمال لا من جهة الوضع لان الوضع ليس الا لبيان الحقيقة كما اتضح مما ذكر وقوله لا باعتبار شيء آخر وذلك الشيء هو الافراد كما تقدم وقوله او لاستغراق افراد الجنس اى عدل في الاستعمال من الماهية الى الافراد واستغراقها فالتعريف في الحقيقة انما هو لتلك الماهية [illegible] لئلا اشكال وقوله او لاستغراق صفات الافراد قال الشارح م ولا حاجة الى ذكره نوعا برأسه لانه داخل في استغراق الافراد لكنه على وجه المجاز كما لا يخفى على من له دخل في علم البيان واسقط الشارح نوعا ثالثا من انواع الجنسي وهو ما هو لتعريف فرد مبهم مثلا كان او بعضا كما يقال هذا موقوف للناس فانه يصلح لكثير وقليله وكل وبعض فلعل وجه اسقاطه لما فيه من خفاء التعريف من غيره وان كان فيه في الحقيقة تعريف الجنس كما في غيره ويسمى بعهد النوع ذهنيا قال الشارح م ولا يخفى ان اطلاق العهد الذهني عليه ليس على معنى فرد

توت

معهود بين المتكلم والمخاطب كما هو في الذكري والذهني والحضوري ولعله على اعتبار فرد قائمة فيه الماهية المتحققة موجودة اهـ مما استفيد من شي م ملخصا مع زيادة من الكتب المعول عليه فلا تغتر بمزلة الاقدام اهـ قوله وقد تزاد الخ) وضمير تزاد راجع على اللام باعتبار انه حرف تعريف كما هو واضح ثم ان الزائدة على نوعين لازمة وغير لازمة فالاولى اشار اليه بقوله وقد تزاد الخ والثاني المعنى بقوله ولاضطرار الخ ولا يشكل بان ما للمح زائدة كلا اما للغلبة لما تقدم في شرح الترجمة من ان غير الزائدة المحضة لم يصطلح عليه الزائدة وجرى بعضهم كالاشموني على ان غير اللازم على نوعين خاص بالضرورة وغيره فالاول المشار اليه بقوله ولاضطرار الخ والثاني المعنى بقوله وبعض الاعلام الى آخر الباب وهذا هو بناء على ان المراد بالزيادة مطلق الزيادة لا المصطلح عليه اهـ قوله بان كان ما دخلت الخ وهذا الشرح في بعض النسخ عند قوله تزاد وفي بعضها عند قوله لازما وفي كل اعتراض اما على الاول فلانه تقتضي ان مدخول ال الزائدة لا يكون الا معرفا وليس كذلك لان ما للاضطرار قد يكون غيره كطبت النفس مع ان اللازم لم يوجد فيه الصريح بانه لا يوجد في غير المعرفا وعلى الثاني لا يصح ان يكون تصويرا لمجرد اللزوم لان معنى اللازم اللزوم ما قارن الوضع لا كون المدخول معرفا بغيرها كما لا يخفى وان جعل تصويرا لمجموع اللازم والزيادة يدخل فيه ما للمح والغلبة وذلك غير صحيح لانها فيهما غير زائدة كما يظهر مما يأتي ومما سبق اجاب شي م بان الحق الاخير اعني انه عند قوله لازما والتصوير لمجموع القيد والمقيد والمعنى بان لا يكون لها دخل في التعريف كما هو المعنى المتبادر مع الظاهرية من قوله بان يكون ما الخ وهذا المعنى هو المقصود وفائدة ذكره دفع توهم ان معناه ما يصلح للسقوط فهذا هو مرجع ما نقل من شي م من ان معناه لا يصلح جهتها للسقوط وانا فتلوف الوجهان فالاعتراض الناشئ من انه يدخل فيها للمح والغلبة لانهما لا يوجد ان الا في العلم مدفوع بان هما خارجان بقوله لازما ولهذا التصوير ليس تصريرا بالماهية حتى يعترض بدخول ما فيه بل هو ذكر صورة اللازمة الزائدة بالظهار حالته فلا خفاء فان قيل ان هذا صريح في ان اللازمة لا تكون الا في المعرفة ولم يوجد التصريح به يجاب بان الظاهر من تسليم انه كذلك مع انه لا ريب في ان كل ما يوجد من المثال معرفة وكذا اعتبارها في الضرورة كطبت النفس الى اهـ ما استفيد منه قوله كان بمكة) هكذا عبر لدفع توهم ان الصنم ثابت الآن في مكة اهـ شي م قوله اسم للزمن الحاضر

اى علم جنس للزمن الحاضر او اسم الاشارة على الخلاف كما فى ص فانظره وقوله لتضمنه معنى الحضورية
مبنى على القول بانه علم جنس كما اختاره الشارح حيث قال اسم للزمن الخ اهـ قوله قيل هذا من الغريب
نقله ابن عصفور لان وجه الحكم بزيادة ال الموجودة انه ليس شئ من المعرفة ما هو لازم مع مصحوبها
وهذا هو اللازم فليس هو بمعرف بل زائدة ومعنى الحضور مستفاد من التضمين كما لا يخفى اهـ شيخ م
قوله والتى الخ قد يعترض بتمثيل اللازم بالتى والتى لانه يقال فيه لتى ولتى بالحذف واجيب بان معنى
اللازم هنا ما قارن الوضع كما تقدم وهو كذلك فيهما وان حذفت مع ان الحذف شاذ ولا عبرة به و
فى التسهيل ان حذفها لغة لا شاذة فالاولى الجواب مع انه لا يعتبر بلغة قليلة اهـ قوله والذين ثم
اللات الخ قد يقال لا حاجة الى ذكر اللاتى ثانيا اكتفاء بالواحد ويدفع بانه لو اكتفى بالاولى فالمتبادر
انها موصولة لا غير فذكر ثانيا اللات فاحتاج الى تعيين الموصولية على احدهما على الوجه الظاهر وتقييد
فردا من الموصولات فذكر الذين نظرا للمقابلية لان اللات جمع مؤنث والذين جمع مذكر ولا يخفى انه
اكتفى به كبعض الافراد لان فروعها داخلة فى الحكم كما اشار اليه الشارح اهـ قوله والاضطرار الخ اى غير لازمة
كما يظهر من العطف لان المعنى لازما وقد تزاد لا اضطرارا اهـ قوله لان ابن اوبر الخ) لا يخفى ما فيه
من ان العلم اذا جمع ذهبت العلمية فالتى فيه معرفة لا زائدة فالحق ان يقول بعد قوله ثم
جمع على بنات اوبر ثم جعل علما فانظر الجواب تأمل بانصاف مع امعان قوله الآتى
وقيل للمح الاصل لان اوبر صفة اهـ قوله يا قيس البكرى) تمم به البيت وفائدته ان استعمال
هذه الالف واللام غير مشروط باتحاد الكلام الذى استعملها فيه الشرط بل الشرط اتحاد
الكلمة لكونه سماعيا فتدبر اهـ قوله ولا بنات الاوبر عرس الخ) جواب لسؤال مقدر وهو ان
حق جمع ابن عرس وابن اوبر على بنى عرس وبنى اوبر اهـ قوله كما او طبت النفس الخ) فرقه عما
قبله لاختلاف جهة منهما لان الالف واللام هنا فيه ال من حيث ذاته للضرورة وهنا ما
ووقوعه فى تركيب مخصوص لا من حيث ذاته اهـ شيخ م قوله ويلتحق بها كما الخ) اى بغير الضرورة
كما هو واضح قوله وبعض الاعلام الخ) وفى هذا التعبير ميل خفى الى ان ذلك سماعى كما
اشار اليه اهـ شيخ قوله المنقولة الخ معلوم من قوله عنه نقلا اهـ قوله لاجل ملاحظة الخ) اى
لاجل اعتبار اصله فيكون ملاحظته مقصودا ويشكل بنحو الحارث على بعض العبارة
يدفع بان الظاهر ان ال فيه منقول معها فهو مقارن بالوضع فهو داخل فى قوله

وقد تنزاع ويتقل عن شيخ ان ما في قوله ما قد كان الخ اما واقعة على الاسم فيفهم شرط ادخال ال لهذه وهو
صلاحيته لال ولا يفهم فائدة اللمح وهي ملاحظة المعنى الاصلي واما واقعة على المعنى فيفهم فائدته لا
شرطه فالوجهان مستويان وقوله لاجل ملاحظة الاصل اولى واحسن لانه صالح على كلا الفرعين
مع اختصار وزيادة قوله كالفضل الخ) وعلم من تعداد المثال انه يكون في المصدر والوصف واسم الجنس اذا
جعلت اعلاما اه قوله اسم للذئب) فيكون عند اللمح على اعتبار ان مسماه كثير الذئب كله الباقي كما العقيق اه
قوله فذكرا وجه قدح) والمقصود به اظهار انه لا دخل لها في التعريف ~~فلما ذكر سيان~~ فان قلت
ذلك واضح من ذكر الدخول قال ثم وذلك لا يظهر منه لان اللمح يحتمل ان للمعنى المحمود الذي في الاصالة
يكون لها دخل في التعريف فلما ذكر سيان ذكر ~~التعريف~~ سيان ذهب لك الايهام لان المساواة اذا اطلقت
ينصرف على التبادر الى ما هو المقصود بالذات في ذلك المقام وهو هنا التعريف فظهر ان المساواة
في التعريف ولا يحتمل ان يكون المذكور والمحذوف ما ويين في التعريف الا اذا لم يكن لها دخل في التعريف كما
هو ظاهر اه وفي ذكر هذا المصراع الثاني فائدة اخرى وهي اظهار جواز حذفها ولا يعلم ذلك مما تقدم فتأمل
قوله وهذا الباب سماعي الخ لا يجوز استعمالها لنا الا في الاسماء التي استعملها العرب وان قال مسمياتها
يعني لا يشترط ان يكون المسمى في استعمالنا مسمى في استعمالهم فلا ينافي ان اللمح سماعي في الاسماء
قياسي في المسميات كما يعلم من من اه قوله ولا في نحو الخ) معلوم من قوله للمح ما قد كان الخ لان
حصة ادخال ال لاجل ملاحظة الاصل لا يوجد الا ان يكون الملحوظ صالحا لها كما هو واضح اه قوله
شهابها الخ) اي مع ما فيه من المشاكلة اه قوله وقد يصير علما الخ) اي اذا اطلق اسم مضاف او مصحوب ال
مع اعتبار الاضافة والتعريف بال ثم غلب على ذلك المسمى يصير علما اه قوله مضاف الخ) والمناسب
تقديم مصحوب ال كما هو واضح فانظر وجه تقديم المضاف

محمد قوله على بعض ما يستحقه) متعلق بيصير وبالغلبة على التنازع فانه اعمل احدهما يجب الاضمار فى الآخر فاعل يستحق كذلك تنازع فى مضاف او مصحوب ال لكن لا يجب فى الاضمار ان يثني لان المعلق هو والاولى الا فاعل يستحق ضمير راجع على علم اه قوله غلب على العبادلة) صرح فى ان الكل عباس وعمر ومسعود رضي الله عنهم ابناء اسمهم عبد الله اسمائهم وهم مشهورون كما يعلم من كتب التواريخ قوله على ايلة) والصواب ان يقول على عقبة ايلة لانها اسم موضع ولم يغلب عليها العقبة اجيب بان فيه مجازا فلا يعترض قوله وحذف ال ذى) اى يجب حذف ال هذه عند الاضافة والنداء ذكره لدفع توهم انه لا يحذف فيهما ال لانها ليست معرفة اه قوله يغلبتها) اى ال مع المصحوب فغاية الامر ان فيه مجازا اه قوله هذا يوم اثنين) ولما اعلام ايام الاسبوع كاحد الاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواتها نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وفيه كلام مفصل انظر رضي صـ ١٢٩ ج اول باب المنادى اثر قول الشاعر رأيت الوليد ابن اليزيد مباركا اه (تنبيه) ترك المصنف رحمه الله نوعا من المعارف وهو المضاف لانه ليس فيه تفاصيل غير ما فى بابه فان ذكره منها لاحتاج الى ذكر التفاصيل وهو من المجرورات فاخره من هنا الى هناك ثم ما فوق ما فى ذا الباب تبين رتبته ولم يطلع عليه فى نوع منها بالتصريح لكن اشار اليه بترتيب الباب والمضاف فى رتبة ما اضيف اليه مطلقا عند الناظم الا فيما اضيف الى الضمير عند الجمهور كما فى اش رح فى اول باب النكرة اه لحسامترنع

اعلم ان التحقيق على ما قاله المحققون ان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك بها الى امر معين اى معلوم عند السامع من حيث انه كذلك وان المعرفة ما يشار يقصد ملاحظة تعينه وان كان معينا معهودا فى نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بينا وتحقيق ذلك ان فهم المعانى من الالفاظ انما هو بعد العلم بالوضع فلا بد ان يكون المعانى متميزة متعينة عند السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ملحوظا معه يكون نكرة ثم ذلك التعيين المشار اليه فى المعرفة ان كان مستفادا من جوهر اللفظ فهو علم اما جنسى ان كان جنسا واما شخصى ان كان شخصا والا فلا بد من قرينة خارجة يستفاد منها ذلك فان كانت الاشارة الحسية فهى اسماء الاشارة وان كانت الخطاب اى توجيه الكلام الى الغير فهي المضمر وان كانت نسبة فاما خبرية فهي الموصولات واما الاضافية فهى المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فاما حرف النداء فهي المنادى واما اللام فهي المعرفة باللام اه عبد الحكيم على المطول فاحفظه ينفعك فى علم الجنس اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

Scanned with OKEN Scanner

{{ الابتداء }} لما فرغ رحمه الله من الرسائل شرع في المقاصد وقدم الاصل منها وهي المرفوعات لانها العمدة في الكلام وقدم المبتدأ والخبر لان الاصل في الكلام المسند اليه وهو مقدم في الجملة الاسمية وبعضهم قدم الفاعل لان نظر النحاة الى العوامل وهي مقدمة في الفعلية مع انه لفظية وهي اقوى من المعنوية والاول نظر للمعاني واختار الثاني ابن الحاجب رحمه الله في الكافية و يأتي غيره في كلام الشارح ثم يعترض بالترجمة بالابتداء بتغاير الترجمة والمترجم عليه وقد يجاب بان المراد لوازمه قال ش م والصواب ان يقال ان بعض المصنفين ذكر المبتدأ والخبر في بابين فيعبر بكل واحد منهما في كل من بابين وبعضهم ذكرهما في باب واحد فيعبر بالمبتدأ والخبر او بالابتداء والثاني اولى للاختصار والقول الاتي يشمل باب الخبر فالمعنى باب ما يتعلق بالابتداء وهو ظاهر بان الابتداء عامل لهما وان صح على القول الآخر وفسر الشارح هنا بقوله اي هذا باب الخ كما فسر اول الكلام ويفسر في ابواب مستقلة وغير مستقلة لاظهار ان كل باب هكذا اوله تبعا لسيبويه ذكره لان عادة المصنفين اتباع المتقدمين الذين هم الجمهور وبالاطلاق وسيبويه اعظمهم قوله وانه عامل الخ [illegible] نحو اعجبني ضرب زيد عمرا اجيب بان المراد بكونه عاملا ومعمولا ما هو على الدوام ومثل هذا المثال ليس كذلك كما لا يخفى فاندفع بهذا الجواب بعض الافعال عمل فيه زيد عمرا قال ش م والاولى ان معنى كونه عاملا كونه عاملا من حيث كونه معمولا لا بسبب آخر واما هو المبتدأ لان كونه عاملا في الخبر انما هو من حيث كونه معمولا للابتداء بخلاف ما ذكر من نحو اعجبني الخ قوله الاسم المجرد الخ قوله اسم جنس وتجرد عن العوامل اللفظية

فصل خرج به جميع ما فيه عامل أو قوله اللفظية صفة للعوامل فهو قيد القيد وقيد
القيد للادخال كما هو شأنه وقوله غير الزائدة لادخال نحو من الدو بحسبك من قوله مالكم
من اله وبحسبك درهم ورب رجل فالمراد بالزائدة ما هو زائدة حقيقة او حكما وقوله مخبر
عنه لاخراج اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة كذا قيل قال شم و
الاولى ان يقال انما اعني اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب خارجتان بقوله المجرد كما هو
شأن مادة التجريد وايضا يخرجان بقوله اللفظية لان ظاهر التقييد باللفظية وجود المعنوية
وليس فيهما شيء من ذلك المعنوي ويندفع حينئذ الايراد بأنها ما او في التعريف حيث قال او
وصف واو كانت للتنويع لما ستعرف من باب العطف ان شاء الله تعالى فعلى هذا ايكون
قوله مخبر عنه لمجرد ذكر معنى المبتدأ توطئة للمتن ويرشد اليه قول الشارح كما هو
واضح اه وفي عبارة بعضهم كشارح تحفة الوردية رحمه الله عن العوامل اللفظية للاسناد
دون غير الزائدة ودون مخبر عنه فيرد عليه ما تقدم من خروج نحو من الدو من اسماء
الافعال والاسماء قبل التركيب ونقل عن شيخ جوابه انه يؤخذ دخوله وخروجهما
من قوله للاسناد ووجهه ان التجريد لاجل الاسناد انما هو غير محتاج اليه في الزائدة
وشبهها وانه فيهما ليس للاسناد قال ش م وانه قال شيخ لكن الظاهر ان يقال ان نحو
من اله داخل بان يراد بالعوامل الكوامل واسماء الافعال خارجة بما اسلفناه
وانما قلنا ان هذا هو الظاهر لانه لا يظهر اخذه من العلة لانه يقتضي عدم المانع
ان لم يكن العلة هذا اعني الاسناد وايضا انه يؤدي حينئذ ان يراد بالاسناد
الاسناد الخاص اي اسناد الخبر للمبتدأ وليس لمبتدأ للفاعل فما ذهب اليه بعضهم ان
قوله للاسناد في منزلة قوله مخبر عنه فغير سديد وانما ذكره لمجرد بيان غرض التجريد
هكذا لكونه معظما في الكلام الذي هو المبتدأ او الخبر فافهم فانه نفيس ر ه

تنبيهات. الاول يقتضي قوله المجرد وجود العامل قبل وليس كذلك كما هو واضح اجيب بتنزيل الامكان
الموجود كما بينه محشي تحفة الوردي اه والثاني يقتضي قوله عن العوامل عدم وجود مانع عامل او عاملين
فتأمل اجيب بان ال الاستغراقية اذا دخلت على الجمع سلبت الجمعية على قول فالمعنى عن
العامل اللفظي كما نقل عن شرح ولا يخفى انه لا حاجة الى هذا الجواب لان الجمع هنا حقيقي لا اسم جمع
فليراجع ما كتبناه في اول بحث الكلام اه قوله مبتدأ زيد وعاذر ع لما كان المصنف قصد
المثال التعريف اكتفاء به كما هو في باب الفاعل المعرف فالانسب في نحو هذا ان يمثل بالمثال
فاتى بالاسم الصريح اعني زيد والوصف العامل مع معموله اعني عاذر من اعتذر وهو الاصل
الوصف ومن غير العامل فظهر فائدة قوله من اعتذر قوله وسواء عليهم في مثال للمؤول به
سابقا لفظا ولا تقديرا اه قوله وتسمع بالمعيدي فيه روايتان الاولى بفتح العين فهو مثال
بان المصدرية شذوذا لانه ليس من مواضع اضمارها الثانية بضم العين في مثال لما ليس له اداة
لفظا وتقديرا ويحتمل ان يكون مرادا به الحدث فقط على الخلاف فيه فعلى كلا الوجهين هو شاذ لكن الحق
بان المصدرية قياسي والتقدير شاذ فلوجوده قياسي في وجه جرى الشارح رح عليه اه والمعيدي
تصغير معدي بن عدنان بفتح الميم وتشديد اللام وخففت في المعيدي استثقالا مع ياء التصغير اه
قوله فاعل اغنى ع اي اغنى عن ذكر الخبر وقوله في اشارة الى فيما اذا اعتمد اسم الفاعل على همزة
الاستفهام فاضمن هذا ظاهره لكن يقاس عليه سائر الاوصاف وسائر ادوات الاستفهام وهو المعتمد
بقوله وقس ع والاظهر ان المراد بقوله اشارة الى خصوص هذا المثال بمعنى قوله وقس اي سائر امثلة
الفاعل وسائر الاوصاف فقول الشارح او نائب عنه عند قوله فاعل وقوله كل وصف ع عند قوله فاز
ذان مشكل لان المناسب ان يذكرها عند قوله وقس كما لا يخفى اجيب بان الشارح ذكر المأخوذ منها

فيما تقدم كما هو عادته في مواضع كثيرة لكن لا يفيد حينئذ قوله وقس امثالها الا نقيس الامثلة

و لا يخفى انه لا يظهر من ذكر المقايسة ان يكون النفي كالاستفهام فنص عليه بقوله وكاستفهام النفي

فلذلك لم يذكر الشارح اصلا اسما بعد على استفهام او نفي اه ما ظهر من ثم قوله ظاهرا او ضميرا بارزا

مأخوذ من اتيان لفظ ذان في المثال لان اسم الاشارة شبيه الضمير في الافتقار الى الغير فالحكم

للمشبه ثابت للمشبه به بالاولوية قوله لان المرفوع غير مكتفي به لعدم ظهور مرجع ابوه الذي

هو المرفوع اه قوله كيف جالس الزيدان وكيف جالس الزيدان وجالس بالفتح مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر

واما بكسر جالس فهو نظير غير قائم الزيدان وسيأتي بحثه والمسد معناه المحل في نحو هذه المواضع فلا

اشكال اه قوله غير قائم الزيدان) اعترض بان المبتدأ أتيه لفظ غير لا قائم لانه مضاف اليه فلا يصح

التمثيل به هنا اجيب بان المراد بالمبتدأ ههنا المتقول عند المعانيين مسندا اليه وعند المناطقة

موضوعا فهو ههنا قائم لا غير لان اسناد الكلام ههنا الى قائم لا الى لفظ غير لان معناه ما قائم الزيدان فلا

اشكال يقال مثل هذا في قول الشارح فنحو ما اكرمتك في باب الضمير عند قوله وفي اختيار ثم تأمل فلا تغفل اه ش

قوله وقد يجوز نحو فائز) اي يأتي الوصف مكتفي به عن الخبر في بعض المواضع مع جوازه من غير اعتماد فاتضح

ان شرط الاعتماد لكثرة الاستعمال لا لاصل الجواز ثم ان التقليل اذا تعلق بالجواز او بالامتناع او بالوجوب كان

المراد ثم ثم قلة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل نعم قوله وقد يجوز يأتي الوصف من غير اعتماد قليلا في استعمال

العرب ثم انه قياس عند المصنف كما هو ظاهر قوله يجوز ه قوله تبعا للاخفش) اعلم ان الاقوال فيه ثلاثة الاول انه

شاذ قطعا وعليه الجمهور والثاني انه جائز مع قبح لقلة الورود وعليه المصنف فعنده يجوز ابتدائية

من غير اعتماد على نفي او استفهام لكن يشترط عنده في عمله الاعتماد الاعم كما سيأتي في بابه كان ص

والثالث انه جائز بغير قبح وعليه الاخفش والكوفيون فعندهم لا يشترط في عمله الاعتماد اصلا

فمقتضاه عدم الاعتماد هنا كما فى من نقرله تبعا للاخفش اى فى مطلق الجواز لا فى هيئة الجواز فتأمل

قوله [illegible] احتج فى ذلك بنحو قول الشاعر خبير بنو لهب [illegible]

فيه لاحتمال ان يكون على التقديم والتأخير واذا طرق الاحتمال بطل الاحتجاج ورد من البعض بأ

[illegible] بالمفرد عن الجمع [illegible] بان المفرد [illegible]

المستتر على وزن كصهيل ونهيق والمسلم [illegible] عن الاول الاكثر [illegible]

البعض [illegible]

بان الملائكة اسم جمع واسم الجمع يخبر عنه بالمفرد والجمع اه ش فليحرر قوله والثانى مبتدأ الخ

اعلم ان الوصف مع مرفوعه بالنظر الى الافراد وفروعه يأتى على تسع صور من ضرب الاحوال الثلثة

للوصف على الثلثة للمرفوع وظاهر ما تقدم جواز الاستغناء بالمرفوع فى جميع هذه الصور

ولما كان الامر ليس على ظاهره نبه عليه بقوله والثانى الخ يعنى ان الوصف اذا كان مطابقا للمرفوع

فى التثنية والجمع فالمرفوع فيه مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم ولا يجوز فيه المذكور اى كون الوصف

مبتدأ والمرفوع مكتفى به كما هو شأن مقام البيان ويعلم منه سبعة من مفهومات التراجم الباقية من

السبعة الباقية فتأمل ففهم انه لا يجب كون الوصف خبرا والمرفوع مبتدأ فى هذه الصور التى

هو كذلك الا انه لا يأتى منها اربع صور وهى كون الوصف تثنية مع كون المرفوع مفردا او جمعا

[illegible]

والمرفوع مبتدأ بان يجوز فيه الامران فيما اذا طابقه فى الافراد كقائم زيد كما بينه الشارح ا

بان يتعين الاول فى الباقيتين وهما كون الوصف مفردا والمرفوع تثنية او جمعا فلا يجوز فيه الخبرية

لعدم مطابقة المبتدأ والخبر اه قوله فان تطابقا الخ خصص بالذكر هذه الصورة لكونها [illegible]

الوضوح من قوله سوى الافراد الا قوله الاتى نحو افائم الزيدون ع) ولا يشكل به على ما ذكرناه لان هذا الامر عارض فلا يعتبر ٢ قوله ورفعوا مبتدأ أى لما كان دليل رفع المبتدأ والخبر نطق العرب خاصة ذكر المصنف رفعوا انتسابا الى العرب وان صح ارجاع الضمير الى النحاة واما غيرهما من الكلام فيكون دليله نطق العرب مع غيره كالمقايسة قوله بالابتدا . الالف واللام فيه للعهد اى الابتداء الذى عهد فى اصطلاح النحاة وهو الابتداء الذى تعلق بالمبتدأ وهو كونه مبتدأ به اى كونه مجردا عن العوامل اللفظية فالمراد بالابتداء حاصل المصدر او مصدر المجهول لا فعل المتكلم لان المبتدأ ليس متصفا بفعل المتكلم وعامل الشئ لا يكون الا متصفا به فاندفع ما اورد بعض من ان قول الابتداء صالح ليضرب فى يضرب زيد ولا اشكال بنحو فى الدار زيد فى قولك لان الابتداء فى المبتدأ ليس لغويا بمعنى النطق فى اول الكلام ٥ قوله للاسناد ٤ ذكر الشارح هنا لكنه ملك وذكر فى تعريف المبتدأ غير الزائدة وقوله للاسناد ايضا قائم مقام قوله مخبر عنه ع لان فائدته اخراج اسماء الافعال ونحوه لان التجريد للاسناد لم يوجد فيهما اصلا فظهر ان تعريف المبتدأ يذكر بهما بالعبارتين تثنيا لكن يشكل على العبارة الاولى بدخول او وله اذكرنا اولا ان قوله مخبر عنه ع تعميم لافراد المبتدأ لا من التعريفه ويجاب بان اوفى التعريف جائز ان كان للتنويع عند بعض المتقدمين وبعض المتأخرين حسنه ان وجد فى التعريف قصد ذكر الافراد التى تعلق لها نعيه بها كما هنا ٢ قوله لذا الرفع ع) هذا تشبيه مضمون الجملة بمضمون جملة قبله فاقرينة المشبه به ليس شرطا فيها بل فى تشبيه المفرد فان قلت فى اى وجه التشبيه وما وجه الشبه قلت ان باب العمل قد فتح للفعل ويكون غيره عاملا لشبهه بالفعل والمبتدأ والابتداء ليسا شبيها ٥ بالفعل فالعمل لاثر اللزومية يعنى ان الابتداء لازم للمبتدأ والمبتدأ لازم للمخبر كلزوم حرف الجر لمدخوله فظهر اثر الاول فى

في الثاني فهذا التوجيه التمثيل في الثالث اه والمبتدأ أيضا من أن الثاني ثم تفصيله [illegible]

قوله ليس في الكلام الخ) خصصه بالذكر العلة لكون ذكرها اصح خلا في ثاني الا قوال انظر مع بيان قول

والخبر الجزء الخ) اعترض بان هذا البيت غير محتاج اليه لان تعريف المبتدأ والخبر اكتفى عنهما في اول الباب

بالتمثيل فلا حاجة الى تخصيص الخبر بالذكر ونقل عن شرح ان هذا توطئة للبيت الذي بعده فهو

مبدوء بتقسيم الخبر ووجهه انه لو قال ومفردا يأتي ويأتي جملة ليوهم ان الخبر قد يكون جزء وقد

يكون كلاما تاما لان الجملة مستقلة بالذات اى لا يحتاج في حصول الفائدة الى ضميمة غيره اه

فقال والخبر الجزء الخ فظهر ان الخبر لا يكون كلاما تاما فيوهم ان الخبر لا يكون جملة كما ظهر مما

ذكرناه فقال ومفردا يأتي ويأتي جملة فهو استدراك على قوله والخبر الجزء الخ فظهر ان هذين البيتين

لا يغني احدهما عن الآخر ثم استدرك لكونه جملة بقوله حاوية فهو في قوة انه استدراك اه

بشرط جعل الجملة جزئية بتضمينه رابطة المبتدأ فتنبه اه قوله المتم) فالمبتدأ الجزء المبتدأ به و

به الفائدة فلا اشكال تدبر اه قوله ما للعوامل تسلط الخ) اعترض بخروج المبني والمعتل الآخر

اجيب على غاية الضعف بادخاله فيه امالة فدخل المبني وبان يقدر ولم يمنع مانع فدخل المعتل

الآخر ولا يخفى انه ليس بشيء ونقل عن شرح بان التسلط الحكم وان لم يكن الاثر ما مدلا في اللفظ بخلاف الجملة

لان اصلها ان تكون مستقلة بالذات فكونها محمولا في بعض المواضع على خلاف الاصل مع انها في تأويل المفرد

قال شرح الاولى ان يقال ان المعنى ما للعوامل تسلط على اللفظ اى على الكلمة الملفوظة اما بالفعل او بالقوة

[illegible]

ليس ملفوظا وتسلط العامل على المجموع لا على الملفوظ فتدبر هذا اهو التحقيق والتدقيق [illegible]

قوله او غلام زيد) هذا وما بعده تنبيه فهو مثال لما لا يطلق عليه المفرد في ابواب اخر اه

قوله لكن بشرط اشتراكه لدفع توهم عدم جزئية الخبر اهـ قوله فان نفس الجنس) اى لا استغراق الجنس فعبر عما صدق بالجنس اهـ م

قوله حاوية معنى الخ) والظاهر انه شمل فيه جميع الروابط ولو اعادة المبتدأ بلفظه ويأتي في كلام الشارح ما لا يوافقه اهـ قوله وبعض عنه الخ) ظاهره ان اعادة المبتدأ بلفظه ودخول المبتدأ في العموم في الخبر ليسا من الروابط المعنية بقوله حاوية الخ وليس كذلك كما قدمناه اجيب بان ضمير عنه راجع على ضمير فعبر بالاغناء في غيره لكونه اصل الروابط كما هو ذائع ولا يخفى انه غير سديد لان الاشارة قريب منه الا ان يدعى الها على ضمير واشارة بناء على ان العطف باو قال الشيخ والاولى ان يقال لم يشمل فيه اعادة باللفظ بناء على تجرد ظاهر قوله معنى الذى فتدبر ولا العموم لان احتواء المبتدأ الى بالمباشرة بل بواسطة العموم بخلاف الضمير والاشارة ولا يخفى ما فيه من التكلف الظاهر فانظر الجواب الثانى اهـ قوله ومثله ان الذين الخ) فرقه لكون المبتدأ فيه مسوقا لغرض آخر كما ستعرف وان قلت كيف يكون المبتدأ فيه خاصا والخبر عاما مع ان من امن وعمل صالحا واحسن عملا واحد قلت انه جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم في يوم حجة الوداع رجل اعرابي فسأل الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن المراد بقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات الخ فقال صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاربعة وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله تعالى عليهم اجمعين كما في روح البيان فكان المبتدأ خاصا لكون المراد الاربعة المخصوصة وكان الخبر عاما لكونه من احسن عملا ثم رجح من يحسن العمل مع غير تخصيص اهـ ع يقال والمراد باجر من احسن المسلم والجافر كما في البيضاوي او يقال ان ال في الصالحات يحتمل ان تكون للعهد فالعموم في من احسن ظاهر لكنه افاده على حسن وقال الشيرازي ان من احسن يدخل فيه كل مؤمن لان احسان العمل يصدق لمجرد الايمان بدليل ان الله لا يضيع اجر المؤمنين ولو لم يعملوا الصالحات وكانوا عاصين يدخلون الجنة ولو بعد مدة طويلة اهـ قال الشيخ ان الضمير في ومثله ان الذين الخ الى العموم اى مثل العموم في الخبر ان كان المبتدأ او الخبر متساويا كما في الآية فظاهره منه ان شموله لا يشترط فيه ان يوجد فرد زائد على المبتدأ وان وجد فهو العموم والا فالتساوى فيكفي للربط هذا هو التحقيق فلا تعدل الى غيره اهـ م

قوله

قوله ومفردا اه أتى الخ واعادة يأتى للتأكيد وفائدته اظهار ان الخبر اذا كان جملة ففيه تفصيل اهـ م

قوله وان تكن اياه معنى الخ. اعلم ان كل مبتدأ وخبر يتحد ان مصداقا ويتغايران مفهوما الا ترى ان مصداق زيد في زيد قائم الشخص الذي يسمى به ذلك الشخص ومصداق قائم عينه ونفسه ومفهوم زيد الحيوان الناطق المتشخص ومفهوم قائم الشخص المتصف بالقيام فمصداقهما الشئ الثالث وتغايرا نظرا الى مفهوميهما هذا هو الاصل والغالب في المبتدأ والخبر وفي بعض المواضع يكون مصداق المبتدأ نفس مفهوم الخبر فلا يوجد هنا الشئ الثالث ففي قل هو الله احد مصداق هو مفهوم الله احد وفي نطقي الله حسبي وكفى مصداق نطقي مفهوم الله حسبي وكفى فالجملة الخبرية مستغنية عن الرابط هذا معنى قول الناظم وان تكن اياه الخ فان قلت ان مصداق نطقي اى منطوقي لفظ الله حسبي وكفى لا مفهومه قلنا ان مفهوم الله حسبي وكفى اللفظ الدال على الاستغناء بالله عن غيره والثناء اي كان اللفظ لا خصوص الله حسبي الخ اى منطوقي يكون مستغنيا بالله عن غيره كما ان المعنى في قل هو الله احد الشأن كون الله واحدا فلا تعدل الى تقدير لفظ الله حسبي لما يتبادر اليه الذهن لكون المبتدأ لفظ نطق فتدبر ودم ما سلم ما استفيد من شرح قوله مفردة للمبتدأ الاتى اى مفهوم الجملة مفسر لمصداق الجملة المبتدأ كما اتضح من قوله ومثله قل هو الله احد ووجه تفريعه بالمثل اختلاف طرفي التعبير قوله ان تذر الخ يأتي قد ذر بمعنى اى معدوم مفروض الوجود ويأتي بمعنى فرض اى اعتبر كونه كذلك وهذا الاخير هو المراد في مثل هذه المواضع الاتى الخ قوله والمفرد الجامد الخ لما كان احوال الجملة

انظر تصرع تجد معنى الجامد

احوج للبيان من وجوه قدم بحثه ثم شرع في بحث المفرد قوله والمراد به الخ اى من جهة النحاة فلا اعتراض فان قلت لا حاجة لذكر المراد هنا اذ لا معنى للنحاة للاندلا يوهم قلنا انه اجيب بان المراد هنا هو المفهوم اى لا ما اشتق من المصدر كما هو في عرف الصرفيين حتى لا يدخل اسم الالة ونحوه قوله عند البصريين اما عند الكوفيين فكل جامد يحمل للضمير فالتقدير عندهم

في نحو زيد اخوك احترز به عما في ابن عقيل وجهور المناطقة من جواز تأويل كل جامد وقع خبرا بالمشتق

فنحو زيد في هذا زيد مؤول بمسمى به كما في من قوله الا ان اول عرف اى فان اول الجامد بالمشتق فيوجد فيه

ضمير قال الشارح خلاف هذا من البيت اى من قوله وان يشتق اى يشتق حقيقة او حكما فتدبر قوله اذا اريد

به الشجاع فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل الضمير انظر الخ

قوله وان يشتق الخ وضمير يشتق راجع الى المفرد باعتبار صفته كما هو جائز عند وجود القرينة

على الصحيح كما يعلم من نحو نقل عن شيء يحتمل ان يكون عائدا على الخبر كما يشهد البيت الثاني وانما رجح ان يكون

الجامد منه اولا ثانيا فلا اشكال هذا اذا قوله بان كان نحو هذا هو المشتق في عرف النحاة قوله كاسمي الفاعل الخ

والكاف استقصائية اه قوله اذا لم يرفع الخ ولم يطلع عليه المصنف لكونه مما لغالا صل الخبر المفرد اه قوله او ضميرا بارزا

بان يكون الخاء لعصور اه قوله اينما هذا اذا لم يرفع الخ قد نبه ال الحاجب ليه ان الوصف اذا رفع ظاهرا

تعينا ان يكون جاريا على غير من هي له كما قال الاشموني فانظره في التنبيه فهو داخل في قوله وابرزنه الخ يجاب عنه

بان الشارح قد بين الحكم في نفس الامر لان ظاهر قوله وان يشتق يلزم الضمير في كل وصف اذا وقع خبرا فحول

الشارح هذا اذا لم يرفع في نحو قوله الا في هذين الموضعين فلا يعترض بتركهما في المتن لان الموضع الاول داخل

في قوله وابرزنه الخ كما تقدم والموضع الثاني معلوم من باب الضمير لانه اذا كان الوصف رافعا الضمير بارزا تعين

ان يكون الضمير منفصلا ولا يجوز ان يكون بارزا متصلا كما في الحاشي فانظره في التنبيه الثاني فتعين ان قوله ذو ضمير مستكن هذا

اذا لم يكن داعي الانفصال كما هو الاصل لئلا يصدق اطلاق المستكن على المنفصل فان يكن فيه داعي الانفصال

كان يكون الفاعل محصورا فيكون الضمير منفصلا نحو زيد ما قائم الا هو اه ويقال ايضا ان الحكم الذي قد بينه الشارح

اعني تفصيل الوصف بكونه ذا ضمير وغيره ليس مقصودا بالذات في البيت بل مقصود البيت ان يبين ان

المفرد اذا وقع فلا يخلو من ان يكون جامدا فلا يتحمل الضمير عند البصريين او مشتقا فيتحمل الضمير وابراز هذا

الضمير واجب اذا كان جاريا على غير من هو له انتهى فخلو بعض الوصف عن الضمير انما هو لعارض فلا نظر اليه قد تم

قوله كذا

يفهم ان الرد انما هو على من قال ان فاعل نحو يحمل الضمير الشرط المرفوع دلالته بالزام علينا الشرط ولزوم الاضمار الثاني

قوله وابرزته عن) ظاهره انه مختص بالمشتق وهو كذلك لانه لم يطلع على الجملة لما فيها من تفصيل الخلاف

وقال بعضهم اذا كان الجملة فعلية فلا يجب الابراز عند امن اللبس كما في قوله وجوبا) راجع الى ابرزته قوله
ان يسيح على ت في التنبيه ...

اذا كانت الهاء عن) واذا كانت لزيد فهو جار على غير من هو له فلا يكون مثالا لما نحن فيه قوله تمكا بنحو هي

انظر من نجم زة البصريين قوله منصوب) يعلم ذلك من ترجمة المفعول فيه قوله مع مجروره) ومع قد تدخل على التابع

نحو جاء الامير مع الوزير وقد تدخل على المتبوع نحو ان مع العسر يسرا وجاء الوزير مع الامير وفي المفصل

شرطه ان يكون الفعل فيه مشتركا بينه وبين فاعل فعل الله عبد الحكيم على المطول قوله ناوين معنى كا ثابت في انظر

منوي قوله وهو الخبر في الحقيقة على الصحيح) لا يخفى ما فيه من ان الظاهر ان الخبر في الحقيقة ما في الاصل

فكان المعنى اختلف في الخبر في الاصل فعلى الصحيح هو المتعلق وليس كذلك لان الاقوال الاربعة انما هي

في الخبر الاصطلاحي كما يظهر ذلك الاقوال من المطولات والاختلاف في الخبر الاصلي ولا سبيل في مجيء الخلاف

فيه اجيب بان المعنى هو الخبر في نفس الامر من جهة الاصطلاح لا من جهة الاصالة ونقل عن شيء ان المراد بالحقيقة

مقابل المجاز اي ان اطلاق الخبر عليه حقيقة على الصحيح خلافا للجمالين فانهم يقولون بالمجاز ولا

يخفى ما في هذين الجوابين من التحقق فانظر المعاني ام قوله (وما فيه معنى) قارش م يؤخذ ذلك

من المثال حيث عبر بالمادتين اعني بطائن واستقرام قوله منصرب) الى من حيث كونه مفعولا فيه واما اعرابه

على الخبرية انما هو في المتعلق على القول بان الخبر في الاصطلاح المتعلق واما على القول بانه ظرف فمقدر فيه

قوله او بحرف جر) هذا من اطلاق الجزء وارادة الكل لكن لا بد من قرينة وشرطا والقرينة هنا حالية اذ ان

وقوع حرف الجر وحده معمولا لشيء محال حكمي فانا بد ان يكون مع مجروره والشرط ان يكون الجزء المطلق مختصا

نحو عن الجر معظم لانه باعث لجعل المجرور مجرورا قالا اصل له لا المجرور قوله مع مجروره حال من حرف جر

والحال قد يكون مقصودا بالذات ومقصودا بالتبع والمراد هنا الاخير فلا يرد الاعتراض الذي اورده ص
ولا حاجة الى تكلفه باخبروا ده

قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة لما كان الاخبار باسم الزمان عن اسم الذات لا يفيد غالبا حكموا بالمنع لكن جاء

جاء على خلاف الغالب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفائدة واليه اشار

بقوله فان يفد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاخبار الذي

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اشار

بقوله فاخبر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] انه يجوز الاخبار [illegible] [illegible] فيه

فائدة فلم [illegible] [illegible] [illegible] بانه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] العرب [illegible] [illegible]

الافادة فكان مما جاء مفيدا [illegible] بالعكس او فيه فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة كما في مجيب الندا

لان من شأن الذوات الاستمرار في جميع الازمنة فلا فائدة في الاخبار عنها بزمن مخصوص [illegible]

قوله كان يكون المبتدأ عاما في اعترض بان الظاهر ان معناه ان يكون المبتدأ عاما بالنسبة الى الخبر كما

اختصاص الخبر بالنسبة الى المبتدأ وذلك باطل لان الذات والزمان لا يكون بينهما عموم وخصوص

كما لا يخفى اجيب بان المعنى ان يكون في ضمن المبتدأ تعدد ولو اثنان ومعنى كون الزمان خاصا ان

يكون مختصا بالاضافة او الصفة او غيرهما وجه [illegible] على الفاكهي لحصول الفائدة مع ان

اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها فافهم فانه نفيس قوله نحن

في شهر [illegible] على الفاكهي [illegible] الطالب [illegible] في شهر كذا او يوم كذا او عام كذا [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] فيما ذكر في [illegible] تنبيه دخلت الكاف في قوله كان يكون في كما كان الذات

فيه مشابهة للمعنى في تجدده وقتا فوقتا نحو الليلة الهلال فيفهم منه الطلوع فليس

بتقدير رمضان كما ذرج عليه بعضهم كما قدمناه آنفا

قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) هذا ادعوي وقول الشارح لان الغرض الخ دليله وفي هذا الموضع علاوة
اي والنكرة غير معينة فنتيجته لا يكون النكرة مبتدأ اهـ ش ع قوله لا يفيد غالبا) احترز بالغالب عن نحو
شمس كذا افاده ش م قوله وهو ظرف) ولم يذكر الجملة لانها ملحقة بالظرف كما يعلم من ش وخ اهـ
قوله مختص) انظر ص . والاختصاص قلة الاطلاق ووجهه ان رجلا مثلا يطلق لكل حيوان
ناطق وان ذكر رجل كريم لا يطلق الا عليه وان قلت عبد يصح اطلاقه لكل عبد وان قلت ما عبد
قرأ لا يصح اطلاقه الا على جميع الافراد فتدبر فلا اشكال اصلا فاحفظها تنفع في التحفة اهـ ش ع
قوله والثاني والثالث) ذكرهما في موضع واحد لكونهما كالاخوين في امور شتى ١٢ قوله ونحو ان لم تذره
اشعار بوجه الفاء في نحو خل يخ قوله يومئذ توطئة لما بعده قوله ونحو ما تنزهن) قد بينا فيه
مسوغ آخر وهو كون الخبر جملة بناء على التحقيق من انه لا دخل في التقديم في المسوغ فالـ ش م ولا مانع
من ذلك للتمثيل الماضي فيه قوله وكذا ان كان يخ) فرقه بكلمة الكون زائدة على ما في المتن اهـ ثم انه يشترط
فيه ان يحصل معنى بامر عارض من القرينة اللفظية فلا اشكال بان كل نكرة فيه معنى الوصفية فرجل
متضمن معنى حيوان ناطق اهـ خال ش ليس لهذا الاشكال وجه لان معنى كل نكرة انما هو الفرد
الذي تعلق به الماهية لا المعنى الحقيقية حتى يرد فيه معنى الوصف اهـ قوله او كانت يخ اي
كانت الصفة قائمة مقام الموصوف بعد حذفه اهـ قوله اهـ قوله ان تكون عاملة) قد يقال
ان كل مبتدأ عامل فيما بعده وهو الخبر اجيب بان العامل في اصطلاحهم العامل بذاته واما العمل في الخبر و
المضاف اليه ونحوهما بسبب وصف الاخبار والاضافة وحاصل الجواب ان معنى عاملة ان يكون من
حيث ذاته اهـ ما اخذه من بيان على ش اهـ قوله فيما بعدها) انظر هل يتعين البعدية ولم يصرح بها
سائر الشراح غير المكودي كما لم يصرح احدهم بالقبلية فانظره قوله ان تكون مضافة) هذا الصنيع

احسن واوفى لعدم ادخاله فى العاملة لما تقدم قوله وليقس) فيه اشارة من جهة الذوق
الى ان انواع المسوغات كثيرة فتأمل قوله بانه يجوز) تصوير للقياس لما لم نقل هيهنا قوله كل
ما وجد فيه الافادة) هذا معلوم من قوله ما لم تفد اه قوله او تكون دعاء) ظاهره ان معنى الدعاء
حاصل بمجرد النكرة وليس كذلك بل هو من الجملة التى فيها النكرة قد يقال انه نسبه للنكرة لما فيها
من ذلك المعنى ولو كان تمامه بضميمة شيئ آخر قوله او عامة) اى شاملة بنفسها اما بغيرها
فقد تقدم فى قوله فما خل التابع فالعموم هنا بمعنى الشمول فقوله فى القطر ان عم او خص من عطف العام
على الخاص فتدبر وقوله فى الوردية ان يخصص شاملهما اى خصوصا وشمولا بناء على ان
معناه قلة الاطلاق فتأمل اه قال ش لا يجوز ان يكون من عطف العام على الخاص لان العاطف
او فيشترط فيه المغايرة قطعا اه لكن قد يقال ان عم او خص كما فى قطر فعم بمعنى شمل كل افراد
لا مقابل الخصوص والا فكل نكرة عام فيجوز الابتداء بها وليس كذلك فتدبر وعبر كذا دون
شمل لمناسبة خص لانه يقال خص او عم لا شمل وخص اه واعترض بان الشمول فى المعنى
لا يكون مسوغا لان المسوغ امر عارض لا يكون من اصل وضعه اجيب بان الشمول ليس من
اصل وضع النكرة كما هو واضح لان معناه الافراد التى تعلق الماهية به ولا يتعين الشمول فدلالة
بعض من اسماء النكرة على الشمول ليس فى اصل وضع النكرة وان كان اصلا فى هذه الكلمة ككل
فيجوز ان يكون مسوغا اه قوله او لواو الحال) وفى الحواشى انه لا يتعين الواو فاقتصاره
عليها نظرا الى الغالب كما قاله ش م قوله والاصل فى الاخبار) ومعنى الاصل اللائق به
بالنظر للادلة فى حكم النحاة ثم انه قد يكون ذكر الاصل واجبا بحكم الوضع وقد لا يكون على حسب
الادلة كما هنا لان الدليل هنا ان المبتدأ هو المسند اليه والخبر المسند فمعرفة الذات قبل معرفة الصفة

وهذا الدليل لا يوجب التقديم لانه لا يرفع فى الحد ورلان الحكم بالاسناد انما هو بعد العلم
بالجزئيات فبعد علم المسند والمسند اليه الحكم بالاسناد فهذا الدليل انما هو مرجح للتقديم لا موجب
له كما يعلم من ذلك من قوله وجوزوا فلما كان معنى الاصل هنا هكذا الى قوله وجوزوا
استدراكا بخلاف ما ذهب اليه الشارح فانه نظر الى ان الاصل كثيرا ما يكون واجبا حيث
لا مرجح لغيره كالاصل فى اعراب الاسم وبناء الفعل فاحتيج الى الاستدراك فالحاصل ان
تأخير الخبر هو الراجح مع جواز التقديم حيث لا مانع فعلم انه لا يكون احد الامرين
واجبا الا لمرجح آخر فبينه بقوله فامنعه حين يستوى الجزءان الخ فالفاء فيه بيانية وقدّم وجوب تقديم
المبتدأ لكونه الاصل اه ما استفيد من ش م قوله فحقه) يطلق الحق على معنى الاولى به
كالاصل ويطلق ايضا على معنى الواجب فيشكل عليه وجوزوا الا ان يقال ان ذكر الحق
هنا لمجرد الوصف وانما يكون واجبا اذا كان الوصف اصطلاحيا لما فيه من معنى التبعية وغيرها
من موجبات ذلك التقديم وليس الخبر وصفا اصطلاحيا كما هو واضح فلم يجب
لكن الاولى هنا ولي لما فى الدليل من الخفاء وان اندفع بعد التأمل اه ما قاله ش م
قوله اى العرب اى نطق العرب بالتقديم على وجه الجواز يحكم النحاة كما هو معنى
نسبة الجواز الى العرب فى كل موضع لكن الاولى ان يرجع الى النحاة كما لا يخفى قوله عرفا ونكرا الخ قال
ش م والتحقيق ان معناه فى درجة العرف والنكر لا فى اصل العرف والنكر كما عليه المعانيون
خلافا لجمهور النحويين فانهم جعلوا التفاوت فى الدرجة داخلا فى عادي بيان والى مذهبهم
ذهب الشارح اه قوله ابو حنيفة الخ) وابو يوسف تلميذ ابي حنيفة فالمشبه ابو
يوسف لا ابو حنيفة ومعناه ابو يوسف كابي حنيفة فهو تشبيه بليغ كما لا يخفى
على من له ادنى دخل فى فن البيان اه قوله ومثله بنونا) فبنونا خبر مقدم

وخبر ابناؤنا مبتدأ مؤخر لا العكس لانه لايناسب كما هو ظاهر قوله وبناتنا مبتدأ وبنوهن مبتدأ ثان وابناء الرجال خبره والجملة خبر الاول اى بنو البنات ابناء الاجانب لا نفع بهم لنا بخلاف بنى الابناء وانما الشاهد فى الاول انظرت تجد فائدة تفريعه بالمثل ١٢

قوله ايضا عرفا او نكرا الخ) اعلم ان المبتدأ او الخبر ان يكونا معرفتين عادمى بيان فالترتيب واجب سواء كان متحدا فى درجة التعريف او مختلفا هذا ما عليه جمهور النحاة واما المعانيون وبعض النحاة يشترطون لوجوب الترتيب اتحاد درجة التعريف فعندهم لايجب الترتيب اذا اختلفا فى درجة التعريف هذا هو التحقيق انظر صبان قال شى يمكن اجراء البيت على هذه بجعل معنى قوله يستوى الجزآن الخ استواء فى درجة التعريف الذى اصله لكن لايوافق الشرح اذ ظاهره قول النحاة لكن يمكن اجرائه على القول الآخر باد خال اختلافه فى درجة التعريف فى قوله عادمى بيان لان القرينة ثابت فيهما اذا اختلفا فى الدرجة وهو القاعدة عند المعانيين من انه يجب ان يكون الاعرف مبتدأ وهذا احسن مما تقدم لان ما تقدم لايناسب للشرح فى الامثلة لانها كلها فى اتحاد الرتبة فتأمل ثم ان ما قاله الصبان من ان التحقيق ان المبتدأ هو المعلوم عند المخاطب فلا ضرر به كما هنا لانه داخل فى قوله عادمى بيان فتدبر قوله ان كان ثم الخ) اعلم ان القرينة نوعان حالى ومقالى لكن للاكثر فى الكلام الحالى ولذا لم يمثله الشارح بمثاليهما وهما الاولان قوله كذا اذا ما الفعل الخ) اى يجب التقديم اذا كان الفعل خبرا كذا اصطلح على ما كان مع ضميره المستتر علما وما اذا كان فاعله ظاهرا او ضميرا بارزا فيقال فيه ما اذا كان الجملة خبرا له وفى صدر البيت امور الاول قول ان الشرطية على الجملة الاسمية والثانى حذف صفة قوله الفعل كما قدره الشارح والثالث المحدث عنه هو الخبر لا الفعل وصريح عبارته عكسه اه حاصل ما فى الحواشى اجيب عن الاول بانه جائز عند جماعة او يقال حذف نحو يفسره ما فى البيت وعن الثانى بان الطلاق لفظ الفعل حقيقة اصطلح فى عرف النحاة فيما اذا كان فاعله ضميرا مستترا نظرا للظاهر كما تقدم وعن الثالث بـ...

ثم ... انظر جواب الثانى ١٢

قوله ايضاً كذا اذا ما الفعل الخ) قال ص ومثله اسم الفعل وقيل ومثله الوصف قال ش ان المصنف اقتصر على ذكر
الاصل لكن يمكن مقايسته من البيت ووجهه ان علة امتناع تقديم الخبر الفعلي الملتبس المبتدأ بالفاعل
فيؤخذ منه ان كل موضع وجد فيه هذه العلة يمتنع التقديم لقاعدة ان حكم العلة جار
على كل ما وجد فيه هذه العلة ويشير اليه اشارة خفية قوله كذا اذا ما الفعل حيث جعل المسند
اليه الفعل الذى هو مناط العلة واما الوصف فالقول فيه متعين انظر الانبابي تجد الفرق
بين اسم الفعل والوصف حاصله ان الفعل واسم الفعل اذا كان مبتدأه مؤخرا عنه فتبدل الجملة
الاسمية جملة فعلية فيفوت الغرض المستفاد من الجملة الاسمية وهو التأكيد لما فيه من اسنادين
ولا توجد هذا الغرض فى الوصف لانه ليس فيه الا اسناد واحد لان الضمير المستتر فيه لا يعد
كلمة فالوصف معه من قبيل المفرد ثم ان قول الشارح سابقا عند قول النظم والثان مبتدا الخ
فان نطا يناف الافراد جاز الامران مبنى على قول عدم امتناع التقديم او يقال ان معناه يجوز
من حيث قاعدة النحو واما بالنظر الى قاعدة المعانى فلا يجوز لفوات الغرض المستفاد منه ثم
قوله لالتباس المبتدأ الخ) والالتباس هنا اقوى من الالتباس فيما تقدم من مستوى الجزئين لان الالتباس
هناك فى جزئى الجملة اعنى المبتدأ والخبر وهنا بين الجملة الاسمية والفعلية فتدبر قوله منحصر) يروى
بالكسر فاعترض بان المنحصر ليس خبرا بل هو المبتدأ اجيب بتقدير منحصر مبتدأ ثم فيه ويروى بالفتح
فالمعنى منحصرا فيه على الايصال والحذف لان انحصر لازم فيجب تعديته بفى وفى رواية الكسر يجاب نقلا
عن ش ع بان معنى المنحصر المقترن باداة الحصر اى المتوجه اداته اليه لفظا نحو ما حمر الا ابا نا او
معنى نحو انما زيد شاعر فاندفع به ما اورده ص ردا على البعض وفى الملوى والمراد انحصار الخبر الكائن فى
الجزئى وهاه اجرى على رواية الفتح وقول الشارح تفسير بالمراد قوله لئلا يوهم عكس المقصود) وذلك غير
مسلم فى نحو ما زيد الا قائم اذا قدم الخبر مع الا بان يقال الا قائم ما زيد يجاب بانه حكم بالمنع فيه قياسا
على انما قوله واما قوله وأما قوله ام الحليس لعجوز الخ) ايراد على قوله لان لهما صدر الكلام لان الظاهر
ان عجوز خبر لام الحليس قوله او بغيره) اى لزم الصدرية له انه بغيره فيه لم يدخل فيه لام الابتداء
لانها لا تكسب الصدرية لنفس المدخول وقوله او لازم الصدرية من عطف المغاير كما هو واقع من المقام قوله فى
ليس ظاهرا اى ظاهر احد طرفيه اى المتبادر منه بيان للواقع على القول بان اللبس خاص والاجمال عام
او للاخراج على القول بانهما مترادفان قوله وقصد كنما له الخ) هذا اى فى حكم الظرف كما عرفته

قوله اذ لو اخر الخ لعدم المسوغ هناك فلو وجد فيه مسوغ آخر لجاز كما صرح به اشموني ه قوله اذ لو اخر لتوقع الخ لان المبتدا ان مكسورة لكونها في ابتداء الكلام او انه بمعنى لعل اى لغة فيها وهي ما لا يمتنع في الابتداء فحصل اللبس في اللفظ ه قوله كذا اذا عاد عليه الخ ضمير عليه عائد على الخبر وقياس عليه ما عاد على ملابس الخبر اى متعلقه الذى لا ينفك عنه اى المتعلق الذى لا يجوز تقديم الخبر ولا تأخيره الا معه فقول الشارح اى على الخبر انما المراد به نفس الخبر وقوله او على ملابسه بيان للمقيس عليه ولا يشكل بعدم ادخاله في تفسير قوله عليه لانه ظاهر من البيت بالمقايسة وقوله عوام على قلوب اقفالها مثال للعود على نفس الخبر في مثل هذا كما هو واضح لا على الملابس لان الخبر فيه مجموع الجار والمجرور فلا يمكن عود الضمير الا على المجرور فلا امتناع في اطلاق العود على نفس الخبر في مثل هذا ه وقوله ملأ عينه الخ مثال للعود على الملابس كما يتضح ه وقيل ان ضمير عليه راجع الى الخبر لكن في ضمنه قسمان قسم هو نفس الخبر وقسم هو جزء الخبر اما حقيقة نحو على قلوب الخ اوحكما نحو ملأ عينه الخ ولعدم قال الشارح اى على الخبر او على ملابسه ثم المراد بالخبر في قول الشارح الخبر حقيقة فقط اى نفس الخبر ففي قوله او على ملابسه القسمان المتقدمان اذ يقال ان المراد على الخبر ولو جزء حقيقة فليس في الملابس الا واحد وهو جزء الخبر حكما وعلى هذا التقرير ان مثالي الشارح ليسا للعود على نفس الخبر حقيقة بل الاول للجزء الحقيقي والثاني للحكمي فترك مثال نفس الخبر ولا يخفى ما فيه من التكلفات الظاهرة فالاولى ما اسلفنا فافهم ه قوله وهو المراد فيه اشارة خفية الى ما في البيت من الخفاء وقوله اى من مبتدأ فيه تكرار مع قوله وهو المراد الا ان يقال باختلافهما في الاعتبار لكن فيه خفاء ه قوله مبينا حال من ضمير به والظاهر انه مؤكدة اى وكان الخبر مبينا لكونه مرجعا للضمير قوله يجب فعل مبني للمفعول ونائب فاعله قوله ولا عدم ورد بتقديم نائب الفاعل حيث كان ظرفا لعدم الالتباس كما صرح به ص وانبابي في مواطن شتى كباب غير المنصرف عند قوله وان به سمي فانظره هناك ه قوله وهذا المصراع الثاني الخ لا يخفى على المتأمل انه لا تعقيد فيه لان في البيت تقديما وتأخيرا واطلاق المخبر عنه والمخبر به لا يوقع في خفاء اصلا ه

محمد الحسيني

قوله كمن اذا يستوجب التصدير الخ) اى اذا كان الخبر مستحقا التصدير اما لكونه بنفسه لازم الصدرية او لكونه بغيره يكتسب له الصدرية نحو صبيحة اي يوم الخ او لكونه واجب التقديم لما دخل عليه مما له الصدر نحو لقائم زيد فظهر التفرقة بين هذا القول وبين قوله السابق او لازم الصدرية لان المعنى هناك ما لزم له الصدرية اما بنفسه او بغيره والمعنى هنا واجب التقديم اما بنفسه او بغيره وفي الخبر صورتان ما اكتسب الصدر مما دخل عليه وما وجب التقديم بسببه لا بلزوم الصدرية لسبب الداخل عليه فتأمل قوله نحو لقائم زيد) ولا يجب التقديم اذا كان الخبر جملة كما يعلم مما مر في شرح قوله وكان مسندا الخ في قول الشاعر ام الحليس الخ لكن انظر هل يختص بالجملة الاسمية اولا اه قوله وصبيحة اي يوم الخ منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ان قلت ان قدرت المتعلق مقدما لزم ان المضاف للاستفهام عمل فيه ما قبله مع انه يكتسب منه الصدارة وان قدرته مؤخرا لزم عمل ما بعد الاستفهام لانه هو الاستفهام والاستفهام يعمل فيه ما بعده فكذا ما هو بمنزلة الاستفهام اه امير على الشذور اه قوله محصورا فيه قد تقدم التحقيق فيه اه قوله ابدا) اتى به للتصريح على الوجوب كما صرح به فيما قبله بانما كذا اه شي قوله وجاز في ما يعلم الخ اعلم ان صدق ما علم من حيث هو هو جائز ثم بسبب العارض يكون واجبا فالمقصود هنا ذكر الجائز والواجب يأتي من قوله وبعد لولا الخ فلا حاجة الى ما في ص ثم ان معنى ما يعلم ما تعلق العلم به انه خلا يكفي علمه اجمالا اه قوله بعد قول السائل لا يخفى انه من غاية الوضوح مع المتن فلا حاجة الى ادعاء الحذف اه قوله نفي جواب قول السائل) قد يقال فيه من ادخاله تحت الاشارة الا ان يقال محذوف فيه لكونه كالمصرح به في الجنبت اه

قوله فزيد استغنى الخ) فائدته رفع الايهام لان المتبادر من اطلاق مادة الجواز استواء الطرفين فيوهم ان حذف ما علم هنا وذكره سيان والذي حذف هنا هو جزء الكلام

محققه انه لا يجد في فيوهم ان حذفهما عند العلم مرجوح اي خلاف الاولوية وليس الامر كذلك بل حذف ما علم في الكلام اولى واحسن لكون الكلام مع حذفه اوجب البعانية ولما ذكر ان حذف ما علم ... ثم قال لكان يوهم ...

فريقا استثنى ... دفع هذا التوهم بقوله ... الاستغناء فالحكم

متوجه الى كلمة الاسم ... ونحو ... في هذه الامثلة دون ما في

البيت السابق الآن ... بيان دفع الايهام عن حكم جواز الحذف ... وقال في الوسيلة ان هذا

الصدر تتميم للبيت ... قوله وقد يحذفان) معلوم من المتن لان ضم الجواز الى الجواز جائز ...

قوله ويحذف الخبر الخ) اعلم ان في حذف الخبر بعد لولا ثلاثة مذاهب الاول ان الخبر اما

ان يكون كونا مطلقا او كونا مقيدا فان كان كونا مطلقا وجب حذفه وان فلا والثاني

انه يجب الحذف مطلقا سواء كان الخبر عاما او خاصا فما ورد بلا حذف فشاذ والثالث ان

الحذف واجب دائما لان الخبر عند صاحب هذا المذهب لا يكون الا مطلقا وما ورد

مقيدا يؤول مطلقا فعند صاحب هذا المذهب لا يرد بلا حذف فما ورد بغير حذف

في الظاهر مؤول ولا محل ولو على الشذوذ ... ما علم من ابن عقيل مع ... ثم ان المحقق

اجراء البيت على المذهب الاول كما جرى عليه الشارح لانه هو ما ذهب اليه المصنف في غير هذا الكتاب ... وبحث ... استعمالها وهو ما كان الخبر

كونا مطلقا ... يتعلق الغلبة بالحكم ... ذهب ابن عقيل الى ان ما ذكره المصنف هنا على

المذهب الثاني فالمميز ... عند ... ما ورد ... او اجرى البيت على المذهب

... الظاهر ... اجراء ما في القطر على المذهب الثاني خاصة دون الاول والثالث

فانظره ... قوله بعد لولا الامتناعية ولم يقيد به في المتن لان التخصيص ... عن جهة

الاسمية كما يأتي في بابه ... قوله والخبر كونا مطلقا ... بان يكون ... فعل صالح للفاعلية

ولا يخفى ان المراد بالمصدر ما هو من جهة المعنى فلا يرد ... فيصلح ... ثبت ...

قوله فالحذف جائز لا واجب) هذا مع ما تقدم رد على المحشين كما علمت اه قوله في نفس
اى ظاهر فيه اما لكونه خاصا به او لغلبته فيه قوله استقر) اظهر لكونه بمعنى الثبات
عدم التزلزل لا بمعنى مطلق الثبوت افاده ص هذا هو الوجه وان صحفه ح لكن يقال
[illegible] بانه [illegible] عدم التزلزل [illegible] قوله [illegible]
والمراد بالتعيين [illegible] اللطائف [illegible]
فلا اشكال بالتعبير بالتعيين ثم ان هذه الواو عاطفة ومعنى المصاحبة هنا مستفاد من المقام
[illegible] قوله كل صانع [illegible] فقد يقال ان اسم الفاعل والمفعول لا يكون حقيقة الا مقترنا ولا
[illegible] اعترض [illegible]
او ثانيا [illegible] هنا الملكة اى القوة الراسخة في النفس [illegible] الفعل او تأخره واعتر
صانع
[illegible]
رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وصنعة رجل واحد مقترنان وهو
فاسد اجيب بانه لما كانت كل في قوة افراد [illegible] الضمير العائد عليها او على
كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فكانه قيل مفرد وصنعته
كذلك كما في ص وخ واجيب ايضا بان توجيه العموم المستفاد من الكل انما يكون
بعد اعتبار عود الضمير الى المضاف اليه فالضمير للصانع فتأمل اه افاده شيخ الح
لان [illegible] عن الخبر [illegible]
وذلك اما من جهة المعنى او من جهة قصد المتكلم فلا يرد انه يصح الاخبار في قوله
[illegible] لانه وان صح الحمل [illegible] قصد المتكلم [illegible] الاخبار
عن [illegible] انظر ح قوله عن الذي خبره قد اضمرا) قد يقال فيه تحصيل الحاصل كما
اجيب بان المعنى ان ما سمع من كلام العرب محذوف الخبر في هذه المواضع حكم
بوجوب ذلك الحذف كما اخذ من شيء او المعنى يجب حذف الخبر [illegible] لا يصح ان يكون
خبرا عن المبتدا الذى حذفا [illegible]
يكون المبتدا [illegible] اجيب بان هذا له
للمحل لا تصوير لمعناه كما هو [illegible] بعدم التصريح به [illegible]
ونعلم ان الحال انما يكون من الضمير وهو [illegible]
المتقدم اعنى الواقع مبتدأ يجب كونه صريحا وهو [illegible] عند جمهور البصريين كما في
قوله اذ كان ع) اى عند ارادة المضي او اذا كان عند ارادة الاستقبال كما في ص

{تنبيه} اى اذا كان القصد اجراء التشبيه على الضرب والا فلا كما اتضح
قوله نحو ضربي زيدا) انظر ابن عقيل مع حواشي مع ص لان بعضها
ولم يتعرض الناظم كابن الحاجب فيه حذف المبتدأ كالخبر الواجب الحذف كما استفيد من ثم
يأتي في ابواب اخر والبواقي لعلها لم يكثر استعمالها
قوله واخبروا الخ) انظر الش قوله وان اختلف الجنس بان يختلفا افرادا وجملة واتى المبالغة رد للفارسي ا
انظر ص والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ٥

(فوائد شتى فيما قبل)

قوله بعد لولا الخ واعلم ان حذف الخبر في هذه المواضع الاربعة جائز في احد الامر لقرينة ثم وجب لسد الجملة بعد لولا مسد
الخبر فان قلت كيف سدت الجملة مسده مع ان الجملة مستقلة والخبر جزء قلت ان لولا يؤول الجملة بالمفرد فصار جزء
كما يفهم من الرضي واما في القسم فلسد الجواب مسده ولا يخفى ان الجواب لا استقلال له واما في واو المعية
فلسد الجملة المعطوف عليه مسده بجزيئه مأخوذ من اظهار معنى المعية لان اظهاره من المعطوف و
المعطوف عليه معا فصار كالجزء منه واما قبل الحال فالسد ظاهر كما يأتي فافهم فانه نفيس ٥
قوله لولا انتم الخ واما من قال ان الحذف واجب مطلقا يقول في الاية بالوجوب واما من قال لا يكون الخبر بعد
لولا الا كونا مطلقا يقول فيها ان الحذف واجب والخبر كون مطلق واما بيع التغير بصدد تمونا مار كونه
خاصا فهو مبني على قرينة المكان اى بقوله اعز صدد كم بعده فلا يخرج عن كونه كونا مطلقا ٥ قوله
مثل ع خصص المثال لهذا النوع لكونه اخفى من الصور السابقة والكاف زائدة لكن فيه فائدة
التأكيد ووجه ان ظهور المعية يلزم ان يكون كهذه فقط في فهم السامع عقب سمع الكلام
انه معية اه قوله والرابعة قبل حال) اى ان تكون المبتدأ قبل حال محله في هذا المقام القرينة او يقال
على بعد ان التقدير مصورة قبل حال اه قوله لا يصلح ان يكون الخ اى ان حمل الحال المذكور
على المبتدأ لا يظهر المعنى المقصود الا على سبيل المجاز فلا اشكال قوله عن الذي خبره الخ اى عن المبتدأ
الذي حكمنا بحذف خبره لا المراد لا يصلح ان يكون خبر الكلام مبتدأ فهذا افائدة قوله عن الذي خبره الخ
فلا اشكال ٥ من ص قوله بان يكون الخ تصوير لعدم المشابهة قوله كضربي العبد الخ لما كان هذه
الصورة عنفيط اخذه من البيت جعل المصنف البيت الذي بعده مثالا لذلك فهو من نوعيها كما يتضح ٥
قوله وهو سادّ الخ الضمير الى كان اى ان كان المحذوفة سدت مسد الخبر لان الحذف والقرينة ثابت
في قوة المذكور ثم سد الحال مسدها اذا كان لما فيه من معنى الظرف تمنع اظهاره ايضا فالحاصل ان الحال سدت
مسد الخبر في الظاهر وفي التقديرات اذا كان سدت مسد الخبر والحال سدت مسدها اذا كان ويمكن ارجاع هو
الى مبتدأ فهو مبني على ان الحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة وفي الحقيقة بواسطة كما في ص
٥

في الثاني

فان قلت ان صاحب الحال يجوز ان يكون العبد فلا حاجة الى تقدير اذا كان حتى يكون صاحب الحال ضميرا مستترا
قلت وان كان كذلك فتقديره ضربي العبد مسيئا حاصل فحمل الحال قبل الخبر لكونه معمول المبتدأ
الذي هو ضربي مثلا فيفوت المعنى المقصود وهو الحصر اي حصر الضرب مثلا في كونه حال الاساءة
مع انه مع من قوله ثم الظرف ح اي ثم حذف الظرف مع الجملة المضاف اليه لدلالة قوله بعد وكان الحذف
فهو اختصار الكلام لما ضرب قوله وكان الحذف وفيه تامة) وان كانت ناقصة فينبغي ان الحذف
الحال خبراله فلا يجوز للغرض الذي ذكره انتهى فانظره قوله ومنوطا حال سدت هي هذا مبني
الظاهر فلا يتافى ما تقدم لان الشارح ذكره نظرا للتقدير اه

قوله واخبروا باثنين الخ انظر ما فائدة التوزيع مع انه يصح ان يقول واخبروا باكثر من واحد مع اختصاره اه
ثم ان وجد المرفوعان بعد مبتدأ واحد ولم يكن الاول منها اسم جنس ويصلح الحمل بكل واحد منها على المبتدأ أو له
بما التوزيع كان المرفوعات بعده من باب تعدد الخبر سواء كان مختلفا في الجنس او متحدا على القول الراجح لكن لا يتبع
هذا انه يجوز ان يعطف بعضها على بعض واما ان كان الاول منها اسم جنس والثاني وصفا او جملة نحو زيد رجل صالح او رجل
ابوه قائم فاسم الجنس خبر وما بعده صفة له او ان لم يصلح الحمل بكل واحد منها نحو هذا حلو حامض لانه لا يقال هذا
فقط فالجمع وافية بانتفاء تعددية الخبر كما في القطر بل الخبر هو المجموع ووجه الرفع في الجزئين التوزيع او ان صلح لكل
لكن قصد المتكلم فيه التوزيع نحو بنوك كاتب وصانع وفقيه فلا تعدد اجماعا كما في القطر ايضا لان اصله
ابنك كاتب وابنك صانع وهكذا ثم لما اتحد المبتدأ لفظا ومعنى جمعت وتعذرت جمعية الخبر لاختلافها لفظا ومعنى
فكل واحد من هذه الاخبار عن كل واحد من المبتدأ ت ولو اوقعها طبقة بالحمل والفرق بين هم سراة شعرا
وبنوك كاتب الخ ان المتكلم قصد في الثاني التوزيع ولم يقصد في الاول بمعنى قوله هم سراة شعرا
ان القوم متصفون بانهم سراة وشعرا لا ان بعضهم سري وبعضهم شاعر اه فافهم اه قوله وان
اختلف الجنس) بان يختلفا افرادا وجملة واتى المبالغة ردا للفارسي انظر ص اه

كان واخواتها الخ اعلم انه اختلف في المقصود بالذات في جملة الاسناد فعلى الراجح هو المسند اليه وقيل المسند
فعلى الاول يقدم باب المبتدأ على الفاعل كما هو غالب عادتهم وعلى الثاني بعكسه كما فعل ابن الحاجب في الكافية
ثم المناسب على الاول في النواسخ تقديم كان على ان لان كان لا تغير اعراب المسند اليه ولرفع الظاهر بخلاف
ان فانما من قدم ان مع تقديم المبتدأ على الفاعل فنظر الى انه تنسخ اي حكما من كان بدليل بقاء الجزء
بمراعاة المحل ولانها لا تبدل الجملة فعلية بخلاف كان وعلى هذا جرى في الوردية ثم ان النواسخ من حيث
النسخ ثلاثة انواع نسخ الاول حقيقة وحكما وهو ان وما جرى مجراها ونسخ الثاني كذلك وهو كان ونسخ الجزئين
معا وهو ظن واخواتها فينبغي تقديم ناسخ احد الجزئين على ناسخهما فلعل اخر ظن واخواتها الا ان يلاحظ
جانب الفعلية فيقدم كان وظن لكن لم يعلم من جرى عليه ثم ان النواسخ نوعان الفعل والحرف والاسما ستفيد من ثم
ثم ان الاخوات جمع اخت فاعترض بانه لا يطلق على كل واحد منها اخت فكيف جمع اجيب بان الطائفة من
غير العاقل اذا اطلق عليه جمع مؤنث لا يشترط اطلاق مفرده لافراده ومثل هذا يقال في نواسخ لان فاعلا
وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل ومعنى الاخوات النظائر في العمل مع جري
عادة النحاة ذكرها في باب واحد فلا يرد ان افعال المقاربة يصح عليها انها من اخوات كان اه
قوله ولما فرغ) والظاهر انها اتفاقية وتحتمل ان تكون شرطية فتدبر اه قوله في نواسخ الابتداء اي

فان قلت ان صاحب الحال يجوز ان يكون العبد فلا حاجة الى تقديراذ كان حتى يكون صاحب الحال ضميرا مستترا
قلت وان كان كذلك فتقديره ضربي العبد مسيئا حاصل فحمل الحال قبل الخبر لكونه معمول المبتدأ
الذي هو ضربي مثلا فيفوت المعنى المقصود وهو الحصر اي حصر الضرب مثلا في كونه حال الاساءة
مع انه مع من قوله ثم الظرف الخ اي ثم حذف الظرف مع الجملة المضاف اليه لدلالة قوله بعد وكان الحال
فهو اختصار الكلام فلا ضرر قوله وكان المحذوف تامة) وان كانت ناقصة فينبغي ان تجعل
الحال خبراله فلا يجوز للغرض الذي ذكره الشارح فانظره قوله ومنوطا بالحال سدت الخ هذا مبني
الظاهر فلا ينافي ما تقدم لان الشارح ذكره نظرا للتقدير ام

قوله واخبروا باثنين الخ انظر ما فائدة التوزيع مع انه يصح ان يقول واخبروا باكثر من واحد مع اختصاره ام
ثم ان وجد المرفوعان بعد مبتدأ واحد ولم يكن الاول منها اسم جنس ويصلح الحمل بكل واحد منهما على المبتدأ اول
بهما التوزيع كان المرفوعات بعده من باب تعدد الخبر سواء كانت مختلفا في الجنس او متحدا على القول الراجح لكن لا ينبغي
هذا ايل يجوز ان يعطف بعضها على بعض واما ان كان الاول منها اسم جنس والثاني وصفا او جملة نحو زيد رجل صالح او زيد
الخير فاسم الجنس خبر وما بعده صفة له او ان لم يصلح الحمل بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض لانه لا يقال هذا
فقط فاجعوا فيه بانتفاء تعددية الخبر كما في القطر بل الخبر هو المجموع ووجه الرفع في الجزئين التوزيع او ان صلح لكن
قصد المتكلم فيه التوزيع نحو بنوك كاتب وصائع وفقيه فلا تعدد اجماعا كما في القطر ايضا لان اما
ابنك كاتب وابنك صائع وهكذا ثم لما اتحد المبتدأ لفظا ومعنى جمعت وتعذرت جمعية الخبر لاختلافه لفظا ومعنى
فكل واحد من هذه الاخبار عن كل واحد من المبتدأت والواو فيهما عاطفة للجمل والفرق بين هم سراة شعرا
وبنوك كاتب الخ ان المتكلم قصد في الثاني التوزيع ولم يقصد في الاول فمعنى قوله هم سراة شعرا
ان القوم متصفون بانهم سراة وشعرا لا ان بعضهم سري وبعضهم شاعر ام فافهم ام قوله وان
اختلف الجنس) بان يختلفا افرادا وجملة واتى المبالغة ردا للفارسي انظر ص ام

كان واخواتها الخ اعلم انه اختلف في المقصود بالذات في جملة الاسناد فعلى الراجح هو المسند اليه وقيل المسند
فعلى الاول يقدم باب المبتدأ على الفاعل كما هو غالب عادتهم وعلى الثاني بعكسه كما فعل ابن الحاجب في الكافية
ثم المناسب على الاول في النواسخ تقديم كان على ان لان كان لا تغير اعراب المسند اليه ولرعي الظاهر بخلاف
ان فانما من خصم ان مع تقديمه المبتدأ على الفاعل فنظر الى انه نسخ اي مغيف مع كان بدليل بقاء المجرد
بمراعاة المحل ولانها لا تبدل بالجملة فعلية بخلاف كان وعلى جعله اجرى في الوردية ثم ان النواسخ من حيث
النسخ ثلاثة انواع نسخ الاول حقيقة وحكما وهو ان وما جرى مجراه ونسخ الثاني كذلك وهو كان ونسخ الجزئين
معا وهو ظن واخواتها فينبغي تقديم ناسخ احد الجزئين على ناسخهما فلذا اخر ظن واخواتها الا ان يلاحظ
جانب الفعلية فيقدم كان وظن لكن لم يعلم من جرى عليه ثم ان النواسخ نوعان الفعل والحرف ام ما استفيد من
ثم ان الاخوات جمع اخت فاعترض بانه لا يطلق على كل واحد منها اخت فكيف جمع اجيب بان الطائفة
غير العاقل اذا اطلق عليه جمع مؤنث لا يشترط اطلاق مفرده لافراده ومثل هذا ايقال في نواسخ لان فاعل
وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل ومعنى الاخوات النظائر في العمل مع جري
عادة النحاة ذكرها في باب واحد فلا يرد ان افعال المقاربة يصح عليها انها من اخوات كان ام
قوله ولما فرغ) والظاهر انها اتفاقية ويحتمل ان تكون شرطية فتدبر ام قوله في نواسخ الابتداء اي

فلا اشكال اه قوله وسميت اى النواسخ اى مسمياتها وقوله بذلك اى بلفظ
في نواسخ الامور المتعلقة للابتداء
النواسخ كما هو معناه لان الجار والمجرور ونحوه اذا تعلق بمادة التسمية كان المراد لفظه مثل سميت ابني بمحمد
وكتبت زيدا اى لفظه لان الكتابة والتسمية لا يتصور الا على اللفظ فلا حاجة الى الاستخدام اصلا
قوله فلما دخلت ع) شرطية لا اتفاقية اه قوله ترفع كان ع) وقدمها على اخواتها لعدم خلو اخواتها
عن معناها ولانها مختصة باحكام ليست لاخواتها كما سيأتي اه قوله اسما) هذا تغليب ما يقال جمع
زيد على زيدين فلا اشكال تأمل اه ثم انه خصص بالذكر ولم يقل والخبر خبر ردا للكوفيين انظر
الحواشي اه شم قوله كان زيد احمر) انما مثل بتقديم الخبر لاظهار ان تقديم الخبر جائز وهنا حيث لا ضرر
ثم يفصله في قوله وفي جميعها توسط الخبر اه قوله بمعنى اقام نهارا) ومعنى اقام هنا حصل ولو
في حالة التمام كما يظهر من المختار فانظره ثم ان معاني الافعال التي يذكرها الشارح انما هي ثابتة
لها في حالة النقص والتمام لا خاصة بالتمام كما قيل لكن لابد من تجريد البعض عن بعض معناه
الذي لا يصح الاسناد ونحو اضحى واصبح وامسى لكن يكون المعنى المستفاد منه قيدا في الاسناد
بمعنى اصبح زيد نائما كان زيد قائما في الصباح وكذا غيره اه شم قوله وهي لنفي الحال) اى
وهي عند الاطلاق لنفي مطلق الحال ولا يفيد نفي الماضي ولا المستقبل وعند التقييد فبحسبه كما يعلم من الشم
وغيره واعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكره لان مثله نفي اولا ودفع بان ليس فعل ونفي الفعل مقيد
بالزمان فلما لم يوجد ذلك في ليس احتيج الى ذكره فقيد فائدة اي فائدة اه كما في شم ونقل
عن شع ان معنى الحال هنا الصفة اى النسبة الحاصلة من الاسناد اه لكن فيه خفاء فالاولى
اولى ع قوله والمراد بها ع) ولا يعترض به على المتن لان الخارج ليس من النواسخ قوله ومعناه
الانتقال) ولم يقل انتقل كما هو الانسب لكون المراد مجرد معنى المادي ثم ان الانتقال
معنى زال ماضي يزال كما يظهر ان يبحث على ت قوله ومضارع الذي) انظر فائدة
تفريقه من لعله بيجئ التفسير بغير هذا المعنى فانظره قوله ومصدره) ولم يقل ومصدر
الناقصة لعدم استعماله كما يذكره عند قوله ان كان غير الماضي ع قوله ومعانيها معنى زال)
قد يقال فيه الاخبار بالمفرد عن الجمع الا ان يقال اضافة معنى لزال للجنس قال شم والجواد
الصافي ان يقال ان امتناع ذلك اذا لم يصلح المفرد للكثرة بحيث لا يصح الاخبار من جهة المعنى
والا فلا لان منع ذلك الاخبار ناشئ من جهة المعنى ومثله الاسم نوعان اه قوله انما
تعمل بشرط تقدم ع) لان المقصود بالذات من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفي
ونفي النفي اثبات اه ص فان قلت لم لم يرد وايها تأدية

المقصود

المفسر دبالبيع وهو النفي بازالة اداة النفي يدفع بانه لو فعل كذلك لزم حصول الاصلين بالفرع والفرع بالاصل
وذلك قبيح لما فيه من مخالفة الاصلين فتدبر ولا يرد ان ليس نفي كذلك ولم يفعل فيهما كما فعل في هذه لانهما
جامدة ولا يجري فيهما شيء من التصرفات فحكم عليهما بانهما النفي الحال اه ماقال شيخ انظر من تخذ غير ما
ذكر لكن يرجع ماذكره استعمال العرب فتامله مع المطالعة اه قوله وهو النهي الخ والاولى اسقاطه لئلا
يلزم التكرير اه قوله ومنه ما التصريح ووجه التفريق فيه ظاهر اه قوله والدعاء قوله الا ياسلمي الخ ومثل به
في شرح الوردية لما تقدم فيه النفي لفظا قال شيخ م لعله نظرا الى جانب اللفظ فقط وما نظر هنا انما
نظر المعنى فاحفظه اه وانظر حاشية قوله ومثل كان دام الخ اختلف العبارة فعبر بعضهم بما دام نظرا الى انه
ما لا ينفك عنها في حالة الاعمال وعبر بعضهم بدام فقط مقيدا بما وهذا الثاني هو التحقيق وعليه جرى
المحقق هنا اه قوله كاعط ما دمت الخ والتمثيل قيد من حال كون دام المسبوقة بما كاعط الخ في كون ما ظرفية
مصدرية اه قوله بمعنى بقي واستمر ونقل عن شيخ ان بقي واستمر لا يلزم احدهما من الآخر فليس عطفا
تفسيريا قال شيخ م فيه من ان هذا صريح في ان اسمها يكون باقيا بما اتصف فقولك مثلا ما دام زيد قائما
يكون معناه كان قوم قائمين ثم زالوا عنه الا زيد فبقي منهم قائما ولا يفهم هذه الفائدة من ما فتلبثه
كما هو واضح فالاولى ان يقال ان بقي هنا ليس بمعنى البقاء من الشيء بل هو بمعنى الثبات طويل الزمان فاستمر
عطف تفسير له فافهم اه قوله تقدم بالمصدر الخ تفسير كذا اشتهر في السنة المصابيح انظر من ابن جماعة ...
هذا المعنى اه قوله نصيبا حال الخ قال شيخ والتحقيق ان يقول لا خبر بل هو حال فتدبر اه قوله وكذلك الخ فرقه
لكونه غير مصرح بنفي المتن اه قوله مصدرية لا ظرفية لانها اذا كانت ظرفية يلزم ان يكون من زائدة او شبهها لما هو
شأن الظرف الذي هو غير متصرف ولا يجوز ذلك بعد عجيب لانه مما يتعدى بمن او ولم يكن كونها فقد المصدرية
فقط لعدم الوجود انتهى قوله وغير ماض الخ قصد البيت في قوة كلاما ما يتصرف منهن قوله ان كان غير الماض الخ
فان قيل انه لا حاجة الى ذكره لانه واضح بالذكر يدفع بان المقصود منه ذكر ان من الافعال المذكورة ما لا يتصرف
كما يفيده ذوق الكلام حيث ذكره عقب قوله وغير ماض الخ ثم ان في لفظه العجز ايرادين الاول انه
اقام الظاهر مقام المضمر في قوله ان كان غير الماضي والثاني انه مفعول منه الى الماضي فلا يجري على مذهب
البصريين في الاشتقاق من ان الاشتقاق هو من المصدر لا من الماضي اه اجيب عن الاول بانه
اقام الظاهر ليسند الى النكرة حتى يفيد القلة كما هو في الباجوري والقلة مقصود هنا في المعنى المستفاد
من الذوق فالمعنى ان من الافعال المذكورة ما لا يستعمل منه غير الماضي لكنه قليل ونقول كذلك ولو

كان شيئا فتدبر فان قلت هذا المعنى المستفاد ثانيا لو قال ان كان غيره قلت ان كان هكذا الرابع في خفاء مرجع
ضميرين متلبس في الهيئة ولما ضمير امنه وغيره وانا ذهب اخفاء بعد التامل ويجاب عن الثاني بان عود
ضمير منه الى الماضي لا يمنع عن مذهب البصري لانه ان المشتق من المصدر بالمباشرة هو الماضي ثم اشتق
منه غيره فان قلت لا يدخل فيه المصدر كما لا يخفى يجاب بان المصنف لم يرد هنا الا ذكر الاشتقاق اجمالا لا تفصيلا
لان المحل ليس محل بيان الاشتقاق مع انه لا يمتنع اجراؤه على مذهب الكوفيين او يقال ان المراد بالاستعمال
التصريفي واجاب بعض الفضلاء بالحذف اي من مصدر او مادة الماضي انتهى ما قاله الشيخ م قوله
الى ان منهج فان قلت ان اشارة الناظم لم تكن الى هذه التفاصيل قال الشيخ م يجوز ان يكون اشارته
اليها لكون المشار اليه في نفس الامر هذه التفصيل كما لا يخفى انتهى قوله وفي جميعها م من حيث
ذاته فلا اعتراض بما ياتي في الشرح من واجب التوسط وممتنعه فانهما لامر عارض انتهى ش م قوله
ولانه قدمه ذكره لاظهار وجوب التوسط في هذه المثال والا فلا يلزم من امتناع التاخر وجوب
التوسط لامكان تقدمه على الفعل فلما امتنع ذلك في هذه المثال وجب التوسط قوله او اتصل
به ضمير الاسم ولا يخفى ان الاسم متقدم رتبة على الخبر فلا منع بتوسطه قد يجاب بان المراد بالتوسط في
قوله وقد يمنع التوسط المعهود وهو الواجب فيصدق بالجائز انتهى وهذا الجواب لا يناسب اصلا لان الجائز
عين ما صرح به في البيت قال ش م لعل الشارح نظر الى مجرد مقابلة ما تقدم ثم ما فيه بعود الضمير من الاسم
الى الخبر بعكس هذا وبالجملة لا يخفى ما فيه فانظر الجواب الشافي انتهى قوله وكل سبقه ظاهره
ان كل النحاة منعوا تقديم الخبر على دام سواء قبل ما او بعدها وليس كذلك لان الكوفيين
لم يمنعوا تقدمه بعد ما اجيب بان ما اشترط في عمل دام فلا يظهر الفصل بينهما فالمراد بدام
ما دام فمنع الكل مسلم وعلى هذا اجرى الشارح قال ش م والظاهر ان المراد بالكل كل البصريين
قوله وقد يجب في نحو اين خ هذا هو بسبب عارض فلا اشكال انتهى قوله كذاك سبق خ فرق فيه بكلا الكونه
غير متفق عليه هذه الفائدة مبنية على ان المراد بالكل في قوله وكل سبقه كل النحاة ولما
على ان يراد به كل البصريين فالفائدة بالتعريف اختلاف النوعين كما هو واضح انتهى قوله سواء كانت
والمراد بالنفي هنا الجنسي لا الفردي لانه لا يشترط تقدم ما بل تقدم النفي ايا كان انتهى ش م قوله
لا توسط في هذا هو مبين ما في قوله فجئ بها متلوة انتهى قوله فجئ بها خ مرفيء بالخبر بعد
ما فهذا هو مفهوم قوله كذاك سبق خ صرح به ردا على من منع توسطه بين ما والفعل انتهى ش

كما اشار اليه الشارح

كما اشار اليه الشارح بالتمثيل اه قوله لان ما لها اشارة الى علة منع السبق وهي الصدرية والى رد من اجاز التقدم
فعلى لان النافية ليست هي صالحة لان تكون تالية للزومها الصدرية والى ذلك اشار الشارح بقوله لان لها ح
فتنبه قوله وانشدوا ح رجز جوا دليلا عليه شعر العرب هذا هو معنى قول النحاة وانشدوا عليه
تنبيه حاصل ما في البيت صريحا وتلويحا انه لا يجوز تقديم خبر الفعل المنفي بما سواء كانت شرطا في العمل
ام لا خلافا للكوفيين فيهما وابن كيسان والنحاس في الاول وبعضهم في الثاني والممتنع توسطه
بين ما والفعل ومنعه بعضهم واما اذا كان المنفي بغيرها فيجوز التقديم سواء كان شرطا في العمل
ام لا خلافا للفراء فيهما اه اذا عرفت هذا عرفت ان ما ذهب اليه شارح الوردية انما جرى على ما
كتبناه وبعضهم في الثاني مقابلا لابن كيسان اه ملخصا من ابن عقيل وغيره مع زيادة قوله والاختلاف
في الفعلية ح اعترض بان الاختلاف في الفعلية بين النحاة وهم الكوفيون بمنع سبق الخبر فلم يكن الجامع
سابقا وذلك ممنوع اجيب بان المراد بالاختلاف منشأه وهو الدلالة على الحدث اه شيخ قوله ولكن
لعله ح ايراد على الجمهور ولا يخفى ان هذا الاعتراض غير مسلم لان ما ذكره الجمهور من التوسع انما
هو في معمول الخبر ولا يقتضي التوسع في الضعيف القوي توسع الضعيف وعلى هذا المعنى عذر بعض
الفضلاء عند قوله ما لا يتوسع في غيره مع ضعف يكون معمول المعمول اه شيخ قوله وذو تمام ح ولعله
قلت ان المناسب لتعقيب ما قبله ذكره هنا قوله ولا يلي العامل ح قال ش م ان ما لاحظ المصنف هو ولي
وقت الاحتياج فانه لما ذكر احوال معمولاته من حيث عملها احتيج الى بيان حالة وجود معموليها او
عدمها بان يبين نقصانها وعدم تمامها فقال وذو تمام ح فالمقصود بالذات بيان معنى الناقص فقوله
وذو تمام ح توطئة لما بعده فان قلت ان المناسب تقديم معنى الناقص قال ش م ان معنى التام
اثبات والناقص سلبه فالوجه تقديم التام فتدبر اه قوله وهي الاستغناء ح وضمير هي عائد على
التمامية المعلومة من قوله تامة فلا اشكال اه قوله لانها تكون ح فيه ايرادات الاول انه لا بد ان
يكون مقول القول جملة ولو معنى كما نحن فيه وذلك مفقود في عبارة الشارح حيث قال فاعلا
الثاني انه اقتصر على اللازم وليس ذلك بلازم لانه قد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف
بمعنى غزله كما في يس علي ت والثالث ان كونها بمعنى اللازم لا يكون علة لتسمية المرفوع فاعلا
اجيب عن الاول بان ثبت قد يطلق بمعنى يثبت كما في مواطن شتى وعن الثاني بانه لم يذكر المتعدي
لقلته بخلاف اللازم كما هو واضح من امثلتهم وعن الثالث بان صغرى العلة محذوف كما هو دأب

تفصيل العلة لانها تكون بمعنى فعل لازم والفعل اللازم لا بد ان يكون
من يمنع الاختصار للمطلوب المحمود فهو كون ما بعدها فاعلا اه قوله اى دام ظله فظل بمعنى
ما بعدها فاعلا فكذا ما بعده فيحصل المطلوب وهو كون ما بعدها فاعلا اه قوله اى دام ظله فظل بمعنى
دام انظر ص قوله وكذا لك اصبحنا فرزنه بكذا المانية من اخوات كان من ان معنى للصيرورة كما في بعض المواضع
فانظره اه قوله دلالتها على الحدث انظر ص اه قوله وقال في المغنى في تقوية لما ذهب المصنف كما لا يخفى
قوله ولا يلي العامل معمول الخ اى لا يقع معمول الخبر بعد هذه الافعال بلا فصل فيتحصل منه ثلث
صور كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد للزوم ايلاء المعمول للعامل
فيها فاما غيرها من الصور الآتية مع معمول الخبر كلها جائز عند البصريين انظر ص في حاشية
قوله سواء تقدم الخبر على الاسم اه قوله اى لا يقع بعده هذا مبنى على ان البعدية تقتضي الاتصال
كما هو غالب استعمالها كما قدمناه في مبحث الرد فيما سبق قوله او يليه بعد الا ردف فليراجع قوله
فان تقدم الاسم الخبر على الاسم وعلى معموله الخ مع تقدم المعمول على الاسم كما يأخذ من تقييد
قوله نحو كان آكلا الخ وانما حكمنا بالتقييد لانه لو لم يقيد التمثيل لشمل فيه نحو كان آكلا زيد طعامك
فيلزم دعوى ابن شقير فيه ايضا وذلك غير معلوم وجواز ذلك الصورة معلوم بالاولى فتأمل اه ش م
قوله وصرح ايضاح مفهوم من البيت ايضا لان معنى الايلاء ان يقع المعمول بعده كما بينه الشارح
قوله واحتج الكوفيون الخ هذا صريح في ان البيت جواب من البصريين لما ورد ظاهره يوهم ولاية
المعمول للعامل كما هو واضح اه وانما ما جاء من كلامهم مما لا يجوز فيه كون الاسم ضمير الشأن لظهور نصب
الخبر فيؤولونها بالضرورة او غيرها انظر ش ا ه فاختصار الناظم على الاول لعله لكثرة ما جاء
مما له ضمير الشأن قوله ليس ظرفا او مجرورا كما سنعرف من كلام الشارح اه قوله وقد اطردت الخ
يقتضي ان الزيادة في غيره شاذ وستعرف ما فيه قوله كما كان اصح الخ وفي اختصار من التمثيل برد
ما السيرافي انظر ص في باب التعجب ص ٣٠٩ ج ثان قوله فاصح ملفظ الخ يؤخذ ذلك
من ظاهر قوله وقد تزاد كان الاش م قوله وشذ الخ زيادتها الخ هذا يقتضي قياسيته في غيره
تحصل المنافاة بين كلاميه حيث قال سابقا وقد اطردت الخ قال ش م والظاهر ان يقال
ان اطرد السابق بمعنى كثر وذاع وشذ بمعنى خالف القياس ويمكن ان يقال انه قصد
بمفهوم قوله قد اطردت الخ الاشارة الى ما في ابن عقيل من ان الزيادة انما تنقاس بين ما
وفعل التعجب ولا تزاد في غيره الا سماعا وقصد بمفهوم قوله وشذ الخ الاشارة الى ما في خ من

انه اللامي في التوضيح وغيره انها تنقاس فيهما بعد الجار والمجرور قوله مع اسمها معلوم من البيت حيث قال ويبقون الخبر مع سكوته من الاسم هذا هو الظاهر وجرى عليه الشارح وذهب الاشموني الى انه محتمل الامرين اي يبقون الخبر اما مع الاسم او بدله وسنه فيشمل ما حذفت مع بقاء المعمولين قوله الشرطيتين اخذه من غالب استعمالها مع ان ان النافية عاملة عمل ليس كما سياتي اه قوله كثيرا اذا اشتهر يقال ان الشهرة والكثرة لا يتلازمان كما لا يخفى لكنه لا يظهر في الالفاظ كما عرفت من المواطن فالاولى انه بيان لكثرة الاشتهار الاشم قوله كان وحدها معلوم من ظاهر قوله عنها كقوله المصدرية معلوم من تقييد المثال اه قوله بعد هذه فيها معلوم من ذكر التعويض قوله ارتكب قال العلامة في مثل هذه العبارة لا يقال الا فيما خرج من القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك كذا قاله الاشم ولا يرد ذلك هنا لان الارتكاب مقيد بما بعده لا مطلق الارتكاب مع ان مادة الارتكاب لا يقتضي قوله للاختصار اعترض بان معنى الاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعاني وذلك مفقود هنا لان الحروف قبل الحذف اربعة عشر وفي الحال خمسة عشر فليعلم اجيب بان معنى الاختصار ليس كذلك بل هو تقليل الكلمات النحوية لتادية المقصود بالمساواة وذلك موجود هنا لانه حذف فيه كان واللام مع تادية معناهما ولفظ انت منفصل من كان ولا يشكل بوجود ما عوضا عن كان لانه لا دلالة لها لانها زائدة فلا يرد ما في يس على ت شيء او يقال انه ذكر الاختصار باعتبار الحالة التي قبل تعويض ما كما استفيد من ش. ع ب قوله وشمله قوله خ فرقه لما ياتي في الشرح من ان تنبيه هذا في المعلوم ش م قوله خلافا للمبرد هو في منع الجمع بين ما وكان لا في امتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه لانه لم يقل به احد بل هو يقول ان ما زائدة محضة ه ليس على سبيل التعويض كما في خ قوله ومن مضارع لكان ع يعني انه يحذف النون من مضارع كان المجزوم ولم يتعرض للشروط الباقية لانها من بحث الصرف وذكر هذا البيت استطرادي هذا هو الظاهر كما قال ش م وفي تعلم من شيء انه يمكن اخذها من البيت الواحد كما ستعرف وذلك ان كونه مجزوما بالسكون معلوم من المتن لان مضارع كان يكون فكانه قال من يكون ولا يكون جزمه الا بالسكون وكونه غير تاليه ساكن معلوم ايضا لانه اذا وليه ساكن يحرك النون فلا يكون مجزوما في الظاهر وكونه غير تاليه ضمير متصل معلوم ايضا لان اتصال الضمير لا يكون الا بالآخر وهو النون فلا تحذف حينئذ لانعدام الاتصال عند ذهاب النون التي هي الآخر فهو ضروري فتدبر فاملة ما لا يعلم من البيت فهو كونه في الوصل وما يقال من انه ليس من الشروط بل

هو بيان محله بخير ظاهر اه قوله في الوصل والمناسب ذكره فيما تقدم لانه من الشروط بجاز بانه
معلوم من ذكر العلة وهي التخفيف فتناسب ذكره عند ذكر العلة ووجه كونه معلوما من ذكر التخفيف
ان احتياج التخفيف انما هو في الوصل لا في الوقف لان الوقف محل الخفة فلا حاجة فيه الى التخفيف
بخلاف النون اه ش ع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس

قدم في الذكر ما لكون عملها مختصا بهذا الاستعمال لانها لا تعمل شيئا الا الحجازية عند الحجازية بخلاف لا كما سيعرف
من بابها وعقب لات للا لان اصل لات لا واخر ان لكون عملها اضعف من غيرها كما سيعرف اه قوله
المشبهات ح والتشبيه في اصطلاحهم اعطاء حكم الشيء لشيء آخر لكونه مشابها له في المعنى او
غيره وهو كذلك في هذه الحروف فتقدير المتعلق في العمل كما اشار اليه اش او في المعنى كما
اشار اليه الجامي فالاول اولى لان الكلام في العمل اه ش ع قوله اعمال ليس ح عبر بالاعمال
مع ان الانسب التعبير بالعمل كما هو واضح تشاكلا لقوله اعملت ولم يقل عملت مثلا نظرا لقوله
المشبهات وقد يقال ان الاعمال بمعنى العمل او يقال ان المراد بالاعمال حاصل المصدر من جهة
مطاوعته وهو العمل القائم به وكانه قيل العمل فتدبر قوله وهو رفع الاسم ح لا يخفى ان الاظهر
رجوع هو الى الاعمال باقيا على اصله بناء انه عائد على العمل المعلوم من الاعمال او يقال بما ذكرناه
من ان المراد حاصل المصدر فليراجع اه ش م قوله في نفي الحال قد كتبنا تفصيله في باب ليس
فليراجع قوله لا يعملونها شيئا اه في شيء من النكرات والمعارف او يقال شيئا من العمل
فهو نائب عن المفعول المطلق ليعملونه كما يعلم من شرح ور الله نهب في باب المفعول المطلق اه
قوله وهو القياس اه وهو الاوفق بالقواعد لا بمعنى مقابل الشاذ قوله ولان لكونه اصلها
عدم العمل اه قوله الزائدة تفسير موافق لمذهب البصريين لان ان بعد ما عندهم زائدة كافة
واما عند الكوفيين فنافية مؤكدة من ت ور ضي فلا قائل بان ان هذه نافية مؤسسة
لانهم ما ان انتم ذهبا على رواية النصب ينقلب مثبتا ومنع ذلك معلوم من قوله مع بقاء النفي
فلا حاجة الى تقدير والنافية المؤسسة عند قوله الزائدة لكن وجه البصريون لما جاء
ذهبا بالنصب مع وجود ان بانه هي في تلك الرواية فانها نافية مؤكدة فوافقوا الكوفيين

في هذه الرواية
لكونها زائدة
مؤكدة

فيهما في كون ان مؤكدة صه

فقط ولا تمنع العمل كما في الحواشي فقول الوردية بلا ان مطلقا مشكل الا ان يقال انه جرى على ما يظهر
مما في العمل لان الكوفيين لا يثبتون العمل لما اصلا صه
من تعليل الرضي حيث قال وانما عزلتها الا انها وان كانت لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما

(لعل هذا زائدة عليه ١٢)

النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا النافية نفي ما
في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد
جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم
ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف ابو بحروف فكلا العلتين فائتتان في انه مطلقا زائدة
كانت اونافية مؤكدة وعلى هذا المراد شرح شارحه حيث قال سواء قلنا فقد اتضح مما ذكر
ان قول محشيه عند قوله مطلقا زائدة كانت اونافية مؤسسة غير سديد فلا تغفل ١٢ والظاهر كما
استفيد من شيخنا ان معنى قوله مطلقا ما بينه الشارح اعني سواء قلنا اي سواء قلنا ان ان زائدة
كافة موافقين للبصريين اوقلنا نافية مؤكدة موافقين لمذهب الكوفيين لان الكوفيين لا يثبتون العمل
لما اصلا وان كان بلا ان فيصح دعوى الاطلاق فتنبه له ولا تعدل لغيره ١٢ قوله وخرج لا يخفى ان هذا
التخريج على موافق لمذهب الكوفيين في امرأة مليحة ١٢ قوله ان لا يقترن الخبر بالا ذكر يا تماما اكتفى بذكر الاصل
ولا ينتقض النفي بغير لانه يكون نفي الخبر ولا يوجد الانتقاض بالنفي بان لان المؤسسة لا تأتي بعد ما
اوشبهه قوله وسبق حرف جر الخ والمراد بهذا البيت المفهوم (انظر ص) تجد تفصيل تقديم المعمولات اوتبيينه وجملة
الشروط المذكورة في البيت اربعة زاد ابن عقيل اثنين احدهما ان لا يسكن وما النافية نحو ما ما زيد قائم لانتقاض النفي
والثاني ان لا يبدل من خبرها موجب لان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم اعمالها في الموجب ولم يذكرهما المصنف
لظهور الاول من قوله مع بقا النفي ولكون الثاني ماخوذا بالمقايسة من قوله ورفع معطوف الخ وذلك لان مانع النصب
هناك لزوم عملها في الموجب اوشبهه قوله ورفع معطوف اي يلزم رفع المعطوف ببل ولكن اذا كان العطف على
وهو المراد من قوله من بعد منصوب بما وخالف فيه يونس كما في ص والى رده اشار بقوله حيث حل لانها
تعميمية واعلم ان حيث على ثلثة انواع الاول تقييدية وهي من حيث وحيث ويأتي الآخر تعميمية ايضا وهي
النوع الثاني والثالث تصويرية وهي بحيث اوشبهه قوله بالرفع على انه خ قال المولوي عبد الحكيم في
بحث القصر قوله بالرفع كما في الرضي واذا عطف عليه اي على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء
بموجب وذلك اذا عطف عليه ببل ولكن فالرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي ووجد الرفع
بالحمل على المحل وان كان مغيرا لمعنى الجملة ولا يبقى المحل مع العامل المغير لكن اعتبر ههنا للضرورة

اذ لا وجه لصحة سواه ولكونه ما صنعه العمل وقال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف ومازيد بقائم بل
هو قاعد وعلى هذا اجرى صاحب الحواشي او بتغيير ١٢ قوله وبعد ما وليس جزئه ويشترط عدم نقض نفيه
بالا وقوله الايجاب فلا يجوز نحو ما مثلك باحد وهذان الشرطان في العمل انه من ص قال ش م
لا بأس بعدم ذكرهما هنا لكونهما واضحين من حيثية دخولها وهي ما في الشرح حيث قال لان الباء
انما دخلت فيه ويشترط ايضا في ليس ونفي كان ان لا تكونا استثنائية كما في ص قال ش م ولم يشترط

به هنا لكون حيثيتها الاستثناء ليس اصلا ايضا لانه ذلك الاستعمال استعمال الحرف فلم يعتبره انه قوله
جر الباء الخبر فهم منه ان الباء زائدة لانه لم يتبين كلا لكن لا يكون الجر للخبر بجملة انه شي وشي بالمهمل قوله ولا
فرق في ما الخ اعترض بان الظاهر ان بين دقي متعلقان بالفرق فيلزم كونه شبيها بالمضاف فيجب نصبه
فرق منونا اجيب بان قوله في ما خبر لا وبين بمجازية حال او يقال انهما متعلقان بلا لما فيها من معنى
النفي انه قوله واخواته فاقتصر على ذكر اللام فان قيل ان هذا الحكم ثابت ايضا في بقية النواسخ غير ان
وافعال المقاربة كما في الشرح قيل انه لما ذكر الزيادة في ليس اراد ذكرهما في بابها مقتصرا على ذكر اللام فقال وفي كان
قوله في النكرات الخ اقتصر على ذكر الشرط الزائد عما ذكر في ما وكل ما ذكر شرطا في هذه الحروف الثلثة الا انه لا تكون
من ان كما في ص ولم يذكرها هنا بناء على انهما اشترطا لام الباب ثابت لتبعا في بالاولوية انه ش م قوله النافية للوحدة
او للجنس اعلم ان لا ثلثة انواع نافية للوحدة ولا نافية للجنس ونافية له على سبيل الاستغراق فالاولى ما اريد
به نفي الواحد ويجب فيه نصب القرينة حالية كانت او مقالية كالعطف ببل في نحو لا رجل في الدار بل
رجلان الثانية ما اريد به مطلق نفي الماهية القائمة في ذلك الفرد بلا اعتبار كل الافراد ولا بعضها فيحتمل
ان يكون منفية واحد اي نفس الامر وغيره وانما وجد القرينة يحكم عليها واذا لم توجد القرينة المعينة للوحدة
يحكم بشمول كل افراد نظرا الى قاعدة ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا يطلق عليها نافية على سبيل
الاستغراق وان كان يشمل جميع الافراد على هذه القاعدة لكونه ليس حاصلا بنفسه لا فان هذين
النوعين يعملان عمل ليس فلا يرد على قوله او للجنس بان ما للجنس هي العاملة عمل ان والثالثة ما اريد به
التنصيص على استغراق جميع الافراد بنفسه لا بامر خارج فظهر الفرق بين هذه وبين النوع الثاني
وعلامة ارادة الاستغراق اعمالها عمل ان وسيأتي في بابه ان شاء الله تعالى ش م قوله تعزيزا فان قلت ان المراد

منفية م

بقلا نسبه

بلا شيئ ولا ارز انتفوا ههنا جميع افراده فيجب اعمالها عمل ان كما عرفت بجواب بان افادة الاستغراق ههنا
مستفاد من قاعدة ان النكرة في سياق النفي ع لا على وجه القصد بنفس لا كما عرفت ١٢ قوله وقليلين ورفي
من ان قد للتحقيق بالنسبة لا ن وللتقليل بالنسبة للان فان شئ م ولا حاجة اليه لان عمل لا ان خاص بلفظ مخصوص
وهو اسم فالظاهر انه لا يكون الا قليلا من عمل لا مع انه يمكن تعليق تعليل قد المجموع فلا اشكال اصلا تنبيه
واعلم انه يشترط في اعمال لا هذا العمل ما اشترط في ما غير الاول كما في الشرح وكذا الان وان كما في ص ولم يذكرها
المصنف بناء على انه ماخوذ بالاولوية من اتيانها لما التي هي ام الباب وصرح بالشرط الزائد عليها حيث قال في
النكرات وما للان في سوى ع ١٢ قوله في حرف نفا حيث هذا ظاهر النظم بخلاف ما ذهب اليه الشيخ فانظره
قوله وجه ق ذي الرفع فشار مع ابقاء ذي النصب كما هو ظاهر البيت فقد اتضح بهذا البحث ان حذف
احد المعمولين واجب وهو كذلك كما في الحواشي والشروح ١٢ قوله وهو حذف المنصوب مع بقاء
المرفوع كما عرفت والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

افعال المقاربة

انظر عند قول الاشموني لانها وقف في باب ما ولا ١٢ قوله وفي تسميتها والضمير راجع الى الافعال المعلومة
من الترجمة لا الى نفس الترجمة لما عرفت من مواضع وقد يشكل على قوله وفي تسميتها بان التسمية
لا تقتضي التغليب لان وضع العلم ليس فيه شيئ من اعتبار المعنى كما هو ظاهر ويدفع بان التوجيه بالنظر
لمعناه الاصلي مع ملاحظة وجه التسمية فلا يخفى انه ليس فيه الان شيئ من التغليب لان معناه الالفاظ
المخصوصة وهي كاد وعسى ح وانما قلنا كذلك لان لفظ افعال المقاربة الان علم لها فتقتضي التغليب ١٢
ثم اعلم انه لم تغلب على غيره ى للمقاربة من افعال هذا الباب لان المقاربة حالة وسطى بين الرجاء و
الشروع كما في يس على ان معنى المقاربة موجود في الكل ضمنا او بيانا ص من انه لكونها مشهورة
مع علوها او شرف الاعتبار الخ لطلاق اسم احد المصاحبين او المصاحبين الا كما او جدناه نعلا مع
يستثنى تنبيه ولا حاجة في المتن الى ما ارتكبه الشارح تبعا لسائر الشراح من تكليف التغليب لاحتمال
اجرائه على ما جرى عليه ابن الحاجب في كافيته من ان معنى افعال المقاربة الافعال الثلاثة
ما دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه او فشمل فيه الانواع الثلثة فلا خفاء اصلا ١٢ قوله الا يكون

الا فعلا مضارعا اى على وجه القياس فلا اشكال بما جاء فى بعضها شذوذا او قوله الا ان فخبرها فى محل النصب استثناء مفرغ اى لا فرق بينهما الا الآتى او ما نقل من شرح نقلا عن عبد الحكيم قوله الا فعلا فيه ظاهره كالمتن ان الخبر هو الفعل وحده وليس كذلك بل هو الجملة اجيب بانه نظر الى ظاهر الصورة وذكر ان افعال هذا الباب يجب كون خبره فعلا للضمير كما فى ت وغيره فهو نظير ما ذكر عند قوله كما اذا اما الفعل قوله وقد نبه على ذلك اى على ذلك بالتنبيه لكون المقصود بالمثال ان فى البيت ليس صريحا قال شم والظاهر ليس كما ذهب اليه الشارح بل ان يقول وقد اشار مثلا كما قال اولا واليه اشار بقوله وانما قلنا كذلك لان المقصود فى البيت انما هو للمفهوم لا المنطوق فلو قال اشار اليه يكون المشار اليه فى الحقيقة المفهوم لا المنطوق لان اشارة فى عبارات الشراح فى منزلة ما لكون الاشارة تعطيهنه فتفطن * قوله اى شذوذا لكون النادر غير شاذ ولو قليلا فى بعض المواضع فسر بالشذوذ او قوله فجملة من خبر عسى راش واخواتها فعلا لما بنال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وبما لم يجئ بهما سماعا وبما جاء ويسمى بالكلية وظاهر المنطق يوهم ورود بهما انظر من وبجاب ايضا بان غير نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها والاحسن ان يقال انه لا يفيد صحة المتن وردها لان المراد بالبيت المفهوم فالمعنى والغالب كون خبر مضارعا فلا يفيد ورود كل واحد من غيره نادرا مع انه واه فرض ان المراد المنطوق لا المفهوم لا يفيد ذلك فاء مثل او شيء م قوله للعدد لا غير كما عرفت آنفا او تنبيه ويجب كون خبر افعال هذا الباب جملة مضارعا او لو شروعية كما يعلم من تنبيه المتن فيما يأتى وغير وصرح به فى التوضيح وغيره فما جاء من غير ما ذكر واعنى ~~مفردا او لم يسمع بغيره كما فى الشرح وغيره وكذا الوشك~~ جملة مضارعا فشاذ لا قياس مع الندرة كما فى الحواشى واما الوارد به من افعال هذا الباب فعسى وكاد حيث ورد خبرهما مفردا ولم يسمع بغيره كما فى الشرح وغيره وكذا اوشك على ما زاده فى التصريح وجعل حيث ورد خبره جملة اسمية وماضوية كما يأتى فى كلام الشارح عند قوله كانشاء الشائع فعلم انه لم يرد بغير ما ذكر لما ذكر من الافعال ولم يرد ايضا غير المضارع لغير الافعال المذكورة وهو كذلك كما يظهر من التوضيح وغيره فافهم قوله نزر والظاهر انه ليس شاذ لذا يقال عند قوله وبعد اوشك انتفاء نزر م قوله وكعسى حرى فى العمل والمعنى وفى وجوب كون الخبر مضارعا وانما قدرنا هكذا دون ان نقدر فى جملة كونه مضارعا مثلا

مضارعا مثلا موافقا للظاهر قوله ندر غير مضارع لما قدمناه من ان المراد هنالك المفهوم وهو انه يكون
خبرهما مضارعا فيكون المنطوق ليس مقصودا بالذات بل بيانا للواقع من الورود الشاذ ولا يعتبر به في
التشبيه اصلا فتأمل فاندفع ما يقال من ان ظاهر قوله وكعسى حرى انه يكون خبره في النادر غير مضارع
وليس بوارد كما تقرر مما اسلفناه في التنبيه اه شم ثم لما كان ترك ان في خبر عسى ليس شاذا انبه
صريحا على دفع التوهم بقوله ولكن جعلا الخ قوله لا في الشعر الخ ونقل عن شيخ ان لا معدولة
على حد قول المناطقة لا الى نهاية بمعنى الى لانهاية ومثل هذا شائع وذائع في كلامهم فلا حاجة الى ما
قيل من انه لا نافية وفي الشعر خبر مبتدأ محذوف اي لا هو مختص في الشعر قال شم والانسب على
المعدولية ان يقال في لا الشعر فالاولى ان يقال انها مؤكدة للمم في فلم تجرد فتفطن اه قوله وحتما
حال من الضمير الخ فيه ما لا يخفى لكن انظر ملوي فالتركيب السالم ان يحمل من ان كما قال شم او نعت
لمصدر محذوف كما في المكودي قوله الزم الخ ولم نجد فائدة تخصيصه بالنسبة الى العرب دون الاكتفاء
بقوله مثل حرى ولعله جبر المالة من ضعف عدم الشهرة كعسى قوله مثل حرى اي في العمل والمعنى
وفي وجوب كون الخبر مضارعا اه قوله وبعد اوشك الخ اعترض بان المناسب ذكره مع عسى لانه
موافق له في ادخال ان او ذكره في جملة المقاربة لانه منها كما قدمه الشارح في شرح الترجمة وايضا انه
المناسب لما صنعه في هذا الباب تشبيهه بفعل آخر اجيب بان في كونه للمقاربة خلافا عن الشاطبي
كما في خ فلذكره محتملا لجعله من احد القبيلين اعني المقاربة والترجي فلذلك ذكره بين المقاربة
والترجي ولم يشبهه بشيء اه شم قوله الغالب الخ اشار به الى ان المقصود المفهوم وهو
كذلك لكن التحقيق ان يقول مثله اقتران الخبر بان غالب لان المخبر عنه ليس في الحقيقة الغالب بل
الاقتران كما هو ظاهر اه شم قوله ومثل كاد الخ اي في العمل والمعنى وفي وجوب كون الخبر مضارعا و
في ندرة اقتران الخبر بان قوله في الاصح وفي مقابله شيء ف انظره قوله اي بعد افعال الشروع
لا يتعين انه اشارة الى ان مع بمعنى بعد لانه يطلق مع على هذا المعنى فالمعنى وترك ان مع ذكر
ذي الشروع وجب اه ما نقل عن شيخ اخذا من بناني على جمع الجوامع قوله كانشأ والمثال قيل
نعلم وجوب كون الخبر مضارعا نظير وجد قول الشارح واما قوله الخ فطفق محا الخ اه شم
قوله وقد جعلت اذا ما قمت الخ قوله ثوبي بدل من تاء جعلت بدل اشتمال لا فاعل يثقلني انظره
قوله واستعملوا مضارعا الخ ترك المصنف سائر الاستعمالات التي في الشرح لكونها غير متفق على

ورودها كما يظهر من الشرح الا شيء وم قوله لا غير اي ليس لنا غير المضارع وليس لغيرهما مضارع ولا غيره الا قيل
ان هذا المعنى مستفاد من مقام البيان فلا حاجة الى قوله لا غير قال ش م فائدة ذكره رد من حكى ان الذا
على ما في البيت كالاخفش الا قوله ملازمة لصيغة الماضي والمراد بالافعال في قوله هذه الافعال موادها
او المعنى وانواع هذه الافعال والا يكون الملازم والملازم له واحد لان نفس ما تقدم هو صيغة
الماضي كما قيل واذا تأملته فلا اشكال اصلا الا قوله اي لا الغير حما اي ليس المضارع لغيرهما
وعدم البواقي للبواقي معلوم من حول كون المقام للبيان كما عرفت الا قوله وزاد وح نعلم من الاول
انه قليل الاستعمال ويؤيده تعبيره م بمادة الزيادة فتدبر الا قوله وقالوا فما جاء منه المصدر
اثنان طفق وكاد وزاد في المقربي اوشك الا قوله تغني بان يفعل ح اعلم انه لما جاء في كلام العرب
هذه الافعال الثلثة مذكورة بعدها ان يفعل دون اسم آخر فوجه الجمهور بانها حينئذ تامة مستغنية
عن خبرها بالاسناد الى ان يفعل على وجه الفاعلية ككان التامة الا ان مرفوعها لا يختص بشيء
بخلاف هذه فانه لا يكون مرفوعها الا ان يفعل كما هو صريح البيت هذا هو المذكور في البيت
كما ذهب اليه الشارح تبعا لابن عقيل والاشموني فالمعنى تغني بان يفعل عن وجود شيء ثان فتعيين
هذا المعنى هو المعنى بقوله فقد اي ليس محتاجا الى وجود الثاني اي ليس معنى قوله تغني بان
يفعل غنائه عن تلفظ ثان كالاغناء عن خبر المبتدأ بعد لولا فيبطل ما قيل من انه صفة كاشفة
الا ووجه المصنف بانها ناقصة ابدا لكن سدت هنا ان وصلتها مسد المعمولين كما في الم
احسب الناس ح وقيل انه يحتمل اجراء البيت على هذا المذهب بان يكون معنى قوله تغني بان
يفعل ح تغني عن ذكر ثان اي عن تلفظ لسد ان يفعل مسده مع المرفوع فقوله فقد مجرد كاشف
وليس معناه حينئذ ما قدمناه فانه حينئذ فقد من الذكر كما هو واضح ولا يخفى ان اجراء البيت على
هذا المذهب غير ظاهر وان درج عليه ح الا ش م قوله وقد للتحقيق ح اي بالنظر الى الذاع
او للتقليل النسبي انظر ملوي الا قوله هذا هو المفهوم ح اي المعلوم لا مقابل المنطوق الا قوله
جرد عسى ح هذا بيان محل جواز جعلها تامة وناقصة لصحة التركيب في كلا الوجهين
يعني انه اذا ذكر قبلها اسم يجوز الاضمار فيها فهي ناقصة ويجوز تجريدها عن الضمير فهي
تامة مسندة الى ان يفعل كما تقدم م قوله اذا اسم ح فان قلت انه معلوم من ذكر جواز

الاضمار

لا منها رحمه
يدفع بانه صرح به لئلا يدخل فيه ما يعود فيه الضمير الى متاخر في صورة التنازع كما ستعرف مع ان
مدار الحكم المذكور في النظم كونه مذكورا قبل لما في غيره من التفصيل الآتي اهـ قوله وتأخر عنها الخ من
عطف اللازم على الملزوم بيانا لما قبله اهـ قوله على تقديره الخ ومعنى التقدير هنا ما كتبناه في باب الابتداء
في شرح قوله بما كنطقي النه الخ فلا نعيده فليراجع قوله وهو لا فصح لانه لغة اهل الحجاز كما في الشروح فلهذا
اكد بالنون في قوله وجردن الاشنى ام قوله فان تأخر الخ بيان المفهوم قوله اذا اسم قبلها الخ لكن في ضمن
المفهوم نوعان احدهما ان يكون الاسم بين عسى وان يفعل ولم يتعرض عليه الشارح لعدم التفصيل فيه
اصلا لانه باق على الاصل فليس فيه شيء من البحث والاخر ان يكون بعدهما معا وهذا هو الذي
ذكره الشارح قوله جاز ايضا اسناد عسى الخ فهي تامة لا ناقصة كما هو ظاهر اهـ قوله وجاز اسنادها
الى زيد الخ في الرضي اعلم انه من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز
ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اختيار البصريين
عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع و
المؤنث وعلى هذا الوجهين تكون عسى ناقصة لا تامة ولم يتعرض الشارح للاول منهما لانه ليس
في محله لكون ذلك الحكم من جهة مجرد التنازع اهـ ع فان قلت انه من شرط التنازع ان يكون العاملان متصرفين
كما في الاشمونى وغيره هناك يجاب بانه ليس شرطا عند بعضهم كما نص عليه السيوطي في همع الهوامع شرح جمع الجوامع
ولعل منهم الرضي اهـ شم ام ثم اورد على قوله وجاز اسنادها الى زيد انه يلزم حينئذ التباس اسم عسى
المبتدأ في الاصل بفاعل ان يفعل بعدها وقد منعوا في باب المبتدأ تقديم الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ
عليه خوفا من التباس المبتدأ بالفاعل وقد تقدم في كلام المصنف حيث قال كذا اذا ما الفعل الخ اجيب
بانه لا محل ورد هنا بهذا اللبس لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لكونها مصدرة بعسى ابدا بخلاف ما
هناك اهـ ورد هذا الجواب لكنه بعيد فانظره لكن قد يرد على الجواب انه انما كان اللبس محذورا لانه
خلاف المقصود لا لشيء آخر وذلك موجود هنا لان في عسى ان يخرج زيد ثلاث اسنادات اسناد عسى
الى زيد واسناد ان يخرج الى ضمير زيد واسناد الخبر الى زيد الذي هو اسم عسى بخلاف اسناد ان يقوم
الى زيد لانه ليس فيه الا اسنادان اسناد ان يقوم الى زيد واسناد عسى الى ان يقوم اهـ ولا يخفى انه هذا ا

مسلم اذا كانت عسى هنا اسنادا الى ان يفعل الى زيد تامة واما ان كانت ناقصة بان كانت مسندة الى ضمير زيد نفيه ايضا ثلثة اسنادات فلا يسلم الرد فيه لعدم اختلاف المقصود فالاولى في الجواب ان يقال ان نفس الالتباس هنا ممنوع لان معنى الالتباس تبادر خلاف المراد وليس كذلك هنا لان كلا من يقوم وعسى طالب لزيد بلا تفاضل كما هو شان التنازع فهو اجمال لا لبس والاجمال مقصود في كلام البلغاء او شرع اخذا من الرضي مع تغيير وزيادة او قوله لان فاعله ظاهر مع كونه مجازي التانيث كما هو واضح من كلامه مع التمثيل او قوله مثل عسى ح فالمصنف اكتفى بذكر الاصل منهما واو شك محتمل الامرين كما عرفت قبل وذهب ابن عقيل الى ان ما ذكره في هذا البيت خاص بعسى فانظره وليس جيد ذلك بظاهر لانه ليس في البيت ما يدل على اختصاصه بعسى في هذا الحكم مع انه هنا محل جواز التمام والتمام اشبه المصنف كلها ولانه مخالف لسائر الشراح فما درج عليه هو بناء على مجرد ظاهر البيت دون نظر ما في نفس الامر او ش م قوله مما اتصل به ح بيان للمجموع لا للجميع او بدل من قول الناظم من نحو فلا اشكال فتدبر لكنه بعيد فانظر الفناني قوله تاء الضمير سواء كانت مع اللواحق او بدونها فدخل عسيتما ح او ش م قوله لشهرته ولكونه اصلا في مثله كما هو واقع اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

ان واخواتها

قوله وهي الحروف المشبهة ح اعترض بانه قد عرفت من باب ما ولا ح ان معنى المشبه في اصطلاحهم ما اعطى له حكم شيء لوجود الشبه في امر من الامور فلا يصح تعليق قوله وفي اختصاصها ح بالمشبه لان ذلك محله شبه للاصل وسبب للتشبيه او اجيب بانه متعلق بالشبه في ضمن التشبيه كما عرفت فاعترض بانه لا يصح ذلك في قوله في قوله كونها رافعة ح ولا يظهر تعليقه خاصة بالمشبه حيث علل ما بعده اجيب بان معنى رافعة ح هنا ما له استعداد للعمل ومهيئ له وهو لحدث كما في الافعال لان الحدث يحتاج الى حادث ثم ان كان ذلك الحدث غير قائم بنفسه يحتاج ايضا الى ما يتعدى اليه من المفعول فالحاصل ان معنى في كونها رافعة ح في كونها ما فيه قوة العمل فهو ايضا من الشبه كذا انقل عن ش ح قال ش م ولعله الجواب غير ظاهر في عبارة النحاة فالاولى ان يقال ان كلها متعلقة بالمشبه مرادا به مجموع الشبه والتشبيه بلا تعيين احد فالبعض للتشبيه وهو كونها رافعة ح وبعضها للشبه وهو الباقي اه

ثم ان قوله

ثم ان قوله فی کونها رافعة ح شبه معنوی على ما اجاب به ش ع وشبه حكمي على ما اجاب به ش م
وقوله وفی ان فتحها مصلح ای فی دخولها شبه استعمالی وفی بنائها ح وفی كونها ثلثة شبه لفظی ا ه
من ش م ولا يخفى ان الشبه فی الحقيقة الذی هو العلة فی العمل هو مجموع هذه الامور لان كلا منها لا يستقل
فی العلة كعدد الحروف ا ه ش م مهمة عبر بالحروف مع انها جمع كثرة والموضع موضع قلة
لان هذه ستة ولهذا قال الفاكهی الاولى الاحرف ا ه من شرح الاجرومية قوله كان زيدا عالم ح ولم
يوجد فائدة فی تخصيص الثلثة فی التمثيل ا ه قوله كتاكيد النسبة ح اعلم ان التاكيد على ثلثة انواع
تاكيد لخالی الذهن ولا يجوز التاكيد فيه الا اذا قصد المبالغة او اذا اهتم المتكلم فی تحصيل ذلك النسبة
للمخاطب اهتماما بليغا وتاكيد نفی الشك وتاكيد نفی الانكار فالتوكيد فيها واجب بلا خفاء
ومحلها تاكيد للنسبة فقوله ونفی الشك من عطف الخاص على العام وفائدته تنويع التاكيد ا ه ش م
قوله لو كانت النسبة تحكيا ای النسبة الحاصلة فی ذهن المخاطب لا النسبة المؤكدة فتامل ا ه ش م قوله
وهو طلب ما لا طمع فيه ای لا مستقرب حصوله بان يكون مستحيلا عاديا او بعيدا فی العادة وصنيع
الشارح احسن مما درج عليه الموضح فانظره قوله سواء كان مستحيلا ح فمنهم من تخصيص التعميم
بالعادی لانه لا يوجد التمنی فی المستحيل العقلی ولعل ذلك لانه لا يتعلق التمنی به كما لا يتعلق به
الترجی ا ه ش م قوله او ممكنا ای مع كونه بعيدا فی العادة كما عرفت ا ه قوله وتختص بالممكن ای الذی
يستقرب حصوله بان لا يكون مستحيلا فی العادة ولا بعيدا فيه ا ه قوله فجهل منه ای باستحالته ذلك الامر
وعليه لعنة الله والملئكة والناس اجمعين قوله ولهذا اعلق ح لما فی الاستفهام من الصدارة وانما
من ثم يشبه فيقول ان للعلة صدر الكلام وان لم تكن للاستفهام ا ه قوله للاستدراك وفسر
بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها
نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضدا له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود وقيل او خلافا نحو ما
زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك ا ه مغنی قوله دفعا تتبيهما ح ای من جهة المعنى فی كون ما بعدها
مثبتا ان كان ما قبلها نفيا وعكسه ا ه قوله للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه ا ه ت قوله انها لا تكون للتشبيه ح
لكن يبقى عندهم التوكيد ايضا كما يظهر من الحواشی ا ه قوله وراع ح ولا يظهر من هذا البيت الا ترتيب
معمولها لا ترتيب معمول معمولها فاما تفصيلها فمعمول الخبر لا يليها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه

بين الاسم والخبر مطلقا كما في ان وانما معمول الاسم فيجوز تقديمه عليه اذا كان ظرفا كما يعلم من ص في حاشية قوله
وفي معنى تقدم الخبر تقدم معمول ضميرها عند قوله الآتي واسما حل في قوله لعدم تصرف صحح فيه اعتراض
مشهور والجواب ان معنى التصرف تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي كما سيأتي في ترجمة التمييز
ثم ذلك التصرف نوعان تصرف الى نحو الماضي والمضارع وتصرف الى نحو التثنية والتصغير وكلاهما مفقودان
في هذه الاحرف لان شرط الاول كون الكلمة دالة على الحدث والثاني كونها اسما فظهر ان التصرف في
قوله لعدم تصرف فيهن شامل للنوعين في التعريف لكن لا يعتبر هنا الا الاول لان الثاني لا دخل في تقوية
العمل الاتم وقول شارح القطر في معمولهن حال من ضمير هن من قوله لعدم تصرف فيهن فلا تغتر بما
درج عليه بعض المدرسين او قوله بمعنى فحش وفي ص اي فاحش اللسان كما اخذه من مختار محصل
التوفيق او قوله وهمز ان افتح الخ فيه ايرادات الاول انه لا يمكن فتح همزة ان لان المكسورة
ليست مفتوحة والثاني ان صريح قوله مسد ها يقتضي ان ان ومعموليها ساد مسد شيء آخر وليس كذلك
والثالث ان كسر همزة ان تحصيل الحاصل كما هو واضح اجيب عن الاول والثالث بان الكلمة قد
يطلق به مرادا به الهيئة ومرادا به المادة بلا اعتبار الهيئة كما هو في محل بيان الضبط فيلتفظ
فيه باصل الهيئة وهو هنا الكسر فلذكر ان بالكسر وعن الثاني بان المسد هنا بمعنى الموضع
فاندفع الحل الاتم ثم ان معنى البيت انه يجب فتح الهمزة حيث يسد المصدر مسدها ويجب الكسر حيث
لم يسد ويدخل فيه الصورة التي يجوز فيها الوجهان كما يأتي في كلامه بعد اذا فجاءة او قسم الخ لانه اذا
اعتبر فيه دائمي الشك لا يجوز فيه الا الفتح او دائمي عدمه لا يجوز الا الكسر فلذكر جواز الوجهين
فيما يأتي من تفصيل ما مر شمله هذا البيت هذا هو الظاهر منه بخلاف ما ذهب اليه
الشارح حيث قال لمن سوى ما يسد لان معناه فيما لا يسد فيه اصلا فهو واجب عدم الشك ولم
يذكر الصورة التي يجوز فيها الوجهان بناء على انه غير داخل في هذا البيت وسيذكره المصنف
فحاصل ما درج عليه الشارح ان نوع هذه باعتبار المواضع ضربان في هذا البيت وضربا
فيما يأتي فالانواع ثلثة ما يجب فيه الكسر حيث يجب عدم السد وما يجب فيه الفتح حيث يمتنع ذلك
وما يجوز فيه الامران حيث يجوز السد وعدمه كما بعد اذا الفجائية واما على ما اخترناه فضربان

فتدبر ١٢

فتدبر اه ش م والظاهر ان الحصر باعتبار المحل لا يصلح عدُّها ضربين بل ينبغي ثلاثة وكذلك باعتبار السند
لا يصلح عدُّه الا على الضربين اه قوله مسد ان ومعموليها معلوم من ذكر سد مصدر لانه لا يكون عن
الحرف اه قوله فلولا انه الخ ذكره لكون طالبا للمبتدأ على وجه اللزوم كما سيأتي في بابه اه ش م قوله او خبرا
عن اسم معنى الخ اي مع عدم صدق خبران على ذلك المبتدأ الذي هو اسم معنى كمثال الشارح فان الاعتقاد
لا يطلق عليه فاضل في العرف لان الفاضل في الغالب ضد الفاسق فان صدق عليه خبرها
تعين الكسر نحو اعتقاد زيد انه حق لانه يصح ان يقال الاعتقاد حق انظر ث وحكمة اشتراط ذلك انه اذا صدق
خبرها عليه لا يمكن فيه الفتح لاشتباكه بالمصدر فيختل المعنى فتدبر قال ش م ولا يخفى ما في صنيع الشارح
حيث لم يقيد كما في التوضيح بعدم الصدق الا ان يقال انه نظر للغالب لان الغالب في مثل هذا
عدم صدق خبران على ذلك المبتدأ لان الاصل في الخبر هو الوصف ولا يصح الاخبار به عن اسم معنى
الذي هو مبتدأ قوله او بما يختص الخ والظاهر ان الصواب ان يقول او ما يختص بالمفرد فانظر
الجواب اه والمعنى اي او بشيء ليس له خصوصية من غيره بوجوب كون ما في المبتدأ مفردا فتدبر
قوله او تابعه الخ لان تابع المفرد لا يكون الا تابعا مفردا غير النعت كما استثناه الشارح ولا يشكل
بعطف النسق لان عطف الجملة على المفرد لا يجوز الا اذا اتحد شرطه المذكور في المرضي في بابه اه ولكن
يعترض على البدل بانه قد نص اش في خاتمة عطف البيان على ان البدل يكون جملة ويجاب
بانه قد صرح ايضا وغيره بان جواز ابدال الجملة من المفرد انما هو مذهب طائفة على انها حينئذ
في تأويل المفرد كما في ث اه تنبيــــه قال العلامة الحفري وكذا يجب الفتح اذا سدت مسد مفعولي علم وان
لم يصح تأويلها بالمصدر فانظره قال ش م ويدخل ذلك في قوله لسد مصدر لانه يسد المصدر مسد
مفعولي علم لان افعال القلوب لا تقتضي الا النسبة لا المفعولين كما ستعرف من بابه ان شاء الله فهو من
مواضع سد المصدر في الحقيقة ولو في غير الاصطلاح اه قوله فاكسر في الابتدا الخ ولم يبين مواضع
الفتح بناء على الاكتفاء بذكر الاصل اه قوله كرم الخ قال ابن هشام يقتضي ظاهره تصحيح هذا
القول ولا يناسبه قوله الآتي اقول واجيب الخ فتدبر فالظاهر ان يقال ان كلامه ليس للتبري بل
هو لتحقيق تغليط الفقهاء فتأمل اه ش ع قوله وقال بعض العلماء الخ تقوية لما درج عليه الفقهاء

اصل — ان يكون م

فهو في قوة دليلهم قوله لان الاصل خ والعلة مجموع الامرين اعني كون المضاف اليه مفردا وامتناع اضافتها خ ولا يخفى ان قوله لان الاصل في المضاف اليه خ انما هو تقوية لدليل جواز الفتح الخ قوله بعلة ان الكسائي خ وشمني علله هذه علاوة وقياس كتابتها بالالف لا بالهاء ثم ان هذا الكلام ليس علة لبعض العلماء بل هو تقوية لما درج عليه الفقهاء ايضا الخ قوله جوز اضافتها اليه اى الى المفرد لفظا ومعنى فحصل الفرق بين هذا القول وقول بعض العلماء فتدبر الخ قوله ومن ثم قال خ اى من تجويز الكسائي اضافتها الى المفرد الخ قوله ويؤيده خ اى قول بعض العلماء فيقيسه على اذ الفجائية قوله عن الاول خ يعني قول بعض العلماء قوله بلغنا لا نسلم خ غير مسلم لان عدم التسليم لا يكون جوابا كما هو ظاهر الا ان يقال بان معنى لا نسلم ليس مجرد عدم التسليم بل هو لم نجد له الجواب فهو في قوة طلب الدليل فلا تغفل الخ شرع قوله وحيث ان ليمين خ واعلم ان القسم اما ان يكون بالفعل او بالحرف فيكون الفعل محذوفا او بالجملة الاسمية ومع كل من ذلك اما ان يكون بعده اللام او لا فجملة الصور ستة على ضرب الثلثة في الاثنين فاما مع اللام فيجب كسر ان بعده سواء كان القسم بالفعل او لا ومع عدمها ايضا مع حذف الفعل بان كان القسم بالحرف على المعتمد كما ستعرف فاما ما ذكر فيه الفعل مع انعدام اللام فيجوز فيه الوجهان وكذا بعد الجملة الاسمية مع انعدام اللام والى واجب الكسر الاشارة بقوله وحيث ان خ اى مع ذكر اللام بقرينة قوله الآتي بعد اذا فجائية خ وهو من ذكر الخاص بعد العام فهو في قوة الاستثناء من هذا البيت او من المقام لان ظاهر قوله ليمين مكملة انه في جواب القسم وهو كذلك بخلاف ما في البيت الآتي لان صورة الفتح فيه ليس على الجوابية كما ستعرف ويدل عليه قوله بعد اذا فجاءة او قسم دون ان يقول مثلا مكملة لليمين كما فعل هنا فالحاصل ان الكلام هنا انما هو في جواب القسم وانما هو مع ذكر اللام لانه اذا حذفت فليس بجواب ولو في صورة الفتح كما يأتي في قوله بعد اذا خ هذا هو الاحسن واختاره الشيخ مع ص الخ شم ملخصا من الحواشي الا مت الا عن

على قوله الآتي

قوله ذكسر وامن بعد فعل ح نهنا الا الاستثناء من قوله لسد مصدر فلا اعتبر الاسكون

~~+++~~ نقا مل ١٢

على قوله الآتي اوقسم للام ح بان في ضمنه قسمين ما ذكر فيه الفعل وما لم يذكر كما هو ظاهر وذلك ممنوع على المعتمد كما يعلم مما ذكرناه لان الراجح فيما اذا حلف في خبره الفعل واللام وجوب الكسر لا جواز الوجهين واقتنا د الشارح هناك ان في البيت حذفا حيث قال او بعد فعل قسم لكن فيه قصور لعدم شمول الجملة الاسمية فالاولى ان يقال ان الناظم رحمه الله جرى على مذهب الكوفيين حيث اجازوا الوجهين في هذه الصورة وان غلط ص وح الوش م قوله او حلت محل ح انظر ص قوله كرونه ح مثل له لعله لما في كون الجملة حالا من الضعف لان اصل الحال الافراد والله اعلم قوله او محل صفة ح او خبرح لان المصدر لا يخبر به عن اسم العين الا بتاويل وبرد ذلك ممنوع مع ان لان المؤول لا يؤول ثانيا كذا يقال في الصفة اه قوله وكسروا ح دفع لما يتبادر من ان حق افعال القلوب ان تفتح بعدها كما يعلم مما كتبناه عند قوله وهمزان ح فلما دخلت اللام المعلقة وجبت الكسر فاحتيج الى التنبيه عليه فقال وكسروا ح ش م قوله معلقا باللام ح اعترض بان اللام اذا دخلت على المعمول الثاني لا يوجد التعليق الا فيه دون الاول فيكون الفعل مسلطا عليه ولا قائل به اجيب بان الاول ايضا يكون حينئذ معلقا بان لان لها الصدر كسائر اخواتها غير ان المفتوحة اه واعترض بانه لو كان لها الصدر فلا حاجة الى ادعاء تعليق اللام لان تعليق ان سابق على تعليق اللام مع انه يلزم حينئذ اجتماع المعلقين اجيب بان تعليق ان لا يثبت الا بعد تحقق ضبط ان لان المفتوحة لا صدر لها وذلك لا يثبت الا بعد تعليق اللام لان باعث الكسر هنا انما هو اللام لما سنعرف من ان لام الابتداء لا تدخل الا في معمول ان المكسورة دون المفتوحة فتعليق اللام سابق على تعليق ان فلا يقبل تعليق ان ولكن اذا كان اللام في الخبر يكون المعمول الاول معلقا بان كما ذكرناه اه ش م قوله باللام احترازي عن غيرها من المعلقات كما في ص لعله لعدم دخول غيرها من المعلقات في معمول ان ويؤيده ما في الرضي حيث قال واما البصريون فقالوا لو كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد فاغتفر في ذلك سقوطها عن مرتبتها اه صـ ٣٥٦ جزء ثان قوله والله يشهد ح فان قلت ان التعليق من خواص القلبي ويشهد ليس منها اجيب بان الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزلت منزلته فعلق تعليقه اه حاشية العدوي وفي يس على ت ان يشهد بمعنى يعلم اه

قوله للام بعد وح من لام القسم لا كما يقتضيه المقام ثم ان لام القسم انما يطلق على اللام اذا كان القسم بالفعل والا بان كان بالحرف او بالاسم فاللام انما يقال عليه لام الابتداء فصورة القسم بالحرف وبالجملة الاسمية واجب الكسر ~~وكون مع اللام~~ سواء كان مع اللام او بدونها لان اللام فيه لام الابتداء فلا يشملها كلام المصنف اعني قوله للام الا فليحرر ولينظر فتأمل ١٢

قوله بعد حتى الابتدائية الخ لهذا هي العاطفة للجمل فقوله الآتي بخلاف الجارة والعاطفة اي عاطفة
المفرد كما ستعرف من مباحث حتى ان شاء الله ولم يطلع المصنف على هذا اعني على بيان وجوب
الكسر بعد حتى للدخول في قوله فاكسر بالابتدا الخ كما قال الشيخ قوله او فعل قسم قد كتبنا اموره فليراجع
قوله فاذا الفجائية الخ وحذف الخبر بعد اذا الفجائية مطرد كما قدمه الشارح اه قوله والفتح بتقدير على
وحذف الجار مع انه مطرد كما يأتي في كلام الناظم نقلا وفي ان الخ قوله والبصري توقع الخ اي في هذه الصورة
واما في غيرها فالراجح فيه ايضا الكسر كما اسلفناه قوله ولو اضمر الفعل اي سواء ذكرت اللام
او حذفت وقوله او ذكرت اللام اي سواء ذكر الفعل او حذف اه قوله تعين الكسر اجماعا
اي من العرب فلا يعارضه ما كتبناه من ان الكوفية يجوزون الوجهين فيما اذا حذف الفعل
واللام معا او يقال ان الشارح اختار ما في ص وح من ان مذهب الكوفيين غلط
قوله وبالفتح على معنى فالغفران الخ وتقدم الشرط دليل على حذف بعض الجملة لان جواب الشرط
لا يكون الا جملة كما هو واضح اه قوله كما قال الشيخ دليل على جواز حذف المبتدأ ولم يتعرض
على دليل جواز حذف الخبر لكونه اشهر من حذف المبتدأ قوله ان تقع ان خبرا عن قول الخ ولذا
يشترط في القول الثاني ان يكون من مادته بدليل قوله اني احمد الله وصرحوا به في الحواشي
وكذلك في الاول على ما يظهر ويؤيده تمثيل الرضي باول كلامي اني احمد الله فانظره في
ص ه س فان قلت ان وجه الكسر هنا على جعل جملة ان الخ محكيا بالقول الاول اي خبر القول لفظ
اني احمد الله فلزم الحكاية بما هو غير مادة القول وذلك ممنوع كما لا يخفى يتضح من ص اجيب
بانه هذا الاعتراض لا يتجه هنا اصلا لان ذلك المنع انما هو الحكاية المقولية لا الحكاية
المجردة عن المقولية وليست الحكاية هنا على وجه المقولية لان جملة ان الخ عند الكسر
خبر عن القول يراد به حكاية اللفظ فلا يصح ان تكون مقولا لانه لو كانت كذلك للزم
كونها من تتمة المبتدأ لانه لا تكون حينئذ الا منصوبا بالقول فلا يصح كونها خبرا فافهم
فانه نفيس قد زل فيه بعض الاقدام فظهر ان الحكاية عام والمقول خاص وهو كذلك كما يعلم
من كلامهم اه ما قاله ش م اخذا من ص وث مع بعض زيادة اه قوله خير القول الخ وافعل
التفضيل بعض ما يضاف اليه كما في ح فلا خفاء في كون الخير مبتدأ مع ان الكلام في كون المبتدأ

قولا اه قوله فلو لم تكن خبرا من الخ قول تعين الفتح يرد عليه ما قدمناه في شرح قوله وهمز ان الخ
من عدم التقييد بعدم صدق خبر ان على ذلك المبتدأ الا ان يقال ما اجيب به هناك او يقال
بتقييد المثال اه قوله والخامس الخ هذا كله داخل في كلام الناظم لكن لم يصرح بها كما فعل
في البواقي المتقدمة لعله نظر الجانب كثرة الاستعمال اه قوله بمعنى حقا انظره قوله جوازا
من حيث قانون النحو فاندفع ما يقال من ان هذه اللام للتأكيد والتأكيد واجب لا جائز
عند الاحتياج اليه على ما حققه المعانيون فافهم ش ع قوله اذا كان مؤخرا معلوم من قوله
الآتي واسما حل قبله الخبر فيرد انه يكفي تقدم معمول الخبر فاصلا بينه وبين ان وان
تقدم الخبر على الاسم الا ان يقال بذكر الاصل والاقتصار عليه وهو الدخول على واحد من
الاسم والخبر مع ان فيه خلافا انظره اه ش م قوله مثبتا مأخوذ من البيت الآتي ولكن
ترك الشارح قيد الماضي وهو التصرف لما فيه من التفصيل كما ستعرف من كلام الناظم اه ش م
قوله كراهة ابتداء الكلام الخ اورد عليه امران الاول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي
واجاب سم بان التأكيد اللفظي اعادة اللفظ بعينه او مرادفه وذلك مفقود هنا وفيه
نظر وان اقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح
اه صبان قال ش م يدفع النظر بان التأكيد اللفظي انما هو تحقيق للسامع بمجرد اللفظ المورد
اولا اما بعينه او مرادفه ويلزم منه معنى التأكيد وليس كذلك هنا لان اللام قد اتيت
لتأكيد النسبة كانه قصد المبالغة فتأمل اه الثاني انهم جمعوا بينهما في لهنك قائم بابدال الهمزة
هاء الا ان يقال ان الاجتماع سهله زوال صورة ما له الصدر بابدال همزته هاء كما في الروداني
وايضا اجتمع حرفا تأكيد في لقد قام زيد وحرفا تنبيه في الا يا ليتك تقوم اه ص باختصار ويجاب بان
ما جاء مثل ذلك لعله من تأكيد لفظي ولو قصد المتكلم بهذه اللام مثل ذلك الافادة لجاز لكنه مخالف
لاستعمالهم فافهم اه ش م بتصرف ش ع قوله للامتشابهات الخ انظره قوله وقد يليها الخ م ر قد يلي تلك
الماضي المتصرف تلك اللام وذلك مع قد اه قوله عند الجمهور تخالفه ما يأتي في كلامه وقال في ذلك
خطابا الخ قوله وتصحب الواسط الخ يعني انه يجوز دخول اللام في معمول الخبر المتوسط بين الاسم و
الخبر فان قلت ان معنى الواسط انما هو ما وقع بين الشيئين فيصدق بما وقع بين ان والاسم

وذلك باطل قال ش م وان كان الامر في الحقيقة كذلك لكن يدفعه ايضا قوله واسما حل الخ لانه يلزم من ظاهره وجود فاصل بين ان واللام فلا يصدق به الا بتنبيه والمتبادر في تركيب البيت ان معمول الخبر صفة للواسط لكن فيه من جعل الواسط محكوما عليه والمناسب كونه المحكوم عليه معمول الخبر كما لا يخفى وايضا انه عطف الفصل على الواسط يوهم انه غير واسط وذلك ممنوع ايضا وجعل معمول الخبر حالا من الواسط او عكسه لا يجري على الصحيح لكونهما معرفة فالاولى ما حققه الازهري من انه بدل من الواسط فحصل المقصود بلا خفاء ولا تكلف لكن على من جوز كون المشتق بدلا اه ش قوله بين الاسم والخبر ظاهره انه لا يكفي وقوعه بين غيرهما وليس كذلك بل الغرض وجود فاصل واحد بينهما وبين ان كما في م وغيره فالاولى ان يقول بين ما بعد ان قال ش م ان الشارح اقتصر على ذكر الاصل ويقاس عليه الباقي لانه قد علم من ظاهر قوله واسما حل الخ لزوم وجود الفاصل وعلم ايضا من سكوته في مقام البيان ان لا يزيد الفاصل على واحد فتأمل اه قوله بشرط كونه غير حال الخ وغير تمييز كما في خ وغيره ترك الشارح لعله لكون اشتراطه غير مشهور كما يدل عليه تعبير الخضري بقيل وتركه الاشموني بالكلية وتركهما الناظم لكون مانع دخول اللام عليهما عدم صلاحيته اذ انهما للدخول عليهما المنافي من انه مانع من حيث هذا الباب او يقال ترك الحال لكون المانع فيه عدم السماع كما في خ والتمييز لكون اشتراطه غير مشهور كما علمت اه قوله وكون الخبر صالحا الخ يعلم ذلك من جعل ال في الخبر للعهد اي معمول الخبر المذكور المستوفي للشروط المعلومة من قوله ولا يلي ذي اللام الخ او من قاعدة ان الحكم لا يثبت للفرع الا اذا ثبت للاصل كما يظهر عند التأمل م ش قوله ولا تصحب اللام الخبر الخ قد يقال فيه قلب لان كلامنا في دخول اللام على المعمول لا على الخبر فالاصل ولا تصحب اللام المعمول المتوسط اذا صحبت الخبر اه ونقل عن ش ع هذا الخبر مسلم لانه دخول اللام على الخبر لا يحتمل عند وجود المعمول المتوسط لئلا يلزم الفصل بين ان واللام باكثر من واحد فتجلى ما ذكره الشارح فقول الشارح لدفع التوهم لانه لما ذكر دخول اللام على المعمول المتوسط يوهم انه يجوز دخولها على الخبر ايضا كما ذهب اليه بعض النحاة وهو الناظم وابو حيان فنبه عليه الشارح فالمعنى ان يقول كما قال لا بالعكس فتأمل اه ش م قوله خلافا لمقتضى كلامه الخ وقد علمت جوابه من ان المصنف اقتصر على ذكر الاصل فان قلت ان المصنف اذا قصد الاقتصار عليه فالمناسب ان لا يذكر دخولها على معمول الخبر قال ش م ذكره دفعا للتوهم انحصار الدخول على الاسم والخبر لكون المقام مقام البيان فلما ذكره ظهر انه يجوز دخول اللام على غيرهما ولكن ترك تفصيل الصور لانها مأخوذة بالمقايسة على ما يظهر من مقام البيان لانه

يلزم من ظاهر

يلزم من ظاهر قوله واسما ضرح وجود الفاصل بينها وبين ان وعدم زيادة الفاصل على واحد فكل ما جاء كلا لكد
يجوز فيه دخول اللام هذا هو وجه المقايسة فلا تغفل الو قوله ووصل كما بلا بحروف اى اذا زيدت ما
فى هذه الحروف الستة لم يجب اعمالها بل يجب اعمالها فى غير ليت واما فيها فالاعمال جائز كما هو
عند الجمهور والى هذا التفصيل اشار بقوله وقد يبقى العمل م فى بعض المواضع ام فى بعض
الافراد وهو ليت والراجح فيها الاعمال فالقلة قلة كم فالمصراع الثانى بيان لمفهوم ماقبله
م المستفاد من اضافة اعمال الى الهاء فتامل وكانه قال اذا زيدت ما فى هذه الاحرف يبطل
الاعمال الواجب فيفهم من عنه شيئان امتناع الاعمال وجوازه فبين ذلك التفصيل بقوله وقد يبقى العمل فهذا طرف من طرفي المفهوم الو هذا هو الاحسن والمتبادر لكنه مخالف لما ذهب
اليه الشارح لانه حمل بذى الحروف على غير ليت فمعنى مبطل اعمالها لا يجوز الاعمال م مبطل
اعمالها ولو على سبيل الجواز هذا هو مذهب الجمهور فقوله وقد يبقى العمل بيان لمذهب البعض
فكانه قال قيل يبقى العمل فى الجميع فالقلة قلة صاحب القول الو فيه من انه لا فائدة حينئذ
باضافة اعمال الى الهاء وايضا انه يحوج الى استثناء ليت فى البيت مع عدم ظهور وجهه كما صنع الشارح
كما نقل من شيء قال ش م هذا الوجه الذى اختاره الشارح هو الظاهر من البيت فتدبر الو قوله لزوال
اختصاصها الاختصاص بجامع فى شبهها بالافعال وهو الاختصاص بالاسماء من حيث انه موجود
فى الفعل لا الاختصاص المطلق وهو الاختصاص بالقبيل لا من حيث انه موجود فى الفعل
لانه لا يقتضى الا العمل الخاص بالاسم اذ هو المختص به او بالفعل ان كان هو المختص به كما فى حروف
الجر والجزم فيبطل العمل بزوال هذا الجامع من جملة الجوامع المتقدمة فى ترجمة الباب لكونه اعظم
منها الو شيء م مع زيادة ... انظر علة زوال اختصاصها الدخول وبقائه فى ليت وظاهر ما فى الرضى
انه مرجعه السماع الو قوله كالمشابه بالواسطة والافعال بالمباشرة هي زوال الاختصاص بالاسماء الو
شيء م قوله فيجوز فيها الاعمال والاهمال اتى بالاهمال لاحتمال حمل الجواز على الوجوب لكون المقام مقابلة
الامتناع الو شيء م قوله لبقاء اختصاصها اعترض بان بقاء الاختصاص ليس علة للرجحان لكونه
علة اصلية ثابتة فى الكل وانما علة الرجحان تقوية داعى الاعمال على داعى الاهمال وليس فى كلام
الشارح شيء من داعى الاهمال اجيب بان معنى الراجح ما لا بد فى ذهن الواضع بالنظر للادلة
ثم انه لم يقابله معارض يكون واجبا وهو هنا الاعمال فتناسب هذا التعليل للرجحان ولكن عد
عارضه هنا معارض وهو حمله على الاخوات ولم يذكره الشارح لوضوحه فذكر الاخفى و
ترك الاجلى واما كون داعى الاعمال قويا على داعى الاهمال فماخوذ من ذكر البقاء لان داعى الاعمال

عارض بخلاف داعي الاهمال كما عرفت انه ماقيل عن شع مع زيادة واجاب بعض المدرسين بتقدير مع
مشابهتهما لاخواتهما انه قوله وجاز رفعك ح فيه قولان احدهما ان هذا الرفع من العطف على
محل اسم ان ثانيهما انه مبتدأ محذوف الخبر كما بينه الشارح فعلي هذا ايكون الملاق العطف عليه صوريا
وهذان القولان ناشئان من الاختلاف في ان العامل مؤثر او مميز فعند صاحب القول الاول
لا يوجد له محل لان المؤثر اذا ذهب لا يبقى الاثر فمن اشترط لملاحظة المحل بقاء المحرز وهو العامل
انما هو صاحب القول الاول وعند صاحب القول الثاني يوجد له محل رفع قبل دخول الناسخ لانه لا يلزم
من ذهاب المميز انعدام المميز فمن لم يشترط ذلك انما هو صاحب القول الثاني انه فتامل شع قوله
على ان رفع ذلك ونحوه اتى بلفظ نحو دون الكاف بالاشارة الى قول الشاعر رد لما يقال من ان هذا
البيت محمول على ضرورة اختلاف السجعة والامل والآب بالنصب فهم للضرورة انه شم
قوله ولم يشترط الكسائي ح اعترض بان الفراء اشترط خفاء الاعراب اذا لم يتقدم الخبر فكيف يكون
جميع هذه الامثلة حجة لعدم خفاء اعراب الاسم في بعضها اجيب بان حجتهما مجموع الامثلة لا جميعها
والاية الاولى في والبيت حجتهما معا والاية الثانية حجة الكسائي فقط انه شم فائدة
واعلم ان حكمة اشتراط استكمال الخبر انه اذا كان قبل الخبر فلا يكون الا معطوفا على محل اسم ان لانه اذا كان
معطوفا صوريا بان كان مبتدأ محذوف الخبر يلزم العطف محكى قبل تمام المعطوف عليه لانه من عطف
الجمل وان كان معطوفا على ضمير الخبر يلزم العطف قبل ذكر المعطوف عليه وكلاهما ممنوعان فيتعين
كونه معطوفا على محل اسم ان كما ذكر فيلزم ان يعمل العاملان المختلفان في معمول واحد وذلك ممنوع
وهما الابتداء وان وذلك ان عامل الخبر ~~المبتدا~~ ان وعامل ذلك المعطوف الابتداء فيكون ذلك عاملا
في خبر ان ايضا من حيث انه يجب بعد ذلك المعطوف ذكر المرفوع حتى يتم المعنى لان قولك ان زيدا
وعمرو قائم لا يتم معناه الا بذكر قائم آخر بعد عمرو فيثني خبر ان مضح الكلام فيكون ذلك الخبر مثنى
مرفوعا من حيث انه خبر ان ومرفوعا ايضا من حيث انه مرفوع ذلك المعطوف فيلزم ما مر من عمل
العاملين المختلفين في معمول واحد فلهذا اشترطا استكمال الخبر فافهم انه وما ظهر لي شم ملخصا من
الحواشي انه قوله وربما استغني ح والتقليل من ربما متعلق باستغنى وحده لا باعتبار قيد ان بدى ح وكذا
قوله ان بدى قيد لاستغنى وحده ايضا لا باعتبار تعلق القلة به لانه اذا كان تعلق القلة باعتبار
قيد ان بدى او كان تعلق قيد ان بدى باعتبار تعلق القلة يكون المفهوم ان لم يبد والقصد لا يوجد
قلة الاستغناء فيصدق بانه بل يوجد كثرة الاستغناء وذلك باطل كما لا يخفى وان دفع شع
بالبيت الاول انه شم قوله معتمدا فائدته اظهار وجه ظهور مراد الناطق فكانه قال بقرينة فتامل انه

قوله لكثرة [illegible]

قوله كثير كونه معنا رها الخ هذا اتوطئة للمش بخالطا بالاحكام الخارجية التي ليست معلومة من البيت اه ش م

قوله وان تكفو ان الخ علم منه ان ان يجب اعمالها عند التخفيف لانه قد اثبت العمل اولا لجميع الحروف فلا يعلم انعدام العمل الا بالتصريح كما قال وخففت ان الخ بخلاف هذا اه ش م قوله والفعل ان لم يك ناسخا والمقصود بالان في هذا البيت مفهوم وهو ان يكون الفعل الموصل باب المخففة ناسخا في الغالب اه ش • قوله استكن اي حذف من اللفظ وجوبا من اطلاق الملزوم وارادة اللازم لان الحذف عام فيصدق بالاستكنان والاضمار والفرق بين الاستكنان والاضمار ان المضمر ما هو كالملفوظ بان حذف لقرينة مانعة والاستكنان اخص منه لانه خاص بالفعل وما في معناه ولا يكون المستكن منصوبا كما يعلم من الحواشي وانما حمل استكن في البيت على معنى حذف لما عرفت من انه خاص بالفعل وما في معناه وانه لا يكون منصوبا كما يعلم من اش وغيره وان هذا الضمير ضمير الشأن عند ابن الحاجب واليه ذهب الشارح خلافا للناظم والجمهور فلذلك لم يصرح به هنا انظر ابن عقيل نحوه اه ش م قوله من بعد ان فائدته الاشعار بان اصله عدم الفصل بينها وبين الجملة الواقعة بعدها ووجه الاشعار به ان البعدية تقتضي الاتصال كما هو غالب استعمالها وتقدم بيانه عند قوله في اعراب ما لا ينصرف بعد ال ردف فلا نعيده اه قوله والاحسن الفصل الخ وتعلق الاحسن بالفصل انما هو بلا اعتبار تعلق بقد بنحو وكسه تعلق بقد بلا اعتبار تعلق الاحسن بالفصل فلا حاجة الى ما قيل فتأمل اه قوله مبتدا او نفي الخ وعلة الفصل بهذه الاشياء التفريق بين ان المصدرية والمخففة وقصد العوض عن التخفيف معا فلا اشكال بان المصدرية لا حاجة الى تفريقها بهذه الاشياء انظر في حاشية قوله يجب ان يفصل اه قوله وخففت كان الخ اي تخفف كان فيحذف منصوبها سواء كان ضمير الشان ام لا كما هو مذهب المصنف كما في الحواشي بخلاف ما ذهب اليه الشارح حيث قال فيكون خبرها جملة لان ظاهره ان المنصوب ضمير الشأن فاجري البيت على مذهب الجمهور كما منع مثله عند قوله فاسمها استكن اه قوله وافراد خبرها الا يتعين عند ثبوت الاسم كون الخبر جملة والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

لا التي لنفي الجنس

اي من حيث اتصافه بالخبر اه يس فلا اشكال بان النفي انما يتعلق بالحكم لا بالجنس وحده فهذا اظهر وجه ما في الحواشي من انه اي لنفي حكم الخبر عن الجنس اه والمراد بالجنس الجنس اللاي من حيث تعلقه بالافراد لا الجنس من حيث هو هو كما هو عرف النحاة فلا اشكال بان النفي لا يتعلق هنا بالجنس وحده بل بالافراد التي تعلق بها الجنس اه قوله وهو القسم الثالث الخ بين العدد لحصر عدد الحروف اه قوله فان اريد بها نفي الواحد الخ زاد في خ او للجنس لا نصا واكتفى الشارح بنوع من نوعي المقابل لان الغرض هنا انما هو بيان مقابل النفي الاستغراقي والمقابلة لا يظهر الا فيما هو نص في الوحدة فغاية الامر ترك المبهم وذكر المتعين اه ش م قوله في نصب الاسم الخ والظاهر ان في متعلق بمحذوف معلوم من المقام لان عمل الشيء لا يوجد لغيره بل يوجد مثله فهو بيان لوجه الشبه المفهوم من المقام ويحتمل ان تكون بمعنى من البيانية ولو على سبيل التجوز اه ش م تنبيه شروط اعمال لا عمل ان على ما افهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة اه اش مع ص

قوله مفردة جا تركبه في ذلك اشارة الى ان الاصل في عمل لا هو العمل المذكور سواء كانت في اي حالة منهما في الصور الآتية في
المكررة اتماهي بعارض اه ش م ثم ان المراد بالمفرد في قوله مفردة ما ليس مكررا بدليل ذكر المقابل فلا يرد ان من المشهور ان
المراد بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها به اه ش م قوله او شبيهة للمضاف ولم يقل ولا شبيهة بها لايهام ان الا للنكرة اه ش م
قوله اي مضافا الى نكرة معلوم من قوله السابق في نكرة • فتدبر اه ش م قوله وبعد ذاك الخ اي بحيث ترتيب المعمولين
وفائدة قوله رافعه الاشارة الى انه لا يشترط رفع الخبر شيئا وان التفصيل الآتي ليس للخبر ووجه هذه الاشارة انه لم
يتبادر رفعه شيئا بخلاف الاسم فظهر ان الخبر لا يعدل عن هذا الاصل الذي هو الرفع الظاهر اه ش م قوله وركب المفرد الخ
اي ما ليس مضافا ولا شبيها به كما هو معلوم من ذكر مقابله للمقول فانصب الخ ومن تمثيله بلا حول الخ لانه اذا
كان المراد به ما ليس مكررا لا يصح التمثيل به كما هو واضح اه ش م قوله فاتحا والظاهر انه اكتفى بذكر الاصل وعليه جرى
الشارح ويحتمل ان يقال انه على مذهب بعضهم حيث يطلق عنده المبني على الفتح على ما بني على الفتح وعلى نائبه
معا اه قوله والثاني اجعلا الخ واعلم انه لما ذكر وركب المفرد الخ ظهر ان هذا الحكم من الفتح مع التركيب ثابت للمكررة
وغيرها فلما ذكر والثاني الخ ظهر انه يتغير احوال الثاني من المكررة على ما فصل مع عدم التغير في الاول منها
فمعنى قوله مرفوعا اي مع التركيب الاول كذا قوله منصوبا او مركبا ثم لما ذكر وان رفعت الخ ظهر ان الاول يعدل
عن الاصل الذي هو التركيب الى الرفع فقط فحصل خمسة اوجه رفع الثاني ونصبه وتركيبه مع تركيب الاول في كل
ورفع الثاني وتركيبه مع رفع الاول فيهما ولا ينصب الثاني مع رفع الاول لعدم احتمال التبعية للاول
لانه حينئذ يعمل عمل ليس فلا يكون في محله نصب اصلا وسبب منع نصب الاول انها لا اذا دخلت على المفرد
عاملة عمل ان لا يكون الا مركبا كما صرح به في البيت اه وتفصيل تقدير الخبر انه ان اخذ عمل الاولى والثانية
يقدر خبر واحد عند الجميع بخلاف مختلفة العمل لكن اذا كان الاول او الثاني مركبا يكون الخبر للاسم لا النفس لا عند
سيبويه واستدل بضعف عملها بالتركيب فلا قوة لها للعمل في الخبر خلافا لغيره فافهم اه قوله او معطوف على
لا مع اسمها والتحقيق انه يقول على مجموع لا واسمها اه ش م قوله نحو لا حول ولا قوة فعلم ان هذا المثال مما ورد بتركيب
الجزئين فلا يناسب في محل مطلوب اتيانه فيه بتغيير التشكل على وفق القانون النحوي اه ش م قوله هذا هو الوجه الرابع الخ
والمناسب لما قبل ان يقول الرابع الخ لكن عدل عنه لعدول الماتن فالحاصل انه لا حاجة للتشاكل اه ش م قوله ومفردا الخ ذكر في
هذا البيت لجواز الاوجه الثلاثة للنعت ثلاثة شروط تحصل منه عشرة خوارج تأمل ستة منها لا حاجة الى ذكرها
هنا لكونها غير زائدة على ما يعلم من مبحث النعت والاربعة الباقية ذكرها في البيت الثاني فيتم في قوله وغير
ما يلي الخ اربع صور احدها كونه غير وال مع كونه مفردا وثانيها كونه غير وال مضافا مع كونه غير مفرد وثالثها
كونه غير مفرد مع كونه واليا ورابعها كونه غير وال وغير مفرد لكن الصورة الاخيرة لازمة من الثانية بل عينها كما لا يخفى

ويذكر

ولم يذكر المصنف خارج كون المنعوت مبنيا لان المنعوت اذا كان غير مبني بان كان مضافا او شبهه لا يجوز فيه من جهة التبعية الا النصب دون الرفع عند الجمهور وان خالف فيه سيبويه ولم يختر مذهبه هنا لما فيه من الضعف اه من عند قوله او ما هو بالرفع وفي حاشية قوله فان علم ما يخ في شرح قوله وركب المفرد الخ بمعنى قوله وغير ما يليه الخ اي مع كون المنعوت مبنيا فانه كلامنا فيه بخلاف ما ذهب اليه ابن عقيل فانه اجرى البيت على مذهب سيبويه وهو غير ظاهر لان الارادة بقوله غيرا المفرد غير المفرد المتقدم في قوله ومفردا نعتا الخ غيره ما يظهر مع ما فيه من الضعف كما علمت اه ش م قوله صفة نعتا قدم للضرورة اعترض بان النعت لا يتقدم على المنعوت الا في الضرورة ولا في غيره اجيب بان المعنى انه صفة في المعنى ولكن جعل مفعولا لمنع تقديم النعت على المنعوت من حيث انه نعت ولا يرد القاعدتان من ان نعت النكرة اذا قدم يعرب حالا وان النعت اذا قدم على المنعوت وكان النعت صالحا لمباشرة العامل يكون بدلا كما قرره الازهري عند قوله وتصحب الواسط لان القاعدة الاولى فيما يقبل الصفتين بعد التقديم وانظر ابا يحيى على الشيخ ص ١٢٦ ويجوز هنا الامران اه ش م قوله لم يفصل بفاصل اشارة الى ان المراد بالولاية الولاية الاصطلاحية لا اللغوية لان حقيقتها في اللغة لا يعتبر فيها عدم الفصل لصدق الوالي لغة مع الفاصل دون الاصطلاح اه من دسوقي في مبحث تقديم المسند اليه والمراد بالاصطلاح العرف العام من غير معلوم الناقل فيما يظهر فليحرر اه ش ع قوله والعطف ان لم يكن الخ اعلم ان المصنف ذكر من توابع المفرد النعت وعطف النسق دون غيرهما لكونهما مما يتابع فيه معظم احكام المفرد وهو البناء بخلاف غيرهما من التوابع لان البناء لا يجوز في غيرهما في الاصح كما يعلم من الحواشي اه فلما اراد ذكر النعت لما تقدم احتاج الى ذكر شروطه وخوارجه كذلك النسق فاخر خارج النعت الى هنا لاتحاد حكم خارجيهما كما صرح في النظم اه ش م وما ذكرناه من ان غير النعت والنسق من التوابع لا يوجد فيه البناء مذهب الجمهور اه ص او ح تجد تفصيله اه قوله واعط لا مع همزة الخ واعلم انه لما غلب دخول همزة الاستفهام على لا النافية اراد بيان حكمه فهي حينئذ ثلاثة انواع ما يقصد بهما الاستفهام المحض وما يقصد بهما التوبيخ فلا خلاف في بقاء احكام لا النافية تفصيلها وما يقصد بهما التمني ففي بقاء الاحكام حينئذ خلاف فعند الجمهور تبقى خلافا لسيبويه والمازني انظر ابن عقيل فالظاهر ان المصنف اختار مذهب المازني حيث لم يقيد لاعطاء الاحكام بان لا تكون تمنية فلا اشكال على المصنف اه ش م قوله هكذا الخ والاشارة الى امثلة المتقدمة وكانه قال ان معنى ما ذكره المصنف انه يحق ان يقال الا رجل قائم الخ بالاحكام المتقدمة في لا فلا اشكال بان الاشارة الى المتن فيحتاج الى تقدير من في نحو هذا الكتاب وانما حكم بالتقدير لاتحاد المشبه والمشبه به لان المشار اليه ان كانت الاشارة الى المتن عين ما طلقه لا مماثله كما لا يخفى بعد تأمل قليل اه

قوله سكت الملف للمصنف اعترض بان ظاهر عبارة الشارح لطلق المصنف في حكم لا عند تركيبها مع الهمزة وفي ذلك تفصيل فانه
اذا كانت استفهامية فالامر كذلك بل باق على الحكم للتقدمة والا بان كانت تمنية ليس الامر كذلك ان لا عمل لها وان خالف
فيه المازني كما قدمناه فالذي ينبغي للشارح ان يذكر ذلك التفصيل مع تفصيل الحكم فيها اجاب عنه بعض الفضلاء بالتقدير
تارة يكون الحرفان باقيين ح فيكون الحكم باقيا كما عند قوله وتارة يراد بهما التوبيخ وتارة عند قوله يراد بهما التمني
بقية فيكون الحكم غير باق او بجواب الصافي ان يقال ان معنى قوله تطلق الطلق ح ان في المعنى وجهه ان ظاهر كلام
المصنف ان الحكم مع همزة الاستفهام كما قبله الشارح من تركيب المفرد ونصب المضاف وشبهه وان المعنى كذلك اي
لا تفصيل فيه بان يكون الهمزة للاستفهام وللنفي في كل الاحوال لعدم تقييده بمعنى من معانيها عند كون لا مع الهمزة متعلق
قوله تطلق في المعنى لا في الحكم فالحاصل ان معنى قول الشارح واطلق المصنف يشعر بان لا مع الهمزة لا تفصيل في معناها
وليس كذلك فان فيه التفصيل الآتي فافهم وانما وجه ترك المصنف ذلك التفصيل فلكونه غير محتاج اليه هنا لان
هذا المحل محل بيان الحكم لا حاجة فيه الى بيان المعاني الا من جهة بيان الحكم ولا يشكل عليه بان الحكم ايضا مختلف في
بعض تفاصيل المعاني وهو كونه للتمني لما قدمناه من ان المصنف جرى على مذهب المازني فلا حاجة له اصلا الى ذكر
المعاني لعدم اختلاف الحكم في كل من تفاصيل المعاني فكذا حقق المقام فلا تغتر الاوهام قوله وهو كثير والفرق بين الكثير
والغالب ان الكثير ما قرب التمام والغالب ما تممه والقليل ما تحت الغالب والنادر ما تحت القليل او قوله دل عليه دليل
فائدة ذكر دليل مع ذكر دل عليه الاشعار بانه لا يكفي الدليل على ان في الكلام حذف الخبر بلا تخصيص انه وهو كذلك كما في
باب المبتدأ والخبر اوشي م والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

ظن واخواتها

قوله هذا هو القسم الثالث ح فيه من ان هذا التقسيم اذا كان بالنظر الى جهة العمل فهذه الافعال القسم الثاني
لا الثالث لان الافعال الناقصة وافعال المقاربة بعمل واحد كما ان افعال القلوب والتصيير او اجيب بان هذا
التقسيم بالنظر للعمل ووجهه انه جعل الافعال الناقصة قسما اولا والمقاربة قسما ثانيا نظرا لظهور اعراب الخبر
وعدمه كما عرفت وجعل من بابهما كذا انقل عن شيخ فالشيخ مر والاظهر ان يقال ان هذا التقسيم ليس بالنظر
للمعنى ولا للعمل بل بالنظر الى اصطلاح النحاة لان الافعال الناقصة في اصطلاح النحويين القسم الاول والمقاربة
القسم الثاني وظن واخواتها القسم الثالث فلا اشكال اهو قوله افعال القلوب قد يقال ان التحقيق ان يقال افعال
القلب بافراد المضاف اليه كما هو القاعدة من ملاحظة ارادة الجمع في حالة الاضافة يدفع بان ذلك فيما اذا كان المضاف
اليه غير صالح للتعدد اذا اوشي ح قوله يفيد في الخبر ح اعترض بان الافادة ليست في الخبر وحده بل في
النسبة بينه وبين المبتدأ اجيب بان الخبر هنا هو المقصود بالذات لان معنى قولك علمت زيدا قائما

اثبات القيام له

اثبات القيام له على وجه العلم لا اثبات ذاته فكان اكثر معظم جزئي الابتداء فلما جعل الافادة ظرفا في تخيير فهو مجاز في
التدقيق وحقيقة في العرف اه ش م قوله جزئي الابتداء اعترض بان الابتداء لا يتجزى لانه معنوي كما هو واضح
اجيب بان المراد بالجزء ما لابد للابتداء فاطلاق الجزء عليه مجاز لكنه حقيقة عرفية وشائع في استعمالهم اه ش م
فائدة واعلم ان افعال القلوب ليست في الاصل محتاجة الى المفعولين بل الى واحد بشرط كونه نسبة بين المسند و
المسند اليه فوجه نصبها للمفعولين انه لما اقتضت العمل في النسبة تعذر ظهور العمل في معموله في شيء من الاحوال
لان النسبة امر معنوي فوزع الاعراب للجزئين ولم يعط لواحد منهما حذرا للتحكم فلهذا احكم عند التعليق بتقدير
الاعراب في النسبة رجوعا للاصل مع انعدام مطلوب وهو التسليط على ظاهر اللفظ فان قلت انه ان كان الامر
كذلك لزم ان يحكم بتقدير الاعراب فيما كان المعمول مبنيا مثلا في النسبة فلا يحتاج الى تقدير التعليق في نحو ما هؤلاء ينطقون
وذلك باطل اه اجيب بان مثل المبني محمول على ما يظهر فيه الاعراب طردا للباب فدخل الكل اه ش مرواح قلت
انه نحو حرف وفهم مما يقدر لواحد كميلة الافعال في اقتضاء النسبة فتامل يدفع بان اقتضائه للنسبة ليس مختصا
بما بين المسند والمسند اليه بل هو انما يقتضي اي نسبة هو لا يتعدى الى الاثنين بل الى امر معنوي اياكان اه قوله
لفظا لا محلا فيه من ان المحلية مختصة بالمبني وليس كذلك هنا اجيب بان المحل هنا اللغوي لا الاصطلاحي وهو
المقام او هو بمعنى معنى لان الاعمال عند الالغاء لا يوجد من جهة المعاني لعدم اقتضائه له لان الفعل عند الالغاء
انما يكون قيدا ويكون المقصود بالاخبار حينئذ النسبة فقولنا زيد قائم ظننت معناه زيد قائم في ظني بخلاف
حالة التعليق لان الفعل حينئذ يكون مقصود الحالة الاعمال اه ش ع قوله والامر هب ع والمراد بهب
مادته لا هيئته فلا اعتراض بالتزام السلب عنه نفسه اه ش ع قوله ولغير الماضي ذكره دفعا لما يتوهم من ان الاحكام
المتقدمة خاصة بالافراد المخصوصة المذكورة اه قوله من سواهما ولا يخفى انه معلوم من قوله من قبل هب فما
الفائدة بذكره قال ش م فائدته دفع التوهم من قوله من قبل هب ع ان كلا من الاحكام لغير الماضي ليست
لغير الماضي من افعال التصيير فلما ذكر من سواهما علم ان الاحكام لغير الماضي ثابت لافعال التصيير
والقلوب الا في هب وتعلم وامتناع التعليق في افعال التصيير واضح من قوله وخص بالتعليق ع فقول
الشارح والتقدير اجعل كل ما ع فيه ما لا يخفى من ان التبيين قبل ذكر المبين لان هذا التقدير لقوله الآتي
اجعل كل ماله زكن الا ان يقال ان هذا التقدير لازم من بيان تركيب قوله من سواهما فبين اصل التركيب
بهذا التقدير ولكن لو ذكر هذا الشرح في آخر البيت لكان احسن اه ش ع قوله وجوز الالغاء ع

اى من حيث ذاته فلا يرد ما فى الحواشى من ان المصدر حينئذ يجب الغائه فهو لا مر عارض وهو كون العامل
مصدرا اه ش ع قوله لام الابتدا اى العبارة فى هذا الاسلوب ردا للكوفيين اه قوله وانو ضمير الشأن ع لما كان
مذهب البصريين امتناع الالغاء فى المتقدم واولوا ما يوهم خلاف ذلك مما ورد حجة للكوفيين بالتعليق او بالاعمال
واختاره الناظم اشار اليه بقوله وانو ضمير الشأن ع قوله والتزم التعليق ك والتعليق لا يكون الا ملتزما لان الجملة
لا يقع فى موضع الا معلقا اه قوله قبل نفى ما ع والنفى بمعنى النافى من اضافة الصفة للموصوف واضيافه
نفى لما بعده باعتبار المجموع فلا اشكال بالنظر للالف تأمل اه قوله نحو لقد علمت ما هؤلاء ع بحث فيه ان النصب
فيه ايضا فى النسبة قد مر سببه فيعترض بانه لولم توجد ما فى الآية الشريفة لا يكون الاعراب ايضا لعدم ظهور الاعراب
ايضا لكون الاول مبنيا والثانى فعلا فلم لا يجوز فيه ان يحكم ان النصب فيه ايضا فى النسبة مع عدم المعلق اجيب
بان كون الجزئين غير صالحين لظهور الاعراب لعارض وهو البناء لا من حيث ذاته فلا يعتبر به فيشكل عليه ان
المعلق ايضا كذلك مع عدم الاعراب فى الجزئين يجاب بان التعليق ليس كذلك بل المعلق معلق من حيث هو هو
وان كان عارضا فى المقام بخلاف البناء فتأمل او يجاب عن الاعتراض الاول بما مر فى الفائدة فلا يتجه
الاعتراض الثانى فليراجع اه ش ع قوله لام ابتدا اى قد لاختلاف النوع اه ش م قوله والاستفهام ذا له ع
فيه ثلاثة اسنادات تأمل تحصل له مزية على اخواته وهو كذلك لان الاستفهام قد يكون حرفا وقد يكون اسما
وقد يكون جزء الجملة كما هو ظاهر من الامثلة اه ش م قوله ومنه وما هو على الغيب ك انظر جلالين مع جمل
تجد وجه تفريقه بمنه فى سورة اذا الشمس كورت اه قوله اضاف رأى ع جواب لسؤال مقدر من اندلس
فى كلامه نص على المراد لان الرأى قد تستعمل مصدر الرأى مطلقا علمية او بصرية اجاب عنه بقوله لاشتهارك كما يعلم
من انش اه قوله من قبل ويصح كونه مستقرا حالا من علم اه ع والمعنى على هذا حالة كون علم قبل المفعولين
ونحوه بانه كناية عن عدم الغاء رأى وقد استفيد عدم تعليقها من قوله طالب مفعولين فيكون نافيا على من جوز
الغاءها وتعليقها فهذا اولى مما جرى عليه الشارح اه باختصار م انبابى قوله ولا تجز هنا ع اعلم ان سقوط المفعولين
معا لا يجوز عند الجمهور كما ذكره المصنف والاحد واحد منهما بلا دليل عند الجميع فلا يجوز الاختصار على احد الطرفين بحكم
حذفهما معا وحذف احدهما دون الآخر فلذلك ذكر الصورتين مستقلا اه ش م قوله المصنف اعترض بان
ظاهره يقتضى ان الخلاف موجود فى الصورتين وليس كذلك كما علمت الا ان يقال انه باعتبار المجموع فهى للمفهوم
تفصيل فلا يرد ما فى ص اه ش م قوله وكتعلم اجعل ك اى فى كونه مضارعا وعدم بناء لمخاطب
ولا يختص كونه مفردا كما يوهمه تشبيه المصنف ويؤخذ ذلك التعميم من ان غالب الافعال المفتتحة

بالتاء ان يكون

بالمناء ان يكون للمخاطب سواء كان مفردا او مثنى او جمعا وبهذا لم يدخل فيه فعل الغائبة فتأمل اه ش م قوله وان ببعض ذي ح احترز به عن الفصل بالجميع لان العفو بفصل البعض لا يستلزم منه نفي الفصل بالجميع كما حققه يسين رحمه الله خلافا لما بحث فيه سم النظرص ه واشعر قوله يحتمل ان الفصل بشيء غير جائز في الاصالة كما هو المراد عند ذكر العفو كما وقع في كلام الفقهاء يعفى عن قليل دم نجسة وليس معناه ان ذلك القليل غير نجسة اه ش م قوله سواء كان مضارعا خصصه بالذكر من جملة التعميم نظرا الى ان هذا النزم كونه مضارعا غير منصوص عليه في المتن بل اكتفاه بالتشبيه ولكن الانسب حينئذ ان يقول ماضيا كان او غيره الا ان يقال انما التوجيه للمذكور اه ش م والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اعلم وارى قوله الى ثلثة رأى ع اى ولو حلمية كما في الحواشي لان الحلمية كاليقظية في التعدية لاثنين ويؤخذ ذلك من ظاهر اطلاقه اه ش م قوله المتعديين الى مفعولين يعلم ذلك من قوله اذا صار اري ع لان ما يتعدى الى ثلثة مع همزة النقل لا يكون بلا ومنها الا متعديا لاثنين كما مر وامنح اه ش م قوله وان تعدى بالواحد ع توطئة لما بعد ثم ان هذا البيت صرح في ان ارى واعلم المتعديين الى ثلثة يجب ان يكونا قبل دخول الهمزة متعديين لاثنين اه قوله والثاني منهما ع خصص الثاني من المفعولين والاول كالكسى الاول منهما سالا الاول منهما ليس منسوخا وذو اشياء ليس في كل حكم فوجه تخصيصه ان ظهور الفرق بين المنسوخ وغيره انما هو في الثاني بان لا يصح حمله على الاول في غير المنسوخ بخلاف المنسوخ فان الفرق لا يظهر في الاول لانه مفعول مفعول في المنسوخ وغيره اه قوله فهو به في كل ع تفصيل لما قبله فان هذا لا يعلم منه بل الظاهر منه ان التشبيه في كونه غير منسوخ لان كلامنا فيه فاحتاج الى ذكر التفصيل فالفاء تفصيلية والى هذا اميل ماني ص اه قوله وكلا ى ع اخرها وقدم ارى وا يعلم لكونهما امي الباب لما في غيره مما من لخلاف انظرص والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الفاعل

لما فرغ من الاحكام المتعلقة بالمبتدأ شرع في احكام المتعلقة بالفاعل ولذا قال الشارح اى هذا ابابه اه ص في اول باب الابتداء ع وجه تأخيره من باب المبتدأ اه وفي يحاى ما حاصله انما قدم الفاعل لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل لا يحكم عليه الا بالمشتق لان مسنده لا يكون الا مشتقا اه مع بعض زيادة قوله اسم ع اى صريح بقرينة ما بعده كذا يقال في قوله اسند اليه فعل ع قوله او ما في ع اعترض بان او ممتنع في التعريف اجيب بانها او التي تمتنع انما هي ما للتشكيك او للابهام لان الشك والابهام لا يجامعان التصور الذي هو المقصود من التعريف

كذا اما للتخيير والاباحة لعدم صحة المعنى لا ما هي للتقسيم كما هنا فانها لا يمتنع ذكرها في التعريف كما قال الشيخ زكريا رحمه الله وسببه
كون التعريف باعتبار الافراد كما هو الغالب في محاورات النحاة والا بان يكون التعريف بالماهية من حيث هي هي
فلا يجوز فيه ذكر او اياً كانت تقسيمية كانت ام لا لان الماهية من حيث هي هي لا تقبل التقسيم بخلاف التعريف
باعتبار الافراد فان التقسيمية يجوز فيه كما مر بدليل صحة قولنا الانسان حيوان ناطق مسلم او مشرك
اه فان قيل ان او التقسيمية معنى احد الشيئين او الاشياء كما تعرف من بابه ان شاء الله فكيف تصح في التعريف
ولو باعتبار الافراد يجاب بان ذلك المعنى في التقسيمية يكون بوجه لا يخل بالحكم مثل قولنا المرفوع فاعل او مبتدأ او خبر
فان الحكم الذي هو المرفوعية ثابت لكل واحد منها لكون الفرق من جهة انه لا يكون كلها معا مرفوعا بل
مرفوعات فلا اشكال اه ش م قوله اومافي تأويله قال اللقاني جوابا لما يقال من ان التأويل معنوي كما معنى
الظرفية فيه وما واقعة على لفظ في ظرفيته وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول اي في جملة الالفاظ المؤولة بالاسم اه
ومثله يقال فيما بعد كذا قال يس على الفاكهي اه قال ش م ويحتمل ان يكون باقيا على معناه الاصلي فيكون الظرف
اعتباريا وهو ان يجعل الشيء ظرفا فيما يتعلق به فتأمل اه ولا يخفى ان التأويل هنا بالمعنى اللغوي الذي هو ترجيع
اللفظ الى الاسم في الاول والى الفعل في الثاني لا بالوجه العرفي الذي هو جمع المسبك من الفعل وحرف
مصدري والاحترازي الفاعل الذي هو لفظ بجملة كاعجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف اه
قوله اسند اليه ع ولو كان غير تام بان يكون الاسناد غير مفيد فيدخل فاعل المصدر واسم الفاعل اه ح ري في نحو زيد
قائم فان الضمير فاعل بقائم لان نحو اقائم الزيدان لان الاسناد فيه تام اه محمد الانبابي والاسناد عند النحاة النسبة الى العمدة مبتدأ
كان الحكم فعليا وعند المناطقة النسبة المفيدة خاصة عمدة كان او غيره اه ثم انه افرد الضمير في قوله اسند اليه
مع كون العطف باو التقسيمية لانه جائز عند البصريين وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين او للشك وغيرها و
مقتضى كلام الخضري في باب المفعول معه ان او اذا كانت للتنويع لا يجوز الافراد وعليه افراد الضمير في اليه باعتبار كل واحد اه
قوله كمرفوعي ح اعترض بان الامثلة ثلاثة لا اثنان فكيف يجعل مرفوعي اجيب بانه اثنان باعتبار المسند لانه في الاول
والثالث فعل وفي الثاني وصف يشبه الفعل اه من سجاعي وابن عقيل وفي ح نحو حاصل الجواب ان المراد مرفوعا الفعل وشبهه
الكائنين في قولك اتى زيد ع ثم تمم في الفعل بين الجامد والمتصرف اه وفي جواب الحضر منافاة بين الجواب وبين
قوله ثم تمم ع لان الجواب يقتضي ان مقصود المصنف ان يكون المسند اثنين والتتميم يقتضي ان يكون المقصود
كونه ثلاثة اه فيه نظر فتأمل اه لكن الاوجه ان يقال اقوله نعم الفتى تتميم البيت لكن فيه اشارة على ان فعل الفاعل
يكون غير متصرف كما في المكودي ويدل عليه حل الشارح حيث قال نحو نعم الفتى او يقال ان نعم الفتى عطف على مجرور
الكاف في قوله كمرفوعي بحذف العاطف فلا اعتراض اصلا اه ش ع قوله وبعد فعل فاعل اعترض بانه يقتضي انه يجب
ذكر الفاعل بعد كل فعل كما نص عليه حل الشارح مع انه يجوز حذفه اي الفاعل في المواضع التي بينها العلامة عفر

عند قوله وانّ

عند قوله والاقتصار الخ اجاب عنه ش ع بان معنى قوله وبعد فعل الخ من حيث ذاته فلا اعتراض لان الحذف في ذلك
المواضع للعارض واجاب ش م بان المعنى يجب بعد كل فعل ذكر الفاعل ان وجد الفاعل فالمقصود بيان
بعدية الفاعل اهـ واجاب خ بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم واجاب ايضا
بما ليس فيه حذف الفاعل ولكن في جوابه الاخير نظر لانه حمل فعل التعجب الخالي من الفاعل ظاهرا على عمل الضمير المستتر
بطريقة الايصال والحذف مع انه يأتي في كلام المصنف في بابه التنصيص على جواز حذفه وهو قوله وحذف (انظر رضي في باب ...)
ما منه الخ قال ش م ويمكن ان يقال ان تلك المواضع مما لا حذف فيه كما قال خ جوابا ثانيا ولكن ما عدا المصدر
فانه لا يجوز حذف فاعله عند السيوطي رحمه الله كما يعلم من خ فلعل المصنف جرى على مذهبه ويؤيده عدم
ذكره جواز الحذف في باب اعمال المصدر كما ستعرف ان شاء الله فلا يعترض على هذا بفعل التعجب لانه ان
في كلامه فهو مستثنى من كلامه هنا اهـ ولا يخفى ان المراد بالفعل في قوله وبعد فعل فاعل الخ اللغوي لا الاصطلاحي حتى
يعترض بالمصدر ويحتمل ان يكون اصطلاحيا فيقال اكتفى بذكر الاصل ويقاس عليه الفروع او يقال انه اقتصر على
الفعل لما في المفهوم من التفصيل فان للمصدر تفصيلا كتالكم والوصف كذلك قال هذا الاخير ش ع وغيره ش م
تنبيه اعترض على قوله وبعد فعل الخ بانه شامل في التعريف فاخلا في الحكم بما في التعريف فيلزم الدور
كما اشار اليه اللقاني واجيب بانه تذكر اسناد الفعل المتقدم في التعريف لاخراج المبتدأ الذي يشمل في الحشي وذكره
هنا لكون التأخر من حق الفاعل لان الفاعل متمم الحدث وجزؤه فلا يكون بجزء للمتمم الا متأخرا فالفاعل
كياء ضرب ولا يخفى ان ما ذكرناه من ان الفاعل جزء الحدث اي الفعل بمعنى في منزلته وان قلت ان خبر المبتدأ كذلك
مع انه لم يلزم تأخيره يدفع بانه لم يلزم تأخير الخبر لضعف اتصاله بالمبتدأ لكونه متمم الفائدة لا متمم الحدث
ولان جزئيته اضعف من جزئية الفاعل لان الفاعل من وضع الفعل بخلاف الخبر ولهذا اجاز حذفه
لدليل بخلاف الفاعل فبهذا ظهر الفرق بينهما اهـ ثم ان قلت ان تأخير الفاعل عن الفعل حكم الفعل بناء
على المتبادر يجاب بان تأخر الفاعل حق للاشد اهـ قوله فان ظهر فهو/ اي واضح او مطلوب هذه الجملة
توطئة لقوله والا الخ لان المقصود بيان استتاره ان لم يظهر ونظير هذا شائع ومتعارف في عبارات
النحاة وغيرهم كما وقع في مرشد الطلاب في قصة غلام الملك اي اجل الراهب فانظره اهـ فالمعنى لا يجوز
حذف الفاعل ولا عدم وجوده فيرد ما ورد عند قوله وبعد فعل فاعل ويدفع بما دفع به هناك اهـ قوله
لاثنين الخ اعترض بانه ان اريد باثنين وجمع الاصطلاحي فيحصل فيه القصور لعدم شمول نحو قام زيد و
عمرو ونحو جاءني من قام وان اريد المعنى اي شيئين او الاشياء لزم اسناد الفعل الى الاول اهـ و
قد اشار ص الى الجواب بالتقدير اي دال اثنين قال ش م والجواب الصافي ان المراد دال اثنين ويكون

المراد المعنى من اثنين او الاشياء فهو مع التقدير الذي ارتكبه حسن لكن بناء على ان النحاة يحكمون بالاحكام التي بالنظر للذات
في الالفاظ فكان ذلك مصطلحا عليه فلا اشكال ولا يصح ان يراد باثنين المثنى الاصطلاحي لعدم الاصطلاح بتسميته بالاثنين
بل بالمثنى او التثنية فلما عطف قوله او جمع على اثنين ظهر ان المراد بالجمع الجماعة لا الاصطلاحي كما هو مقصود وناه
فالمناسب لما ذكرناه ان يجمع الشارح صفة قوله وجمع بان يقول مثلا ظواهر لكن افرده نظرا للفظ اهـ قوله على
لغة يسميها النحويون الخ وفي هذا التعريض التعبير دون ان يقول مثلا على لغة اكلوني الخ اشعار بانها ليست لغة لطائفة مخصوصة
بل سمى بها النحويون كل ما جاء هكذا اهـ وهو كذا كذا ان قوله بعد يحتمل تقدير المضاف اليه بعد الواو والالف خلاف ما ذهب اليه
الشارح ففائدته دفع التوهم ان المراد في البيت بيان لغة قليلة من ادخال العلامة فيما تقدم الفاعل بناء على مذهب الكوفيين
المجوزين تقديم الفاعل ولكن ان الوهم بعيد لان ما ذكره الناظم انما هو على مذهب البصريين حيث قال وبعد فعل الخ ويحتمل ان
يكون دفعا للتوهم ان المراد بالظاهر ما قابل الخفي فيدخل في الاسناد الى الواو والالف لو لم يوجد فاعل آخر وذكر باء مثل فيندفع
ذلك التوهم بالتقييد ببعد ويمكن تقدير المضاف بعد الفعل كما صدر اليه الشارح فيقال فيه ايضا الفائدة هو ثان للسقة سان ولكن يقيده
لا يظهر حينئذ الفائدة الاخيرة الا ان جعل المراد ببعد الفعل مع العلامة لشدة اتصال العلامة للفعل لم يعتبر ولا يخفى
ان الشارح درج على هذه الفائدة دون غيرها اهـ قوله ويرفع الفاعل الخ وفي تنصيص الفاعل فائدة وهي الاشارة الى
ان هذا الحكم للفاعل لا للفعل اهـ ش م قوله فعل المضمر الخ فيه مجاز لان الفعل لا يطلق عليه المضمر بل المحل وقال في ح و
لكن في التعبير بالاضمار فائدة وهي الاشارة الى ان حذف الفعل لا يجوز الا لدليل كما هو من شأن الاضمار بخلاف الحذف
اهـ ش م قوله مثل زيد [illegible] صرح به ع ان الحذف الا لدليل كما هو ظاهر اعلم ان حذف الفعل لعل وجهه انه عامل وحذف
العامل شائع والا فلا يجوز حذفه لما قدمناه من جزئيته مع الشدة فان قيل فعلى هذا يلزم الفاعل جائز الحذف من
حيث انه معمول وحذف المعمول ايضا شائع يجاب بان العامل اقوى من المعمول لكونه المؤثر اهـ ش م قوله [illegible]
وفي ص انه من اضافة الدال للمدلول وفيه ان التاء هذه لم توضع للدلالة على التأنيث لانها حرف كما قالوا بل
هي علامة تأنيث الفاعل الا ان يقال انه ما قاله ص من حيث انها علامة كما يقال الدخان دال على النار ولم يوضع
الدخان دال على النار بل هو علامتها اهـ ش ع قال ش م والاظهر ان معنى قوله تاء تأنيث تاء احتيج اليها للتأنيث
من ما لا بد له لكونها علامة كما يقال رائحة التفاح فالاضافة لادنى ملابسة لا لادنى ملابسة كما هو واضح اهـ
قوله الماضي ولم يذكر التاء في المضارع لكونها مشتركة بين تاء التأنيث والخطاب اهـ ش م (انظر وضع مع سين) قوله [illegible]
اي مؤنث حقيقة كانت او مجازية من الذي يطلق عليه لفظ انثى كالشمس مما ليس فيه آلة المذكر من الذكر وآلة للمؤنث
اي علم الواضع واستعمله العرب مؤنثا سواء كان بالعلامة او بغيرها فتبين ان المؤنث المجازي انما يقع في غير الحيوانات
الحيوان كان لا يخلو من ان يكون ما فيه احد الآلتين فلا يكون الا مؤنثا حقيقيا او مذكرا حقيقيا ولكن قد يوجد
المجازي ايضا في الحيوانات بالتغليب بان يكون اللفظ مشتركا بين المؤنث والمذكر فظهر ان نحو طلحة مما
فيه آلة المذكر مع تأنيث اللفظ لا يسمى بانثى لانه فيه آلة المذكر ولا تلحق التاء بعامله كما في ح على الفاعل

لكن يطلق على

لكن يطلق على مجرد لفظه مؤنث لا انثى ولا يعتبر هنا مجرد اللفظ لان تسمية المسند اليه للفاعل تابع لملاحظة
المعنى بخلاف ما في باب ما لا ينصرف لان ذلك التسمية انما هو من جهة مجرد اللفظ ثم ان اطلاق المؤنث على
غير الحيوانات انما كان مجازا وكان اطلاق المذكر عليها حقيقة مع انه ليس فيها احد من الثنيين وذلك انهم
اطلقوا عليها التذكير على وجه الحقيقة نظرا للاشرف فكان اطلاق المؤنث عليها مجازا والمذكر حقيقة فافهم
شاء مع تغيير وزيادة ش م قوله الحقيقي التأنيث ومعنى التأنيث جعله مؤنثا فيدخل فيه اطلاقه
مؤنثا لان جعله مؤنثا صادق على الاطلاق ومعنى الحقيقي المنسوب الى الحقيقة اه ش ع قوله وقد يبيح الفصل مع
يعني انه قد يجوز ترك التاء اذا فصل بين الفعل والفاعل بفاصل ولكن الفاصل لا يكون الا معمولا للفعل
لان العامل والمعمول لا يفصل بينهما باجنبي فبالاولى بين الفعل وفاعله ولا يختص كون الفاصل مفعولا
كما يوهم من تمثيله وبهذا البيت يقيد عند قوله السابق او مفهم ذات حر ان اتصل بالفعل اه واعترض [illegible]
على قوله وقد يبيح بان القلة لا تتعلق بالاباحة كما لا يتعلق بها الكثرة قد يجاب بجوابين الاول ان قد للتحقيق
لا للتقليل والثاني ان المعنى يبيح في بعض المواضع فكان المعنى انه يجوز في بعض المواضع ترك التاء فيما
وجد الفاصل فيفهم منه انه لا يجوز في بعض المواضع مع وجود الفاصل ايضا وهو كذلك لان عدم الجواز صادق
بالواجب فهو الفاصل بالا بناء على مذهب الجمهور من ان الترك فيه واجب كما تعرف فهذا هو
المراد بالبعض الذي استفيد من المفهوم اه قال ش م هذان الجوابان غير ظاهر لان الاول ظاهر ضعفه
واما الثاني فلان المفهوم المذكور لا يحصل الا بتعسف في العبارة الى الوجه الخفي لان المفهوم الظاهر المتبادر
من البيت ليس كذلك بل هو ان ترك التاء في بعض المواضع مع وجود الفاصل ليس بجائز بل يجب
ادخالها وانما كان هذا المفهوم هو الظاهر لما اثبته المصنف في البيت السابق وجوب ادخال التاء
حيث قال او مفهم ذات حر ثم قيده بهذا البيت فلا يرجع مفهوم هذا القيد الا الى المقيد السابق
وهو وجوب الادخال ولكن لا يخفى ان هذا المفهوم الظاهر ايضا باطل لان ما وجد فيه الفاصل ليس
فيه واجب الادخال اصلا وستعرف ما يخلصه اه فالاولى ان يقال ان القلة المستفادة من قد متعلقة
باثر الاباحة لا بنفس الاباحة وهو الاستعمال بالترك فهذا الاثر هو المراد بالاباحة فالمفهوم
ان عدم الترك اي ادخالها فيما وجد الفاصل كثير وهو كذلك فالقلة انما هي بالنسبة للاثبات
حينئذ ليس هو قليلا في النفس كما بينه الشارح اه فعلم ان للبيت الآتي في قوة الاستثناء
من هذا البيت سواء اجري على مذهب الجمهور او على مذهب الناظم كما ستعرفهما فتامل ش م

قوله في نحو اتى ح. فلا يقال ان المثال ليس بقيد لعدم الاحتياج اليه لان وجود الفاصل الفصل صريح في كلامه ولا يختص الفاصل بمفعول او غيره بل يختص بغير إلا وهي في كلامه الآتي فلا حاجة الى التقييد لاخراجها ايضا قال ش م والمتبادر من العبارة انه قيد وهو كذلك لانه دفع التوهم من ان الحكم في هذا البيت راجع الى ما كان الفاعل فيه ضمير المؤنث الحقيقي فيعلم انه اذا فصل بين الضمير وفعله بشيء ما يجوز فيه ترك التاء وليس كذلك لان الفصل بين ذلك الضمير وفعله لا يوجد الا بلفظ الا وهو داخل في البيت الآتي بمعنى قوله في نحو اتى ح فيما اذا كان الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث او فان قلت ان ذلك التوهم مدفوع بالبيت الآتي لما ذكر من ان فصل الضمير من الفصل بالا قال ش م يجاب بان ما يتبادر اليه الذهن انما هو ان ما في البيت الآتي هو عام وفصل الضمير خاص منه فالقاعدة ان المراد بالعام انما هو ما عدا الخاص السابق فيكون فصل الضمير داخلا في هذا البيت وذلك ممنوع كما مر فتعين ما ذكر من التقييد ح

قوله والحذف مع فصل بـ ح والظاهر اجراؤه على مذهب المصنف من ان الحذف فيه احسن مع جواز الاثبات ويحتمل اجراؤه على مذهب الجمهور كما ذهب اليه الشارح فالمراد بفضل انه حسن وهو مقابل القبيح فافاد معنى وجه، ولكن وجه التعبير بالفضل حينئذ ان الحذف جار في النثر والنظم والاثبات خاص بالضرورة عندهم فكان الحذف فاضلا من الاثبات لكن الظاهر والمتبادر خلافه كما مر اوش م قوله ومع ضمير ذي المجاز ح تقوية لظاهر قوله السابق وانما تلزم ح فان ظاهره شمول المجازي فيه فهذه العبارة معينة له اوش م قوله والتاء مع جمع ح يعني انه اذا اسند الفعل الى الجمع يجوز فيه اثبات التاء وحذفها الا في جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه الاثبات فتمل فيه جمع المؤنث السالم كما يشمل جمع التكسير فهذا هو الظاهر كما هو صريح ابن عقيل والشارح ولا يعترض بان ما ذكره الناظم مخالف لمذهب البصريين والكوفيين انظر خ تجده لان ما ذكره المصنف في البيت هو مذهبه كما صرح به المكودي تبعا للفارسي كما في خ فلا حاجة الى التكلف الذي صنعه الاشموني لاجراء البيت على مذهبهم فانظره ولا يخفى ان هذا البيت تقييد لقوله السابق او مفهم ذات حر لان ظاهره انه يشمل فيه التثنية والجمع كالمفرد فيفيد ان جمع المذكر مطلقا لا يجوز فيه اثبات التاء كما يفيد عكسه في جمع المؤنث مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل كما ذكر هذا البيت فافاد تقييده اوش م قوله لتأولها بالجمع احترز بانه هذا المعنى يعلم من ظاهر قوله لتأولها بالجماعة فقوله وحذفها التاء لتأولها بالجمع غير محتاج اليه على وجه التبادر ويدفع بان في التنصيص عليه فائدة وهي الاشعار بان فيه ما يجب.

بأن فيه ما يجب الحذف بالاعتبار لانه ان اعتبر بجمع لا يجوز فيه اثبات التاء لكن لا يجب تعيين

احد الاعتبارين لما مر في قوله وهو ان الخ اه ش م قوله والحذف في نحو هذا البيت في

قوة الاستثناء من قوله او مؤنث ذات حرح لان من المعلوم ان ما في هذا البيت مما كان

الفاعل مؤنثا حقيقيا اه ش م قوله لان قصد الجنس الخ اي علة الاستحسان تبيين

قصد الجنس بان كان المتبادر من الاطلاق معنى الجنس لكثرة الاستعمال مرادا به ذلك

المعنى لا بمجرد قصد الجنس حتى يعترض بان كلما دخلت عليه ال الجنسية كذلك فانه

لا يتبين فيه قصد الجنس الا بالقرينة كالجنسية في نحو الرجل خير من المرأة بخلاف باب نعم و

بئس لانه شاع فيه قصد الجنس فلا اشكال اه وفهم منه قوله ثم ان لم يتبين القصد بان وجد القرينة

فيه ان الحذف جائز مع كونه مستحسنا بل على وجه الضعف وهو كذلك لان نحو المرأة شر من

الرجل يجوز فيه الحذف ولو مع الضعف اذا بقي في سياق الفعل اه ش م قوله كانه في معنى

نعم جنس المرأة فان قلت انه معناه ليس كذلك بل هو نعم جنس الفتاة كما هو واضح قال

ش م ان في ذكر المرأة اشارة الى ان قوله نعم الفتاة لا يتعين فيه كونه الفاعل لفظ

فتاة بل يكفي كونه مؤنثا حقيقيا اي كانت اه قوله معاملة جمع التكسير اي في مطلق

الجواز لا في الاستحسان والاستحسان في جمع التكسير كما هو واضح اه ش م قوله

ولا يفهم من قوله استحسنوا جواب عما يقال ان قوله استحسنوا يفيد ان الاثبات غير

مستحسن بل في تحت الحذف الذي كذلك لان الاثبات فيها احسن فاجاب عنه بقوله

ولا يفهم من قوله الخ وهو كذلك لان ذكر استحسان الحذف لا يوجب كون الاثبات

تحته لاحتمال كونه احسن من الحذف كما هو حاصل جوابه اه قوله والاصل في المفعول

صرح به دون الكشاف بل ادوله لم يقل اتصالا بالمفعول من الانفصال دون اللزوم مع

انفصال الفاعل لكونه بفضلة اه قوله ولذا يسكن الخ والمعلول السكون لاجل الفاعل لا بمجرد

السكون كما هو ظاهر ولا فعلة بمجرد السكون وجود الفاعل اه قوله وانما سكنوه كراهة

اعترض بان علة السكون قد تقدم من قوله كالجزء من الفعل فما معنى هذا التعليل

اجيب بانه هذا علة لمجموع العلة والمعلول السابقين فتأمل اه قوله بانه بيان نوع

هو الانفصال بان يجى مثل المفعول الذى اصالة لحصول يكفى بل التصوير هذا لايتعين الفاعل عن
النصور هذا تخصيص فوجد آخر بمعمول والمفعول الفعل بين فصل وبما عمرا زيد بالعصا ضرب
ذكر من لزم الذى الاصل فيه يبقى الذى وهو الكامل الاصل المتن فى بالاصل المراد بان اشعار انه
اصل الفاعل والمفعول وهو الترتيب بينهما والاعم ذلك الاصل الا بتأخير المفعول عن الفاعل كما قال الشارح قوله وقد يجاء بخلاف
الاصل الخ فقد يقال انه معلوم من ذكر الاصل فى البيت السابق فتأمل يدفع بانه لايلزم ذلك من ذكر الاصل
لان معنى الاصل الاصل الواجب فى ذهن الواضع ثم ان وجد المعارض لايكون الاصل الا راجحا او غالبا
والا فيجب كما مر عند قوله وكل حرف مستحق الخ اه ثم ان المراد بالاصل فى قوله بخلاف الاصل اصل الفاعل و
المفعول معا الاخص من احدهما اه قوله بتقديم المفعول الخ ولم يقل وتأخير الفاعل مع انه قد تقدم
ان المراد بالاصل اصل الفاعل والمفعول معا لما هو ظاهر البيت فالمناسب ان يزيد وتأخير الفاعل
لكنه اكتفى بلزومه من ذكر تقديم المفعول كما هو ظاهر اه ويشعر ظاهر كلامه ان الخلاف لايتصور
الا فيما تقدم فيه المفعول مع انه يتصور فى ثلاث صور فى نحو ضرب عمرا زيد وضرب بالعصا زيد عمرا وضرب
بالعصا عمرا زيد فيشمل فى قول الشارح الاولى والثالثة دون الثانية يجاب بانه اكتفى بذكر البعض نظرا
لمقابلته الاصل الكامل وهو ما فيه ترتيب الفاعل والمفعول كما بينا فلا يوجد انعدامه الا فى الصورة
الاولى والثالثة دون الثانية كما هو واضح اه قوله وكذا ايجب تقديمه الخ فانه ان اخر المفعول
الذى هو ضمير منفصل يلزم انفصال الضمير مع تأتى الاتصال واذا جعل منفصلا حين تأخيره فلا
يكون المنفصل منفصلا وكلامنا فى المنفصل فتأمل اه قوله واخر المفعول الخ قد يقال ان اللبس محذور
فما معنى ذكر حذر مع جعله شرطا الا ان يقال ان المعنى ان خيف وجود اللبس لامن كونه محذورا فلا
يعترض الشارح قوله او اضمر الفاعل الخ يعنى انه ان كان الفاعل ضميرا لايجوز تقديم المفعول لاستلزام
انفصال الضمير مع تأتى الاتصال اه قوله توجد قرينة يبين الفاعل فائدته اشارة الى انه
لايكفى فى القرينة ان توجد غير معينة للفاعل اه قوله معنويا الخ قال بعضهم وعند البعض
البعض اللفظ والاجمال واحد كما يدل عليه حجتهم من ان الاجمال من مقاصد البلغاء اجيب
عن حجتهم بان ماذكره البعض من الاجمال لامن اللبس وكلامنا فى اللبس انظر فان قيل
ان ماذكره الزجاج من انه فى نحو فما زالت تلك دعويهم ان يكون تلك اسمها الظاهر منه انه ليس

لايجاز نظرا

للاجمال نظرا الا مسل بد نعم ما في ح من انه لا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم ان بخبرها وذلك واضح اه قال السيد الشريف وجه ذلك ان المبتدأ والخبر واقع على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا الموسيين عليه اه وفيه نظر انظر صبان قال الش م فالاولى في الآية ان يقال انه اجمال لا لبس لان المتبادر ليس خلاف المراد على ما نقله الزجاج لصحة تفسير الآية على كل من الوجهين بلا تفاضل والله اعلم ❊ قوله عند جميع اتفاقا فائدة ذكر الاتفاق بعد ذكر الجميع الاشارة الى انه لم يشترط بعضهم شرطا آخر لجواز الوجهين فلما ذكر الاتفاق علم انه لم يشترط احد شيئا والا لم يكونوا متفقين بل مختلفين لاختلافهم في الشرط الش م قوله واه كان كلام المصنف يوهم ح ركاكته لا بأس به هنا لان كلام المصنف فيما بين الفاعل والمفعول فلا يتبادر الى التقديم على الفعل ولذا قال بتقديم دون بفهم ويعلم مثلا اه ش ع قوله وما بالاوبانه ح وفي ص فيه ايصال وحذف مضاف ومرفيه عنه اعترض عليه بان هذا المضاف لفظا غير مضاف الى ضمير راجع الى ما والمراد بما ما بعد الا فكان المضاف ضد المضاف اليه وهو ممنوع لانه من شرط تقدير المضاف ان لا يكون ضده ولا نفسه اجيب بان هذا التقدير ليس بتقدير مضاف ضمير عائد على ما بل تقدير مرجع ضمير انحصر اه ولكن الاولى ان يقال ان معنى انحصر افترن باداة الحصر نظير ما مر في باب الابتداء اه قوله وشاع نحو خاف ربه ع ر المقصود بهذا البيت ذكر الموضع الذي يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل وذلك اذا كان في الفاعل ضمير المفعول فالمقصود في البيت مفهوم العجز فذكر الصدر ربيانا للمقابلة وليس مقصودا بالذات ولكن قدم غير المقصود على المقصود بالذات ملاحظة للتناسب فان التناسب تقديم الجائز على نظيره الش م والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

النائب عن الفاعل قوله مالم يسم فاعله

اي لم يوجد شيء يسمى فاعلا في الاصطلاح وان ذكر في الكلام ما هو فاعل في معنى ولهذا عبر بيسمى دون يذكر الش م قوله فاول الفعل ح فان كان الفعل الذي يحذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا تغيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم اختير لهذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن

غريب لم يوجد في الكلام لانه للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه اه من كافية وملا جامي اه قوله سواء كان ماضيا الخ معلوم من قوله في مضي ومن مضارع فتدبر اه قوله مقام الخ الفرق بين المقام بالفتح والمقام بالضم انه اذا قيل اقيم فلان او قام فلان مقام الفلان مثلا نظر الى الفلان الثاني ان كان المقام له يقال مقام بالفتح سواء قرئ الفعل اقيم او قام كالباء في حروف القسم فانها اصل في القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قيل اقيم التاء مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام ليس للواو بل للباء في نفس الامر لانها اصل وعلى هذا ظهر فساد ما قيل من ان الفعل اذا قرئ من الثلاثي يكون مقام بالفتح واذا قرئ من المزيد يكون مقام بالضم اه من هامش ملا جامي قوله كتنحي المفعول الخ والظاهر ان يكون المفعول نعتا فالتمثيل يكون في الحقيقة للماخوذ كما يقال في جمع المؤنث السالم مفرد مجموع بالف وتاء ويحتمل ان يكون مبتدأ كما في الشرح فالتمثيل انما هو للماخوذ منه فقط كما لا يخفى ثم انه يحتمل ان يكون المثال قيدا لان المعنى حال كونه كتنحي الخ في فتح ما قبل الآخر ان كان في الاصل غير مفتوح والا فلا يغير بل يبقى على الفتحة الاصلية كما في نحو سمع ويفتح كما ذهب اليه بعضهم خلافا للجمهور ويحتمل ان يكون مجرد التمثيل دون التقييد اه ش م قوله والثاني التالي تا المطاوعة الخ ولا يرد ان هذا الحكم مختص بالماضي وكلام المصنف صادق بالمضارع لانه يدفعه قوله والثاني لان تالية تاء المطاوعة في المضارع لا يكون ثانية فتامل اه قوله تا المطاوعة اعترض بان ظاهره يدل على ان هذا الحكم مختص بما فيه تاء المطاوعة وليس كذلك بل هو عام في كل فعل اوله تاء زائدة وهو تفعل وتفاعل وتفعلل وملحقاتها لا خاص بما فيه تاء المطاوعة وهو تفعل قد يقال فيه الكفاية من تاء المطاوعة وشبهها من كل تاء مزيدة في الاول كما درج عليه الشيخ ونقل عن ش ع جوابان الاول ان المعنى تاء الفعل الذي يجيء للمطاوعة وان لم تكن للمطاوعة بالفعل فيدخل كل فعل الا الملحقات لان تفاعل وتفعل قد يجيئان مطاوعين والملحقات لم يحتج الى ذكرها لان الملحقات الملحق في حكم الملحق به والجواب الثاني ان المعنى تاء المطاوعة من تاء الفعل الذي هو من باب يجيء للمطاوعة فيدخل فيه كل فعل حتى الملحقات اه قوله لاجل الخ اشار به الى ان اضافة تا الى المطاوعة من اضافة السبب الى المسبب لا من اضافة الدال الى المدلول لان التاء لا تدل

على المطاوعة

على المطاوعة بل الدال الفعل والتاء بسبب ذلك الدلالة اه قوله فيما اذا كان الفعل حمل ايا ان
لما دل عليه قوله والثاني التالي ففي متعلق بجعل وما اما مصدرية ظرفية فاذا ازائدة ومفتتحا
خبر كان اي في وقت كون الفعل الماضي المبني للمفعول مفتتحا بتاء المطاوعة اي كون الثاني تالي
تاء المطاوعة في هذه الوقت واما موصولة فاذا ظرف صلة ما واسم كان ضميرها والفعل
خبر كان ومفتتحا حال من الفعل اي في الفعل الذي ثبت اذا كان ذلك الفعل الفعل الماضي المبني
للمفعول حال كونه مفتتحا بتاء المطاوعة اي جعل التالي ثانيا حاصل في وقت كون الفعل مفتتحا
بها اه قوله بلا منازعة فائدته التنصيص على عدم اختلاف لغاتهم في هذه الصورة فان في
منه الاول لغة اخرى كما يأتي في المتن وكذلك في فتح ما قبل الآخر ايضا لغة اخرى كما في الحواشي بخلاف
هذا فانه لم يوجد فيه اختلاف اللغات فقال بلا منازعة فالمعنى بلا منازعتهم من اختلاف
اللغات وان تنازعوا في تحكيم المتفق مثلا اه ولا يخفى ان معنى قوله كالاول اي في الضم و
لا يصح ان يراد بالتشبيه ان يكون في كل ما للاول حتى اللغات فيه لانه غير معلوم من كلامه
في الاول فالتشبيه انما هو في امر متقدم في كلامه فتأمل اه شرح قوله والكسر او الضم اي
هذا الحكم خاص بالماضي كما هو ظاهر ويؤخذ ذلك من البيت لان ما قبله وما بعده في الماضي
خاصة فالمناسب ان يحمل هذا عليه اه شرح قوله اعل اعلم ان لاعل في الاصطلاح
معنيين اخلاقية واشتقاقية فالاول مجرد معناه الاصطلاحي بلا اعتبار معنى اللغوي
فهي ادخال حرف العلة والثانية وان كانت اصطلاحية لكن يكون باعتبار معنى اللغوي
وهو مرض فانها غير بادخال حرف العلة والاولى هنا الثانية ليخرج ما لم يتغير مع
وجود حرف العلة فمعنى قول الشارح المعتل العين عند قول المصنف في اختيار المتغير
بدخول حرف العلة او الذي ادخل عليه حرف العلة لانه مطاوع اعل والاول اولى كما علم مما ذكر
فلا حاجة الى ادعاء ان المعتل هناك بمعنى المعل دفعا لما يقال من ان معنى اعل
غير بادخال الحرف فيكون معنى اعتل ما دخل عليه حرف العلة هذا اه وهم محض فلا تغتر اه
شرح قوله وان بشكل خيف اي اذا اوقع حركة من الحركات المذكورة في لبس المبني للمفعول
بالمبني للفاعل بحسب ذلك الحركة كقلت وبعت فانه اذا ضم اول الاول في البناء للمفعول يوقع

في اللبس لان المبنى للفاعل كذلك فيعدل الى الكسرة فيقال قيلت لا قلت كما ابعت فيعدل الى الضمة اه
قوله لم يلبس النائب عن الفاعل فلا يقال فيه حذف مضاف اي لم يلبس فعل النائب عن فعل الفاعل يدفع
بان اللبس المعتبر هنا بين الفاعل والنائب عنه لا بين فعليهما لان الكلام في النائب لا في الفعل كما هو ظاهر
حفظي قلت اعتبره الاشموني قوله ولكن لا يجب ذلك فيه تاكيد للاستدراك لانه لا يوهم من قوله هو المختار
وجوب ذلك بل هو نص في جواز الاشموني قوله المفعول المعين قدم توجيهه في قوله اعلم اه قوله وقابل
من ظرف الخ اعترض بانه فيه تحصيل الحاصل لان معنى القابل المستحق للنيابة بانه استوفى الشروط التي في الشرح
وكانه قال وقابل من ظرف قابل للنيابة اجيب بانه ليس بشيء لان المراد بالقابل ما استوفى الشروط
التي هي كونها مختصة ومتصرفة وبالمجرور انه لا مانع لان يكون نائبا اي كل ما استوفى الشروط
يكون نائبا الاشموني فائدة قال الشارح وفي تعبيره بقابل فائدة وهي الاشعار بان عدم صلاحية
بعض هذه الاشياء للنيابة ليس لعدم صلاحية ذات الفعل المسند اليه اي ليس لعدم صلاحية
اسناد الفعل اليه بل لعدم صلاحيته ذاتا ذلك البعض اه قوله نحو صيم رمضان هذا من المجاز
لان حقيقة الفعل المبني للمفعول ان يسند للمفعول به وهذا من الاسناد الى الظرف فليس فيه الان معنى
الظرف كما فهم ان تحفة الحواشي في فتح البيان اه قوله او حرف جر نقل عن الشيخ انه يحتمل اجرائه
على مذهب البصريين من ان النائب هو المجرور وحده بناء على ان للحرف معنى كلمة فالمعنى
او كلمة فيه جر وهي المجرور ويحتمل ان يكون على ظاهر ما في التسهيل وشرح الكافية كما في خ من
ان النائب هو الجار والمجرور المجموع على سبيل التجوز مع مجروره نظير ما مر عند قوله في باب الابتداء
واخبروا بظرف او بحرف الخ والحمل على هذا مذهب الشارح ويحتمل ايضا اجرائه على مذهب الفراء من ان
النائب هو الجار وحده وهذا الاجراء ظاهر البيت لكنه قول ضعيف كما في خ وص فالاقتصار
عند اولي واحق الاشموني فائدة واعلم ان المنصرف من الجار والمجرور الذي لم يلزم الجار
طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك اه من الش م ومعنى
المختص منه ما اختص بالاضافة وغيرها اه من يس على الفاكهي قوله وباتفاق قد ينوب
اعترض بانه اذا امن اللبس في باب كسا يجوز نيابة الثاني مطلقا سواء كان الاول معرفة والثاني
نكرة ويمتنع عند جمهور البصريين ويمتنع مطلقا عند بعضهم واما عند الكوفيين فتفصيل فانه

اذا كان الاول معرفة

اذا كان الاول معرفة والثاني نكرة يمتنع والا فلا فكيف ادعى الاتفاق اجيب بان قول البصريين منهم
غير معتبر فكانه عدم واما عند الكوفيين وجمهور البصريين فيجوز نيابة الثاني فلا بأس في ذكر الاتفاق
بل في ذكره على الاطلاق عن التقييد بما ذكر لكن عند الكوفيين لجواز ذلك شرطا كما عرفت فالاعتراض
في ترك هذا القيد ثم الاعتراض ليس في ذكر الاتفاق بل في ذكره على الاطلاق عن التقييد بما ذكر ويمكن الجواب
بان قوله قد متوجه الى موضع فالمعنى يجوز في بعض المواضع وهو ما استوفى ذلك الشرط او يقال ربما
في ح وغيره من انه اتفاق جمهور البصريين اه فقول الشارح ونقل المصنف الاتفاق ع فيه نظر لما ذكرنا
من ان الاعتراض في ذكر الاتفاق بل في ترك القيد المذكور فالتحقيق ان يقول ونقل المصنف الاتفاق اه على بد من
جهة النحاة على الاطلاق فليس بجيد اه ويمكن الجواب عنه بان مراد الشارح هذا وان لم يذكره لان الكلام
في الاتفاق المذكور في البيت وهو على الاطلاق وكانه قال على الاطلاق اه قوله بجيد اي مناسب لاغناه
صحيح لاحتمال اجراء البيت على ما تقدم اه ش ع ثم ان الاختلاف المتقدم فيما اذا امن اللبس اما فيما لم
يؤمن فيه اللبس فلا يجوز اقامة الثاني عند الجميع اتفاقا اه قوله في باب ظن واري الخ يعني انه اذا كان
الفعل متعديا الى المفعولين الثاني منهما خبر في الاصل كظن واخواتها او كان متعديا الى ثلثة
كاري واخواتها فالاكثر عند النحويين انه يجب اقامة الاول ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن
والثاني والثالث في باب اري اه ابن عقيل ١٢ هذا هو الظاهر ويفهم من قوله المنع اشتهر منع
اقامة غير الاول لا اقامة الثاني خاصة لانه معلوم من علة المنع وهي خوف اللبس كما افهمه البيت
السابق فان ذلك العلة ثابت في المفعول الثالث في باب اري ولانه داخل في المفعول الثاني في
باب ظن وحكمه المنع كما هو صريح كلامه فحكم ذلك الثالث ايضا كذلك وعلى ما جرى الشارح حيث
قال اي منع اقامة غير الاول تبعا لابن عقيل فافهم قوله اري الخ اي انه ما تقدم
مذهب الجمهور كما علمت خلافا للناظم تبعا لابن طلحة وابن عصفور في باب ظن ولقوم
من النحويين في باب اري كما يعلم من الش فعند المصنف يجوز اذا ظهر القصد مطلقا اي
في بابيهما لما عليه ظاهر ابن عقيل اه قوله وهو ما كان قيد للمفعول الثاني خبر له
ولم يقل وهو ما كان قيد المفعول الثاني نفس الاول مقابلا لما تقدم عند قوله من باب
كسي ولم يقل فيما تقدم وهو ما كان قيد المفعول الثاني غير الخبر اشعارا بالاطلاق بين نوعين

قوله ولم يكن جملة الخ قال شم ليس هذه افيد للمتن لانه ترك المصنف للعلم به لانه لم يأت

بجملة في الاشياء التي تنوب عن الفاعل فعلم من ظاهر اقتصاره انه لا ينوب غيره وان

قال الشارح بيانا لما في نفس الامر واما قوله ولا ظرفا فليس ايضا قيد للمتن لانه معلوم

من قوله ولا ينوب بعض هذه الخ وههنا مفعول به فلا يجوز اقامة الظرف وانما ذكره

الشارح لما فيه من الخلاف ان خ اوضح اه قوله واما اقامة المفعول الخ ظاهره تقتضي

ان مفعول الثالث من باب ادري غير داخل في البيت فوجه فينافي ظاهر اما استلفته من منع

اقامة غير الاول اجيب بان هذه التعبير لا يفيد ذلك فانما الامر كما ذكرناه من انه داخل

في البيت فوجد تعبيره هنا بان اقامة الخ انما هو لبيان زعم ادعاء البعض الاتفاق

فلا تغفل اه قوله وما سوى النائب الخ ذكره دفعا لما يتوهم من ان باقي معمولات

النائب يغير لاجل النائب فدفعه بما في هذه البيت من ان الباقي يجب له النصب

وهو كذلك اه قوله محققا قد يقال فائدته الاشارة الى ان ما في الكافية

ان المفعول به قد يرفع حيث قال ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا

هو بها ذ فانه اذا لم يكن شاذا لا يثبت قوله النصب له فلما ذكر محققا ظهر ان

النصب واجب محقق وما ورد خلاف ذلك شاذ ولا يحصل هذه الفائدة

الا ان اريد بقوله بالرافع ما يعم رافع النائب وغيره فتامل او يقال انه اشارة

الى ان في سوى النائب ما لا يظهر الاعراب من النصب ظاهرا وهو الجار والمجرور

لكن انظر الصافي

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

استغفار العامر

اشتغال العامل عن المعمول

عقّبه المصنف لباب النائب عن الفاعل لما فيهما من جعل ما هو مفعول به معنًى عمدةً فهو في باب النيابة ظاهر
وفي هذا الباب في صورة الرفع اوشي انظر ع تجدها بشيء آخر ورده قوله المراد بالعامل اي العامل في عرف النحاة في
هذا الباب فلا يرد ان المراد لا يرد الايراد والايراد هنا ان المفسر كيف يكون عاملا لان العامل في الحقيقة المفسَّر واما
وجه اطلاقهم على المفسر بالعامل فلكونه عاملا في المعنى فلا مشاحة في الاصطلاح قوله والمراد بالعامل في هذا الباب
المفسر اعترض بان معنى العامل هنا الصالح للعمل فيما قبله من حيث الذات ولو كان ممتنعا للعمل بعد ازالة الضمير
بسبب العارض كما ستعرف والمفسر هو ما يصح ان يعمل في المتقدم بالفعل ثم ان ازيل الضمير يعمل فيه بلا مانع
فالعامل عام والمفسر خاص فكيف اخبر عن العامل بالمفسر مع مخالفتهما مفهوما فاجيب بان المفسر هنا المفسر
بالجملة اي ما يطلق عليه انه مفسر ولو في بعض المواضع اي وان لم يصح في بعض المواضع ان يقال انه مفسر
فالعامل والمفسر واحد فصح الاخبار انتهى وما ذكرناه من ان معنى العامل هنا الصالح للعمل فيما قبله من حيث
الذات جواب عن سؤال واقع في قوله بعد وان تلا السابق ما بالابتدا الخ وقوله كذا اذا اما الفعل تلا من ان
كلا من المحلين خارج من باب الاشتغال لعدم صلاحية العامل فيهما للعمل فيما قبله وحاصل الجواب انه يكفي
صحته من حيث الذات ولا بأس بعدم صحته بسبب العارض وعدم صحته في هذين المحلين انما هي بسبب
العارض اشموني اخذا من امير وعبد الحكيم مع زيادة قوله ان مضمر اسم الخ والظاهر انه لا يدخل فيه الا
نحو زيد اضربه ونحو زيدا مررت به دون نحو زيدا ضربت غلامه ونحو زيدا مررت بغلامه
فانهما يأتيان في كلام الناظم وفصل مشغول الخ فاكتفى في التعريف بذكر الاصل واخر غيره ولا
يرد انه غير مناسب في التعريف وان كان آتيا في كلامه لان التعريف ليس بالماهية بل بالخاصة
كما هو غالب تعريفهم فافهم انتهى فان قلت ان اكتفى بذكر الاصل فالانسب عليه ان لا يذكر نحو زيدا
مررت به يجاب بان قصد المصنف ذكر صورة نصبه للضمير فلما كان يشمل ذلك ذكره اشموني
قوله بنصب لفظه او المحل وضمير لفظه عائد على مضمر فاعترض بان جميع الضمائر مبنيات كما هو
واضح فلا يكون اعرابها كلها الا محليا لا لفظيا فكيف قال بنصب لفظه او المحل اجيب بان معنى
اللفظ هنا ان يكون منصوبا في الحال اي بالمباشرة ومعنى المحل انه ليس منصوبا في الحال اي بل ان
زال الجار وتوجه العامل اليه يكون منصوبا انظر حفظي بجه وجه هذا الاطلاق الخ
نظير ما مر في البسملة فليراجع اوشي ع فلا حاجة الى ما ارتكبه اشموني من التكلفات الظاهرة فانظره

فو

قوله او من نصب ذلك لفظه ظاهره يقتضي ان الاسم السابق قد يكون نصبه محليا وليس كذلك لانه لا يكون جار ومجرورا اجيب بانه ليس في ذكر لفظا معنى مزيد فهو بمنزلة قوله او من نصب ذلك الاسم وانما ذكره مقابلة لقول المص بنصب لفظه او ويقال ان نصب الاسم السابق المشتغل عنه قد يكون محليا وذلك اذا نصب محل الضمير لان نحو زيدا مررت به اذا ازيل فيه العمل في الضمير يعمل ذلك العامل في الاسم السابق بالواسطة التي عمل بها في الضمير لا غير وكان اقتضاء العامل له لنصب الاسم السابق على وجه المحلية فقول الشارح احسن و لكن ينبغي عليه ان يقول عند قوله او المحل اي او من نصب محل ذلك الاسم السابق بنصب محل ضميره فتامل الا ان يقال بالحذف لدلالة الاول كما قال ش م وهذا الجواب احسن من الجواب الاول ح قوله فهو مجرور لفظا ومنصوب محلا ومعنى اللفظ والمحل كما تقدم م قوله فالسابق انصبه ح ليس المراد به انه يجب نصب الاسم السابق ابدا بدليل ما يأتي في كلامه من جواز الاوجه الخمسة بل المراد الاعلام بانه اذا نصب يجب كون فعله واجب الحذف في كون الفعل محذوفا واجب الحذف وبان الاصل هنا النصب بحسب ضبط الاشتغال ا ه قوله موافق اعترض بانه اذا اريد بالموافقة ان يكون في اللفظ لا يصح في نحو زيدا مررت به لان المفسر فيه جاوزت وهو غير لفظ المظهر او ان يكون في المعنى بحسب اللغة لا يكون ايضا صحيحا في نحو زيدا مررت به لان التجاوز والمرور ليسا مترادفين الا ان

قوله والنصب حتم ح هذا شروع في تقسيم الاشتغال وهذا التقسيم قرينة على ان النصب المحكوم في قوله انصبه ليس على ظاهره بل ليس وجوبا ه ش ثم ان الالف واللام في قوله النصب وقوله السابق للعهد الذكري الاش قوله ان تلا السابق يعلم منه انه ان كان ما يختص بالفعل مما لا يخرج هذا الكلام من باب الاشتغال لانه لا يصلح حينئذ ان يطلق على الاسم انه سابق فخرج من ضابط الاشتغال الاش قوله كان وحيثما اعترض الشراح في تسوية الناظم بين ان وحيثما بان حيثما لا يدخل على الفعل المقدر فانظره تجده وجوابه قال ش وظاهر المتن على ان المصنف قد جوز في حيثما ايضا دخوله على المقدر وللمصنف اجتهاد في بعض الاحكام فلا يتجه هذا الاشكال والرد على المخالف قد ذكر حيثما مع ان ا ه قوله ما يجب فيه النصب والمراد بما القسم وضمير فيه عائد عليه ولا بأس به لانه شارح معلوم ظاهر ان المراد بالنصب في القسم النصب للمحكوم عليه في القسم فلا حاجة الى تقدير حكم عند ما

اى حكم ما او تقدير مضاف عند فيه اى فى متعلقه ان كان المراد بها المسئلة او شئ ثم ان فى هذه الاقسا
[illegible]
اما اذا كان مرفوعا فليس منه سواء كان الرفع واجبا او راجحا او على السواء وكذلك سواء كان النصب واجبا
او على السواء يدخلونه كما ذهب اليه الجامى [illegible] بان منصوب على شريطة
التفسير [illegible] من باب الاشتغال [illegible] فى الرفع [illegible]
المفسر يكون صلاحيته للعمل فيما قبله لم يوجد عندهم فلا يجوز ان يدخل فيه نوع الثالث
من باب الاشتغال كما ذهب اليه [illegible]
لان الجواز يقتضى الطرفين وعدم صلاحية الاطلاق بانه منصوب على شريطة التفسير [illegible]
به ثم ان شرط المفسر وهو صلاحيته للعمل فيما قبله يكفى صلاحيته من حيث ذاته ولا يضر عدم صلاحيته من
العارض كما تقدم وعدم صلاحيته هنا فى صورة الرفع انما هى بسبب العارض ولا يظهر اجراء المتن الا
[illegible]
[illegible]
كلامه ادوات الشرط ليس لهما هذا الحكم كما يعلم من الحواشى يجاب بان الهمزة من ادوات الاستفهام [illegible]
فلذلك استثنيها دون ادوات الشرط لان مستثناتها [illegible]
معنى التحضيض اذا دخلت على الماضى [illegible]
فهى فى المضارع لمعنى الامر [illegible] قوله الحد [illegible]
[illegible] فيتحقق خبريته ومحموليتها [illegible]
[illegible]
عن المبتدا الذى هو احدهما اجيب [illegible] مع مدخوليه مجرورة فى مقدرة [illegible]
قوله نعلا وفى الرفع لكن عند امن اللبس وهو كذلك هنا ولا لبس لانه معلوم [illegible]
[illegible]
الابتدائية لان اسم الابتدائية لا يطلق عليها الا اذا كان مدخولها مبتدأ [illegible]
[illegible]
[illegible]
من صورة الاشتغال وبهذا القول يقولون ليس هذا من صورة الاشتغال والا كان الرفع واجبا او
قوله ابدا وفى التفريع ما فيه وفى المسئلة ثلاثة اقوال اصحها هذا اصطلاحا والثانى جواز دخولها على الفعلية

مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع اه فللرد على هذين القولين
اتى ابدا فهذا فائدته اه قوله لا ظاهرا ولا مقدرا وانما ذكر ذلك لكون الفعل هنا مقدرا اه قوله وكذا ليتما
الابتدائية انما اتى بهذا القول ابن الربيع بجوازه تقييدا لما اوهمه لما في غ لانه قال نعم يجوز النصب على
اعمالها اه ش لكن فيه ان اطلاق الابتدائية لا يصلح اذا كانت عاملة لما تقدم اه قوله كذا الفعل انما اتى بكذا
لتصريحه لتفريقه عما قبله وهو احد صورتي الرفع لان مانع النصب فيه قائمة في الاسم السابق لا في العامل
لانه اقتضاء ما يختص بالابتداء اي لا يكون الاسم السابق غير مبتدأ وفي هذه الصورة ان المانع قائمة
في الفعل لا في الاسم لانه اقتضاء ما له الصدارة اي لا يعمل الفعل فيما قبله اه بامر صق تأمل قوله وحوادثه
فيه ما تقدم في قوله احدهما انه اه قوله لما بعد وجد قد يقال ان وجد بمعنى استقر فهو من كون العام
ويتعلق به بعد مع كونه صلة لما يجب اضماره في الظرف الا ان يقال انه هنا من كون خاص لانه له
معنى دون معنى مطلق الحصول وهو التعميم في كل مكان وجد فيه اه كذا افاد ش قوله قال
في اوضح المسالك الخ وفي آخر هذه العبارة اذ كلام الناظم موهم لذلك اه هذه نسخة قديمة فهو عبارة الشارح
لان اذ علة لعدم صدق ضابط الباب من علة لئلا يدخل ذلك في هذا الباب فالمراد بكلام الناظم قوله
في اول الباب ان مضمر اسم الخ نعلم من هذا القول اعني ان مضمر اسم سابق ان يكون الفعل المشتغل
بضميره بحيث لو فرغ له لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها فالاشارة
بذلك الى الحكم الذي ذكر في الاوضح ومعنى الايهام حينئذ الايقاع في الذهن على وجه الظاهر لا الايقاع
في الخطأ اه وفي نسخة اخرى وكلام الناظم يوهم ذلك فهو عبارة الاوضح والواو حالية والمراد بكلام الناظم
قوله وان تلا السابق الخ وقوله كذا اذا الفعل الخ ويرد على تعبير الاوضح بالايهام مع ان الكلام
كالنص في انه من هذا الباب يجاب بان معنى الايهام هنا الايقاع في الخطأ كما هو احد معنييه
فالاشارة بذلك الى لغة من هذا الباب اه اوتهافت عبارة الاولى ان اذ علة لقال في الاوضح
من علة لان بقول الموضح لعدم صدق ضابط الباب فالمراد بكلام الناظم قوله في اول الباب ان
مضمر اسم الخ ومعنى الايهام الايقاع في الخطأ اه انما قال الموضح انه غير صادق في ضابط الباب
لتوهم من كلام الناظم ان مضمر اسم الخ من ان شرط العامل صلاحيته للعمل فيما قبله على الاطلاق اي
في كل موضع وليس كذلك بل هو مقيد بتقييد من حيث ذاته اه فهي هذه الصورة ان قوله
اذ كلام الناظم موهم لذلك في قوة رد طاقول الموضح ولهذا افاد ش والاظهر ان يقال ان اذ علة لقال
من علة لان بقول الموضح وان المراد بكلام الناظم قوله ان مضمر اسم الخ وان المراد بالايهام الايقاع
في الخطأ اه

في الخطأ الاي الذهن اهـ ووجه ادخال المصنف هذا من باب الاشتغال كما هو ما

سنبينه عند قوله والمراد بالعامل الخ فليراجعه قوله كالامر الخ في تحت الكاف ما معناه طلب ولفظه خبر او الكاف استقصائية اهـ قال ش انما معناه طلب ولفظه خبر يدخل في الدعاء لان تسميته الدعاء انما هي بالنظر للمعنى لا اللفظ كمثال الشارح للدعاء بقوله زيدا رحمه الله فالاولى ان يقال ان ما في تحت الكاف ما يمكن ان يجري هنا من جملة الطلب التي هي الثمانية المعهودة وهو التمني والترجي مع الفعل لكن ليس مجيئهما هنا مشهورا في الكلام فلذلك ذكر غير هذا الشارح بالحصر كالاشموني حيث قال وهو الامر الخ قوله والمختار النصب لانه اذا وقعت له كان الخبر جملة طلبية وهو خلاف الاولى لعدم محتمل المعنى الا بنوع تأويل كما يفهم من باب نحو والاشكال في الاشتغال في نحو زيد ليضربه ولا تضربه لما في الزرقاني عن شرح المغرب ان لام الامر ولا النهي يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما يلزم ذلك في نحو لم ولما ولن كما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد اهـ من قوله ومنها حيث ان المجردة عن ما وما تقدم في قوله كان وحيثما المقرونة بما اهـ قوله والمختار النصب لاجراء على الغالب قوله بلا فصل اي بشيء فاذا فصل بينهما باما كان الرفع مختارا او باذا الفجائية كان الرفع واجبا لاختصاصها بالابتداء كما علمت عند قوله وان تلا السابق الخ او بغيرهما فلا اثر في الفصل كما يعلم من ع اهـ ش ثم قال ع ويمكن ان يقال ان الباء في قوله بلا فصل زائدة فالمعنى الثابت كائنا بغير فصل قوي اي بغير فصل قد اعتبر انه فصل فيعلم منه انه لا بأس بفصل ضعيف وهو الفصل بمعمول الفعل المعطوف ثم ان الفصل القوي الفصل باجنبي وهو هنا الفصل باما واذا الفجائية لا غير لانه لا يعتني بغيرهما بين العاطف والمعطوف وان في غيره قولان الاول انه ليس هنا للعطف والحرف زائد ~~وانما اتي العاطف~~ لان هذه الجملة مستقلة ولا تعلق لها بما قبلها والثاني انه للعطف ووجه هذين القولين واحد لان من ينفي العطفية يقول ان من شأن العطف مشاركة المعطوف بالمعطوف عليه في الحكم والمعنى فهو منتفي هنا ومن يثبت العطفية يقول وان كانت هذه المشاركة معدوما لكنه فيه مطلق التبعية والناظم ممن يثبت العطفية

العاط في ح

~~١٣٨١~~

فلذلك قيده بقوله بلا فصل واما عندي لا يثبت العطفية فلا حاجة الى التقييد اوش ملخصا من الحواشي قوله
على معمول فعل الخ اعترض بانه ليس العطف ههنا على فعل بل وعامله كما قدره الشارح فالعطف على الجملة
اجيب بانه اطلاق المعطوف عليه على معمول فعل لكونه عطفا صوريا اه لكن اعترض على الشارح بانه ذكر عند قوله
ويرجح ان يكون الاسم السابق معطوفا وذكر ثانيا عند قوله على معمول فعل وعامله فكانه قال ان يكون
الاسم السابق معطوفا على الجملة وذلك غير سديد كما هو ظاهر اجيب بانه [illegible]
[illegible] قول المصنف على معمول فعل نظرا الى انه صوري كما تقدم وذكر ثانيا وعامله للاظهار
ان المراد بذكر العطف على معمول فعل عطف صوري [illegible]
[illegible] فائدة ذكر الشارح هذا عطفا صوريا مع امكانه ان يذكر على الحقيقة الاهتمام بمعمول
الفعل وينبغي ان يهتم بالمعمول ههنا لانه [illegible] الصورة [illegible] اذا كان معمول الفعل ظاهرا
واما اذا كان ضميرا [illegible] في [illegible] القسم [illegible] في قوله وان تلا المعطوف [illegible]
[illegible]
المعمول يشير اشارة خفية الى ان هذا القسم لا يوجد الا اذا كان معمول الفعل ظاهرا فهذا هو فائدة
ذكره عطفا صوريا ثم انه صريح هذا الامر الملاكور ههنا [illegible]
قوله مستقرا ولا صرح متعلق الظرف الذي هو صفة لفعل والمتعلق هو [illegible]
لما فيه من معنى الارتجال يفهم انه لا يكفي ان يكون الفعل قبل العاطف بل ينبغي ان يكون في ابتداء
الكلام [illegible] يجوز ان يكون قبله اسم [illegible] غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله كما ذكره في التصريح
لا خراج ما هو سيأتي في قوله وان تلا المعطوف الخ اوش قوله وان تلا المعطوف الخ يعني انه اذا وقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات [illegible]
[illegible] جملة ذات الوجهين [illegible] اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرا اكرمته
[illegible]
[illegible]
[illegible]
بخبر كامل لمشابهتها للاسم في شدة الجمودية ولذلك صغروه كما في الخضري اوش م
والله اعلم

واعلم انه يشترط هنا ان يكون في الجملة الثانية ضمير راجع الى الاسم المتقدم الذي هو مبتدأ اه اش مع مز
ولم يتعرض له المصنف والشارح لعلمه من باب الابتداء والعطف تدبر انظره عند قوله في باب
عطف النسق واخصص بفاء اه ش م قوله فاعطف تخييرا اي عند النحاة فالتخيير بحسب قاعدة
النحو فلا يرد انه اذا نصبت ففيه اسنادان او اسناد للجملتين المتعاطفتين على الاسم لانك اذا عطفت
على الخبر كان المعطوف خبرا كالمعطوف عليه بخلاف ما اذا رفعت فليس فيه الا اسناد واحد لان العطف
على الجملة الاسمية لا على الجملة الفعلية الخبرية فزيادة الاسناد يفيد التأكيد فتعين النصب اذا
اردت التأكيد فليس الحكم سواء انتهى تأمل م فان قيل ان في الرفع شرف بعدم الاضمار بخلاف النصب
فليسا سواء يجاب بان في النصب شرف بقرب المتشاكلين كما في ص فانظره ثم انه لم يشترط الناظم
وجود الضمير العائد على المبتدأ في الجملة الثانية فهم الناظم كما في اش فلا اشكال وتبع
الشارح في عدم الشرط الناظم فعلى هذا امثال الشارح بقوله نحو زيد قام وعمرا اكرمته لانه ليس
فيه ضمير عائد على زيد اه قوله والرفع في غير الذي الاولى ان في باقية على معناها الاصلي
والذي واقعة على المسائل وقول الشارح من موجب بيان للذي فالمعنى من مسائل موجبه
ويجوز ضبط موجب بكسر الجيم وفتحها ولا بأس بوصف مسائل بانه موجب النصب لوجوب
نصب الاسم السابق من ذلك المسائل ولا حاجة الى جعل قوله وراجح بمعنى المرجح لصحة
وصف مسائل براجح النصب ايضا واما قوله وتساوي الامرين بمعنى المتساوي اه ويمكن
ان يراد بالذي الاسم فيتعين ضبط موجب بالفتح اه قوله والقسم الخامس اعلم ان المصنف
قدم صورة وجوب النصب لكون النصب حكما مقصودا هنا من حيث هذا الباب ثم ذكر صورة
وجوب الرفع تناسبا بمقابلته الوجوب ثم ذكر اختيار النصب لكونه مقصودا من
حيث الباب ايضا ثم التناسب بعده ذكر اختيار الرفع لمقابلته الرجحان كما تقدم م
في وجوب الرفع فترك التناسب وذكر بعده جواز الامرين بمحل المساواة ولكون سببه
بقية للسبب الثالث لاختيار النصب ففي تقريبه لذلك سهولة ومع هذا ان في تأخير
راجح الرفع علة ايضا لان سببه عدمي وسبب غيره عدمي وجودي فما له سهل تقديم
الوجودي وتأخير العدمي كما لا يخفى كما مر في قوله سواء فيها الحرف اه اش قوله فما ابيح افعل [illegible]
رد على من ترك بعض الصور منها من باب الاشتغال وعلى من جعل هذا القسم الخامس

فالمعنى فاظهر مما ذكر انه جائز انعقد مرجوحا كان لا برجحه مقابله ونحو
من صورة وجوب الرفع كما في الشرح فائدة الاشعار بان في الكلام ما يوهم ظاهره انه من باب الاشتغال و
النصب ام لا فتفطن قوله ودع ما لم يبح وكل شيء فعلوه في الزبر كما يعلم من ملوي وانظر الذي
ليس منه في الحقيقة فيؤول ظاهره كقوله تعالى

قوله او فصل مشغول بحرف جر قد يقال ان المفصول بحرف الجر ادخلناه في التعريف في قوله او المحل فذكره هنا
تكرير يجاب بان ذكر الكل في الموضعين انما هو باعتبار من ما فيما تقدم بيان التعريف وهنا بيان
الحكم فلا تكرار فاعترض بانه ان كان الامر كذلك فما السبب بعدم ادخال المفصول بالاضافة في
التعريف اجيب بان التعريف ناقصة لا تامة مع ان هذه الصورة مما لم يخالف الاصل فلا عيب بتركه
في التعريف ام قال شيء ان يقال في هذا التعريف انه ناقصة لا تامة غير مسلم لان التعريف
الناقصة لا يأتي في ذكر الاحكام بل في كلام العرفي فالاولى ان يقال ان المصنف لم يذكر التعريف بل
اصل صورة الاشتغال والتعريف يؤخذ من هذا الباب بعد تمامه ولتكرير المفصول بحرف الجر
سببان الاول انه لما فرغ المصنف من صورة الاشتغال وحكمه ذكر بعده تقسيمه فهذه
الاقسام الخمسة لم يظهر ولم يتبع الثاني نحو زيدا اضربه فربما يتوهم ان هذه الاقسام ليس لنحو
زيدا امررت به فلدفعه ذكر هنا والسبب الثاني ان جواز الفصل بهما اي بالاضافة والحرف
معا يؤخذ من هذا البيت بقاعدة ضم الجواز الى الجواز جائز وهذه القاعدة لا يظهر ولا يفهم
الا اذا ذكر بقرب جواز آخر فتعين ان لا يكتفيه بذكره في اول الباب اه قوله وسوّ في ذا الباب وصفا
اي في جواز تفسير العامل في الاسم السابق وهذا التفسير قد يكون تفسيرا بالفعل وجواز نصب الاسم السابق
وقد يكون تفسيرا بالقوة وجواز الرفع نعلم من ظاهر كلام المصنف ان الاقسام الخمسة المذكورة في الفعل
يأتي هنا فهو كذلك لكن لا يخفى عليك انه لا يأتي هنا الا ما يتصور منها هنا كما يقال في كتب الفقه
في باب الجمعة ان الاعذار المذكورة في جماعة الاعذار في الجمعة فلا يتبادر منه الا ما يتصور فيه فيشكل بذلك
ظلمة الليل عذر في الجماعة وهو لا يعذر في الجمعة كما هو جلي ثم ان ما يتصور هنا من الاقسام
وجوب الرفع لتقدم ما له الصدر للابلاء ما يختص بالابتداء وراجح فقط فتامل اه ثم
ان قوله ذا عمل يفهم منه الصالح للعمل فيما قبله لانه ان لم يكن كذلك لا يصح الامر بتسويته للفعل لان
الفعل هنا صالح للعمل فيما قبله كما علمت فخرج الصفة المشبهة ونحوه اه ثم ان الظاهر من المذكور
ان مانع العمل فيما قبله اذا كان بحسب الذات لا يكون هذا الكلام من باب الاشتغال والا اي
اذا كان بحسب العارض لا اثر له كما في الفعل وليس كذلك هنا لان الوصف فرع الفعل
في العمل فلا يجري رخصة الفعل في الوصف فان يكن المنع فيه لا يكون اصلا من باب الاشتغال سواء كان ذلك المنع

ذاتيا او عارضيا فتنبه لذلك اشارة الى ذلك قال ان ثم اي مانع [illegible]

في العلقة الارتباط كما هو مقتضاه الاصلي فالباء في بتابع وبنفس سببية اي الارتباط الحاصل بسبب التابع

الحاصل بسبب الاسم الواقع معمولا هذا معنى البيت الذي ذكرناه فلا تغفل [illegible]

[illegible] قال المراد بالعلقة الضمير فقط مجاز لانه في الاصل الارتباط كما [illegible]

[illegible] الواقع [illegible] الضمير فالتشبيه [illegible]

ما تقدم [illegible] قوله التشبيه [illegible] منسوب الى الضمير وهو هنا المضاف في صدر البيت على ما ذكر

ره ان نحو زيدا ضربت رجلا يحبه لكن زيد ضربت غلامه وعلى ما ذكرنا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الاشتغال فيما ذكر لانه يقتضي الارتباط حتى يكون كونا فافهم [illegible]

بل علقة قوية فهو منتف فيما ذكر [illegible] والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تعدي الفعل ولزومه لما ذكر باب النائب عن الفاعل وباب الاشتغال فاحتاج الى ذكر تعدي

المتعدي لانهما لا يوجدان الا في المتعدي فتناسب ذكره هنا [illegible] وقيل لما فرغ من امر [illegible]

ذكر باب الاشتغال [illegible] ثم شرع في المنصوبات فالانسب تقديم المفعول به [illegible]

كان فهم الفعل المتعدي واللازم مهما في فهم المفعول به ذكر باب المتعدي [illegible] هذا الباب [illegible]

المفعول به فلذلك لم يذكر [illegible] التي هي [illegible] المتعدي [illegible]

[illegible]

في فن النحو فالمتبادر منه ان هنا بيان للمتعدي واللازم لانه المتبادر منه اصلا [illegible]

واللزوم [illegible] هذا [illegible] بيان [illegible]

الاشتغال [illegible] هذا [illegible]

على [illegible] هذه الجملة منفصلة بعد الجملة فالواو تفصيلية او مبينة بعد المبهمة فالواو [illegible]

[illegible] بعد [illegible] في الاشتغال [illegible]

والافعال التي يأتي تارة متعديا وتارة لازما كشكر ونصح فوجه القائلين بكونها
على ثلثة انواع ان الافعال الناقصة ليس لها حدث فلا يوصف لها بالتعدي واللزوم لانهما صفتان للحدث والحدث
منتف فيها فينبغي ان تكون قسما ثالثا وكذلك ينبغي ان يكون نحو شكر ونصح قسما ثالثا لانها لا يصلح ان يحكم
لها على الاطلاق انه متعد او انه لازم ووجه القائلين بكونها على نوعين ان الافعال كلها دالة على
الحدث والزمان وضعا والا لا يطلق عليه انه فعل لعدم اتحاد ماهيته لكن لما عارض للافعال الناقصة
استعمال الناقص ذهب دلالته على الحدث ولا ضرر بذلك لانه لم يعتبر في الاحكام الاصالة وضعا
فبعضها تارة من المتعدي وتارة من اللازم وبعضها كذلك تارة من اللازم وتارة من المتعدي كما عرف
من باب تجنب قوله وذو تمام ما برفع فينبغي ان لا تكون قسما ثالثا وكذلك ان نحو شكر ونصح من
المتعدي ان كان دالا على الحدث يتعدى الى غيره والا من اللازم وكذلك لا يخرج عن القسمين ما تعدى
ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بمعنى فتح وفغر فوه بمعنى انفتح من اشموني هذا هو التحقيق والمصنف
قد ذكر هذا القول الاخير حيث قال واللازم غير المتعدي فيفهم منه كون الافعال محصورا فيهما لان الكلام دائر
على الايجاب والسلب لكن يشكل على هذا بعدم مناسبتهما للشرح والمتن وقد يقال في جوابه ان ال في قوله علامة الفعل
للكمال فمعناه علامة الفعل الكامل وهو ما يدل على الحدث والزمان فخرج ما يدل على الزمان فقط فقوله
واللازم غير معناه ان غير المتعدي المذكورة لازم وهو المتعدي من الفعل الكامل فلم يذكر المصنف قسما ثالثا
مع ذكره ما في نفس الامر فلا اشكال ١٢ وفيه ان الانسب في ذكر خاصة الشيء شمول كل فرد في الاولى ان يقال
ان الشارح قد ذكر هذا القول نظرا الى سهولة المبتدي اليه لانه لا يظهر له ان يقول ان افعال الناقصة
تدل على الحدث وضعا بل المظهر له ما هو محقق في الحالة والمصنف قد نظر الى قول التحقيق فلا عيب
هذه المخالفة ١٢ ش قوله كالافعال الناقصة) وما تحت الكاف نحو شكر ونصح ١٢ قوله ان تصل) وهو متعد
على ما فهم الشارح حيث قدر انت فاعترض بان ايضا لنا كيف يكون علامة لان ان تصل
فعل اجيب بان المعنى ادركنا بكلام العرب انه يصح الايصال به فالحاصل ان وجدنا في

كلام العرب

كلام العرب مثلا اهـ ش قوله هاء غير مصدر) من هاء التي تعود الي غير المصدر والمراد بها ذات ما
لا هيئة فاذا كان مفتوحا او مضموما او مكسورا سواء اهـ ش ١٢ قوله هاء غير مصدر) من هاء التي
غير المصدر رخج هاء السكت لانه ليس لها مرجع اصلا بل هي حرف وانما الهاء التي تعود الي
في نحو الثلاثة فيهما والاارد فلتها كما في ص فخرجت ايضا بقوله ان نصل لانهما لا تتصل بالفعل الا
حذف الجار كما في خ فهو من الايصال والحذف فلا حاجة الي ادعاء الاكتفاء اهـ م واما اذ
كنت لم يتصل بالفعل اصلا لوجوه الثلاثة بينهما كما هو ظاهر فلا حاجة الي ما ذكره الاشموني فاذ
قوله بنفسه) معلوم من ظاهر البيت لان ظاهر قوله به الوصل بنفسه لا بالواسطة قد
هاء الظرف والهاء في نحو كنت كما سلف اهـ ش م قوله اسم مفعول تام) ومعنى التام مستغن عن
واسم المفعول من اللازم محتاج الي المتعلق كمرور به اهـ ش قوله اذا صرفت حذف وهو
الي ان الفاء في فانصب واقعة في جواب سؤال مقدر اهـ قوله ان لم ينب [illegible]
الي المفعول ففي هذه اشارة الي ان المفعول به اذا ناب لم يتغير معنى المفعولية بل [illegible]
قوله نحو تدبرت الكتب) قال ش وفي هذه اشارة الي ان فهم فعل المتعدي واللازم تامة
بمطالعة الكتب اعني كتب اللغة اهـ قوله خرق الثوب المسمار) اي على كون هذا الكلام
فلا يرد انه يجوز ان يقال الثوب فاعل والمسمار مفعول ففي العبارة قلب وفائدة
وفي هذا المثال فوائد اخر انظرها في اخر باب الثالث من الفاعل عند قول الكافية
به لا يلتبس الخ اهـ قوله بل يقتصر على السماع) وهو رد على قول واهي بقياسية ذكر
كما في حواشي القطر اهـ قوله ولازم غير المعدي) اعلم ان المحمول يا اخي غالبا يجاما وا
كما في نحو زيد قائم وقد يأتي منهما وبان كما هنا فكل منهما يجوز ان يكون محمولا وه
بالوجهين يفيد ان الحصر فلا يتعين كون غير المعدي مبتدأ ولازم خبرا لافادة الحصر
اسف اهـ لكن يتعين كون غير المعدي مبتدأ بحسب القاعدة لان لازم نكرة وغير
معرفة على قول تعريف غير بالاضافة والاخفية خصوص بالاضافة ١١
ولا يذهب بذلك اشكال ما في نحو المشهور كلام زيد ان تعريفه قال ش الاولي ان يقال ان كلام لا بمعنى
لان كلام هو انما في علامة المتعدي واللازم ومعناه ما يتجاوز حدثه الي الغير وغيره كذا

يدخل فيه ما لا حدث له فان كان واخواتها لا حدث لها على المعتمد بل هي لتقييد مضمون الجملة بالزمان
مع ان المقاربين صرحوا بانها حروف اه ولم يجعل المصنف ذلك قسما ثالثا كما ذهب اليه الشارح لكن جعله من
المتعدي او اللازم بالنظر الى حالتها الوضعية لانها تدل على الحدث وضعا والانتفاء الحدث في الكان امر طا
له النقصان عدا اخرج المصنف من ذكر العلامة فلا ينافي هذا الجواب ما قررناه اولا اه لا تغفل

قوله وحكم لزوم لما فرغ من علامة المتعدي وحكمه شرع في بيان انواع الافعال التي وجب لزومها او انما
لزوم هذه الانواع لكون استعمال العرب بهذه الانواع الا لازما ومع هذا الا يكون متعديا بالنظر الا ان
فبا عتبار علته الاخير ذكر وحكم دون لزم كما هو المناسب اذا كان علته خاصا بالاولى اه قوله وهي ما ليس
جسم) اي ليس فعلا يسند في العرف الى الجسم اي يقال في العرف ان فاعله هو الجسم بان فعل الجسم لا يوجد الا
كذا فكانه قال هي ما ليس حاصلا من فعل الجسم مع كونه وصفا ملازما كما هو معنى الطبيعة اه تمام قوله من
ملازم) خرج به نحو مرض وسقم لانه وان كان ليس بحركة لكنه ليس بوصف ملازم كفهم وشرف فيه القا
محل القرق بينه وبين العرض لكن يقيد عند قوله من وصف ملازم بالغالب او بعدم المانع كما بينه هنا لا د
نحو فهم وشجع لاحتمال زواله كثرة الاكل والشجاعة مثلا لعارض فتا اه قوله كنهم) ان هو تجد فائدة التمثيل
اه قوله كذا افعلل اي ايضا حكم لزوم باب افعلل والمفاهي اقعنس هو ما وازنه من باب افعنلل فيشمل قد
جميع ملحقاتها لان الملحق في حكم الملحق به ولان النحاة لا يفرقون بين الملحق والملحق به فلا اعتراض
عليه المحشي لكن لا يخفى ما في الشرح حيث قال وكذا اما الحق فان مقتضاه ان جميع ما ذكر ملحق به لا
فيه وليس كذلك لان اطمأن ملحق افعلل لا من باب افعلل كذا اقعنس ملحق افعنلل لا من باب افعنلل لان ا
من الثلاثي ملحق افعنلل من الرباعي واقعنس من الثلاثي ونقل عن شيخ يجاب عنه بان اطمأن مختلف فيه
في انه من باب افعلل او من ملحقاته فلعله اختار الاول لكن لم يجد جوابا الاعتراض لدخول اقعنس
اه يقال ان قوله وكذا ما الحق تنبيه على ان الملحقات منقسمة في المتن لم يبين ذلك بتمثيل اقعنس
فما الجملة لا يخلو من خفاء لما قرره من ان النحاة لا يفرقون بين الملحق به والملحق اه ونقل عنه
صغير ان معنى قوله المناسب وزن افعنلل في عدد الحروف والحركات والسكنات من تحرير اجتنابا
وزوائد ملحقة فدخل فيه نحو احرنجم وبعض ملحقاته كاقعنس ولم يدخل نحو احرنبى لتخالف اخرها بالحركات والا فما فيه بانية
والسكنات فقول الشارح وكذا اما الحق بافعلل دخل فيه جميع ملحقاته لانه لم يسبق تمثيل
افعلل اجرى الشارح على ان اطمأن اصل لا ملحق كما تقدم وقوله وافعنلل دخل فيه بعض ملحقاته

(هو

(١٣٤ ~~١٢٢~~

وهو مالم يتماثل كاحرنبى ومثل للاول باكوهد والثاني باحرنبى اهـ ولا يخفى عليك ان ماذهب اليه الشارح
انما هو بحسب قاعدة القسم فيتبعوا والا فاحتجنا اليه كما ننبه عليه هـ ١١٣ اهـ (فائدة) وبعض النحويين اذا اراد وا ان
يذكروا احكام باب بموزون هذا الباب نحو قول الناظم كذا افعلل وبميزان هذا الباب مع اثبات اداة
التشبيه كقوله والمفاهي افعنسس ففي هذين العبارتين مقصودهما واحد اهـ (فائدة اخرى) قال ش رحمه الله
ان المصنف عبر بالمفاهي لكون افعنسس متيرانا كما هو ظاهر فان قيل لم يذكروا افعلل حتى لا يحتاج
الى ذكر المفاهي فالجواب انه اذا قال وافعلل يحتمل ان يكون المراد منه ما كانت الزائدة فيه حرفين وهو
الرباعي فلا يظهر انه ثابت في الثلاثي لانه ملحق لما فيه من الزيادة من ثلاثة احرف ولا يتعين
من اثبات الحكم للملحق به ثبوته للملحق فافهم اهـ قوله او عرضا) وليس من الطبيعة لانها ملازم
وهذه العرض غير ملازم كما بينه الشارح هنا وهكذا هـ (تنبيه) قد يقال ان المناسب للمصنف
ان يقول ما يجب تعديته حيث بين ما يجب لزومه ليدفع بان ما يلزم التعدية قليل جدا
كما هو واضح من الاستعمال اهـ ش م هـ قوله وعد لازما الخ وفي من اللازم هنا التنبيه لادخال المتعدي لان
المتعدي لواحد يتعدى لاثنين بالحرف ولا يخفى انه غير ظاهر لاجتماع الحقيقة والمجاز وانما اللازم هنا الحقيقي واما
حكم المتعدي فمقايسة اهـ ش ثم قال ش م ان المراد هنا انما هو اللازم الحقيقي لانه المقصود بالذات لان المقصود هنا
بيان ان اللازم قد يكون متعديا بالابيان ان المتعدي قد يكون متعديا الى مفعول آخر فنعين ما قاله ش ١٢٤ ولا
يشكل بعدم ذكر التعدي بالهمزة والتضعيف لانك اذا ادخلت الهمزة وضعفت العين فهو من باب الافعال او
التفعيل فيجيء فيه حكم هذين البابين فهو بخلاف التعدية بالحرف اهـ ش ان ت ١٢ قوله لان اللازم الخ فعلم
منه ان كل لازم لا يجوز فيه التعدية كما لا يجوز في نحو مرض وسقم لكن لا يشكل بعدم ذكره في البيت لعدم تصوره فيه
والحكم اذا ذكر مع الاطلاق لا ينصرف الا الى ما يتصور اهـ ش قوله وان حذف فالنصب الخ يعني ان حذف الجار مع نصب
قياسي في ان وان وشاذ في غيرهما هذا هو قول الجمهور كما يصرح الشارح خلافا للاخفش الاصغر وابن الطراوة فعندهما
ينقاس في غير ان وان اهـ وابن عقيل مع خ ١٢ قوله وان حذف حرف الجر فقد يبقى الجر الخ قد يقال هذا مناف لما في
باب حروف الجر من ان الجر مع حذف الجار غير رب مقيس عند البعض الا ان يقال انه ليس بمناف لان ما ثم انما هو في
مواضع مخصوصة اشترط هناك ولان مذهب البعض لا بالاتفاق ولا مذهب الجمهور اهـ قوله واما عند
الجمهور الخ فيه ركاكة لعدم ذكر مقابله كما يقتضيه لفظ اما فقد يجاب بان المراد بالجمهور جمهور العرب فمعنى قوله

فقد يبقى الجر في لغة بعض وقوله شذوذا اي استعمال هذا البعض الجر قليل والنصب كثيره قال ش ثم تبع الش اي مقصود
الشارح هنا بيان صورة التي لم يذكره في المتن وهو حذف الجار وابقاء الجر وبيان ان المذكور في البيت انما هو من
مذهب الجمهور فذكر الصورة اولا ثم بين ان ما ذكره الناظم من ان النصب في المنجر مذهب الجمهور فقوله واما عند الجمهور
جملة مستأنفة بيانية واراد بالجمهور جمهور النحويين ولم ينقل مذهب غير الجمهور وهو ان نزع الخافض قياسي مطلقا كما
مناه عن الاخفش الاصغر اه فليتحرر فان قيل ان قول الناظم وان حذف الخ يوهم انه ليس فيه الا هذه الصورة فليس
كذلك يجاب بان الناظم لم يجعلها معتبرا به فلذا لم يذكرها فان قيل فما الفرق بينهما مع كونهما سماعيا يقال ان هذا اي النصب
وان كان سماعا لكن قد كثر استعماله منها فلذلك لم يحكم بغير الفصاحة في النصب بخلاف الجر فانه قليل استعمالا والكلام
به غير فصيح اه ش قوله نقلا) وفي ح ما نصه ان قوله نقلا راجع في المعنى للحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بزيادة
قول المصنف وفي ان وان يطرد فيه متعلق بحذوف من مادته يحذف نقلا كما قدره الاشموني وليس راجعا للنصب
كما قد يتوهم لتبعيته للحذف في السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضي ان عدم النصب مع الحذف ليس سماعيا
فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام افاده الصبان ه قال
والاظهر ما اختاره شيخ الاسلام من انه راجع لهما معا لعدم كون الصورة المنقلة باحد منهما فالمعنى ان
النصب مع حذف الجار سماعي فما اورده في من انه يقتضي ان عدم النصب مع حذف الجار ليس سماعيا بل هو قياسي
وليس كذلك لان ابقاء الجر مع حذف الجار سماعي ايضا مدفوع بانه لا بأس فيه لما في المفهوم من التفصيل الآتي في
باب حروف الجر من ان ابقاء الجر مع حذف الجار سماعي قياسي في رب وهو ايضا مطرد في سوى رب عند البعض في نحو
عشر مواضع انظر الش هناك تجدها فلذا لم يعترض بالمفهوم فلا اعتراض ولان المقصود هنا بيان بقاء النصب مع
الحذف كما لا يخفى من المقام لا بيان بقاء الجر كذلك وهو يذكره في باب حروف الجر كما هو تناسب في هذا المقام
بيان المتعدي فلا يناسب الا ذكر النصب لا ذكر غيره من الجر اه فافهمه ثم ان شارحنا ذهب تبعا للحفري رحمه الله
حيث قال حال كون حذفه ويقال له ان قوله ان حذف شرط وفالنصب للمنجر جواب والشرط والجواب علة ومعلول
واذا حكم للعلة بالسماع تعين المعلول ان يكون كذلك فيعلم سماعيتهما معا اه ش قوله مع امن لبس) والا
اللبس امثلا اذا كان الفعل يتعدى بحرف كرغب واما اذا كان تعديته باحرف مختلفة لزم تعينه بقرينة والا لا يؤمن اللبس
كما في نحو رغبت اه قوله ويشكل على هذا الخ ان حنبلا تجد جوابه اه قوله والاصل سبق الخ لما فرغ من احكام
المتعلقة بذات المتعدي واللازم شرع في بيان ترتيب معمولات المتعدي فالمناسب هنا بيان ترتيب

مفعولي ماليس نائبا من المتعدي لاثنين لا غير لان مفعول ما يتعدى لواحد تقدم ترتيبه مع الفاعل في باب الفاعل والنائب مما يتعدى لاثنين
تقدم في بابه وما يتعدى لثلاثة كلها من النواسخ اهـ قوله والاصل) قد يكون هذا الاصل راجحا ان لم يوجد داعي وجوب الاصل و
داعي وجوب عكسه والا فبحسبهما كما سيأتي اهـ قوله فاعل معنى) وهو الفاعل الحقيقي لمفاعيل الفعل المتعدي لاثنين ويسمى آخذا
كما يسمى الثاني مأخوذا اهـ ثم ان علة كون الاصل سبق الآخذ اعتبار جهة الفاعلية فاعليته في المعنى ويعلم ذلك من قوله فاعل
معنى لان الحكم اذا علق بالوصف يعلم ان الحدث فيه علة لهذا الحكم كقولك احبس الضارب فيعلم منه ان علة الحبس الضرب اهـ قوله فحكمه
الاصل سبق فاعل معنى) قول الشارح لحكمه مبتدأ وخبره قوله ان ظلم الاصل سبق الخ تم حكمه قضية الاصل سبق الخ الاسناد في القضية حكم
وهو اصلية سبق فاعل معنى كما هو ظاهر من مثل هذه العبارة لانه لا خفاء في اطلاق قولك برفع المبتدأ ان هذه القضية
حكم المبتدأ ولا خفاء في ان معناه ان حكم المبتدأ الاسناد في هذه القضية وهو رفعه هذا ما لنا من تنجيا و
لا يشكل بعدم الرابط في الخبر لانه نظير نطقي الله حسبي اهـ تأمل ١٢ قوله ويلزم الاصل لموجب عرض توطئة يستعمل لزم بمعنى وجب
وهنا هذا الاستعمال اهـ قوله ويجوز تقديم الخ هذا بيان لمفهوم قوله ويلزم الاصل لموجب عرض توطئة اهـ قوله ولكنه خلاف
الاصل والظاهر انه لكونه تأكيد لا لظهور ان تقديم ماليس فاعلا خلاف الاصل من قوله والاصل سبق الخ ويحتمل ان يكون استدراكا
لانه يمكن ان يتوهم انهما سواء من هذا الكلام دون نظر عما قبله فيكفي رفعه للاستدراكية اهـ قوله عرض فان قلت ما فائدته مع قوله
من موجب الاشعار بان الموجب ليس اصليا كموجب الاعراب في الاسم فانه عدم مشابهته للحرف وهو اصلي بخلاف ما هو
لان الموجب هنا عارض لانه وان كان اصليا فيكون الحكم واجبا على الاصل بلا تغير وليس كذلك هنا كما هو ظاهر
قوله فيجب تقديم الاول لان السامع يحكم للمتقدم انه آخذ فوجب تقديمه وان يختلف المراد اهـ قوله ولا يجوز تقديم غير من
وانما بين المفهوم لذكر العلة وهو قوله لاجل اللبس وان لا يظهر العلة فتأمل ١٢ اش قوله وكذا الحصر فرقه بكذا المافي
بعض المواضع منه من عدم الالتباس بالتقديم نظير ما مر في باب الابتداء آه محمد قوله وخبر المحصور الخ تدبر ١٢ ثم ان الحصر
الموجب للترتيب حيث المحصور فيه ثانيا كما هو ظاهر من قوله او كان الاول محصورا بعد في شرح قوله ونحو ذلك
قوله وكون الاول ضميرا متصلا الخ اعلم انه اذا كان الاول ضميرا فيكون الثاني ظاهرا او ضميرا واذا كان ظاهرا
فالحكم ظاهر واذا كان ضميرا وكان الاول اعرف فهو من باب سلنيه فليس الحكم كذلك اهـ ولا يشكل بعدم استثنائه
بان يقول مثلا والثاني ظاهر السبق ذكره في بابه فلا يستفاد بالباب وللتفصيل فيه ادخله في نحت كذا اهـ شاهر
قوله كما اذا انفصل الخ انظر هل فيه صورة غير مذكورة هنا حتى لا يجعل الكاف استقصائية اهـ قوله او ظاهرا والثاني
مضمرا) كما اذا كان الاول اسما ظاهرا والثاني ضمير متصل وذلك لئلا يلزم الانفصال مع امكان الاتصال فاما اذا كان
ضميرين وكان الاول اعرف ولا ينبغي ذلك لانه حينئذ من باب سلنيه كما تقدم اهـ قوله وحذف فضلة الخ
فيجوز فيه ما مر

(زيني) [illegible]

هذا بيان ان حذف المفعول غير جائز ان ضر الحذف في المقصود بالبيت المفهوم للمنطوق من ان ضر حذف فما المرجح الحذف [illegible]

مع ما قيل من ان جواز حذف الفضلة معلوم من ضرورة فما الفائدة بذكره اهـ شرح قال الشيخ ولا حاجة اليه بل المفعول

المفعول لانه [illegible] [illegible] ان حذف غير جائز الا

فاعل في المعنى فلا مع التوشيح قال وحذف فضلة في القيد والمعية مقصود [illegible]

تخصيص المفعول به كما يقتضيه المقام حذا راعى ذكره في كل من ابوابها في كل فردا واحتمالا لمفعول به لكونه معظما من سائر

الفضلات كما تقدم في اول الباب انه كونه وهو ما يمكن الاستغناء عنه من حيث ذاته [illegible] [illegible]

[illegible] جوابا لمن قال من ضربت فزيدا الا يغني عنه فيشمل كل فضلة اهـ قوله اجزاء وان لم يرد له دليل لما هو

فهم لانه ان يوجد دليل جاز حذف بعض الامور ان اهـ وهذا مما به الفرق النحاة والمعانيون لانهم يقولون ان لم يكن للنحاة

مقصود بذكره بان غرض كلام وجب حذفه وانه يجب ذكره [illegible] انما ينظرون الى كون الكلام فصيحا او غير فصيح واللذا [illegible]

الى تمام الكلام وعدم تمامه اهـ قوله غرض فائدة المعانيين بحذفه اهـ قوله ان لم يضر وهو اذا كان في الكلام

مقصود باختيار حكم متعلقا به في الفضلة كقولك ضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت اهـ قوله [illegible]

[illegible] مفعول ناصب المضاف انه تقدم كونه من حذ جوازه في المضاف اليه ويمكن ان يكون مضافا

اليهما [illegible] المجوز فاقا الوصف المثلى باب المعارف سواء كان تعريفهما بالعلمية او بال

[illegible] او غيرها المناسبة في التوضيح [illegible] باب الاضافة [illegible] الوصف [illegible]

واليه المرجع والمآب اهـ (التنازع في العمل) لما فرغ من بيان المتعدي واللازم وكان يوجد في كل منهما التنازع

عقبه بهما اهـ ش ثم ان التنازع هو باق على معناه الاصلي لان التنازع يلزم المتنازع فيه فلا حاجة الى جعله

المتنازع فيه نظيرما مر في اول الباب [illegible] قال ان اطلق في الترجمة التنازع فيه النحويين في المنهج

الاذكية دون [illegible]

[illegible]

الا [illegible] اهـ [illegible] قوله بان يتوجه عاملان [illegible] تصويره باقل الممكن فلا قصور [illegible] يقال عند قوله ان عاملان

[illegible] الكلام

بعضهم في هذه الشرح كما نقل السيوطي في جمع الهوامع كما كتبناه في باب افعال المقاربة اه قال الشيخ وينبغي على الجا
عدم تصور اقتضاء العاملات في الجامد لان يجوز اعمال كل منهما لا زم للاشتراك في الاقتضاء [illegible] والتفصيل [illegible]
متحول لا زم لجواز اعمال كل منهما لانك اذا اعملت الاول فصل بالعامل الثاني والاعمال مع [illegible]
جامد فينتج من ذلك ان لا يتصور التنازع في الجامد اه ثم ان احد العاملين عاملا بالفعل والا فرعا
لا هو ظاهر في قوله اقتضيا) ولا يشترط اقتضاء ان يكونا وجوبا بل يكفي ان يكون تحتملا لغيره [illegible] ذلك
ولا ترتيب اعمال في التنازع على ما قبله من قول الشارح ولا خلاف في اه قوله عكسا) والعكس اسهل لاجتماع الا
المخالفة بخلاف ما ذهب اليه الشارح حيث قال من اعمال الاول كان اولى [illegible] الاصطلاحي [illegible]
ما درج عليه الشارح هو مجارات النظم حيث لم يصرح في النظم على احد طرفي العكس في قوله والثاني اولى [illegible]
والاول خلافا الاولى عند اهل [illegible] فاقتصر على احد طرفيه اكتفاء بالمفهوم اه ش مر قوله ذا اسره) ذكره دفعا
لما ان الراجح مذهب البصري لا الكوفي لكونه راجحا في غالب الاحكام فالراجح في هذا الباب انما هو [illegible]
الكوفي لا البصري اه قوله واعمل المهمل في هذا بقية حكم التنازع الذي في قوله فللواحد منهما العمل
تأمل واعلم انه لا يخفى ان المراد بالمهمل هنا المهمل بالنسبة للمتنازع فيه لا بالكلية كما صرح [illegible]
كما اطلق العامل في باب الاشتغال اه ش م قوله تنازعاه) اي طلب العاملان [illegible]
[illegible] فعل متعد الى الضمير بنفسه بحسب هذا المعنى الذي هو الاصطلاحي [illegible]
ففيه ايصال وحذف فحينئذ ان تفسير الشارح تفسير بمجارات النظم حيث قال [illegible] الاسم دون ان يقال [illegible]
قوله والتزم ما التزما) هذا اشارة اجمالية لاحكام الضمير في المهمل [illegible]
[illegible] في هذا الباب لكونه [illegible]
ونوع تعبير عن الاحكام المعلومة فبين ذلك بقوله ولا تجئ مع اول قد اهملا الى اخره والى كلا النوعين الاشارة
بالالف ما فعل الشارح من مطابقة الضمير الى اخر الشرح بيان هذين النوعين لان قوله من مطابقة الضمير لما
علم من باب الضمير وكذلك ان قوله وحذف الفضلة واثبات [illegible] في العمل وغيره ما
لفضلة الحذف الجواز لا الحذف الواجب لكن لا يجيء صورة جواز حذف الفضلة في هذا الباب الا اذا اعمل الاول
الثاني [illegible] ما اختاره المصنف من ان حذفه [illegible] جواز لا [illegible] ثم ان قوله [illegible]
بالجواز وقوله ولا خيره في بعضها بيان لما ذكر في هذا الباب من بيان ما ذكر في قوله ولا تجئ مع اول [illegible]
[illegible]

(١٨) قوله لغير رفع او لعامل استغنى له استغنى فان اثباتهما باقتضاء عامله بالمباشرة او بالواسطة ومعمولهما وان ظهر فيهما النصب لكن غير مستغن به لا بالذات لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا فدخل في مفهوم قوله ولا تجئ فيفهم انه يجاء بهما مع الاول لكن كون الميئ بهما مع الاول مرا والمضمر ان يكون ضميرا ولا يأتي من بعد ... واشتراط الشمول للبيان اذا عرفت ذلك فلا يتجه اعتراض المعترض فيما عند قول الشارح ووجوب

حذف الضمير من ان هذا عين ما قدمه من حذف الفضلة ولا حاجة الى جوابهم بان وجه ان قوله ووجوب حذف الضمير بيان لقول الناظم واظهر ان يكن ضميرا بناء على ان معنى وجوب حذف الضمير وجوب منع اثبات الضمير فيصدق ذلك باقامة الظاهر مقام الضمير ولا يخفى عليك ان هذا تكلف ظاهر اه قوله ولا تجئ مع اول قد اهملا ولم يذكر الناظم صورة اثبات الضمير مع الثاني اذا اهملت لكونه معلومة من نحو هذا الباب وهو جواز الحذف فعلم ان ما اختاره المصنف من القولين فيما ذكر قوله لغير رفع فان كان لرفع فيجاء به كما هو مفهوم البيت مفهومه ومنطوقه مقصود ان قوله بل حذفه الزم في هذا البيت تتميل لمنطوق قوله ولا تجئ مع اول اه شرع قوله واخرنه ان يكن في اعترض بان كلام الناظم يقتضي ان المفعول الاول من باب ظن والثاني من باب اري يجب حذفهما لكونهما ليسا خبرين في الاصل بل هما مبتدءان وليس كذلك بل لا فرق بينهما في امتناع الحذف ولزوم التاخير كما هو معلوم اجيب بان مراده بالخبر العمدة من اطلاق الملزوم وارادة اللازم كما ذهب اليه ح او من اطلاق الخاص وارادة العام كما اختاره الملوي قد يقال انه لا مجاز فان المفعول الاول من باب ظن والثاني من باب اري حقا يساخ لان كل واحد منهما عمدة وعلة تاخير كل واحد منهما واحد ايضا كما نقل عن شرع هذا هو الاحسن من ارتكاب التجوز كما لا يخفى اه انبابه) اعلم ان علة وجوب حذف الفضلة من الاول المهمل الحذر من رجوع الضمير الى متأخر لفظا ورتبة واما اذا كان عمدة فهو اما ان يكون ممتنعا للحذف والتاخير وهو ما اذا على او نائبا لعامل لانه يمتنع حذفه لما فيه من حريته الفعل ويمتنع تاخيره لئلا يجوز الانفصال مع امكان الاتصال فوجب اثباته في المهمل الاول واغتفر رجوعه الى متأخر لفظا ورتبة فهذه الصورة مما يغتفر ذلك واما ان يكون ممتنعا الحذف فقط دون التاخير وهو المنصوب الذي هو خبر في الاصل كمنصوب ظن وكان لانه يجوز تاخيره لما ليس فيه اتيان الانفصال مع امكان الاتصال لانه من جواز الوصل والفصل فحكم له بوجوب التاخير ه اثباته في اخر الكلام بعد المتنازع فيه اه قوله وظنني وظننت زيدا قائما اياه تنازع في قائما كل من ظنني وظننت .. لان يكون المفعول الثاني لهما فاعمل الثاني واضمر في الاول ماضرا ولا يجوز في هذا المثال ان يقدر ان المعمل هو الاول للزوم تقديم الضمير بان يقال ظننيه لئلا يلزم الفصل مع امكان الوصل ولا يخفى ان هذا ليس مما يجوز فيه الوصل والفصل لفقدان شرطه اه قوله وقيل يحذف في ظن رخاه ... لا في باب كان لا نه الحذف للدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع وضعيف في القياس كما سيبين ... فبهذا يندفع ما قيل من ان قوله في باب ظن ليس بقيد بل وفي باب كان كما هو ... واما اذا كان هذا المنصوب لا يجوز فيه الفصل لفقدان شرطه كما عرفته الا فل فيتعين ان يذكر كذلك فيغتفر الرجوع كما في المرفوع ولا يأتي لا اشكال للمصنف لعدم ذكره لكونه مما لا يتصور اه تأمل ١٢ ... معلوم اه ش م ١٢

من المنصوب والمجرور ... والمحشي بمعنى المنصوب وهو ... المبتدأ في الاصل ... وانما ... فان كان مطابقا ... الفصل

[illegible]

(تنبيه ثاني) [illegible] التفسير [illegible] لكونه معلوماً [illegible]

[illegible]

لانه مقدم عليه رتبة كما هو واضح ثم انه قد يعلم منه ان ما اختاره المصنف هو جواز حذف المفعول

المهمل الثاني وفي قول يجب اثباته. قوله واظهران يكن خ يعني انه اذا كان الضمير الذي هو مع

[illegible]

افراد وتذكيرا وفروعهما فيجب حينئذ اقامة الاسم الظاهر مقام ذلك الضمير دون الاضمار لان

[illegible]

لا يوجد الا في الخبر دون المبتدأ كما يذهب اليه الذاهب بغير ما افاده مثل يعرف كل انه لا يوجد

[illegible]

الكثرة الوجود فتأمل ولا تغفل [illegible] ثم اعلم انه لا يعرف تناسب [illegible] الحكم في [illegible]

مطالعة الكتب ا هـ قوله نحو اظن ويظناني اخا هو تنازع في اخو بين كل من اظن ويظناني لان يكو

[illegible]

لو اقيم الظاهر مقام ضمير الثاني لتعذر الاضمار لما سلف وهو قوله اخا هو التنازع

المقصود ذكره هنا بالنظر للحكم المذكور هنا والآخر تنازع آخر وهو انه تنازع في يظن

اخي ويظن الاول لان يكون مفعوله الاول [illegible]

[illegible]

قوله ولا يكون حينئذ من باب التنازع لان [illegible] (اجاب [illegible]

العلة اعني اعمالهما في الظاهر ضروري والضروري لا يخرج عن القاعدة العامة ا هـ وا

انه لا يكون هذا من باب التنازع لان يظناني لم يتوجه الا على اخوين جواب [illegible]

ويفهم منه [illegible] مما ذكر يعني به قوله السابق ولا يجوز مع [illegible]

فلا عيب في افراد الضمير اهـ قوله مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا) ظاهره انه يجب اتيان الضمير في الثاني لو كان منصوبا فهو مخالف للقول الذي قدمناه في التنبيه الثاني من انه يجوز حذفه اهـ (خاتمة) اعلم ان هذا البيت مثال لاعمال الاول كما ذكر الشارح فالمتنازع فيه اخويك والظاهر المقام مقام الضمير اخا وان يجعل هذا من اعمال الثاني يجعل المتنازع اخا والظاهر المقام مقام الضمير اخويك غير ظاهر لانه لا حسن حينئذ ان يقول اظن ويظناني اخويك زيدا وعمرا اخا لان اخويك حينئذ ملا فهم مقام الضمير فهو معمول لاظن فمحل ذكره بعد يظناني والامر ان ذكر في الصورة في البيت لزم الفصل بينه وبين عامله بكلام وهو يظناني اخا اهـ تأمل حق التأمل واذا عرفت ذلك تعرف انه لا حاجة الى ما قيل ان هذا البيت صالح لكل من المثالين اهـ فقول الشارح نحو قولك في اعمال الاول فيه قصور الا ان يقال انه لا بأس به لانه انما افرده دفعا لما يتوهم من انه مختص باعمال الثاني لان الكلام فيه من قوله ولا تجئ مع اول قد اهملا الخ وما بعده بقية تلك البيت اهـ ش م هـ والله الموفق للصواب والعليه المرجع والمآب ونسئله ما يليه عباده الصالحون من الثواب سيما اخلاها التي تذهب بها ليم العقاب هـ (المفعول المطلق) اعلم ان ترتيب المفاعيل ان يذكر المفعول المطلق اولا ثم المفعول به لان اثر الفاعل هو المفعول المطلق دون غيره من المفاعيل وقدم البعض المفعول به نظرا الى وجهة الى جهة الاعراب ولكونه شبيها بالفاعل في الالتباس وغيره وصناعة المصنف ليس على احد من الوجهين حيث لم يذكر هنا باب المفعول به البتة اجيب بان المصنف احتاج في باب الفاعل الى ذكر المفعول به لاتمام حكم الفاعل فذكر بعض احكامه فيه ثم احتاج في باب النيابة اليه لانه اجل ما ينوب عن الفاعل فذكر فيه بعض احكامه ثم احتاج اليه في باب الاشتغال من حيث ان عامل المفعول به يشتغل عنه في بعض المواضع فذكرها ثم احتاج اليه في باب تعدي الفعل ولزومه من حيث ان عامل الفاعل والنائب عنه لا يمتاز الا بعلم المتعدي واللازم فاحتاج فيه الى ذكر المفعول به لا سيما ان علامة هاء المفعول به كما علمت فذكره فيه كما ذكر ثم احتاج اليه ذكر اختلاف عوامل الفاعل والمفعول من جهة التنازع فذكره في باب التنازع ثم بدأ في المنصوبات فحينئذ قد مضى المفعول به بجل احكامه ولولا اغراض

[illegible]

أو نتكرر غوره على الترتيب المشهور المعتاد عند أهل التصنيف اهـ ش ع ١٢ قوله المفعول المطلق) اعترض بأن الترجمة
لم يطابق المترجم عليه هو المصدر كما هو ظاهر أجيب بأن المصدر والمفعول المطلق هنا مترادفان لكونهما
اصطلاحين لواحد لأنهم يقولون منصوب على المفعول المطلق ومنصوب على [illegible] المصدرية والشيء
واحد فلا مخالفة اهـ قوله وهو الذي لم يقيد بحرف الجر) لا يخفى ما فيه من عدم خروج المفعول معه
أجاب ص بالتقييد يعم الظرف أو أراد بحرف الجر ما يعم عامله اهـ قوله اسم ما إلخ تابع أن هذا ليس على صورة
التعريف بل يؤخذ التعريف منه ومن البيت الذي بعده ثم إن ذكر تعريفه يأتي على وجهين أحدهما هو أنه مصدر منصوب
إلخ كما ذكره ش فما شمل في التعريف حكمه وهو منصوب لإخراج المصدر المرفوع ونحوه ثانيهما ما ذكره
في الكافية وهو أنه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه هذا هو التحقيق فقوله مذكور بمعناه
مخرج للمصدر المرفوع والمجرور لأنه لا يجيء فيه ذكر فعله كقولك ضرب ضرب اهـ ش ثم إن قوله المصدر
لا يتبادر منه إلا ما هو صريح فلا حاجة إلى تقدير صريح كما قدره صد ١٢ ونقل عن ش ع أنه قد يطلق على
الحرف أنه كلمة كما في اصطلاح المناطقة قال ش م لعل الأولى أن يقال إنه اقتصر على الحرف نظرا
للغالب اهـ قوله ما سوى إلخ يعني أن للفعل في الوضع مدلولين الحدث والزمان وللمصدر مدلو
ل واحد وهو الحدث فعلم أن دلالة المصدر على الزمان تضمني لا وضعي بخلاف اهـ قوله حدث)
معلوم من جهة الشهرة لا من البيت اهـ ثم إن هذا الشرح أعني قوله أي حدث شرح مستقلة أي
مقطوع عما بعده لئلا يختل المعنى بمناسبة ما بعده اهـ ش قوله بمثله) أي بمصدر آخر كما هو معلوم
من البيت لأن المثل في البيت وإن كان يصدق على الفعل والوصف ونحوهما كاسم الفعل لكن لما ذكر
بعده الفعل والوصف علم أنه غيرهما فظهر من تبادر الإطلاق أنه المصدر فخرج نحو اسم الفعل فبهذا يخرج
ما قيد به صبان للفعل والوصف بغير الناقص والمتصرف والملغى فانظره اهـ ثم إن المماثلة لفظا و
معنى كما هي صحيحة نقلها عن شيخ الإسلام بجملة في القول الآخر من أنه يكفي مماثلته معنى كما ذكره صد لأن
هذا القول لا يتخذ قول الناظم وكونه أصلا لهذين إلخ على ما سيتبين اهـ ش

(قوله) وكونه اصلا الخ اعلم ان في ناصب المصدر قولان احدهما ان الناصب ينبغي ان يكون
... كقعدت قعودا او جلست جلوسا ثانيهما انه يكفي مرادفته للمصدر فلا يشترط
من مادته كقعدت جلوسا وجلست قعودا فصاحب القول الاول يقدرون في نحو قعدت جلوسا
عاملا مقدرا من لفظ المصدر وعندهم ان ناصب جلوسا جلست المقدر لا قعدت وعند
صاحب القول الثاني قعدت لا غير واختار المصنف من هذين القولين الاول فلما ذكر
وكونه اصلا الخ فمعناه ان المختار هو كون الفعل والوصف الناصبين للمصدر اصلا للمصدر
دونه ما القول بانه يكفي مرادفته ليس مختارا فهذين القولين يأتي في المصدر الناصب
كل على قول واحد مقدرا ... هو التحقيق ...
... ان ... قوله وكونه ... التوهم ...
... الى مذهب الكوفيين ... البصريين جعل الاصل فرعا والفرع اصلا لان الفعل وغيره مشتقة من المصدر
فلما قال وكونه اصلا الخ لتعين انه على مذهب البصريين لا الكوفيين فمعنى قوله وكونه اصلا اي من جهة الاشتقاق لا من جهة
العمل فلا يلزم من كونه اصلا في الاشتقاق كونه اصلا لسائر الامور كالعمل هنا فان اصل كل ما يعمل هو الفعل والبواقي
مترشحة منه كما عليه الاجماع اه (لطيفة) لما كان من وضع الفعل دلالته على الفاعل لكن قعدت تلك الدلالة
بالنفس ولو باختلاف الهيئة لكثرة اختلاف الفاعل كزيد وعمرو مثلا عدل الى اقامته متصلا من الفعل
... الفعل ... حصول ... العرف ... الاجماع ...
العمل كما قاله الرضي اه قوله توكيد او نوعا يبين او عدد) وفي نقل من هذه الثلاثة على
عامل انحصار فائدة المصدر عليها كما جرت اليه بنية شرح اشموني حيث قال ...
المفعول المطلق ... ان يكون لغرض من هذه الا غراض الثلاث ولا يخفى ان قوله او عددا وان كان
... لفظا متقدما ... لكونه معطوفا على او نوعا الذي هو متقدم على عامله فلا خفاء ... المتقدمة ...
اعلم ان العاطف اذا كان الواو فالعطف كلها على الاول ... العطف ...
عليه كما هنا فان او نوعا معطوف على توكيدا ...
جلوا التي هي لمانعة الجمع لان التأكيد والنوع لا يجتمعان ومانعة الخلو كما هي معناها الاصلي واو

دا عاطفة باو الثي هي لمانعة الخلو فقط لا المانعة الجمع لان النوع والعدد قد يجتمعان فلهذا الفرق بين المعطوفين
اعني او نوعا او عددا اذ ضربا وعددا علي عامله ٢ ﻫ ش ١٢ قوله توكيدا او في الرضي والمراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من او عدد وهو في الحقيقة توكيد لذلك المصدر المضمون
لكنهم سموه توكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعني احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا
صار بمنزلة قولك احدثت ضربا فظهر انه توكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخباري للنسبة الاخبا
رية التي في ضربت والزمان الذي تضمن الفعل ١ ﻫ قوله او نوعا يعني بالنوع المصدر الموصوف
وذلك علي ضروب لانه اما ان يكون موضوعا علي معني الوصف كالقهقري واما ان يكون مو
صوفا بصفته مع ثبوت الموصوف نحو جلوسا حسنا او مع حذف نحو سير ذي رشد لان اصله
سيرا مثل سير ذي رشد فحذف الموصوف والمضاف من الصفة واما بغير ذلك ١ ﻫ من رضي
قوله او عددا يعني بالعدد ما يدل علي عدد المرات معينا كان اولا وهو اما مصدر موضوع له
نحو ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه فعلم ان ما تقدم من ان المراد
بالنوع المصدر الموصوف انما هو اذا كانت الصفة غير دالة علي عدد المرات والا فهو من
هذا القسم كما هو ظاهر ١ ﻫ واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربت ثلاث ضربات ١ ﻫ من
رضي مع بعض زيادة ١ ﻫ قوله كسرت سيرتين ثم ذهب بعضهم كالداماميني الي ان المضاف من النيابة
اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل للمشابه مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذي رشد فحذف الموصوف ثم
المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير ان هذا لا يرد علي المصنف لان مراده التمثيل
للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان اصليا او نائبا ١ ﻫ من قال ش لا حاجة الي تكلف
النيابة في مثل هذا الكلام لان دلالته عليه ~~عليها~~ حسب الفهم معلوم بدون تقدير لان
من القاعدة المشهورة انه اذا علق حكم في كلام بالمحال كان المراد منها لازمها كقولك اشاء
بلسان الله معناه اشاء بكلام الله فهو لا علي تقدير شيء فهذا كاف لك علي انه لو سلم النيابة ليس فيه
نيابة عن المفعول المطلق بل نيابة عن المضاف فليس مما نحن فيه ١ ﻫ تأمل ١٢ فيه لف ونشر غير مرتب
لانه قوله كسرت سيرتين مثال للعدد وسير ذي رشد مثال للنوع بحذف العاطف او كسرت سير ذي رشد

وترك مثال التوكيد وجهه ثم بانه نظر الى انه متعارف في الكلام دون غيره وانه لا يفيد معنى زائدا

على معنى العامل اه قوله وقد ينوب عنه ابان لما خالف للاصل لان الاصل هو المصدر فغيره نائب

عنه وذلك كثير في الاستعمال ولذا احتمل الشارح رحمه الله للتحقيق وحتمل كونه للتقليل النسبي اه ش

قوله ما على مادل) ما كان دالا على معنى المصدر اما لكونه لفظا او دلا معنى من افراد

المصدر او لكونه مرادفا له لكن المصدر او غيره فنيه [illegible] ثم ان المصنف لم يبين الاشياء التي

تنوب من المصدر لكونها مقصورة على السماع ثم ان قوله ما عليه دل اشارة بشروطها كما لا يخفى

اه قوله واسم الاشارة) بشرط ان يكون المشار اليه مصدرا لذلك العامل كما يعلم من اشموني واوضح

ولا يشترط ان يكون اسم الاشارة موصوفا بالمصدر خلافا لبعضهم انظر ابن عقيل ج١

قوله والعدد) اي عدد ذلك المصدر بشرط كون مميزه المصدر كما يفهم ذلك من كون عدد المصدر اه

قوله والالة) اي الة ذلك المصدر بشرط كون الالة الة لذلك العامل في العادة كما بينه الخضري رحمه الله اه

[illegible] مرادف بعضهم بعضهم من الاصل معنى ثم ان عامل

مقدر من لفظه لا المذكور وجعل بعضهم من النائب فالعامل هو المذكور والمصنف جعله من النائب هنا كما جعل مثل

باقي الجذل مما ذكر عنه قوله بمثله من ان المماثلة في اللفظ والمعنى معا انما هو للاصل اه تأمل النسبة

لا يظهر لنا ان الاصطلاح في النائب هل هو مصدر او نائب عن المصدر فانظره اه قوله وما لتوكيد

[illegible]

والا افراد وعلته ما في الرضي عبارته اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل كما مر بلا زيادة عليه ولم يتفق الفعل

[illegible]

والجمع لا يكون الا مع النظر التي كثرتها متنافيا اه فهذا هو التحقيق كما لا يخفى على المتأمل اه

قوله [illegible]) فالشيء ان اظهار الابدية كان مقصودا بالذات هنا فلذلك اتى بابدا وثم يكتف بظاهر الامر

قوله وافردا) يشكل عليه بانه معلوم مما قبله كما هو ظاهر اجاب عن بانه دفع لما يتوهم من ظاهر الامر

[illegible]

هو التوحيد المتقدم في قوله فوحّد وهما متخالفان لا متفقان لأن معنى التوحيد هناك جعل لفظ ذلك المصدر
مفردا فقط لا جعله دالا على واحد لأن الضرب صادق للواحد وغيره بخلاف الإفراد الذي هنا فإن معناه
جعل ذلك المصدر دالا على واحد فإن معنى الضربة ضرب واحد إن كانت التاء للمرة فتكون بفتح الفاء وإ
ن كانت مكسورة اسما للهيئة فيكون معناه الهيئة الواحدة للضرب أي نوع واحد منه فبهذا ظهر أن لقوله
وأفرد فائدة أي فائدة من هذا البيت اهـ قوله (إذا خلق أنواعه) فيه للتنوع كما لا يخفى اهـ قوله
وحذف عامل المؤكد في هذا هو التحقيق خلافا لابن الناظم حيث أجاز ذلك ووقع الناظم في سهو بناء على
ما يأتي من حذف عامل المؤكد وجوبا كما في ابن عقيل وغيره ويظهر لك على ما سنبين أنه لا سهو أصلا اهـ
قوله لتقرير عامله وتقويته) والتقرير الإيقاع في الذهن سواء كان على وجه التقوية أم لا فالتقرير عام والتقو
ية خاص فليس قوله والتقوية عطف تفسير كما توهم اهـ شيخ ثم إن قوله لتقرير عامله أي معناه الأصلي وهو الذي
فهذه الفائدة أعني التقوية حاصلة من التكرير فالحذف ينافيه كما هو ظاهر اهـ قوله والحذف حتم فاعلم
أن الحذف من حيث الدليل جائز ثم إذا عرض بعده عارض فكان واجبا والعارض هنا تعويض شيء عنه
فلا يجمع بين العوض والمعوض عنه فهذا إشارة ... اهـ ثم إن ذكر المصدر أي المصدر الآتي بدلا من فعله ليس
الحال مؤكدا لأنها لم تعد للتأكيد أصلا بل إنما هي مصدر جعلت بدلا من فعله وعوضت منه
لفائدة لها النيابة عن فعله وإعطاء معانيها لا التأكيد ولو كانت مؤكدة لها لكانت
مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه كما في التصريح لكن لم يظهر إدخالها في النوع ثم إن
نوعها أي بعضها بأن يدل ... فسقط ما قدمناه عند قوله توكيدا أو نوعا من الحصر في الأول
... من المؤكد أي من المؤكد بحسب الأصل ثم لما كان بدلا فليس منه وليس فيه
قوة حتى يجعل نوعا مستقلا كما في يس على ت اهـ فما يتجه الاستشكال بأن حذف عامل
المؤكد يخالفه التعارض ولا حاجة إلى ما قيل من أنه استثناء من قوله وحذف عامل المؤكد
لدفع التعارض اهـ شيخ قوله وما لتفصيل كإما منا ... لا يخفى أن هذا المصدر من النوع لما فيه

وما التفصيل صح

من فائدة التفصيل خارج من مطلق الحدث فلا يتجه الاشكال المتقدم ا‍هـ ثم ان هذا ليس مما ناب عن الفعل
كما في صورة المتقدمة كما يعلم مما يأتي نقلا عن الرضي خلافا لما حققه من اهـ قال يس علي
المراد كما قال ابو حيان ان يكون في موضع تفصيل او واقعا بعد اداته لان التفصيل انما جاء من اداته
لا من المصدر اهـ فمعني قوله تسامح اهـ قال ش لا حاجة الي تكلف الشامح لان غرضه اثبات المصدر هنا التفصيل
فهو معني في قوله وما التفصيل ولو كان الظهار التفصيل باما اهـ تأمل قوله لعاقبة في اي لاثر وفائدة مضمون ما
اي الجملة فالعاقبة بمعني الاثر المترتب علي الشيء والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الي الفاعل او
المفعول فالاول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فشدوا فاما منا واما فداء والثا
ني فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية كما في مثال الناظم كما نقل عن شيخ ملخصا مما في الرضي اهـ
قوله فاما منا (سيأتي) وذلك لان تلك الفوائد تحصل من ذلك المصدر المضمون في الجملة المتقدمة فيصح
ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الفوائد اي افعالها الناصبة
لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها فوجب حذفها دفعا للثقل فالزم قيام متضمن
المصدر الذي هو اغراضه مقام متضمنات التي هي افعالها الناصبة فوجب حذفها فقوله حتي فشدوا الوثاق
جملة تضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقط فقد فصل الله حتي
هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اهـ من الرضي وتبعه سائر الشراح الكافية اهـ فظهر ان
وجوب حذف العامل هنا ليس من نيابة المصدر بل لنيابة الجملة المتقدمة التي تتضمن التفاصيل الاتية
فلا يخفي ان ما في قوله وما التفصيل في مبتدأ وعامله يحذف خبره كما هو المتبادر ليكون هذا قسيما لما
تقدم اي للاتي بدلا من فعله وليس هذا قسما منه حتي يكون الاولي جعل قوله وما التفصيل عطف
علي نحو لا في البيت السابق فيكون قوله كاما منا مثالا ثانيا للاتي بدلا من الفعل وعامله يحذف توكيدا
كما استفيد من التمثيل به للاتي بدلا المتمم حذف عامله كما في ش مستفيدا من يس عن ابي حيان رحمهم الله
تعالي ونفعنا بعلومهم في الدارين بجاه سيد الكونين اهـ ش ع اهـ ...

فتدبر

قوله كما مكرر في هذا صريح في انه مما ناب عن الفعل فهو داخل في قول الشارح والحذف حتم مع آت في
هذا النوع خاصا منه ففي ذكره هنا حرف الشارح من فصله بين المتعاطفين بالاجنبي وهو قوله وما التفصيل في
ما حققه الرضي كما مر قال شيخ والمتجه ان يقال ان المصطلح عليه به لا من الفعل انما هو ما تقدم من تنوينه
في هذين المصدرين فانه اصطلح عليهما بانه مكرر وذو حصر نظرا لما فيهما من امر زائد وهو التكرر
الحصر كما ذكر كذلك في هذا الكتاب وان وجد فيهما في نفس الامر نيابة للفعل كما يدل عليه تعبير الحواشي
لم يقتصر احد على بدل من الفعل المكرر وذا الحصر بل عد امواضع حتم حذف العامل بجعل كل منهم
برأسه لا من جهة الشمول في البدل من الفعل فلا اشكال ولكن قول الشارح لقيام التكرير لا يخلو
كما بينته هو وهو كذلك اهـ قال شيخ ايضا ان ما ذكره الشارح نظرا الى الافادة لا ما ناب في اللفظ ا
دة بيني سيرا يقتضي بسيرا سيرا اهـ ثم ان هذين المصدرين من النوعي فلا يتجه التعارض المتقدم
قوله لاسم عين اسند) هذا بيان للمكان الذي جاء فيه المصدر مكررا وذا حصر مع وجوب حذف
لان كونه مسندا الاسم عين لا دخل له في وجوب حذف العامل بل هو الباعث التعيين جعله مفعولا مطلقا
اذا لم يكن حينئذ مفعولا مطلقا بان يكون خبرا يلزم الاخبار باسم العين عن اسم المعنى وذلك لا يجوز
ما اذا كان اسم المعنى فانه لا حاجة حينئذ الى اضمار الفعل مع وجوب لصفة الاضمار انظر الشيخ مع
التفصيل اهـ قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا الخ يعني ان من المصدر الواجب حذف عامله المصدر
عند النحاة مؤكد النفسه ومؤكد الغيره فالاول المصدر الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره في
ذلك المصدر يكون في العرف اسما لمضمون ذلك الجملة سواء كان العرف عرف الفقهاء او عرف
او عرف النحاة او غيرها فمفعوله على القياس مضمونه اعترافا في العرف اي في عرف القضاة وهو الحق
انما سمي به مؤكدا لنفسه لكونه مؤكدا للجملة قبله وهي نفس المصدر على ما تقدم من انها لا تحتمل
والثاني اعني مؤكدا لغيره المصدر الواقع بعد جملة محتملة له ولغيره فتصير بذكره نصا فيه
يكون اسم مضمون الجملة المتقدمة في العرف ذلك المصدر وغيره فذكر ذلك المصدر يكون تعيين
لذلك المضمون من الاسم فنحو ابني انت قد يكون حقا بان يكون ابنا حقيقة وقد لا يكون بان

مستقلا له في منزلة الابن الحقيقي فاطلاق الابن عليه مجاز فعلم انه لا فرق في تسمية مفهوم تلك الجملة المتقدمة
في العرف بذلك المصدر بين ان يكون حقيقة او مجازا بل يكفي الاستعمال العرفي فالابن يستعمل في المجازي كما يستعمل
في الحقيقي كما شاع في كلامهم يا بني والمنادى ليس ابنا حقيقيا اهـ وانما سمي هذا النوع مؤكد الغيره لكون الجملة
قبله ما لحة له ولغيره على ما تقدم اهـ (صمة) وفي الرضي على الكافية وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤ
كد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وما قامتا مقام ما عنى قبل المصدر
ولا يجوز تقدم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف اهـ ثم انه لا يرد التعارض المتقدم عند
قوله والحذف حتم في هنا لان هذا ليس من المؤكد بل من النوعي لما فيه من زيادة تأكيد الجملة المتقدمة
ولا يغر ان التأكيد هنا ليس التأكيد المذكورة في قوله توكيدا او نوعا لان التأكيد هناك للمصدر المضمون
في العامل وهنا للجملة المتقدمة فبينهما بعد ظاهر اهـ ش م قوله لان له على الف نفس في امن حيث انه اسم المفهوم
له على الف في العرف كما يعلم مما مر اهـ ثم ان قوله عرفا ليس مصدرا بل اسم مصدر ومصدره الاعتراف فهو مما ينوب
كما في ص وهو يكفي في المثال اهـ ش قوله حقا صرفا اي خالصا فمعناهما واحد في الحقيقة وهو عطف على حقا
وكان ينبغي ان يقول صرفا ففيه اشارة الى انه يحتمل ان يكون المفعول المطلق في هذا المثال قوله حقا او صرفا كما هو
ظاهر اهـ قوله كذاك ذو التشبيه بعد في كذلك يجب حذف عامل المصدر اذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة
على ذلك المصدر وفاعله في المعنى وجملة شروطه سبعة كونه مصدرا ومشعرا بالحدوث وان يقصد به التشبيه
وكونه بعد جملة وكونها مشتملة على فاعله وعلى معناه في المعنى سواء ذكر فيها لفظ ذلك المصدر كما في مثا
ل الناظم ام لا وان لا يكون فيها ما يصلح للعمل لئلا يمكن كون المصدر معمولا له انظر ابن عقيل مع في تجده صرح
منها مع زيادة هـ ويعلم من هذا البيت ثلاثة منها ويؤخذ البواقي بجعل المثال صفة لجملة كما في خ اهـ
ثم ان هذا المصدر من النوعي لما فيه من فائدة التشبيه فلا يأتي التعارض المتقدم عند قوله والحذف حتم
قوله والتقدير ابكي في فان قيل ما المانع لان يكون المصدر الاول في هذا المثال عاملا للثاني يجاب بانه لا يجوز
ذلك لعدم صحة حلول الفعل محله لا مع الحرف المصدري ولا بدونه واما الثاني فظاهر واما الاول فلعدم قصد

المتكلم بالمصدر الاول الحدوث ولا يخفى ان قصد الحدوث لازم في الفعل مع الحرف المصدرية فينبغي ان عدم

قصد الحدوث واجب لان يكون هذا المثال مثالا لما نحن فيه وهو كذلك ١ه وهذا الجواب مأخوذ من تصريح

ولم جواب اخر انظره ١ه ويشكل على هذا الجواب بانه ان لم يقصد الحدوث فسقط الشرط المتقدم من كونه مشعرا بالحدوث

الحدوث فبينهما منافاة ظاهرة لكن اجاب ح بان اشتراط الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب

فلا تنافي فتأمل ١ه قال محشي غير ظاهر لان المصدر في الجملة عين المصدر المنصوب كما علمت من شرطه

فكيف يحكم لاحدهما بما ليس في الآخر في المعنى فالاظهر ان يقال ان معنى كونه مشعرا بالحدوث

وجود الحدوث في نفسه لا قصده اي كونه حادثا فخرج ما هو ثابت كالعلم والشتم والذكاء فلينظر ١ه

اذا علمت ذلك نظهر انه لا حاجة الى ما قيل ان تعبير الشارح للعلاجية بمشعرا بالحدوث تفسير بالمراد لا بالمطا

بقة ١ه بل هو تفسير مطابقي على ما بين هنا فافهم ح) قال زبير العرب في شرح المصابيح ان العرب يستعملون القعود

في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكي ان النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يد

يه فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال كيف اقول قال قل اقعد ١ه

من هامش الرضي في باب المفعول المطلق ١ه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(المفعول له)

قوله وهو المصدر الخ المفعول له هو ما فعل لاجله فعل ١ه كافية وتعريف وشرط المصنف الخ شرط نصب المفعول له

لا ماهيته فالشتم في قولك جئتك للشتم مثلا عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا ايضا خلاف اصطلاح

القوم ١ه ملا جامي بحذف وتغيير وعلى هذه الطريقة صنيع شارحنا تبعا لجماعة المحققين حيث قال وهو المصدر المذكو

رعلة للفعل لكن يعترض عليه بزيادة المصدر يجاب بانه قيد ذكره نظرا للغالب على المسامحة ولا يخفى ان الشتم مما

وقع علة المصدر ١ه ولا يعترض في قوله وان يظهر التعليل ما باشتراطه بالماهية لان ما في الماهية هو

المذكور علة معناه كونه علة في نفس الامر مع قصده المتكلم سواء قصد المتكلم اظهار التعليل ام لا وشرط

النصب هو اشعار التعليل فبينهما فرق بيّن فلا ملازمة ١ه لكن ينبغي ان تنظر جواب الفاضل في اداته مُلبّ هنا ه ثم اعلم

ان الجمهور ذكروا ماهيته مع الشروط والنصب فعندهم لا يصدق اسم المفعول له الا على ما استوفي الشروط مع

كونه منصوبا فرهد في قولك كذرهد ذا قنع مثلا لا يطلقون عليه انه مفعول له بل هو عندهم مفعول له كما لا يطلقون

على سمن في جئتك للسمن كما في خ ولا وجه لاجراء الشارح على قول الجمهور اصلا كما لا يخفى وما قيل من ان الماهية

عند الجمهور هو ايضا كونه معللا فقط لكن ليس عليه اطلاق المفعول له بل الاطلاق انما هو في المنصوب المستوفي للشروط

فالخلاف في الاطلاق لا في الماهية غير مسلم في الذهب كما لا يخفى عند التامل لانه من معدوم النظير ه ثم انه لا يظهر لنا

والله اعلم جعل الماهية عند الجمهور على احسن الوجوه لان في كل من الشروط خلاف والماهية ليست قابلة للخلاف اصلا وايضا

يلزم عندهم للمفعول له حكما خارجا عن الذات لان حكمه عندهم بعض الماهية وهو ايضا خلاف التحقيق ١ه ش

هذا هو التحقيق الوافي والداء الكافي فلا تغتر بزلة الاقدام فان هذا الموضع من المواضع الصعبة الكئود فان في

جوابا شافي تجري على السنة المدرسين من حمل الشارح على المسامحة وغيره ١ه قوله ان يكون مصدرا) اسم يكون ضمير

= راجع الى المعلوم من المقام وان يكون الشيء الذي يذكر انه مفعول له خ ١ه فلا اشكال تامل ه اعلم ان المفعول له

من نزع الخافض القياسي على التحقيق بشرط اللام فالشروط لجواز حذف اللام لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة

للشروط فصارت مع الشروط ظاهرة مشهورة في العلية فجاز حذف اللام لان الغرض ان يكون هناك ما يدل على

اللام المقدرة وحصول الشرط دليل عليها ١ه ملخصا من رضى ١٢ قوله بنصب مفعولا له ولم يذكر الناظم تعريفه لكن يستفاد من نعرـ

وهو على مذهب البعض اعني كونه معللا ووجهه انه لما ذكر وان شرط فقد نعين ان يكون ما فقد شرطا ثم ذكر بعده

فاجرره بالحرف علم ان المراد بقوله وان شرط ما عدى التعليل لانه ان فقد التعليل لا يصح جره بحرف التعليل فعلم ان

التعليل ماهيته والبواقي شروطا للنصب ولا عبرة بعد قوله في نعت ان ١ه كذا قال ش لكن الظاهرات كلها شروطا والتعريف

لا يستفاد من ابياته فلم ه ثم ان قوله وان شرط فقد) يدخل في الشرط المصدرية ولا يشكل بان المصنف لم يشترطه كما يوهم

اشتغاله لحكم له ثم اشتراطه بابانة التعليل لان التعبير بان الشرطية في قوله ان ابان تعليلا لا اعتبار وبكذا ان قوله

فاجرره

فاجرره فيدل على ان ما في تحت ان الشرطية غير مراد في قوله ان شرط فقد فعلم انه لا عبرة هنا بما في تحت ان الشرطية فيصح ان يكون
المصدرية شرطا كما لا يخفى اه ش م ١٢ قوله اذ يصح ان يقع في جواب لم) وابانة التعليل والوقوع في جواب لم مقصدا فيهما واحد فلهذا
يوجد في الكتب بدل منهما اه قوله وفنا) المتبادرات وفنا منصوب بنزع الخافض وهو سماعي على الراجح كما في ص فيجاب
بان لفظة وفنا مسموع عن العرب وفاعلا منصوبا بالتعجب والاولى ان يقال انه تمييز كما في ص اه قوله كضربته تأديبا) الخ
وفي الرضي ما حاصله ان العلة هنا في الحقيقة ليس هذا المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه والضرب والتأديب واحد هنا
كما هو ظاهر بل العلة هي اثره اي ضربته لتأديب لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل والزمان اما الاول فظاهر والثاني اذ ربما لا يحصل هذا الاثر عليه فكيف يشاركه الضرب في الزمان اه قوله وان
شرط فقد) والمراد بالشرط ما عدي التعليل به بل قوله فاجرره بالحرف كما مر اه وشرط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل وكونه قلبيا
انظر فيظهر ان لا حاجة الى اشتراطهما فلا يشكل بتركهما الناظم والشارح اه قوله فاجرره بالحرف) الالف واللام للعهد اي المعهود
من المقام وهو للتعليل فلهذا فسر الشارح بحرف التعليل اه قوله وفهم من المثال انه في ولا يخفى ان هذا الفهم لا يصح الا اذا جري
على مذهب البعض كما اجرينا الشرح عليه مع ان مالا لزهد لا يطلق عليه مفعول له الا البعض بخلاف الجمهور لانه يطلق عليه
عندهم مفعول به فكيف يحكم بتقديم المفعول له عندهم حتى يفهم جوازه اه تأمل ١٢ قوله ولا يختص ذكر بالمجرور) كما هو ظا
هر لان حالة الجر والنصب لا دخل لهما في كونه مفعولا له عند البعض بل هما سواء والغرض هنا كونه مفعولا له اه قوله
وتكون فيه لما توهم من قوله وليس يمتنع ان النصب فيما استوفى الشروط راجح والجر يجوز مرجوحية في كل حالة دفعه بقوله
وقل فيه ولذا اتى الشارح بلكن الاستدراكية اه قوله ان يصحب المجرد) من ال والاضافة كما قدره الشارح وهو اصطلاحهم
فلا خفاء في البيت اه ش م قوله الاكثر جره) المناسب والظاهر ان يقول الكثير فيه كما هو ظاهر من مفهوم البيت فانه لا
يفهم من البيت الكثير بل كثرته ثم ان وجه تعبيره بالاكثر نظر الى ظاهر البيت فقد بر اه ش م قوله وانشدوا)
اي النحاة دليلا لما جاء من النصب قليلا عن العرب اه لما كان نصب مصحوب ال غير جار بالنظر لما دونه لكن هو مسموع
عن العرب حتى يقاس فاما باعث لنصبه الا السماع فلهذا اتى الناظم بيانا لما المسموع فهذا ما قدمناه اه وما ذكرناه من ان
نصبه غير جار بالنظر لما دونه لما فيه من بعد كالخطأ للفعل وهو دخول الالف واللام حتى يحمل عليه الفعل ٥

فان قلت ان وجه البعد عن الفعل قائمة في المصدر المضاف فكيف يحكم بعلية بجواز كل منهما على السواء وان اجيب بانه
معتمد على السماع فما وجه ترك شاهده بيان ذلك ان بعد المصدر اشد من بعد المضاف لان المصدر واللام
واللام كلمة واحدة اعتبارا والمضاف ليس كذلك بل كلمتان وان كانا واحدا في بعض الاحكام لكن ليس فيهما اعتبار
كلمة فلا ملائمة بحكم جواز كل على السواء بالنظر الى ذلك كذا افاده ش فتأمل ثم ابحث والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب وحمانا من طول الحساب وجمعنا في الجنة مع الاحباب (**المفعول فيه وهو المسمى ظرفا**)
هذا هو اسمه في الاصطلاح حتى عند البصريين خلافا للكوفيين انظر ا ه وملوي ١٢ قوله الظرف وقتا او مكانا الخ وفي
الكافية المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل ا ه ففيه ما تقدم في المفعول له تأمل ه يطلق الوقت والمكان على اسمي
الوقت والمكان فلا حاجة الى ادعاء تقدير مضاف كما منعه بعض الفضلاء ا ه ش قوله فتضمنا في ان لفظ في
لا معناه كما هو ظاهر البيت لانه من نوع الخافض القياسي فالتضمين بمعنى التقدير لا بمعنى التشريب لانه لا يتصور
في اللفظ كما هو ظاهر ا ه فقول الشارح معنى في تأخير ما فيه من اضافة فلما ذكروا من ان تضمين معنى الحرف
يوجب البناء كما مر في باب المعرب والمبني فلا يظهر هنا تقدير معنى في اجيب بان معنى ضمن معنى في يفيد معنى في
كما يفيده عند التضمين بمعنى التشريب لكن وجه الافادة هنا كونه في مقدرة لا وجود معناها فالحاصل ان
معنى تضمين الظرف معنى في اشارة الى معناها وموجبه لفظه في المقدرة لا الظرف فان وجه تعبيره بالتضمين
انما هو نظر للصورة من حيث انه يفيد معنى كما يفيد عند التضمين فهو في الحقيقة مجاز هذا هو الاولى كما قال ش
ا ه بتصرف ش ا ه قال العلامة الاشموني رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في الدارين تضمن الاسم معنى الحرف نوعان الاول يقتضي البناء وهو ان
[illegible] الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثاني لا يقتضي البناء
وهو ان يكون الحرف منظورا اليه لكون الاصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من باب الثاني ا ه عبارة الاشموني ١٢ وفي الملوي
وتضمن الظرف تضمن عارض لا يوجب بناء والموجب التضمن الاصلي وانا قول الاشموني وهذا الباب من هذا الثاني
ان يكون الحرف منظورا اليه فهو مردود بان التضمن بنا في النظر اليه لانه على هذا منظور الى لفظ فيكون مضمنا للفظ فيها في
ظهوره معه والظرف لا يصح التصريح معه بفي حال كونه ظرفا فليس منظورا الى اللفظ بل الى معناه والحاصل ان التحقيق
انه متضمن معنى الحرف تضمنا عارضا فلا يلزم بناؤه ا ه عبارة الملوي ١٢ وعلى هذا ذهب الاعتراض على الشارح وما
عبد البر الشافعي

[illegible] الشارح هو المنقول [illegible] [illegible] فيه [illegible] في [illegible]

لا يشتمل عليهم [illegible] لا يستعمل في الظروف [illegible] [illegible] الا [illegible] [illegible]

[illegible] الخبيث [illegible] [illegible] [illegible]

فلذلك ذكر [illegible] في [illegible] اعتراض اصلا وما ذهب اليه الثاني [illegible] الجمهور [illegible]

[illegible] وعلى [illegible] بما في [illegible] [illegible] بان [illegible]

الاتي ذكره وهو الابهام في المكان فان لم يكن مبهما لا يطرد فيه تقدير في فيكون تسلط العامل فيه غير مطـ

[illegible] فان [illegible] مبهم [illegible] تقدير في [illegible] العامل لكون [illegible]

على السماع فيه [illegible] معنى ما في [illegible] [illegible]

فلا يجوز التعبير فقول الشارح [illegible] الدار والبيت على معنى في [illegible] والبيت

الشروط فلا يطرد تعدي الافعال اليه [illegible] ما في [illegible] على [illegible] من قصور الاطراد حيث قال بان لا يختص [illegible]

ومعنا ما قدمناه واحد في الحقيقة [illegible] الافعال [illegible] الواقع [illegible]

[illegible] ليس الواقع [illegible] لا يتصور في العامل وبان الواقع فيه ليس الظرف [illegible] الظرف المنفصل [illegible]

[illegible]

المعنى الواقع فيه [illegible] ان المعنى [illegible] بالواقع [illegible]

لان تسمية العامل تبعي بالمعنى وكذلك المعمول فان كان معنى العامل مسندا الى شيء فالعامل [illegible] مسند [illegible]

[illegible] المعمول [illegible] معنى العامل [illegible]

واقعا فيه [illegible] قوله مظهر الكاف في اعلم ان تقديم الخبر لبعض [illegible]

التعميم مشهورة في الكلام [illegible] فيستفاد منه او مقدرا [illegible] مظهر الكاف او مقدرا [illegible] قوله [illegible]

[illegible] العامل [illegible] على القولين بان [illegible]

[illegible]

في موضع لا [illegible] في نظم الكلام كما يقال قد ينوى في الاضافة معنى اللام او نحوه ولا يقال قد [illegible]

وقد [illegible] تقدير [illegible] فقوله مقدر [illegible]

احكم مقدرا [illegible] قوله وكل [illegible] بيان [illegible] اسم [illegible]

شيء كما هو صريح البيت اهـ قوله سواء في ذلك مبهم الخ قال المكودي رحمه الله فان قلت من اين يفهم ان مراده بكل
وقت المبهم والمختص قلت من قوله بعد وما يقبله المكان الخ فيفهم منه ان اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير
مبهم اهـ قوله ومختص بالاضافة الخ لا يخفى ما فيه من عدم ذكر الاختصاص بالعلمية كما هو نص اش وغيره
قال شم لعله وجه الاقتصار على غير العلمية نظرا الى جانب الخفاء فان الحاصل لشدة علمية العلمية من
المخصصات لم يذكره ولا احتمال الخفاء في غيرها بينه اهـ ما ظهر منه هـ قوله وما يقبله المكان الخ
اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو كالنكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف
على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة
كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هو كل ما ينتصب من المكان على الظرفية نوعان
المبهم والمعدد وداهـ رضي اهـ فعلى هذا يكون المقادير داخلا في المعدد وكما قال ش م هـ قال الاش هو
والمكودي والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة وبالمبهم ما ليس كذلك اهـ
وفي المقادير ثلاثة اقوال مختص ومبهم وشبيه بالمبهم كما في ص مع اش وهذه الاقوال ناشئة من الاقوال في
معنى المبهم والمختص واما على ما قاله اش والمكودي فهي شبيهة بالمبهم لان لها حدا وحدودا محصورة لكن
ليس لها صورة لانه موقع يصح ان يكون في كل موضع من غير تعيين فهي ايضا بالنصب عطفا على المبهم ويمكن
ان يكون عطفا على الجهات بالارادة بالمبهم المبهم حقيقة او حكما كما بينه ص واما على ما قاله
شارحنا فهي من المبهم لانه يحتاج في بيان صورة مسماه الى غيره لانها مجهولة الصفة لان مسماها يصلح
ان يكون جميع المواضع من غير تعيين فهي بالجر عطفا على الجهات كما هو ظاهر البيت اهـ واما ما صيغ من الفعل
فهو من المختص على مذهب الجمهور كما يؤخذ من الحواشي فهو عطف على مبهما كما جرى عليه
شارحنا قال شيخنا م ان قولهم في الحواشي ان ما صيغ من الفعل من المختص يحمل على حالة الاضافة لانه لا
يكن مضافا لا يكون مختصا ابدا كما يعلم نقلا مما في الشرح وغيره من انه يكون مبهما نحو جلست مجلسا
ويكون مختصا نحو جلست مجلس زيد فلعله وجه تخصيصهم المختص نظرا للغالب لان الغالب ان يجيئ
الاضافة والتحقيق ليس كذلك بل هو من المبهم كما هو ظاهر البيت ونص عليه الشيخ الملوي عبارته

قال شيخنا

قال شيخنا ما صيغ من الفعل مبهم سواء اضيف نحو ضربت زيدا او لم يضف لان ضربا مثلا ليس له صورة ولا حد ودام

ولا يشكل بان المضاف منه ليس مبهما لما سيأتي من تحقيق معنى المبهم على ان ما صيغ ليس انما

هو من حيث انه مبهم بل من حيث انه متضمن مصدر معناه فلقربه للفعل نصبه لا لكونه مبهما ولا غيره

كما يعلم من تعليل الرضي فانظره فهو عطف على مبهما لانه لا يصح ان يقال انه من المبهم الاعلى الفو

[illegible]

حقيقة او حكما كما قاله الصبان اه قال شيخنا نقلا عن شيخ رحمهما الله ان التحقيق والسلامة من الاعتراض

فان المختلفات ان يقال في معنى المبهم انه ما لا يعلم مقداره وحدوده من حيث ذاته وان علم

بعارض كما لان مفهوم جوهر لفظ غير محدود كاملا ومفهوم زيد وهيهنا واما نحو مذبح الذي

تعلم انه في موضع الموسم فيعلم مقداره بعارض لا في جوهر لفظه بخلاف المختص فان مفهومه معلوم

مقداره بجوهره كمسجد ودار فان مقدارهما لا يكون الا بشكل ما [illegible]

لا يبقى الاعلى قدر ما في قدركان بخلاف الجهة الثالثة مثل الثالثة مثل فان هذا المحل من المختلفات من

تعبير التحاة فلا تزلزل بعقلة الثالث مثل فاذا علمت هذا علمت ان معاني عبارات الاشموني والمكودي

والخضري وشارحنا والرقي واحد مرادا وان اختلف التعبير [illegible] ما سقيه منه قوله فيخ منه الا

لا يجري هذا الاعلى مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل مشتق من الفعل لا من المصدر ولا يجوز اجراؤه

مذهب البصريين بحمله على الاشتقاق الصغري لا الكبير يقولون ان اسمي الزمان والمكان

[illegible]

والهيئة والمرة مشتقة

والاشموني فالمعنى من مادة الفعل او مصدره فيكون فيه حذف مضاف فيقدر من مصدر الفعل

كرمى من مصدر رمى كذا ابن يراد بالفعل اللغوي كما شرح به المكودي فلا يخلو من تقدير مضاف

واحد اكرمى من مصدر رمى كما هو غير خفي اه شيخنا اه قوله وما جرى مجراهما) في النسخة القديمة

اسقاطه والاولى ان يكون عطفا على الجهات لئلا تكون الجهات استقصائية فانه يريد به ما يعمل نحو

تحو لدي وعنده كما في الرقي اه ما ظهر من شيخنا وما في تحت الثلاث ذات اليمين وذات الشمال

[illegible]

بقوله وكل وقت خ والثاني هو المراد بقوله وما يقبله المكان ح والثالث هو المراد بقوله وما

والاولى ان ما وارده على المكان من حيث الاستثناء ووارده على الظرف من كتب الاشارة ولا باس به لان لا سيما امرا يخترق التعيين

الفعل في لكن ان باعث ذكره نوعا مستقلا دون الاكتفاء بشمول النوعين قبل وجود الشرط له خاصا ولا يشترط في المكان من هذا النوع ان يكون مبهما لكن الغالب ان يجيء كذلك بحسب هذا الابهام والتي نقدم على التخفيف حتى في الاضافة كمقعد زيد فانه لا يعلم مقداره فيه بعلم ان المبهم في الشرح في قوله فانه يكون مبهما والمختص في قوله ويكون مختصا بخلاف المبهم والمختص الذي حددناه على التخفيف اه فعلى هذا التحرير ان قوله وما صيغ من الفعل عطف على مبهما كما درج عليه الشارح لكون المستثنى منه لا يجوز ان يكون المكان كما هو واضح فالمستثنى منه بوضعه من الكلام اه وما يقبل النصب من المكان الا مبهما وباقي الظروف الا ما صيغ الخ اه كذا قاله ش ١٢ فتامل ١٢ انظر مكودي اوفي اوت او انه في الشبه الثاني تجد وجه تخصيص المبهم من المكان للنصب على الظرفية وعدم تخصيص الزمان اه قال المحقق الرضي رحمه الله واعلم انه انما تنصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فاطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمحدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة اه

قوله وشرط كونه ذا مقيسا فيه يعني انه يشترط القياسية نصب المصوغ الخ ان يكون عامل نصبه مشتقا من مصدر ذلك المصوغ فلا يجوز قعدت مرمى زيد بل يجوز مقعد زيد اه وفي الخ المراد بالاصل المادة لا المصدر فلا يرد انه في اعجبني جلوسك مجلس زيد ظرف لا اصل لا لما اجتمع معه فيه اه قال ش لا حاجة اليه اصلا لانه ما خوذ بالاولوية فاذا ذكر انه يشترط ان يكون عامله مشتقا مما اشتق منه الظرف يعلم منه جليا ان كان العامل عين ما اشتق منه فلا بحث فيه فلا حاجة لادعاء معنى المادة للاصل اه قوله اي للفعل او كذا الوصف والمصدر فاقتصر الشارح على ذكر الاصل اه قوله اي حروفه الاصلية ثم قال ش هذا التصحيح لدفع الاعتراض الذي تقدم نقلا عن خضري رحمه الله كما هو واضح وقد علمت دفعه بدونه لكن يستفاد من هذا التصحيح انه يصلح هذا الشرط لو كان العامل من المزيد والظرف من المجرد كاستضربت مضرب زيد او عكسه كضربت مستضرب زيد لان حروفها الاصلية واحد فلا بد ان يظهر الحكم كذلك لكن المستفاد فانظره لكن وفي هامش ملا جامي عند ذكر فرق المقام والمقام بالضم ما حاصله ان كان المقام اصلا للثاني يقال مقام بالفتح سواء كان الفعل اقيم او قام ثم غلط القائلين بانه ان كان الفعل قام يكون مقام بالفتح وان كان اقام فيكون مقام بالضم اه ففيه صريح ما نحن فيه اه فتامل ه شيخنا قوله هو منه مفعد الخ وفي تعريج وغيره اي قد رقعد وزجرو ناط فلا شذ وذ قال شيخنا والذي يظهر بحسب مقتضى الكلام ان يقدر كائنا كما هو معلوم عند التامل فلا ضرر اه

(في الهامش:) وبعض ما واصل في كلام الوردي من كونها مثل ... فتدبر

(ســـ)

قوله وماجرى ظرفا في هذا بيان مسمى اسمي متصرف وغير متصرف الاصطلاحيين اهـ قوله فذاك ويعطي الفاء لكون
المبتدأ لفظ العموم ويكفي لعموم ما اهـ ش ١٢ قوله هو ا انما اتى الشارح بهو لمشاكلة صنيع الناظم في البيتين فجعل
المعرف في البيت الاول جملة وفي الثاني جعل التعريف جملة اهـ تأمل شيخنا ه قوله ظرفية او شبهها اعترضنا بانه
ان كانت للتنويع يقتضي وجود ما يلزم شبه الظرفية وهو غير موجود في نفس الامر وان كانت لاحد الشيئين يقتضي
امتناع الجمع الظرفية وشبهها معا في مادة واحدة وليس كذلك كما علم من الحواشي اجيب بان او لمانعة
الخلو اي لا يخلو منهما فيصدق بما لزم الظرفية وبما اجتمع فيه الظرفية وشبهها ولا تشكل بانه حينئذ يصدق
بما لزم فيه شبه الظرفية وقد تقدم انه غير موجود لانه لا يقتضي وجوده وان صدق به اهـ فظهر مما ذكرنا
انه دخل فيه الواجب احدهما والجواز فقول الشارح او لزم في لبس تقدير لمحذوف بل هو بيان الحكم
لانه لم يظهر من البيت وجود ما لزم ظرفية فقط ووجود ما لزم ظرفية او شبهها مع ان حذف او
من حروف العطف ضعيف ه ولا يخفى ان او بالنظر للشرح لمانعة الخلو حتى في قول اذ عاء الحذف
كما هو واضح اهـ قال ش انه او بالنظر للشرح لاحد الشيئين فالظرفية والشبه لا الجمع فينبغي حالة واحدة ولا الخلو
منهما اهـ فتأمل حق تأمل ه اعلم ان الياء في ظرفية المكونة وشبهها من الوصف للمعمول فليعف فيه
هذه العبارة ان يلزم لشبهها اجيب بان المضاف اليه يكتسب المصدرية للمضاف ولو كان المضاف اليه ضميرا
راجعا الى المصدر ببيان ليكتسب التأنيث في قوله ثم لا ينفع نفسا ايمانها كما في التصريح مع سيبويه
في باب الاضافة عند قوله لعدم صلاحية المضاف في هذه الحالة ما استفيد من شيخ رحمه الله ١٢ وبعد التحرير
يعلم انه لا ضرر في رجوع ضمير هو في قوله وهو لجرهم في الى شبهها ولا حاجة الى ما قيل من =
ان الجر بمعنى المجرور اهـ شيخنا ١٢ ثم اعلم ان شبه الظرف لا يخرج عن الظرفية لان من الداخلة
عليه الزائدة لكون اذا دخلت فالمصطلح عليه عندهم انه شبه ظرف فلا اعتراض عند قوله وما يرى ظرفا وغير ظرف
بان غير الظرف يدخل فيه ما يأتي من او شبهها اهـ فتأمل ه ما ظهر منه قوله من الكلام اي ان ما ذكر من اللزوم من
لزوم السماع لا من لزوم قانون النحو وغيره كذا قال ش هـ قال ش ويجوز ان يقال فيه فائدة اخرى وهي
ان الالف واللام في من الكلام للكمال فالمعنى من الكلام الفصيح فيفهم منه ان ما جاء في غير الفصيح لم يعتبر به وهو كذلك
كما في ما من ان جر منى بالي وحتى وابن بالي مع عدم تصرفهما شاذ اهـ وفي الملوي نقلا عن بعضهم ما
يجيء شبه الظرف نظما ؛ خمس من الظروف قد تخصصت ؛ بهن ولم يجرها سواها ؛ قبل وبعد ولدن عند ومع ؛
شرح الامام الاو في حواشيه ه قوله وقد ينوب في والظاهر ان القليل سماعي والكثير قياسي فهو كذلك كما في ما ه ه ه

المفعول معه

قوله ينصب الخ قد استغنى الناظم عن الحد بالمثال اه فالمفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو

التي بمعنى مع الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم اه مكودي ١٢ [illegible] استثنا او مع قطع

النظر عن التشريك وعدمه فالمفعول معه هو الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ولا ينظر الى غير هذا

من تشريك او عدمه اه ملوي ١٢ اعلم ان معنى قولهم بمعنى مع انه يشعر على المعية بان يفهم السامع

بان مقصود المتكلم الاخبار بالمصاحبة من غير نظر فالنصب قرينة لافهام ذلك المقصود لان المتكلم

اذا قصد تلك الاخبار نطق مع النصب هذا وجه تخصيص الواو والمعية فلا تغفل اه شيخنا ١٢ ثم ان

المعية ليست معنا وضعيا للواو ولعل حتى صرح باقتضائه اسمية الواو فمراد قولهم بمعنى مع افادة الواو

هنا معنى مع [illegible] الواو [illegible] اه قوله بما من الفعل الخ قوله بما خبر

لقوله ذا النصب [illegible] تقدم [illegible] منها فتكون [illegible]

حالا من تاليه وذا النصب فاعل الظرف فهو غير ظاهر مع قوله في نحو سيرى والطريق الخ كما قاله شيخنا

وفي الملوي [illegible] وفهم من قوله بما من الفعل [illegible] العامل المعنوي كاسم الاشارة [illegible]

سيبويه والجمهور [illegible] في الملحق [illegible]

لا حاجة الى ما قيل من ان افعل التفضيل من [illegible] اه قوله [illegible] قيام [illegible] هذا

جواب مارد للقول الاحق اه تامل قوله بفعله كون مصدر [illegible] بفعله دال على كون مطلوم تحته [illegible] وحصله

[illegible] بفعل [illegible] بفعل فيمتنع الصفة [illegible]

الشارح يقول [illegible] المحققان تفسير لحاصل المعنى لا التفسير [illegible]

الاضافة كما وهم وان كان المتبادر [illegible] على [illegible] اه ماستقيل

من شارح ثم اعلم انه قدر العامل هنا من كان جمهور النحويين وذلك تبعا لسيبويه لا الوجود داعيه

كذلك حتى قال بعض [illegible] اه [illegible] وغيره فلا تقل

في البيت والشرح على ما وجهه شيخنا رح اه قوله وقصعة من ثريد قد يقال قيد مجاز من ارادة الحال

والطلاق المحل لانه لا يصح ان يكون بيانا للقصعة كما لا يخفى اه قال ش م لا حاجة الى هذا لان المعنى

[illegible]

ثلاث حالات ما يختار فيه العطف وما يختار فيه النصب على المعية وما لا يجوز فيه العطف وفي هذا الاخير

صورتان ما يختار فيه النصب على المعية واضمار عامل يليق بالمقام وما يتعين فيه اضمار العامل لامتناع النصب
على المعية ولا حاجة الى ذكر هذا الاخير هنا لعدم كونه من هذا الباب بل من حذف عامل المفعول به
فلا يخفى ما في قول الشارح كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى اه فظهر انه لا توجد الصورة التي يجب
فيها النصب على المعية وهو كذلك كما تقرر بعد ان شاء الله هـ حتى يقول بعضهم ليس في الكلام
شيئا جاز كونه انه مفعول معه ا هـ (تنبيه) اعلم ان هذا كله بالنظر لقاعدة النحاة واما بالنظر لقصد المتكلم
فتارة يقصد اخبار المشاركة فيتعين العطف لانه ان جعل المفعول معه لا يتعين مشاركته في الحدث كما هو
واضح وتارة يقصد اخبار المعية فيتعين ان يجعل مفعولا معه لان العطف لا يتعين به المعية فهذا
من تتمة البيان فلا حرج هنا اه شيخ ثم ان قوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق صريح انه اذا صح في كلام
يمكن فيه اتيان المفعول معه ان يعطف بلا ضعف فهو الارجح ووجه الارجحية اجراء الواو على اصله فيفهم بالا
ولوية انه ان تعذر العطف يجب النصب فهذا ما ذكره الناظم بعده والنصب ان لم الخ فلا يخفى ما فيه من انه لا حاجة
الى ذكره لانه مفهوم بالاولوية وسيأتي جوابه ان شاء الله ثم ان ظاهر مفهوم قوله والعطف ان يمكن بلا
ضعف احق انه ان كان فيه ضعف فيختار فيه النصب لكن لا ينحصر لاحتمال ان يبنى على ان النصب والعطف
على السواء لان العطف ان كان له ضعف فهو اصل الواو فيمكن ان يقابل الاصلية تلك الضعف فاذا قال والنصب
مختار لدى الخ سقط هذا الاحتمال فهذا فائدة ذكر مفهومه ثم ان قوله والنصب ان لم الخ هذا مما يعلم بالاولو
ية من قوله والعطف الخ كما تقدم لكن احتيج الى ذكره لما فيه اعني صورة منع العطف وجه اخرى وهو جعله
مفعولا به لفعل مضمر ناصب كما ذكره (ذلك مما يعلم بالاولوية من ... لذكره حينئذ) الوجه فيعلم من هذا ان ما ذكرنا من ان النصب واجب ان تعذر
العطف بالنظر للمقابلة او وجوب بالنظر للعطف لا وجوب بالنظر لذاته لاحتمال ان يجري فيه صورة
اخرى فالنصب جائز بالنظر لذاته وواجب بالنظر للمقابلة وبه يندفع اشكال بعض الكتب التي ذكر
فيه ان لم يجز العطف يجب النصب فقط كما في تحفة الوردي حيث قال وليجب ان لم يجز ا هـ فمعنى
هذا البيت والنصب على المعية او على المفعولية لمضمر واجب ان لم يجز العطف هـ قد يقال
ان في هذا البيت عدم ظهور المعنى المراد بتقديم يجب كما هو واضح عند التأمل يجاب بان الناظم
رفع ذلك كذلك لملاحظة مطابقة بعض المعنى به اه ما ظهر من شيخنا هـ قوله وكذا النصب الخ
فرادة بكذا ما في المخرج من ان جواز النصب في هذا المثال مبني على قول الاخفش ان ما بعد
المفعول معه يطابقهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح الموافق بالقياس والسماع
المصاحب والمصاحب هـ

كما قاله ابن هشام كون بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثال متعين ولذا مثل التفسير في القطر بكنت انا وزيدا كالاخ اهـ عبارته حرره قال شيخ ويحتمل ان يقال ان هذا المثال بقطع النظر الى هيئة ما بعد الواو [illegible] دانا [illegible] فانه يقال فيه مسالة النصب كالاخ ولكون هذا المثال هنا للعطف قبل فيه كافوس كما لا يخفى [illegible] وانشرح [illegible] اولي ان جملة مستانفة في جواب التعليل لا خبار العطف فيه اهـ وقوله عند المصنف [illegible] نظر الى المثال الآتي [illegible] والا فقوم شيخ خلافا في هذا الحكم فان المثال الآتي لا يجوز فيه العطف عند الجمهور خلافا للمصنف رحمه الله ولطائفة كما يعلم من الحواشي من باب العطف فليحرر ١٢ قوله او اعتقد في والظاهر ان او للتخيير فكانه قال ان لم يجز العطف يجب النصب او اضمار العامل لكن عدل الى الوجه الذي لا يظهر فيه التخيير لكون اضمار العامل من غير هذا الباب [illegible] او لما نعم الخلو [illegible] عنهما ولا يمتنع ان يجتمعا في [illegible] واحدة لان [illegible] النصب على المعية واضمار العامل [illegible] الخصوصية ولا يشكل بعدم اظهار وجوب اضمار العامل دون النصب على المعية لوجود المانع للعطف [illegible] ومع انه من غير هذا الباب فلا حاجة الى ذكره خلافا لما [illegible] الشارح كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى ان ما ذكره هو الظاهر ويحتمل ان تكون او للتنويع فالمعنى ان لم يجز العطف يجب النصب [illegible] لوجه آخر [illegible] العامل [illegible] او اذا لم يمكن النصب على المعية يجب اضمار العامل [illegible] العامل بالنظر الحال لمطلق ما بعد الواو والمعية لا باعتبار المفعول معه لكنه خلاف الظاهر بل جعله مما قدمناه هذا الذي اختاره الشارح كما يظهر من مايدل عليه اهـ [illegible] قوله [illegible] التنويع وجه مذكور ١٢ قوله فاو للتخيير اي فعلى هذا الوجه الاخير او للتخيير فهو تفريع على ما هو المعطوف الذي هو قوله او فيما يمتنع عطفه واما على الوجه الاول وهو قوله وذلك فيما يمتنع فيه فاو للتنويع كما اشار الشارح [illegible] او فيما يمتنع فيه التنويع [illegible]

الاستثناء

للاضافة كما يتوهم لكونه من غير هذا الباب [illegible] الاستثناء اي هذه التي تعم ما قبلها جملة الا بعد [illegible] وغيره [illegible] حقيقة الاستثناء [illegible] وجوابه اهـ اعلم ان لفظ الاستثناء على انه [illegible] في المتصل والمنقطع موضوع للقدر المشترك بينهما [illegible]

هذا من الاشتراك والمجاز وقيل مشترك بينهما فيحد المنقطع بالمخالفة بالا واحدي اواخواتها من غير
اخراج وقيل انه حقيقة في المتصل ومجاز في المنقطع هذا هو الاصح لتبادر المتصل الى الذهن
وقيل بالوقف اي لا ندري اهو حقيقة فيهما او في احدهما او في القدر المشترك بينهما اه من الجلال
مع الاصل فجعل محل الخلاف لفظ الاستثناء وهو قضية كلام جماعة لكن اكثرهم في التلويح وذكر ان محل
الخلاف الصيغ وان لفظ الاستثناء حقيقة فيهما بلا خلاف اه بناني وما في التلويح موافق للرهوني وابن
كمال باشا اه شيخ قال التفتازاني وينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جائني القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق
على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ الا المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا زيدا وجهة
الاعتبارات اختلف العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني الاربعة اه بناني على
شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ه‍ ولما كان في الكلام الاستثناء شبه التناقض حيث يثبت المستثنى
في ضمن المستثنى منه ثم ينفى صريحا وكان ذلك ظاهرا في العدد لنصوصيته في احاده دفع ذلك فيه ببيان المراد به
بقوله والاصح وفاقا لابن الحاجب ان المراد بعشرة في قولك مثلا جاءني عشرة الا ثلثة العشرة باعتبار جميع
احادها ثم اخرجت ثلثة بقوله الا ثلثة ثم اسند الى الباقي عشرة وهو سبعة تقديرا وان كان الاسناد
قبل اخراج الثلاثة ذكرا فكانه قال جاءني الباقي من عشرة اخرج منها ثلثة وليس في ذلك الا الاثبات
ولا نفي اصلا فلا تناقض وقال الاكثر المراد بعشرة فيما ذكر سبعة والا ثلثة قرينة لذلك بين الارادة
الجزء باسم الكل مجازا وقال القاضي ابو بكر الباقلاني عشرة الا ثلثة بازاء اسمين مفرد
ومركب وهو عشرة الا ثلثة ولا نفي ايضا على القولين فلا تناقض ووجه تصحيح الاول ان
فيه توفية بما تقدم من ان الاستثناء اخراج بخلافهما اه جمع الجوامع مع شرح الجلال
المحلي اه واذا تأملت هذا يظهر انه ما قاله الصبان والخضري وغيره محل التأمل

قوله (باعتبار جميع احادها الخ) اعلم ان عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل هكذا الا ان الحكم بالنسبة الا
بعد [illegible] المفردات بكمالها في كلام المتكلم فاذا قال قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم
بمفرده وان منهم زيد او فهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي
اخرج منه زيد اه تقرير الشيخ عبد الرحمن الشربيني على جمع الجوامع في هامش العطار ١٢
قوله ثم اسند الى الباقي الخ اي بعد اخراج الثلثة من العشرة لفظا وضمير اسند يعود للمسند ١٢

قوله ذكرا) اي بحسب الذكر واللفظ اه عطار على هذا الشرح ١٢ قوله اخرج منها الثلثة) صفة لعشرة اه وقد كان
اخرج منها ثلثة حال الاسناد اللفظي واما حالة الاسناد التقديري فيقال جائني الباقي وهو السبعة لا عشرة
اخرج منها ثلثة لان ذلك حالة الاسناد اللفظي اه عطار ٢١ قوله بازاء اسمين الخ) يعني ان معنى عشرة

الا ثلثة له اسمان مترادفان مفرد وهو سبعة ومركب وهو عشرة الا ثلثة وعلى هذا فلا اخراج
كما في الوجه الذي قبله اذا الثلثة جزء الاسم المركب الموضوع بازاء السبعة اه بناني على هامش الشرح
قوله ولا نفي ايضا) في الثلثة اي ولا اخراج ايضا وانما هو مجرد اثبات للباقي واورد ان هذا مخالف لما
يأتي من ان الاستثناء من الاثبات نفي واجيب بان ما يأتي بحسب ظاهر اللفظ لا باعتبار معنى
الواقع اه عطار على هذا الشرح ١٢ قوله فلا تناقض) اي لان المخبر اسند لفظا الى عشرة ومعنى الى سبعة
اه عطار على هذا الشرح ١٢ قال الامام اتفق العلماء ابو حنيفة وغيره على ان الا للاخراج وان المستثنى
مخرج وان كل شيء خرج في نقيض في النقيض الاخر فهذه ثلثة امور متفق عليها وبقي امر
رابع مختلف فيه وهو انا اذا قلنا قام القوم الا زيدا فهناك امران القيام والحكم فاختلفوا هل المستثنى مخرج
من القيام او من الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام فيكون غير
محكوم عليه فامكن ان يكون قائما وان لا يكون فعندنا انه الى عدم الحكم وعند الفريقين هو مخرج وداخل في
نقيض ما اخرج منه فافهم ذلك حتى يتحرر لك محل النزاع والعرف شاهد في الاستعمال انه انما خرج من القيام لا من
الحكم به ولا يفهم اهل العرف الا ذلك فيكون هو اللغة لان الاصل عدم النقل والتغيير اه بناني على شرح المحلي على جمع
الجوامع ١٢ وجعل الاثبات في كلمة التوحيد بعرف الشرع وفي المفرغ نحو ما قام الا زيد بالعرف العام ١٢ شرح جمع الجوامع ١٢
فانه فع ما يورد على الحنفية من انه لو كان الاستثناء من الحكم كما قالوه فكيف كلمة التوحيد فتدبر ١٢ وفي العطار عليه قوله جعل الا
ثبات الخ اي اثبات الالوهية ١٢ وفيه ايضا قوله بعرف الشرع) اي لا بوضع اللغة ١٢ قوله ما استثنى الا الخ) اعلم ان المسائل اربع الاولى
مسئلة ما اذا كان الكلام تاما موجبا وفيها اربع صور وهي تقدم المستثنى على المستثنى منه وتأخره واتصاله وانقطاعه وليس في كلها
الا النصب كما يؤخذ من تفصيله لغيره وعدم تفصيله له وقد اشار المصنف الى هذه الصورة بقوله ما استثنى الا مع تمام ينتصب الثانية
مسئلة ما اذا كان الكلام تاما غير موجب وفيها الصور الاربع المتقدمة ففيها تفصيل الحكم وقد اشار الى هذه المسئلة بقوله وبعد نفي
فقوله وغير نصب سابق في بعض صوره من الاربع المتقدمة لكن هو فيها لما قبله كما لا يخفى والمراد بغير النصب الاتباع اخذا من البيت
الذي قبله ولا خفاء ان الاتباع على الابدال صادق بكل من الاحوال الثلثة اعني الرفع والنصب والجر وان اقتصر ابن عقيل في
تمثيله الاتي على الرفع هل حصر غير النصب فيه حيث قال وهو الرفع ولعل اقتصار المصنف على النفي في قوله وغير
نصب سابق في حيث لم يقل وشبهه لانه هو المسموع الوارد الثالثة مسئلة ما اذا كان الكلام غير تام وغير موجب
وفيها صورة واحدة اذ لا يقال فيها تقدم المستثنى او لا واتصاله او لا والى هذه المسئلة اشار بقوله وان يفرغ الخ

ولتنبيه على انهم يقولون هو مخرج من الحكم فيبقى حكم فيه نقيضه وهو عدم الحكم ... الخ

والى الجزء الثاني

والرابعة مسئلة ما اذا كان الكلام موجبا غير تام وليس لهذه المسئلة الاصورة واحدة كالثالثة وهي ممتنعة والحق جواز ها بلا تأويل ان حصلت فائدة ككثرت الاسورة كذا ولم يتعرض هنا المصنف لهذه المسئلة في هذا الكتاب وقد اشار اليها الشارح اهـ انبابي على فتح الجليل ا هـ اعلم ان في قوله ما استثنت الا مع قوله والخ الاخ اشارة الى ان العامل في المستثنى هو الا انزاش مع صا ١٢ قوله مع تمام) ولا يخفى انه لا حاجة الى ما قيل من ان مع بمعنى بعد وتمام بمعنى التام بل هو باق على مصدريته فهو صفة للكلام والتي ذكر فيه المستثنى منه فالمعية ظاهرة وبهذا يعلم ان تفسير الشارح تفسير لمعنى الحاصل اهـ قوله الموجب) هذا معلوم من قوله وبعد نفي الخ اهـ قوله متصلا كان الخ) معلوم من قوله ايضا وبعد نفي اهـ وكذا الافرق بين المتقدم على المستثنى منه ومتأخره كما نص عليه الاشموني وهو معلوم من قوله وغير نصب سابق في النفي الخ اهـ قوله بواسطة الا الخ هـ قوله والمشهور انه بدل بعض) انظر خضري ١٢ قوله وهو ما كان من غير جنس الخ) والاولى ان يقول الشارح حده المنقطع وهو الذي لم يكن بعضا مما قبله لئلا يخرج نحو جاء القوم الا حمارا او جاء بنوك الا ابن زيد لانهما في الجنس لا نهما من الحيوان مع كون هذين المثالين منقطعا عند النحاة وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الثاني وان صح في الاول اهـ وفي البناني في آخر مبحث القصر والمراد بالجنس ما يعد في العرف جنسا ويقال للشيء المشارك [illegible] انه من جنسه الا ترى انه لا يقال في العرف للحمار انه من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ويقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس يميل ومن فسره بما يصدق على المستثنى فقد اطول اهـ هذا هو الجواب الشافي وقد يقال والمراد بالجنس الجماعة اي ما كان غير المستثنى منه او ليس هو منه اهـ وقال العلامة الشجاعي على شرح القطر وتفسير بعضهم المنقطع بانه من غير جنس المستثنى منه فاسد كما نبه عليه ابن مالك لان قول القائل جاء بنوك الا ابن زيد منقطع مع انه من جنس الاول ويجاب بانه جري على الغالب لان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال افاده بعضهم اهـ (فائدة) وقد اشار الشارح بجمعه بين التعبيرين الى ان بينهما العموم اهـ شام قوله وعن تميم فيه ابدال الخ) خصص الابدال مع ان الاخلاف المتقدم وفي الاتباع كما بينه الشارح موجود هنا العلة نظرا الى المعتمد فان المعتمد والمشهور الابدال كما في الشرح اهـ قوله وغير نصب سابق الخ) والمراد بغير النصب الاتباع اخذا من قوله اتباع ما اتصل كما قد مناه نقلا عن الانبابي اهـ قوله في النفي وجه تخصيص النفي دون ذكر شبه النفي ما تقدم نقلا عن الانبابي على فتح الجليل من ان النفي هو المسموع الوارد ويحتمل ان يقال نظرا للاصل كما لا يخفى اهـ قوله متصل [illegible] بالمتصل مع انه وارد في المنقطع لانهم اولوا ما ورد منقطعا بالمتصل

[illegible]

ولكن هنا اعني عدم سماع بدل الغلط في الفصيح موجود فيما تقدم من ابدال التميميين في المنقطع ولا بأس به لان لغتهم غير مشهورة اهـ او يقال انه قيد بالمتصل نظرا للغالب اهـ قوله بدلا) اعلم انه ذكر هنا الحواشي ان المستثنى به المتقدم مبدل منه للمستثنى منه المتأخر لكنها جعلت هنا خصي البدل عن المبدل منه فوجه بعض الفضلاء لقول الشارح اعني بدلا لاجرائه على ما في النحو الذي بوجهين الاول انه ذكره لا باعتبار ما كان لانه بدل بعض في الاصل من المستثنى منه ثم اخر المستثنى منه فصار المتبوع تابعا والتابع متبوعا وهو الآن بدل كل من الكل بالارادة بالمستثنى منه المؤخر الخاص كما في الحواشي اهـ والثاني ان البدل هنا بمعنى المبدل منه بالايصال والحذف وايقاع المصدر على معنى اسم المفعول كما نقل عن شيخنا البلنكوني رحمه الله اهـ قال شيخنا لا حاجة الى هذه التكلفات الظاهرة لانه لا ضرر لجريان الكلام على وجه الظاهر لما في البناني على المختصر نقلا عن الارتشاف من ابي حيان من ان بدل البعض والاشتمال يتقدمان نحو اكلت ثلثه الرغيف واعجبني حسنه زيد افضيع الشارح عليه اهـ قوله ويكون نصبه) ويعلم من قوله قد يأتي انه شاذ بالنظر للغالب لان ما يأتي قليلا شاذ غالبا فلذلك اتى بلكن فظهر وجه الاستدراك لانه وان كان ذلك شاذا لاختار النصب بل يجب كما هو واضح اهـ شيخنا (تنبيـــه) ان الناظم رحمه الله خالف الجمهور في ذلك المسئلة لان النصب واجب عندهم وغير النصب شاذ كما هو معلوم من الحواشي اهـ قوله ان ورد) اما فائدة ذلك فقال العلامة الصبان ان ورد اي السابق مرادا وروده منك بالتكلم به اهـ اي ظاهر ترجيح النصب لا يخفى انه غير ظاهر فالاحسن الاولى ان يقال ان فائدته اتيان الحكم على وجه التحقيق لانه اذا اشترط شيء بما هو محقق يفيد التحقيق في الحكم ولا شك في ان ورود النصب محقق بقوله وغير نصب الخ او يقال ان ان بمعنى اذ التعليلية لكنه اي ورود ان بمعنى اذ التعليلية زعم الكوفي كما يظهر من المغني وحاشية الامير بعد ذكر معانيها الاربعة المشهورة فانظره اهـ او يقال ان الهمزة تقرأ بالفتح ففي الكلام حذف اي لان ورد فيصح التعليل كما شرع ماخوذ من فتح الجليل والانبابي عليه ويجاب باجوبة اخرى فلينظر اهـ ثم قال شيخنا لما كان علل احكام النحوي تارة استعمالا فقط وتارة قاعدة فقط كما قالوا سوا جزم المضارع الواقع بعد بعض الطلب وتارة استعمالا وقاعدة وكان ذلك هنا استعمالا فقط ذكر الناظم ان ورد اشارة الى ان علة ذلك الحكم الوارد لا غير ووجهه ان الشرط علة للمشروط في كل مكان وهذه العلة على وجه الحصر لكن لا تجري لان قولك ان قام زيد قمت يدل على ان قيامك معللة بقيام زيد فهذا فائدته اهـ قوله وان يعرض الخ) بان يكون المستثنى منه غير مذكور

كما يعلم من

كما يعلم من اصطلاحهم اه شمام ١٢ هذا تتميم قوله اولا ما استثنى الا مع تمام كما في الاشموني ١٢ قوله ما بعد الا) هذا هو الذ
وان جاز عود الضمير الى السابق كما بينه العلامة الاشموني في التنبيه الاول لان في ما بعد الا لا في تسلط العامل السا
فيه اه قوله سواء كان السابق فيه عاملا الخ اي يكفي ان يكون السابق فيه طالبا لما بعد الا وان لم يكن عاملا فيه كما
الشارح من نحو ما في الدار الا زيد فان العامل في الزيد الابتداء اي على رأي البصريين لا على رأي الكوفيين القائلين بالنا
في ذلك فتعبير الشارح اولى عنه قوله وان يفرغ بالعامل انما هو بالنظر للطالب كما قال ش م ١٢ قوله وهذا اه
الاستثناء المفرغ) هذا هو اسم مصطلح عليه عند النحاة لهذا الاستثناء فلا حاجة الى الادعاء الحذف
يصال كما كلفه بعضهم اه ش قوله طالبا لما بعدها) هو وان لم يكن عاملا فيه كما قدمناه ١٢ قوله ولا يكون في كلام مو
لفساد المعنى فتأمل انظر رضي تجد ادلته ووجه عدم تقييد المصنف بغير الموجب نظرا الى انه غير موجود في غير الا
كما قال الشارح او نظرا الى الاختلاف الذي في الكافية وغيره لابن الحاجب اذا استقام المعنى فانظر رضي تجد تف
فوجه عدم التقييد صالح لهما اه واعلم ان الاستثناء المفرغ لا يكون في المنقطع ما يؤخذ من رضي من ان
قول الكافية ويعرب بحسب العوامل اه اعلم انه قد وقع كثيرا في العبارات سيما في عبارات المتأخرين كـ
ابن الوردي استثناء ما لم يذكر المستثنى منه فيه مع كون الكلام موجبا فاستثناء المفرغ صادق عليه فكيف تحويله على
الظاهر ولا يخفى ان الحمل على القول الضعيف غير ظاهر وعبارة المعربين عليهما انه استثناء من محذوف واجيب
استثناء من محذوف كما قاله المعربين لا من الاستثناء المفرغ فالفرق بينهما ان المستثنى منه في المفرغ يكون
منسيا حيث لم يعتبر اصلا والا بان يكون اعتباره في نظم الكلام فليس منه اه فزال الخفاء وحصل الانـ
تا فهم ش قوله والغ الا الخ) اعلم انه اذا تكررت المستثنيات فاما ان يكون مع الا او بدونه فلا بحث فيه
يحتاج الى ذكره لكن على ان صح ا ر ها في حاشيته قوله وان تكرر وان كان مع الا فيكون مقتضى
معنى الاستثناء ام لا يكون لمجرد التوكيد فان كان لمجرد التأكيد فحكمه كعدم الا هذا معنى قوله والغ الا ذا
لا اعمل عند القائلين به ولا تكون سببا للعمل عند من لا يسلم عامليتها ولا حاجة الى دخول عدم المعا
ستثناء في معنى الالغاء لانه عينا ما فهم من قوله ذات توكيد كما ذهب ابن عقيل بخلافه فافطن
ان ما بعد الا هذه تكون بحسب هذا الكلام فلذلك سكت الناظم عنه اي عن تركيبه لكن ان ما يجيء في نفسه
بدلا او عطف نسق كما في الشرح او عطف بيان كما في الصبان نقلا عن الرضي اه ثم ان كانت الا المكررة
بمعنى الاستثناء فاما ان يمكن استثناؤه من متلوه ام لا وان يمكن استثناء بعضها من بعض ففيه ثلاثة
مذاهب كما في الهمع احدها وعليه البصريون والكسائي ان الاخير مستثنى من الذي قبله والذي قبله

من الذي قبله الى ان ينتهي الى الاول الثاني انها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول الثالث ان الاستثناء الثاني منقطع ويختلف
المعنى المراد على القول الاول والثاني نحو له علي مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به على الاول اثنان وتسعون وعلى الثاني
ثمانية وثمانون وعلى الثالث اثنان وتسعون ايضا ثم ان حكم المستثنيات من حيث اللفظ من هذا النوع الثاني
اعني ما يمكن استثناؤه من متلوه على القول الثاني اعني انها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول كحكم المستثنيات من النوع
الاول اعني ما لا يمكن استثناؤه من متلوه وهو ما فصل في البيت اي اذا كان الاستثناء مفرغا فيعطى لواحد منها ما
يقتضيه العامل الثابت وينصب البواقي كما هو معنى البيتين وان تكرر للتوكيد فحينئذ في واحد منها بالالغاء وان لم يكن
مفرغا وتقدم المستثنيات نصب الجميع كما هو معنى قوله ودون تفريغ الخ وان تأخرت فيعطى لواحد ما يستحق
حين انفراده ونصب الجميع كما هو معنى قوله وانصب لتأخير الخ واما حكم المستثنيات من النوع الثاني على القول
الاول والثالث قال سيبويه على ت نقلا عن الرضي حاصله انها كلها بحسب ما استثني منه فانظره لكن لم
يظهر الفرق بالاعراب بل يختلف توجيهه فتأمل ثم ان الناظم جرى على القول الثاني من الاقوال الثلاث كما هو معلوم
من ظاهر قوله وحكمها في القصد حكم الاول لان ظاهره مطلقا اي سواء امكن من متلوه ام لا ويحتمل ان يقال
انه جرى الناظم على القول الاول كما جرى في التسهيل كما هو معلوم من صبان فقوله وحكمها في القصد الخ
اي ان لم يمكن استثناؤه من متلوه فقط فهو مجرد بيان الحكم فسكت الناظم رح عن حكم المستثنيات اذا امكن استثناؤه
من متلوه لانه لما تكون حتى ان اسم المكررة لا يصدق عليه الا بالنظر للظاهر فتأمل وتحرر اه ملخصا من
الحواشي والهمع ه شف ١٢ ثم ان القول الثالث مما ذكر في الهمع لا يبين له فرق عن القول الاول الا ان
منقطع فلا تغفل ه قوله فلا تنصب هذا على قول ان العامل الا اه وهذه الصورة تكون في الموجب
وفي غيره كما في الصبان اه وكذا الا فرق بين المتصل والمنقطع كما يدل ظاهر اطلاقه لكن لم يجر النقد في الى الازد
قوله وذلك في البدل اي في حالة كون ما بعد الا بدلا ه حفيد م سبب سكوت الناظم عنه اه قوله وكذا في عطف النسق
اي بالواو فقط كما في التسهيل ه قال شو ولم يظهر وجه منع غير الواو ولعله لاعتمادهم على الورود اه
ويجوز ان يكون عطف بيان كما بينه الرضي ه ه ١٢ قوله وان تكرر للتوكيد بيان للخارج بالقيد الذي قبله اعني
ذا ان توكيدا اه قوله ولو اسقطت لما اخ هذا بيان الفرق بين الا المكرر للتوكيد ولغير توكيد فهو احسن وابلغ
سيما عند المناطقة ه وحاصل الفرق ان كانت لتوكيد فالاستثناء مرة فقط وان الاستثناء لكل واحد
منها مقصود بالافراد فان سقطت لا يؤدي المقصود اه قوله مع تفريغ الخ) افهم هذا ان الالغاء في ما وعاه
في مفرغا كان او غيره كما يعلم من تمثيل الرضي فانظره اه اعلم ان هذه الصورة لا تأتي في غير المنفي و في المنقطع كما لا
يخفى مما قدمناه عنه قوله وان يفرغ اه قوله الثاني بالعامل دع الخ يعني انه اذا تكررت الا لغير توكيد فان كان

الاستثناء

الاستثناء مفرغا يعني ما يقتضيه العامل الذي فهم من قوله تفريغ لواحد وينصب البواقي فعلى هذا المراد بالعامل العامل
في الكلام لا الأعم قوله دع في واحد اجعله في واحد منفردا هذا اما احسن ش م لكن ذهب الشارح لجلاله وغلبه
المراد بالعامل الا ومعنى قوله دع في واحد اي اتركه فيه اه ولا يخفى انه على ما ذهب اليه الشارح لم يذكر حكم الواحد
الذي تلغى الا معه و قوله وليس عن نصبه بيان لما يظهر من قوله دع في واحد فلذلك جعل وجه الاول احسن اه فتدبر ١٢

قوله وليس عن نصبه قال ش فيه قضيتان الاولى ان حكم البواقي النصب والثاني انه لا وجه لعدوله عن النصب التي
غيره فتدبر ١٢ وينبغي ان يعلم وجه تخصيص النصب هنا فان الموافق للظاهر ان يبقى على ما يستحقه من جهة الاستثناء
لان البواقي منه مستثنيات مستقلات فالذي يستحقه اختيار الاتباع لان هذا من المتصل من غير الموجب كما يعلم مما
اسلفنا ه عند قوله وان يفرغ الخ ولا يقال ان هذا من المفرغ فالحق ان يعرب بما يقتضيه العامل الذي قبل الا لا
نه غير محتاج اليه الآن لان ذلك الاقتضاء ليس الا لواحد فلما تسلط فيه العامل ادى ذلك الاقتضاء فيه فكان
البواقي غير محتاج اليه اه قال ش م لعل وجه تخصيص النصب ليكون المبدل منه غير مذكور حتى يجعل بدلا
من المستثنى منه ولم يعلم الابدال من المحذوف قياسا الا في صلة الموصول كما في الاشموني في الخاتمة من باب البدل
فانظره اه قوله ودون تفريغ الخ هذا بيان لخارج قيد مع تفريغ اه قوله نصب الجميع احكم الخ يشعر من التأكيد
بجعل الكلام اشتغالا لان ما تقدم من غير تكرار اختيار النصب وجواز غير النصب في المنفي ليس هنا لو كان
منفيا اه وفائدة قوله التزم بعد قوله احكم به انه لا يلزم من ذكر احكم به الا وجوبه من حيث قانون النحوي
بخلاف لزوم عدم السماع الا بالنصب فلهذا ذكر التزم كذا قال ش م ١٢ وفي العبارة غيره فانظره اه
قوله سواء كان الكلام موجبا الخ مقتضى ما تقدم اختيار النصب في غير الموجب لكن لما غير بالتكرار ابقيه على الا
صل فلا معارضة كما في صبان فانظره اه ولا يعتبر هنا لغة تميم من الابدال في المنقطع من غير الموجب لانه غير مشهورة
كما تقدم ١٢ قوله وانصب لتأخير الخ لما كان ظاهره فقط انصب جميع المستثنيات اتى الشارح بلكن اه قوله كما لو كا
ن دون الخ قال ش ولا ضرر باجراء الشيء على شيء واحد باعتبار حاليه فلا تسمح تكن انظر اه قوله على ان ما
زائدة الخ ولا يظهر وجه تخصيص الشارح هذه الصورة مع ان الحكم كذلك لو كان عكسه بجعل ما مصدرية
ولو زائدة فانظر جوابه اه قوله ويختار ابداله الخ اما في المنقطع فيجب نصبه على اللغة الفصحى ويقل ابداله كما في الخ
ولعل عدم ذكره الشارح كونه غير مشهور اه قوله لم يفوا الخ فامرؤ بدل من الواو في يفوا بدل بعض من الكل كما
في المعرب او هو على معنى الا امرأ لعله اسم رجل او يكون المراد امرأ واحد حتى يصح ان يكون مستثنى من الواو
لكن لم نر الى الآن معناه هذا مستفاد من ش م قوله وحكمها في القصد الخ يعني ان المذكورات من المستثنيات
المكررات لغير توكيد في حكم المستثنى الاول في ان كلا واحد منها مقصود بالاستثناء كالاول فيكون المستثنى منه

لكونهما واحدا الكون نصا في حكم الاول في القصد المعنى اه هذا الاختلاف فيه اذا لم يمكن الاستثناء مما يليه واما اذا امكن
ففيه خلاف لكن عند الناظم انه من الاول كما هو ظاهر قوله كما قدمته فقوله وحكمها في القصد الخ راجع للكل مما تقدم
من المكررات لغير توكيد لا للتوكيد فان المؤكدة لا حكم لها في الاستثناء اه افاده ش) وان توسطها المستثنى منه فلما
تقدم وعليه النصب لا غير على الاستثناء او واحد من المستثنيات المتأخر نحو جاء القوم الا زيدا الا عمرا والنصب على الاستثناء
فيما اوجب النصب بعد الا بدال اه رضي على الكافية ١٢ انظر هذا مع حاشية قوله ومن يعرف ذلك تجد ما اذا
تعدد المستثنى منه اه قوله وكسوى سوى الخ اعلم ان في سوى ثلاثة مذاهب الاول انها ملازمة للظرفية وهو مذ
هب سيبويه والجمهور الثاني انه يستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا هذا هو مذهب الرماني والعكبري كما في الاشموني
والثالث انه يستعمل كغير فيكون ظرفا وغير ظرف من الرفع والنصب والجر فمن استعماله غير ظرف مجيئه للاستثناء
كما يظهر من الحواشي هذا هو الذي اختاره المصنف والمذكور في البيت اه قوله فتعامل بما تعامل به غير من الرفع
لا يخفى انه لا يناسب هذا البيان لهذا البيت لان هو يحتمل سوى كغير في الاستثناء فالمناسب ان يقول فيقع منصوبا
ان كان الكلام تاما موجبا الخ اه اجيب بانه يدل قول الناظم كالغير جعله اي الاحكام الواردة لغير كلها واردة لسوى
فلا تختص بالاستثناء لان غير استعمل كثيرا بما يقتضيه العامل وقليلا للاستثناء فصح ان سوى كذلك فيكون
الشارح بقوله فتعامل الخ لكن لم يتعرض لها لا استعمال الاستثناء لان مقصود الشارح بيان قول الناظم
مع ما صح به والحجة لا يكون قطعا اذا كانت للاستثناء لاحتمال جعله هنا ظرفا فلذلك اقتصر
الشارح على استعمال غير الاستثناء اه ما ظهر من ش ه قوله ومذهب سيبويه والجمهور الخ) على هذا
الاستخراج على الاستثناء فكون لا تخرج عن الظرفية كما في الرضي انظره في باب اعراب سوى نحو وجه الظرفية
قوله واستثن ناصبا) اعاد الباء في عدا او النصب على يكون ونكتته في يكون ظاهر لما الخ مما عداه بالتنبيه
بلا وكونه متصرفا قبل الاستثناء وغيرها اما نكتته في عدا فلعله التنبيه على الفرق بينه وبين خلا من كون
عدا متعديا قبل الاستثناء وخلا متعديا بنفسه بتضمن معنى تجاوز بعد الاستثناء كما في الحواشي اه ش
بيكون) اما وجه اختصاصها المضارع من الكون في استعماله للاستثناء فالكون ما يستعمل مجردا عن بعض
مضارعا واذا كانت للاستثناء فليس لها حدث ولا زمان بل معنى الاستثناء فقط ١٢ منه لكن مرجعها الى السماع
وفي الجامي تحت قول المتن وبعد ليس ولا يكون ما نصه واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها اه قوله يعود
على بعض) اعترض عليه كما نقلا عن الرضي كما نظره قال ش ولا يتجه الاعتراض لان قاعدة
المناطقة انه ان يصلح اطلاق القضية الموجبة على البعض ينبغي وجود الحكم في بعض

تنبيه) اعلم ان ما غلب انتصابه على الظرفية نصبه على حالة الرفع لا يستعملها ... غير ظرف نحو فوق ودون الشاعر بنصب فوق ودونا ومن هذا قوله تعالى لقد تقطع بينكم في قراءة النصب مع مبنى على ... نقلا عن الرضي ١٢

منه عفا عنه

من ابعاض القوم ولا يشترط وجوده في كل من الابعاض وان كانت القضية سالبة فينبغي ان لا يكون الحكم في كل
فقولك قام القوم ما خلا زيدا مثلا لا يصح الا اذا عدم زيد في كل بعض من ابعاض القوم بان قسّم القوم قسمين
وان زيدا معدوم في بعض واحد ومثبت في بعض آخر لا يصح هذا الكلام لان القضية المعلقة بالبعض
سالبة فاذا قلت ما قام القوم خلا زيد يكفي وجود زيد في اي بعض من ابعاض القوم ولا يشترط وجوده في كل
بعض لان القضية المعلقة بالبعض موجبة اه ش نح مل وقد اسلفنا نظيره في باب النائب عن الفاعل عند
قوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد فلتراجع قوله واجرر سابقي الخ) اتى الشارح بلكن لوجود التوهم على انحصار النصب
من ظاهر البيت الذي قبله اه قوله ان ترد) افهم هذا ان النصب اقوى من الجر وهو كذلك كما قال ش
بلعل نكتة ذلك فلا فرق بين هذا وما قبله اه قوله وبعد ما انصب الخ) ظاهره ان النصب واجب وهو كذلك
فتعين ان يكون الجر الوارد قليلا شاذا اه ش قوله على جعل ما الخ) هو على الوجه الثاني لانه لم يجز ما الزائدة
في الحرف الا فيه اه ش ١٢ قوله وحيث جرا الخ) جعل المصنف صورة النصب مشبها به لوضوحه على صورة الجر
لانه في صورة الجر يحتمل ان يكونا اسما او حرفا ولا ياتي مثل هذا الاحتمال في النصب اه ش ١٢ قوله وكخلا
حاشا الخ) ولا يخفى ان تفرقة حاشا عما قبلها لما فيه من التفرقة من عدم صحبته لما اه قوله ولا تصحب ما) وربما
سالما في الشرح اه قوله فاحفظهما) فائدة التنبيه على الاختلاف في ان هذين اللغتين في حاشا التنزيهية
او في حاشا الاستثنائية كما في الحواشي فكانه قال انه محصور على السماع فاحفظ كلام العرب اه ش ١٢

(الحال)

قوله وصف) اعترض بانه غير جامع للجامد كما يأتي ويكثر الجمود الخ اجيب بان معنى الوصف ما دل على حدث
وصاحبه وليس هو خاصا بالمشتق بل يوجد في غيره كاسماء المنسوبات والمصغرات مع انها جوامد
والذي يأتي حالا من الجوامد في تأويل المشتق عند الجمهور فلا خفاء في دلالته على الحدث وصاحبه
واما عند ~~الجمهور~~ البعض فلا تأويل لكنه مستعمل في العرف في المعنى المشتق لا بعلة التأويل فهو ايضا
دال على الحدث وصاحبه بواسطة الاستعمال العرفي فلا اشكال على القولين اه ش ع ١٢ ولا يشكل بنحو رجل
بان فيه معنى الوصف من كونه حيوانا وناطقا ونحوها لانهما من الماهية فلا يدخل في الوصف لان الماهية
والصفة شيأن لا شيء واحد فكيف يعد بعض الماهية صفة فالحاصل ان اعتبار الصفة ليس الا بعد
تمام الماهية ١٢ فليتحرر ه ش قوله كاسمي الفاعل الخ) تعرض الشارح من الوصف ما هو وضع له فيدخل في نعت
الحال غيره اه ش قوله ما يصح الاستغناء عنه) اي من حيث الصناعة لا باعتبار امر آخر فلا يشكل بنحو لا تقربوا

الصلوة وانتم سكارى اه ماسمع من شاع قوله منقسب اعترض بان التقسيم حكم فاخذه في التعريف دور اجيب بان هذا
التعريف ليس بالماهية بل بالخاصة فلا بأس بالادخال وانما المنع في التعريف بالماهية اه لكن انما عدل الى التعريف
بالخاصة وادخل الحكم فيه بالنظر الى الفرد المطلق عليه اسم الاصطلاح لا بالنظر الى مجرد الماهية سهولة التفهيم
للمبتدي ولا يخفى ان اسم الاصطلاح لا يطلق عليه الا بعد وجود الحكم كما قدمناه في باب المفعول له

قوله منتصب اي افيد قصدا معنى في حال كذا الا ضمنا كما يعلم من اخراج الشارح اه قوله في حال هذا
مما حذف فيه المضاف اليه وابقي المضاف اي في حال كذا كما قدره الشارح ١٢ قوله يعني ٣٠ الخ فعبر المعبرون
بهما مع كون المقصود واحدا اه قوله وخرج بذكر الوصف الخ اعترض بان الوصف جنس في التعريف والجنس لا يخرج به
اجيب بان المنع في التعريف بالماهية لا بالخاصة وتحقيقه ان المتكلم لم يقصد بالجنس في التعريف بالماهية الاخراج
فان خرج به احد انتفى ما ليس هو مقصود المتكلم لكن لم يوجد في نفس الامر خارج كما لا يخفى لان حيوانا في قولك الانسان
حيوان ناطق يخرج به غير حيوان وان كان التعريف بالخاصة فلا بأس بقصد الاخراج اه ش ١٢ قوله نحو القهقرى
فان هذا ليس وصفا بل هو اسم لنوع من الشيء اعني الرجوع مدبرا ولا يقال ان كونه مدبرا وصف لما اسلفناه آنفا عند قوله
وصف من ان بعض الماهية لا يعد وصفا اه قوله التمييز المشتق قيد بالمشتق لانه باب الهيئة ولو ضمنا لا يجيء
غير المشتق كما هو واضح اه قوله وتسامح المصنف تقدم جوابه اه قوله متنقلا اي بحسب العرف لا بحسب العقل بدليل
شواهده كذا قال ش م قوله اه وهنا غير ثابت وهنا دال على غير ثابت ففيه ما ذكر عند قوله لا تثنى او جمع
كفاز الشهد اه ش م ١٢ قوله كاسم الفاعل ونحوه تكرار اداة التشبيه للتأكيد وفائدة التأكيد الاعلام بزيادة
ما في تحت الكاف ومثل هذا شائع في عباراتهم اه ش ١٢ قوله لكن ليس الخ اي بكون لدفع توهم الوجوب
بيغلب لان كون ما يجيء غالبا في الفصيح واجبا غالب اه ش ١٢ قوله ويكثر الجمود الخ اي الجامد الذي فيه
ستاتي [illegible] من حيث هو معتقاً به تبين [illegible] التعريف [illegible]
غير المقسم به اه ش م ١٢ ثم ان مجيء الحال ذلك الجامد في عشرة مواضع ثلاثة منها متفق عليه بكونه
في تأويل الوصف وهي ما دل على تفاعل او ترتيب وتشبيه وما دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا بتقديم
فيه بالفاء نحو ادخلوا الاول فالاول وبثم كما في خ والباقية السبع فعند الجمهور وان ما دل على سعر منه
مما يؤول بلا تكلف والباقية الست مما فيه معنى الوصف من غير تأويل فعلى هذا ان قوله مبدي
تأول عام والتعبير خاص منه خصصه بالذكر لوقوعه كثيرا ولم يذكر نوع غير المؤول لعله لقلته منها
وما اختاره الموضح ان السعر مما لا يؤول فالعطف مغاير خصص السعر مما لا يؤول لوقوعه بكثرة
هذا هو الاولى لكون بحسب الظهور من البيت ١٩٢ على ظاهر ما ذكر المصنف في شرح التسهيل ومن ابنه

بصيغة

بدل الذي بعد من ان الجميع مؤول ما العطف عام وخاصة وقوله مبعد بتأويل شامل للتسع من العشرة اه حس ره منه ١٢
قوله كتبه من لغ ولم يدرك منال الترتيب اه قوله كاسد وفي تفسير المصنف لهذا الاستعارات الظاهر فيه جعله تشبيها لا
جعله استعارة حتى يفتش بشجاعة تماشيه الموضح وان كان الاستعارة بين الطرفين على خلاف الجمهور

انظر بسبق على ش ١٢ قوله والحال ان عرف لخ يعني انه ان جاءت الحال معرفة لفظا ما حكم بتنكيرة في المعنى بحيث لا يأتي
ذلك الامعرفة صورية فهي في الحقيقة نكرة فلا يكون الاضافة فيه او غيرها محصلا للتعريف ما الاضافة فيه غير محضة
وال فيه زائدة فلا بأس يكون نكرية الحال اللازم بخلاف ما اذا كان مشتقا فانه غالب لان الجامد وان كان في تأويل المشتق
لم يذهب منه صفة الجمودية وفي حال المعرفة لفظا لم يدخل صفة التعريفية فيه لما فهم مما تقدم وهذا جواب ما في بسبق عاف
فانظره عند قوله وذكان العرب لخ ثم ان المقصود بالذات في هذا البيت المفهوم وهو ان الحال لا يكون نكرة لما الظهر الشارح
وفي جعل المقصود بالذات مفهوما وبالتبع منطوقا رد على مخالفه هذا القول من ان التعريف فيهما حقيقة كما يعلم من ش فانظره من ش
قوله لفظا اي في الظاهر كما يعلم من رضي فلا يرد انه لا فائدة في قوله لفظا لان كون التعريف في اللفظ معلوم بلا خفاء ١٢
قوله ومصدر منكر لخ والظاهر وقع انه مقصور على السماع كما جرى عليه الشارح كما هو احد الاقوال فيه لا كما في التوضيح
في الشبه الاول لجد الاختلاف فيه والثاني ومذهب الناظم على التفصيل الذي يشمه الاشموني وابن هو اجرا البيت
عليه كما هو واضح لعدم الاشعار عليه في البيت اه ش م قوله ولم ينكر غالبا لخ يعني ان ذا الحال لا يكون نكرة في الغالب ان لم يقع
لهم مسوغ من المسوغات الآتية وهي الثانية لخ ح يأتي مفهومه على وجهين الاولى ان وجد مسوغ يكون غالبا نكرة
لا بأس به لانه يحتمل ان يكون تلك الغالب بالنظر لمجرد الذات الثانية ان لم يوجد مسوغ يكون ~~غالبا نكرة والناس~~ لكنه
نكرة قليلا وهو واقع في نفس الامر لكنه في قياسيته اختلاف وسيبويه من الجواز كما يعلم من تصريح وغيرها وان كانت عبارة المصنف
فيما سائكون للاحتراز يقوله غالبا مناسبة قوية لكن لم نظهره لنا والاقتصار ينبغي للشارح وذلك لعله مراعاة لقوله امام النحو اعني
سيبويه اه ش قوله واصله شخوص بينا لخ ظاهره ان بينا في الاصل صفة ثم اذا قدمت كان حالا فذكر اصله مع مراعاة والا لغالب
شخص بينا اه ش م قوله انما بين صنف لخ زاد الاشموني والموضح او بمعموله فتصير بالشارح بالنظر للغالب كما قاله ش م زاد المصرح او
مخصوصا بعطف كلتيهما باثنا ما قاله الناظم في شرح العمدة فلا بأس بتركه كما لا يخفى اه قوله خلافا للزمخشري اي من تصريحه تجد
وجه التعريف بالواو بين الصفة والموصوف عنده لكن لم نجد وجه التعريف بالاعنده فانظره ٩١ اعلم ان ما يظهر بجانب كلام مع سيبويه
الا انه كون المسوغات كلها في المبتدأ الذي هو نكرة مسوغا هنا لكن ينبغي ان يقتصر على ما ورد من العرب كما قاله ش ١٢
قوله وسبق حال ملخ لخ اعلم ان صاحب الحال اذا كان مرفوعا ومنصوبا يجوز على المعتمد تقدم الحال عليهما
كما يؤخذ من تصريح واذا كان مجرورا فاما بالاضافة او بالحرف فالمجرور بالاضافة هو ما فيه

في ثلاث مسائل كما يأتي والتقدم فيها ممتنع كما في التصريح والمجرور بالحرف فممتنع التقدم عند الجمهور علته ان الحال
تابع وفرع لذي الحال فالمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم عليه تابعه عليه بالاولى اهـ مرضي وفي الاشموني
غيره فانظره ١٢ قوله قد ابوا اي لا امنعه اعترض بان ظاهر قوله ابوا انه اراد به جميع النحاة وليس كذلك
كما يظهر من الشرح وايضا ان ظاهر قوله لا امنعه ان المصنف مجتهد كسيبويه وهو مخالف لما علم لانه مجتهد ترجيح
مرجح لاقوال المجتهدين مطلقا اهـ اجيب بان معنى قوله لا امنعه اي لا ارجحه كما هو مراد عند الاطلاق
المنع واللزوم في كلام المجتهدين الترجيح فبان انه في مقابلة قولا آخر فتعين ان اراد به بقوله قد ابوا الجمهور
ما استفيد من تقدم نقلا عن شارح قوله فقد وردا هذا علة لعدم امتناعه اي لوروده كثيرا من العرب حتى بلغ حد الا
سنية اهـ جعل الاشموني هذا علة ثانية فانظره ١٢ قوله الشاعر لئن كان برد الماء الخ اعترض بان ان الشرطية لا تستعمل
الا في موضع لم يتحقق فيه الشرط كما ان اذا الشرطية بعكسه فليس هذا موضع ان وبانه لا بد لهما تعليق
جواب بالشرط وذلك منتفي هنا لان الحب يتحقق مع عدم حب الماء عند العطش فليس هذا موضع ان واذا
اجيب بان ان هنا مخرجة عن اصلها وانما المراد هنا تحقيق جواب بتعليقه بالمحقق ولا يخفى ان الشرط ابعد
محقق فلما علق الجواب به صار الجواب محققا مثله اهـ شارح ١٢ قوله هياما صفة كما انه او حال كذلك والاول
اولى لان المقصود هنا المبالغة والمبالغة اكثر في الصفة دون الحال اهـ شرح قوله الي حبيب سقى اللي هذه تبيينية اي تبيين
الفاعل في الحقيقة وهي خاصة بعد الحب والبغض كما في الاشموني في باب حروف الجر فانظره مع الصبان ١٢
قوله والتجر حالا الخ فما عداه من وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها فمقتضاه انه لا يقيد من لا يشترط الاتحاد كما في الحواشي
فانظره ١٢ قوله في صحة الاستغناء عنه اعترض بان معنى الاستغناء بشيء ان يعلم به عليه صريحا
وان لا يحتمل على غيره فيلزم اعلام المضاف اليه على المضاف صريحا وان لا يحتمل على غيره وليس كذلك
هنا لان قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم ان حذف منه المضاف في غير القرآن لا يعلم على المضاف المضاف اليه الا محتملا
لانه الا احتمال غيره كاتباع افعاله فكيف يكون الاستغناء فيه اهـ اجيب بان معنى الاستغناء هنا ان يصح اسناد عامل
المضاف الى المضاف اليه حقيقة في اللغة مع دلالة المضاف اليه بواسطة العامل اجمالا على نوع المضاف اهـ والحاصل انه
اعترض بانه ان اريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فلا خصوص بماده دون ماده اذ لا مانع من جواز
جاء زيد مجازا عن غلامه مثلا وان اريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتفي في مسائل الجواز
اذ نسبة ما للملة وهو الاتباع الى ابراهيم مجاز مثلا ولو كان الاسناد لهما حقيقة ما الفائدة بذكر المضاف
اجيب بان المعنى ان يصح نسبة عامل المضاف الى المضاف اليه حقيقة في اللغة مع كون المضاف اليه

دالأعلى المضاف فاعلا او منقبلا من حيث نسبة الفعل اليه لا من حيث ذاته فان ذات احدهم لا تشفى الملة وفي الجملة يجب ان يكون المضاف اليه بحيث يطلق ويراد به المضاف ليس المراد انه يستعمل في المضاف حتى يكون مجازا بل المراد انه يشعر بالمضاف اى بنوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه اه من المطول وعبد الحكيم ويس على التصريح في باب المضاف اليه نحو ذلك تسمع في شرح تحفة ابن الوردي عند قوله ان يستطع في باب الاستثناء (قوله والحال ان ينصب الخ) يعني ان عامل الحال نوعان لفظي ومعنوي والمراد باللفظي الفعل والوصف المتصرفان فتقديم الحال عليهما جائز وبالمعنوي ما تضمن معنى الفعل دون حروفه وهو عشرة كما في ص فتقديم الحال عليها ممتنع كما هو المراد بقوله وعامل ضمن معنى الخ فالفعل الجامد والوصف الذي لا يتصرف خارجان من قوله والحال ان ينصب الخ لكن في افعل التفضيل صورة واحدة يجوز التقديم فيها وهو سيأتي في قوله ونحو زيد مفردا انفع الخ هذا هو الظاهر كما ارشد اليه ابن عقيل خلافا للاشموني لانه ادرج عامل المعنوي في مفهوم قوله والحال ان ينصب بفعل الخ اه شرم ثم ان المراد بقوله صرفا التصرف التام كما هو المراد عند الاطلاق اه (قوله وهو ما استعمل منه الماضي الخ) اعترض بان فيه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره لان ما وقع على الفعل والفعل لا يخلو من ان يكون ماضيا او مضارعا او امرا فالاستعمال ان كان من الماضي كان المستعمل غيره لا هو وان كان من غيره كان المستعمل غيره اه اجيب بان ما واقعة على الفعل المبهم الصالح للثلاث لا بالخصوص بفعل اى ما اطلق عليه اسم الفعل من غير خصوص بنوع من الانواع الثلاثة فالمراد بما حين استعمال المضارع و الامر ماض وكذا كل غيره اه ولا يعترض عليه بانه يلزم منه ان يكون المضارع والامر مشتقا منه لانه يكون المراد حين استعمال الماضي المضارع والامر والا قائل به لان المراد بالاستعمال الاستعمال المحض لا الاشتقاق وهو صالح لكل فعل كما لا يخفى فلا حاجة الى تقدير مادة اه شع مع زيادة ش م ١٢ (قوله اشبهت المصرفا) فيعلم انه لا يكفي كون الوصف من الفعل المتصرف خلافا لما ذكره الشارح وقبل التأنيث الخ لكن المراد بالقبول من حيث الذات فلا ينظر الى القبول وعدم القبول بامر عارض فخرج منه افعل التفضيل لانه نفرده لدخول ال والاضافة ويدخل فيه فعيل كما في الصبان وغيره لان عدم قبوله

لعدم اجرائه على الموصوف وهو ايضا عارض لان الاصل الاجراء اه ش م مع ش ع ذكره خ مثلها المصدر
النائب عن الفعل قال الش م وهو على وجه النيابة فمقيس ١٢ { قوله كاسمي الفاعل } الكاف استقصائية
ان نظر الى ان فعيلا بمعنى مفعول وامثلة المبالغة داخلان في اسمي الفاعل والمفعول والا فلا اه قوله
فجائز تقديمه) ای من حيث الذات وان عرض عارض فبحسبه كما في الحواشي اه قوله والحال عامله
ناصبه } ولا يشكل بانه لا ينص في النظم ان التقديم على ناصبه لان المحل له لا غير كما هو واضح من قوله
ان ينصب بفعل الخ اه { قوله كاسماء الاشارة } وجه عمله مع انه لا يعمل في الفاعل ولا في المفعول ان الفاعل
المفعول اقرب الى الفعل ولا قوة لاسم الاشارة للعمل فيهما بخلاف الحال فانه ابعد منه فيكفي فيه مشابهته بوجه ما
الا ترى ان عامل التمييز في نحو هذه منوان سمنا المميز وفي كونه عاملا كلفة اي كلفة انظر رضي في بابه كذا افاد ش م
قوله حروف التمني الخ) والمضاف اليه مجموع المعطوفات كما في اسمي الفاعل والمفعول وانما جر كل من
المعطوفات لعدم ظهور الجر في المجموع او يقال لما اتحد المضاف لفظا ومعنى جمع وقصد الجمعية
في المضاف اليه عطف فكان الاصل حرف التمني وحرف التنبيه الخ فلا بد جر كل واحد منهما
كما اسلفنا نظيره في باب الكلام ولا يرد ان لحرف لبعض منها ليس بواحد بل اكثر منه لان معنى حرف
التمني ما يصدق عليه حرف التمني ولو كثيرا وكذا غيره اه هذا الولي ١٢ اعلم ان العامل اذا كان
حرف التنبيه او نحوه مما لا يعمل في غير الحال فلا يكون فيه اتحاد عاملي الحال وصاحبها
كما هو مذهب الجمهور وان ذكر الخضري ان الاتحاد يكفي في التقدير فمعنى هذا امثلا اشير فهو صالح للعمل
فيهما ويكون عاملا ان اظهر فلا ضرر اه فتدبر ١٢

عـ نى في كل ظرف سواء كان صاحب بها المفهوم ام لا كما يظهر من الشارح وغيره وصرح التصريح فافهم

قوله ويستثنى من المفتوح الخ فيه مع ما بعده وهو شاذ لا يقاس عليه تنافيا صريحا اجاب عنه شيخنا ان الشارح اجرى النظم على مذهب

الكوفيين المجوزين تقديم الحال في هذه الصورة خاصة وقال ويستثنى من المفتوح الخ ثم قال ومع شاذ لا يقاس الخ رد

الاخفش المجوز مطلقا اي في كل مفتوح قياسا على هذا النوع الوارد تقديم الحال بمعنى قوله وهو شاذ اي قليل في فاته لا انه لا

ولا يقاس عليه اي على غيره كما قاسوا نصب المضارع بعد الواو المسبوقة ببعض الطلب مع انه لم يسمع قياسا على ما سمع من غيره لانه

في نفسه فلا ملامنه قياسيته وقياسية غيره عليه بخلاف ما نحن فيه فانه قد ورد حتى يقاس فقط ~~ولا يجاوز هذا الوارد فيقاس~~

عليه فهذا مراد قول الشارح وهو شاذ ولا يقاس عليه واما قوله واجازه الاخفش قياسا اي عليه غيره بيان للقول الذي قد

ولا يخفى ان ظاهر البيت قول البصريين من ان هذا الوارد سماع لا يقاس فالورود محقق والاقوال عليه ثلاثة سماع

البصريين وقياس عند الكوفيين وانه كالفرد الوارد قليلا وقياس مطلقا عند الاخفش اي سواء كان في

الصورة او في غيرها كما يعلم من الاشموني وغيره فافهم ولا تغفل فانه محل توقف قوله سعيد في النسخة القديمة اسقاطه

مستقرا في محل نصب مستقرا حال من الضمير المستكن في محل والعامل الجار والمجرور اعني العامل الاصطلاحي والا فهو في الحقيقة

او نحوه اه قوله ونحو زيد مفردا انفع الخ ضابط هذه المسئلة ان يذكر اسم التفضيل والمفضل والمفضل عليه ويذكر

حال للمفضل وحال للمفضل عليه ويكون حال المفضل من الضمير المستكن في افعل التفضيل والاخرى من المفضل عليه و

في حكمهما فعند الجمهور ان حال المفضل يجب تقديمه على افعل التفضيل وتاخير الاخر عليه دفعا للبس بان الثانية حال من الا

او من واحد حالا بعد حال انظر الصبان بعد تفصيله فلما اعترض بانه لا يمكن اجراء النظم على قول الجمهور لتعبيره بالاستجازة لان مقابلة

الامتناع تارة يكون واجبا وتارة يكون جوازا على السواء او على رجحان احدهما والاصل كونه جوازا على السواء وغيره

انما هو لغرض جديد كخوف اللبس هنا فالناظم ذكر الاصل اي الحكم من حيث ذاته دون نظر لامر عارض ولا عيب بتركه لانه ليس

مما نحن فيه اه ثم انه علة زوال الامتناع دلالته على التجدد الذي هو للفعل كما ظهر من ش ١٢ قوله في حال اخرى الخ يجب هذا اذا

فضل شيء على نفسه تغاير الحالين اعني انه يجب ان يكون التفضيل في حالة اخرى والا لا يتصور تفضيل الشيء

على نفسه بخلاف ما اذا فضل على غيره فانه يجوز فيه اتحاد الحالين اعني انه يجوز ان يفضل في حالة واحدة نـ

في حال اخرى قيد للاول اه اعلم ان هذا البيت قيد لمفهوم قوله او صف اشبهت الخ كما تقدم او استثناء منه كما جرى عليه الشارح اه

قوله لمن يرس في رد لقول الشنبراني انظر اش الخ قوله والحال قد يجيء ذا تعدد الخ اي انه في المعمولات ما يصلح للتعدد وما لا يصلح فالاول

ما يصلح فقال والحال الخ قوله لمفرد في اي مع كون صاحب الحال واحدا اي غير متعدد سواء كان مثنى او مجموعا فليس المراد بالمفرد

ما دل على واحد بل ما كان غير متعدد في اللفظ اه ش م قوله وغير مفرد في اي ويكون الحال متعددا مع تعدد الصاحب ولا يقال

انه ليس فيه تعدد لان كلا من الحال لكل واحد من الصاحب لان التعدد بالنظر للعامل لا بالنظر للصاحب كما علم فوقه اه فلا تغفل الخ

ان اش مع من بحد التفصيل في غير المفرد الخ قوله في نحو لا تعث في الارض الخ اي بتخصيصها ان هذا فيما اذا كان التأكيد للمجرد

العامل لا لمضمون الجملة كما يأتي في البيت الذي بعده انتهى الخ استنبيه في اذا نحو لا تعث في الارض مفسدا مما كان الحال فيه موافقا

للعامل في المعنى فقط وانما الموافق لفظا ومعنى فهو معلوم بالاولوية لان هذا محل توكيد وتأكيد الشيء بما هو موافق له

في اللفظ والمعنى اظهر منه بما هو موافق في المعنى فقط كما لا يخفى اه ش م قوله وما كدة لمضمون الجملة في اي ما كدة لما حصل

من الجملة في العرف وهو اللازم منها اه ش م قوله وان تؤكد جملة الخ وهذا التأكيد لغوي اي التقوية لمعنى

تركيد الجملة تقوية ما افادته الجملة وذلك يصلح على لازم مضمون الجملة فلا حاجة الى التقدير كما صنعه بعض الفضلاء

على ان مؤكدة للعامل ومؤكدة للجملة اصطلاحيان لهذين النوعين اه ش ع مع بعض زيادة ش م قوله معقودة من اسمين الخ

ثم يذكر الناظم الخ لكون مقصوده بيان ذاته وحكمه فقط على ان الاشموني قد نحى وجعل اقدها من البيت في النثر

فانظره الخ قوله لا يجوز اظهاره لم فائدته مع ذكره مقدرا وجوبا قال ش ان هذا علة لوجوب التقدير لكن بحذف الكبرى

واظهار الصغرى اي لا يجوز اظهاره لتعويض الجملة عنه وامتناع جمع العوض والمعوض عنه اه او يقال ان بيانه

لثمرة قوله مقدرا وجوبا فان حاصل معناه انه لا يجوز اظهاره لانه وجوب الحذف في مثل هذا اعني للمواضع التي

فيه تعويض بعد الحذف لدليل جواز ثم يعوض عنه شيء فلا يجوز اظهاره اه قوله وصف الحال ذكرها هذا واعه

فقاد مرجع ضميري لفظها الخ قوله ولفظها يؤخر في هكذا اقال وجب ان يقول وهو يحسن مثلا لافادة انه

لا يجوز ان يكون هذه الحال متوسطة بين جزئي الجملة كما لا يجوز تقدمها عليهما كما نص عليه ابن عقيل

واشار اليه شارحنا بمعنى قوله ولفظها يؤخر بحسب التلفظ بها مؤخرا وهو لا يصدق الا على ما تأخر على جزئيه معا

لان ابتداء النطق وانما هو لا يذكر في العرف الاما تأخرا وتقدم النطق النطق به اولا وآخر الا اذا توسطا كما لا يخفى فتأمل ش م

عن المنع فقط

فتدبره.

قوله وموضع الحال يجيئ الخ لما كان الاصل في الحال الافراد والاشتقاق دون ان يكون جملة لان المفرد وضعه ليستوعب الاستقلال بخلاف الجملة فان وضعها بالاستقلال تاما فلا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة الا بالتأويل قال وموضع الحال الخ دون ان يقول يجيئ الحال الخ او مثله فلا حاجة الى ان يقال كما في الصبان والخضري ان معنى قوله وموضع الحال الخ يجيئ موضع الحال المفردة فقد يرد ان شئ ثم ان معنى التأويل هنا جعلها في حكم المفرد بتخليتها عن الاستقلالية بالربط بخلاف التأويل بالاداة فانه مفرد محض حيث لا يعتبر فيه الجملية كما هو واضح عند التأمل اه ش قوله يجيئ جملة الخ مقابلة للحالية فتخرج الانشائية والطلبية والايقاعية كما في صبان اه ش

قوله وذات بدء الخ يعني انه اذا كانت الجملة حالا فلا بد من رابط لما عهد مما تقدم كما في الصفتية والخبرية والربط هنا محصور بالضمير وبالواو واذا كانت الجملة الواقعة حالا مبدوءة بمضارع مثبت تعين الربط بالضمير دون الواو ولا يشكل بان جملة المضارع اذا كان مقترنا بقد يجب الربط بالواو واذا كان مقدما معموله يجوز الربط بالواو كما في الخضري وغيره لان ما قال المصنف رحمه الله وذات بدء الخ وليس المقترن بقد ولا المقدم معموله مما بدئ بالمضارع كما لا يخفى اه ش م وما عدا ذلك لا يجب ربطه بالضمير دون الواو كما يأتي في قوله وجملة الحال سوى ما قدما الخ اه ش م

قوله فمفهومه الخ قد يعترض بانه مفهوم قوله وذات بدء الخ انه لا يجب الربط بالضمير دون الواو فيما لم يكن مضارعا مثبتا مع ان الصور الستة من مفهومه مما يجب فيه الضمير دون الواو كالمضارع المثبت كما بينها الاشموني والخضري والصور الاربع تأتي في الشرح في آخر شرح قوله او بهما فما الفائدة بخصوصية المضارع المثبت في الذكر مع وجوب الضمير في الصور الاربع مع بطلان المفهوم وقد يتوهم بعد قوله وجملة الحال الخ اه اجيب بان فائدة تخصيص المضارع المثبت في الذكر انه لما في المضارع المثبت من قرب لما هو اصل الحال وهو المفرد كما في ص واضح ومعنى قوله بواو او بمضمر او بهما انه يربط بالواو فقط او بالضمير فقط او بهما معا وجوبا او جوازا فيشمل فيه ذلك المفهومات المتقدمات فلا اشكال تدبر فانه نفيس اه ما استفيد من ش م والجواب السالم من الكدر ان يقال ان الناظم رحمه الله جرى على قول جائز الاقتران بالواو في المضارع المنفي بما ولا ليجمعا هاهنا كما يعلم هذا القول ش وص والباقية الاربعة من الستة وان جاء الخلاف فيها في ما عدا المؤكد للجملة وما بعد عاطف لكن الاحسن ان يقول انه تركها المصنف لكونه علة المنع من منع الواو فيها عارضا فان جاء لا للغرض فانه في نفسها بخلاف المضارع المثبت كما يعلم من علتهم فالحاصل انه اذا اطلق الحكم لا يعترض له بما جاء مخالفا لعارض اه فتنبه وتأمل

قوله تربا غالبا اما الخ مقابله ما في الرضي وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة في قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل اه عبارته جزاه الله صحيفة ٢١٢ اه فاغتنم فانه نفيس لان هذا الحكم ما رأيناه في غيرها من الرسائل

ثم ان الشارح ترك في بيانه سوى ما قدمه ما المتقدم معمول من المضارع المثبت لكونه قليلا في الكلام اه ما ظهر من تقريره قول الشاعر
ولقد كان ولا يدعى لاب) وهذا الاستشهاد قد تقدم قوي مع ما ذكرناه من ان الناظم جرى بما قال جاز اتيان الواو في
المضارع المنفي بما ولا وما ذكره الشارح من انه لم يجز الواو في المضارع المنفي بلا تحت لكون لا يعترض الى ذلك لانه
ما هنالك حكم خارجي من البيت فلو كان على قول مخالف له فهو فلا اعتراض اصلا فتأمل اه ش قوله
لكن ان كانت الاسمية الخ انظر ما وجه ترك الموضعين من الثلاثة المذكورة في الحواشي اعني ما جاء بعد عاطف
والمضارع المنفي بما اه قوله والحال قد يحذف الخ) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا الدليل ووجوبا في اربع مواضع الية
ذكرها الشارح وسماعا في غير ذلك ش ذكر الشارح منها واحدا في نحو هنيئا الخ اه اشموني وشرح مؤكد
وكذا المذكور للتوبيخ في لعل وجه الفرق بين المقالتين في الكلام من غيرها اه ش بدر

التمييز في قوله اسم بمعنى من الخ الظاهر كما حققه الشاطبي كما في الازهري ان قوله اسم مبتدأ والخبر جملة ينصب الخ اي الاسم
المنكور فيه معنى من البيانية ينصب بالمفسر حال كونه تمييزا هذا هو ظاهر البيت بخلاف ما ذهب اليه الشارح والمكودي والاشموني وما
اختاره الازهري فعندهم ان قوله اسم خبر لمبتدأ محذوف اي هو اسم اي التمييز الخ لعل وجه تقديرهم هكذا لكون التعريف جملة
اخرى دون الحكم بخلاف كونه اسم مبتدأ فان التعريف الخ لا يكون جملة الا مع الحكم لكن فيه امران احدهما انه اذا رجع الضمير في تقديرهم اه
الى الترجمة فلا يخلو من الاستخدام لكن يقال انه راجع للتمييز المعلوم من الترجمة لا للترجمة اه ثانيهما انه لا فائدة
حينئذ لقوله تمييزا فيكون حالا مؤكدة فتأمل اه ثم انه هذا ليس في صورة التعريف بل يؤخذ منه التعريف بي بالخاصة
كما هو واضح اه ش قوله بمعنى من الخ اي البيانية بقرينة قوله مبين لان الاسم المبين لا يناسب فيه غيرها كما لا يخفى انظر صبان فيه
تفصيل وتطويل ثم انه اذا كان الدال على معنى من نفس من مقدرة يلزم منه كون التمييز نزع الخافض وذلك غير معلوم او كان
ذلك الدال نفس الاسم ومعناها كان او مرضيا يلزم منه تضمين الاسم معنى الحرف فيجب بناؤه وذلك ممنوع ايضا لعلمنا ضرورة
ان التمييز معرب فما اي جهة بجمع معناه للاسم اه اجيب بان الدال على معناها انما هو الاستعمال الخاص وهو بيان الابهام فالمعنى
انه يفيد معنى من فتعبير البعض كابن عقيل بالتضمين لا يخفى انه ليس على اصله ومثل هذا اقول ان تلك وليت تضمن معنى اتمنى
واتمنى اه ما ظهر من سكوتهم ١٢ قوله بما قد فسره الخ اعترض بانه يقتضي هذا ان عامل التمييز هو المفسر به مفرد اكان او نسبة وهو
كذلك في المفرد بخلاف النسبة فان العامل فيها محل مختلف فيه فانه العامل في الجملة او نفس الجملة انظر اش اجاب اشموني بانه كالامر
للجملة والفعل يوصف بكونه مبهما من حيث نسبته لكن لا يخفى ان الغلو هذا التجوز او يقال ان هذا خاص
بالمفرد

مشكل لانا سبه قوله الاتي والفاعل المعنى ح والف

بالمفرد بدليل قوله والفاعل المعنى ح وقوله في آخر الباب والفعلة والتصريف ح قال ش الاولى ان يقال ان قول الناظم على ما ذوا
ذهب اليه ابن الحاجب كما هو التحقيق من ان المميز لا يكون الا مفردا لكن قد يكون مقدرة كما تكون مظهرة واما تسميته
بتمييز النسبة نظرا للظاهر كما بينه الحضري فانظره فالعامل فهو المفرد المقدر فلا اعتراض تأمل ١٢ قوله او العامل المبهم النسبة
في عامل نسبته الذي هو من لازمه الحدث المضمون في العامل مبهم اه فاشار الشارح الى الاول من القولين اللذين ذكرهما
الاشموني كما قال ش وقيل ان كلام الشارح صالح لهذين القولين لصحة الارادة بالعامل الجملة او الفعل وما في معناه فبناء مثل
فمعناه على الاول او العامل الجملة المبهم النسبة وعلى الثاني الفعل المبهم النسبة هذا بجعل النسبة ما يتعلق بالجزئين بخلاف ما تقدم
فان معنى النسبة هنا ما تعلق بالحدث فقط قوله بل هي في الاول للاستغراق ح اعترض بان الاستغراق ليس مقابلا للبيان لان
الاستغراق يجيء قيد بيان وغيره كما هو واضح اجيب بان مراده للاستغراق غير البيان كما هو اصطلاحهم فيه اه ش
قوله احدها العدد} افرد كذا في الى ان تصريح ١٢ قوله وتمرا انه تمرا قد يكون من المكيال ١٢ قوله فهذه
الاسماء منصوبات على التمييز بشبه ح اما وجه عملها النصب مع كونها جوامد ما في الرضي عبارته فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء يعني نون التثنية والجمع والتنوين والاضافة شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك
الاسم التام فبلد عامل المشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم تماما قامت مقام الفاعل
الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل اه اغتنم ١٢ قوله ومثله باب ساج الخ انظر

وجه تفرقته بالمثل اه قوله وبعد ذي ونحوها الخ} اعلم ان الظاهر ان المراد بذي الامثلة المذكورة من
حيث كونها امثلة فشمل كل مبهم مقدار بدليل ما في قوله بما قد فسره ونحوها يشمل شبه المقدار
فقول الشارح عند قول النظم ونحوها مما دل على الكيل ح معناه ما دل على الكيل ح حقيقة او حكما فوافق ما ذكرناه للشرح ٩١
ولا يشكل بعدم ذكره حكم العدد وما كان فرعا للتمييز لان العدد على ما يأتي تفصيله في بابه وما كان فرعا للتمييز
قليل في الكلام على انه تمييز ما بعده على خلاف كما عهد من الحواشي اه ش ١٢ قوله اذا اضفتها} يشكل
بانه ما الفائدة بهذا التقييد يجاب بانه اذا اضيف المميز يكون فيه صورتان ما يجوز فيه الجر وما يجب فيه النصب
كما يأتي في النص الآتي فظهر الفائدة وهو التنبيه على ذلك او يقال ما قاله الصبان فانظره وعلى كلا الجوابين ان

الظاهر ان يجعل اذا ظرفا لا شرطا اه ش م قوله والنصب بعد ما اضيف الخ يعني ما اضيف الى غير التمييز يجب نصب التمييز لا المراد بعد ما اضيف الى التمييز يجب نصبه مطلقا اذ لم يتصور كذلك فهذا البيت قيد لما قبله واستثناء منه يعني انه ما تقدم من جواز الجر اذا لم يكن المميز مضافا الى غير التمييز فيجب لئلا يلزم اضافة الشيء من شيئين كما في قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا اختلف في وجه التقييد فقيل في كون المميز مضافا الى غير التمييز فاعترض لان هذا معلوم من قوله والنصب بعد ما الخ يقال انه لا يعلم منه الامع تأمل فاتى به للصراحة هذا هو ظاهر ابن عقيل ١٢ وقيل في كون المميز لا يصح اغنائه عن المضاف اليه كما ذكره الشارح لانه ان صح الاغناء يجوز ان يضاف الى التمييز بعد حذف المضاف اليه فالجر جائز بالنظر الى المادة لكن يعترض عليه بانه لم يوجد خارج هذا القيد لانه ليس في المقدار وفي شبه المقدار ما يصح اغنائه عن المضاف اليه اصلا وما جعله الشارح خارج ذلك اعني نحو هو احسن الناس رجلا ليس من المقدار وشبهه كما هو واضح لكن قد يقال انه ما في قول الناظم بعد ما اضيف وجبا عام ليس خاصا بالمقدار وشبهه فالمراد به المميزات المفردات فيصح كونه هو احسن الناس رجلا خارج ذلك لكن ينافي ذلك تفسير الشارح لما بقوله مثلا علما للمقدار فتأمل قيل انما فسر الشارح هكذا بالنظر لما فهم مما بعده لانه ما وجب فيه النصب بعد الاخراج بالقيد هو المقدار فالحاصل ان قوله الدال الخ ليس معناه ان مراد الناظم بما اضيف هو المقدار اه لكن فيه ما فيه فتأمل ١٢ ش

{تنبيه} قد علم مما ذكر ان قولهم هو احسن الناس رجلا من تمييز المفرد وما وقع بعد افعل التفضيل من التمييزات ان كان فاعلا في المعنى فهو من تمييز النسبة كما صرح به الشارح في شرح البيت الآتي بخلاف نحو هو احسن الناس رجلا فانه لم نر في كونه من تمييز المفرد نصا فانظره لكن ان ظاهر عبارة يحيى النذي مع يس عليه انه من تمييز المفرد فانظره اه ش ١٢

قوله والفاعل المعنى الخ يعني ان التمييز الواقع بعد افعل التفضيل ان كان فاعلا في المعنى يجب نصبه والا ففيه تفصيل فان كان مضافا الى غير التمييز يجب نصبه ايضا والا يجب جره بالاضافة انظر ص مع ابن الحاجب تجد علته اه لكن لم يظهر لنا وجه تخصيص الناظم بصورة واحدة منها فتأمل ١٢ قوله فان لم يكن فاعلا في المعنى لم ينصب اي ان لم يكن مضافا الى غير التمييز فينصب ايضا كما هو واضح بلا خفاء لتعذر اضافته ثانيا فلا يشكل بعدم ذكر الشارح هذا القيد اه تأمل

{تنبيه} انه قد تقدم في الشرح انه نحو هو احسن الناس رجلا يجوز فيه النصب والجر وان ما في ابن عقيل والاشموني

انه يجب فيه النصب فوقع التخالف بينهما اه قال شيخنا م جوابه ان ما في الشرح من انه يجوز فيه الجر والنصب محمول على
ما اذا نظر للمادة اي يجوز في ذلك المادة الجر بان يقال هو احسن رجل لا في حال كونه في هذه الهيئة اي
في حال كونه مضافا الى الغير واما في الاشموني من انه يجب فيه النصب فمحمول على انه باعتبار الهيئة اي في حال
كونه مضافا الى الغير لا في افراده من هذه الحالة اعني انه لا يجوز ان يقال زيد اكرم الناس رجلا لئلا يلزم اضافة الشيء
مرتين فحاصل الجواب انه يحمل الجواز على اعتبار المادة ووجوب النصب على اعتبار الهيئة كما علمت فاغتنم فانه من نفيس
من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا الخ اي يجوز ان يجاء التمييز بعد كل ما دل على التعجب وضعيا كان او
عرضيا كما يدل عليه تعبيره بكل ويرشد اليه قوله اقتضى اه اختلفوا في انه تمييز النسبة او المفرد لكن المعتمد الاول لكن
نقل سم تفصيلا انظره في حاشيته قوله ما دل على التعجب اه اعلم انه قد يقال لا فائدة لهذا البيت كما في الخضري والصبان
واجيب بانه مقصوده بهذا البيت ان يظهر انه يجب نصبه ولا يجوز جره بالاضافة فهو ما ينبغي ذكره ووجه
الظاهر هذا المقصود ان المراد بقوله ميز انصب على التمييز وجوبا كما يظهر من اطلاقه لان النصب اصل الاعراب
في التمييز كما في الرضي او يقال بتقييد المثال اه قال شيخنا ولا يخفى انه هذا بعيد فالاولى ان يقال لما كان تمييز النسبة غير
محصور اراد ان يظهر محل وروده كثيرا فذكر هذا البيت فهذا افاده شيخنا اه واعلم انه لا يمتنع جره بمن كما
يظهر من تمثيل الاشموني عند قوله واجرر بمن اه قوله اذ المعنى ما اكفاه العل وجه ذكره هكذا فقط نظرا الى ان تمييز
شائع في التعجب اه قوله والفاعل المعنى الخ لا يختص به افعل التفضيل قياسا على ما مر في قوله والفاعل المعنى انصبن اي بدليل (كطب نفسا الخ)
تمثيله بطب نفسا اه اعترض به على هذا بان كلام الناظم يقتضي ان كل ما هو فاعل في المعنى لا يجوز فيه جره بمن
ولو كان تمييز محول نحو لله دره فارسا وليس كذلك وبانه يقتضي ان المحول عن المفعول يجوز فيه الجر بمن وليس
كذلك ايضا فانه لا يجوز جره كما في الاشموني وغيره اه اجيب عن الاول بان المراد بالفاعل المعنى المحول عنه اخذا
من تقييد التمثيل بطب نفسا فدخل في الجر بمن نحو لله دره فارسا قال شيخنا انه شمل نحو لله دره فارسا في ما هو فاعل معنى
غير مسلم لان مقصوده التعجب من فروسيته فكيف يكون فارسا فاعلا في المعنى فعلى هذا الاعتراض اصلا ويجاب عن الثاني
بان المحول عن المفعول لا كلام فيه للمصنف او يقال ما في الملوحي فانظره اه قوله نبه الخ تتمة والظاهر انه من قول الناظم لا مثال
كما اسلفناه من ان المثال فيه نعماه تعطا الفائدة كما في الازهري وفائدة الاشارة الى ان المجرور بمن يسمى تمييزا كما هو هو المناسب

المعتمد كما يعلم ذلك من الحواشي بي نعم الفائدة التي قبل دخول من معاقاده المعنى ومن افاده تسميته تمييزا فالحاصل ان التمييز المجرور بمن ليس كالمفعول له الذي جر بحرف التعليل في عدم تسميته بالاسم الذي قبل دخول الحرف ١٢ كذا افاد بعضهم

قوله والفعل ذو التصريف الخ اختلفوا في قياسية تقديم الفعل المتصرف عليه فانظر ابن عقيل مع فوائد مع ص وكلام الناظم صالح لكل منهما والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

حروف الجر } ان شئت من اضافة المؤثر الى اثره ١٢ من بتاني على عيلي ١٢

قوله فقال قال ش فائدته التنبيه على ان عدد حروف الجر مضبوط بالاستقراء بي بتتبعهم كلام العرب لا من القواعد فالمعنى هذه من كلامهم حروف الجر ١٢ قوله وهي من الخ } اعراب في الظاهر ان هي مبتدأ ومن وما بعدها من المعطوفات خبر واما في المعنى فكل واحد من المعطوفات خبر لكل واحد من المبتدأ لان المبتدأ متعدد في المعنى فكانه قال حرف من وحرف الى الخ فليراجع ما كتبناه في اول باب الكلام ١٢ قوله في الاستفهام الخ } ولا يعترض على ما قلناه من ان خبر قوله هي مجموع المعطوفات فلا يناسب الفصل ~~فلا يناسب الفصل~~ بين اجزاء الخبر لان قوله في الاستفهام بيان المتعلق لا الكلام الاجنبي ولا الجملة المستقلة على ان الشارح لم يصرف سبيل العطف فلا اشكال اصلا ١٢ ش م

قوله وفي ما المصدرية } بي مع الفعل المؤول كما هو واضح فاطلق احد جزئي المجرور على الكل

قوله فلعل حرف جر زائد } اعترض بانه ما في خضوي وغيره انه شبيه بالزيادة لا زيادة فان الزائدة لا تفيد معنى غير التوكيد بخلاف شبهه فانه يفيد معنى وان كان لا يتعلق بشيء اجيب بان المعنى خارجه عن الاصل بي ليس اصليا الذي يكون مفيد المعنى وتعلقا فيصدق على شبيه الزائدة فلا اشكال ١٢ هو ما نقل عن شيخ ع

قوله وضع الضمير المجرور موضع الضمير المرفوع } يعني انه زعم الاخفش ان ما بعد لولا في قول الشاعر منه ١٢ وليس لولا حرف جر لكن جيء ما بعده في صورة المجرور منه وضع الضمير المجرور موضع المرفوع فاعترض بان يا المتكلم يجيء مجرورة ومنصوبة لا مختص حينئذ لاحدهما كما علم من باب الضمير فالمتعين ان يقول وضع الضمير الذي يجيء مجرورة ومنصوبة موضع الضمير المرفوع او نحو ذلك اجيب بان الضمير في لولاي ولولاك انما هو متحد لصورة المجرور دون المنصوب لان فهم المجرور لا يحتاج فيه الى النظر لجهة المعنى بل يكفي النظر الى جهة الاتصال لان المجرور لا يكون الا متصلا [illegible] المنصوب فالاتصال من خاصة المجرور وفهم المنصوب متوقف على جهة فهم المعنى ككونه مفعول فعل

او اسم اه

اواسم انه مثلا معلوم ان لولا ليس ناصبا فظهوان الظهر ليس منصوبا ثم انه متصل بلولا فهو فتعين كونه في
محل الجر فلا اشكال اه ما نقل عن شيخنا العلامة بارحمه الله رحمة واسعة ونفعنا بعلمه ومتعنا بعظم قدره اه
قوله بالظاهر اخصص الخ لما ذكر جميع حروف الجر شرع في بيان اختصاص بعضها ببعض الاسماء فذكر في هذا
البيت المختص بالاسم الظاهر وهي التي بعد كاف المختص منذ ومذ ومختصان بالاسم الزماني ورب بالنكرة والتاء بالله
ورب اه واعلم ان الباء في قوله بالظاهر داخلة على المقصور عليه فهي للوصلة اه والباء في قوله داخلة على المقصور
كما هو غالب احوالها فهي اما سببية او للالة اي اخصص الوقت بسببه او يكون آلة الاختصاص اي انما عمل خصوص هذه
للوقت دون غيره بسببه او يعني اي حصله من المحصوص عنده او حصله خصوصه حينئذ بسبب هذه لان مذ لا يدخل الا عليه اه
فليحفظ ولا تمل الى غيره من التكلفات المشهورة عند قول الناظم والاسم قد خصص بالخ اه حاصل ما قال عبد الحكيم اه قال ش ومع
هذا الاملاء يفيد الحصر بتقديم المتعلق اعني بالظاهر والحصر هنا اوجبه لما حكي عن العرب بخلافه كما في البيت الاتي اه تأمل اه قوله
والتاء لله ورب قال الخضري بوجه التسوية بينهما مع انها قليلة مع رب الان تأخذ القلة من تأخيره عن الجلالة اه لا يخفى
ان هذا الاخذ لا يظهر الا ان اعتبر الاخبار بلا اعتبار العطف فتأمل اه قال ش ولا عذر بترك مثل هذا الحكم في نحو هذا المختصر
قوله وما رووا من نحو ربه الخ اعلم ان داعي تبيين استعمال نادر مع ان شأن هذا المختصر تركها مجيء
= الاختلاف في بعضهم على قياسيته جرها الضمير كما يعلم من ابن عقيل وغيره اه ثم انه الاكثر مثنى ومفرد العرب ربه ثم
العاطف فلذلك فرق بينهما لما وهو واضح ولم يصرح غيرهما اه قوله ونحوه اتي الخ وفي الاشموني قوله ونحوه يحتمل ثلاثة اوجه
قال ش والاظهر منها الوجه الثالث لئلا يلزم ترك البعض في محل بيان استعمال شاذ فانظره وتأمله اه لكن هذا ابقاء
ما درج عليه الشارح كما لا يخفى ولقائل ان يقول ان المناسب للشارح ان يذكر مثال جر حتى المضمر في شرح هذا
البيت ونبيه بالظاهر الخ اه تدبر اه قوله بعض وبين الخ انه مبني مع ايجابي او نحو بحد هذا الحقيقة والمجاز في معاني
الحروف ومع جميعها اه اعلم ان الفرق بين التبعيض والبيان ان التبعيض فيما اذا كان الاول كلا وما بعده
جزءه وعلامته ان لا يصح الحمل بان يجعل ما قبلها مبتدأ وما بعدها خبرا والتبيين فيما اذا كان الاول كليا
كليا وما بعده جزئيا كرجل وزيد وعلامته ان يصح الحمل فبان لك ان التبعيض والبيان لا يجتمعان في مادة
واحدة لحصول التنافي لاختلاف معناهما لما علمت فبطل القول المشهور الشائع في السنة القضاة حالي عفود
عبارات المحققين بالبيان المشوب للتبعيض هذا هو المحقق والمعتمد عليه اه ما استفيد من شرح ملخصا مما
في العطار على جمع الجوامع وذهب قوم الى ان التبعيض لا يشترط فيه ان يكون الكل اجزاء بل يكفي ان يكون

قوله الجنس في تقدم انه يجب ان يكون افراد به ولا يخفى ان صاحب هذا القول هو القائل بالتبعيض المشوب بالبيان اه
الكل في البيان افراده فلا يكون التبيين الا للجنس ولذا قال الجنس ١٢ م قوله وابتداء الغاية في اعترض بان
الغاية لا تكون الا مخالفا للمبتدأ لان الغاية طرف من طرفي الشيء فالمبتدأ طرف آخر فكيف يتصور ابتداء
الغاية اه اجيب بان المراد بالغاية المسافة كما في الصبان من اطلاق اسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية ليس
لها ابتداء وبهذا اظهر معنى قولهم الى لابتداء الغاية فالمراد ابتداء المسافة كذا ذكره السعد وبعض الشروح و
اعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده لان نهاية آخر الشيء
لا يكون منه لانها صفة والشيء ذات والصفة غير الذات فبان ان نهاية الشيء ضده فكيف تكون جزءا منه بل
انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورته لها في ~~الزمان والمكان في الزمان~~ النهاية ١٢ هذا من مباحث المعقولات
وبانه لا يناسب استعماله في الزمان لان المعنى على ما ذكره السعد لابتداء المسافة في الزمان والمسافة ليست في الزمان
كما لا يخفى قال الفنري ولك ان تقول غاية ما في الباب ان تكون الغاية في المسافة مجازا بمرتبتين يعني فيه مجازان
بل انه مجاز علاقة الاول المجاورة والثاني الجزئية ومثله غير عزيز اه وان صح من حيث الحقيقية والتنزيلية كما اجاب
به العصام وفيه مباحث شتى لم يتعرض عليها فبالجملة ان ما تقدم لا يخلو من التعسف فالاحسن في الجواب
بل المتعين ما قال العصام كما قال مير ما حاصله ان المراد بالنهاية الغاية والاضافة لادنى ملابسة او التركيب على
حذف مضاف اي ذي الغاية لابتداء له نهاية فلا يتحمل في هذا الابتداء ما لا نهاية له كامور الابدية اه و
يوافق هذا ما قال في شرح التسهيل عند الكلام على من الداخلة على المفضل عليه ردا على المبرد وسيبويه من ان الابتداء
لا بد ان يوجد بعده الى ويؤيده ما في الاشموني في باب افعل التفضيل ردا على هذا الرد من ان الانتهاء قد
يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اه شرح رح ١٢
قال ش هذا الاعتراض مبني على ان الغاية لا يطلق الا على نهاية هي آخر الشيء وليس كذلك بل كذلك يطلق
على نهاية هي اول الشيء كما في قول الشاعر انه اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها اي اوله وآخره فعلى هذا لا حاجة
الى تطويل الكلام فتدبر ١٢ قوله وزيد في نفي الخ اي كما تكون من مستعملة لتلك المعاني تستعمل زائدة
فتفيد تنصيص التنصيص او تأكيد التنصيص كما في الاشموني فبهذا علم ان ما ذكره الاشموني والرابع التنصيص الخ
ليس بيان معناه الوضعي فتأمل ١٢ ثم انه لم يذكر بعض شروطه ~~لما يعلم~~ لما فيها اختلافا كما يعلم من الخضري والشرح ١٢

قوله للانتهاء حتى الخ قدّم المصنف في بيان المعاني من لما فيه من التنافي بكون الابتداء من معانيها وعقبها بالي الخ لكون الانتهاء الذي هو معناها مقابلا للابتداء اه ثم ذكر معنى غير مشهور للام فضم اليه ما اشترك في هذا المعنى وهو الباء فقال ومن وباء بينهما بدلا فذكر معنى اللام والباء بين معقودا بالذات هنا لما يأتي من قوله واللام للملك الخ اه ثم ان الانتهاء الذي تدل عليه حتى الجزئي لا الانتهاء الكلي حتى لا يكون حرفا وكذلك باقي المواضع كقوله ومثل مع وقوله على للاستعلاء لان الباء اذا دل على معنى مع لا يكون حرفا لكون ذلك المعنى كليا فانما دلالته على المصاحبة الجزئية ودلالة مع المصاحبة الكلية واما الحروف تعبير بجهة الكلية لبيان الضرورة لعدم ما دل على هذا المعنى الجزئي غيرها حتى يعبر بها فانتبه انظر تحفة الاخوان في بيان المجاز في الحرف تظهر ذلك وص في حاشية قوله التبعيض في بيان معنى من ١٢

انظر اش في التنبيه وص في حاشية قوله مطلقا تجد وجه التفرقة لافادة الانتهاء بين حتى والى واللام محمله على الى لما يعلم منها ايضا بينهما وتعرق ايضا حكم دخول ما بعد حتى والى في حكم الكلام واللام ذيل الى في ذلك كما يعلم منها ايضا قوله وشبهه عطف على المجرور اعني الملك فاعترض بان الشبه وصف فلا يناسب المعنى عطفا على المجرور فالمناسب ان يقول وشبهه بصيغة المصدر ولا يوجد الخلل ان يجعله عطفا على محل الجار والمجرور الذي هو الخبر فيؤدي الى ان يقول بالرفع اه اجيب بانهما بان عطف على المجرور كما هو ظاهر لكن باعتبار موصوفه فالمعنى ولام يشبه الملك في لله لا له عليه والى هذا الام المقدر يعود الضمير في قول الشارح وهو الاختصاص فلا اشكال اه ش م فائدة ان شبه الملك نوعان اختصاص واستحقاق كما يعلم من الحواشي وتعرف فرقهما قريبا ان شاء الله اعلم ان بين الاستحقاق والاختصاص عموما وخصوصا مطلقا فالاستحقاق اعم مطلقا من الاختصاص فكل اختصاص استحقاق ولا ينعكس كما تراه في المثالين المذكورين يعني بهما قوله النار للكفار والجنة للمؤمنين فان النار مع كونها مستحقة للكفار ليسوا مختصين بها بل شاركهم فيها عصاة المؤمنين وان كان

تأبيدها مختصًا بالغفار بخلاف الجنة فانها مع كونها مختصة للمؤمنين مستحقة لهم وأما
الملك فهو اخص من كل منهما مطلقا فكل مملوك فهو مختص بمالكه ومستحق له و
لا عكس اه بناني على جمع الجوامع ه فظهر ان الاستحقاق عام والاختصاص خاص والملك اخص
منهما فلا يخفى ما في قول الشارح وهو الاختصاص لانه ينبغي على هذا ان يقول او الاستحقاق
او ان يقتصر على الاستحقاق حتى لا يكون في قوله القصور اه اجيب بانه هذا مبني على ما تقدم
بل يتعين ان يقال هنا ما في ص من ان المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر
اه شي م قوله وفي تعديته ايضا الخ يشير هذه العبارة الى ان تلك المعنيين غير مشهورين اه
ثم ان التقوية الحاصلة بها ايضا متعلقة بمعنى التعدية فلعله لما فيه ما ذكر في التصريح لانه قال ولم
اقو لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه
المغني اه عبارته قد تدبر قوله والظرفية استبن بباء الخ والمقصود منه في هذا البيت بيان
معنى في لا الباء فانه مبتدأ قوله بالباء استعن الخ وذكر الباء في هذا البيت لاشتراكها لمعاني
هذين المعنيين اه ثم ان الظرفية اشهر لفي من الباء كما لا يخفى فلذا عطف الناظم في على الباء لتقوية
افادة الباء الظرفية لانه شبيه ما اذا عطف المحقق على المشكك تدبر فانه غنم شي م قوله وقد يبينان السببا
انظر ما قاله الشي الا ولي والاحق ان يقال ان هو دلالتهما على السببية مع قليل لكن في ذاته في في وبالنسبة
الى سائر المعاني في الباء فلا اشكال بجعل قد للتقليل اه قوله عوض ان من تجد الفرق بين
باء العوض وباء البدل اه قوله الصق وهي الدالة على الالصاق اي اتصال الحدث
الثاني قبله لما بعده اه ~~قوله ومثل مع الخ هذا شروع في بيان المعاني~~ وفي المغني
واقول ان كلا من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقيا اذا كان مفضيا الى نفس المجرور
كامسكت بزيد وسعدت على السطح فان افضى الى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد
وبان على النار اه بحذف قوله ومثل مع الخ هذا شروع في بيان المعاني الغير المشهورة ه
وقد مر ما في قوله ومثل مع عند قوله للانتهاء حتى الخ قوله ومنذ ولم يقرهم بها هل هو

تبعيض او ابتداء او بيان لان هذه الثلثة مشهورة لمن وحيث ذكر لحرف معنى حرف اخر لا يتبادر الا الى المشهور من معانيه قال شـ ولا عيب بعدم النص في بيان استعمال قليل على ان فيه ظهور لمعنى التبعيض الذي هي هنا لان المشهور من معاني الالصاق حتى اقتصر عليه بعضهم اللصوقية اظهر في التبعيض دون الابتداء والبيان لان في التبعيض يكون المجرور فيه جزءا لما قبلها فاعتبار اللصوق فيه احق ذكر الشارح التي للتبعيض نظر النفس الامر اه فتدبر ١٢ قوله على للاستعلاء قد مر ما فيه فانظره ١٢ قوله ومعنى في عن هذا غير مشهور كما يشير هذه العبارة ٢ شـ قوله بمعنى تجاوز وعن موضوع للمجاوزة اه كافية ١٢ اي المجاوزة شيء وبعد شيء اه ملا جامي اشارة الى معنى المجاوزة والكون الشيء بعيدا عن شيء آخر وذلك بصور ثلث اما بزوال الشيء بان يكون الشيء الاول زائلا عن الشيء الثاني وهو المجرور بعن ووصوله الى الثالث وهو المجرور بالى نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد فان السهم زال عن الشيء الثاني الذي هو القوس ووصل الى الثالث الذي هو الصيد او بالوصول وهو كونه واصلا الى الثالث وحده يعني لابزوال عن الثاني نحو اخذت عند العلم يعني ان العلم تجاوز عندي عن الثاني ووصل الي لكن لم يزل عن الثاني او بالزوال وحده يعني زال عند سواء وصل او لا نحو اديت عند الدين يعني زال عند الدين اه م ام مما ملا جامي ١٢ قوله يعني من قد قطع فان آية تد الاعلام بانه البصريين لم يذكروه لعن الا التجاوز وانما يستفاد ذلك بالحصر الحاصل بتقديم معمول قطع الذي هو قوله تجاوزا في الاختصاص وبا راد نديم قد قطع البصريين قال شـ اه قوله موضع بعد اي تفيد عن معنا جزئيا مع معنى الكلي التي تدل عليه بعد كما مر فلهذا كذا قدر الشارح معنى بعد اه فلا حاجة الى التكلف للمنقول عن بعض الفضلاء ان اضافة موضع الى بعد هي البيانية اه قوله كما على قع والكاف للتشبيه مضمون جملة لمضمون جملة اخرى فلا يقتضي اقربية المشبه به وما فيها زائدة كافة للعمل الكاف كما هو في الرضي في باب الاعراب فلا يشكل بما في الضبان فانظره اه انظر ملود مع ملوي تجد ما ئدة هذا المصراع الثاني اه قوله واستعمل اسماء هذا شروع في بيان استعمال بعضها

اسمية لكن لم يذكر معناها اذا كانت اسمية لكونها معلومة بلا خفاء لانه مناسب لمعنى الحرفية لا غير اه ش قوله من اجل ذا عليهما في
استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا افضل من لانهما المسموع دخولها عليهما كثيرا اه من وما قيل
من انه هذا ان يكن استشهادا يضم الى قلب العبارة بل ان المناسب حينئذ ان يقول لاجل دخول
من عليهما كانتا اسمين بدل قوله من اجل ذا الخ فلا ولى ان يقال انه ليس استشهادا بل
هو بيان علة دخول من عليهما ليس بشيء كما لا يخفى على المتأمل كذا قال شيخنا اه قوله
لان حروف الجر الخ علة لمجموع العلة والمعلول السابقين اعني قوله من اجل ذا عليهما الخ اه
فلا حاجة الى ما قيل من انه متعلق بمحذوف اه قوله وهذ ومنذ اسمان الخ وقوله وان يجرا في مضي الخ
اعلم ان المشهور في مذ ومنذ خمس استعمال لان احدها ان يرفع الماضي من الزمان فتكونان مبتدأين وما بعدهما خبرين
على القول الارجح كما في الحواشي فالمعنى اول مدة عدم الرؤية الخ وثانيهما ان يرفعا الحاضر فالتركيب كالاول على القول المشهور ايضا
فيهما خلاف فانظر اوضح لكن المعنى مدة عدم الرؤية بلا تقدير اول لعدم تناسبه حينئذ كما لا يخفى والمعدود وغيره
سيان في هذا القسم اي انه يقال ما رأيته مذ يومنا ومذ يومان سيان كما في الخضري فمعنى ما رأيته مذ يومان مدة عدم الرؤية
تمام الظرفية والجملة بعدهما في موضع الجر باضافتهما اليهما على المشهور ايضا ان اسموية وفي الخضري انهما قد بينا ان متلوين
للجملة الاسمية كما تكونان متلوين للفعلية فالحكم كالفعلية لكن لندرته لم يذكره الناظم كما في الخضري والمراد بالفعل
الفعل الماضي كما في صح ايضا لم يرد على المصنف بعدم تعيينه لانه معلوم من معنى مذ ومنذ كما علم منهما فانظره من
رابعها ان يجرا في الماضي من الزمان فهما بمعنى من الابتدائية اه {تنبيه} ذكر في الخضري بمعنى من البيانية
فانظر وجهه لم يظهر لنا بشيء اه ثم ظهر لم يرد على المصنف بعدم تعيينه لانه قال فكمن فقط لان المتبادر من مذ
ومنذ اللتين بعدهما زمان حاضر الابتدائية فقط كما لا يخفى على من له ادنى تأمل اه وخامسها ان يجرا
للحاضر فهما بمعنى الظرفية ولا يدخلان في المستقبل من الزمان كما في الحواشي وكل ما ذكرناه من الاستعمال لان
هو المشهور وان اردت ان تعرف غيره فانظر الخ او غيره اه قوله وبعد من وعن الخ اعلم انه بعض تلك الحروف تزاد فيما ما
وذكر الناظم هنا الاشهر منها فهذا الشروع فيه اه ش ذكر في الخضري مع الاسم المفرد ولا عيب تركها هنا لانه بيان استعمال قليل فتأمل اه
قوله قد علمهم قال شيخنا فائدة الاشارة اليه انه علة عدم الكف ان لا يزيل الاختصاص بالاسمية التي استحق العمل لها بسببها اصلا وكانه
قال

قال عامل معلوم ومعطى بسبب الاختصاص اه وفائدة التقوية الحاصلة بتقديم على الخلاف الذي نقله الصبان عن الهمع اه فافهم

قوله وقد يليهما الخ} قيد الشارح بعد الفعل وقبل الضمير فاعليه الذي هو ما فلا يخفى ما فيه لانه يفضي الى كون الضمير منفصلا

ذلك وقد يليهما ما اتاهما انه اجيب بان الشراح جرت عادتهم على ان يفسروا تراكيب المتن في بعض المواضع بلا تغيير

بنيانها اصلا وان كان الشرح مزجيا فهذا منها فلا اشكال اه لا شيخنا ثم ان المقصود بهذه العبارة اعني وقد يليهما الخ

الاخبار بانه لا بد ما يليهما مع اعتبار القيد الذي هو جر لم يكن اعتباره بليغا حتى يكون محط الحكم عليه اه فلا يقال لا حاجة

الى قوله يليهما الخ بل يكفي ان يقول وقد لا يكون الجر مثلا اه [illegible] والغرض بجعل المقصود كذلك اظهار النزية

من الكلام اشارة الى انه ليس قياسا اه تأمل وافهم شيخنا اه قوله وحذفت رب فجرت الخ} هذا شروع في جر

ما حذف منها فكثير الحذف من جملتها رب فلذا اورد الناظم تفصيلا واشار الى البواقي اجمالا بقوله وقد يجر سوى رب الخ

ثم ان اكثر جر رب المحذوفة بعد الاشياء الثلاثة فلذا اقتصر عليه والاكثر منها بعد الواو كما هو [illegible] معنى

قوله وبعد الواو شاع ذا العمل ثم ان تلك الاستعمالات اعني جر رب بعد هذه الاشياء قياس كما يقتضيه

قوله وبعضه يرى مطردا بعد قوله وقد يجر بسوى رب لدى حذف فان مطرد اه ش قوله وبعضه يرى مطردا كم

قد يقال فيه منافاة لان قوله قد يجر الخ نص على ان الجر بسوى رب عند الحذف قليل وقوله وبعضه يرى الخ نص

على ان بعض الجر القليل عند الحذف كثير اه قال ش م ليس هذا بشيء لانه هذا الاعتراض مبني على ان

المطرد بمعنى الكثير وليس هو هنا بمعنى الكثير بل بمعنى مقيسا كما نص عليه الشارح حيث قال اي قياسا فهذا

الاعتراض منشؤه قلة التأمل اه قوله وذلك في لفظ الله الخ} وفي الاشموني ان البعض المطرد في

ثلاثة عشر موضعا فلا يناسب ان يحصر الشارح على هذين الموضعين قال ش م لعل الشارح حصر

على هذين نظرا للغالب بخلاف البواقي اه



P14



قوله نوناً تلي الاعراب } وهي نون التثنية والجمع وخرج به نون نحو شيطان وسلطان لانها للاضافة

ليست تالية للاعراب بل الاعراب تال له على القول بان الاعراب متأخر عن آخر الكلمة ومقارنة له على القول بان الاعراب

مقارن بالآخر هذا هو الاصح واما على القول بان الاخر متأخر عن الاعراب فلا يخرج لكنه ضعيف وان روعي يقال

ان المراد بالتلو هنا التلو الرتبي اي ان النون تابع للاعراب فالمعنى احذف نوناً تابعاً للاعراب وهو نون التثنية

والجمع لا غير لان المقصود بالذات في التثنية والجمع انما هو الالف والواو واما النون انما جيء به لغرض آخر فكان

تالياً في الرتبة ويؤيد هذا اي لاضر للقول بان الاعراب في آخر الكلمة بسبب بعد النون اه شيخ مع شيخ

فائدة } نكتة تعبير الناظم هكذا دون ان يقول مثلاً نون التثنية والجمع وما الحق بهما مع انه اظهر هي اخراج نون ما

استعمل مثل حين من جمع المذكر السالم وما الحق به لانها غير تالية للاعراب فلا تحذف كقول الشاعر لابن الوني ضاربين القباب كما في

ولولا ذلك لاحتاج لمنع الى القيد فيطول الكلام اه شنن قوله او تنويناً } لما كان هذا عطفاً على قوله نوناً يرجع قيده

اليه هذا بحسب الظاهر فكان معناه او تنويناً تلي الاعراب ففيه الاقوال الثلاثة المتقدمة بين النون والاعراب اه ثم

ان الغرض بحذف التنوين التفرقة بين اسم تام اعني المفرد وغير تام وهو المضاف فينبغي ان يراد بالتنوين التعميم ربما

يشمل التنوين الظاهري والتقديري والفرضي حتى يوجد ذلك التفرقة في كل فالاول اعني التنوين الظاهري

في نحو زيد والثاني في غير المنصرف وفي الاسم المعتل الاخر والثالث في المبني نحو بكم رجل ففي حذف التنوين من الاول ظاهر

واما من الثاني والثالث فهو بحذف التنوين الذي توجد ان فرض صحة الحرف الاخر او عدم شبه الاسم بالفعل او ان

فرض ان الى علة البناء لاجل الاضافة فتأمل لكن قول الشارح او مقدرا غير شامل للثالث اعني الفرضي الا ان

يقال ان معنى المقدر هنا مطلق المقدر المنوي لا المقدر الاصطلاحي فيشمل فيه الفرضي اه ما قل مع ش ع

ثم لا يخفى ان قول الشارح ظاهراً او مقدراً ~~يرجع للتنوين او يصلح للتنوين ونحو~~ الوجه يصلح ان يرجع للتنوين

والنون معا وان كان لا يعنيه ما يعين لتركه في التفصيل اه قوله مما تضيف تطلق الاضافة على المعنى للتركيب

في الذهن اي نسبة مفهوم غلام مثلا المصور في الذهن الى مفهوم زيد مثلا المصور في الذهن تعني

النسبة المخصوصة المترتبة في الذهن فعلا منها ترك التنوين والنون واما الجر على هذا المعنى فحكمه لا جزء منه على

ما يظهر وعلى هذا المعنى يكون المراد انه يحذف التنوين من دال المضاف لانه لا يمكن غيره كما يعلم مما سلف

من ان المضاف مصور في الذهن فلا اشكال اه وتطلق الاضافة ايضا على صورة الالفاظ من نسبة الغلام مثلا الى زيد

مثلا في ظاهر اللفظ هذا هو الجاري في السنة النحاة وعلى هذا المعنى يشكل قوله مما تضيف لانه ان اريد به الاستقبال

الاستقبال فلا يحصل الفائدة في الكلام لان الاضافة نفس الحذف والجر فتأمل وان اريد به الماضي فيلزم تحصيل

الحاصل كما لا يخفى اجيب بانه مدفوع بان من لا يعرف ماهية الشيء لا بد ان يبين له اجزاؤه مع ان الزمان لا يكون مقصودا

في قواعد العلوم فالمعنى الاضافة اي صورته هكذا فقد بزام قوله كطور سيناء لما لم يذكر الناظم تعريف الاضافة على صورته

احتيج الى المثال وفي جعله مما كان علما دفع توهم ان حكم الاضافة قد يتغير بكونه علما لانه ليس لكل من المضاف و

المضاف اليه حينئذ دلالة مستقلة كما هو شأن الاعلام اه قوله والثاني اجرر يفهم ان الاعراب الذي هو من حيث حيث كونهما علما

الاضافة ليس الا للثاني لان السكوت في مقام البيان يفيد الحصر اه ش قوله وانو من الخ اعلم ان الاضافة في كل حال

تفيد اختصاصا اي ارتباطا بين المضاف والمضاف اليه ثم قد يكون هذا الارتباط على وجه الجنسية كخاتم حديد

وقد يكون على وجه الظرفية كمكر الليل وقد يكون محضا اي خالصا من المذكورين كغلام زيد ففي كل من الثلاثة معنى اللام

لكن في الاوليين مع معنى من وفي بخلاف الاخير فهي بمعنى اللام فقط لكن يسمى الاضافة في الاوليين في الاصطلاح

اضافة بمعنى من وفي وفي الاخير اضافة بمعنى اللام اه هكذا حرره شيخنا ثم ان معنى انو من الخ قدر لفظ من او في

في مكان الحل والبيان فيقال لمن سأل ما معنى غلام زيد مثلا اي غلام لزيد او يقال ان المعنى انو معنى من او في ويحتمل

ايضا ان المعنى قدر لفظ من او في في نظم الكلام لكن لا يجري هذا الاخير الا على قول ضعيف من ان جار المضاف اليه الحرف

المقدر لا المضاف اه مأخوذ من ش ع قوله في الاضافة يقال انه غير صالح لان تقدير الحرف انما هو في المضاف اليه

لا في الاضافة التي هي امر معنوي اه اجيب بان المعنى انو من الخ في حال الاضافة يريد ان تقدير من الخ امر واجب في حالة

الاضافة

الاضافة فيلزم من جعل المتعلق ظرفا في المتعلق وهو شائع وان كان ظرفا مجازيا فاغتنم فانه نفيس اه شم ونقل من بعض الفضلاء ان الاضافة هنا مستعمل في معنى المضاف اليه اه قوله اذا لم يصلح الا ذاك يشكل بانه لا فائدة لقوله اذا لم يصلح لان المعنى انه من او في في مكان لا يصلح فيه الا تقدير من لخ فظهر وجه النظر اجيب بان المعنى اذا لم يصلح الا الظرفية او التبعيض فانه فيه من او في اي لا يجوز فيه غير ع كتقدير لقا وقت او بعض فظهر الفائدة اه شم ويشكل ايضا على قوله اذا لم يصلح لخ بان مقتضى قوله بل تقديره اذا لم يصلح لخ انه في الاضافة ما لا يصلح فيه معنى اللام مع ان كل اضافة يصلح فيها اللام بل قد عرفت في الضابطة بحسب القصد فانظره بحث تفصيله اه قال شه ان معنى قوله اذا لم يصلح لخ اي انه من او في في مكان لا يصلح التقدير بدون من او في كما في نحو خاتم حديد ومكر الليل اي لا بد في تفسيرها فيهما من او في سواء وجد معهما شيء ما ام لا لان المعنى في مكان لا يصلح فيه غير من او في فذهب الاشكال لانه ليس معنى قوله اذا لم يصلح لخ على ما ذكرناه انه لا يصلح اللام فيه حتى يعترض وخارج هذا القيد ما يصلح فيه التقدير بدون من وفي وذلك في نحو غلام زيد فاغتنمه [illegible] قوله اذا كان المضاف بعض لخ والمراد بالبعضية هنا الافرادية لا الاجزائية لان من هذه بيانية لا تبعيضية واستغنى الشارح عن هذا القيد بقوله وصالحا للاضمار لان الاضمار لا يصلح الا في الافرادية اه شع قوله واللام ضاع وفي تقديم المعمول فائدة وهي الاشارة الى انه للام مكانا لا يصلح فيه غيرها كما لا يخفى من حسب التقديم اه شم قوله نحو ثوب زيد لخ الاول مثال لما فقد فيه الشرطان لمن والثاني مثال لفقد الاول لعدم كون المضاف اليه عاما والمضاف خاصا بل كان ذلك هنا بالعكس لان اليوم الذي هو المضاف عام والخميس خاص والثالث لما عدم فيه الشرط الثاني هو واضح اه قوله واختصاصا لخ هذا هو الاصل في الاضافة فلا يشكل بنحو مثل اه شع قوله بالذي تلاه الباء متعلق باعط واخصص اه قوله وانه شاهد للمضاف لخ هذا كالاستشهاد من قوله واخصص اولا لخ فاشار باضافة تنكير في قوله فعلى تنكيره الى ان تنكيره حال الاضافة هو الذي كان قبلها فافادته اضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف كما في الصبان نقلا عن يس فيفيد تصريح بان اضافة الوصف الى معموله لا تفيد

التخصيص وهو خلاف ما عليه الناظم بعنا ومذهبا وانه وهمّ في المغني وساقد المصرح بالرد على ابن الحاجب وتبعه
في البحث ابن الضائع كما في الملوي فالاولى جعله كالاستثناء من قوله او عطف القرين جريا على ان الظاهر اجراء المشتقات
على آراء اصحابها فتفطن اهـ ما كتبت ش ع" اعلم انه لا يجوز هنا جعل وجه الشبه الاتحاد في الحركات والسكنات
كما هو المتبادر عند الشبيه الوصف بالمضارع لانه لا يدخل فيه حينئذ الا اسم الفاعل فوجه الشبه العمل كما قال الشارح رح
فدخل فيه الصفات كلها والمصدر واسم الفعل وخرج بقوله وصفا والتشبيه في الاشتراك والتعيين فدخل فيه جميع الاسماء
المتمكنات وخرج بقوله وصفا غيره وفي كل منهما اعتراض بانه دخل فيه افعل التفضيل والوصف المضاف الى غير المعمول
ككاتب القاضي مع ان اضافتهما معنوية لا لفظية اجيب بان الامثلة في قول المصنف قيد فيعلم ان الاضافة المقصودة الاضافة
الى المعمول فقط فخرجا لان افعل التفضيل لا يضاف الى المعمول اصلا اهـ قال شرح الاولى ان يقال ان الشبه في وقوع ما بعده
معمولا له وهو اصل الفعل فلا اشكال اهـ وفي الانباه على البيان قوله وصفا حال من المضاف من شبه لان المراد بمشابهته بفعل
مشابهته بالعمل لا في الحركات والسكنات وكونه بمعنى الحال والاستقبال والا لخرجت الصفة المشبهة فالمشابهة بهذا المعنى صادق على
المصدر فلذا اخرج ذلك بقوله وصفا اهـ قال شيخنا الظاهر ان يقال ان التشبيه في المعنى وفي وقوع العمل في اصلهما وهو
الدلالة على الحدث ووقوع ما بعده معمولا له فخرج نحو كاتب القاضي لان ما بعده ليس معمولا له فانتفى الشبه في العمل وخرج ايضا
افعل التفضيل والصفة المشبهة لانتفاء شبههما بالفعل في المعنى لان الاول ليس دلالة الحدث فيه قصديا بل ضروريا لانه
وضع للدلالة على المشاركة والزيادة واما الثاني فان كان فيه الدلالة على الحدث ليس هذا الحدث الحدث في دلالة
الفعل لانه تجددي وهو ثبوتي فتأمل اهـ ثم اخرج المصدر بقوله وصفا اهـ واما اخراجنا الصفة المشبهة من قول
الناظم ليجري البيت على القول التحقيق من ان الاضافة في الصفة المشبهة محضة وان جرى الشارح رح بخلافه ولا
يشكل بتمثيل الناظم على ما ذكرنا بعظيم وقليل لان العظيم والقليل هنا تجددي لا ثبوتي فليسا صفة مشبهة والفرق
بين الصفة المشبهة واسم الفاعل في المعنى لا على الوزن لان اختلاف الوزن اغلبي اهـ ما فهم هنا من قوله او صفة مشبهة
دخلها الشارح في بيان ما قيد بارادة الحال والاستقبال وهذا استمراري لان من قال بلفظية اضافتها يشبهها
الزمان الاعتباري فاذا عنى الماضي فالاضافة محضة والحال والاستقبال كانت لفظية فلا اشكال اهـ منه
قوله فانها على تقدير الانفصال {اي الانفصال بالضمير المستتر في الوصف هكذا اشتهر ارباب الحواشي ولا يتعين هذا

للشارح م

للمحرر

لانه يحتمل ان معنى الانفصال اي عن الاضافة لان ضارب زيد الآن مثلا معناه ضارب زيدا بخلاف غلام زيد لانه ليس بمعنى غلام لزيد وما
قيل م[illegible] من انه ان كان المراد بالانفصال الانفصال بالضمير المستتر ينبغي للشارح ان يقول على تقدير ضارب هو زيدا غير مسلم
لان الضمير المستتر يتحقق وجوده في قول ضارب زيدا بخلاف ضارب زيد فلذلك يكفي ان يقول كما قال [illegible] ان كان
قال لكن الظاهر هنا الثاني فتأمل ١٢ قوله ووصل ال بذا اه اعلم انه لا يجوز دخول ال في المضاف لان الاضافة للتعريف
فاذا دخل الالف واللام عليه يلزم تحصيل الحاصل وهذا العلة يقتضي امتناع الالف واللام في كل اضافة [illegible]
كانت للتخصيص لانه ان دخل الالف واللام في المضاف الى النكرة كان التخصيص الذي فيه ضايعا اي لا حاجة اليه لحصول التعريف كما هو واقع
في قع الاضافة بلا فائدة وهو ممتنع [illegible] واما
ما عدى الاربعة المستثنى من اللفظية يمتنع دخول ال فيها لفوات ما اراد بذا الاضافة اعني التخفيف لان التنوين
تذهب عند دخول ال فيبقى الاضافة ضايعا لا الامتناع اجتماع الالف واللام والاضافة واما اذا كان المضاف مثنى او مجموعا في هذه
الاربعة ففائدة الاضافة في محله لان النون لا تذهب مع الالف واللام واما اذا كان نحو الضارب الرجل فليس فيه
فائدة لكن انما جاز فيه ال تشبيها بالحسن الوجه وفيه فائدة رفع القبح لانه اذا رفع يخلو الصفة عن الضمير
واذا نصب يجري القاصر مجرى المتعدي وهما قبيحان ولما كان كل صفة اذا قصد به الثبوت صفة مشبهة ناسب
[illegible] الحمل بينهما فمن ذلك يعلم ان اشتراط وجود ال في الثاني انما هو لاتحاده بالحسن الوجه واما
نحو الضارب رأس الرجل على ما قاله الرضي حملا على الحسن وجه الاب لان فيه ما ذكر في الحسن الوجه وهذا
عنده ليس مختصا بهذه الهيئة بل يجوز ان يكون بين الوصف وما فيه ال اكثر من اسم واحد لانه قال في هلم جرا نحو الضارب
وجه فرس غلام ابي الرجل لكن على هذا يشكل في قول الشارح لكن يشترط ان يدخل على الثاني بان لا
يذكر او يدخل على ما اضيف له الثاني مثلا حتى يشمل الضارب رأس الرجل فبذلك علمنا ان ما جرى عليه الشارح
على ما ذهب اليه ارباب الحواشي مع ان الضارب رأس الرجل تبع الضارب الرجل اي لما كان المضاف

والمضاف اليه كالشيء الواحد كان كالضارب الرجل فلذلك لا يجوز عندهم ان يكون بين الوصف ومافيه ال اكثر من واحد كما في الخضري وعلى هذا الاشكل بترك الشارح هذا لانه ليس شرطا مستقلا عندهم لكن الظاهر الاولى اه ما فهم منه وامّا ما ذكرنا من انّ علّة امتناع الالف واللام في المضاف لزوم تحصيل الحاصل هو الظاهر واما ما في ابن عقيل من انّ الالف واللام والاضافة متعاقبان فلذلك يمتنع ال في المضاف وذلك يقتضي المنع في كل اضافة ولو كانت لفظية حتى المستثنيات فالله اعلم ما فيه مناه فتأمل ١٢ اعلم انّ كون المستثناة اربعة على المعتمد والرابع مختلف فيه وفي خلافه اقوال انظر رضي تفهم منه ومن الحواشي واما ما قيل من انّ المراد بالثاني في قول الشارح لكن بشرط ان تدخل على الثاني حقيقة او حكما جوابا على الاشكال غير ظاهر اه قوله والحسن وجه الاب وفيه ميل الى ما ذكره الرضي ١٢

قوله وكونها في الوصف كافية اي لا حاجة الى وجود ال في المضاف اليه حيث يحمل تمام الصفة المشبهة عند كونه مثنى او جمعا لان فيه علة الاضافة وهي التخفيف كما يظهر مما ذكر فظهر ان المثنى والجمع اصل في جواز دخول ال في المضاف وكذا الصفة المشبهة كما يعلم مما تقدم والباقي محمول تمام الصفة المشبهة اه ش م قوله وربما اكسب ثان اي علم ان اكتساب المضاف من المضاف اليه ليس مختصا بالتأنيث بل في غير ذلك من الامور المذكورة في الحواشي لكن تركها الناظم لكونها معلومة من ابواب متفرقة كما علم اكتساب المصدرية من باب المفعول المطلق وقدر الاشموني او تذكيرا عند قوله او تأنيثا فهي مما لا يعلم من الابواب المتفرقة كالتأنيث لكن تركها الناظم لانها مأخوذ بالمقايسة لان شرط اكتساب التذكير نفس الشرط الذي عند اكتساب التأنيث اه فافهم ثم لما كانت هذه الاكتساب ليس واجبا كالتخصيص والتعريف عبر بربما اه قوله ان كان لحذف موهلا اي ان كان المضاف صالحا للحذف واقامة المضاف اليه مقامه بان يرجد في عرفهم اسناد عامل المضاف الى المضاف اليه مع ارادة معنى المضاف حقيقة عرفية وان كان في الحقيقة مجازا فيفهم منه معنى المضاف اجمالا لا تفصيلا وفائدة ذكر المضاف في الكلام تعينه عليه كما في منا تفصيله في باب الحال عند قوله او كان جزء ما له فقولك ضربت يد زيد صالح فيه لانه يقال ضربت زيدا في عرفهم على سبيل الحقيقة العرفية مع كونه في الحقيقة مجاز الكثرة محتمل لانه يضرب يده او رأسه او وجهه او غير ذلك واذا اريد التعيين

لح

نقول زيد مثلا ففائدة ذكر المضاف في الكلام التعيين ع علي الله تقي اه فالموهل بالكسر هو العرب والموهل بالفتح هو المضاف لكن الظاهر والمناسب الثاني اه شرم فقول الشارح اي صالح الحذف بيان لحاصل المعنى فلا اشكال بالتفسير باسم الفاعل لاسم المفعول ثانيا وفي صلاته قوله صالح الحذف من اطلاق المسبب على ارادة السبب جوابا لما استشكله قال شيخنا ان هذا الاعتراض غير مسلم كما لا يخفى عند التأمل ولا يخفى ان هذا صلاحية المضاف للحذف انما هو مدار الكساب الثاني لكون الاول كالمحذوف اه شرم قوله ويفهم منه كلخ اي ولا يجوز ان يكون الواو حالية لما تقدم في باب الحال من ان المضارع المثبت لا يدخل فيه الواو الحالية فهو بيان لما قبله وفي محل العطف على صالحا صالحا فكان من عطف التفسير على المفسر لانه تفسير قوله اي صالح الحذف لخ كما ذكرناه اه شرم

قوله ولا يضاف اسم لخ اعلم ان المضاف والمضاف اليه يجب ان لا يكونا متحدين وان لا يكونا متغايرين بالكلية لانهما لا يخلوان من احد من الستة اما المالك والمملوك او المختص والمختص به او المستحق والمستحق له او الظرفية والمظروفية او البيان والمبين او العامل والمعمول واما اضافة الكل الى الجزء والاضافة لادنى ملابسة يرجعان الى المختص او المستحق لان الاستحقاق والاختصاص في كل منهما حقيقة ومجاز فالمالك والمملوك لا يتحدان ولا يتغايران بالكلية لان بينهما تعلقا بالملكية وكذلك غيره من الستة فلا يجوز الاضافة بين المتحدين فما ورد يأول اي يرجع الى السبيل الجائز وهو المراد بقوله ولا يضاف اسم لخ اه قوله لان المضاف يكتسب لخ الاولى ان يقال لان المالك والمملوك لا يتحدان وكذلك المختص والمختص به لان هذا الامر غير جائز وان لم يوجد التخصيص والتعريف لكن وجه ذكره الشارح هكذا ان ما ورد من موهم اضافة الشيء الى نفسه لم يكن الا في المعنوي فذكر امر اضافة بالمعنوي اه شرع قوله اتحد معنى لخ اي اتحد مقصود الا مصداقا فقط اه اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء على ضربين اما ان يكونا في اصل الوضع في الوضع كالليث والاسد وانسان وبشر وقمح وبر او لا يكونا كذلك بل يكون احدهما اعم من الآخر والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسبحة الى الاسم العام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظ الحين والاسم اذا اضيفت

الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحوه وذات مضافا الى المقصود بالنسبة نحو ذات اصباح وذات يوم بالنسبة وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قال الله حي رباح اه رضي فظهر ان اضافة العام الى الخاص لا يحتاج الى التأويل فاعترض بانه قد قدمنا ان معنى قول المصنف معنى اتحاده مقصود فيدخل فيه اضافة العام الى الخاص لان نحو حيوان الانسان يكون المراد بالحيوان منه هو الانسان وصرح الرضي انه غير محتاج الى التأويل كما تقدم قريبا ومقتضى قول المصنف هنا انه محتاج الى التأويل كما هو غير خفي اه واجيب بان معنى اتحاده مقصودا ان يكونا في المقصود واحدا او لا يكون كذلك فيما اذا اضيف العام الى الخاص لان المقصود فيه تخصيص الاول بالثاني لا غير فقولنا مثلا حيوان الانسان يكون المراد بهما واحد الا ان مقصوده تخصيص الاول بالاضافة للثاني فظهر بان الامرين مختلفان بالعموم والخصوص وان اتحد المصداق الآن اذا تقرر لك هذا فاعلم انه قد يكون هذا النوع اعني اضافة العام الى الخاص في بعض الاحوال متحدا في المقصود فلا يجوز اضافته الا مع التأويل وذلك اذا كان المقصود بالذات بالنسبة في هذا الكلام اي بنسبة العامل فيه الى الثاني لان الاول حينئذ يكون المراد منه اظهار ان للثاني اسما آخر فيكونان واحدا في المقصود فلا يضاف بدون التأويل فاما نحو يوم الخميس يحتمل فيه هذا الوجه بنسبة الحكم في الكلام الى الخميس وجعل الاول مرادا به اظهار اللفظ الذي تطلق للخميس فعلى هذا الوجه ما ذهب اليه الشارح من كون نحو يوم الخميس مما لا يجوز اضافته بغير تأويل كما يتضح ذلك من قوله ونحو يوم الخميس فذهب الاشكال بالمرة بتمثيل الشارح يوم الخميس لما هو محتاج للتأويل ومثل المحقق الرضي يوم الاحد لما هو غير محتاج للتأويل فانظره اه ما ظهر لي ولا يخفى ان الوجه الظاهر في يوم الخميس كونه غير متحد اي من اضافة العام الى الخاص كما ذهب اليه الرضي ولا يبعد هنا كون صاحبه

الشارح على هذه الوجه كما هو واضح اهـ ولا يشكل بان الصفة والموصوف كالعام والخاص لان غرض اضافة الموصوف للصفة تخصيص
للموصوف فيكون حقه ان لا يكون محتاجا للتأويل كما هو واضح مما سلف لان الغرض من الصفة والموصوف في اول الامر
اعني قبل الاضافة انما هو اظهار ان الموصوف متصف بتلك الصفة ليس المراد انهما غير متحدين اي لا يكون قصده
باثبات الصفة على سبيل اعتبار انهما اثنين بل يكون القصد انهما متحدان اي واحد في المعنى وفي القصد لكن يكون
المراد تبيين ان ذلك الموصوف متصف بتلك الصفة فقولنا مثلا رجل كريم يكون القصد فيه اثبات الكرم للرجل اي
اظهار ان ذلك الرجل كريم وهما متحدان في القصد بخلاف العام والخاص فليتأمل اهـ ما ظهر منه فانه دقيق اهـ قوله
واول موهما اذا ورد اي اذا ورد في كلامهم موهم انه من اضافة الشيء الى نفسه يجب تأويله فلا يجوز فكلمنا الامر
هذا التأويل وليس المعنى انه غير مقيس لما تقدم من الرضي انه جائز مع التأويل ولا يخفى انه يظهر منه انه مقيس والا
فلا يقول بالجواز فهذا البيت يكون قيد القول السابق في باب العلم وان يكونا مفردين فاضف اي اضف حتما مع هذا
التأويل فهذا وجه القيدية فاما قول العلامة الخضري وغيره هناك وصيغها ان اضافة الاسم الى اللقب مقصور
على السماع فمحل تأمل لانه لا يقتضيه قول المصنف موهما اذا ورد كونه غير مقيس لانه لا يلزم بذكرنا ورد في كلامهم
لا ايهام ان يكون سماعيا مع انه نص المحقق الرضي هو جواز اضافته فظهر انه مقيس كما تقدم وجهه فلا يظهر
الحكم بالسماع اخذا من هذا القول اعني موهما اذا ورد فتدبر ما قاله شم نقلا عن ش ع ١٢ فائدة ذكر عبارة اذا ورد
بيان المحل الذي ظاهره مخالف للقاعدة ~~[illegible]~~ رحمه تأمل منه ش قوله باضافة المسمى الى الاسم هذا هو الاصل
واما تأويل الاول بالاسم اي الارادة به اللفظ فهو غير اصل وخارج عن هذا الباب لانه ليس بسبب الاضافة بل
بسبب العامل اي لتعذر اسناد العامل اليه مع الارادة به المسمى وانه واقع في الاسم الذي لا اضافة لان قولنا كتبت
زيدا لا يصح الا ان اريد به اللفظ فان ما اضيف ذلك لا يخلو عن ارادة اللفظ ايضا لان العامل فيه لا يسنده الى ذلك
المعمول مرادا به المسمى لكن في حالة الاضافة حينئذ لا يحتاج الى تأويل الثاني فان الثاني فهو باق على الاصل فظهر ان هذا اعني
تأويل الاول بالاسم في بعض المواضع فخارج عما نحن فيه فلا حاجة اصلا الى ان يقال ان هذا التأويل غالب و
غير الغالب تأويل الاول بالاسم كما قال الخضري وغيره اهـ مش ع ١٢

قوله وبعض الاسماء يضاف ابدا ۴ هذا بيان ما خرج عن الحكم الاصلي في الاضافة وهو جواز الاضافة اه ش يعني ان من الاسماء ما يضاف
ابدا اما لفظا ومعنى او معنى فقط وبقي نوع آخر وهو ما يضاف ابدا في اللفظ دون المعنى وهو غير موجود لانه غير ممكن كما لا يخفى فقوله
ابدا قيد عام وقوله وبعض ذلك خاص منه فالاشارة بذا الى الاسماء الملازمة للاضافة مطلقا اي سواء كانت ملازمة في اللفظ والمعنى معا
او المعنى فقط كما اشكال نعلم من منطوق هذا الجزء ومفهومه ان ماذكر في القدر قسمين اه ولا يظهر ان يراد بالقدر ما لزم الاضافة
لفظا ومعنى دون ما لزم الاضافة معنى فقط كما هو ظاهر ابن عقيل لانه لا يناسب الاشارة بذا حينئذ الا اذا اشير الى ما يشمل النوع
قوله وبعض ما يضاف حتما ۴ اعلم ان الملازم للاضافة على نوعين
تجريد معنى ما لزم الاضافة لفظا ومعنى كما قيل اه شم
ما يختص بالاضافة الى الجمل وسيأتي وما يختص بالمفردات وهو ثلثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا
وعند ولدى وسوى ۴ وما يختص بالظاهر وذلك نحو اولي وما يختص بالمضمر واليه اشار بقوله وبعض ما ۴ اه اشموني ١٢
افائدة ۴ في تعبيره في صدر البيتين بالبعض اشعار بان ما جاء هكذا من الاسماء مضبوط بالسماع لا بالقاعدة فتأمل منه
قوله حيث وقع ۴ اي في كل موضع وجد فيه ذلك البعض فحيث تعميمية اه ش ع قوله منفردا ۴ هذا تفسير على القول المشهور فيه
اعراب وحده من انه منصوب على الحالية اه خ بحذف الاقوال فيه اه شم قوله لبيك ۴ واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرار اه رضي على الكافية ١٢ واصل دواليك اتداول لك تداولا
بعد تداول اي اسرع لاجابتك كثيرا واصل سعديك اسعد لك اسعادا بعد اسعاد اي اسعادين اي اسعاد الكثير اي معنى
اعينك اعانة بعد اعانة ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد كما في التصريح اه
ونقل عن شرح انه كله قد يستعمل سعديك في غير الاجابة بمعناه السعادة وهو من المدح كما في قوله سعديك يا اذا
العزائم اه قوله وشذ ايلاء يدي ۴ الا لفاء قوله حيث وقع منصفا اي في كل موضع حتى في البيت اضافتها الى
بيان ما جاء في البيت من ايلاء الظاهر بكونه شاذا فقال وشذ ايلاء يدي ۴ اه كذا افاد ش ١٢ قوله والتزموا اضافة ۴
اعلم ان الظروف في المضاف الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة لا غير حيث في المكان واذ واذا
في الزمان واما جائزة الاضافة الى الجمل وفيه تفصيل انظر رضي صحيفة سنة ١٠٣ جز ثاني ١٢ قوله ما تأولها بالمصادر ۴ معنى

فتأمل

كرشائي تأويل المصادر ان مع صلتها مواضع المصادر المعلوم منونها لان الجملة ليست مستقلة فلا تقع في اعراب اصالة لتلك المعنى هو
المصطلح عليه عند المعانيين ولا يصح ان يراد بالتأويل هنا ما هو عند النحاة ولو على سبيل عدم الثابك وهو الارجاع الى المصدر
لانه اذا اريد به هكذا لا يصح ان يقال انه لازم الاضافة للجمل لان الجملة كانت بهذا التأويل المذكور مفردا فلا يقال انه جملة الا ترى
انه لا يقال في قوله تع وان تصوموا خير لكم ان الجملة مبتدأ فعدم صحة اطلاق الجملة في هذا التأويل سواء كان التأويل مع اداة
او بغيره وايضا يبطل ما تقدم عند قوله تكسر في الابتداء وفي بدء صلة لانه ان اريد بهذا التأويل الاصطلاحي يلزم فتح
همزة ان بعدها وقد ذكر هناك وقد اولع الفقهاء ومن هم بفتح همزة ان بعد حيث وهو لحن فاحش اه ويلزم ايضا
بطلان قوله بعد ذلك وقال بعض العلماء والاوجه جواز الوجهين بعد حيث لان جواز الكسر يوجب ان يكون مدخولها
غير مؤول اصطلاحي فبالجملة لابد هنا ان يراد بالتأويل ما هو عند المعانيين كذا قال شيخنا م قوله مفعولان للازم
اي في المعنى فان الثاني منهما معطوف على الاول او يقال انه تثنية تغليب اه م قوله وان ينون يحمل الخ اي ولا بأس بافراد
اذ عن الاضافة في اللفظ مع التنوين اي مع بعضه تعويضه وليس المعنى انه يقبل افراده واضافته مع التنوين كما يتوهم
لان التنوين يوجب الغاء الاضافة لفظا فبالجملة ان المعنى يجوز افراد اذ مع التنوين اي لا يجوز افراده الا مع التنوين الذي
هو عوض عنه اه ولا يخفى ان المراد بالافراد افراده في اللفظ فقط فلذا اصح قوله والزموا لان معنى اللزوم عدم الانفكاك،
وهو صادق بما في المعنى وان افرد في اللفظ اه شيخ م ثم ان الضمير في قوله وان ينون يرجع الى اذ على قاعدة اذا
احتمل الارجاع الى اكثر من واحد يحمل على الاقرب ثم نقل كذلك قوله يحتمل افراد اذ اه شيخ م قوله ومثلها معنى الخ
والظاهر ان ما مبتدأ وكان صلته والخبر قوله اضف جوازا وكان الثاني متعلق باضف فحصل من جملة الكلام ان وجه الشبه باذ
انما هو مطلق الاضافة للجمل ويحتمل ان يكون الخبر قوله كاذ فيكون قوله اضف الخ في قوة الاستدراك والاول اولى لان
مدخول المراد بدون توهم مخالفة اولى من حصوله مع التوهم وان رفع بالاستدراك اه قوله لكن جوازا الخ
اشار به الى ان قوله جوازا في قوة الاستدراك بتقدير اضف اضافة جائزة اي لكن اضف اضافة الخ فجعل

الشارح قوله كان متعلقا بأضيق لا بجواز ما والا لقال ولكن في اول قوله اضيق الخ لا في قوله جواز الكلام لا يخفى اهـ شم قوله
غير محدود والمحدود ما في ذاته حد وحصر وفي خلافه قسمان على ما ذكره الخضري وغيره اي ما ليس له حصر
اصلا كحين وساعة وحال ويوم التي اريد به مطلق الحين وما له حصر في بعض الوجوه كعشية وصباح ويوم
وليلة التي اريد به مقابل النهار وكذا الليلة التي اريد بها مقابل اليوم فاليوم المراد منه العدد
يكون من المحدود اهـ انظر خضري (١) اعلم انه قد حصل لك انه يجوز اضافة هذه الظروف الى الجمل اذا
كانت كان فأما اذا لم تضفها الى الجملة فهل يجوز افرادها عن الاضافة او يجوز اضافتها الى المفرد
فتأمل وانظر الكتب ١٢ قوله وابن او اعرب الخ يعني انه يجوز بناء مكان واعرابه وهذا اجمل
وهو صادق بالمساواة وبما اختير فيه احدهما دون آخر كالظرف الظاهر والمتبادر انهما مساو
يا اختيار لاحدهما فرفع هذا التوهم بقوله واختر بنا الخ وقبل فعل معرب الخ فهو في قوة الاستدراك
او من عطف المفصل على المجمل اهـ شم قوله ومن بنى فلن يفندا الخ اي يجوز البناء قبل الفعل المعرب
وقبل الجملة الاسمية ولو على سبيل الضعف هذا هو مذهب الكوفيين ففيه رد للبصريين لانه يجب الاعراب
عندهم حينئذ كما في الشرح وغيره ولا يظهر اجراء البيت على مذهبهم كما زعم البعض لانه يحوج الى
جعل المراد بقوله وابن او اعرب الخ في بعض المواضع اعني ما صدر بفعل مبني لخروج المعرب من
الفعل والجملة الاسمية فالمراد بقوله ومن بنى فلن يفندا الرد على الكوفيين اي لم يعتبر المصنف ذلك القول
وذلك غير ظاهر ايضا بدليل ما في الاشموني من ان الناظم مال لمذهب الكوفيين فالاولى ما قدمناه من
انه من عطف المفصل على المجمل او في قوة الاستدراك اهـ لكن لا يخفى انه يفهم من قول الناظم ان ضعف
البناء قبل الفعل المعرب والجملة الاسمية اشد منه في اعراب ما قبل فعل مبني كما هو ظاهر اهـ شم
واعلم ان قوله واختر بنا الخ شامل للماضي والمبني من المضارع وهو ذو النون المباشرة ونون جماعة النساء
كما ذهب اليه الاشموني وان اقتصر عليه الشارح على الاول ولعل وجه اقتصاره نظرا للغالب كذا قال شم ١٢

قوله والزموا اذا اضافة لخ } وفي تعبيره بالزموا اشارة الى ان مرجع هذا الحكم السماع لا القياس كذا في قوله والزموا اذا الخ فتامل ثم
اعلم ان الغالب في اذا ان تكون للظرفية المتضمنة معنى الشرط فلذا اختص بالفعلية كما في خ ولا تخرج من الظرفية اصلا على الارجح
ان معنى نحو لا الاقوال اهـ واما الغالب من الجملة المضاف اليها الماضوية فلذلك اتى المثال هكذا وبعد اما قوة التنبيه
قوله واما نحو اذا السماء لخ مراده هذا دليل من جوز الاسمية فوجهه المخالفون باضمار فعل اهـ قوله لمفهم اثنين لخ يعني ان من
الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا ويشترط لذلك ثلاثة شروط التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق اهـ من ابن عقيل والخضري
اما الشرط الاول فلان النكرة لا يؤكد والثاني لانهما موضوعان لتاكيد المثنى واما المراد بعدم التفرق كون الدال على اثنين بكلمة
واحدة ولم يجد وجه هذه الشروط حتى قال بعض العلامة يسين رحمه الله فانظره بعد ما ذكر من الاوجه اهـ قوله لنكرة اما الاني
للرد على من اجاز ذلك كما ان اشموني بعده اهـ قوله وعطف) هذا عطف تفسير لان التفرق لا يتصور الا مع العطف فلبيان المراد
بالتفرق ذكر الشارح وعطف اهـ ولا يشكل بتوكيد اللفظي مع انه ليس فيه عطف لانه ليس دالا على اثنين كما لا يخفى اهـ ش م قوله
ولا يضافان الا الى لخ } قد بين الشارح رح في التفسير ما في تقديم المعمول في البيت اعني لمفهم اثنين من الحصر وبان فائدة
الحصر الرد على ما في ت من انه اجاز ابن الانباري اضافتهما الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك احسن من تمنا
قوله او بالاشتراك } بان كان موضوعا على الاشتراك ثم اضيف اليه بعد تعيينه لاثنين بقرينة المقام كما لا يخفى اهـ اهـ منه
قوله ولا تضف لمفرد معرف لخ } يعني ان ايا من الملازم الاضافة ولا تضاف لمفرد معرف سواء كانت موصولة او شرطا او
استفهاما او صفة هذا هو اصل الحكم ثم ان عرض عارض فيجوز الاضافة اليه هذا هو المراد بقوله
وان كررتها لخ ثم لما كان احد العارضين قائمة على اي والاخر على المضاف فرق بينهما كما هو ظاهر من العبارة ولا
يمكن له ان يقول وان كررتها او نويت الاجزاء فاضف اهـ ثم انه لا ضرر بعدم وجود هذا العارض في بعض المواضع
فلا حاجة الى ما في ص وغيره من انه رجوع الضمير في كررتها الى اي مع دون اعتبار العموم فتامل اهـ ~~[illegible]~~
وفي ص او بعطف عليه بالواو نحو اي زيد وعمرو جاءنا قال ش ويحتمل ادخالها في التكرير بجعل
التكرير حقيقة او حكما لانه نحو اي واي عمرو جاءنا واي زيد وعمرو جاءنا سيان عند النحاة ص ان تامل
ثم انه في مفهوم قوله ولا تضاف لمفرد معرف خمس صور التي يجوز اضافتها الكل منها المعرف مثنى او جمعا النكرة
مفردا او مثنى او جمعا كما هو غير خفي لكن لما كان لاي خصوص مبنية بالبعض منها بين الناظم ~~[illegible]~~

هذا المفهوم بقوله واختصص بالمعرفة الخ اهـ تبنيه ١٢ قوله او ان تنوي الاجزاء الخ انما فسر الشارح ان اشارة الى انه الاحسن
هنا جعل او تنوي شرطا مستقلا على ما قاله المكودي ثانيا عبارته واو تنو معطوف على كررنا فهو شرط والتقدير وان
كررنا او نويت الاجزاء فاضفنا وفيه نظر نظر لانه ما عطف على الشرط شرطا وتقدم عليه فاضف وهو جواب ولا يجوز
تقديم الجواب على الشرط ولم ار فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فاكرمه او يقعد على
ان الكرام من ترتيب على الفعلين ويتخرج على ان يكون هذه ان الشرطية قبل تنو على مذهب من اجاز ذلك فيكون التقدير او ان
تنو الاجزاء فاضف وحذف فاضف لدلالة الاول عليه فان قلت مذهب من اجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذفها
ان كقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وهنا قلت يجوز ان يكون تنو مرفوعا والتخفيف بالكسرة عن الياء كقوله
وأبل اذا ايسر في قراءة من حذف الياء او يكون حذف من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من
لا يعتد بحركة النقل في ال اهـ قوله واختصص في التأكيد رد على ما في الاشموني من خلاف ابن عصفور اهـ
قوله اذا كانت صفة لنكرة معلوم من تخصيصها الاضافة للنكرة اهـ قوله وكذلك اذا كانت حالا الخ يؤخذ
هذا من البيت من قوله الصفة بجعل المراد منه الصفة في المعنى اهـ ثم ان جملة اي المذكورة اربعة موصولة
وصفية وشرطية واستفهامية ويقال عن شيخ اي التعميمية وانه هذا في قوله واي فعل آخر منه الخ
انظر الكتب بجديد اهـ
قوله والزموا اضافة لدن الخ فيه عشر لغات (لَدُنْ لِدُنْ لَدْنِ لَدُنْ) بتثليث الدال مع فتح اللام وسكون النون (لَدِنْ لَدُنْ) بفتح الدال وسكون
مع كسر النون (لَدْنَ) بسكون الدال وفتح النون (لُدُنْ) بضم الدال وسكونها مع حذف النون (لَدُ) بضم فسكون (لَتْ) بابدال التاء
الدال طاء في لدن اهـ من يسين على ق وفي ص بدل اللغة العاشرة لغة اخرى فانظره وأما لدى فهو كعند في الاحكام كلها كما في خ
نقلا عن المغني انظر مغني في مبحث عند للفرق بين لدى ولدن وعند اهـ قوله فجر الخ وفي خ فائدة ايضا لكن الاولى
ان يقال كما قال شيخ من ان فائدته بيان ما اراد بقوله وبنصب غدوة الخ من ان الجمهور لانهم قالوا ان غدوة
منصوبة بكان المحذوفة ولدن مضافة الى كان فكان قال الناظم والزموا اضافة للدن فجر للمضاف اليه لكن لفظ غدوة جاءت
منصوبة بعد فكان قوله وبنصب غدوة في محل استدراك وهو لا يظهر الا بتكرير مثلا كما يظهر عند تأمل قليل ~~...~~
~~...~~ ولا يرد هنا قوله والزموا لان اللزوم في غير هذا اللفظ اي لا يلفظ لدن مع غير غدوة الا وهي مضافة لو انها

مقتضى بحث نقلا من محمد

قوله واضمم بناء الخ اعلم انه غير الظروف المذكورة بعده مما لازم الاضافة لفظا ومعنى كما افهمه كلام الناظم كما هو واضح فاذا
قدر اشبهن من الكلمات الملازمة للاضافة غير فلا يتعين ما قال الصبان هنا فانظره من تمام العبارة بعد احوال معلومة عدا عند
النحاة واما المناطقة فلم يثبتوا الا ثلاثة لانهم لم يسلموا حالة ما نوى معناه فقط اي دون اللفظ بل انهم قالوا ان حذف المضاف اليه
فربما لاحظ فيعرب ويبنى كيوم لانه سبب البناء عارض وربما لا يلاحظ فيعرب فقط اه فالفرق عند النحاة بين ما نوى
معناه فقط وبين ما نوى لفظه ومعناه ما في خ نقلا عن صبان فانظره اه ان قلت انه من حالاتها ان لا ينوي اصلا فكيف يقال
انه لازم الاضافة بالنظر اليه قلنا ان الحكم القول بلزوم الاضافة بالنظر الى معناها لا بالنظر الى قصد المتكلم فانه معانيها من
امور النسبية فلا يستعمل الا بشيء آخر فلا بد ان يوجد شيء آخر وهو المضاف اليه في نفس الامر سواء ذكر او لم يذكر او قصد
او لم يقصد ان كذا قال ش ١٢ ثم ان ظاهر البيت ما ذهب اليه المناطقة لان المعنى ابن على الضم ان نوى ما عدم وما عدم هو اللفظ لا المعنى
كما هو ظاهر لكن فيه خرق اجماع النحاة لان النحاة اجمعوا على اربع حالات كما يفهم من خ فلذلك كان الاولى ان يجعل عليه يجري
بجعل المراد ناويا معنى ما عدم كما قدره الشارح بقرينة قوله ناويا لان النية لا يناسب الا بالمعنى وان كان مراده اللفظ لقال
مقدرا لانه الانسب باللفظ التقدير اه تأمل ١٢ ان من يجد علة بنائها في حالة واعرابها في غيرها فقلا عن الرضي هذا الى
ت مقدم على قوله واضمم بناء الخ

قوله ومع مع الخ اعلم انه معا نوعان على ما اختاره ارباب الحواشي احدها ظرفية فهي لازم الاضافة ومعناه موضع الاستصحاب او زمنه
وثانيهما مفردة فهي غير ظرفية منصوب على الحالية بمعنى جميعا او مجتمعا فالاول ما اختاره ابن مالك كما في المغني فعنده لا فرق بين
قولك فعلنا معا وفعلنا جميعا اي كلنا سواء في الفعل وعند من جعله بمعنى مجتمعا انه يوجد الفرق فمعنى قولك فعلنا معا كلنا
سواء في الفعل في زمن واحد وفعلنا جميعا كلنا سواء في الفعل سواء اتحد في الزمن ام لا ثم انه مع على ما اختاره الرضي
ظرف غير متصرف مطلقا اي سواء كان في حال الاضافة ام لا الانفال وانما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم للنصب
ثم تقول يلزم اضافته مع انه ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا
على الظرفية نحو جئنا معا اه عبارته مع حذف ١٢ تأمل ش ملخصا من الحواشي ورضي ومغني فليحرر ١٢ فاما اذا اجرينا البيت
على وفق الحواشي لا يجوز كون مع المذكورة فيه على وجه الاطلاق بل يتعين ان يكون هو الظرفية كما هو واضح بخلاف ما اذا اجريناه
على ما حققه الرضي لانه ليس عنده الا وجه واحد فالمراد بلزوم الاضافة اما لفظا او معنى يعني ان كان نحو كنت مع زيد فهي لفظا
او نحو جئنا معا ففي المعنى لكن الظاهر اجراؤه على صناعة الحواشي تأمل اه قوله مع فيها قليل الخ مراده بسكون عينها على سيبويه
لانه قد خص السكون بها بالضرورة كما في ابن عقيل والناظم يتعرض في مثل هذا الكتاب الجيد بلغة قليلة اه قوله ونقل فتح وكسر الخ

انما ذكر هذا الحكم مع كونها جلية معلومة وغير مختصة بهذا المكان بل في كل موضع التقاء الساكنين كذلك للرد على من زعم
ان الحركة المعطاة للساكنين انما هي الكسر وان الفتح مع الساكن على الغة المشهورة لان مما اعطي للساكنين فلا نقع الاعلى
اللغة ان ابن عقيل مع خضري اه اليس

قوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا الخ هذا واحد من الحالات الاربع وترك حالتين لكونهما معلومتين بلا خفاء اه اعلم انه لا يعترض
بعدم ادخال غير فيه لان مراده بيان المنتصب على الظرفية ولا يتعين نصب غير عليه فلذلك تركها كما في ص هذا
اولى مما قيل من انه يصدق قوله وما من بعده قد ذكرا على الملفوظ بعده ولو باعتبار وجه فيدخل في هذا الحكم
غير فالنصب اعم من ان يكون على الظرفية او غيرها اه ولا يعترض اصلا بجر من لبعضها وان كان
لازما لبعض كعل لانه من صنف النصب على الظرفية لكن النصب على المحل لاشتغال الآخر
بجر من كما لا يخفى على من له دخل في باب المفعول فيه اه ثم قد يعترض بانه يقتضي ظاهر البيت ان كلها معرفة ما لم ينو
المضاف اليه لفظا ولا معنى وليس كذلك لان حسب متوغلة في الابهام فلا يتعرف بالاضافة ان اشتد في التشديد هذا
الاعتراض اجيب عنه بانه انما قال الناظم اذا نكرا بالنظر الى الاصل والغالب لان الاصل ان يتعرف الاسم بالاضافة
وان ينكر بقطعها فلا اشكال بما جاء مخالفا لهذا الاصل في فرد واحد اه او يقال ان المراد بالتنكير العنوي
اي انعدام الاضافة لفظا ومعنى لكن الاولى اولى اه وايضا ان حسب ملازم الاضافة لفظا كما في الحواشي فهو
خلاف ما يقتضيه البيت يجاب عنه بانه ليس في كلامه ما يدل على ان كلها قطع الاضافة لفظا ومعنى بل المراد
ان المذكور قبلا وما ذكر بعده ان قبلا وما ذكر بعده ينكر فيعرب فلا ينصرف هذا الحكم الا لما امكن
منها بهذه الصورة اه تأمل ثم قد علم مما مر وح ينبغي ان يحمل كلامه على المجموع اه انظر
جوابا صافيا اه قوله اذا لم يدخل عليها حرف جر هذا على تخصيص النصب بكونه ظاهرا كما لا يخفى اه
انظر ما سبب ذكره تعميما مع كون الجر هنا مختصة بمن فيكفي ان يقول اذا لم يدخل عليها من اه
قوله كما قد كان قبل الخ فائدته مع قوله جر واظهار ان الجر الكائن الجر الذي قبل اي
بالمضاف لا من وجه آخر ولا طارئ بعد حذف المضاف فتفسير الصبان رحمه الله لقوله من بما جر وا
بقوله اي استدامو الجر مأخوذ من قوله كما قد كان قبل الخ فتأمل اه فان قلت لا فائدة لقوله جر وا مع
قوله كما قد كان قبل الخ قلنا ان لم يذكر جر وا لا يأتي الاظهار بما هو مقصود بالذات اه فتأمل اه قوله مماثلا
والمراد بها المضاف اخذا من قوله مماثلا بجعل المراد بالمماثلة المماثلة كونه مضافا اه كذا قال ثم

قوله كما لو قال اذا ابن شمس الخ اعلم ان مغايرة المشبه والمشبه به هنا وفيما نقدم قريبا اعني كما قد كان قبل حذف ما من
وفي مثلهما بالاعتبار قال ش والاولى ان يقول على انها على قول من قال ان العرض لا يبقى زمانين مثلا كما في الحبا
[illegible] فالمغايرة بالذات ووجهه ان الالفاظ من الاعراض والعرض لا يبقى زمانين اي العرض الموجود في زمان
لا يأتي في زمن آخر و [illegible]
[illegible] فاذا كررت زيد
مرتين ليس ثانيهما الاول بل لا توافقه الا في الصورة [illegible] فالمضاف المحذوف المضاف اليه ليس [illegible]
المذكور المضاف اليه [illegible] وان كان اللفظ هو فلا مشاركة للتشبيه اصلا اه تامل [illegible]
[illegible]
يبقى لما قاله ش [illegible] فلا ينبغي عليه ان يجعل اذا حالا الاسم الاصح [illegible]
واذا متعلقة بما المستقر الذي تعلق به كما لو اه قوله بشرط عطف الخ اي على ذلك
[illegible]
اما خوفه من قوله اضفت الاول لانه معلوم ان الاول ما لم حذف فيه المضاف اليه فلا يحسن العطف الا عليه لكونه اولا وارد
[illegible] من المضاف اليه كان شرط الاضافة الى المثل فيما حذف منه المضاف اليه [illegible] لا يجوز اصلا لان
هذا الشرط وجود الدال على المضاف اليه المحذوف وذلك لا يؤدي بنفسه اه تامل قوله فصل مضاف الخ اعلم ان المضاف
اليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما [illegible]
عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد اشار الى الاول بقوله فصل الخ
الى الثاني بقوله واضطرارا وجدا اه مكودي م قول المكودي الا في ضرورة الشعر وهو على قسمين اما بلا قبح ان كان الفاصل
مفعوله او ظرفه او قسما واما مع قبح ان كان غيرها اه ما نقل من ع قوله شبه فعل الخ اي ما يعمل عمل الفعل اه ش
والمراد به المصدر واسم الفاعل كما صرح به ابن عقيل وصريح فيدخل فيه الامثلة المبالغة والصفة المشبهة اه ش بلفظه ع
ودخول الاول ظاهر ولعل دخول الثاني باعتبار يراد باسم الفاعل الحقيقة والمشبهة به اه اما اسم المفعول المتعدي لاثنين او ثلاثة
فكذلك بحسب الدليل لكنه لم يصرح به كما في ص حيث قال ولم يذكروا اسم المفعول اه قال ش لعله لعدم وقوعه في كلامهم
تنبيه يشترط في الوصف المتعدي لاثنين او ثلاثة ان لا يكون الفاصل مفعوله الاول كما يظهر من الحواشي [illegible]
المفعول الاول وفصله الثاني او الثالث [illegible] الاضافة الى الاول او الثاني والمضاف اليه الثاني كما يظهر من الحواشي
قال ش لعل عدم التصريح به لكونه معلوما من [illegible] الاصل ان لا يفصل فمن الوسعة جوازه في هذه المواضع المخصوصة فينبغي عليه ظهور
منه التأخير عن المضاف اليه وهو لا يظهر اذا كان الفاصل مفعوله الاول لكن هذا المحل محله اه تامل قوله مفعولا الخ

مفعولاً به كما يدل عليه الاطلاق اه قوله او ظرفا اي او شبهه وهو الجار والمجرور كما في ابن عقيل فقوله او ظرفا يشمل الحقيقي والحكمي اه قوله ولم يعب نحو ذلك هذه العبارة ان الفصل بالقسم جائز مع هو حينئذ بخلاف المتقدم من الظرف والمفعول به ولهذا قال شرح ابن عقيل بقوله وجاء الفصل ايضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائي هذا غلام والله زيد اه قوله اجز في السعة معلوم من الطلاق اجز ومن ذكره بعد واضطرار اوجد اه قوله في ثلاث صور الاولى الخ هما لا يخفى ما فيه من انه لا تناسب بين ذكره وبين قوله الاتي الثانية ان يكون الفصل الخ فالظاهر ان يقال كما قال الشيخ المكودي الاول ان يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينهما بمعمول المضاف وهو على قسمين الخ الثانية ان يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول المضاف الثالث الفصل بالقسم اه او يقال كما في الاشموني الاولى ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله او ظرفه والثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل اما مفعوله الثاني او ظرفه الخ اه ونقل عن البعض جواب بالتقدير فيقدر عند قوله الاولى ان يكون المضاف شبيها بالفعل اي وكان الفاصل مفعولاً وكذا يقدر عند قوله الثانية ان يكون الفصل بظرف اي وكان المضاف شبيها بالفعل ويحذف في الاول لدلالة الثاني والثاني لدلالة الاول فيسمى شبه الاحتباك اه قاري وللمحشي قال ش والوجه السالم لنا الآن نقول اراد الشارح هنا اختصارا بليغا فلم يذكر تتمة النوع الاولى اعني وكان الفاصل مفعولا لما يفهم ذلك على الظهور من قوله الثانية ان يكون الفصل الخ ومن جعل الثانية وكذلك يفهم على الظهور تتمة النوع الثاني اعني وكان المضاف شبيها بالفعل من قوله الاولى ان يكون المضاف شبيها ويعلم هذا بني على القطعية من قوله والى الاولى والثانية الاشارة بقوله فصل مضاف الخ فلا تغتر بترك ذلك اه امتنم ١٢

ثم ان قوله والى هذه الاخيرة الاشارة بقوله ولم يعب الخ فيه ما لا يخفى اينما مر بانه خالد هنا لا محله بعد قوله ولم يعب الخ كما هو واضح يقال ذكره هنا العلم مما بعده كما تقدم نظيره عند قول الناظم وشبه في بيه عشرونا في بيان اعراب الفرع فبالجملة لا يخلو من خفاء اه قوله باجنبي ذهب الي انه صفاته وغيره حال ولم يتعرضوا الى جعله متعلقا بوجد مع كونها اظهر فلذلك قال ابن الخباع دح قوله باجنبي) والظاهر بل المتعين انه متعلق بوجد كما يبادر اليه الذهن مرارا ثم رأيت العلامة المكودي صرح به فلله الحمد اه ما كتبه ١٢ قوله او بنعت الخ قيل انه من عطف الخاص على العام فيشكل بانه لا يجوز باو كما في من بل يختص بالواو ويجاب بانه يصح على مذهب من جوزه كما في البناني في بحث المسند اليه او يقال ان او بمعنى الواو فقيد افادته كما في الباجوري اه بتغيير ما ش ١٢ فال شن لا حاجة اليه لانه ما حمل على جعله من عطف الخاص على العام الا ارادة باجنبي ما ليس معمولا للمضاف وليس ذلك المراد هنا بل المراد به ما ليس شيئا للمضاف اي ما ليس له تعلق تركيبي بالمضاف فكان العطف في قوله او بنعت مغايرا وكذلك العطف في قوله او نداء من عطف المغاير لان النداء جملة كما لا يخفى والمراد بالاجنبي الاجنبي من المفرد لان القسمة هنا في المفرد فالحاصل ان الفصل المخصوص بالضرورة نوعان الفصل بالجملة وبالمفرد ثم الفصل بالمفرد نوعان الفصل باجنبي اي بما لا تعلق له بالمضاف والفصل بنعت اه تأمل ١٢ ثم ان المذكورة هنا ما يجوز في الضرورة وقد جاء الفصل في الضرورة بغيرها فهو مما لا يجوز لنا اتيانه في البيت اه ما ظهر من المولى ١٢

(المغني)

كالمنساء

{المضاف الى ياء المتكلم} في اعراب الاسم المضاف الى الياء وبنائه اربعة مذاهب انظر الاشموني في الخاتمة اه قوله اخر ما اضيف الخ}
لم يبين حالة الياء في ذلك لان المقصود بيان ما هو مقصود في الباب وانما المقصود في الباب بيان الاحكام التي تطرأ بالاضافة
فلما بين فيما بعد وجوب الفتح فهم لنا ان الياء في تلك الانواع على اصله وهو جواز الفتح والسكون كما بين الشارح بقوله واما الياء الخ وكذا الكلم
يذكر فيما بعد اعني ما اذا كان المضاف معتلا او تثنية او جمعا حالة آخر المضاف لكونها ما قبل الياء اي ليس مما يطرأ بالاضافة للياء ثم لا ينبغي
ان آخر المنادى في تلك الاربعة ساكنة قبلها اه قوله للياء} وفي المكودي ان ال في اليا للعهد اما لما في الترجمة من قوله والمتكلم
او في اول الكتاب من قوله وقيل بالنفس اه ثم قال ويحتمل ان يكون للعهد الذهني اي الياء المعهودة عند النحاة اه
قوله كرام وقذى} الخ وفي اتيانه مثالين من نوعي المعتل شعور بان لكل منهما احكاما مستقلة كما يتضح قريبا اه شنوه
قوله كابنين وزيدين} وكذا ملحقاتهما كاثنين وغيره ولا بأس بعدم ذكرها لما لا يخفى جريان حكم المشبه به للمشبه اه شنوه
قوله جميعها} تأكيد لدفع توهم ان ذه اشارة الى الاخير من الاربعة لان ذي للاشارة للقريب فالظاهر جعلها تأكيدا
للمبتدأ ثانيا كما جوزه الحواشي وان كان التوكيد مستفادا على ذلك لما في الاول من اجرائه على اصله كما قال شنوه اه قوله
يعد} حال من اليا لا صفة لما اشتهر من ان الجملة وشبهها اذا جاءا بعد المعرفة مظهرين معنى الصفة يجعل حالا لانه وان
كان صفة يجيء نعت المعرفة نكرة لكون الصفة في الحقيقة متعلقة والضمير المحذوف المضاف اليه بعد عائد الى ذي
على الظاهر من الوجهين كما ذكرناه فمعنى الضمير للمشار اليه لذي كما هو كذلك في كل موضع رجع فيه الضمير لاسم الاشارة اه ما ظهر لي شنوه
ثم ان فائدة ذكره بعد دفع توهم كون الياء مبهمة ووجه الدفع ظاهر لانه وان كان المراد الياء فيفهم لما ذكر بعد
لا تنها ليس بعدها بل فيها اه شنوه قوله احتذي} وفي الازهري التزم فلا اشكال وفي خ ي اتبع فينبغي ان يراد
بالاتباع اتباعا لازما لظهور وجوبه اه شنوه قوله وتدغم الياء الخ} لما ذكر
ثم كان آخر المضاف في ذي الاربعة لا يخلو من ان يكون واوا او ياء او الفا ففي الجمع في حالة الرفع الواو وفي حالتي النصب
والجر منها ومن التثنية وفي المنقوص الياء وفي المقصور وفي حالة الرفع من التثنية الالف وكان لكل من هذه الاحرف احكام
مستقلة شرع في بيانها فقال وتدغم الياء الخ اه شنوه قوله في حالة الجر والنصب} قال شنوه لو قال في حالتي الجر والنصب
لافاد انهما مستويان في الحكم بلا تفرق اصلا كما هو كذلك في الواقع فلعل الانسب هنا وجود الفرق
بينهما في اي جهة لتركه صورة استفادة الاستواء لكن لم يعلم لنا فرق فانظره اه قوله نحو مررت بزيدي الخ} يحتمل ان يكون
تثنية او جمعا الظاهر ان يكون الاول تثنية والثاني جمعا ان الالتباس في نحو مسلمين بين حالة الرفع وغيره من الالتباس
بالاعلال فلا نظر به اه شنوه قوله والواو} وفي تعبيره هكذا دون ان يذكر وتدغم الياء الواو فيه كما هو المناسبة اشارة الى
تفرق هيئة الادغام بينهما اه شنوه ثم ان معناه تدغم الواو في الياء مع جميع امكانها فلا يمكن الا بعد القلب فلذلك ذكر الشارح
وعنهم منه الخ اه شنوه قوله وان ما قبل واو الخ} مفهومه انه لم يفتح فابق عليه فلا يأتي ما قبله الا الفتح فالمفهوم والمنطوق

هنا مقصود ان بالذات اه ثم ان الغالب في العبارات ان يكون المنطوق مقصودا بالذات والمفهوم بالتبع وتارة يكونان مقصودين بالذات كما هنا وتارة يكون المنطوق بالتبع والمفهوم بالذات فينبغي ان يوجد هناك فائدة حتى يجعل مقصودا بالذات مفهوما اه

قوله بعد قلب الواو ياء ح فيه قولان هل الكسرة اول او القلب كما يظهر في الحواشي والظاهر انه هو الكسرة متأخرة فكذلك بينه الشارح رحمه الله

قوله وان كان ما قبل الواو ح يعني الشارح رحمه الله في صورة تبيين ما فهم من البيت دون ذكره بعد اما او نحوه لما اسلفناه قريبا اه

فافهم ش قوله يس ح اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر

في باب عصى وفي باب غلامي مفردا فيتعذر الاعراب فيهما مطلقا واما المستثقل اعرابه في اسم المنقوص رفعا وجرا وفي جمع مذكر

سالم رفعا وذلك نحو جائني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام

فقلبت اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرع له

من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام على اخف الاوزان اي ثلاثيا

ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوي لي اه رضي باقتصار وان ـ التفصيل فانظره صحيفه ٣ ج اول فمن ذلك يعلم ان

علة قلب الضمة فتحة هنا اعني نحو مسلمي الثقل بلا معارض مع انتفاء اسباب الخفة فلذلك ذكر الناظم يهدي اشارة الى هذه العلة اه كما

فتنبه ١٢ ش ١١ قوله يسهل ويخفي ح من عطف العلة على المعلول لان خفة الكلمة علة لسهل النطق فليس عطف تفسير كما قيل اه ش

قوله وفي المقصور ح هذا في محل استدراك فالانسب كما هو واضح فالانسب للشارح ان يذكر كلمة عند دخوله

فيهما كما فاسش والله اعلم اه قوله حسن ح معناه ان انقلاب الالف ياء في الواو دائما عن هذيل في المقصور حسن عندنا

لان الانقلاب حسن عندهم كما يوهم اولا فلعل الناظم رجح هذه اللغة فتدبر اه ش ١٢ والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

اعمال المصدر ح لما فرغ الناظم من مبحث المعمولات مثل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات شرع في مبحث العاملات

فقد مضى مبحث الاصل منها وهو الفعل في باب تعدي الفعل ولزومه لتناسب استحق ذكره هنا فليس هنا الا الفروع

منها ثم قدم منها المصدر لكونه شبيها لمطلق الفعل بخلاف اسمي الفاعل والمفعول لانه شبيهما المختص الفعل وهو المضارع اه ش

ثم عبر الناظم في الترجمة باعمال المصدر دون عمل المصدر لما فيه من الصراحة بالمقصود بالذات والمقصود بالذات بيان هيئة التكلم

وهو الاعمال لا العمل وان كان معلوما بالثاني لكن لا بالصراحة اه ش فتدبر ١٢ قوله بفعله) وانما قدم المعمول للاهتمام اه قوله

المصدر ح قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل انظر هذه آخر صحيفة ١٩١ جزء ثاني بعد التفصيل ١٢ تنبيه

وفي الاشموني وليس من الشروط كونه بمعنى الحال او الاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه

يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع اه هذا على خلاف التحقيق فان التحقيق كما في الرضي

~~انه كيف اشتراط الحالية والاستقبالية لاسم الفاعل من دون المصدر~~ جاز طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونهما من ضرورياته

فبعد حصولهما يكفي للعمل فيهما ادنى شبه بالفعل فلذلك لم يشترط الحالية والاستقبالية فيه بخلاف اسم الفاعل فان طلبه

لهما ضعيف لكونه بتضمنه المصدر فينبغي لعمله قوة الشبه بالفعل فاشترط الحالية والاستقبالية لحصول الشبه المعنوية بالمضارع

الذي يشبهه في اللفظ بالموازنة اه انظر رضي في باب الاضافة من صحيفة ٢٨٠ جزء اول وفي باب المصدر من صحيفة ١٩٣ جزء ثاني اه فتدبر

(عفي)

عمل المصدر لكونه مشابها للفعل لا لكونه اصل الفعل فلا حاجة الى الاعتراض والجواب الآتيين فالهما الضبارة عند قول المحقق

في العمل اه فليحرر ١٢ قوله مضافا الخ قد يقال انه قد علم من ظاهر قوله بفعله المصدر الخ ان لكل مصدر عملا فلا حاجة الى التنويع

بالمضاف الخ اجيب بانه لذكره فائدة اي فائدة وهي الرد على من خالف في بعضها والخلاف كما في الاشموني وغيره اه كذا
نقل عن ش ب ل اه ولم يكتف الناظم بذكر مطلقا كما صنعه ابن الوردي رحمه الله في التحفة حيث قال ومطلقا عمله للاطلاع بما في
تحت الاطلاق ولصراحة الرد وقدم المجرد على مع ال مع كون الانسب بالتجريد التاخير اشعارا بمرتبة الكثرة من
المنكر الكلام فلما وجد في هذه العبارة ايماء خفي الى كثرة وقلة عملها بينهما الشارح بقوله فاعمال المضاف الخ
لان في الايماء ابهام فالفاء في قوله فاعمال المضاف الخ بيانية اه ش فتدبر ١٢ قوله ان كان فعل مع ان الخ
واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذن

تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير
اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص اه رضي ١٢
قوله فيقدر بان الخ قال ش محل هذا الشرح بعد ذكر جواب ان كان الخ اعني بعد اوما يحل محله والله اعلم ١٢ قوله والتقدير
من ان تقرب الخ اعترض بان ان اذا دخل على المضارع تخلص للاستقبال كما في ص وغيره فلا يصح ان يقال بعد امس

اجيب بانه في قوله حذف نما ملق ومعطوف اي ان ضربت زيدا او يقال انه هذا مجرد التمثيل قال ش بالعلم سهو
او في التقدير كما تقدم ولم نره في شيء من شروح الالفية من الاوضح وغيره من المأخوذ منه هذا الشرح ولا يخفى
ما فيه من كلفة مستقبة ولم نجد الجواب الثاني لكن وفي الرضي ~~وتقديرهم المصدر~~ ما يؤخذ منه خلاص من ذلك لانه
قال وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال
بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان
في الحال لكونها المصدر اشهر واكثر استعمالا منهما اه بحذف ١٢ فعلم من ذلك ان عدم صحة اتيان ان في الكلام
لا يفوت بتقديرها كما في الحال لملاحظة كثرة استعمالها فيه هيهـ فقال ما تحن فيه اه فافهم واغتنم ه ش
قوله او بتقدير بما اذا اريد به الحال الخ انظر يسين على الفاكهي ١٢ قوله باضمار فعل محذوف الخ اعترض بانه ما الفائدة
بذكرهما معا اعني الاضمار والمحذوف قال ش ان قوله باضمار فعل محذوف في قوة الرد على من قال ان العامل هذا المصدر
فالرد لا يثبت الا بذكر اضمار لانه لو قال بفعل محذوف يتيسر عليهم ان يردوا هذا الرد بان قيل ان الحذف بلا دليل
غير جائز لان مادة الحذف اعم من ان يكون مع دليل او بدونه ثم لما كان اطلاق الاضمار للفعل غالبا فيما
ذكر فيه مفسره كالاشتغال والمفسر هنا معدوم بل قرينة يقوم مقام المفسر وهو المصدر ذكر بعده محذوف
جواب ثمانية
لا لظنها ان ذكر الاضمار هنا على خلاف الغالب اه تنبيه ١٢ اعلم ~~ـ~~ اقتصر الناظم على هذا الشرط دون غيره

فان قيل ان كونه غير منعوت قبل تمام عمله او

كما يعلم ذلك من الحواشي لان تلك الشروط يتحد غالبا اذا اتحد هذه الشرط فتدبر

غير مفصول لا يظهر من هذا الشرط قلنا هو لا بأس بعدم ظهور ذلك منها لانه يظهر من السكوت في بيان احكام العامل الفرعي

انه جار فيه باب التصرف مسدود فيها كما يظهر عكسه اذا سكت عنها في محل بيان احكام العامل الاصلي

ومع ذلك يظهر عدم جواز التصرف من قوله بعد وبعد جره الذي ح لان البعد ينقضي الاتصال غالبا ام كذا افاده الشيخ

قوله ولاسم مصدر عمل الخ اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة انواع احدها العلم كيسار وفجار والثاني ما في اوله ميم مزيدة

لغير مفاعلة الثالث مصدر الثلاثي صورة وفي المعنى مزيد كوضوء ومراد الناظم هنا انما هو الاخيران

لان الاول لا يعمل اتفاقا وفي ذي الميم لا خلاف في عمله انتهى وفي الاخير خلاف كما في اش وغيره اه

وفي كلامه اشارة الى قلة عمل اسم المصدر وهو كذلك كما في ابن عقيل اه قوله بنصب او برفع قدم الناظم

النصب مع كون الرفع اشرف لجريان الخلاف في رفع الفاعل بعد الاضافة للمفعول اه كما في الاشموني وغيره اه قوله وجر

ما يتبع الخ ومقصود هذا البيت على من لم يجوز الاتباع على المحل والا فهذا الحكم فاشية كما لا يخفى

قوله ومن راعى الخ افاد ان ما يؤخذ من ظاهر اطلاق الامر انه احسن واشهر لا انه واجب اه اشار

اعمال اسم الفاعل قال ابن الحاجب وانما سمي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي

فجعلوا اصل الباب لذلك لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل اه وقال الرضي وفيه نظر فانظره صحيفة ١٩٥ جزء ثاني اه

قوله وهو ما دل على الحدث الخ وفي تصريح فالدال على الحدث بمنزلة الجنس الخ قال اش ويحتمل ان يكون هو فصلا اولا وما

جنسا فتدبر ثم ان خروج الفعل كما قال الشارح بذكر فاعل لان الفعل لا يدل على الفاعل بالوضع كما قد مر فاندفع بان

الفاعل من ان الفعل اذا دل وضعه للدلالة على ثلاثة اشياء الزمان والحدث والفاعل فحصل الاولان بجوهر

اللفظ وهيئته بخلاف الاخير فانه لكونه متصلا في مواضع تعذر دلالة جوهر اللفظ عليه نحو ضربوا منفصلا

عن الفعل وكذلك الوصف في الدلالة على فاعل معين كزيد وعمرو مثلا ولكن الوصف يدل بوضعه على فاعل مبهم

سواء ذكر المعين ام لا بخلاف الفعل الا ترى ان معنى ضارب ضرب من اتصف به اياكان ومعنى ضرب وجود

الضرب في الزمان الماضي وليس فيه شيء من دلالة الفاعل بل فيه اقتضاء تعيين الفاعل كما هو في الوصف

على ما مر ايضا فتقوله دفاعليه بمثابة قوله وذات مبهمة اه فتدبر اه قوله ان كان عن مضيه الخ لا يخفى

لان الزمان

ان الزمان ليس من متعلقات الفعل اسم الفاعل بل هو دال عليه في الاستعمال فلذلك اعتبر حينئذ نامن الشرط عليه بخلاف المصدر فلا دلالة له على الزمان ولا افادة الا من جهة اللزوم تدبر ١٢ منه

قوله وقول المصنف الخ) انظر بيس على تصريح تجد انه الشاهد هو الشارح لكن قول الشارح على الظاهر لانه قوله او حرف ندا عطف على استفهاما وهو مع عامله عطف على مدخول ان الشرطية فالظاهر انه داخل في الشرط كما لا يخفى فلهذا اولوا كلامه اه شن م ١٢ قوله او جامعه) وهذه الاشياء مقربة للفعل لانها للافعال غالب ووجه كون الصفة كذلك ان في الصفة اسناد الموصوف ولو غير منها فالمراد بقوله او مسند الاصطلاحي والمسند في المعاني الخ اه ش م

تنبيه

قوله السابق عند قوله كفعله اسم فاعل في نحو رفع الفاعل الخ) ولم ينقل في التصريح تعديته بحرف الجر ان كان فعله يتعدى بذلك الحرف كما قاله في اعمال المصدر لئلا يوهم ان في عمل اسم الفاعل في الظرف الشرط الآتي وليس كذلك كما يعلم من الاشموني في التنبيه الثاني بخلاف المصدر فانه يشترط فيه الشروط السابقة فيه ولو في الظرف كما يظهر من خاتمة الاشموني في بابه مع حيان اه من تشاع وقوله السابق والظاهر مما اعتمد الخ اشتشكل بان الموافق للصواب ان يقول الصواب الخ كما صنعه المحقق الاشموني لانه لا خلاف ولا خفاء في انه حرف الندا اي ليس مسوغا اه اجيب بان التعبير بالظاهر دون الصواب تأدبا مع الناظم مع ان الشارح يأتي في كلامه ان قول المصنف سهو فلو قال والصواب فلا يناسب شيئا من التأدب والمصنف مستحق للتأدب للشارح ومن فوقه من العلماء رفع الله درجته ونور ضريحه ونفع الله بعلومه ايانا وسائر الطلبة الذين يتعطشون الى التروي بمصنفاته في الدنيا وفي دار الامان ووفقنا ببركاته

لصالح الاعمال والحسنات اه
قوله وقد يكون نعت محذوف الخ} افاد به مع ما قبله ان من المسوغات كون الصفة معتمدا على موصوف
ملفوظا او محذوف فاعترض بان الصفة لا يخلو من ان يكون موصوفه في نفس الامر ملفوظا او محذوفا مقدرا
فما معنى الاشتراط اه قال شم نقلا عن شرح انه المعنى ليس انه يعتمد على موصوف معلوم من ذكر الصفة بل المعنى
انه ان يكون الموصوف معتبرا في الكلام بان يكون المحكوم عليه اعني المقصود بالذات الموصوف لا الصفة
كخبير في قول الشاعر خبير بنو لهب الخ فلا اشكال اه فاحفظه قوله فيستحق الخ} اشار به الى انه
لا ضعف في عمله لكون الاعتماد على المحذوف اه شم قوله وان يكن صلة الخ} فان كانت ال معرفة
بطل العمل اتفاقا اه وهذا البحث في قوة التقييد لقوله السابق ان كان عن مضيه قوله ففي المضي وغيره الخ}
يقال انه لم يظهر انه يعمل مضيا كان او غير معتمد كما هو واضح اه يدفع بان معنى قوله ففي المضي وغيره اي ففي
مانع المضي وغيره اي في مانع غير المضي وهو كونه غير معتمد على شيء مما تقدم وجه انه علم مما تقدم ان
المضي مانع للعمل كذا عدم الاعتماد فظهر ان معنى قوله ففي المضي اي في مانع المضي فمعنى قوله وغيره
اي المانع غير المضي وهو عدم الاعتماد وطريقة ذلك الاستعداد ان لفظ غير استعمالا وهو ان يكون موصوفه
ما خرج بقيد ما اضيف اليه غير وقد تقدم ان معنى قوله وغيره اي في غير مانع مضي فقيد ما اضيف اليه انما
هو المضي فيكون الخارج منه المانع الذي هو غير المضي وهو عدم الاعتماد فلا اشكال اصلا اه ما نقل عنه
مع بعض التفاصيل ولا يخفى ان ما ذهب اليه الشارح نظرا الى ظاهر المتن تبعا لسائر الشراح ١٢ شم
قوله فعال او مفعال الخ} والظاهر من المتن ان المراد بقوله في كثرة اي في كثير استعمالها فيكون قوله وفي فعيل قلة الخ

مقابلا لبه من مثل هذه الاستعمال من التحويل المذكور ولم يتعرض المصنف لغرض التحويل وهو قصد المبالغة والتكثير اه
والمراد بالتكثير التنصيص على كثرة المعنى كما او كيفا فالمبالغة بمعنى التكثير كما يعلم فيما من الصبان اه وذهب بعض
الشراح الى ان المراد بقوله في كثرة في التنصيص على الكثرة والمبالغة فالمراد بقوله وفي فعيل قل ذا اي عمله العمل
نظرا الى ان الاشارة بذا انما هو للقريب وهو العمل المتقدم في قوله من عمل اه فلا يخفى انه حينئذ لا يفيد كثرة
الاستعمال في الثلثة الاول وفي الصبان انه يؤخذ ذلك من قوله بديل لانه صيغة مبالغة اه وقول الشارح
لا يدل على التنصيص على واحد مما ذكر حيث قال للمبالغة والتكثير بكثرة لانه مصدر لكلا الطرفين فتأمل اه

قوله بشروطه) قال ش م قد يأخذه من المتن حيث قال ما له من عمل اعني من اسناد العمل له وعمله العمل بالشروط المذكورة اه

قوله وفي فعيل قل ذا وفعل) قال ش م ميل المصنف الى مذهب اكثر البصريين القائلين بعدم عمل فعيل وفعل كما في الخضري اه قوله في عمل
اسم الفاعل) قد تقدم وجهه اه وفي ش ب ك قوله بديل والابدال هنا بمعنى التحويل لعدم اخذ شيء وترك شيء آخر او يقال ما في
تتمة الملوي فانظره ويؤخذ من قوله بديل ان تحويل هذه الثلاثة كثير لان البديل صيغة مبالغة وقال الصبان والاحسن اخذه
من قوله وفي فعيل قل ذا اي ولا يرد عليه ما قاله من انه لا يؤخذ من قوله قل ذا ان تحويل غيره كثير بل يؤخذ ان عمل غيره كثير لان الاشارة بذا الى
متعلق بلا يرد
القريب وهو العمل كما قرره الشارح لانه لا مخالفة بين كثرة اه وقلة العمل وبين قلة وكثرة العمل التحويل لانه متى حول شيء فله عمل عند من
قال بالعمل فان اخذ كثرة التحويل او قلته لزم منه كثرة العمل او قلته وكذا العكس هذا مراد ما نقله بعض عن الالوسي اه ش ب ك بدر

قوله وما سوى المفرد الخ) لما كان التثنية والجمع من خواص الاسماء يوهم ان هذه الاشياء لا تعمل ح لا بعاده من
العمل لا سيما الامثلة المبالغة لضعفه من اسم الفاعل لكونها فروع الفرع احتاج الى اظهار حكمه فقال وما سوى الخ اه قوله في عمل
وفي الجامعي وهي تكملة لا فائدة فيه اه قال ش با وليس كذلك بل انه اتى لافادة ان عمل غير المفرد جائز لانه لا يعمل الا في

الفضلة لان الذي يسمى مثنى او مجموعا لا يخلو من المرفوع لانه لا يخلو من علامة التثنية والجمع وهي المرفوع فلا يكون
عمله الا في المنصوب وهو جائز بلا خلاف اه فلا يخفى انه ما قاله على جعل حيثما شرطية " قال ش م بعد تسليم انه تعميمية
وكانه قال مطلقا لكن ما فائدة التعميم فانظره اه قوله وانصب بذي الاعمال الخ) قال ش م ويؤخذ منه انه لا يضاف
للمرفوع حيث قال وانصب واخفض لان جواز النصب والجر لا يوجد الا في المنصوب ولم ينقل جواز الرفع اه وفي الفنبا
اي بالوصف ذي عمل النصب ويؤخذ منه انه لا يضاف للفاعل اه قوله في الاسم الفضلة اي حقيقة او حكما ليدخل نحو خبر كان
اه ش ب ل " قوله وهو لنصب ما سواه الخ) اي لنصب ما سواه الخ فكانه اي لا يقتضي الا النصب فافاد انه لا يقتضي الا
المنصوب من المعمولات اي ليس مقتضيا لغير النصب فمنع ذلك كونه غيرنا لي هذا مؤخوذ من حصر تقديم المعمول اه ما
قاله ش بارحمه الله عليه رحمة واسعة ونفعنا بعلومه في الدارين اه قوله نحو خليفة الخ) والتمثيل به لمقتضي النصب وجوبا انما هو
نظرا الى ظاهر النظم والا فلا يكون نحو خليفة الخ مما يقتضي النصب وجوبا لكون الفصل جارا ومجرورا فانه يجوز فيه الجر على حد قوله فصل
مضاف الخ اه ولا يخفى ان هذا اي اقتضاء النصب وجوبا اذا لم يكن الفصل ما تقدم في قوله فصل مضاف الخ كما قال ش جا وم " قوله
والنصب على المحل عند المصنف الخ) اي مع اجازته ان يكون بفعل او وصف مقدر كما هو عند الجمهور بدليل قول الشارح وباضماره
وصف منون او فعل عند الجميع فان المصنف شامل في جميع وهو كذلك لان المصنف لم يدع وجوب الاتباع بل يقول بعدم او
احتياج كلفة مشقة بالتقدير مع صلاحية الكلام بدونه كما يدل عليه عبارة الاشموني فانظره اه ش م قوله ويتعين الخ)
هذا متفق عليه لانه من امر عارض وما تقدم اصل المسئلة كما هو واضح " ش م قوله بلا تفاضل) انظر هل تجد فائدة "
قوله من العمل والحكم) من عطف العام على الخاص فلا يكون المراد بالعام الا ما عدا الخاص المتقدم وهو الشروط هذا معنى
ما نقل عن البعض ان المراد بالحكم الشروط اه ش م قوله فهي كفعل الخ وفي الخضري الاظهر كون الفاء فصيحة اي اذا اردت كيفية عمل

قوله وهو لنصب ما سواه الخ مفهومه ان غير ذي الاعمال لا يقتضي النصب لما سواه فهو رد لاصل
قول الشيراف الذي يبسط الاشموني فلك ان تقول ان المفهوم هنا مقصود بالذات لان المعلوم من المنطوق
امرين احدهما انه يقتضي نصب غير التالي وثانيهما انه لا يجره اخذا من الحصر بتقديم المعمول وكلاهما معلوم من
قوله كفعله اسم فاعل ومن باب الاضافة والله اعلم فتامل انتهى بيد الفقير "

اسم المفعول المستوفي للشروط فهو كفعل ح) وفي الحفيد يعني انه لما كان في عمل اسم الفاعل والمفعول فرق من اختلاف

كيفية العمل لان عمل اسم المفعول انما هو في نائب الفاعل فاحتاج لذكره فقال فهو كفعل ح اه قال ش م انه ما قال المصنف

من انه لبيان كيفية العمل لا يظهر ذلك الا على سبيل اللزوم وذلك انه لما ذكر ان الاحكام المذكورة لاسم الفاعل ثابتة لاسم

المفعول وان لا فرق بينهما فاحتاج الي ذكر الفرق بينهما من جهة المعنى ولما كان معلوما من علم ما هيته فقال فهو كفعل ح فلزم

منه كيفية العمل لانه من المعلوم ان عمل المجهول انما هو رفع النائب عن الفاعل ه قوله في معناه والظاهر والموافق لما قدمناه ان في

متعلق بالاستقرار في الخبر مع اعتبار معنى التشبيه او بكاف التشبيه خلافا للشارح حيث قدر حال كونه موافقا له اشار به الي

انه حال كما لا يخفى فيه مع انه ينبغي ح صح وجه الشبه لقوله كفعل دون في معناه لانه وجه لقول الشارح موافقا له ونقل عن

ش ع انه يعد وجه الشبه لقوله كفعل ح في العمل فكانه قال يعمل اسم المفعول عمل فعله الموافق له في المعنى فالمستخرج

مثلا يعمل عمل يستخرج لا يخرج ويعمل مقدر مثلا عمل يقدر لا يقدر ومقدور يعمل يقدر لا يقدر فتأمل اه قال ش م وان

قال ش ع فيه ما لا يخفى من كلفة مشقة فالظاهر ان يقال ان تقدير الشارح حال كونه موافقا له لا يحوج الي تقدير وجه الشبه

لقوله كفعل خصوصا دون في معناه لان مراد الشارح بتقدير الحال بيان هيئته كما هو شأن الحال الناشية في الحال اي
من هيئته

في حال التشبيه للفعل فلا اشكال فتدبره ولا يخفى انه ان كان الامر كما نقل عن ش ع لزم ان يجري التكلفات المذكورات في

قوله الآتي قريبا كما ان اسم الفاعل كالفعل ح انه قد يقال ان ظاهر قوله في معناه ان مطابقة اسم المفعول لفعله

هو في معناه المطابقي وليس كذلك لان الوصف لا يدل على الزمان دون التضمن اي في جزئه وهو الحدث وليس

المراد المعنى المطابقي انه قال ش م ولا حاجة الي التقدير فان المراد بمعناه المعنى الذي دل عليه جوهر اللفظ

وهو الحدث دون الزمان فان الدال عليه هو الهيئة لا الذات نظيره في تحفة الاخوان في اول مبحث الخطر في

الاسناد اه قوله وقد يضاف ذا الخ اعترض بانه ما وجه تخصيص اسم المفعول في الذكر بجواز الاضافة الى المرفوع دون ذكر اسم الفاعل مع ان الظاهر من اسم الفاعل يجوز اضافته للمرفوع اتفاقا هكذا اي بعد تحويل الاسناد والمتعدي لواحد يجوز فيه على الخلاف كما في الخضري وغيره اجيب بان المتعدي لواحد لا يجوز فيه الاضافة المذكورة عند الجمهور فالقول بالجواز هو للمصنف حيث امن اللبس بالفاعل كما في الخضري ايضا والاشموني ولم يجر المناظم هنا على مذهبه بل على مذهب الجمهور القائلين بعدم جواز الاضافة للمتعدي لواحد الى المرفوع فاندفع اعتراض المتعدي لواحد اه واما اللازم الذي يجوز فيه الاضافة اتفاقا فوجه عدم ذكره ان اللازم عند الاضافة مع قصد الثبوت انما هو صفة مشبهة على المختار كما نص عليه الخضري في بابها عند قوله وصوغها الخ في حاشية قول الشارح تكون على نوعين وايضا قد نص بالتمثيل هناك بقوله كطاهر القلب وحاصل ان اللازم عند الاضافة صفة مشبهة على الاختيار فلا حاجة الى ذكره هنا لان هذا المقام ليس مبحث الصفة المشبهة بخلاف اسم المفعول فانه عند الاضافة ليس صفة مشبهة بل ملحق بها على رأي الجمهور خلافا لابن هشام انظر خضري هنا في التنبيه فلم يعتبر المصنف مذهبه بل اختار مذهب الجمهور القائلين بان اسم المفعول المضاف للمرفوع بقصد الثبوت انما هو ملحق بها فحاصل الجواب ان اسم الفاعل المتعدي لواحد لا يجوز فيه ذلك الاضافة على المعتمد واللازم اذا اضيف بقصد الثبوت فهو صفة مشبهة على المعتمد ايضا فلا اشكال بعدم ذكر اسم الفاعل اه ما قاله شم وقال بعد كلا ايضا يمكن ان يقال انه ترك اسم الفاعل لما فيه من التفصيل المعلوم من الخضري وغيره في باب الاضافة وهنا وفي باب ابنية اسماء الخ والصفة المشبهة فانظرها "

قوله مرتفع معنى) وفي الصبان اي من جهة المعنى لكونه قبل الاضافة نائب الفاعل اه فمعنى قوله مرتفع معنى

اي مرتفع في الاصل لكونه نائب الفاعل في الاصل وهو الآن مضاف اليه ونائب الفاعل الآن فمميز الموصوف كما بينه الشارح اه قوله مجرى الصفة المشبهة كمحمود المقاصد الخ فيه من عدم التناسب ما لا يخفى لان هذا الشرح ممزوج بالمتن وحق الشرح المزجي ان يجري كالكتاب الواحد فلا بد للشارح ان يزيد عاطفا في آخر الشرح عما لمغايبه قول المصنف كمحمود المقاصد الخ على قول الشارح نحو زيد مضروب العبد قال شوم ولعله حذف العاطف وهو جائز كما سيأتي في بابه او سبق الزائغين الذين لا يجد ولا يحصر غلطهم في الكتابة غفر الله لنا ولهم ولجميع المسلمين وجعلنا وإياهم من السالمين من الخلل والزلل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ومنه الاصابة والتحقيق اه ه ه ه

{ أبنية المصادر } لما فرغ من اعمال المصدر واسمي الفاعل والمفعول شرع في بيان ابنيتها فاعترض بان معرفة الذات
مقدم على معرفة الصفة فلابد من تقديم الابنية من الاعمال اجيب بانه قدم الاعمال على الابنية نظرا للمناسبة بعلم الاعراب
الذي هو المقصود في هذا الفن فانما ذكر الابنية طردا للاعمال لان المقصود منه من حيث الاستقلال في فن الصرف
كما يظهر من الخضري اه والفتح والانبابي عليه اه واضافة الابنية الى المصادر لامية اي موازين المصادر ويحتمل ان
يكون بيانية بان يراد بالابنية الموزونات لكن الاولى اولى اه مانقل من ش ع ١٢ قوله اعلم ان للفعل الخ اتى باعلم
اشارة الى ان هذا المحل عزيز عما قبله لكون هذه المباحث من مقصودات الصرف ثم ان تقسيم اوزان الفعل
مع بيان التعدية واللزوم انما هي توطئة لما في البيت اه تدبر قوله وقد اشار المصنف الى قياس
مصدر المتعدي } والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيس
على هذا الا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش اه ش وذهب الفراء الى انه
يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه ص ففي اتيان المصدر على هذا القياس عند ورود السماع
قولان فمعنى القياس هنا مخالف لغيره اه قوله فمعك قياس الخ وفي صبان يستثنى من هاذا
على فعنا عمى الخ قال ش لا يرد على هذه لاحتمال ان لا يكون وروده كثيرة على حد قياسيته عند
الناظم لانه رحمه الله مجتهد فهو من مخالفة اجتهاد النحاة فلا باس به بذلك اه هكذا ايقال فيما بعده
من محل المستثنيات المذكورة في ص اه تحرر قوله كرد ردا وفي التمثيل به فائدة وهي انه
متى اطلق الفعل فينصرف بالتبادر الى الصحيح بناء على انه الفرد الكامل من الافعال فلما مثل بغير الس
انعلم ذلك التبادر واذا كان الحكم لغير السالم خاصة لنص عليه فظهر انه جار في السالم وغيره كما يدل على هذا
تعميم الشارح بقوله سواء الصحيح الخ اه ماستفيد من ش م قوله كفرح الخ } وفائدة هذه الامثلة
الاشارة الى ان هذا الحكم جارية في تلك الانواع الثلثة كما قال ش اه قوله مثل قعد كانه تعيين ضبط فعل
فكانه قال بفتح العين لانه من المعلوم من علم اللغة ان قعد بفتح العين بخلاف ضبط فعل فانه لا يتعين الا بذكر
الضبط فلما تعين ضبط هذا تعين ضبط فعل في البيت قبله ولا يشتبه ذلك بفعل بالضم لانه سياتي في قوله
فعولة فعالة لفعلا الخ ولا يشكل بعض اوزان المصادر التي لم يتعين فيها الضبط لانه معلوم من علم اللغة
بالشهرة وبعضها معين هنا كالتعيين برد ردا اه ش م قوله بالطرد لعله اشارة الى رد ابن الحاجب فانظر

بح تصحيح

لغيرها

[illegible]

تؤيده فيه نعرف خلافه اه قال ش انما ذكره بالاطراد لما ياتي غير فعوله لفعل علي حد ابهامه القياسية وكان ههنا غير قياسي اه

قوله كفن امانك ته الاشارة الي ان هذا غير مختص بالصحيح كذا قال ش اه قوله مثل منصوب بتقدير اعني) وفي الحواشي

حال من ضمير اللازم قال ش وهي اولي لعدم كلفة تقدير المحذوف اه وتدبر قوله واليها اشار الخ) ومنه

الاشارة الابيات الثلث الاتية ويحتمل ان يكون البيت الاول اعني قوله ما لم يكن الخ فيحتاج الي تقدير في

البيت بين او فعيلا كما صنعه الاشموني ولا باس بذلك التقديرات عين ما ياتي في قوله وشمل سيرا الخ اه ش

قوله فادر) جملة معترضة كما في الشرح فانظر فائدته اه وفي البحر في علي لاهية الافعال ومنها الفعلان محركا وهو مقيس لما دل علي تقلب

وقد اهمله الناظم فلم يذكره في المقيس اه فانظر المطولات ان كان غير مقيس عند الناظم فما ذكره ههنا علي مذهب غيره فكان ذكر فادر

او نحوه هنا انسب واحق اه ش ١٢ قوله فاول في الفاء بيانية بعد الابهام لا تفريعية لعدم علم ما بعده مما قبله علي وجه

الاجمال اه ش قوله لذي امتناع) اي لفعل يصدر من معناه الامتناع فلا خفاء في دخول نحو نفر فيه اه كذا يقال عند قوله

انتفي تقلبا وفيما بعده اه مش قوله كابي) انظر صبان ١٢ قوله تقلبا) انظر صبان او يسين عليه اه قوله فعلت القدح

انما ذكر الفاعل له وحده لكون هذا الفعل مختصا بهذا الفاعل اه قوله للداء فعال الخ الام للاختصاص وهو الظاهر كما في

الحواشي فالمغني اي لذي الداء ويحتمل ان يكون للتعليل اي لكون حدث الداء اه ش قوله اولصوت) قد يفهم من عطفه

الصوت بعد تمام الكلام دون ان يقال للداء او للصوت فعال ان بين الصوت والداء تفرقة من وجه من جهة

الحكم وهو كذلك لان المصدر القياسي للداء فعال فقط بخلاف الصوت فان له فعال وفعيل اه ش قوله وذكر ما

انظر صبان ٢ تعرف ما في تمثيله وجوابه ١٢ قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل) علة تاخره الفعيل من الثلثة

المتقدمة قلة وروده عليها قاله ش ١٢ اه {تنبيه} زاد في الاوضح فعالة حيث قال اودل علي حرفة

او ولاية فقياسه الفعالة اه قال ش لا يرد القصور للبيت بناء لاحتمال ان يكون هذا غير مقيس

عند المصنف لان مثل هذا الموضع مما يسهل فيه مجيء الخلاف كما تقدم انفا اه ش م ع ر ١٢

قوله فعولة فعالة الخ انظر صبان وحضري اه قوله كسهل الامر الخ يؤخذ من تعداد المثال ان القياس هنا

مقصور علي كثرة الورود لانه لما كان ورود مصدر سهل علي فعولة كان قياسه عليه فلا يصح ان يقال

فعالة مصدر له كما لا يقال فعولة لجزل والا يكفي للمثال فعل واحد مع ان الاختصار اهم في هذا الكتاب

فان قيل كيف يستفاد من ههنا ان الفعولة لسهل والفعالة لجزل علي الفراحة يقال يستفاد من جعله علي لف ونشر مرتب

ولا يصح جعله علي لف ونشر غير مرتب لكون الاصل الترتيب والاظهر عند الاطلاق الاصل الا كذا قال ش

قوله وما أتى مما الفاح قال الش يظهر من هذا البيت صورة الايجاب والسلب لأن المعلوم منه الموافقة لما مضى قياس والمخالف
والمخالف وغير الموافق متمد ان مصدا فانكان الكلام دائرة عليهما فيستشكل بما استثناه المثبات والاشمونى وغيرهما من المتبس
الذي تركها الناظم كما علمت قريبا فالجواب كما قدمناه من ان هذه للمواضع مما لا يقيس عليها الناظم لكون وروده غير مستوجب
للقياس عنده [illegible] لان الكثرة التي توجب للقياس عند [illegible] البابين الناظم بل ينبغي عنده الزيادة عليه ان [illegible]
الاستشكال من ان ماذكره الناظم للغلب من القياس فالمستثنيات من غير للغلب غير مسلم لكون الايجاب والسلب مستفاد
من هذا البيت اهـ والظاهرات ما في قوله وما أتى مما الفاح مبتدأ موصول وأتى صلته والخبر جملة باب النقل فالفاء
الخبر لكون المبتدأ لفظ العموم فهي على وجه الجواز هذا خلاف ماذهب اليه الشارح فانه نص على ان ما شرطية لعله
نظرا الى ان اثبات الفاء على وجه الوجوب اولى من وجه الجواز فانه واجب ان قدر ما شرطية لان الجواب جملة اسمية
[illegible]
اه شرح قوله وقياسهما [illegible] انظر مبانه بعد الامثال
[illegible] وجوابه [illegible] اه ش قوله وغير ذي ثلاثة مقيس الخ والظاهر في اعراب
ان غير مبتدأ أو مقيس خبره ومصدره نائب فاعله كما ظهر من شيخنا لكن يعترض على هذه الاقتضائه ان مصدر غير
[illegible] كان بانه لما كان السماع قليلا لم يعتبر المصنف فاتما ذكر الناظم كذلك مقابلا
[illegible]
للثلاثي فان السماع فيه كثيرة فلا بأس وقوله بعد وغير ما مر السماع عادله انما هي بيان للواقع [illegible]
[illegible] اذا كانت صحيح الخ ماضوه من قوله [illegible] قوله [illegible]
غير من التراكيب اه قوله [illegible] نائب فاعله لقول الشارح وفاعل [illegible] اجاب بعض الفضلاء بالتقد
لا يخفى ان مقيسا صيغة اسم المفعول مصدره نائب فاعله قال شيخنا ان صناعة الشارح على كون مقيس مصدر رافعا
يكون نائب فاعل او بان المراد بالفاعل المرفوع ولا حاجة الى ادعاء المجاز بجعل المقيس الذي هو مصدر رخبر
اشكال هذا هو الجواب الصادق فلا تغتر ولا حاجة الى الادعاء [illegible] هذا شائع في العرف اه وقد نقل هذا الجواب عن شيخنا و
فيه قيل انه هذا على حذو زيد عدل لانه نحو هذا شائع في العرف اه واصل هذا للكلودي وجعل المعرب
مشايخنا [redacted] بار رحمه الله ونفعنا بعلومهم
هذا الى كون مصدره فاعلا وهما والله اعلم بالصواب اه قوله تجملا تجملا اعترض بانه لا حاجة لذكر كل
داخلا تحت قوله الآتي وضم ما يربع الخ فلو عيب لما فيه من التكرير اجيب بان الناظم لم يقصد به بيان مصدر تفعل بل
تتميم للمعنى او مثال انه من ذكر الخاص فانظر فائدته والاول لا يوافق قول الشارح وقد اشار المصنف الخ الا ان يراد به
اي اشار اشارة غير قصدية اي دل دلالة غير قصدية وقول الشارح كما يأتي الاشارة الخ يراد به اي اشارة
قصدية اي دلالة قصدية فالاشارة التعظيمية كما هو في قول الشراح انما هي الثانية دون الاولى فتأمل اه ش بل
قد يلهم مما هو غير مشدد العين لانه معنى وتنوع وفتح الجليل مع اقتصار وقد يا دني اهـ [illegible] انظر ما المانع من ان يقال ان قوله في امثلة
يربع ما يكون رابعا في العدة متميزه والمدغم مع المدغم فيه كـ [illegible] في العد [illegible]

[illegible] للاتصال والانفصال [illegible]

قوله واستعمله استعاذة) يعني ان ما مصدر استعمل المعتل العين قبل ذكر المصدر الشارح [illegible]

افعل المعتل العين واحدا وكان هذا اصل بيان مصدر افعل فبينهما معا انه ما ظهر من [illegible] قوله وغالبا ذا الثاء

اعترض بان الغلبة لا يتعلق باللزوم كما لا يتعلق بالجواز انه اجيب بما في عبد الحكيم على المطول صريحه واعلم

ان الغالبية ليست بالنسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي اللزوم بل بالنسبة الى المواد كما في عبد

الحكيم [illegible] هذا حاصل ما كتب [illegible] قوله وغالبا ذا

في اكثر استعمال العرب [illegible] بالنظر الى غالب مصادر باب الافعال والاستفعال المعتل العين [illegible]

منها لم تنفك عند الثاء دون القليل وقد سمع فيه ترك الثاء فلزوم الثاء وتركه في مكانين فلا تناقض بين اللزوم

والغلبة لعدم اتحاد المكان الذي هو احد شروط ثبوت التناقض الثمانية المذكورة في كتب المناطقة وهذا هو حاصل ما

الذي نقله المدابغي ويوسف الحفني والعلامة الشيباني [illegible] واقروه وليس فيه شيء كما لا يخفى على من تأمل صحيح قول

المحقق بان فيه شيأ لعله ناشئ من قلة التأمل في جوابه وعدم فهم مراده والانصاف فيه ظاهر كما لا يخفى ثم

ما اجاب به المحقق ومتبعه صرح منه ان اللزوم بمعنى الغلبة ظاهره ان كل واحد من هذه المصادر تنفك عن

الثاء قليلا وهو خلاف الواقع فينبغي الاجتناب عن هذا الجواب كما لا يخفى على من تأمل [illegible]

[illegible] قوله [illegible] يعني [illegible]

لانه التعريف فيهما اي لما فيهما من خفاء خفي لفهم المراد لانه لا يفهم الا بعلم اصطلاح الكل وفي قوله وما يلي الاخر لا يتصور الا ما قبله

[illegible] اصطلاح الكل [illegible] غير خفي [illegible] الشارح [illegible] العناية [illegible]

فيه مع الخفاء وليس في وجه او فيما ظاهره على غير الاصح واراد تعويله على الاصح كما مر في شرح قوله وذو انتساب في انفصال

في باب الضمير عند قوله اياي [illegible] زاد الشارح [illegible] المراد ان المعا

ما هو من الماضي [illegible] بتغيير الماضي وهو باطل كما لا يخفى فانما المراد ان صورة المسند [illegible]

منصباً

وزيد الالف قبل الآخر فتدبر اه قاله ش ١٢ قوله على وجه التنازع } وانما لم يقل على التنازع لان التنازع هنا لا يجري الا على قول

ضعيف لتأخير العاملين اه ش ١٢ قوله ومع من متعلقان بسما } اي تعلقا معنويا والا لم يصح تعلق مع بسما كما هو واضح فقوله مما اقتضى

ولا حاجة الى كونه تثنية تغليب لان التعلق المعنوي يكون فيهما اه كما قاله ش ١٢

حالهن تلو كما في خضري ١٢ وفي الاشموني ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل نحو اطّيّر واطابر الخ لا يرد هذا البيت اصلاً كما لا يخفى

لانه عروضي اه قوله في امثال تفعلل الخ } وجملة اوزان الافعال المبدوءة بهمزة الوصل بالتاء عشرة كما في الشرح

وغيره واقتصر الشارح على هذه الثلاثة لانها الاصول والبواقي ملحقات بها اه قوله قد تلملما }

وفائدة قد الاشارة الى كثرة الاوزان للمبدوءة بالتاء اصلا وملحقا وهذه الاشارة مستفادة من معناه

الذي هو التحقيق في الماضي وان كان معناه اذا كان مدخوله مرادا به المعنى لكن هذا القول بمنزلة قولك وضم

ما يربع في كل ما قد كان مثل تلملما كما هو صورته اذا كان ذكره على التفصيل كما لا يخفى فمدخوله مراد به

المعنى فلا خفاء في وجه هذه الاشارة اه ما استفيد من ش ١٢ قوله والاظهر ان الخ ووجه الاظهرية المناسبة

بما قبله وبما بعده كما هو واضح اه ش ١٢ قوله واجعل مقيساً الخ } وذكر الاول مع شذوذه لما فيه من الخلاف

كما في الشرح ولا يخفى ان قوله للاول رد على المخالف فانظر الحواشي اه قوله لفاعل الفعال الخ ووجه تأخيره انه لما ذكر

الافعال المبدوءة بالهمزة وبالتاء لم يبق من الافعال الا فعلل وفاعل فقدم منهما فعلل لمناسبة كونه اصل بعض الافعال

المبدوءة بالتاء التي ذكرها قبل هذا البيت اه ش ١٢ قوله بما دله } يجوز فيه وجهان كما في العبارة فانظرها اه لا يخفى ان الحكم هنا دائرة

على الايجاب والسلب اه قوله وبرامياً وحيقالاً } قد تقدم في البيت الذي قبل هذا البيت ان الفعلال شاذ لا قياس

وصريح كلام الشارح هنا انه مقيس يقال انه جرى على ظاهر التسهيل من ان الفعلال والفعللة قياسان معاً للفعلل

كما تقدم في الشرح ويدل له اعتماد الشارح على ما في التسهيل عدم تعبيره بالظاهر حيث قال وجعلهما في التسهيل

مقيسين معاً بخلاف ما صنعه الاشموني فانه قال وهو ظاهر كلام التسهيل فتفطن اه ش ثم لكن لا يخفى ما فيه من عدم الظهور

فانظر وعند المسلم اه قوله وفعلة لمرة الخ } لا يخفى ان هذا البيان على سبيل الاستطراد مع كونه جملة الباب عكس اه شرح

(في الاشموني)

ومتوضيح ان البناء ماتركب من جوهر اللفظ وهيئته واسم الفاعل ماتركب منهما ومن حقيقته كمايتان في تفسير قوله تعالى يوم تاتي كل نفس تجادل عن نفسها فانظره في سورة النحل ١٢

وفي الاشموني محل ما ذكر اذا لم يكن المصدر العام على فعلة او فعلة اه ولا يعترض بما في البيت لان المراد بيان الوزن المخصوص للمرة والهيئة فهي منتف هناك اي حيث يجئ المصدر العام على فعلة او فعلة اه تدبر ١٢ش قوله اذا اردت المرة الخ فيفهم انه لا يكون فيه التجدد لان ارادة العدد والتجدد لا يجتمعان كما يظهر عند التامل اه واعلم انه لا يبني الا مما يدل على الجوارح الحسية واشار اليه بالمثال كما في الصبان اه قوله وفعلة للهيئة الخ اي غير معينة اه اعترض بانه يدل على هذا كل مصدر فما الفائدة بزيادة التاء وكسر الفاء اجيب بان دلالة الفعلة على هذا المعنى وضعي وغيره التزامي هذا مراد ما قال الصبان فانظره اه والله الموفق الى سبيل السداد والمعين لطرق الرشاد والزام للفقراء العباد وجعلنا في كمال العلم كمثل الجياد وجعلنا موفقا لعلم المعاد وازال منا النسيان الفتاح الجواد واليه المرجع والمآب وحمانا من طول الحساب بجاه من كلمه الوحوش والدواب اه الخ ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها الخ اضافة ابنية الى اسماء للبيان اه ص وفي تقرير الزمامي بهامشه هذا ان اريد بالابنية المواد واما ان اريد بها الاوزان دون المواد فهي على معنى اللام اه قال ش لا حاجة الى مثل هذا التوجيه لان اطلاق اسم الفاعل في مثل ضارب ومكرم ~~من جهة الفاظها~~ للالفاظ واطلاق الابنية ~~عليها~~ لجوهرها مع هيئتها لان الابنية جمع بناء وهي الصيغة التي هي مجموع المادة والهيئة كما في الانبابي ~~لان الابنية جمع بناء وهي الصيغة التي هي مجموع المادة والهيئة~~ فلا خفاء في كون الاضافة لامية اه تأمل حق التامل ١٢ قوله اسماء الفاعلين الخ ان حملنا هذا على ان اسماء وفاعلين مجموعان لاسم وفاعل اللذين في تسمية الاصطلاحية التي هو اسم الفاعل على قول المحقق من جعلية اعلام الاجناس يعترض بان مسماه الالفاظ وهي غير العقلاء وجمع الفاعلين للعقلاء فلذلك قال ارباب الحواشي واضافة اسماء لما بعده لامية اي اسماء للذوات الفاعلين ~~ثم~~ غلب العاقل لكن فيه ما لا يخفى من ان هذا يشمل زيدا وعمرا وبكرا ونحوها لانها اسماء للذوات الفاعلين وليس مرادنا اصلا اجاب شيخنا ان الالف واللام في الفاعلين للعهد فيجوز ان يكتسب هذه العهدية المضاف وهو اسماء فعلى هذا كان المراد ابنية اسماء معهودة عند النحاة للذوات الفاعلين فتعين ان يكون اسم فاعل الى كذا اقال فتأمل ١٢ هذا اولى مما قيل قال من ان هذه الصورة ~~ليست جمعا~~ اعني اسماء الفاعلين ليست جمعا للعقلاء لان هذا الجمع بزيادة الالف او الياء والواو

(حاشية في الهامش: الانتقال ان اسماء الفاعلين جمع لاسم فاعل)

النون في آخر الاسم وتلك الزيادة هنا في بعض الاسم وهي الفاعل فلا يشكل الا اذا قال اسم الفاعلين اه فاغتنم ١٢ ش قوله
والصفات المشبهة بها؛ قوله والصفات عطف على اسماء لا على الفاعلين كما هو واضح اه والضمير في بها راجع الى اسماء الفاعلين
لا على المفعولين كما لا يخفى وقرينة رجوعه اليها الشهرة لانه بها متعلق المشبهة التي في تسمية الاصطلاح فلا يعترض بقاعدة
اذا احتمل الضمير لشيئين يرجع الى الاقرب لانه فيما عدم القرينة لغيره اه قد يقال انه باعث بيان ابنيتها الاستطراد لبيان اعمالها
والاخذ لكن من فوت الفرق كما مر ذكره في مبدأ ابنية المصادر فلم يحض اعمال الصفة المشبهة حتى يحتاج الى بيان ابنيتها واجاب بانه
لما كان اوزان الصفة المشبهة مشتركة لاوزان اسم الفاعل كان الانسب بيانها هنا طلبا للاختصار وغيره ثم اخر اعمال الصفة المشبهة
تناولا لابكونه ابعد عن الفعل كما يأتي وجهه في بابه ان شاء الله اه ماخذ من ش ١٢ قوله كفاعل؛ متعلق بصيغ كما في المكودي بخلاف ما في الـ
والخضري اه قوله اذا من لخ؛ وفي المغرب اذا ظرف مضمن معنى الشرط وقول المكودي متعلق بصيغ مبني على تجردها عن معنى الشرط لان اداة
الشرطية لا يعمل فيما ما قبلها اه وفي الخضري انه ظرف مجرد عن معنى الشرط اه لعله هو الاولى لانه يلزم على تضمين معنى الشرط حذف الجواب
ولو بدلالة المتقدم ويلزم ايضا الفصل بين اداة الشرط وفعله ولو بغير اجنبي اه قوله كغذا؛ يستعمل لازما اي سال ومتعديا اي جرى
ففي تمثيله اشارة الى عدم الفرق بينهما اه خضري باختصار ١٢ وجعل الشارح مثالا للازم وحده لعله لكثرة استعماله بمعنى اللازم اه
قوله والظاهر لخ؛ عبر بالظاهر لانه في جعلها ناقصة خلاف الاصلين وهو تقديم خبرها وحذف المتعلق ولو على سبيل الوجوب اه
قال ش ليس هنا ما يكون به تعليق الحكم بالكون المطلق فيه مقصودا فهذا هو العلة لظهور كونها تامة اه فتدبر ١٢
قوله وهو قليل لخ؛ هذا البيت في قوة الاستثناء مما قبله اي كون فاعل قياسا في غير فعل المضموم العين وفعل المكسور اللازم والقليل في قوله وهو
قليل الشاذ بدليل قوله بل قياسه فعل على ان القليل والكثير في ذا الباب مثلا مراد فان للقياس والسماع لانه دليل القياس هو
الكثرة وعدمه اه ش وفهم من قوله وهو قليل لخ ان الكثير فيهما غير فاعل فنص عليه بقوله بل قياسه لخ وفهم ايضا ان الفاعل كثير
في غيرهما كما صرح به الشارح رح على هذه الاخيرة والهاء في قوله بل قياسه راجع على فعل المكسور على قاعدة انه اذا احتمل رجوع
الضمير على زائد من واحد فليرجع على الاقرب ومع هذا ايده بيانه قوله الآتي وفعل اولى لخ حيث ذكر فعل المضموم فيه اه
قوله
م

يعني ان توهم الظاهر ان الاشارة الى ان اسم الفاعل مشتق من الفعل وجعلها ناقصة يحتمل ان المراد ان اسم الفاعل من فعل
ذي الثلاث لا مشتق منه ... من بعض ... مثل هذا المثال لا فعال غير ... ١٢

قوله ثم ان اتيان الخ انما ذكر الشارح هذا مع كونه صريحا في البيت تعرضا لقول المصنف بل قياسه فعل الخ اه قوله سماعي الخ

هذا معنى قليل في قول النظم وهو قليل لانه قد مر ان القليل الشاذ والكثير القياس في هذا الباب اه ش قوله في الاعراض الخ

لما كان كل واحد من اوزان اسم الفاعل لفعل المكسور العين مختصة بعضها ببعض مما يدل على معان خاصة نبه على ذلك الناظم بايراد لفظ

نحو في الامثلة الثلثة وارشد الشارح الى ذلك التنبيه باظهار تلك الخصوصية بقوله في الاعراض والالوان الخ اه

وفرق الناظم بين ذكر الاوزان وتمثيله في الترتيب حيث جعل الثاني من الامثلة للثالث اشعارا بعدم التفاضل

بينها فظهر انه للاعتبار بصورة الذكر اه ش قوله وفعل اولى الخ اي المستحق لتعين ان يكون مقيسا

اه تأمل وفي الغبار من مانعة فان الشافعي وغيره [illegible] ان تعيينه [illegible] علي الخ وعطف

فعيل عليه بعد حكمه بانه مقيس اشارة الى رد عليها لان عطف المحقق على غير المحقق يفيد التقوية على وجه الادعاء

بانه محقق ايضا وانما احتاج الى افادته للرد على المخالفين اه ش قوله فالباء بمعنى في الخ قال ش انما احتاج الشارح

[illegible]

كمل وهو قليل في فعلت وافعل فيه قليل اه قوله وانهما اولى والكثير الخ صريح ان مراد المصنف بقوله وفعل اولى الخ

ان تلك المصادر قياسيان واكثر استعمالا من غيرهما اه فيه من ان هذه القضية يقتضي كون افعل وفعل

قياسيين اللذين قد ذكرا في البيت الذي بعده قياسيين واقل استعمالا من فعل وفعيل بعدم الكثرة في استعمال

افعل وفعل غيرهما الزائدة عن حد القياسية في استعمال افعل وفعل وليس كذلك لانه قد ذكر انهما قليل وتقليل

للسماع كما مر فلم نجد غرض قول الشارح وانهما اولى والكثرة فانظره قوله والفعل الخ الواو حالية فائدة التنبيه [illegible]

الجميل من جمل بالفتح اي ليس كل جميل اسم فاعل لان الجميل من جمل بالفتح فعيل بمعنى مفعول كما في الصبان واليسرى [illegible]

لان فائدة التنبيه بان جميلا ليس مقصورا على هذه اه تأمل ١٢ قوله والفعل لها جمل وظرف الخ [illegible]

المثال خلافا لما في الصبان فانظره اه ش قوله ويسوى الفاعل الخ لما فهم من قوله السابق وهو قليل الخ ان الكثير في فعل المثال

[illegible]

وجاء قليلا على غيره صرح به المصنف بقوله وسوى ح فقهم من سكوته عن فعل المكسور المتعدي انه ليس له الافاعل ولم نجد غيره الى الآن اه

قوله تنبيه الخ دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب اه ص وسيأتي وجه علمها من المتن اه

ص قد يقال ان المناسب للشارح ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لان ذكرها هنا يفيد ان الصفة المشبهة محصورة في

اوزان ذي الثلاثة وليس الامر كذلك لان اوزان اسم الفاعل من غير ذي الثلاثة واسم المفعول من الثلاثي وغيره يكون صفة مشبهة

اذا قصد بها الثبوت اه حاصل ما في الحواشي ويجاب بان الكثير من الاوزان التي تجيء صفة مشبهة ما من الثلاثي وان اسم المفعول ليس

صفة مشبهة حقيقة بل ملحق بها على المعتمد على ان كلها ملحقات عند من فرق بالوزن كما سيأتي تفصيله فينبغي للشارح ان يذكرها هنا اه

قوله جميع ما ذكرناه الخ اعترض بان صناعة الشارح ليست على المعتمد حيث حكم على الاوزان بانها صفات مشبهة على الاطلاق من دون

التفات الى معانيها فهو ظاهر قول من فرق بالوزن اه اجاب بعض الفضلاء بالتقدير عند قوله صفات مشبهة اي ان قصد بها الثبوت اه

لا يخفى ان هذا ليس بشيء وان سلم انعكس المراد لان استثناء فاعل من الاوزان المقيدة بقصد الثبوت فكان المعنى ان فاعلا المقصود

به الثبوت ليست صفة مشبهة وهو باطل وضد ما بعده كما هو واضح اه وسيظهر لك مما يأتي ان هذا على المعتمد لا غير فلا تغتر بزلة الاقدام اه

اعلم ان الصفة المشبهة عند الجمهور ما اريد به الدوام واسم الفاعل ما اريد به الحدوث لكن غلب على الاول الاوزان غير الفاعل من الثلاثي

المجرد وغلب على اسم الفاعل منها فاعل وقليلا يقصد به الثبوت في صفة مشبهة حقيقة وقصد الحدوث بتلك الاوزان اقل منها [illegible]

كان اطلاق لفظ اسم الفاعل عليها حينئذ مجازا اما اسم الفاعل من غير الثلاثي فربما يجيء كذلك لكن اقل من فاعل فهي ايضا صفة مشبهة حقيقة هذا

كله اذا كان لازما اما المتعدي ثلاثيا كان او غيره [illegible] فلا يجوز ذلك [illegible] فيما ورد من العرب [illegible] ملحقات

مع الشذوذ اما اسم المفعول من الثلاثي وغيره فيجوز لكن لا يكون الا ملحقا ايضا لفقد شرط كونها من اللازم هذا مذهب الجمهور اما عند صاحبي

الكشاف والكافية فالصفة المشبهة ما جاء على غير فاعل من اوزان الثلاثي واسم الفاعل منها ما جاء على فاعل فان جاء فاعل للثبوت او اسم

اسم الفاعل من غير الثلاثي او اسم المفعول مطلقا ملحقات وكذلك ما جاء للحدوث من اوزان الصفة ملحق باسم الفاعل وعليه ما حققه الرضي

فانظره في صحيفة ٢٠٥ ج ٢ وقول ابن هشام انه اذا قصد باسم المفعول من الثلاثي الثبوت كان رفعه على الفاعلية لا على النيابة كما في التصريح وغيره يصرح انه صفة حقيقية وان مذهب ان كل ما اريد به الدوام صفة مشبهة حقيقة ايا كانت الاوزان فكان جملة الاقوال ثلاثة اه

اذا عرفت ذلك تعرف ان صنيع الشارح على مذهب بعض فلا ضرر باطلاق قوله جميع ما ذكرناه لكون تلك الاوزان غالبة عليها فلذلك لم يحتج الى قرينة من الاضافة وغيرها ليعلم انها صفات مشبهة بخلاف فاعل فلكونه لاسم الفاعل غالبا يحتاج الى قرينة ولذا قال الا اذا اضيف الى مرفوعه فالاضافة قرينة اه لكن يعترض بان القرينة ليست خاصة بالاضافة بل كذلك النصب على التشبيه بالمفعول به او على التمييز ففي قول الشارح قصور ان اجيب بانه انما اقتصر عليها لكونها اصلا لكونها باعث تحويل الاسناد والنصب انما جيء في الاصالة لغرض عدم القباحة لان الاضافة لا تقع بمنزلة التشبيه بل لانه بعدها جعلها اعني الفاعل في المعنى في حكم الفضلة وذلك بالنصب فقد تم اه او يقال ان النصب لا يكون قرينة على كل مذهب لان من النحويين من اجاز نصبه تشبيها من المتعدي اه ان اشير الى ... فهو قرينة على الاول ...

ليت وضعيته على ما في الرضي قال شيخ هذا هو التحقيق فانظره في الصحيفة المتقدمة آنفا اه قوله وزنة المضارع الخ اي موازن للمضارع اه ص فالزنة في الاصل اسم مصدر لانها مصدر وزن بمعنى موازنة ثم استعملت بمعنى الوصف فصار بمعنى الموازن اه قال شيخ حاصل بالمصدر اه والظاهر ان قوله زنة خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر لانه المحكوم عليه من حيث هذا الباب كما نص عليه الصبان وغيره لكن صنيع الشارح بخلافه حيث قد رهي بعد قوله زنة المضارع ولعله نظر الى ظاهر اللفظ دون المعنى لان الاظهر عند اجتماع اللفظين المحتملين كونهما مبتدأ من جهة التعريف جعل الاول مبتدأ اه شيخ ثم اعلم ان الموازنة في اصطلاح النحاة انما هي باتحاد عدد الحروف واتحاد مواضع الحركات والسكنات لا اتحاد ذواتها بخلاف ما عرف الصرفيين فانه مع ذلك لا بد من اتحاد ذوات الحركات ومن اتحاد الاصول والزوائد ولذا احتاج الى قوله مع كسر مثلوثه اه شيخ قوله كالمواصل الخ لعل فائدته التنبيه على ان المراد بالزنة ما هو اصطلاحهم لا ما هو اصطلاح الصرفيين وان كان معلومة من البيت الذي بعده ولم يكتف به حذرا من تبادر الذهن الى عرف الصرفيين عقب ذكره لكون هذا الباب من فن الصرف اه قوله مطلقا الخ هذا هو المطلق لا المقيد لعدم ذكر القيد لا سابقا ولا لاحقا فلا بد ان يأتي في تعميمه ما يمكن

للتعميم فاقتصار الشارح في التعميم على الكسر والفتح دون ذكر الضم لكون التعميم هنا تعميما بالاستقراء لانه لم يسمع من كلام العرب شيئ من افعال غير ذي الثلاثة مضموما قبل آخره اه ش م قوله وضم ميم لخ في قد يقال هذا على انعدام الموازنة بزيادة الميم قال ش م وليس بشيئ لانه قد تقدم في كلامه ذكر الموازنة فلما يكون المراد بزيادة الميم الابعد حذف حرف منها وذلك المحذوف حرف المضارعة كما علم من قوله قد سبقا لكن قوله قد سبقا صفة كاشفة بالنظر للشرح قال ش يدفع بان المراد بقوله مكان حرف المضارعة لخ بيان متعلق الزائد وفيما يفهم منه انه سابق ليس الامر جهة اللزوم هكذا قال فتأمل ١٢ قوله مكان حرف المضارعة لخ في قد وجدنا في بعض الحواشي مكتوبا ان هذا القيد محذوف في البيت قال ش هذا بمحل ذكر الموازنة في البيت الذي قبله اه ثم يقال هذا الشرح ليس على محله بل محله بعد قوله قد سبقا كما صنع ثانيا و مع ذكره هنا اقتضى قوله قد سبقا لا حاجة الى قوله ثانيا مكان حرف لخ اه والذي يظهر انه هذا مدفوع بما سبق قريبا من ان المراد بقوله مكان حرف المضارعة لخ بيان متعلق الزائد لخ ثم لما اراد الشارح التفسير بالجملة اقتضى ذكره ثانيا فلا ضرر اه تأمل ١٢ قوله سابق في هذا معنى قوله قد سبقا اه انظر ما فائدة التقوية بقد اه قوله من المضارع في قد يقال هذا لا يناسب لان كسر المثلث صفة موازن لاصفة مضارع على وجه الظهور فالحق للشارح ان يقول حال من زنة كما بينه الملوي قال ش م انه بناء على ان التعبير في نفس المضارع للاتيان اخرى موازنا له في صورته في الموازنة اه وهذا الجواب يقتضي كون اشتقاق اسم الفاعل من المضارع فانظره اه وما قيل من ان في كلام الشارح حذف مضاف اي مضاف المضارع وهو زنة لخ ليس بشيئ اه قوله وان فتح منه في ان ارجع الضمير الى زنة فلا خفاء وكذا ايضا ضمير صار وان كان مرجع المراد ان ارجع الى اسم فاعل كما جرى الشارح اه انظر ملوي ١٢ قوله كمثل المنتظر في ولم نجد فائدة في ذكر الكاف اثباته والمثل معا اه قوله وفي اسم مفعول لخ في لما كان اسم المفعول من غير الثلاثي متحدا موافقا باسم الفاعل منها في اكثر ضبطه قربه منها واخر اسم المفعول من المجرد اه قوله الطرد مزح بالاطراد مع ان الكلام فيه لملاحظة ما في البيت بعده كامن الفعيل اه ش قوله كان من قعد في وفي الرضي مانصه وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهم لما ادام حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصد وا تغيير احدهما للفرق فغير وا الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه

(كلس)

لعل اشارة الى ان لهذا الاسم المفعول نظيرا في الوزن وهو المصدر الميمي والله اعلم

لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في اكثرها كالحركات نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد اه فلعل نكتة تمثيل الناظم
هكذا دون ان يقول لها المقصود مثلا قصد الاشعار اليه ووجهان هذا المثال في صورة ما يصلح ان يعتمد الحكم المقصود عليه
فكان لفظ آت في قوله كآت لح في منزلة المعلق بالحكم وهو مشتق واذا علق الحكم بالمشتق كان المشتق منه علة لذلك الحكم
كما في نحو احبس الضارب فانه يستفاد منه ان علة الحبس الضرب كما هو القاعدة فيفهم من هذا التعبير ان علة مجيء اسم
المفعول على هذا الوزن الاتيان اي الورود عن العرب فقط اعني لا من جهة قياسه لانه وان كان كذلك فالحق ان يكون على
مفعل كما عرفت وما قلنا من ان آت في منزلة المعلق بالحكم لذكر الحكم هنا نصا ام كذا وجد بخط شيخنا اه قوله وهو مضروب لح
لعل وجه التفرقة بالمثل ملاحظة مضروب اه ووجه التفرقة بينهما ظاهر اه قوله ذو فعيل اي صاحب هذا الوزن كما قرره الشارح
فليس فيه شيء حتى يعترض اه قوله نحو قدير لح مثال للمنفي وهو ما له فعيل بمعنى فاعل اه قوله كقولهم لح تمثيل لفعيل الذي جاء
منها بمعنى فاعل فلا حاجة الى جعل الكاف تعليلية كما قيل اه ش قوله نحو فتاة او لح قال ش ومقصود الناظم في هذا البيت حكمان
فافاد واحدا منهما بالمثال وهو ما ذكره الشارح اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ٥

الصفة المشبهة باسم الفاعل لح اعلم بانه ترك الناظم ابنية الصفة المشبهة في المترجم عليه مع ذكرها في الترجمة في الباب المتقدم و
لا يخفى ان مشابهة الاشكال هنا لانه قد بدأ الآن في باب آخر وكون هذه الترجمة لاحكامها لا لابنيتها بديهي اه اجيب بانه قد
مضى ذكر ابنيتها لكنه لم يصرح بانها ابنية لها والعلم من هنا من قوله صفة استحسن لح ومن قوله وصوغها من لازم لح بواسطة شهرة
اشتراك اوزان اسم الفاعل والصفات المشبهة فكانه قال ان كل ما تقدم مما استحسن فيه جر فاعل مع كونه ~~من لازم صفة~~ مما تقدم من
الابنية هي صفة مشبهة فاسم الفاعل اللازم من غير الثلاثي خارج من ظاهر قوله وصوغها من لازم لح لانه فرق الاوزان في الصفة
اللازم في الثلاثي دون غير الثلاثي كما علمت فاذا علق الحكم باللازم على الاطلاق كان التبادر منه حيث وجد الفرق باللازم و
المتعدي ان يشكل بشموله وزن فاعل اللازم لانه ان كان فيه استحسان فصفة حقيقية لكن لا يفرق الا بقلته اه فالحاصل انه اكتفى
الناظم عن ذكر لما يعلم من هنا طلبا للاختصار اه ما ظهر من ش قوله باسم الفاعل لح اي المتعدي لواحد كما يعلم مما يأتي اه من قال ش و

الظاهر ان الشبه باسم الفاعل مطلقا في التصرف وغيره كما سيأتي واعطاء الحكم للمتعدي لواحد لعدم تصور غيره هنا كما هو غير خفي عند التأمل اه ملخص
قوله في انساح الخ اعترض بان معنى المشبهة المعطاة حكمه لمشابهتها له في المعني وفي التصرف فظهران التشبيه في العمل لا غير فلا يصح تعلق في
المشبهة كما لا يخفى اجيب بان في متعلقة بالمشابهة المتضمنة في معنى المشبهة وقد ذكرنا ان معناها المعطاة حكمه لمشابهتها له في المعنى
والتصرف فلا اشكال اصلا اه ما نقل عن شرح م ونرك الشارح في اظهار وجه الشبه دلالتهما على الحدث كما في الحضري وغيره قال شرح م لان دلالة الصفة
المشبهة على الحدث انما هي على طريق الاطلاق اي على مطلق الحدث لا على المعنى الذي دل عليه اسم الفاعل فانه على الحدوث وهي على الثبوت او
او يقال ان هذا ما يظهر من معنى الصورة فالاظهر جعله وجه الشبه اه شرح قوله بخلاف اسم التفضيل الخ لما كان صفة المشبهة واسم التفضيل
ممتنعان فيهما العمل بشبه الفعل ولم يصح عمل اسم التفضيل بسبب شبهه الفعل كما صح في الصفة المشبهة قال بخلاف اسم التفضيل الخ
فقد حصل غرض ذكره هنا اه شرح قوله فانه لا يثنى الخ اي من حيث اصله كما يعلم من الرضي فان تثنيته وجمعه لامر عارض وحوال والا فانه
قوله صفة استحسن الخ اعلم ان جر الفاعل في المعنى بالاضافة اليه وذلك لا يجوز في الصفة لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه الا ان حول الاسناد الى
ضمير موصوفها وهو مجاز في الله قيل لقصد المبالغة فلا يصح ذلك الا فيما قصد به الثبوت والدوام بخلاف ما اذا قصد به الحدوث فانه اعراض
سيالة فليس فيه قوة لتلك الاسناد بقصد المبالغة فعلم الاستحسان من معناه فان كان ثابتا فمستحسن والا فغير مستحسن فلا يرد ما في الصبان من
زوج اشتق في التشبيه نحو الاعتراض والجواب بما نقله جواه
ان في كلامه دورا انظره اه شرح م و فهم من قوله استحسن انه لا ينبغي الجر بالفعل اه ثم ان هذا الثبوت والحدوث العرفي اه شرح وفي
المكودي وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم الفاعل الا انه غير مستحسن اه ملخصا ذكر عليه الملوي ان ذلك الفهم غير صحيح فانظره تجده تفصيلا اه و
الحق ما قاله الملوي لان مقابل الاستحسان القبح لا الجواز كما قال شرح م اه قوله معني بها الخ اي بنى عما اه خ هذا جواب عما اعترض
الصبان بالحفري من ان فيها صور امتناع الجر وضعفه فهي خارج عن هذا التعريف اه الظاهر ان الامتناع فيها العارض
واصلها الاستحسان فلا اشكال اصلا اه شرح قوله لئلا يتوهم الخ اي ولانها لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى
ضمير موصوفها اقتصر الشارح على الزائد على ما في كل صفة وهو اللبس وتحويل الاسناد غير صالح فيما قصد به الحدوث كما مر اه شرح
قوله وان كانت غير ممتنعة الخ اي وان لم يكن فيه المحذور المتقدم وهو اللبس لكن لا تستحسن اي لا تجوز لان الصفة الخ فالحاصل انه وان
المذكور
لم يكن فيه المحذور فيه محذور آخر وهو اضافة الصفة لمرفوعها وذلك لا يجوز الا ان حول الاسناد الى ضمير موصوفها وذلك قليل في
اسم الفاعل لا يجوز

الفتاوى للخفري ص ٥٥

لا يجوز الا فيما قصد به الثبوت اهـ ش قوله وصوغهما ح في الاشموني ان هذا البيت لتتميم التعريف خالد ش م والظاهر انه بيان لشروطهما
لان في صوغهما خلافا عند المصنف فانه اجاز صوغهما من المتعدي لواحد اذا امن اللبس كما قدمه الاشموني عند قوله وقد بينا نحو ذلك فمع ما
فيه من الاختلاف لا يناسب لجعله بقية التعريف اهـ قوله من لازم ظاهره ان اشتقاق الوصف من الفعل لا من المصدر كما عليه المحققون كالرضي
اهـ من ملوي في الخطبة ١٢ قوله الحاضر ح اي الحاضر في كل وقت الحال فيه فهو الدائم فالحاضر الدائم على طريق اللزوم لا على طريق اللغة والمراد
بالدائم هنا ما هو بحسب العرف لا بحسب العقل فان كان الوصف مما يذكر فيه انه ثابت في ذلك الان فهو الدائم والا فلا اهـ ش م قوله الدائم
دون ح والدائم نعت للحاضر لتفسير معناه المراد ودون حال من الضمير المستكن في الدائم وهو خارج من ذكر الدائم والمراد بالماضي
المنقطع عن زمن التكلم قوله والمستقبل عطف على الماضي ولا حاجة لتقييده بالانقطاع لان الانقطاع والاتصال
لا يتحقق في زمن التكلم فان كان الحدث ثابتا في زمن التكلم يطلق عليه الحال لا الاستقبال وان لم يكن فيه بل يكون في المستقبل لا يصلح
ان يطلق عليه الدوام لعدم تحقق وجوده اهـ ش م قوله كطاهر القلب ح وفيه اشارة صريحة غير ما في الشرح وهي ان
وزن فاعل اذا قصد به الثبوت صار صفة مشبهة وفيه خلاف كما بيناه في باب ابنية اسماء ح فليراجع اهـ قوله وعمل اسم ح
بمرة والانحصار في المفعول به بخلاف فما ان حاصل ما في الحواشي ١٢ قوله الى مفعول واحد ح هذا معلوم من كلام الناظم رحمه الله لان قوله
وصوغها من لازم ح صريح في انه لم يكن له مفعول به اصلا وقوله صفة استحسن يفهم جواز جعل مرفوعه في حكم الفضلة
نعم يبقى كون اسم الفاعل المعطي حكمه لها المتعدي لواحد لعدم تحقق تمييز حكم غيره هنا لكون ما يقبل عمله غير موجود فالاخفاء الامر فوهم مضى اهـ
بترك القيد من البيت اهـ ما استفيد من ش وفي الملوي وجه اخر حاصله ان اصل التعدية انه ان يكون لواحد فلا يتبادر عند الاطلاق الا اليه اهـ
قوله على الحد ح انسب الملوي حسنية تعبيره بالحد دون الحدود فانظره قال ش فيه ان الحد تصدق على القليل والكثير كالماء والله اعلم اهـ قوله
بالشروط المتقدمة ح اعترض بانه ليس هنا شروط بل شرط واحد كما هو واضح اهـ اجاب المكودي بجوابين حاصلهما انه باعتبار انواع الاعتماد اهـ
فانظره ١٢ قال ش التحقيق ان يذكر هكذا اعني بالجمع لانه ان افرد يأتي فيه قصور باثبات المشبه حكم المشبه به مع اسقاطها بسببها ثبوت
الحكم للمشبه به فالامر هنا انه قد عمل الصفة عمل اسم الفاعل بما فيه من الشروط كلها لا يستقر هنا شرط منها فانعدام هنا لعدم التشوق لا لعدم
الحاجة اليه فالحاصل ان الشارح انما جمع الشرط لملاحظة قياس ثبوت العمل لها ولا يخفى ان القياس ثبوته على الشروط كلها ما في المشبه به

هي اه وقد وجدنا جوابه بحذف مضاف اي ببعض الشروط لا نقض بذلك الاقدام ١٢ قوله ان معمولها المنصوب نحو وتقدم المرفوع ممنوع
في اسم الفاعل والفعل فبالاولى امتناعه فيهما اه قوله ان يقال في النسخة القديمة اسقاط فقاعل امتنع ضمير راجع على النصب والفاعل اه
قوله وكونه ذا سببية والسبب في الاصل الحبل ثم استعير للضمير بجامع الربط فالحق ان يقول ذا سبب او سببيا فظاهر عبارة الشارح
كسائر الشراح ان السببية بمعنى السبب ولم نر ذلك في الكتب التي عندنا وان جعلت الياء كونية يكون معنى السببية كونه سببا فذو السببية الضمير
نظير قولنا ذو انسانية فانه ذا اي صاحب انسانية انما هو الانسان فيحصل انه يجب كون المعمول ضميرا وذلك باطل بلا خفاء اه وقد
نقل عن شيخنا العلامة صفوة المدرسين بارحم الله رحمة واسعة ونفعنا بعلومه ان الياء للكونية فيحصل منه معنى المصدر يعني كونه
ضميرا وذلك المصدر بمعنى اسم الفاعل فالمعنى ذا كائن ضميرا فلا اشكال فافهم ثم نقل عن الفاضل المولوي عبد روس الكوكوري ان
قوله سببية مما دخلت فيه ياء الكونية بعدما دخلت فيه ياء النسبة وحذفت اه اجاب شيخنا بجوابين الاولى ان معنى السبب
الضمير المخصوص بارتباطه خاص والياء للكونية ثم حذفت ودخلت ياء النسبة وانثت بالتاء باعتبار الكلمة ~~[illegible]~~ فيكون
معنى السببية الكلمة المنسوبة الى كونه ضميرا ذا ارتباط خاص وتلك الكلمة هي الضمير لانه المنسوب الى الصفة فلا يكون المنسوب الا موصوفا
فصاحب [illegible] الثاني ان معنى السبب المتعلق المخصوص [illegible] فما سببية هي الضمير والتاء باعتبار الكلمة ايضا فيكون معنى سببية الكلمة
المنسوبة الى تعلق خاص وهي الضمير فصاحبها هو المعمول ايضا اه ~~[illegible]~~ والاظهر منهما الثاني ثم قال لا يكون هذا الجواب صافيا مالم
يظهر فائدة ذكرها يمكن لامع ترك الطريق المستقيم بان يقال مثلا ذا سبب او سببيا اه فتدبر ١٢ قوله اسما ظاهرا الخ زاد الاشموني
في السببي ضميرا بارزا متصلا فقال المراد بالسببي ما عدا الاجنبي اه فقول الشارح لا يشملها الا على وجه الاولوية اه ما ظهر من
[illegible] تمييزا في نقض [illegible] اه ثم ان
التوفيق لكن المانع الذي من الخلاف [illegible] قوله فارتفع [illegible] احد [illegible] صور
معمول الصفة الخ وقعت في الكلام مع الصفة اه وظاهر [illegible] ان يكون الصفة باللام و[illegible]
معمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر اه عبارته ١٢
ثم على ما قاله الشارح ان المضاف مع المعمول اربعة انواع كما اثبتها فظهر ان للمعمول ست حالات فالصور ست وثلاثون من ضرب

الاحوال

الاحوال الست المحمول على الاحوال الست المذكورة للمصنف اه اعلم انه ينبغي جداولسا ونكتب فيها الحسن والضعيف والقبيح والممتنع
وذلك ما ذكرناه في التصريح فانظره تجد ذلك اه

١ ووجه هذه} والصور الحسن منها اثنان وعشرون والضعيف ستة والقبيح اربعة والممتنع اربعة اه

حسن	الحسن الوجه	حسن	الحسن وجه الاب	حسنة	الحسن وجهه	حسنة	الحسن وجه ابيه	قبيح	الحسن وجه اب	الحسن وجهه	قبيح
حسنة	الحسن الوجه	حسنة	الحسن وجه الاب	حسن	الحسن وجهه	حسنة	الحسن وجه ابيه	حسنة	الحسن وجه اب	الحسن وجهها	حسن
حسنة	الحسن الوجه	حسنة	الحسن وجه الاب	ممتنعة	الحسن وجهه	ممتنعة	الحسن وجه ابيه	ممتنعة	الحسن وجه اب	الحسن وجه	ممتنع
حسنة	حسن الوجه	حسن	حسن وجه الاب	حسن	حسن وجهه	حسنة	حسن وجه ابيه	قبيح	حسن وجه اب	حسن وجه	قبيح
ضعيف	حسن الوجه	ضعيف	حسن وجه الاب	ضعيف	حسن وجهه	ضعيف	حسن وجه ابيه	حسن	حسن وجه اب	حسن وجهها	حسن
حسن	حسن الوجه	حسن	حسن وجه الاب	ضعيف	حسن وجهه	ضعيف	حسن وجه ابيه	حسنة	حسن وجه اب	حسن وجه	حسن

اذا اردت ان تعرف التفصيل فانظر خضري ج ١٢

قوله ايضاح والاتيان بايضاح الاعادة المتعلقات اعني بها اه ثم قوله وكذا ايضاح فرق بكذا ما فيه من الخلاف في وجود التنازع في الاسم المتقدم ولا يأتي ذلك في قوله مصحوب ال لانه متأخر عن الكل اعني عن ارفع وانصب ج اه شام قوله حال لقوله تدلقال قيل ان المعنى من قوله فاللام بمعنى من كما يعلم من اشموني وهو في باب حروف الجر وافعل التفضيل اه قوله

مسائلها الى ما فيه ج استشكل بانه لم يجز صورتي اضافته الى مضاف الى الظاهر المقرون بال او المجرد عنها نحو حسن وجه اب الاب ووجه اب ابٍ ولم يذكرهما الشارح كسائر الشراح مع كونهما جائزتين عند التأمل بالنظر الى وجه ابيه اذ لا فرق بينه وبين هذين الا باقامة الظاهر مقام الضمير

فيه وان كان المنع لاجل عدم الضمير فيهما فليس مسلما لان هذا الامر موجود في وجه اب ووجه الاب وهما جائزان بلا خلاف
فالضمير في كل في المعنى كما هو غير خفي ولا يقال ان هذا الاشكال ليس محصورا في هذين الصورتين بل كذلك فيما زاد الاضافة
هذا
على واحد حتى لا ينتهي لان كثرة الاضافة لا تصلح لعدم صلوحية تحويل الاسناد لان حقيقته نسبة ما للشيء لشيء آخر
فلا بد ان يكون بينهما علقة قوية كما في زيد ووجه في زيد حسن الوجه وزيادة الاضافة تزيل قوة العلقة
فالعلقة في قولك زيد لحسن وجه ابيه اقل من العلقة في قولك زيد حسن الوجه فان زيل الاضافة
عليها ب على وجه ابيه لم يكن فيه العلقة بحيث صحة النسبة فلا يصح تحويل الاسناد فيها الا ترى
انه لا يذكر في زيد مثلا انه متصف بالحسن باتصاف وجه اب ابيه بالحسن مثلا ولو على
غير الحقيقة كما يشير الى ذلك عبارة الصبان اه ش فافهم فانه نفيس م ثم ان جواب الاشكال
المتقدم واضح لان قولك وجه ابيه ووجه اب الاب او اب اب ليسا بمنزلة واحدة بل الثاني اعني وجه اب الاب او اب اب في منزلة
وجه اب ابيه لان الضمير في وجه الاب او وجه اب مقدرة وفي وجه ابيه مذكورة فلا فرق بينهما الا في ذلك فيا للعجب انه هذا
الاعتراض ناشئ من التخييل في الصورة من دون تأمل المعنى اه ش ١٢ قوله ولمعمولها ايضا باعتباره { قدم الشارح عليها فيه
احوال الاعراب لكونها من مقاصد النحو ذاتا بخلاف هذه فانه تفرق فلا يكون من مقاصده الا تبعا اه ما استفيد من ش ١٢
قوله الممتنع منها اربع الخ { وضابطها كل ما لزم عليه اضافة الصفة المحلاة بال الى الخالي منها ومن
الاضافة لتاليها كما في الخضري وزاد ولضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل اه وشمله قول الناظم بات
يعذر ولو بواسطة الضمير عند قوله ومن اضافة لتاليها ولا يخفى ان الظاهر لم يرد المصنف ذلك الصورة
كما تركه في باب الاضافة حيث قال ووصل ال بذا الخ اه قوله ومن اضافة عطف على من ال كذا ذكره هنا اتباعا
لما قبله والا فمحله بعد ذكر البيت بعده اه ش م قوله ومالم يخل الخ { والظاهر ان المراد سيما المعمول كما
يعلم من ابن عقيل بخلاف ما ذهب اليه الشارح حيث قال من الاضافة الى ما فيه ال الخ فانه جعل المراد بها الصفة
فمعنى قوله من الاضافة الى ما فيه ال من جر الصفة المعمول المحلى بال او اضيف الى المقرون بها اه ثم ان فائدة ذكره
رد لقول المبرد انه اش يجد هذا القول اه ومع هذا انا اش وفي ضمنه هذا التعبير اشارة الى ان هذا الجواز ما يشمل القبيح
والضعيف والحسن لكونه مقابل الامتناع وفضلا انها في قوة سؤال مقدر منهم من ان صور الامتناع محصورة في ذلك
ام لا ولم يكتف بافادة التنكير في قواعد العلوم لكونه تقسيم مسائلها كثيرة وبسهولة مجيء الاقسام فيها اه
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب واسلك بنا طريق الثواب والهمنا الصواب بلا الصعاب اه

بحث

التعجب لما كان للتعجب تعلق لافعل التفضيل من حيث اتحاد الشروط تناسب تقريبهما فقدمه لكونه فعلا وكون اسم التفضيل اسما كذا له تعلق لنعم وبئس من حيث انه نحو من التعجب من حيث المعنى فقدم عليهما لما فيه من القوة منهما لانه في صورة الفعل مع كونه فعلا بخلاف نعم وبئس فبالجملة تناسب ذكر باب التعجب هنا اه قوله وهو استعظام الخ انظر ههنا ملوي ففيه مباحث ١٢ قوله وخرج المتعجب منه الخ وفي الملوي هذا معلوم من قوله خفي سببها وهو معلوم من قوله استعظام الخ اه حاصل ما فيه ١٢ فاما الاول اعني علم خروج المتعجب منه عن نظائره من قوله خفي سببها فقال ش قد يوجد اشتراك النظائر مع خفاء السبب لكون ذلك المتصف مختصا بمعنى مخصوص ولم يعلم السبب وليس ذلك مما لا يوجد ولو على سبيل الندرة وهذا التعريف فلا يناسب الابتناء على الخفاء ولو قليلا ثم ان ما ذكره الملوي نظر الا غلب لان الاغلب عند اشتراك النظائر علم السبب ولو بوجه ما اه ما لمهر منه والثاني اي علم خفاء السبب من ذكر استعظام زيادة الخ قال ش ان ذلك لا يتحقق الا ان قدر ان السين والتاء في الاستعظام للوجدان فالمعنى وجدان زيادة في الذهن معظما وذلك لا يكون الا ان خفي السبب بخلاف ما اذا كانتا للتعدية او الطلب فانه حينئذ لا يتحقق كون السبب خفيا ان قد تدبر فالحاصل انه لكون هذا تعريفا لا يناسب عدم صراحة ما استفيد من الكلام على وجه لان المقصود بالتعريف احاطة السامع المعرف فلا يرد ذي الالباب الفراحة اه ش ولا يخفى ان المراد بالفاعل في قوله في وصف الفاعل انما هو من قام به الحدث كما في الحواشي ١٢ وفي الملوي قوله خرج بها عن نظائره اي نظائره في غير تلك الزيادة وقوله او قل نظيره اي في تلك الزيادة اه يعني ان معنى خروجه عن نظائره انفراده بذلك الوصف فلا يمكن وجود النظائر في ذلك الوصف بل في غيره بخلاف قلة النظائر فانه يمكن فيه ذلك اه ثم ان المراد بقوله او قل نظيره بيان ان خروج المتعجب منه عن نظائره يكون تام بالحقيقة وبالحكم بكونه في غاية القلة تصوير بالحكم حتى يصح ان يحكم انه معدوم فلا يشكل باو في التعريف فتأمل ش قوله كيف تكفرون الخ والتعجب فيه بقوله كيف تكفرون بالله لا بكيف وحده بخلاف سبحان الشيخ فانه به فقط لا مع ان المؤمن لا ينجس اه ش والمتعجب منه في سبحان الله انه الخ وهم المخاطب بنجاسة المؤمن انظر صبان ١٢ قوله والمبوب له منها في النحو صيغتان الخ ذكر في الشذور ثلاثة فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم اه يبنى على تعريفه ١٢ ثم لما لم يكثر استعمال غيرهما في التعجب كان القياس مقصورا عليهما كما هو واضح اه ش بعد ~~حتى ان ... في ... بل للاظهار التعجب كما ... للناس~~ قوله بافعل انطق الخ قدم على افعل للاهتمام لان افعل ~~... في الصورة~~ على صيغة مرشدة للمراد على الاظهر بخلاف الآخر كما يعلم مما يأتي ١٢ قوله فنوعلي حذف مضاف الخ ان المراد بالمضاف جنسه

فيصدق بما هو اكثر من واحد والا ففي التقدير ثلاث مضافات كذا قيل وليس بشيء والصواب ان الشارح اراد بالمضاف الاسناد وهو

وغيره بيان لما تضمنه المقام فان تقديره لاجل لاظهار ان اللام للتعليل لكونه مفعولا له وتقديره فعل لايضاح المعنى على ان تقدير

الانشاء ايضا كذلك فلا اشكال في التقدير ولا في ذكر مضاف دون مضافات اه ش م قوله قبل مجرور بها وفي ذكر اعرابه

المتعجب منه متصلا لهذه الصيغة وفي انفصاله في الآخر في البيت الذي بعده اشارة الى ان المتعجب منه تارة فضلة وتارة عمدة

فضلة اه ش م قوله عند سيبويه راجع لمجموع هذه المسئلة لا الاخير لما وهم اه قوله فالخبر محذوف وجوبا لجريانه مجرى

المثل ... فيها اصل المفاعيل فانظرها هنا الصبان ١٢

قوله واسم لا في الفتحة نحو اعراب اوسناه انظر الاشموني في آخر بحث الصيغة الاولى مع ص ا و ت ١٢ [فائدة] وفي بيان علة

التصريح قال المحشي يعني ابن هشام لا خلاف ان فيه ... افصح في التعجب ... وهو معنى ...

اي من حيث كونهما للانشاء التعجبي لا في كل من مستفاده كما هو واضح اه فهذا معنى قول التصريح ايضا فقوله وصد لو احسن

في ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد اه تنبيه لا بأس بما ذكره بعضهم من ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر كما في

والاشموني وغيرهما ما في الصبان عند قول الاشموني ومعناه الخبر اي في الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى الانشاء التعجبي او مراده بالخبر ما

قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلبي اه فاحفظه ربما ينفعك في بعض مواضع اه ش قوله ثم غيرت الصيغة الى صيغة الامر كما هو واضح اه

... الى الانشاء هذا ما ظهر لي

... ما يبان منه من كونه ثلاثيا فانظر الجواب ١٢

ذلك غلافيا فاعل كفى اعلم ان زيادة الباء في الفاعل ثلثة انواع واجب وجائز ومعمول زعما السماع فاما الواجب ففي فاعل افعل في

التعجب والجائز في فاعل كفى والسماع في فاعل غيرهما اه ما يعلم من في يا حروف الجر عند ذكر معاني الزيادة للباء فانظره ١٢ قوله والباء

للتعدية في فالهمزة للصيرورة او الهمزة للتعدية والباء زائدة ... ١٢ قوله وحذف ما منه نحو قال

ش م ... اعتبار المضاف اليه كالمضاف لشيء الواحد والا فليس في تقديم الحذف ...

... في التقدير لكون المعنى لا يجوز حذف غير المتعجب منه مما في كلام التعجب بل لا يجوز ذلك في غيره من حذف الفعل ...

ذلك ان كانت عندك فقد انما خالف فيها هذه المفعول سائر المفاعيل لنا في القضبان اه قوله شرح [illegible]

ان الحذف العوض في ومفهوم هذا البيت مقصود بالذات ايضا لما علم من ذكره الشارح تحت العبارة تدبر اه ش قوله [illegible]

كلا الفعلين اه اعلم انه لا يفهم من معنى اللزوم ان اللزوم على وجه العروضية او على الاصالة فلذلك قال الناظم رح قدمها ثم

ان الظاهر [illegible] في الاصل [illegible] هو الكلا للتأكيد قيد فقد لاظهار كان يقول علم منهما فلا اشكال في البيت اصلا اه ش

قوله والثاني نظرا هب ع قال ش م لعل في تقليل مثال الأزم صيغة الامر وتكثير مثال الأزم صيغة الماضي اشارة الى ان الأزم لصيغة الامر قليل

من الأزم صيغة الماضي وهو كذلك اه قوله وصغهما من ذي ثلاث وظاهر البيت ان الشروط سبعة كما جرى عليه ابن عقيل فالشرط حس [illegible] شارحنا

حيث قال مما اجتمعت فيه ثمانية شروط تبعا للموضح فكون الفعل عند هم شرطا لحكي الخلاف فيه وشأن المشروط ان لا يوجد فيه ذلك ينبغي جعل

شرط [illegible] في [illegible] في خلاصة [illegible] في الاول [illegible] اي اول [illegible] يعني انه لا [illegible]

يعني [illegible] كلام بذلك الكلام لانه يعني بخصوص هذا قوله وصغهما من ذي ثلاث فبطل ما قيل من انه لم يرد المصنف بقوله وصغهما من

ذي ثلاث ما ذكره الشارح اه ما ظهر من الشارح اه قوله ان يكون من فعل [illegible] ولم يقل ان يكون فعلا كما في الاوضح مع كونه اخصر احترازا من كثرة

[illegible] قوله فاطلق فعلى وعنه ذي استفادة بقلب الجر نصبا [illegible] قوله من الجلف والحمار اي باعتبار الوصفية

في معناه كاعتبار الاحمق في الحمار والكلم بان التعجب من حيث هو [illegible] قوله وشذ ما اذرع المرأة اه افتعال الشذوذ [illegible] ما قيل [illegible]

[illegible] غير الفقهاء وان لم يكونا مما ورد من احد لم يعهد فائدة باختصاص الجلف والحمار في بيان ما خرج بشرط

الفعلية اه ما قاله ش فتحريره قوله نحو ما اظلم الليل [illegible] الاسم [illegible] كما يعلم ذلك الاستعمال [illegible] قوله وما املأ

القربة [illegible] هذا من ملأ لكون وجود التعجب في الاسناد دونها انظر تصريح اه قوله من اختصر اي بالبناء للمفعول لامن اختصر بالبناء

للفاعل [illegible] التعجب من كونه مختصر الامر مجرد اختصاره بمعنى ما اقصره اي شيء جعله مختصرا ففيه شذوذ آخر وهو كونه من المجهول

فظهر وجه التفرقة بينه وبين ما قبله اه ما ظهر من ش [illegible] قوله سواء كان

مثاله [illegible] بالمثبت اه [illegible] على تصريح عنه قوله لئلا يلتبس المنفي بالمثبت [illegible]

واللازم المجهول اه قوله مما يضاهي اشهلا اي [illegible] على لون [illegible] فالحاصل

ان الاشارة الى المعنى لكونه عاما هذا الشرط ثابت في المعني على قول كما يعلم من الحواشي اه ما ظهر من ش قوله لئلا يلتبس بنائهما لا يخفى ان لا التباس

[illegible] وجوه الالتباس في [illegible]

عليه لكونهما متحدين في امور كما في الصبان نقلا عن الناظم رح فانظره ١٢ اجاب شيخ رح بان المراد باللبس في قول الشارح لئلا يلتبس بناؤهما اللبس ولو حكما بحمل

تمل تلك العبارة على علة الجمهور قال ش ليس هذا من ظاهر هذه العبارة فالاولى ان يقول ان الالتباس ثابت في افعل الماضي في نفسه وان كان يندفع بغيره

وقيس افعل على افعل الماضي لكونه اشبه به لحيثية مساواة بالمحل ووجود التعجب وجه الاشتراك فقط في الماضي كما بينه الرضي فانظره فالالتباس في الاول واجري

الثاني مجراه فصح للشارح ان يقول لئلا يلتبس بناؤهما اه ما قاله ش فتحرر ١٢ قوله فان كان من اللبس بان كان في هذا ماذهب اليه الناظم بخلاف الجمهور

نعندهم لا يجوز مطلقا مطلقا كان او غير ملازم لان علتهم ليس خوف الالتباس حتى يجوز في الملازم لانتفاء الالتباس بعدم استعمال العرفي

بل العلة عندهم التشبيه بافعال الخلق مع انه ليس في كل منهما كسب للمفعول لان دلالتهما على الاوصاف القائمة بالذات فهذه العلة

في الملازم وغيره سواء اه لكن فيه ان معنى الملازم للمجهول انظر وفي ح ن وظاهر البيت هو مذهبه لان قوله سالك اسم فاعل وهو يدل

على الحدوث فلا يطلع بالملازم للمجهول الا ان يقول ان المراد بالسالك ما تعلق به السلوك لزوما كان او عروضا فهو على مذهب

الجمهور اه ملخص ما قاله ش ١٢ وقول الشارح خوف الالتباس بالفاعل لكون ثمرة الالتباس في الفعل الالتباس في المرفوع

فبطل ما قيل من ان الحق ان يقول بفعل الفاعل اه ما نقل عن ش ١٢ قوله من شغل في بمعنى اشتغل الازم اما شغل بالبناء

للفاعل فمتعد كما يعلم من مختار اه ش ١٢ قوله عني في بمعنى اهتم لا بمعنى قصد فانه بالبناء للفاعل اه من حاشية التحفة الوردية نقلا

عن المصباح عند قوله من عني يعني فجعل قول المتن فاعتن بهذي الح فيعني في مبدأ الشروح من الثاني اعني بمعنى قصد اه من ش ١٢ ثم انه لا يجوز

ان يقال ان ما اشغله وما اعناه من شغل بالبناء للفاعل المتعدي وعني بمعنى قصد حتى يكونا من غير ما نحن فيه لان وجود التعجب ليس في

الاشتغال والقصد بل في الاشتغال والاهتمام اه فتفطن ٢ ش قوله يخلف ما بعض ح في ي يخلف صيغتي ما ح هذا ما فهم من ذكر

خلف اشدد واشد ومن البيت بعده فتأمل اه ش م فانه فقد كل الشروط فلا يتعجب عنه كما يعلم مما يأتي لكون بعض ما فقد ما ليس له مصدر

وما لا يقبل التفاضل اه قوله كاعظم واكثر في قال ش والاولى ان يقرأ الاول بوزن افعل الامر والثاني با فعل ليكون المثال التمثيل

على اللف والنشر مرتبا اه قوله ومصدر الفعل العادم في فيه من عدم الموافقة لما جرى عليه عند قوله وصغهما الح من جعل الشروط

ثمانية وهذه الضناعة على كونه سبعة بجعل الفعل مشروطا والاشياء المادة هنا مد ي ومصدر المادة العادم اه تأمل ويعتذر عنه بعدم

صلاحيته جعل الفعل شرطا لما يظهر ح انه ان فقد الفعلية يؤتى بالمصدر وهو غير صالح كما هو غير خفي فلذلك قال الصبان نقلا

عن البعض بقي ما لا فعل له والظاهر انه لا يتعجب عنه ايضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد اشد منصوبا ومجرورا اه لكن قال العلامة

الصبان بعد نقل قول البعض والمتجه عندي انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية وما في معناها فيقال ما اشد حماريته وما اشد بكونه حمارا اه

[illegible] والنكتة في الكلام لكنه لا ينقاس [illegible] فساد الثاني [illegible]

قوله على الذي منه آنزدون له ان يقول ولا تقس عليه ١ه

فعلى هذا امكن للشارح ان يجعل الفعل شرطا حتى توافق المحل اه فليتأمل حاصل ما نقل عن ش ١ه قوله اي بعد ما افعل في هذا معلوم من قوله الآتي وبعد افعل الخ اه شم قوله وما اكثر ان لا يقوم في مثال لعادم الاثبات مع المصدر المؤول على ما في الاشموني وغيره مرعا او مؤولا عند قوله ومصدر العادم اه قوله وما اشد كونه جميلا في مثال لعادم التمام لانه من كان اه قوله وما اكثر ما كان محسنا في مثال لما جاء المصدر مؤولا من الناقص اه قوله واما الجامد والذي الخ وفي التصريح اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر اه انظر هل يجوز ثم ما اشتق السالمة الشيئان من انه يتوصل الى عادم التعجب بزيادة ياء المصدر وما في معناها اولا اه قوله ولا بد من تدبر الخ تقدم وجه فليراجع اه اعلم انه ينبغي ان يضاف ذلك المصدر الى فاعل الفعل نحو ما اشد استخراجه كما صرح به المكودي وتركه الشارح لعله لكونه معلوما بالفروع اه فتوبر ١ه قوله وبالندور احكم الخ يعني انه قد جاء صيغة التعجب بغير الشروط المتقدمة من نحو من غير خلق اشد او اشد ونحوهما على الوجه السابق وذلك نادر في الاستعمال اه شم قوله ولا تقس عليه الخ في ذكره مع ان الغالب ان يكون النادر غير مقيس لرد من اجاز بعضا منها كما هاز بناء من افعل كما مر بيانه اه شم قوله وفعل هذا الباب الخ هذا تعميم لكل فعل من التعجب اعني افعل وافعل به واشد واشدد ونحوهما اه قوله لن يقدم معموله ونحو فما اوجا ذا ونحو [illegible] يعلم من البيت بعده حيث قال بالفصل نحما افنطر انه [illegible] في التقديم فتدبر اه شم وعلة ذلك كونه جرى مجرى المثل والمثل لا يغير اه ش قوله بغير ظرف ولا مجرور في هذا اشعور [illegible] قوله [illegible] وفي التنزيل ايما فصل فيه بالنداء وبلولا قوة لانه فيهما خلافا انظر اشموني في التنبيه الاول اه قوله متعلقين بالفعل في فاما ما تعلق بغير فعل التعجب فغير مستعمل لما يعلم من الشروح والحواشي حيث [illegible] كرا عدما ورد كذلك [illegible] قوله والخلاف في ذلك [illegible] في الفصل المستعمل [illegible] ولو تعلق بغيره فلا خلاف في المنع وما عيب في البيت بعدم شعوره كون الظرف والمجرور متعلقين بالفعل لانه معلوم بالبديهة ان الظرف والمجرور بغير الفعل لا كلام فيه اه قوله بمعمول فعل التعجب في شبا الاولى ان تعلق بالاجنبي لا يجوز اتفاقا اه شم قوله [illegible] ارجل لا بمعاني اللوح العام والا لا يجوز اظهاره لتعلق الجار [illegible] كونه خبرا [illegible] والاطر [illegible] وقفنا للعلم المستحق ممن يوفي طول الحساب ورزقنا النجاة من ذوق العذاب وحمانا من جميع اهوال يوم العقاب ١ه وقفنا للعلم المستحق للثواب والجوا [illegible] حلية الطلاب بجاه من ظلله في الحر السحاب اه نعم وبئس وما جرى مجراهما في عبر بعضهم كابن الحاجب افعال المدح والذم اشارة الى ذكر فيه اولا القائلين باسميتهما واشار الناظم الى ذلك الرد بقوله فعلان وجعل المصنف نعم وبئس امن الباب لشهرتهما من غيرهما ولم يكتف بواحد منهما احد الكل [illegible] التي عين اعني المدح والذم ونعقب هذا الباب لباب التعجب كما صنع ابن الحاجب للتناسب بينهما من خمسة اوجه الاول انهما للمدح والثاني جريانهما مجرى المثل والثالث كونهما للانشاء والرابع اتحاد شروط فعل التعجب وبعض افعال هذا الباب

وهو فعل والخامس الاختلاف في التعليقة اه قوله فعلان غير حج في يأتي في الشرح تبعا للمكودي ان فعلان خبر مقدم وغير متصرفين ورافعان صفتان
لفعلان ونعم وبئس مبتدأ اه والانسب بالمبتدئية نعم وبئس لا فعلان لان القاعدة اذا اجتمعت النكرة مع المسوغ والمعرفة ولم يوجد ما يقتضي الفصل بالاخبار تعين
كون المعرفة مبتدأ ومع هذا الانسب هنا كون المخبر عنه نعم وبئس اذ انظر الى جهة المعنى لكن قال الازهري ويلزم منه ان في هذا التركيب الفصل بين الصفة
والموصوف بالمبتدأ وهو اجنبي من الخبر بمعنى ان المبتدأ ليس معمولا للخبر وهو الصحيح اه لكن ليس المبتدأ اجنبيا محضا من الخبر حتى يمنع كما قال شيخ م
وجعل الحفني رافعان خبر المبتدأ محذوف اي هما رافعان اه وليس فيه الا العدول الى الحذف وهذا الحذف مما لا بأس فيه كما لا يخفى اه مقول المكودي
ولا يجوز ان يكون غير متصرفين ورافعان اخبارا لاتنهما قيد في فعليه بالنسبة الى اخرهما فال غير مسلم بالنسبة الى رافعان كما هو ظاهر عند التأمل كل
قال شيخ اه ثم قال ش والظاهر من العبارة كون فعلان مبتدأ ونعم وبئس بدل عنه ورافعان خبره وغير صفته لكن فيه جعل الاخبار لكونهما
غير متصرفين توطئة لانه قيد لتوطئة وهو فعلان لان المبدل لكن انما يكون ذلك حرج الا اذا كان المبدل عنه غير مقصود بالحكم بالحقيقة
لا قصدا ولا اتباعا [illegible] قوله على الفاعلية في معلوم من ذكر انهما فعلان وليسا من النواسخ ولا من المبني للمفعول
تعين وجه الرفع كونه على الفاعلية اه مانقل عن ش قوله ويكون اسما هما في هذا اعتبر مشاكلة لقول المصنف رافعان اسمين والا فالمناسب
ان يقول ويكونا فاعلاهما فقد ثبت ان مما نقل عن ش اه قوله مقارني ال في المعرفة كما هو المتبادر عند الاطلاق كما قال الصبان ثم اختلف في ال هذه
انظر ابن عقيل مع خضري اه وقول الشارح الجنسية هو الصحيح من المذاهب فيها والجنسية نوعان حقيقة ومجاز كما في ابن عقيل فانظره اه
قوله او مضافين لها في قال الاشموني او مضافين لمضاف لما قارنها كقوله فنعم ابن اخت القوم في وانما لم ينبه على هذا لكونه مأخوذا بالمقايسة لانه بمنزلة
المضاف لما قارنها لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد وقد نبه عليه في التسهيل اه بتغيير وزيادة هي تنبيه لا يجوز ان يزيد
المضاف على الاثنين المذكورين بان يقال نعم ابن اخت امرأة القوم كما يظهر من اتفاقهم ذكره في الحواشي والشروح ومن كون زيادة الاضافة قبيحا
عند المعانيين ومن تعليل الحفري في باب الاضافة عند قوله عاما اضيف اليه اي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلذلك
لا يجوز ان يكون بين الوصف وما فيه ال اكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب رأس عبد الجاني فتأمل اه لكن مقتضى عبارة الرضي هنا
وفي هنالك جوازه فانظره في صحيفة ٣١٢ جزء ثان و ٢٨٣ جزء اول اه قوله كنعم عقبى في اي التمثيل هنا دون تمام حكم
فاعل لان ما بعده بقية منه ارشادا لان ما ذكر وما بعده كلاهما نوعين اعني ما كان ظاهرا وما كان مضمرا اه واقتار في التمثيل ما اضيف
لتالي ال دون مصحوب ال كون اقباح التمثيل عليه لانه الفرع والاول هو الاصل والغالب قيل ولانه يحصل اخذه من ذلك المثال بعد وعقبى
في قوله كنعم عقبى له اه ما نقل من ش قوله وغير متصرفين ورافعان صفتان في اي رافعان صفة بعد صفة قيل انه في قول الشارح تغليبا لانه

رافعان

رافعان خبر لمحذوف وهو صفة في المعنى وهو وهم محض ناشئ من قلة التأمل لان كلام الشارح ليس على هذا بل على و
جعلهما معا صفتين تبعا للمكودي كما تقدم فلا تغتر اهـ قوله وقد يرفعان في قدر الشارح لفظة قد عند قوله ويرفعان (ذلك العبارة ١٢)
وذلك معلوم من ذوق الكلام كما قال شيخنا لان انها في منزلة بيان حكم قليل بعد تبيين حكم العام منه فقد بر ١٢ ش قوله مفسرا
بتميز الخ وظاهر كلام المصنف رح ان الضمير عائد على التمييز حيث قال يفسره مميز لان مميز الضمير ومرجعه مترادفان في الاصطلاح
فهذه من المواضع السبعة التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة هذا هو الاصح وقيل انه عائد على متعقل وهو المبني على
القول بان ال في الفاعل للعهد او الجنس على القول الباقي وقيل يمكن اجراء البيت على هذا القول اي بانه عائد على المتعقل بان يراد بالتفسير
في قوله التفسير بالواسطة اي يفسره بواسطة ولا يخفى انه غير ظاهر اهـ وفهم من قوله انه اذا رفع نعم وبئس الضمير يجب ان يذكر بعده
تمييز ويجب مطابقة ذلك التمييز الضمير لما قد سامر ان مميز الضمير ومرجعه مترادفان في الاصطلاح ثم ان لهذا الضمير احكاما ولهذا
التمييز شروطا انظر اشموني اهـ قوله وجمع تمييز الخ تقدم انه اذا كان فاعل نعم ضميرا لابد من تمييز واما اذا كان الفاعل ظاهرا ففي
اتيان التمييز له ثلاثة اقوال واليه اشار بقوله فيه خلاف الخ فعند الناظم وولده والمبرد ومن تبعهم يجوز مطلقا لوروده نظما ونثرا كما في الاشموني
قد يشكل على هذا بان الظاهر لا ابهام فيه اصلا حتى يميز ويرد بان رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التأكيد كقوله ولقد علمت
بان دين محمد الخ وعند سيبويه لا يجوز مطلقا وأول ما ورد على انه حال في بعض المواضع او منصوب بفعل محذوف في بعض المواضع
يناسب المقام كما في الملوي فعلم من هذا ان في كون التمييز مؤكدا خلافا عندهم فكل من اجاز كون الحال مؤكدا لم يجيز واذا كان فهو
كذلك كما يعلم من مجيب الندا وغيره وصرح به المغني لكن انظر وجه تفرقتهم بينهما في ذلك اهـ والقول الثالث تمامه التفصيل الآتي في الشرح
وصححه ابن عصفور كما في التصريح اهـ ما لخص من الحواشي والشروح مع بعض زيادة ١٢ قوله اي ظاهر الخ وتفسير ظهر بظاهر
دلالة على انه ظهر هنا في مقام المفرد بكونه صفة اهـ ش قوله قد اشتهر الخ اي اشتهر بكونه سنديا نقله عن النحاة المجتهدين قوتا
فلذلك كان بيانه حسنا دون سائر الاحكام المختلف فيه فهذه قوله قد اشتهر الاطلاع الى علة ذكره خاصة من بين سائر الاحكام

المختلف فيه اه ش وقد نقل عنه انسا في ق ق ق اعتذاره عن عدم تفصيل الخلاف فلشهرته لم يذكره اه فخر ١٢ قوله مطلقا في قبل هذا الاطلاق راجع لقوله ومنعه سيبويه وقوله السابق ومنه اجاز ذلك المبرد الخ فهو لمجموعهما لا لا خير خاصا اه قوله وما مميز الخ علم منه ان ما تقدم من شروط الفاعل في غير هذا على قول بانه ما فاعل فتدبر اه قوله وقيل فاعل في انظر اشموني في التنبيه الثالث اه قوله في نحو نعم ما الخ في اي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم وبئس ما فجملة فعلية او ما بعد نعم وبئس متلوة بشئ اسما كان او جملة فعلية او مطلقا وقعت بعده شئ ام لا كل محتمل خير الامور اوسطها كما عليه الشارح حيث مثل بنعما هي فانما بعد ما فيه الاسم فقوله فنعما هي من كونه على سبيل التعداد اي تعداد المثال وحذف العاطف فهو جائز اختيارا عند بعضهم وحسن جدا في دفع توهم صيرورة الاثنين ثلاثة فحذف العاطف دل على انه مثال مستقل لا من نوع ما قبله ولا يشكل على التعداد بعدم ظهور الوجه لعطف وبئسما اشتروا لانه من جملة الواحد من اثنين الذين شملهما تعميم قولنا اسما كان الخ لانه مما وقعت بعده جملة فعلية وهي اشتروا فعطفها على نعم ما يقول الخ دل على قربهما وهو كذلك لانهما من نوع واحد ثم في عطفها اشارة الى ان نعم ليس بقيد بل بئس كذلك لا دخاله تحت نحو فليتدبر اه ما كتب شع مع تغيير ١٢ قوله كما في نحو الخ حال من فاعل وقع اي حال كونه كما في نحو الخ اي اذا وقعت ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان او جملة فعلية كما تقدم اه شم قوله فهو على الاول الخ هنا ثلاثة اقوال كما في الاشموني خص الشارح رح منها ما ذكر لكون غيرها مما ليس بظاهر من العبارة كما هو غير خفي عند التأمل وكذا يقال عند قوله وعلى الثاني معرفة ناقصة لان فيها خمسة اقوال انظر اش وكذلك ترك القول الثالث فيما يليها اسم كنعما هي اذا اردت التفصيل انظر اشموني اه ش قوله وتامة ان وليه الاسم الخ ولا يرد ان التامة تساوي اسما فكيف تميز به لانه يراد بها شئ له عظمة او حقارة بحسب المقام فتكون اخص منه على انه التمييز قد يكون للتأكيد عند بعضهم كما مر اه عفري مع زيادة ١٢ {تنبيه} قد علم مما قدمنا ان متلو ما التي بعد نعم لا يكون جملة اسمية لعله لعدم الاستعمال ويؤيده سكوت الشراح وغيرهم عن ذلك كذا افاد شم ١٢ قوله ويذكر المخصوص الخ

بعد جعل

اي وجوبا كما فلا يتقدم المخصوص كما يدل عليه ظاهر قوله بعد وقوله وان يقدم مشعر لانه ما علم منه ان ما تقدم هو المشعر لا المخصوص وانه كان المتقدم صالحا لان يكون مخصوصا كمثال الناظم هذا ظاهر البيت فهو احد القولين واما القول الآخر ان ما تقدم ان كان صالحا لان يكون مخصوصا فهو مخصوص لا مشعر والا فلا كقوله نعم انا وجدناه الخ كما ذهب اليه الشارح تبعا للاوضح حيث قال وقد يتقدم المخصوص الخ وظاهر البيت خلافه كما ذكرناه وان امكن ان اجري البيت عليه لوقع في تكلفات كثيرة لانه يلزم منه ان يقدر عند قوله بعد غالبا وان يراد بقوله مشعر اي بالمعنى وبقوله يكفي اي عن ذكره مؤخرا ومع ذلك لا يصلح تمثيله فينبغي ان يقدر العلم قد تقدم مفعولا بفعل محذوف اي الزم العلم او نحوه فبالجملة لا يخفى انه غير ظاهر اهـ واجري الشارح البيت على خلاف الظاهر تبعا للموضح لان هذه العبارة منه لعله نظر للارجح اهـ ما نقل عن ش بتغيير واختصار ملخصا مما في الخضري اهـ قوله اي بعد فاعل الخ فيه قصور لانه ينبغي ان يقول والتمييز اجيب بانه ترك التمييز لما فيه من التفصيل لان تمييز الظاهر عند من اجازه لا يجب ذكر المخصوص بعده بل يجوز تقديمه كقول الشاعر والتغلبيون الخ كما ذكره الخضري عند تفسير ذلك البيت اعني قول الشاعر ولا يرد ذلك للبيت لانه ينبغي ان يقدر الفاعل والتمييز معا مضافا اليه لبعد كما عليه ظاهر الاطلاق لكن ينبغي ان يراد بالتمييز الشامل في المضاف اليه لبعد التمييز الكامل وهو تمييز الضمير حتى يخرج تمييز الظاهر بناء على ان المتبادر عند الاطلاق هو لا غيره اهـ كذا انقل عن ش وانت اذا تأملت يظهر انه يصلح اخذه من فاعل لان الفاعل اذا كان مضمرا لا يتم الا بعد ذكر تمييزه كما هو واضح اهـ فتدبر قوله مبتدا الخ وفي اعراب المخصوص اربعة اقوال انظر ابن عقيل مع خ وذكر الناظم الاثنين المشهورين كما في ابن عقيل اهـ قوله والجملة قبله خبره الخ ~~[illegible]~~ قوله الرابط بينهما العموم الخ اي على القول بان ال في الفاعل للجنس وعلى القول بانه للعهد فهو تكرير المبتدا بالمعنى اهـ صح خ قوله ابدا الخ اي وجوبا ذكره لعدم علم الوجوبية مما قبله او يقال لعدم علم حكم النحاة وان كان لا يظهر في استعمال العرب فيذكره علم انه وجوب اهـ كذا انقل عن ش قوله بعضهم بيان قول مخالف لما ذكره المصنف هنا فلا اشكال اي وقد يتقدم المخصوص عنه وقد يتقدم المخصوص الخ قد مر ما فيه اهـ قوله واجعل كبئس الخ اي في الحكم والمعنى كما في الشرح هذا يعلم من تتبعه

ساء وبئس لانه اذا كان التشبيه في الحكم فقط فالمناسب التشبيه بمعظم ام الباب وهو نعم فلما عدل عنه الى بئس علم

ان التشبيه ليس في مطلق احكام الباب بل له مزية عليه وهو الموافقة في المعنى بخلاف تشبيه فعل بنعم فهو في مطلق

احكام الباب لا في المعنى لانه فعل يأتي للمدح والذم اه ثم ان افعال هذا الباب نوعان مبوب وغير مبوب والمبوب

فعل وغيره الاربعة المشهورة الى قوله في افادة الذم ای في انشاء الذم العام انظر صبان اه قوله وفي حكم الفاعل ونكر

التمييز نظر الى انه فرع الفاعل لان اصل التمييز في هذا الباب هو مفسر الضمير والضمير هو الفاعل فظهر وجه الفرعية اه ما

نقل من ش قوله محول الى فعل اي ليلتحق بافعال الغرائز اي الطبائع وليصير قاصرا اه ع قوله ثم ضمن معنى بئس اي انشاء

الذم العام كما في صبان والانطلاق معنى الذم ثابت فيه قبل كما يعلم من الصبان اه ثم ان التضمين هنا يحل ظاهره لاحتمال

ان يكون المراد ارادة انشاء الذم العام مع المعنى الاصلي فما قيل من ان التضمين هنا اللغوي يتوهم ان لا يكون فيه اعتبار

معناه الاصلي غير محتاج اليه فتدبر اه ماظهر من ش قوله واجعل فعلا الخ اعلم ان افعال هذا الباب نوعان مبوب وغير

مبوب فالمبوب كل ما بني على فعل بالضم من الثلاثي فهذا ما اشار اليه بقوله واجعل فعلا الخ وغير المبوب الاربعة المشهورة اعني

نعم وبئس ساء حبذا واخر الاخير لعله لطول الكلام عليه واختصاصه ببعض الاحكام ثم ان ساء وان كان من فعل لكنه اد خله

في غير المبوب لكثرتها ولانها للذم العام فهي اشبه ببئس من نحو حمق ولؤم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون فعل اه

من خ وفي من لحناء التحويل الى فعل اه فليتدبر ١٢ قيل اعاد عامل المعطوف عليه في قوله واجعل فعلا لما لجعل فعلا كنعم مع

شرط معلومية التعجب منه اه والذي يظهر لنا ان ذلك لاختلاف النوعية لكونه مبوبا اه فتأمل [فائدة] قال ش ان قوله

واجعل فعلا محل ذكر الجعلين اي اجعل من ذي ثلاثة فعلا واجعل فعل كنعم ~~لان الشراح الحكم المقصود~~ كما يقتضيه

المقام ~~الاناسب~~ فطوى الناظم رح الجعل الاول في الثاني طلبا للاختصار المحمود وسهله عدم تعلق هذا الجعل

لكل فرد من ذي الثلاثة لان منها ما كان مضموما في الاصالة اه فاغتنم ١٢ قوله وبئس اي اشارة الى ما اسلفناه من ان تشبيه

فعل نعم

فعل لنعم في مطلق احكام الباب دون المعنى اه شو قوله مستعملا في الاولى جعله حالا من ذي ثلاثة اي سواء كان مفتوحا او مضموما او مكسورا
ففيه رد للجمهور القائلين بعدم جواز تحويل علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعملتها هنا الاستعمال ابقتها على كيفيتها
فيها ولم تحولها الى النعم فلا يجوز لنا تحويلها بل نبقيها على حالها كما ابقوها اه كما في ابن عقيل فانظره ١٢ وان اجرينا على ما في الشرح لا يوجد
الاطلاع الى الزائد وان قرب به الصبان فتأمل اه ش قوله صالح للتعجب منه انظر هل يمكن اخذه من البيت اه ويمكن ان نقال ان كونه
ثلاثيا صريح البيت وكونه متصرفا مأخوذ من ظاهر اطلاق الجعل لان اطلاق الجعل من الجامد غير ظاهر وكونه تاما للتفاضل وغير ذي وصف
على افعل وتاما لاحاجة الى ذكرها لان الاول شأنه ان لا يوجد باعث المدح والذم فيه كالتعجب والثاني جارية مجريه في كونه مضاء ثابتا
في حاله والثالث لا يتصور ~~لمهسهص~~ انشاء المدح منه لعدم الحدث في دلالته وكونه مثبتا ~~و~~ معروفا لاوجه لاخذهما الا التعويل
على التبادر عند الاطلاق اه ما ظهر ص ش قوله في جميع ما تقدم لهما من الاحكام في اعترض بان فعل ليس كنعم في جميع الاحكام لما في
الخضري من ان فعل يفارق نعم في ستة امور فانظره فليس كل ما وجب لنعم واجبا لفعل اه اجيب بان التشبيه في جميع الاحكام ليس على
سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز اه من خ قوله ومثل نعم حبذا في والظاهر ان التشبيه في الحكم والمعنى ثم لما كان في بعض من الاحكام
وفق كاحكام الفاعل ونبهنا بقوله الفاعل ذا فقوله الفاعل ذا في قوة الاستدراك فتدبر فوجب كونه موافقا لنعم في كل ما سوى
احكام الفاعل من تفصيل اعراب المخصوص كما في ابن عقيل واش في التنبيه الثاني فانظره وفي جواز حذفه عند العلم به كما في اش في التنبيه الثالث
وفي امتناع تقدمه والقول بجوازه في نعم ليس هنا كما هو ظاهر قول الاشموني لا يتقدم عطف عند قوله واول ذا المخصوص الخ وسيأتي في بيان
ذا القول اما التمييز فجائز هنا كما في الرضي فانظره في صفحة ٣١٩ ج ٢ وكما يعلم من اش مع الصبان ويمكن اخذه من قوله الفاعل ذا
لان ذا وان كان لم يكن ضمير الكلمة اسم الاشارة فيناسبه التمييز كذا قيل فتأمل اه ثم ان صناعة الشارح ليس على ما حققناه
حيث قال في الحكم لا في ~~المعنى~~ لعله نظر الى معظم الاحكام وهو احكام الفاعل او نظر الى ان احكام المخصوص ليس هنا الاطلاع اليه
بل محله واول ذا المخصوص الخ فلم يذكرها مع الحكم حذفه عند العلم به معلوم ومسكوته انه كما تقدم لنعم اه فليتحرر ١٢
نحو قوله واول ذا المخصوص الخ قيل ذكره مع كونه مخصوصا نعم كذلك دفعا للتوهم وجود الفرق ما قوله الفاعل ذا لان
اختلاف الفاعل يستلزم اختلاف المخصوص اه قال ش ان المخصوص في هذا البيت بيان عدم عدول ذا بحسب المخصوص
لانه ان لم يذكره يوهم خلافه فقوله واول ذا المخصوص توطئة لذلك ومع ذلك يستفاد منه ان مخصوصه لا يتقدم مطلقا اي
عند من يجوزه في نعم ومن لا يجوزه والاتيان كان التقديم المستفاد منه على الاختلاف في نعم لاحاجة الى استفادته
الا بعد قوله ومثل نعم اه ش ثم انه قد يشكل على قوله واول ذا بان ظاهره يقتضي عدم جواز الفصل بينه
وبين المخصوص مع ان تمييز حبذا يجوز ذكره بعد المخصوص وقبله كما بينه الاشموني في الخاتمة

ما ظهر مع شيخنا مع بعض زيادة ١٢ ثم اعلم ان في حبذا ثلاثة اقوال وما ذكره المصنف هو ما اختاره كما في ابن عقيل فانظره اه

قول الشارح لا في الحكم اي لا في جميع انواع الحكم بل في بعضها فاللام للاستغراق ١٢

اجيب بان المراد بايلاء المخصوص من ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود ففي تقدمه على جملة الانفي الفصل بينه وبين ذا

والفرق بينه وبين هذا وباب نعم ان الضمير احوج للتمييز من الاشارة لجعل تاليا للضمير ذكره سم اه من قوله واعرابه انه الخ

قد تقدم نقله عن اش وابن عقيل انه يجوز في اعرابه ما تقدم في نعم فانظر وجه تخصيص الشارح بواحد منهما اه ش قوله اذا كان لا الخ

هذا هو المقصود في هذا البيت كما تقدم اه قوله وكان القياس الخ اي من حيث ان ذا اسم اشارة لا من حيث هذا الباب كما هو الظاهر

وكان مطابقته للمخصوص لكون المخصوص مشارا اليه كما يظهر من الحواشي والشروح اه تنبيه يشترط في المخصوص مطابقته للفاعل

الظاهر لاي فعل كان فلا يصح مثل ان يقال نعم الرجلان زيد ولا نعم الرجل الزيدان بل نعم الرجلان الزيدان اه كما

يعلم من الرضي حيث قال وشرطه اي شرط المخصوص مطابقته الفاعل يعني ينبغي ان يصح اطلاق الفاعل عليه اه قوله لا اذ ذلك كلام جرى

مثلا فالابن كيسان انظر اشموني ١٢ قوله ثم يعنا الخ انظر يس على د ١٢ قوله وما سوى ذا ارفع الخ اي يكون فاعل حب غير ذا

فهو ملحق باب فعل كما في التصريح اه قوله او جر اي او في الخفض الفاء زائدة او في جواب شرط مقدر اي وان شئت فجر اه لكن لا بد ان يكون لها

فائدة في كلا الوجهين الوجه الاول وفي الثاني فائدة لادعاء تقدير الشرط فانظره قال ش لعل لما في جانب الجر من كونه ليس في اصل هذا الباب

فيكون فائدة لتقدير الشرط اه تأمل ١٢ قوله لكن الفتح الخ قال ش هو الكثرة نسبية ليوافق قوله وانضمام الحا كثر اه قوله ان جعلا كالكلمة

والا فجائز كما في التصريح ومفهوم قوله ودون ذا انضمام الخ يعرف الى هذا الوجه الثاني مع كونه ما اختاره الناظم عدم التركيب كما علمت عند قول

الفاعل ذا اه خاتمة يشعر حب كون الممدوح محبوبا للمتكلم كما في الحواشي ويحقق من بين اخواته بجواز جعله للمدح والذم بزيادة لا

كما اشار اليه سابقا بقوله وان ترد ذما الخ اه والله الموصل للمقصود ٥ والموفي للموعود ٥ من اللواء المعقود ٥ والامور المورود ٥

افعل التفضيل

في افعل التفضيل والمناسب ذكر هذا الباب عقب التعجب لاتحاد شروط المصوغ منه لهما لكن فصل بينهما بافعال المدح والذم لما فيها

من معنى التعجب وهو فعل فكان كالتتمة للتعجب اه اعلم ان هذه الترجمة في الاصطلاح اسم لكل ما دل على الزيادة والتناسب من جهة اللفظ

قائمة في الجزئين اعني افعل والتفضيل اما في الاول فلكونه وزنا عليه ولا يرد بخير وشر لان اصلهما اخير واشر والتغيير للاعلال اما في الثاني فلكون

معناه تفضيل الشيء على شيء والتفضيل هنا بمعنى الزيادة كما في قول الفقهاء من فضل وضوء لا بمعنى الشرف حتى يعترض بانه

تناسبه ليس في نحو اجهل وابخل على ان وجود التناسب لا يكون واجبا بل اولويته اه فافهم فانه يبطل به ما اعترض

الصبان اه ثم ان معناه ليس الزيادة بل جعله زيادة على شيء فلهذا ذكر تفضيل دون الفضل اه ش قوله صغ من مصوغ الخ

وفي الرضي لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد اه فاتضح حكمة اتحادهما في شروط المصوغ منه اه

قوله كل فعل الخ وحكمة تقدير كل الاشارة الى ان هذا المقام محل العموم لكون ما بعده كل مشروط كما هو شأن المشروط لان المراد كل

ما اشترطا بتلك الشروط لان المراد بعض ما اشترط بسا اه ملا غال شرح فاما حكمه تقدير فعلها اشارة الي انه من موقوف المصوغ معتبر هنا فيجي
لبعض عمله في منه لانه منه نائب ما عاله ومع هذا لايوجد مرجع الضمير في ضمن الابتداء بركة اه ثم قوله ولاب الله ابي ع ولا يعلم هنا ما قبله
بالقطع بل بالظاهر لان الكلام من حيث هو هو لا يعلم منه بل بما قلنا من ان الشكوك يفيد لمحرفي مقام البيان لكن ان ما فهم في مثل هذا
الوقوف علي هذا العلم فلم يفعل هكذا هنا فينبغي ان يوجد لذكره فائدة وهو الاشارة الي شدة موافقته للتعجب حتي في الاختلاف
في بعض الشروط كما في بنائه من افعل وفيما ورد من فاقد الشروط شذوذا اه ما قال ش ١٢ قوله شذ بناؤه
من وصف لخ فيه ما مر في التعجب من كون الفعل مشروطا مع وجود الخارج به قال ش لعله لعلة ورود ما خرج به فكانه لم يعتبر
واما ذكره في محل بيان الشروط بالنظر الي نفس الامر اه فتأمل ١٢ قوله من اختص ع تقدم بيانه في التعجب فليراجع اه
قوله وما به الي تعجب لخ ع انظره تجد هنا بحث الدماميني اجاب له ش م بان نحو اشد فيما توصل به الي التفضيل
ليس علي بابه فلا يكون فيه معني التفضيل وان قصد به نحو اشد التفضيل يبني من بشد لا علي سبيل التوصل به فتفطن
انظر ابابه علي ص تجد تفصيل الجواب اه قوله مما تقدم ع من متعلق بالتعجب وما وقع علي الفعل فتأمل اه قوله ويؤتي بعده لخ كم
انظر ص اه قوله فصله ابدا فقد يراح ع اعترض بان مفهومه ان لم يجرد فلا تفصل ابدا فيفصل بانفصاله تارة وبانفصاله لفظا وتقديرا
فقد اجيب بانه تعلق الابدية بالوصل انما هو من حيث هو هو لا باعتبار قيوده من التجرد والخبار في وصله لفظا او تقديرا فالمتجرد
مع لفظا او تقديرا واما الوصل فواجب في كل فرد فتأمل اه ما نقل عن ش ع ١٢ قال ش ويعلم عدم الوصل في كل حال من السكوت والا
بان كان الحكم غير هذه فالبيان به احق اه فتح ٢١ وفي الصبان ان ابقي علي اصله من افادة الزيادة علي معين لخ ه ان اجري علي
بابه اه ولا يعترض بعدم اطراده علي المصنف لانه مخالف لاصله اه ش م وفي من هذه الاقوال ما ذكر في الحواشي فانظره اه
قوله وان لمنكور يصن لخ ع اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو من الجميع ولا يجمع اثنان
منها الا نادرا وانما لم يخل من الجميع لان وضع الاسم لتفضيل الشيء علي غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهرا ومع
اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الي معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة
الي افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي طلبته
افضل من زيد فعلي هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعري عن ذكر المفضل
عليه رأسا فاو خلا عن الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الا من وضعه واذا علم المفضول جاز حذف

في نفسه كما يمتنع بهذه العلة مطابقة ما جرد وهذا الاكتساب لما لم يجرد فيما اضيف للمنكور وجب عدم المطابقة كما يظهر لنا والله اعلم
انظر هل المعنيان في الاضافة جاريتان في الاضافة للنكرة

فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه فيلزم كون المفضل داخلا في المفضل عليه
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه لشيء لمجرد
التخصيص او التوضيح كما تضيف سائر الصفات فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو
احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سئلت عن عدة
اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب عليه السلام وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف
الى جماعة يدخل فيهم اعلم ان هذه الصفة في مطابقتها لمن هي له تفصيل فما دام مجردا لا يطابق بل يلزم
المفرد المذكر اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله والى ذلك اشار بقوله (او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا)
فان اضيفت واردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة
وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا فلا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن منفصل
بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في
احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتأنيثه لفوات لفظ من
المانعة من التصرف والى هذا اشار المصنف بقوله (وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من) اي
اذا نويت معنى من في المضاف اليه بان اردت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه اي بان اضفت الى المفضل عليه
واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ان والام لعدم ذكر المفضول
بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتأنيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما والى ذلك اشار المصنف بقوله (وان
لم تنو فهو طبق ما به قرن) اي وان لم تنو معنى من في المضاف اليه بان تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على المضاف
اليه اي بان لا يكون الاضافة الى المفضل عليه مع قصد التفضيل في افعل اهـ من رضي هذا الذي ذكرناه صورة اجراء البيت
لما في الرضي فهو الاحسن كما قال ش فافهم وسيأتي ما في الشرح حيث اجرى على هذه من المقيد ان اهـ وصورة اضافته الى النكرة المذكور
في قوله وان لمنكور يضف) زائدة على ما في الرضي لانه لا يعلم منها انه يرد ~~وفي التصريف~~ واما ان اجريناه موافقا لما في الحواشي فلا [illegible]

[illegible]

ما صح بنية [illegible] ولا يشكل بنية [illegible] الاعتبار لما نظائر [illegible] فانا للمطابقة في مقتضى [illegible] ما والمعرفة من المضاف اليه [illegible]

انه يقدر عند قوله ان لم تنو) اي بان لم تنو به المفاضلة اصلا او تنو بها لا مطلقا لا على المضاف اليه خاصة كما قدره الاشموني اه للتنبيه بان استعمال النادر

مارع في الباب فلذا ذكرنا ان الاحسن موافقة لما في الرضي فتأمل ١٢ {تنبيه} قد علم مما في الحواشي انفا انه يجرد افعل من المفاضلة اذا كان مضافا

لمعرفة والكلام يعيد فالحكم وجوب المطابقة كما اجرينا عليه البيت وانه يجرد اذا كان عاريا من ال والاضافة ومن فمن النوع الثاني فبان

عند المبرد وسماع عند غيره فالاكثر عدم المطابقة كما في الصبان ولم يذكر الرضي الا الاستعمال الثاني اه ولم يعلم تجريده عن المفاضلة

فيما اذا المنين لنكرة وحرفي مصحوب بهما ومصحوب من فانظره اه [struck-through] نعود الى الشرح بتوفيق الله ومنه ه قوله في نوع وان لنكرة

ويلزم في الاضافة الخ} ولم يذكر الناظم لكونه ليس له من معظم احكام هذا الباب اه ش قوله مرونين} عند قوله امنية ذوي) ظاهره يقتضي ان المراد

ولا يتعين بل رواية متأخرى النحاة عن المتقدمين جارية مشهورة كما لا يخفى

بذي معرفة في البيت هو العرب كما لا يخفى اه ش م قوله يعني انه قد يستعمل الخ} اعترض بان هذا الكلام ليس داخلا في البيت بل بعضه صريح البيت قبل هذا

كما هو واضح فكيف ادخله الشارح تحت العناية اجيب بان المقصود من العناية انما هو من قوله وان اضيف الى معرفة وما قبله توطئة لذكر العلة و

وصل الى المقصود كذا قيل اه ش قوله اجراء له مجرى المعرف الخ} تقدم نقلا عن الرضي وجه هذا في الاجرا قبيل فليراجع اه قوله شروطا ماع}

وما ملوه ح واذا في البيت لغو وما قيل من غير ذلك غير ظاهر اه قوله في المضاف اليه} اعترض بان نية معنى من ليست في المضاف اليه بل في المضاف

الذي هو افعل اجيب بان معنى في المضاف اي في الاسم المضاف واليه اي الجهة الاسم اه ولا يخفى انه ليس بشيء وقيل التحقيق ان النية في الاضافة تقديرا في

المضاف اليه حال من من او معنى لما فالمعنى اذا نويت معنى من التي تكون في المضاف اليه اذا عن الاضافة قال ش والظاهر ان يقال ان معناه اذا نويت

معنى من التي هي المجاوزة او الابتداء على القولين فيها في المضاف اليه لا في كل من سواه فالكلام على ظاهره والاعتراض غير مسلم على انه هذا مستغنى

لما اسلفناه من اجرائه لما في الرضي من ان المراد بنيته معنى من قصد التفضيل على من اضيف اليه فلا يوافقه ان صرف على غيره فقوله

منصود به التفضيل اي على من اضيف اليه لا على كل من سواه كما يعلم من كونه كثيرا كما في الرضي وصرف الاطلاق لكثير احق فتدبر اه

قوله بان لم يقصد به التفضيل} اي على من اضيف اليه فيخرج ضمنه صورتان اعني قصد التفضيل على كل ما [struck-through] من سواه او

عدم قصد التفضيل اصلا لكن المراد هنا الاول لما تقدم موافقا لما في الرضي فانظره اه لا تغتر ١٢ قوله الناقص والاشج

اعدلا الخ} ينبغي ان يجعل هذا امثالا لما قصد به التفضيل مطلقا لا لما لم يقصد اصلا لموافقة لما قدمناه فالاضافة لمجرد

مروان للتوضيح انهما منه اه كلمة لا يناسب هذا التفسير بعاد لاهم قد يقال انما هو بالنسبة الى المضاف اليه خاصة

اذ ليس فيهم عادل غيرهما وانما العادل في غيرهم مما سواه فباعتبارهم لا باس بقصد التفضيل به اه ش نقلا عن ع

قوله ولا بناس على ذلك خلافا للمبرد الخ} هذا محل تأمل لان ما ذكرناه كله مقيس ليس فيه الخلاف وانما الخلاف في جواز استعماله

العلم عاريا معه العاري من ال والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل وهذه الصورة ليست مما نحن فيه كما هو واضح اه

[illegible]

واما صورة وهو ان حرف الاستفهام في المجرور فليس مما نحن فيه لان تقديم معمول الفعل لا يكون فيه الا من جهة تقدم من والكم [illegible]

قال ش ويمكن ان يقال على بعد ان الشارح جرى على ان قوله ان لم تنوع استعمل مالم يقصد به للفاضلة اصلا وما قصد على كل ما سواه

لان معناه انه لم تنو المفاضلة على المضاف اليه خاصة. وكذا قوله بان لم يقصد به التفضيل اي على ما اضيف اليه فاضبط [illegible] الشارح

فهو طبق ما به في بيان استعمال غير الاكثر بالنسبة الى الاول لان الاكثر فيما لم يقصد اصلا عدم المطابقة كما في الحواشي فكانه

الشارح فذا ذكر ان ما اختاره الشارح هو اعني غير الاكثر ولا بأس حينئذ بجعل التمثيل للاول فالاشارة بذلك في قوله [illegible]

[illegible] الى جميع [illegible] على جميع [illegible] معا [illegible] على الجميع اه

ولا يخفى ان في هذا الوجه تكلفات كثيرة فانظر من اين السلامة اه ١٢ ح

قوله وان تكن بتلو الخ لما فرغ من مبحث افعل في نفسه شرع في مبحث معمولاته فيجب [illegible] لما بقي منها الا المجرور والمرفوع

لان المنصوب لا يوجد لم لبعده من الفعل والتمييز والحال لا حاجة لبيانهما لانه يغني بابهما ثم قدم المجرور مع ان الانسب

من المرفوع نظرا للتناسب بما قبله لان المجرور هو المفضل عليه قد وقع عليه الكلام فيما قبله اه فافهم ش ثم ان مفهوم هذا البيت

مقصود بالذات كالمنطوق كما صنع شارح ابن عقيل [illegible] على افعل الا اذا كان اسم استفهام

واما المضاف الى اسم [illegible] المستفهم عنه [illegible] المضاف لان معنى الاستفهام [illegible]

المضاف اليه فدخل في قوله بتلو من الخ اه ومن هذا يعلم ان المفضل عليه اذا كان اسم استفهام مع كونه مضافا اليه لا فعل لا حاجة الى التقديم

[illegible] في الصبان [illegible] الاستفهام [illegible] فانظره و لم يذكره المصنف لما يلزم منه

[illegible] مقصود بالبيان هذا لانه حكم واحد حيث هنا او غيره اه فتأمله ١٢ ح

[illegible] الشارح [illegible] في [illegible] لما تقدم نظر [illegible] اه ش

قوله لان الاستفهام الخ يجب تصديره على افعل في المضاف يجب تصديره عليه لان المضاف الى ماله صدر الكلام صدر [illegible]

اليه عنه ولان معنى الاستفهام عند الاضافة يكون قائما في المضاف كذا قرر ١٢ قوله كمثل ممن انت الخ اعترض بان فيه

[illegible] باجنبي لان المبتدأ [illegible] الفعل [illegible] التقديم [illegible] الكلام كما في التصريح

اجيب [illegible] بانه جرى على قول الفراء والكسائي [illegible] بان المبتدأ والخبر ترافعا فليس الفصل باجنبي اه او يقال هو ضرورة

كما في الخضري قال ش ان كلا منهما غير ظاهر كما لا يخفى فالاولى ان يقال انه لو قال انت ممن خير لسلم من الفصل لكن [illegible]

[illegible] الشارح في غير [illegible] في [illegible] الكلام لان هذا الكلام انشائي [illegible] بان [illegible] انه خبر [illegible]

قوله ورفع الظاهر الخ لان افعل وان كان مشتقا من فعل لكنه لم يبلغ كالفعل افادة افعل من التفضيل ابدا حتى في مسئلة الكحل فان التفضيل فيها مستفاد من نفي المساواة لا من الفعل فليس لافعل مشتق منه على سبيل الضمنية حتى يعمل عمله كما يعلم ذلك من الشمني فانظره مع تنبيهاته ١٢

العظيم اغتفر الفصل مع ان هذا الفصل ليس بما لا تعلق له اصلا اه ش ولا يخفى ان قول الشارح من غلام مع انت مجاراة للناظم اه

قوله ولدي اخبار الخ اي عند غير استفهام كما صرح به الشارح فلا يأتي هنا الاعتراض اخبار من غير الاستفهام قوله نزرا وجد اي

فهو شاذ كما هو شأن ما هو نزر اه وفي الش صح مع التصريح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم اه فالاهتمام بتقديم

نزرا الجر ذم اه ش ١٢ ثم ان قوله ولدى اخبار الخ يجعل مفهوم قوله وان تكن بتلو الخ قطعا والا يحمل منهوما لجواز التقديم تارة

لذكره ابدا اكما لا يخفى عند التأمل اه ص ش ١٢ وقد يتقدم مع ابي مجرورها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل وجعل الجار مظلما

لكونه مؤثر التعدية كذا قال ش م قوله وهو ضرورة في هذا على مذهب الجمهور كما علم مما تقدم عن الش صح اه
والمقصود بالاثبات مفهوم مع الوجه والتصميم

قوله ورفع الظاهر نزر الخ علم من هذا البيت ان افعل التفضيل لا ينصب المفعول اصلا وهو كذلك كما في الحواشي اه والمراد
ويعلم من بعض حكمه فلا م بن تعيين تصريحه في النظم
من الظاهر غير الخفي اي ما في الخارج كما يعلم من كلام الشارح اه قوله مطرد في كل لغة اي مشتهر في كل لغة و

لا يظهر ان يراد مقيس في ع لعدم تناسبه لقوله في كل لغة كما قال ش م قوله ومتى عاقب الخ اي يرفع افعل التفضيل

الظاهر كثيرا ان حل محله الفعل لقوة شبهه للعامل اه {تنبيه} وقال الخضري فيه قلب اي عاقب فعل اه وذلك نحو الآية الاصل

في الكلام الذي فيه افعل التفضيل هو افعل التفضيل فالفعل حال محله لا ذكر محله الفعل فالش م لا حاجة اليه لان الاصل هنا

في التحديث هو الفعل لا افعل التفضيل لكون المقام مقام العمل فالمناسب ما قاله المصنف رحمه الله اه اعلم ان معاقبته للفعل انما هو فيما ا
ومفهوم شيء كثير معطل مع
استوفي الشروط الآتية في الشرح كما تعلم مما يأتي هناك اه قوله لكثيرا ثبتا لا مفهوم له لانه واء كان فهو انه يأتي عند معاقبة

الفعل رفع الضمير قليلا وهو باطل كما لا يخفى وانما ذكر كثيرا مقابلا للنزر اه فافهم اه ش قوله وذلك اذا سبقه نفي الخ النطر الخ او من

بحدو هم اشتراط سبق النفي اه ووجه اشتراط كون المرفوع اجنبيا اي غير متصل بضمير الموصوف ان معنى معاقبته للفعل انه

لو ذكر محل افعل التفضيل فعلا لا يستوفي المعنى المقصود عند اطلاق افعل التفضيل وذلك لا يوجد اذا لم يكن اجنبيا لانه اذا

كان سببيا بان يقال ما رأيت رجلا احسن منه ابوه لا يكون المفضل والمفضل عليه الا اثنين ذاتا فان حل هنا الفعل بان

يقال ما رأيت رجلا يحسن ابوه لا يفيد اثبات اصل الحسنية للاب الذي هو المقصود في الكلام وذلك مقصود قبل لو جود

صيغة التفضيل فلم يستوف المعنى المقصود قبل ووجه ان الفعل لا يصلح اسناده الا الى شيء واحد والمفضل و

المفضل عليه لا يكون الا اثنين كما تقدم فلا يثبت الحسنية الا الواحد الذي اسند الفعل اليه بخلاف ما اذا كان اجنبيا فانه

لا يكون المفضل والمفضل عليه الا شيئا واحدا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل الخ اه فيشكل بانه لا حاجة

الى ذكره مع قوله الآتي مفضلا على نفسه الخ لما يلزم منه كونه اجنبيا اه وفي الخضري لا يعترض باغناء المتقدم بالمتأخر كذا في الصبان اه

ثم لما ذكر فعلا ناقض ابو حيان هو ث وهو المناقش ان النفي في صورة افعل التفضيل منصب على الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصها ...
الفعل النفي منصب على الكمال وهو يصدق بشيئين الزيادة والنقص واجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى النقصان...
فمنا في الصورة الاولى النقصان فهو ما ابو حيان ما نقله عن الموافق للمراد من ان المراد احسنية زيد ...

[illegible]

[illegible] عن زيد مثلا

ومعنى تفضيل الشيء على الشيء لم يكن مقصودا بالذات وإن كان من مفهوم الكلمة فلذا صح تنزيل الفعل محله والا لا إن كان

معنى التفضيل من المقصود بالذات فليس في الفعل شيء من التفضيل فكيف يصح حلوله محله مع استيفاء المعنى المقصود

فتعين أنه لا يكون مقصودا بالذات وغير مقصود بالكلية لئلا يلزم تخريج افعل عن بابه فالشروط المذكورة انما هو لحصول

[illegible]

غيره في الفضيلة كما نقل عن المواهب اللدنية في الحديث النبوية عبارة هذا التركيب وإن كان محتملا لاحسنية من غيره و

للمساواة [illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله او على ذي المحل [illegible] وجد المحل والا فلا كما المثال [illegible] قوله فالمحذوف في الثاني اي فيما

اذا دخلت من على المحل قوله وفي الثالث فيما اذا دخلت من على ذي المحل فقدر المضاف في الثاني اي من كحل عين زيد

وفي الثالث كذلك [illegible] عين زيد [illegible] في اصل المثال [illegible] وما رأيت رجلا احسن في عينه

[illegible]

[illegible]

من فضل الصديق [illegible] بل هو بيان لمعنى الاحسن [illegible]

في بالفضل [illegible] قوله ما رأيت كعين [illegible] والكاف اسم بمعنى المثل او كعين صفة لعينا محذوفة اي ما رأيت عينا كعين

زيد [illegible] وعلى الكل ينبغي ان يكون احسن فيهما حالا لا صفة [illegible] لكونها معرفة مع كون احسن نكرة [illegible] والله اعلم

بالصواب [illegible] المرجع والمآب [illegible] على طريق اولي الالباب

النعت

لما فرغ من احكام العوامل [illegible] شرع في التوابع وقدم النعت [illegible] جمهور النحاة لانه الاصل من التوابع لكونه [illegible]

تبيين ما فيه دون البواقي [illegible] في تعريفه ومع ذلك فيه مناسبة اخرى لكون الابواب التي قبله [illegible]

ثم ان هذا [illegible] قوله النعت عبارة الكوفيين كما في الحواشي وهو مرادف للوصف والصفة على الاصح قيل في تعبيره به دليل على اختياره ذلك الاصح لان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله يتبع في الاعراب الخ هذا البيت استطراد وتوطئة للمقصود لاظهار ان النعت واحد من جملة وهي التوابع للمنفردة ولاظهار اصل اشتراك التوابع وهي الاعراب اه ويرد على قول المصنف نحو لا لا ابوح وقام قام زيد به والعطف النسق اذا لم يكن في المعطوف عليه كالجملة المستأنفة كما في الصبان وغيره اه ويشكل ايضا بنحو يا سعيد كرز مما اتبع فيه على ضمة المنادى مع انه مبني لا اعراب اه اجيب عن الاول بان ذكر الايراد لا ينهض هنا لان كلام المصنف فيما اذا كان المتبوع فيه اسما كما هو صريح كلامه وليس كذلك فيما تقدم اعني نحو لا لا ابوح الخ كما دل عليه صريح ما في الخضري وانما اقتصر على ذكر الاسم مع ان التوكيد اللفظي والبدل والنسق قد تاتي في غير الاسم كما في الخضري لكونه اصلا في التبعية كما هو ظاهر اه وذلك الايراد مبني على ما قيل من ان المراد بالاسماء في البيت الكلمات الثلاث ويقال ايضا وجه الاقتصار على الاسم ان جميع انواع التوابع المذكورة هنا لا يوجد الا في الاسماء واما غيرها فلا يوجد فيه الجميع بل بعضه اه شرع ويجاب ايضا عن الايراد الاول بان قول المصنف لا يقتضي وجود الاعراب بل يقتضي الاتباع ان وجد الاعراب فلا ايراد اه شرع ويجاب عن الثاني بان اتباع الضمة في نحو يا سعيد كرز ليس من حيث انه ضمة بناء بل من حيث انه مشبهة بحركة الاعراب فلا اشكال لكونه مشبها بالاعراب اه ما قاله شم قوله منه ما سبق الخ وقوله تابع جنس ومنه ما سبق فصل اول وبوسمه الخ فصل ثان فاعترض بان التعريف لم يكن جامعا لعدم شموله صفة لمجرد المدح او الذم او الترحم كما ياتي في الشرح فانها ليس فيها اتمام الموصوف لا بالتوضيح ولا بالتخصيص كما هو ظاهر اه اجيب بان معنى منه ما سبق اي من حيث ذاته فان افادة المدح الخ بامر عارض لا من حيث الصفة فلا اشكال كذا قال شم مع شرع اه وصريح ما في التصريح ان استعمال النعت في غير التخصيص والتوضيح انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له اه وضعفه بين عليه فانظره وفيه جواب آخر بان معنى بوسمه الخ بذكر ما تعلق به قال ش هذا غير ظاهر من معنى الوسم فتدبر اه قوله بالنعت الحقيقي اي الاطلاق عليه بهذا الاسم حقيقة او كلمة نعت الذي يطلق عليه حقيقة الاسم اه شرع قوله بالنعت السببي منسوب الى السببي فهما نسبتان كما انه في الاول نسبة محمول الى السبب بمعنى الضمير فصار المعنى محمول منسوب الى الضمير ثم نسب اليه الصفة

فصار المعنى صفة منسوب الى ذلك المجهول اه شع قوله اخرج به النسق والبدل الخ وهو كذلك وما في الملوي من

انهما قد يكونان مقيدين غير ظاهر لانه ناشئ من امر عارض فانظره اه ما قاله ش م " قوله لكن يدلان على معنى الخ

اي بل عطف البيان يدل على توضيح ذات المتبوع وامر التوكيد واضح اه قوله وليعطا في التعريف الخ وفي الصبان وغيره ان في هذه

بمعنى من البيانية لا الاولى وذلك نظرا الى انه يلزم من ابقائها على اصلها ظرفية الشيء في نفسه لان ما لما تلا النعت به هو التعريف

والتنكير كما هو ظاهر اه قال ش م ولا حاجة اليه بل تبقى على اصلها فالمعنى وليعطا في امر التعريف ما لما الخ وهو من جعل

الخاص ظرفا في العام لان امر التعريف والتنكير عام لا يختص باحدهما بخلاف ما لما تلا فانه لا يكون الا واحدا لان التعريف

والتنكير لا يجتمعان في مادة واحدة في حالة واحدة فان قلت وهو كذلك في التعريف والتنكير فكيف يكون عاما

اجاب ش م بان قوله في التعريف لم يعتبر فيه المحل حتى يلزم منه اجتماعهما في مادة واحدة بل المراد هنا في مجرد امر

التعريف والتنكير فلا اشكال اه وفي الملوي يحتمل ان تكون باقية على اصلها على حذف مضاف اي في حالة التعريف الخ اه

ولا يخفى انه في قول الشارح كالتي في المتن قيل يجوز انه يجعل للتعليل او بمعنى من التبعيضية اه قوله في اوجه

الاعراب الخ هذا مستفاد من النظم حيث قال اولا يتبع في الاعراب الخ فوجه ذكره الشارح هنا اشارة الى انه يبنيه على التبعية

هنا فقد مضى في الاعراب قبل لمناسبة اخرى فلم يبق غيره هنا فلذلك لم يذكر الناظم اه ما استفيد من ش م ثم اعلم ان تبعية

النعت من حيث انه تابع في الاعراب فقط وفي التعريف والتنكير من حيث الغرض به لانه للتخصيص او التوضيح

ففي هذه الخمسة لا بد ان يتبع كل نعت بما قبله بخلاف الخمسة الاخيرة الاتي ذكرها في البيت التالي فانه ليس فيه

تبعية للمنعوت بل فيها اعطاء حكم الفعل لكن يوافق النعت الحقيقي ح للمنعوت هذا هو التحقيق فعلى هذا

قول بعض ان النعت الحقيقي يتبع في اربعة من العشرة مشكل ان يسلم على عجيب بحد ما وجهه به اه قوله يعني

انه يجب مطابقته الخ والاولى ان يقول متابعته كما ظهر مما ذكرناه لكن يعتذر عن الشارح بانه نظر الى مجرد موافقة النعت

للمنعوت من غير نظر الى وجه الموافقة وهو هنا اتباع المنعوت وهناك اتباع الفعل كما تعلم اه قوله ولا عكس في عطف
على الجملة التي قبله والتقدير ولا يوجد عكسه وضمير عكسه عائد على النعت المعلوم اي لا يوجد نعت المنعوت بالنكرة فهو
من عطف الجمل اه كذا نقل عن شيخ قال شيخنا والاولى ان التقدير ولا عكس موجود قوله وهو كذا التوحيد الخ في جعل النعت
فيها كالفعل لانها ليست من حيث النعت بل هو مترتب من العمل لان التوحيد وغيره بحسب الفاعل فهو ناشئ
من العمل والاصل فيه الفعل والوصف محمول عليه في العمل فجعل كالفعل ثم ان موافقة الوصف الحقيقي منعوته فيها انما هو على سبيل
اللزوم من اجرائه كالفعل كما تقدم فمعنى قول الشارح طابق المنعوت في ذلك ايضا اي اتفق للمنعوت من اجرائه كالفعل اه قوله فاتق ما فوهوا به
اعلم ان ما ذكر من ان النعت يجري في هذه الخمسة كالفعل هو الاصل وقد يكون خاليا منها كما في النعت السببي اذا كان مرفوعا
جمعا فانه متفق على جواز جمعية النعت كما في الشرح فقول الناظم فاتق ما فوهوا به اشارة اليه واليه ان فيه لغة اكلوني البراغيث وان
جاز اخذه اصح لغة اكلوني الخ مع التشبيه في قوله كالفعل لكنه غير ظاهر لان هذا الحكم للفعل من غير الاشهر والظاهر
في التشبيه ثبوت الحكم المشهور من احكام المشبه به للمشبه فالاحسن ان يشمل هذه اللغة في هذا القول الخ فاتق
ما الخ ثم في معرض ما وهو لا تتبع لما لا يتبعونه اشارة الى رد منع ما حكاه الفراء ان اش في التشبيه الثاني اه ولا يرد نحو
مبلود وجريح مما لا تستعمل كالفعل كما في الاشموني لانها لا من عادمن اه ما ظهر من شيخنا قوله ولم يعتبر حال الموصوف
ظاهره انه يقتضي انه يعتبر فيما تقدم وليس كذلك كما ظهر مما اسلفناه فوجه ذكره هنا النظر الى ان هذه الصور
لا اتحاد فيها حالة الموصوف ولو على سبيل اللزوم لكن لا يخفى ما فيه اه قوله ومن قال قاما ابواهما الخ يعني
انه ياتي فيه ما تقدم في باب الفاعل من لغة اكلوني البراغيث اه قوله ولكن العرب الخ استدراك على قوله ومن قال الخ
لانه يدل على ان الظاهر ضمير الفاعل مع كونه لما هو لغة اكلوني البراغيث فلا يقتضي التفرقة بين جمع التكسير
والسلامة اه واما ما قيل من انه استدراك على قول الناظم فغير ظاهر اه شيخنا قوله وقوم يرجحونه الخ في الترجيح
اقوال ثلاثة تجدها من التصريح وغيره وعند الجميع كونه جمع تصحيح ضعيف ووجه الفرق بين التصحيح والتكسير ما قاله

قال الصبان نقلا عن الدماميني من بعده من الفعل بالتكسير اه فانظره قوله وانعت بمشتق الخ لما فرغ من

تعريف النعت واحكام التبعية شرع في بيان ما يوجد به النعت من الانسب بالتقديم من غيره مما سيجيئ اه ش من

ثم انه يفهم من ذوق الكلام ان المشتق وشبهه ليسا مستويين بالصفتية بل هما اصل وفرع لانه ذكر المثال بينهما والمثال يفهم

تمام الكلم ثم ذكر الشبه فتعين ان يكون منحطا اه تدبر ش ١٢ والمراد بالمشتق في عرف النحاة الخمسة المشهورة كما يعلم من قول الشارح من

تفسير معناه اه قوله والمراد به الخ اي المراد في اصطلاح النحويين لا مطلق المراد واما اصطلاح الصرفيين فليس كذلك انظره

في حاشية قوله وهو اسم الفاعل الخ اه قوله وشبهه الخ اي وما في معنى المشتق سواء كان حقيقة كالمنتسب وذي بمعنى

صاحب او مؤولا كالذي الاشارية والمراد بالحقيقة ما كان مصداقه ومصداق المشتق واحدا الخ وبالمؤول

ما ليس كذلك بل ما فيه معنى المشتق كذا الخ فان مصداقه الذات المشار اليه بخلاف الحاضر فانه يدل على الحضور وما

اشبه اي ايا كان مصداقه عام اي يعم مصداق ذا وغيره فمصداقهما مختلفان عموما وخصوصا اه ومحمد د مثال الحقيقة

حيث قال كذي والمنتسب لما بين ذي والاسم المنسوب من التفرقة وهو اختلاف حيثية دلالتهما لان دلالة المنتسب كدلالة

المشتق لا فرق بخلاف ذي فان دلالته على الذات المقيدة بالصحبة ودلالة الصاحب على الحدث اي على الصحبة وصاحبها فاما

به فليس في معنى ذي عبرة بالاتصافية بالحدث فتأمل فلذلك التفرقة اعطي العمل للمنسوب ولم يعط لذي كذا انقل عن ش من

شرع مع زيادة اه واما قول بعض النحاة مشتقا او مؤولا بمعناه مشتقا او ما في معناه اه قوله لان معناه الحاضر الخ والاولى المشار

اليه كما قال ش الا انه يقال الحاضر حسا فتدبر ١٢ في تبيينه الخ اعلم انه في كون الجامد لفظا او معنى صفة خلاف فبعضهم منعوا وبعضهم

اجازوا لكن الخلاف لفظي لان المنع عندهم محض الجامد اي ما ليس فيه معنى المشتق والجواز ما هو كذلك فلا خلاف في

المعنى فتدبر اه ش ١٣ قوله ونعتوا بجملة منكرا الخ يفهم من تغيير اسلوب العبارة انه لا فرقا عما قبله وذلك الفرق بقلة الوقوع

عليه وبكونه خلاف الاصل لان الاصل في الصفة ان يكون مفردا لانه من الجزئيات والجملة ليست جزءا بل هي

مستقلة ولهذا احتاج ح ~~حيث وقع موقع المفرد~~ تنزيله منزلة المفرد بالرابط كما احتاج اليه عند كونه

خبرا

خبرا وهذا التنزيل هو المراد في قولهم هنا وفي باب الخبر والحال تقع خبرا وحالا ووصفا بتأويلها بالمفرد اهـ ش ١٢ اعلم ان
الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا لكن جاز بها نعت النكرة دون المعرفة لمناسبتها للنكرة
من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما يعلم من الرضي تفصيلا فانظره في صحيفة ٣٠٧ جزو اول باب النعت ١٢ قول الرضي من حيث
يصح تأويلها الخ قال ش يعني انه يصح تأويل الجملة بالنكرة دون المعرفة لانه اذا قلت قام زيد يؤول بزيد قائم لا بزيد
القائم لان تعريفه ليس مقصودا في الجملة السابقة هكذا تحقيق المقام اهـ قوله كما يأتي في والظاهر ان المراد كما يأتي بعد ذكر
الخبرية في قوله وامنع هنا الخ لا لانه كما يأتي بيان معنى الخبرية كما ظهر من ش فتأمل اهـ قوله اما لفظا ومعنى الخ وزعم بعضهم
انه يجوز نعت المعرف بال الجنسية بالجملة اهـ ابن عقيل ١٢ طهطا فلاجراء البيت على هذا القول صنع شارحنا هكذا حيث قال اما
لفظا ومعنى الخ تبعا لما في التصريح والصبان قال ش لا يخفى انه لا حاجة اليه بل البيت على ظاهره في قول الجمهور فالاظهر ان لا يشمله
في البيت كما فعله شارح ابن عقيل لانه لا يطلع اليه الا بعد ملاحظة اهـ ثم ان قوله او لفظا وهو المعرف بال الجنسية غير ظاهر ايضا لانه لا قائل
به فيما اهـ قال في التصريح ومع نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظا معرفة ومعناه نكرة اهـ قال ابن مالك في شرح
التسهيل قال ش قول ابن مالك ومعناه نكرة لا بد ان يعدل عن حقيقته بل انما ذكر كذلك لكونه شبيهة بالنكرة في ~~كونه~~
مدخوله مبهما في كونه فرد من خوطه مبهما اهـ قوله فاعطيت مالخ الفاء بيانية بعد الابهام لانه علم مما قبله انه يأتي الجملة صفة
وكيفه مجهولة اهـ ثم ان قوله فاعطيت مالخ ليس على التعميم بل مقتصر على الضمير كما يعلم من الشروح وهو ما في الحواشي لكن ظاهر
البيت اجراؤه على ما نقله الشهاب من انه لا يختص ربطها بالضمير فانظره في آخر حاشية قوله على ضمير يربطها بالموصوف اهـ
ش ومن ولا يشكل بان الرابط في الخبر قد يكون اعادة نفس المبتدأ او معناه ولا يأتي ذلك هنا لانهما ليسا رابطين بل ما
يغني عن الرابط كما ظهر من بابه ومراد المصنف هنا انما هو الرابط اهـ ومن شروط هذه الجملة ان تكون خبرية واليه
تعدد ١٢ اشار المصنف بقوله وامنع هنا الخ اهـ قوله ايقاع ذات الطلب الخ قال الازهري عبارة الناظم لا تشمل الانشائية
ووجه ذلك ان الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل الانشاء بخلاف العكس لان الطلب قسم من الانشاء ولو قال الاستعمل
الناظم الطلب في لازمه وهو الانشاء اهـ ملخص تمامه في يس على ت ١٢ قال ش يستعمل تارة مراد ابن همام كما
تستعمل كلا من الظرف والجار والمجرور مراد لهما اهـ على انه لم يفرق بين الطلب والانشاء الا البعض بان انهما يحتمل الصدق والكذب
معنا ام وجوده من لفظه فطلب والا فانشاء واما عند بعضهم فلا فرق كما يعلم من يس على الفاكهي في باب الكلام فانظره اهـ
قوله لا في الخبر الخ فانه يصح فيه ولو مع التأويل لا من حيث ذاته لانه غير معقول عند العقل والفرق بين هنا وهناك عدم
التوضيح والتخصيص به هنالك فانظره هنالك تجده مع التفصيل اهـ قوله نعتا الخ قد يقال هذا امر محتاج ذكره هنا لانه
من الواضح ان الايقاع هنا ليس الاعلى وهو النعتية اهـ يجاب بان المراد به بيان كيفية الايقاع وهي لا تنعت بما قبله لاحتمال ان يتوهم
بانه ان وجد بيان صفة لشيء من الجملة الطلبية لا يجوز ان يذكرها مطلقا اي سواء كان على النعتية او الحالية او الخبرية وصح خبر بالطلب

فحاصله ان الموصوف ... الاثنين ... بعضها مفعوله ... معلوم ... [illegible]

نقلنا ... [illegible] ... التي تتجزء التثليث لانه نعتا ... [illegible] ... حاشية ... [illegible]

جزء البيت كما يظهر مما ذكره اه حاصل ما نقل عن شرح الخ قوله وان اثنين اي ان اثنين الثليث التي ظاهرها انها صفة في ان اثنين الثلث

التي يدعم ظاهرها انها صفة فاضم القول وهو الصفة والثليث معقول له اه قوله تقضب اي فائدة رد على من صرح منعوا ايضا وقوعها

مواضع لا يظهر بالنسبة للمنهوم فكانه قال لا امنع هنا لا امنع هنا ~~[illegible]~~ بحث الصواب اه تأمل

قوله ونعتوا بمصدر اي كثر مجيء المصدر حالا ومع كثرته لا يقاس عليه بل يقتصرون على ما سمع منه كما في الحواشي واشار اليه بكون

احكامه كلها منسوبا اليهم بخلاف ما قدمه حيث قال ونعتوا بجملة الخ فانه لم ينسب فيه جميع الاحكام اليهم اه كذا قال شرح لكن انظر

هل فيه قولب بقياسيته مطلقا لا يخفي ذكره كثيرا فطرح اليه اه كذا قال فتدبر قوله فالتزموا الخ والظاهر ان الفاء تعليلية لكون النعت

الابهام
مصدرا لان المصدر من حيث هو هو لا يقبل التعريف من الافراد والتثنية الخ ويحتمل ان تكون بيانية بعد الاجمال اه وفي الحفيد

ولمجيء المصدر نعتا شروط آخر غير ما في المتن فانظره ولا بأس بعدم ذكرها لكونها ليست من حيث النعت بل من حيث ما لم يسمع منه

كذلك كما يدل عليه قوله بعد فعلوم بالظاهر من البيت حيث نسبه للعرب بخلاف الشروط الآتي في البيت فتدبر اه ش وفي الصبان هنا بحث

حاصله انه كيف حكموا بعدم اطراد وقوعه نعتا مع انه على سبيل المبالغة او التشبيه او المجاز وذلك كله مقيس عند اهل البيان

اه اجاب عنه شيخنا ان المقيس عندهم وقوعه على الحيثيات الثلاث لا على اعتبار التركيب لانه لا بحث فيه لهم وانما التركيب كما قدر

النحاة كذلك عدم الاطراد عند النحاة وقوعه في هذا التركيب فالحاصل كل من الاطراد وعدمه على الوجهين المختلفين ولا

بسبيل للايراد اه فتفطن قوله لانه حينئذ الخ علة لالتزام الافراد والتذكير فان النعت في الحقيقة ذو وفيكفي التعريف

في ... [illegible] ... المصدر من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع كما اسلفنا قوله وعلى التأويل بالمشتق الخ ...
من العلة ... [illegible]

... [illegible] ... المصدر ... [illegible] ... تأمل ... [illegible]

ولا حذف مضاف بل على جعل المراد نفس المعنى مبالغة ادعاء كما في التصريح وغيره واختاره الرضي فانظره في

صحيفة ٣٠٦ جزء ثان تنبيه انظر هل ينعت بالمصدر للنكرة او المعرفة والذي يظهر من الحفيد لا ينعت الا للنكرة حيث

ذكر في شروطه كونه منكرا اه قوله ونعت غير واحد الخ قد يقال ظاهره يوهم ان الكلام فيما اذا وجد لمنعوت غير واحد نعت

واحد وليس كذلك ... [illegible] ... الاختلاف ... [illegible]

والتفريق لا يوجد في شيء واحد ... [illegible] ... وحاصل البيت ...

النعوت لمنعوت غير واحد فان اختلف معاني النعوت يفرق بينها بالعطف ... [illegible]

... [illegible] ... بعضها على بعض ... [illegible] ... او جمع او تثنية لكونه ...

عن المتعاطفين كما هو ... [illegible] ... كذا في باب

النعت ... من حيث هي فلا ايراد فتفطن اه اعلم ان العطف هنا من الفروق ... الاجزاء بعطف

على جزء لان النعوت كلها كالشيء الواحد في اتمام ما اسبق فلذلك لم يجز العطف فيما اذا اتحد المعنى بل وجب الجمع

[illegible] رحسبه التفاصيل فيمتنع العطف نحو جاء زيد الكريمين وحده المراد ان التفريق [illegible] كما بينه الخضري حرر
ان التثنية [illegible] الاقتصار [illegible]

ماظهر من بينهما ١٢ ثم ان الاعراب لكل منهما على التوزيع كما قد منا تفصيله ١٢ شو قوله لا اذا ائتلف في بيان مفهوم ما قبله وقال
بان ظاهر ما قبله ان التفريق في كل فرد فيحتمل لان يكون في المفهوم تفصيل بان يكون الحكم كذلك في بعض الافراد فلذا صرح
بالمفهوم حيث قال الا اذا ائتلف كذا قال شو م في تنبيه في شمل قوله غير واحد جمع ما دل على متعدد سواء كان مثنى او جمعا
اسم جمع او اسماء متعاطفة كما في الخضري اه وفيه ايضا لكن يجوز في الاخير وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف نحو جاء
زيد الطويل وعمرو القصير اه حاصل ما فيه ١٢ فاعترض بانه مخالف لظاهر البيت لان مقتضاه تعين التفريق حيث قال فعاطفا فرقه
اجيب بانه اذا ذكرت النعوت بجانب كل واحد من المنعوت فلا يكون الكلام مما نحن فيه لانه لا يصدق عليها ما كرر النعوت لغير
واحد كما لا يخفى فلا مسيل للايراد اه شو قوله اذ اتحد المنعوت في مع تعدد النعت كما ظهر مما اسلفناه اه قوله بالواو في ولا يشكل على
المصنف بعدم تصريحه بذلك لان الكلام في النعت والنعت من حيث هو هو لا يفيد الا افادة الواو مع ان بعض افادة غير الواو
لا يناسبه كاو اه شو م قوله فان اختلف معنى النعت في لا اشارة في تخصيصه الاختلاف بكونه في المعنى قصور كما وهم لان ما اتحد المعنى مع
اختلاف اللفظ من الفاظ المترادف فانه ان كان فيه عبرة بذكر اللفظين على حدة كان بان يكون فيه اشارة الى امر ما تشمل في قوله
قوله فان اختلف معنى النعت على التحقيق والا ي وان لم يكن تلك العبرة لا حاجة الى ذكر اللفظين بل الاحق ان يقتصر على احدهما
اه ما قاله شو ١٢ ولا فائدة في ترك الناظم ما اذا تعدد النعوت لمنعوت واحد لما لم يكن فيه احكام بالنسبة اليه حتى يحتاج الى الذكر اه
ولا يرد جواز العطف بعضها على بعض لانه من عوارض التوابع مطلقا فيما لا يجوز فيه العطف [illegible] تحت الكلام العطف المذكور فتأمل
قوله ونعت معمولي في [illegible] كذا قال شو ١٢
[illegible]
العاملان [illegible] المنهج الشارح [illegible] الاتباع فيجب القطع وهذا المفهوم هو المقصود بهذا البيت
ففي المفهوم ثلاث صور ولا يجوز في كل واحد منها الاتباع اصلا ولو على سبيل العطف ان اختلف معنى النعت على ما تقدم
في البيت السابق لانه نحو جاء زيد ورايت عمرا الفاضلين مما اختلف فيه العاملان لفظا ومعنى وعملا لا يجوز فيه الاتباع لاختلاف
المتبوع اعرابا ولاختلاف عاملي المتبوعين معنى كما هو واضح ولا يجوز التفريق بالعطف ان كان النعت مختلف المعنى نحو جاء زيد ورايت
[illegible] فتأمل [illegible] المراد [illegible] فتعين فيه
القطع [illegible] عدم جواز الاتباع في نحو جاء زيد [illegible] مما اختلف فيه معنى العاملين [illegible]
[illegible] في المعطوف عليه [illegible]
[illegible] الفاضلين [illegible] عمرو والقرشيان [illegible] المثال الثاني فلا
حاجة الى ما قيل [illegible] تقتضي عدم جواز الاتباع في نحو [illegible]
في تنبيه في اعلم ان مفهوم هذا البيت استثناء من قوله السابق ونعت غير واحد فكانه قال ان التفريق بالعطف فيما اختلف فيه
معنى النعوت والتثنية والجمع في المؤتلف الا فيما لم يتحد فيه معنى عوامل المنعوتات وعملها معا او احدهما دون الآخر فيتعين

وكذا ان نقول ان العامل اذا كان واحدا لا يمكن ان يتحد في العمل والمعنى الا بالعطف كقام زيد وعمرو
لان قولك اعطيت زيدا عمرا مختلف في المعنى من حيث كون الاول آخذا والثاني مأخوذا فلعدم امكان الاتحاد للمذكور تعين ذكر من
فيه القطع كذا قال ش م اه { فائدة } قد اشرنا في اول البيت الى ان المراد بالاتباع في قوله اتبع جوازه لا الوجوب وهو كذلك وسيصرح به المصنف
لان كل محل يجوز فيه الاتباع لا يمتنع فيه القطع ان اتحد شرطه الآتي في البيت ولا يعترض على المصنف بعدم الاظهار لكونه ظاهرا من كلامه الآتي
ولان مقصوده بالبيت انما هو المفهوم كما اسلفناه اه ش م ، قوله عاملين { ولم يقل عاملي باضافته الى وحيد لما يلزم منه من
اضافة الموصوف الى الصفة وهو لا يجوز على ما في الصبان وغيره وان اجازه بعضهم كالرضي ولفراره عن القبح من كثرة الاضافة اه شم قوله بغير استثناء
على من خفض الاتباع بها ما من مرفوع لفعلين او خبر لمبتدأ بين انه لا الخ ان الاسم ... وفي الخضري ما حاصله سكت المصنف عن معمولي عامل واحد و
حكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الاتباع والا بان اختلفا كضرب زيد عمرا العاقلان او احدهما كاعطيت زيدا
اباه العاقلان وكالخبر من زيد عمرا وجب القطع في ذلك كله اه قيل يحتمل دخاله بالمقايسة قال شيخنا لا حاجة اليه بل يدخل في البيت بدون
ووجهه ان المنصب فيه في البيت انما هو الاتحاد في المعنى والعمل لا الاثنينية لكن لما كان الاغلب ان يكون ذلك الاتحاد في ~~عامل غير واحد~~
العوامل المتعددة كما يكون ظهور تصوره فيه خصه بالذكر فليس ذلك محصورا فيه بل الحكم جار فيما اذا وجد ذلك الاتحاد سواء كان في عامل او في اثنين
والثلاثة من اه حفظه الله لا يخفى ان المراد باتحاد المعنى وباتحاد النسبة فيما اذا كان عاملا واحدا واحد اه فلا تغفل ١٢ فلا حاجة الى ما قيل من
التكلفات اه قوله وجب القطع { الخ اوضح والمحصول من مفهوم البيت انه لا يجوز الاتباع فقط كما لا يخفى اه ش ١٢

قوله وان نعوت كثرت الخ { اعترض بان النعوت جمع فلا يصدق الا على ثلاثة وما فوق فكونه كثيرا لا يصدق الا على تسعة وما فوق مع انه هنا
غير مراد هنا اجيب بان الكثرة يكفي لها اثنان فان قيل نعت كثرت يصدق على اثنين فمعنى الكثرة الوجود مع غيره ولو واحدا فكذلك نعوت
كثرت الا ان الحكم فيه لكل واحد منهم كما يقال رجال جاؤا فكل واحد من الرجال محكوم بالمجيء فكذلك كل واحد من النعوت محكوم
بالكثرة فكانه قال وان كثرت نعت من النعوت بان كان مع غيره ولو واحدا فلا يشترط اجتماع كل نعت مع الكثرة حتى
نشأ الاعتراض فلا اشكال اه كذا انقل من شيخنا ... رح " ويشكل ايضا بان مقتضى البيت بل صريحه ان هذا الحكم مختص
بكثرة النعوت من بعد ادعاء وليس كذلك بل النعت الواحد كذلك كما في الحواشي اه قال العلامة الخضري قوله اذا كثرت النعوت ليس بقيد بل النعت
الواحد كذلك فلا فائدة للتقييد فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدا او اكثر اه حاصل ما قاله وفي الملوي قوله وان نعوت كثرت المفهوم معطل
لان النعت الواحد كذلك وانما ذكر تعدد النعت توطئة لقوله الآتي او بعضها اقطع قال ش انه بحثنا الحكم الذي هنا اعني جواز
القطع انما هو التعين للمنعوت بدون النعت فاذا وجد جاز والا فلا لا عبرة لغيره من كثرة النعت وقلته لكن انما خصه بالكثرة توطئة لما بعد كما
مضى نقله من الملوي ولان تعيين المنعوت بدونه كثيرا انما يجيء اذا تعدد النعوت اه هذا وجه ما قالوا من انه للمفهوم معطل فتدبر ١٢
فتنبه ثم اعلم ان حاصل البيت انه اذا تكررت النعوت وكان المنعوت مفتقرا الى جميعها لعدم حصول توضيحه او تخصيصه الا بجميعها فلا
يجوز قطعها بل يجب اتباعها وان كان المنعوت متعينا بدون جميعها فيجوز القطع والاتباع على التخيير وان كان متعينا ببعضها دون البعض
الآخر فيجوز قطع ذلك البعض الذي لا دخل له في التعيين دون البعض المحصل لتعيين المنعوت والى هذا الاخير اشار بقوله او بعضها
اقطع اه قوله وقد تلت { ليس المراد فيه عدم الفصل بينهما بل المراد اتباعها منعوتا مفتقرا اليها اه قوله اتبعت الخ من وجوبا كما يعلم
قد

من البيت الذي بعده ١٢ اه قوله لمنعوت واحد في هذا تصويرها ضبط المحكي لان هذا الحكم لا يختص بكون المنعوت واحدا بل كذلك مع كثرته مع كثرة النعوت على المنعوت اه قوله لتنزيلها منزلة الشيء الواحد اي الذي هو جزء من المنعوت والا فلا دخل لكونه منزلة الشيء لما فيه سائر النعت الواحد كالمكرر فالاولى ان يقال ما في المطول عبارته لتنزل النعت حينئذ منزلة الجزء من المنعوت لكونه لا يعرف الا به ولانه في القطع مع الافتقار تشتيتا على ذهن السامع فلا يدري حال المقطوع ومن قبله اولا شيء آخر اه قوله او بعضها قطع في بعض في اعرابه اوجه انظر حفيد في بحثه كذلك وما عليه هنا مما ذكرنا منها ان يعطف على به وينصبا كما هو واضح منها اه قوله معلنا في اي قطع في حال كونه معينا للمنعوت فيلزم النعوت المتبعة على المقطع حيث قطع البعض لانه اذا اخر المتبع وقدم المقطع لا يقال ان القطع في حال كونه معينا للمنعوت لان التعيين لم يحصل عند القطع بل بعده فظهر ان قوله معلنا صريح للمزيد على من خالف ذلك اه اش تجد القول في هذا اعني ما نقل من الازهري عبارته اي مبينا ذلك ومصرحا به وعن نبكيت على رأي من رأى ان القطع لا يأتي الا بعد الاتباع اه تنبيه في وفي تحقيق محل ما ذكر اعني جواز الوجهين وتعيين الاتباع فيما اذا كان معرفة اما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها مطلقا ويجوز في الباقي القطع لان القصد من نعوتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا في الشعر لان النكرة لا تخلو من افتقاره الى التخصيص بخلاف المعرفة فانه قد يكون غير محتاج الى التوضيح اصلا فظهر انه لا يأتي الى اه ولا يشكل على المصنف بعدم اظهاره لانه تساهل في قوله مفتقرا الخ ان يكن متعينا الخ اه ما ظهر من فخر ١٢ اعلم ان التخصيص الحاصل بالصفة في النكرة لا يتم الا بحسب قصد المتكلم والا يتم ما فيه من الابهام بالصفة ولو علت اه فتدبر ما ظهر من ١٢

قوله مضمرا مبتدأ الخ في هذا الكلام على اللف والنشر المرتب كما يظهر بلا تأمل فلا وجه لما نقل من الاعتراض بانه يقتضي يرفع وينصب في حالة اضمار المبتدأ وكذا يرفع وينصب في حالة اضمار الناصب وهو باطل اه فلا تغفل ١٢ ش قوله لن يظهرا في الان للتثنية اي فاضمارهما واجب واسناد الوجوبية من التأكيد بلن كما لا يخفى وعلة عدم جواز الاظهار يوجد من الحواشي اه ثم ان النعت المرفوع لا يقطع الا بالنصب وكذلك لا يقطع المنصوب الا بالرفع وفي المجرور يخير بين الرفع والنصب اه ولا يرد على البيت بعدم الاطلاع الى ذلك لانه معلوم بلا خفاء كما هو ظاهر ١٢ ش قوله ~~وهو كذلك~~ وان كان لغير ذلك في اي ان كان للتخصيص او التوضيح ما ذكره كما صرح به الاشموني فاعترض بان مقتضاه بل صريحه انه يجوز القطع في صفة التوضيح والتخصيص وليس كذلك كما علم مما مر في قوله وان نعوت الخ وقوله واقطع او اتبع الخ كما اشار اليه الحفيد اه اجيب بالتوجيه بانه قد يراد بصفة التوضيح والتخصيص بالارادة بهما التخصيص ~~[illegible]~~ التوضيح بالفعل فلا ينافيه لتأديتهما به وفيه ~~[illegible]~~ وليس لمجرد المدح او الذم او نحوه لكونها ليس مقصودا فلا يطلق على هذه الصفة الاسم بيانه صفة التوضيح او صفة التخصيص فجواز القطع في صفة التوضيح والتخصيص ~~اذا كان كذلك~~ فيما يقال عليه هذان الاسمان بهذه الحيثية لا غير فلا ضرر بصحة القطع اه ش الخ تجد ما وافق ذلك اه لكن قد استشكل على المصنف بتعميمه حيث قال لن يظهرا لان ظاهره وجوب الحذف في الكل فالشمم قد يقال انه لم يتعرض الى صفة التوضيح او التخصيص لما في اتحاد صورة جواز القطع فيهما من التكلفات الظاهرة المذكورة ولانه قليل في الاستعمال لان الغالب فيما لم يعد ما افادة التخصيص او التوضيح ان يكون للمدح او الذم الخ اه قوله وما من المنعوث الخ في يشمل ما فيهما معا على قاعدة ضم الجواز الى الجواز حاشية اه من حس مع زيادة

والاولى من الاوجه ان بعضها معطوف مقدم معلنا ... قوله معلنا ما قطع ... ببعض الآخر اعني ... فلا يتعدم ... قوله معلنا من تتمة الحكم لا غيره

وقوله وفي النعت يقال في قوة الاسناد كما يشير اليه الشرح اه جعلنا الله ممن ارتقى اعلى مقامات العلوم واعطاه
تلبيا مسكيا لطيب معلوم . قوله التوكيد عقبه للنعت لما فيهما من التناسب في انهما متممان للمتبوع وان اختلف جهة الاتمام كما يعلم
من تعريف النعت من محله اه اعلم ان التأكيد لا يكون الا باعادة المعنى لفظيا كان او غيره وان اعيد مع اللفظ فهو اللفظي والا
بل بالفاظ مخصوصة فهو المعنوي اه والمراد بالتأكيد اللغوي هو التقوية المستفاد من نحو حرف زائد ونحوه اه
ثم ان الغرض الذي وضع له التوكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط
فلا بد في هذين تكرير اللفظ والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر
المنسوب فيجب ايضا تكرير اللفظ والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه فيجب اذن تكرير اللفظ والمعنى وذلك بالنفس و
العين والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه وهو بكل واجمع واخواته
فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد اه من رضي ١٢ قوله وهو ضربان الضمير راجع للتوكيد الاصطلاحي المعلوم من الترجمة
واللازم للاستخدام اه شيخ قوله لفظي وسيأتي قدم اللفظي مع ان تفصيل الاحكام في المعنوي توطئة للبيت لانه المناسب للدخول
فيه تأخير المعنوي ولان مباحثهم في الالفاظ دون المعاني كما هو معلوم كما قال شيخ قوله لرفع المجاز معناه لرفع احتمال المجاز
كما هو يظهر من ذكر الرفع لانه رفع لا يحتمل اذا وجد المجاز بالفعل فتدبر فظهر ان ما قدرناه من احتمال المجاز ليس بتقدير مضاف.
بل بيان مجرد معناه اه فتبين ان هذا معنى ما نقل عن بعض الفضلاء من ان المراد بالمجاز في قول الشارح المجاز الوهمي فلذا يراد
ما استفيد من شيخ قوله عن الذات كم يخرج ما هو عن النفس وهو في الفاظ العموم كجاء القوم كلهم والنفي فيه الجمعية اه تحائية يوقف
من كلام الشارح ان الفاظ التأكيد المعنوي كلها توقيفية اي محصورة بالسماع لا مضبوطة بالقاعدة فلذلك ترك تعريفه اه ١٢ قوله او بالعين
واو للاباحة كما في قولك جالس الحسن او ابن سيرين لا للتخيير لانه يجوز الاجتماع بين النفس والعين فاما قوله من كالمغرب انه للتخيير فمبني
على قول من لم يفرق بين التخيير والاباحة بجواز الاجتماع وعدمه اه ويجوز ايضا للتخيير باعتبار ان اتيان لفظ عين اذ ان وقع العطف الى التأكيد
ولا بان يكتفي بذكر نفس وحده لا بجمع لكن انما هو عند المعانيين اه ويجوز ان يكون لمانعة الخلو لانه لا يخلو عن احدهما اذا كان التأكيد
لرفع المجاز عن الذات اه كذا انقل عن شيخ ١٢ قوله مع ضمير طابق المؤكد اعترض بان المطابقة في الاصطلاح انما هو في خمسة امور
هي الافراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير وذلك كله لا يأتي في النفس والعين لانه ما في حالة التثنية والجمع الفاظ اخر لا لفظ نفس وعين
بدليل ما يأتي في قوله واجمعهما اجيب بان المراد بالنفس والعين مادتهما فيصدق بالانفس والاعين فيكون قوله واجمعهما من
عطف المفصل على المجمل كما يظهر من منبان اه لكن نقل عن شيخ انه لا يجوز ان يراد بهما المادة قطعا لانه لا يصح قوله الاتي واجمعهما
لان من الظاهر ان المراد الجمع انما هو لمفرد لا المادة فتعين خفاؤه والله اعلم ثم اجاب بان قوله مع ضمير راجع لقوله واجمعهما
ايضا كما رجع لما قبله ويدل عليه ظاهر قوله طابق المؤكد الا انه لم يقل طابق كمؤكد عما وان كان ذلك رجوع ذلك
القيد لما بعده جائزا بالنسبة لقاعدة المعانيين لكن متعين هنا بقرينة خارجية كما هو واضح بلا خفاء اه فلا اشكال

اعلم انه اذا ذكر للمتبوع قيد ثم او لا ثم ذكر بعده الشيء المقيد به ثم عطف على ذلك المقيد شيء آخر يجب ذلك القيد للمعطوف والمعطوف عليه معا كقولنا ضربت مكتوفا زيدا او عمرا وامّا ان ذكر القيد بعد جميع المعطوفات فيجب جعل القيد لما تلاه وللبواقي جائز كما تقول ضربت زيدا او عمرا وبكرا اسوطا وامّا ان ذكر المقيد اولا ثم ذكر القيد بعده ثم عطف على المقيد شيء آخر فيجب للمعطوف عليه ويجوز للمعطوف فالمحل الذي نحن فيه من هذا الاخير كما لا يخفى اه ما نقله من ش ع ١٢ قوله تكن متبعا في تعريض على المحلى الفاضل انظر الى التنبيه تجد الخلاف فمعنى قوله تكن متبعا اي باللغة الفصحى كما بين الشارح فان لم تجمع لا تكن متبعا للفصحى بل للفصيح وهو كذلك اه ش م اعلم انه اختير الجمع عند تاكيد المثنى لان المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما كذا في ص وفي الرضي لكراهتهم في الاضافة اجتماع مثنيين مع انهما كالمفظ ومعنى اه حاصل ما فيه انظره في باب المثنى مع هذا الباب اه قال ش م وعلى الحل يرد نحو انفسهم لانه يلزم فيه اجتماع الجمعين فلم لم يمنع كما منع في التثنية اي فما وجه تخصيص المثنى بالمحذور المذكور فانظره اه

قوله وكلا ذكر في اعلم ان الفاظ التوكيد ثلثة انواع احدها ما هو مشترك بين الواحد والمثنى والجمع وهو النفس والعين والثاني مشترك بين الواحد والجمع دون المثنى وهو كل وجميع واجمع وفروعه والثالث مختص بالمثنى وهو كلا وكلتا اه واما العلامة في الاول بين الواحد والمثنى والجمع وفي الثاني بين الواحد والجمع فهي تغيير اللفظ والضمير معا في الصنف الاول وفي بعض من الصنف الثاني هو تغيير الضمير فقط في البعض منها وهو كل وجميع وفي البعض الآخر منها تغيير اللفظ فقط وهو اجمع اه ثم اعلم ان كلا وجميعا وامّ وافقا النفس والعين في مجيئهما لتاكيد المفرد والجمع لكن في محل مجيء كل واحد من هذين الصنفين فرق والى ذلك اشار بقوله وكلا اذكر في الشمول في قد بوته قوله في الشمول عمم راجع لما قبله ولما بعده على الوجه المتقدم عند قوله مع ضمير طابق المؤكد افليراجع اه قوله كذا اذكر في اعاد عامل المعطوف عليه مع التفريق بكلتا المابين بينهما وبين غيرهما فرق ظاهر اه ش م [illegible] قدم كل لانه الاصل من الفاظ تاكيد الشمول ثم راعي جانب المثنى والجمع فقدم كلا وكلتا على جميعا اه كذا افهم قوله عال كوجه كل منهن في اشار به الى ان قوله من حال حال من جميع ما تقدم باعتبار كل واحد اه ش م قوله غليس منه خلف لكم فقوله ولا قراءة بعضهم في حاصله انه لا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشري ولا حجة لهما في قوله خلق لكم ولا في قراءة بعضهم في كما يظهر من الاشموني فيعد بين الابيات احتجاجا فالمناسب للشارح ترك خلافا لمن وهم قال ش م

ثم كذا في التصريح انه التاكيد بجميعا غير نادر اه منه

بعد الجملة اتبعا للموضع اظهارا على تفصيل من احتج في كل من الايتين الشريفتين وان كان الحكم في الجملة كما ذكر وفي التصريح ان من احتج بالاية الاولى هو ابن عقيل اه قوله ولكن انما لا اسند ذلك على البيت لانه يوهم ظاهره انه لا فرق في مجيئ كل واحد منهما اه قوله يصح وقوع بعضها لا اي يصح اسناد العامل الى بعضه اما بنفسه او بمعنى العامل اه ثم ان قوله بعض في موضع الصفة لاجزاء فالشرط ان يكون ذا اجزاء صحيحة اقامة بعضها في محله كما هو ظاهر اه قوله اما بنفسه لا تمييز لكونه ذا اجزاء بتلك الحيثية فالباء متعلقة بلازم كما هو المناسب كما يظهر لنا من شي واحد فالف التقل اه فتدبر ١٢ ثم ان هذا الشرط لا ضرر بعدم صراحته في البيت لاستغنائه بقوله في الشمول اه تدبر ١٢ قوله على الاصح لا وهذا مذهب الاخفش وهو وافقه خلافا للجمهور حيث اجازوه مستدلين بان العرب قد يأكد حيث لا احتمال لمجرد التقوية كما يظهر من ت وغ ١٢ لا يخفى ان ضم هذه الشروط وجود جهة للاحتمال كما ظهر اه قوله واحد معنى المسند لا قال ش لعله لما فيه مختلف مع اعتبار ان الكلام على حدث حيث يصح التاكيد بنفسه او عينه كجاء زيد نفسه وذهب عمرو نفسه لكن فيه خفاء فانظر علته الصافية اه

تتمة لا اعلم ان ال في قول الناظم بالضمير موصلا للعهد فيفهم منه ان الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما في النفس والعين كما في المكودي اه قوله فاعلة من عم لا ولا يظهر لنا فائدة تعبيره بفكذا مع انه يكفي ذكر عامة فقط مع كونه مستغنى بالتشبيه فائدة وهي رد على قول المبرد لانها عنده بمعنى الترجم كما في الاشموني في التنبيه اه قوله ايضا فالى ضمير المؤكد لا معلوم من التشبيه اه قوله مثل النافلة لا اي الزائدة اي حال كونه فاعلة مثل الزائدة اه قيل يحتمل ان يكون وجه الشبه قلة الاستعمال لانه الزائدة يقل استعماله على الاصيل فكذلك يقل استعمال عامة على غيرها او ان يكون قلة من عدها من النحاة لان الزائد شانه ان لا يذكره الشرع او يكون لزوم التاء عند التذكير والتانيث كما في لفظ نافلة اه ويحتمل ان يراد بالنافلة الزائدة عما نحو فيه فالمعنى حال كونها مثل ما ليس من الفاظ التوكيد في عدم ذكرها جمهور النحويين فذكر البعض وهو سيبويه قال مثل النافلة اي لم يبال نافلة اه قوله ولهذا قال لا اي ولقلة من عدها من النحويين قال مثل النافلة اه قوله قوله لانه عدها منها لخ ظاهره انه علة له ايضا وذلك غير صحيح كما لا يخفى اجاب ش بانه علة لمجموع العلة المتقدمة ومعلوله اي انما قال لقلة من عدها مثل النافلة لانه عدها منها لخ هذا هو الظاهر فتامل ١٢ قوله ولان اكثر النحويين لخ لا ظاهره انه عطف على لانه لخ وانه من تكرير العلة فاعترض بانه غير محتاج اليه لانه عين ما قاله مع اه اجاب عنه بالتفرقة بان قوله

فلّ من يميّزها معناه قلّ من حكم انها من الفاظ التأكيد من النحاة المجتهدين المتقدمين ومعنى قوله ولان اكثر النحويين الخ قلّ من نقلها في العبارة
فالحاصل ان صحة التأكيد بها ثم قليل عند المتقدمين انه من حكم بالتأكيد بها ومن نقلها قليل فالمراد بقل من عدها الاول وبلا ان اكثر في الثاني
فكلاهما محتمل لان يقول الناظم مثل النافلة اه ونقل عن شرح قوله قل من عدها اي وجدوا قليلا بالنسبة الى من عداهم وممن عدها سيبويه
وقوله وتحمدنا اي ولوجود من عدها قليلا قال مثل النافلة اي ولم يقل نافلة بزيادة افقوله مثل النافلة يتضمن دعويين الاولى انها
ليست نافلة في الحقيقة والثالث انها مماثل النافلة ودليل الاولى قوله ولندرة الخ فمحصل العلة الوجود لا يفيد كونه قليلا بل هو بيان للواقع
ودليل الثانية قوله لان عدها الخ فاللام متعلقة بمقابل اي لان عدها منها يشبه النافلة في كون التأكيد بها غريبا في كلام العرب
وقوله ولان اكثر الخ معطوف على قوله لان عدها فهو دليل ثان للدعوى الثانية اه ولا يخفى انه لا يندفع به الاعتراض
المتقدم مع ما فيه كلفة فالاولى اولى اه ملخص ش قوله باجمعا الخ انما قال هكذا دون باجمع واخواته مع انه احصر
قصد التبيين حيث انها عند التصرف كما هو واضح اه ش هذا اولى مما قيل من انه قصد الاظهار خصوصية كل
واحد منها بكل واحد من المفرد والمثنى والجمع والتأنيث والتذكير وذلك الاظهار بذكرها على الترتيب فيعلم ان
الاول للمفرد المذكر والثاني لمؤنث وهكذا ويعلم عدم ذكرها للمثنى بقوله الاتي واغن بكلتا الخ هكذا قيل فتأمل اه
قوله ودون كل قد الخ قال ش يفهم من ذكره بعد اطلاق الحكم على انه بعد كل انه يؤكد بها بدون كل ايضا لكن لم يصرح
ووجه ذلك الايهام ان الحكم اذا اطلق يكون ظاهره انه واجب فلا يأتي ما يخالف الاعلى وجه الشذوذ اه ملخص قوله اجمع الخ
قد يقال لا فائدة باعادة عين ما قدمه بل يكفي ان يقتصر على ودون كل قد يجيء او على اجمع واخواته كما هو واضح بلا خفاء اه
قال ش لا يتعلق الحكم على التعيين في محل بيان استعمال قبيل الابما ذكر منها صريحا فلا يكون اثبات كل منها بدون كل نصا
الا بذكره هكذا دون الوجهين المتقدمين ومع ذلك في ذكره هكذا اشارة الى الامرين الاخرين احدهما انه لا فرق بينها
في افادة التأكيد بين ان تكون بعد كل او بدونه ففيه رد على من قال ان اجمعين يفيد اتحاد الوقت كما في الاشموني
في التنبيه فانظره وثانيهما انه لا يعطف بعضها على بعض خلافا لمن خالف فيه كما انظر فيه في ذا التنبيه ووجه الاشارة
الى ذا الامرين ان الترتيب في الذكر يفيد مساواة المعنى كما هو قاعدة المعانيين كما قال ش فيؤخذ عدم المساواة
الفرق كما هو ظاهر وعدم جواز العطف لانه لا بد للعطف مغايرة وهي منتفية بينها اه ملخصا مع ش وقيل انما ذكرها هكذا
اظهارا بان الترتيب المتقدم ولا يختص بكونها بعد كل بل كذلك بدونه اه قوله ثم اجمع الخ يقتضي تفرقة الناظم الجمع
بالعطف بثم في هذين المحلين وجود فرق خفي بينه وبين غيره لكن لم نر ذلك الا في علة
منه .... بظاهر ..... العطف ..... الى تفصيل من الشارح ص اه كما قال ش
قوله واغن بكلتا الخ هذا البيت في قوة جواب سؤال عن عدم ذكر تثنية اجمع كما قال ش فافهم اه
ويكون هذا البيت ايضا تقييدا للبيت الذي قبله وكلا اذ ذكر في الشمول الخ لانه قد علم من هنا انه استفاد الالفاظ

قوله واما النفس والعين فلا يلحقهما التثنية لانه لما يحتمل فيهما من مجيء الفاظ الشمول ١٢ منه

المذكورة هناك وان كانت مشتركة في كونها التأكيد الشمول لكن بعضها مختص بالمثنى من الشمول بحلاف انه ثم ...لسيت
مختصة بالمثنى ثم ان عدم استعمالها في المثنى بدون وجه الاختصاص في بعض الاحوال معلوم من السكوت كما هو واضح اه
هذا حاصل ما نقل عن شرح مع تغيير وحذف وزيادة ١٢ فتدبر ١٢ ثم انه قدم الناظم كلتا مع كون الاحق بالتقديم كلا لكون مذكرا فال
ش لعله اشعار الى عدم عبرة ما قيل من انه وقد يستغني بكليهما عن كلتيهما كما في الاشموني ~~...~~ فيكون التقديم
ليكون في الكلام صورة عطف المحقق على غيره اه كذا افاده فتأمل قوله عن وزنة فعلاء اي عن تثنية وزنة فعلاء كما قدر
في تأمل
الشارح فهذا التقدير مما يتبادر منه بغير خفاء كما قال ش فلا حاجة الى ما تكلف البعض من ان قوله في مثنى حال
من فعلاء اي واغن بكلتا عن الفعلاء التي في المثنى وان لم يكن فعلاء في حال كونه في المثنى بل يكون فعلاوان
اه فتأمل ١٢ قوله واجاز ذلك الكوفيون الخ انظر ما وجه اجازتهم بعدم تسليمهم شرط الاستغناء ام بعدم ثبوت
الاستغناء هنا عندهم اه قوله وان يفد توكيد منكور الخ وفي التصريح وفي شرح التسهيل ان بعض الكوفيين
اجاز وا توكيد النكرة مطلقا اي سواء افاد ام لا اه حاصل ما فيه فكان الاقوال في توكيد النكرة ثلاثة اه فتنبه ١٢
قوله محدودا الخ قيد بعضهم كالمكودي قوله ولا يجوز صمت زمنا الخ لعدم كون المؤكد محدودا في الاول
ولعدم كون لفظ التأكيد من الاحاطة في الثاني اه فحصول الفائدة موقوف على مجموع الامرين ~~...~~ على
~~...~~ ثم اعلم انه اشترط كون المؤكد محدودا لانه لا يتعلق الحكم بغير المحدود في العرف كصمت
زمنا كله واشترط كون التأكيد من الفاظ الاحاطة لان التأكيد بغيرها وهو النفس والعين لرفع المجاز عن
الذات فلا يفيد الا بعد تحقق الذات والذات لا يتحقق في النكرة اه حاصل ما نقل عن ش ١٢
قوله وان يؤكد الضمير الخ اذ من بحثه علمت على وجهين اه قال ش والاظهر ان يكون معظم العلة ما قاله ثانيا اه فتدبر
قوله بالنفس والعين الخ وفي من وجه اختصاص هذا الحكم بهما فانظر ١٢ قوله فبعد المنفصل الخ قال ش الاظهر بالنسبة للفاء كونه
جملة اسمية كما قدره الشارح فيه عدول الى الاسمية مع كون الاحق بالجوابية الفعل اعتبارا لما في الجملة الاسمية
من التقوية والغرض من الاعتبار الاطلاع على رد من اجاز الاكتفاء بمطلق الفصل كما يعلم من القبا(؟)
اه ويرد هذا القول اقوى من رد من اجازه بغير فصل اصلا فلهذا اهملنا الرد عليه اه فليتأمل ١٢ اه ما ظهر منه
فالاقوال فيه ثلاثة كما يعلم من ش ١٢ قوله عنيت ذا الرفع الخ لعلة تغييرة تمكنا ادون ان يقول وان يؤكد الضمير
شارحه
المتصل المرفوع مع كونه اخصر الاشارة الى معظم علة هذا الحكم وهي كونه مرفوعا لان العلة عدم الاستقلالية وحصوله
بسببه اتصاله بالعامل وهي بكونه مرفوعا اعظم من ان يكون ضميرا متصلا لانه مرفوع العامل وان كان اسما
ظاهرا له اتصال به كذا قال ش فليتدبر ١٢ ثم ان هذا من التأكيد اللفظي على ما سيأتي اه قوله ~~...~~ كلا واكد وا بما سواهما الخ
اعلم ان علة هذا الحكم وهو عدم ~~...~~ استقلالية المؤكد لا يزيل بكون التأكيد بما سوى النفس والعين فالقياس عموم الحكم
في الفاظ التأكيد كلها لا اختصاص بالنفس والعين لكن يحكم بالنظر الى مجرد الورود ~~كذلك~~ فلذلك عبر الناظم معتمدا اليهم حيث
المفهومات اه حاظر من ش فتحرر ١٢ منه
ولعله وجه اختصاص بيان هذا المفهوم دون ما كان الفاظا هو وما كان ضميرا منفصلا ومتصلا غير المرفوع منه
قال وكذا وا

قوله

كل قوله واما ههنا

ای صح بيان لفظ التأكيد اللفظي ١٢

قوله وما من التوكيد الخ قوله مكررا في والمراد بالتكرير هنا ما يشمل التوكيد بالمرادف نحو مكررا ولو معنى اه ثم اعلم
ان التكرير هو ذكر الشيء ثانيا صفة متعلقة بالاول والثاني كما يظهر عند التأمل فلا يصلح اطلاق صفة المكرر لاحدهما معينة
الا مع اقترافه بالمتعلق بان يقال للاول المكرر عنه وللثاني المكرر به فالمتعلق هنا محذوف وهو به لا عنه كما هو واضح
هذا ما قاله ش لكن نقل عن شرع ان التكرير صفة متعلقة باللفظ الثاني فيجوز القول بانه مكرر دون المتعلق اه وحكم العقل عند
التأمل الاولى فتأمل اه قوله هو اللفظ المكرر به ما قبله في قال ش الاولى هنا جعل نائب الفاعل به لا اللفظ ما لئلا يقطع
تركيب مؤكد المكرر به لانه به فيه من تجلية بالنيابة اه نحرير ١٢ قوله فان كان جملة فالاكثر الخ في فهم منه انه يجيء الجملة
حيث لا لبس بلا اقتران بالعاطف على خلاف الاكثر كما يصرح به الشارح ثم فهم ايضا ان الاكثر في غير الجملة عدم الاقتران ويجيء
مع العاطف على خلاف الاكثر كما صرح به الرضي ومثل بو الله ثم والله فانظره في صحيفة ٣٣٣ جزء اول باب التوكيد اه قوله
وقبله في الارتشاف الخ في ذكر الرضي مع ثم الفاء اه وخصوصية الفاء وثم بهذا ما ذكره الرضي في باب حروف العطف
نصه وقد تكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول
بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون اه صـ ٣٦٦ ج ثاني ١٢ قوله فان حصل به لبس الخ في اعلم ان وجود الالتباس وعدمه بالنسبة الى المكان
لا الى الكلام فهذا المثال اعني ضربت زيدا ضربت زيدا ربما يحتمل ان لا يكون فيه الالتباس مع العاطف في مكان فيه
قرينة للمراد وكذا كل الامثلة السابقة ربما يكون فيه الالتباس حيث عدم القرينة اه فلا اشكال بجعل الامثلة السابقة
مما لا لبس اه فافهم ١٢ {فائدة} وفي الصبان ان التوكيد اللفظي لا يوجد الا ثلاث مرات فقط فانظره في حاشية قوله
مكررا اه لكن نجد اني في عبارة الفضلاء ما يخالفه كما في المنقبة الجلية البخارية للسيد العالم العلامة المسمى
بما فيض لب عالم الكيفكري فانظر توجيهدا ه نفعنا الله بعلومهم وحمانا بجاههم قوله الا
مع اللفظ الخ في قد يقال اذا قلت مثلا ضربت ضربت او قمت قمت او ضربك ضربك او منك
منك يلتبس بانه هل هو من تأكيد التاء او الكاف او المجرور او بجملة او الجار او مجموع الجار والمجرور الا ان
يقال يدفع بالقرينة اه قال ش الالتباس منتف بفهم غرض التأكيد ثم فاذا قيل مثلا ضربت ضربت
نظر الى اي شيء كرره المتكلم ضربت ثم ان باعث التكرير في اي شيء من التاء وضرب يستقيم
الى المراد وقس على ذلك غيره اه تأمل ١٢ قوله كذا الحروف غير الخ في اي في وجوب اعادة ما اتصل به
فقط اه وفي الاوضح انه يجب مع ذلك الفصل بين الحرفين انظر يسين عليه نجد القول بعدم وجوبه فلعل صناعة
النظم والشرح على هذا القول لان الشارح قد مثل بان زيدا ان زيدا قائم بدون فصل لكن في يسين على ش
ما حاصله انه مجرد التحسين لما اعيد فيه المتصل به ولم يعتبر استيفاء شرط الحرف اه فانظره ه ه ه ه ه ه ه ه ه ه

وكذا ان تقول التفرقة بكلا ادون ان تقول مثلا ولا تعد لفظا ضمير متصل وحروف غير جوابية اشعارا بانه لما الحكم فرقا بين الضمير والحروف فلا الفرق وجوب اعادة عين المتصل به في الضمير وا ج ا ه فاصل ما هنا او

قوله ولا اللام في واللام الاولى داخلة على ما والثانية تأكيد فالواجب ان يقال ولا لها باعادة مدخولها اه قوله غير ما تقدم الخ

اعترض بانه ظاهره وجوبه في كل ما ليس حرفا جوابيا مع ان الرضي لا يوجبه الا فيما كان على حرف واحد مع

وجوب اتصاله بجزء من اول الكلمة او من آخره واما غير ذلك من غير الجوابي فلم يوقع فيه هذا الحكم الا على وجه

الجواز فان زيدا ان زيد مما يجوز فيه ذلك لا من الواجب لان ان ليس على حرف واحد ولا هي واجب الاتصال بجزء الكلمة

اولا او آخرا فانظره في صحيفة ٣٣٣ جزء اول اللهم الا ان يقال ان الناظم قد ذكر هكذا نظرا للغالب فما ليس على حرف واحد مع كونه

مستقلا مما عدى الحروف الجوابية قليل بالنسبة الى الجوابي كذا قال ش لكن لا يخفى ما فيه من فانظر ما به يصفى اه

تنبيه قد يشكل ما هنا بقول الناظم في باب الاستثناء لا ان يهم الا الفتى الا العلا لانه لم يعد فيه عماد الا وهو الفتى مع كون الا

فيه تأكيدية كما صرح به هناك وليس من الحروف الجوابية اه قال ش ان الا ليس مما يجب فيه العماد ذا الاعادة بل مما يجوز فيه ذلك لما ذكر

في الرضي فان الا ليس على حرف واحد ولا هي واجب الاتصال بجزء من الكلمة من اولها او آخرها كما يعلم مما في المغني لان فيه

ما حاصله انه قد يحذف المستثنى بعد الا وغير المسبوقين بليس كقبضت عشرة ليس الا اه ص ١٦٣ ج ثان فيؤخذ منه ان ليس

مما يجب اتصاله بجزء الكلمة لان هذه الامور ليس من مطبعيات اي واجب الاتصال كما يظهر عند التأمل فالاشكال مدفوع

بما ذكرناه انفا من اجزاء البيت لما في الرضي على انه لم يثبت عنده العلة الا اعادته بعماد مادون تعيين

عماد الاول كما قال شيخنا لان علته عدم صلوحيته ذكره مستقلا وهي لا تقتضي اعادة عماد المؤكد بعينه

بل يكفي اعادته باي ما كان ينبغي ان يكون بما لا يخل مقصود الكلام فلذلك لم يجز في تأكيد تاء قمت مثلا

ان تقول قمت ضربت ويجوز قعدت جلست لانه لا يعكس به المراد اه هكذا بحث لكن لم ار ما يصرح فيه

ذلك فانظره لكن قد يؤيده قول الشارح او انه قائم لانه صريح جواز اقامة الظاهر مقام عماد الاول فتأمل و

ظاهر النظم والشرح خلافه فقد بر ١٢ قوله لا بالابوح انظر يسين على ت اه قوله وحضر المرفع الذي في قد يعلم من

السكوت عنه ان المنصوب من المنفصل لا يؤكد به الا المتصل المنصوب وكذلك يعلم الى عدم جواز تأكيد المرفوع

من المنفصل بالمنصوب منه ولا عكسه اه ثم ان هذا التأكيد ليس بالمرادف على التحقيق وانما لانه اختلاف اللفظ

ضروري كما في الرضي اه خاتمة في اذا قلت اكرمتك انت او مررت بك انت فانت فيهما منصوب

او مجرور لانه تأكيد المنصوب والمجرور فتسميته مرفوعا بالنظر الى غالب الاستعمال كما قال شاه

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

العطف في هذا ترجمة عطف البيان بعرينة ما يأتي فلا يظهر فيه ان يقال انه من اعادة النكرة بالمعرفة في قوله نعت عطف وتوكيد

وتأكيد فيشمل كلا من نوعيه اه قوله العطف في والمراد بالعطف هنا ما يصدق عليه اسم العطف لانه من اعادة

النكرة بالمعرفة في قوله السابق عطف وبدل ولا يجوز ان يراد به عطف البيان خاصة لقوله اما ذو بيان في فبين نوعي

العطف توطئة اه قد يقال المناسب ترك الترجمة فيما يأتي بعطف النسق واذ قاله هنا يدفع بانه لما انه نوعا

واحدا منهما شرع في نوع اخر فترجم لطول الكلام فلا خفاء كما ترك الترجمة لعدم الطول عند بيان الضمير في باب النكرة والمعرفة
ثم ان الناظم قدم البيان على النسق مراعاة لما فيه من تناسب للتأكيد بدخولهما في قوله متم ما سبق في تعريف النعت
وقدم التأكيد لكون الاتمام فيهما اقوى مما فيهما لان الاخبار لا يتقنها السامع الا بعد التأكيد عند الاحتياج اليه دون
عطف البيان فلذلك لم يراع جهة اصل العطف فالاصل هو النسق لانه المتبادر عند الاطلاق والمناسب بمعنى العطف
في اللغة وهو الشيخ ففي قوله والغرض الآن الخ اشارة الى اعتذار ترك هذا الاصل اه ما ظهر من ش فافهمه
قوله لانه اماذ وبيان الخ وفي اتيانه تعليلا للانقسام اشارة خفية الى ان انقسام العطف الى نوعين ليس كانقسام الصفة
الى الحقيقي والسببي وانقسام البدل الى الانواع الثلثة فان اقسامهما مخالف بامر خارج من التعريف مع اشتراكهما
[illegible]
عند التأمل اه قوله فذو البيان الخ الفاء بيانية بعد الابهام ويحتمل ان تكون فاء الفصيحة اه ولا يشكل بانه فيما اقامة الظاهر مقام
المضمر لانه قد يستعني بذكره وهو تابع لانه معرف فاظهاره اولى من الضمير مع انه في جعل الضمير هنا امكان لتوهم العكس
المراد وان دفع بالمقام اه قوله شبه الصفة الخ اي متم ما سبق لانه اذا اشبه شيء لشيء آخر على الاطلاق فالتبادر انما
هو في حكمه المشهور وهذا هو هنا الاتمام فقوله شبه الصفة في منزلة قوله متم ما سبق في باب النعت
فهو مخرج للبدل وعطف النسق والتوكيد والنعت داخل عليه كما ينبغي الشارح عنه قوله متم ما سبق في باب النعت ثم قوله
حقيقة القصد الخ يعني ينكشف بذلك التابع ذات المتبوع المقصود بالحكم بخلاف الصفة فانه ينكشف به وصفه
او وسم متعلقه فالصفة لا يكون الا بيان الوصف وهذا لا يكون الا بيان ذي الذات وكذلك التأكيد ليس هو
لبيان الذات بل لرفع الابهام عنه فهذا فصل ثان مخرج للنعت والتأكيد هذا هو تحقيق المقام وبسأني
خلافه في الشرح ولا يظهر ان يراد ان الصفة مخرج بقوله شبه الصفة على طريقة ان المشبه الشيء غير الشيء كما في
الضابح لان المقصود منه ليس هو الشبهية لانه غير مناسب للتعريف بل المقصود انه متم ما سبق فهو في منزلته
فليس هنا الا ما اذا قيل تابع متم ما سبق كما ذكرناه آنفا اه {فائدة} ان القصد في البيت بمعنى المقصود اي المقصود بالحكم
كما ظهر مما قررناه ففي هذا التعبير تصريح بالفرق بين البدل وعطف البيان كما لا يخفى اه قوله اي في توضيح متبوعه الخ
هذا التفسير مع تبيين هيئة الاتمام والاولى الاولى ان يقول في اتمام ما سبق اه قوله التأكيد والبدل الخ
ووجه تخريج التأكيد منه تفسيره لشبه الصفة بقوله في توضيح متبوعه الخ لكن الاولى اولى ليصير قوله متم
ما سبق وما في معناه على صورة واحدة اه قوله يوضح بنفسه الخ اي ببيان نفس المتبوع اي بذكره وليس هذا
بتقدير مضاف بل بيان ما علم من المقام ولا يجوز عود الهاء في بنفسه الى عطف البيان لانه لا معنى له فتدبر اه تم ومثل هذا
يقال في عبارة الاشموني فانظره اه اعلم وفي الحواشي اه عطف البيان لا يكون مشتقا ولا مؤولا به بخلاف النعت كما تقدم قال
ش بعلمه كذا من قوله حقيقة الخ لانه مبين ماهية الشيء من حيث هي هي لا يكون مشتقا لانه دال على حدث ما ان

قوله فاوليته الخ يعني انه يعطى له ما اعطي للنعت من اتباع المتبوع اه قوله
وهو لا يصلح لبيان الذات اه قوله من وفاق الاول او لا بيان للمثل معلوم من المقام لان حكم الشيء لا يمكن اعطاؤه بعينه لشيء اخر ومن وفاق الاول
ثانيا بيان لما ولا يجوز اصلا ان يكونا بيانين لما لئلا يرد ما استشكل المحشي من لزوم التكرير كما اشار اليه المحشي
لكن اعترض بانه لا حاجة الى ذكرهما معا لانه يكفي ذكر احدهما لظهور المراد وان كان من موافقة الاول ثانيا لهما
معا في نفس الامر كما لا يخفى اجيب بان في ذكرهما معا فائدة وهي الاشارة الى ان كلا الوفاقين من النوعين للبيان
نوع واحد لان اعطاء هذه الامور لعطف البيان من جهة التبعية فقط بخلاف النعت فان اعطاء بعضها فيه لكونه
الاعراب والتعريف والتنكير والبواقي من جهة انه مستحق له في نفسه لكونه فرع الفعل اي لا لمطلق للمتبوع كما ظهر مما
اسلفناه هناك فالحاصل انه وفاق النعت مخالف لوفاق عطف البيان بالنظر الى جملته فللاشارة اليه ذكر ما لا يذكر كذا
ش فتدبر قوله النعت ولي اي جمع ما يصدق عليه انه ثابت للنعت من الموافقة لما هو ظاهر منه فلا بأس
بعدم تقييده بالحقيقي لكن انظر ما صرح به المحشي وما اخر اه قوله والفعل الخ هذا اتقدير المقدم والتاخير في البيت
بلا تغيير ما في البيت فلا اعتراض على الشارح بانه لم يذكر مبينه من وفاق الاول اولا اه قوله ولما كان الخ اشار
الشارح فائدة بيان ما في البيت الذي يعد مع دخوله في هذا البيت اه قوله بنه عليه الخ وجهه انه خصص
بالذكر جواز كونه منكرين مع ان الظاهر جواز الاوجه العشرة الشاملة في قوله ما النعت ولي فلما افرد هذا بالذكر علم
ان فيه مزية عن غيره وهو وجود الخلاف فيه فاشار اليه بقوله فقد يكونان الخ اه قوله بنه عليه من معاني اي نبه
على رد الخلاف قال ش م وليس بشيء بل لا يصح ذلك لان الرد ليس المنبه عليه بل المصرح به والمنبه عليه انما هو الخلاف فتدبر اه
ولا يبعد لنا رجوع الضمير الى الوقوع فمعناه ح انه قد ذكر جواز وقوع نكرة مع دخوله في قوله النعت ولي لما فيه من
من الخلاف فقوله بنه بمنزلة اشاره تامل والله اعلم ثم انه لما ابى الخلاف في وقوعه نكرة اتى في جواز تخالف المتبوع نكرا وعرفا
فللاطلاع الى الرد عليه الله في قوله فاوليته ويفهم من الشرح ان القائل فيه معتبر للناظم حيث الله في تفسيره كذا ش فتامل
قوله فقد يكونان منكرين الخ لما كان وقوعهما معرفين اتفاقا جعلها المنبه به ليفيد التقوية اه ش قوله وخصه بالمعارف الخ
وان قيل انه لا حاجة اليه مع ما قبله كما لا يخفى يجاب بان في ذكره اشارة الى ان تخصيصه بالمعارف ومنعه في النكرات لا امر مستقل
في كل واحد منهما لا من طريق اللزوم لاحدهما من اثبات الوجوب او المنع لاحدهما اي النكرة والمعرفة نظرا الى ان الاسم منحصر
فيهما فتامل ويحتمل ان يقال انه اشارة الى رد من قال ان عطف البيان يختص بالعلم من المعارف فمعنى وخصه بالمعارف لم
يختص ببعضها اه ما قاله ش م قوله وصالحا لبدلية الخ يعني ان ما اتحد فيه ماهية عطف البيان يجوز فيه ان
يقطع هذه الماهية ويحكم عليها بماهية البدل من حيث قانون النحو لا من حيث قانون المعاني لان

الاخلافية

المراد صلوحية اسم عطف البيان واسم البدل مع كون الماهية واحدة الا انه لا وجه له لانهما اعني عطف البيان والنسق متغايران بالماهية
قوله في غير نحو يا غلام الخ والاولى في حد صلوحية البدل فيما جاء عطف بيان ان يقال انه فيما ليس فيه مانع
صناعي اياما كان فيشمل فيه ما في الاشموني والخضري من غير النوعين في البيت وقول الشارح ما يمتنع الخ على جعل
مسئلة المنع واحدا وانما في الاشموني والخضري من منع الابدال في نحو هند ضربت زيدا اخاها فليس اليه الملاح في المتن و
الشرح قال ش لعله غير مسلم عند المحل لان علته فلق المبتدأ عن الرابط لانه ان جعل بدلا كان الضمير من جملة اخرى
لكون عامله مقدرا الا به وهو غير ظاهر لان يكون علة له لان كون عامله مقدرا اعتباري ولا يكون بذلك ما كان تابعا
في الاصطلاح ما ليس تابعا وما كان تابعا في الاصطلاح لا ينبغي يستقيم هذه العلة فلما كان الامر كذلك وجه
الخلاف محقق فيه وان وجد فلا بأس بتركه لكون لم نر الخلاف في احد من الحواشي صريحا فانظر المطولات ثم
رايت في بيان على ش ما يشير لذلك فانظره ان ما ظنكم من التحقيق قوله لان البدل على الخ لانه المقصود بالحكم فلذلك
كان عامله المقدر اه قوله وكذا في الخ فرقه بكذا المانع من الخلاف الآتي في الشرح اه قوله وليس ان يبدل الخ اي
ليس الابدال في غير ما ذكر عرضيا فيشمل فيه الاخير فيحصل الرد على الفراء اه قوله ويقصد حينئذ الخ لانه تابع في البيت
يكون بمعنى تابع اصطلاحي فلا يكون المراد معناه الاشتقاقي فلذلك كانت اضافته محضة ولا يجوز ان تكون لفظية باعتبار
معناه الاشتقاقي اذا كان صفة لوقوع صفة المعرفة بالنكرة وكذلك يتعين ان تكون اضافته لفظية اذا نصب ليكون
الحال نكرة اه تأمل والله الموفق للرشاد والموصل لطرق السداد اه قوله عطف النسق الخ

النسق بفتح السين اه ث انظر بيان عليه اه قوله تال بحرف متبع الخ اي موجد بالتبعية كما هو معنى متبع اه هذا التعريف قد
رقي فائدة من تعاريف غيره كما الموضح من انه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الاحرف اه ففي مثل هذا التعريف يشمل
ما بعد اي التفسيرية والصفات المتعاطفات بعضها على بعض مع ان اي التفسيرية ليست من حروف العطف فليس ما
بعدها عطفا على مذهب البصريين خلافا للكوفيين كما يعلم من ث كذا الصفات المتعاطفات بعضها على بعض ليست عطفا بل هي باق
على ما كان قبل على التحقيق واطلاق العطف عليها مجاز كما في الرضي مع هامش خلافا لما في الخضري حيث صرح
بان اعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا في الاصطلاح قال شيخنا ام قد يجاب بان معنى قولهم يتوسط اي توسطا واجبا فخرجت
المذكورات لان التوسط هناك جائز لا واجب بخلاف العطف الحقيقي او يقال انه نظر الي انه عطف صورة في
الصفات وجريا على مذهب الكوفيين في ما بعد اي التفسيرية والاولى اولى فاغتنمه ينفعك في القطر
وانما تعريف المصنف رحمه الله فلا يرد عليه شيء من ذلك لان اي التفسيرية ان كان من حروف العطف كما هو
احد القولين فيه فيكون عطف نسق لكون الحرف موجد التبعية والا كما هو القول الآخر فيه فلا فانه بدل او
صح

عطف بيان واما الحروف بين المتنات المذكورات فليست من حروف العطف على التحقيق لانه لا يوجد بها التبعية بل
التبعية فيها بالصفتية الحاصلة قبل كما ظهر مما اسلفناه عن الرضي فاطلاق حروف العطف عليها بالنظر للصورة مجاز
قوله تابع تال الخ فقد تابع موصوف والتالي اشارة الى جنس محذوف كما هو جائز في التعريف اذا عرف اه ش م ولا يشكل بعدم ذكر
متبع لانه يشتمله بقوله بحرف من الحروف الاتي اه وقوله بحرف الخ الباء متعلق بتال وما قيل من ان الباء بمعنى مع او سببية ليس بشيء
فانه على جعلها متعلقة بتابع اه ش م قوله فخرج بقوله تال الى آخره قد يقال ان قوله الى آخره حال من تال فظهر فساد المعنى
لانه كيف يكون تال الى آخره قال شيخنا ان معناه فخرج بقوله تابع تال متبع فبدل هذه العبارة قال الى آخره فهو من تتمة المقول
حال من قوله وضميرا من جاء عليه بحال كون قول المصنف تال الى آخره فتدبر فلا حاجة الى ما قيل من ان فيه حذف اي و
ما بعده الى آخره اه قوله فالعطف الخ اعلم ان هذه الحروف بالنسبة الى ابناء الثاني بالاول نوعان ما الاتباع في مطلقه
وما الاتباع فيه مقيد فالى الاول اشار بقوله فالعطف الخ والثاني الاشارة اليه بقوله واتبعت لفظا الخ اه قوله اي لفظا ومعنى الخ والعطف لفظا
الاتباع في الاعراب وفي المعنى التشريك في معنى العامل ثم ان المعنى يتبع لفظا ومعنى ان وجد الاعراب ومعنى العامل فلا اشكال بعاطف لجملة
التي لا محل لها اه ش م قوله واما الاخيران الخ اي انهما يقتضيان التشريك في المعنى كما في اللفظ باعتبار انهما بدلان على المعنى المراد
وهو نسبة معنى العامل على وجه الشك او غيره وذلك مستو فيما بعدهما فلا يعترض ان الاشتراك في معنى العامل وهو في
الحقيقة لا يكون الا لاحد المتعاطفين اه ش م قوله وجاء زيد ثم عمرو الخ ظاهره بل صريحه انه عطف على قول المصنف فيك صدق و
وفا فيفيد انه من مقول قوله ثم مثل بقوله وليس كذلك كما هو واضح اجيب بان هذه الامثلة في قوة قول المصنف لاندراجها تحت
المعاني في المتن كما هو في قوة الذكر يجوز ان يقال فيها انه قوله وزعم ان في قول الشارح وجاء الخ حذف اي ومثلت بقولي كجاء زيد الخ
ولا يخفى ما في هذين الجوابين فالاولى ان يقال ان مقول القول انما هو كفيك صدق ووفا فقط وهذه الامثلة للشارح عطف على مجرور الكاف
ولا يفيد حينئذ انه مقول القول السابق لان الشارح لما قال ثم مثل ظهر انه عدل عن المزجية هذا هو الموافق للواقع اه ما نقل عن ش م
تنبيه في الصبان قوله كفيك صدق ووفا الخ لا حاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ قال ش م يدفع بان ذلك تمثيل من حيث عطف النسق بعد ذكر
تعريفه وهذا من حيث انه يعطف لفظا ومعنى فلا عيب لاختلاف الحيثية وخص الواو بالتمثيل لكونها اصلا لما يأتي من انها لمطلق
الجمع اه قوله لكن الخ وكون لكن عاطفا مذهب الجمهور انظر اشموني بعد تفصيل الخلاف فلعل تخصيص بالتمثيل لوجود الخلاف فيه اه ش م قوله
فاعطف بواو الخ اعلم انه لم يوجد في هذا الباب من احكام النحو غير ما ذكر عقدوا البيان فيه ما هو قاعدة المعاني فكذا كذا
شرع الناظم فيه فقال فاعطف الخ اه قوله لاحقا الخ اي اعطف بالواو ما هو لاحق في الحكم عن ما قبله في نفس الامر لان المراد انه لا يستفاد
من دلالة الواو اه كذا يقال عند قوله سابقا ومصاحبا اه فائدة ان الاصطلاح في معنى الواو هو انه لمطلق الجمع وما ذكره الناظم هنا
بيان ذلك اه ش قوله او مصاحبا موافقا الخ اعترض بانه لا حاجة الى قوله موافقا لان معنى مصاحبا يقتضي الحكم بعد قوله مصاحبا
واجيب بانه ذكره نظرا الى مجرد مادة المصاحبة بقطع النظر الى قوله لاحقا وسابقا فان مادة المصاحبة لا تقتضي الاشتراك
لا تعين المصاحبة في الفعل بل يكفي فيه من اي جهة بدليل ما يذكر في قولك جاءت والعائلة ان الواو فيه للمصاحبة فليس فيه المصاحبة في الفعل وهو الجلوس كما لا يخفى
اه ما نقل عن ش ولا يظهر هنا الجواب لان قوله في الحكم متعلق المعنى بهذه الثلاثة اعني مصاحبا وموافقا وسابقا كما هو غير خفي فالاظهر ما قاله ش من انه
صفة كاشفة فائدته التنبيه على المزية للمصاحب على الموافق والسابق من ان استعمال الواو فيه اكثر في كلام البلغاء كما عليه الحماسي فافهم

معناه ما ليس صلة بالفعل بل بالقوة أي تصلح ذاتها ان يكون صلة بان كانت جملة او شبهها لكن منع لخلوها من العائد نبالعطف بالفاء تكون صلة بالفعل أي بمنزلتها لان منزلة المعطوف عليه والمعطوف واحد ولا يصح ان يكون المراد ما ليس صلة بالقوة ولا بالفعل ليشمل نحو زيد وعمر وابو فليتأمل ٢

في الحكم بل تنتفي المصاحبة في اي وجد بدليل صحة اطلاق المصاحبة للواو في قولك جلست والحائط وليس فيه الاقتران اصلا اه قاله ش والاظهر ان يقال انه منفذ كاشتغ وفائدة الاشارة الى ان للمصاحب مزية من الاحوق والسابق وفي ذلك المزية كثرة استعمال الواو فيه دون غيره كما يظهر من الحواشي اه فافهم ١٢ قوله لمطلق الجمع أي للجمع المطلق كما عبر به بعضهم وفي بين هذين العبارتين فرق عند الفقهاء عند قولهم ماء مطلق ومطلق ماء ولا يكون ذلك الفرق مرادا عند النحاة هنا بل متفق المعنى فيهما اه ش ع كما في الخضري قال العلامة عبد الحكيم مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشيئين كما كانت او واما وبالمطلق انه لا يدل على حصوله لهما في زمان واحد او في زمانين اه قوله لا بقيد زيد تعطف على قوله لمطلق الجمع والباء بمعنى مع هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون عطفا على محذوف اه ش م قوله واختص بهذا أي ب اذا كان الحكم منسوبا الى مجموع المتعاطفين دون الجميع وكان محتاجا للعطف فهو خاص بالواو لان غيرها لا يناسبه ذلك فثم والفاء يدلان على الترتيب والترتيب يدل على اتصاف كل واحد منهما بالحكم واو وما في معناها يدل على احد الشيئين فمعلوم ان ذلك لا يصح فيهما واما بل ولكن ولا فامرها واضح لانها لرفع الحكم اه ش م قوله باتصال أي ملتبسة باعتبار الاتصال والانفصال بحسب العرف والعادة انظر يس على ت في

حاشية قوله وتعقيب كل شيء بحسبه اه قوله أي مع تعقيب اعلم ان الاتصال هو وصل الشيء بآخر والمراد بالاتصال هنا انما هو في الحكم لما هو واضح من الباب فالمعنى هنا تعقيب تعلق الحكم بالمعطوف عن التعلق بالمعطوف عليه وان المشهور ذكر التعقيب دون الاتصال فلذا فسر الشارح بقوله أي مع تعقيب كما قال ش نقلا عن ش ع مع بعض تغيير اه قوله بلا مهلة انظر فائدته مع ذكر عقب وقيل تفسير لما قبله كما يدل عليه عبارة الاشموني وهو غير ظاهر كما لا يخفى اه قوله لكنه في كل شيء بحسبه فيه منع الاعتراض وبجواب ما ذكر في باب المبتدأ عند قوله كل صانع وما صنع فليراجع اه قوله اردنا اهلاكها اعترض بان ارادة الشيء قديم فكيف يكون فيه تعقيب اجيب بان المعنى الارادة في قوله اردنا الارادة العرفية لا الارادة المعتبرة في الحسين لان المعنى جاء قرب الآن التي نطق الاهلاك فيه فجاءها بأسنا اه كما قال ش قدره قوله ومثله أي في مجيء بمثل ما في بينه وبين ما قبله من الفرق لاحتمال الارادة به في غير الحديث غسل الاعضاء الاربعة عقب الوضوء لا مرآخر فيبقى على ظاهره بخلاف ما قبله اه شرع اعلم ان مثل هذه المواضع يقال فيه ان الفاء للترتيب الذكري فلا حاجة الى التأويل كما في المغني والتصريح ثم ان الترتيب الذكري ليس معناه مجرد ان ما بعدها متأخر عما قبلها في الذكر فان هذا لا يصح بدونها ومع الواو مثلا وانما معناه حسن ذكر ما بعدها بان ما قبلها الا ترى ان التفصيل يحسن بعد الاجمال وكذا ذم الشيء او مدحه بعد ذكره كل ذلك صادق مرتبته نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى ٤ الحمد لله الذي صدقنا وعده واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين اه حاشية مغني ١٢ قوله وكثيرا ما تجيء الظرف ليقتضى وما زائدة لتأكيد الكثرة اه قوله واختص بعطف أي يعني انه تختص بالفاء عطف الجملة التي لا تكون تصلح ان تكون صلة على الجملة التي هي صلة الموصول وذلك بان تكون الجملة المعطوفة عاريا من العائد اختير له الفاء ليقوم مقام العائد من حيث الربط كما يعلم من الحواشي اه اعلم ان معنى قوله ما ليس صلة أي عطف ما هو غير صالح للصلة لان المعنى ما لم يكن هو صلة بالفعل منتف بعدم فائدة للكلام لانه من البديهي ان ما كان صلة بالفعل لا يكون الا واحدا اه ولا يجوز ان يراد هكذا بقوله على الذي استقر اعني على ما هو صلة بالقوة بل ينبغي ان يراد على ما هو صلة بالفعل كما هو واضح هذا هو الظاهر وعلى هذا الظاهر عبارة الاوضح كذا ظاهر عبارة ابن عقيل موضع

بخلاف ذلك حيث قال اختصت الفاء بانها تعطف ما لا يصلح ان يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح ان يكون صلة اه فالخبر
هذا مؤول بانه لم يقصد موافقة الظاهرة بل نظر الى انه ما هو صلة حقيقية لا يكون الا صالحا لان يكون صلة اه قوله ومثل ذلك في الخبر
اقتصر المصنف على الصلة لكونها اصلا لانها لا تؤول بالمفرد بخلاف الجملة الواقعة خبرا او حالا كذا قال الشارح م ١٢ قوله بعضا بمعنى
اعلم ان حتى تستعمل على ثلاثة اوجه احدها العاطفة وهو المقصود في هذا الباب ومعناه التدريج اي تقتضي الحكم عما قبلها الى ما
بعدها شيئا فشيئا اه ويكون ما بعدها متصفا بزيادة او نقص بان يريد ذكره تعجبا ومبالغة في المعنى بحيث لو لم يذكر لم
يحصل الشعور به اه من سين عفي عنه ١٢ ولا تفيد الترتيب على التحقيق وينبغي ان يدخل ما بعدها في الحكم لانه لمطلق الجمع كالواو فان
قلت الترتيب لازم للتدريج فكيف تنفيه فالجواب ان التدريج يكفي فيه الترتيب في الذهن وهو ثابت فيه وانما المنفي هو الترتيب
الخارجي فقولك اكلت السمكة حتى رأسها صالح اذا اكلت الرأس اولا فصورة الترتيب الذهني باعتبار تدريج الحكم من الاضعف
الى الاقوى وعكسه اي ان الاكل تعلق بكل جزء من اجزاء السمكة حتى تعلق بالرأس التي هي ادنى جزء منها اه حاصل
ما ذكره الخضري في التنبيه اه ثم ان شروط معطوفها ان تكون بعضا للمعطوف عليه فهو المراد بقوله بعضا بمعنى انه عطف على كل سواء كان ذا
البعض حقيقيا او حكميا او زاد بالامر انها تشمل فيه جميع ما نوعه الشارح وان تكون غاية لما قبلها في شرف او خسة حسيا
او معنويا فالمراد بالغاية هنا الغاية في احديهما لا الجزء الاخير بقرينة قوله بعضا لانه يفهم منه انه لا يتعين الآخر بل اي جزء
اي لا اعتبار هنا بالآخرية بل الاعتبار في شرف او خسة والآخر وغيره سواء اه كل الشروط المذكورة في الحواشي زائد على
ما ذكره لم يعب بتركها هنا لان في بعضها خلافا وبعضها قد يغني ما ذكرها هنا فتدبر اه الثاني من اوجه حتى ان تكون
جارة فهي نوعان جارة للمفرد الصريح وجارة للمصدر المنسبك وهي الداخلة على المضارع وتكون غائية وتعليلية
واستثنائية اه اما الاول اعني جارة للمفرد الصريح فمعناه التدريج كالعاطفة الا انه ليس لمطلق الجمع فلذا لم ترد للدلالة
في دخول ما بعدها في الحكم ففي دخول ما بعدها ثلاثة مذاهب الدخول مطلقا والعدم مطلقا والدخول اذا
كان ما بعدها جزءا لما قبلها والتحقيق الدخول عند عدم القرينة عكس ما في الى لانه فيه عدمه حين عدم القرينة
كما في المغني. ثم ان شروط مجرورها ان يكون مفردا وظاهرا وآخرا او متصلا به سواء كان غاية في خسة او شرف ام لا فالعبرة هنا
بالآخرية او ما اتصل به بخلاف العاطفة كما مر ولذا امتنع العطف في نحو مات الناس حتى الانبياء ه والثالث من اوجه حتى ان تكون ابتدائية
وتدخل على الجملة الاسمية والماضوية والمضارع المرفوع وتسمى الابتدائية لا عطف لها في الجمل كما يظهر من المغني لكن قد وقع فيما كتب
ش عن ش ع ملخصا من عبد الحكيم ان حتى العاطفة للجمل على الجمل تسمى ابتدائية وان شئت ذلك فالابتدائية نوعان كما قاله الشيخ
فانظره وتحرر ثم ان حتى هذه لا تدل على تعظيم ما بعدها او تحقيره فقط ه والله اعلم اه ملخصا من الخضري ابواب حروف العطف واعراب النحو
ومن المغني اه قوله او شبيهها بالبعض اي بحيث يصلح الالحاق بانها بعض ادعاء اي لا يكفي التشبيه بوجه ما كما هو واضح
قوله وضابط ذلك الخ يصلح للاستثناء الخ اي للاستثناء المتصل كما في التصريح وقد تقدم تفصيل ذلك في بابه من ان المتصل ما
فيه المستثنى من جملة المستثنى منه في العرف كاعجبتني الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها اه قوله في زيادة الخ

قوله

ان يكون هذا الحكم للمعطوف غاية على وجه الزيادة او النقص اه قوله وام بها اعطف الخ اعلم ان حاصل كلام على ما
ذكره الرضي انها على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة لا بد ان يتقدمها الهمزة اما للاستفهام او للتسوية
وربما يجيء بدل همزة الاستفهام لفظة هل على الشذوذ وانما كان تقدم همزة الاستفهام هنا اغلب دون هل لان ام
المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي الشيئين فناسبت همزة الاستفهام
التي هي ايضا عريقة في باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى
الاستفهام لانها في الاصل بمعنى قد نحو هل اتى على الانسان حين الخ ولا بد ايضا ان يستفهم بها عن شيئين او
اشياء ثابت احدها او واحد منها عند المتكلم لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف
مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فلا يناسب جوابه الا بالتعيين . وفي حاشية
الشابهابي انك اذا عرفت كون احدهما المسؤول عنه عنده واردت تعيينه فاستعمل ام وجوابه بتصريح اسمه لا بنعم ولا
وان لم تعرف كونهما عنده بل تشك في ان احدهما عنده او لم يكن واحد منهما عنده فاستعمل او او اما وجوابه نعم او لا كقولك
ازيد عندك او عمرو ففي جوابه نعم ان كان احدهما موجودا عنده ولا ان لم يكن واحد منهما موجودا فهذا حاصل الفرق
بين او وام المتصلة في الاستفهام على ما ذكره الرضي مفصلا في اخر مبحث ام صفحة ٣٧٧ فانظره تعرف التفصيل اه
واما ام الواقعة بعد همزة التسوية فهي التي تلي سواء ولا ابالي ومتصرفاتها ولا بد ان يكون المتعاطفان جملتين كما قاله
الشارح فهما في تأويل مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو اي سواء علي قيامك وقعودك مثلا فقيامك مبتدأ و
سواء خبره او عكسه وانما سيقت الواو في التأويل لان ما بعد الهمزة وما بعد ام مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول
اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة
الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
كما نقل الرضي من النحاة وهم يفهمون ان ام قد انسلخت عن الاحدية وتجردت للتشريك وان الهمزة انسلخت عن
الاستفهامية واستعملت في الاخبار كما نص عليهما الحضري وقال الرضي والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ
محذوف وتقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله قمت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى ~~سواء~~ فاصبروا او لا
تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وقولك قمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة
اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي ولا شك في تضمن الفعل بعد
سواء وما ابالي معنى الشرط الاترى في افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمنه معنى الشرط
وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لانها ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا
يقال ان غربت الشمس وكذا احرف الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها

تجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة احد الشيئين اي
فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك اليه ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان
سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي
بهما واما مجيء الهمزة بعد ام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد
عندك او عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير
لفظي سواء ولا ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا ضربنه قام او قعد والمعنى
ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا ضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني
احدهما من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع ام او مع او لان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا
يجوز ما ابالي قام ولا لا ضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام المتصلة مع انه لا معنى للاستفهام ههنا
بل المراد الشرط لانه بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي
التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو ويجوز مع
هذا بعد سواء ولا ابالي ان تأتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او
قعدت بتقدير حرف الشرط وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك و
يرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزم ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان
يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر
بعده ام والهمزة نحو لا ضربنه اقام ام قعد اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ولا يجيء بالهمزة
قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت لانه انما يؤتى بها مع ام لما في ام من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس
ذلك في او مع الهمزة واما قوله لا قتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان فكائنا فيهما حال من المفعول ومن
في محل النصب على انهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كانه
وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كان قال المصنف كل موضع فيه رفع الجملة
المعطوفة احدهما على الآخر بالحال فالعاطف او وان قدرا بالتسوية من غير استفهام فالمتقدم هنا كلاهما
ولقائل ان يطالب باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ام يجوز فيه او
وبالعكس اه ثم ان الفرق المعنوي بينهما على ما هو حاصل ما في الرضي قد مضى الكلام عليه فانظر اه
انما

ويختلف ان الفعل الذي قبلها دال على معنى من الشرط وانه او على ما بعدها وكلتاهما عطفت على ما فيه معنى الشرط فلا المعطوف في معنى الشرط ام معنى

اما الضرب الثاني وهي المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة وبهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم استفهام الاسم المتقدم او في حكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فهي عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لانه معني ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك واذا لم يكن داخلا في عموم استفهام المتقدم نحو من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او في حكم المنسوب اليه نحو من عندك ام ضربت عمرو او من تضرب ام قد تشتم جاز وقوعها بعدها ويكون ما قبلها وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعني بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء وبمعني بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وام اتخذ مما يخلق وغيرها مع معني بل همزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتريه وقد يجيئ بمعني بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معني للاستفهام هيهنا وكذا ينفرد معني بل اذا جائت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الخ وقوله امن هذا الذي الخ والمعطوفات الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كلمة وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف ولا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء قال جار الله لا يجوز حذف جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المتقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة اه اعلم انه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب

بين معني العطفين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين مساوتي النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين
كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخي ام عمرو وهو فالاولي ان ام في الصور الثلاث منقطعة لانك كنت قادرا فيهما علي
الاكتفاء بمفرد منهما لو قصدت الاتصال كقولك ازيد قام ام عمرو اقائم زيد ام عمرو قاعد وازيد اخي ام عمرو والمفرد ادل علي كونها متصلة
وعلي كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فعدم الاكتفاء دليل علي الانقطاع واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر
علي الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقام
زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتأخرون علي انها منفصلة لا غير وللمصنف و
الاندلسي جوز الامرين فان كانت متصلة فالمعني اي هذين الامرين كان وليس ماذهبا اليه ببعيد بلا ان ومع الاختلاف
بين الجملتين اما يكون احدهما اسمية والاخري فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدي ~~الاسميتين~~ الاسميتين وتأخر خبر
الاخري نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم
عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالي سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة
لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معني فيها للمنفصلة فعلي هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهي
متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة
فهي منقطعة قولا واحدا الا في الشاذ القليل نحو هل زيد قائم ام عمرو وان كان قبلها الهمزة متنزت المتصلة عن المنفصلة
بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه
مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت علي قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه
يريد اهو عندك ام ليس عندك فلابد ان يكون لقولك ام لا فائدة مجددة وهي تغير ظن كونه عنده الي ظن انه ليس
عنده وهذا معني الانقطاع والاضراب اه قوله وهي الداخلة علي جملة الخ اي لا تدخل الا في جملة في محل المصدر وليس المعني
تدخل في كل جملة في محل المصدر لانها مختصة بمواضع مخصوصة كما نقلناه عن الرضي اه قوله او همزة عوض لفظا الخ اي او همزة دالة
علي الاستفهام اه قوله مغنية الخ وفي الصبان اي مع ام اشارة الي ان الاغناء ليس خاصا للهمزة بل لمجموع الهمزة وام كما اتضح
مما ذكر قال شيخنا ان ما قاله الصبان ليس بلازم فتأمل اه قوله ان كان خفا المعني الخ قال شيخنا الظاهر ان قوله بعد فيما
صفة لخفا المعني لا متعلق بامن حتي يدعي انه بمعني مع بطلان المعني ان ابقي علي اصله فتدبر اه قوله من اللبس الخ
ظاهره انه متعلق بامن اي امن الخفاء من اللبس فيعترض بانه يكون المعني امن اللبس من اللبس لان الخفاء واللبس

معنا واحد

هنا واحد اجيب بانه من بيان لخفا المعني فيه انه ليس مما يظهر من العبارة فلذا قال شيخنا انه على ظاهره متعلق بامع
والاشكال مدفوع بان الخفاء عام واللبس اخص منه لانه من الخفاء ما لم يبلغ الي اللبس فالمعني ان كان الخفاء الحاصل
بالحذف لم يبلغ الي اللبس اه مما ظهر منه ١٢ قوله وكقوله الخ مثال للمغني عن اي علي قوله ان التسوية لا يجيء الا
بعد سواء ولا ابالي ومتصرفاته كما نقل عن الرضي قوله وبانقطاع الخ اي اذا كانت ام خاليا من القيد المتقدم
تكون منقطعا مع معني بل ليس المعني ان تكون منقطعا تارة وبمعني بل تارة كما يوهم اه ثم اعلم ان قوله وبمعني
بل من عطف اللازم علي الملزوم كما في الحواشي ويأتي في الشرح انها مع دلالتها علي الاضراب قد تدل علي الاستفهام الخ
فعلم انها واجبة الدلالة علي الاضراب وجائزة الدلالة علي الاستفهام فلذلك اقتصر المصنف على الاول فظهر انها لا
تكون دالة علي الاستفهام فقط دون الاضراب اه والظاهر ان الباء في قوله بمعني مع بل بمعني مع اه ش م
قوله مختصة بالجمل الخ بيان لمحل اتيانه اه قوله وقد يتضمن الخ قيل قد فيه للتحقيق لا للتقليل لان ذلك كثير لا قليل
كما يفهم من الاشموني وغيره اه ويحتمل ان تكون للتكثير فتأمل اه قوله خيرا بح الخ اعلم ان الواو تأتي للتقسيم
وهي فيه اجود من او كما قاله ابن مالك لانها في الحكم فهي انسب بجمع الحكم في افراد المقسم خلاف او فانها لاحد الشيئين او الاشياء
وقد توهم ان المراد واحد منها فقط وهذا في تقسيم الكل الي الجزئيات اما في تقسيم الكل الي اجزائه فلا يقال انها اجود بل
متعينة اه زكريا وانما قال اجود لان او مناسبة بالنسبة لخصوص الاقسام لافادتها الانفصال الحقيقي بين بعضها مع
بعض المغني المغني عليه ما الي فساد التقسيم فظهر ان الاجودية للواو نظرا الي المقسم مع الاقسام وانه متحقق في
جميعها وان في او اجودها ايضا بالنظر لحال الاقسام بعضها مع بعض حتى لو لوحظ هذا الخصوص كانت هي اجود من الواو
كما لا يخفي فتأمل اه شرح جمع الجوامع مع حاشية العطار اه وفي ش ع اعلم انه او انما يدل علي احد الشيئين او

الاشياء لان معناها الوضعي هذا فقط واما المعاني المذكورة هنا فمستفادة من غيرها كما قال الشجاعي على ابن عقيل نقلا عن المغني وحاصله ان او بل كمي في موضع الاباحة والتخيير والابهام والشك لكن ليس هذه بمعناها اه ثم ان التقسيم نوعان تقسيم الكلي الى جزئيات وتقسيم الكل الى اجزائه واما الاول فيجوز فيه الواو واو مع ان الواو فيه اجود وجهه ان تقسيم الكلي الى الجزئيات يقتضي صحة كون المقسم محمولا على كل واحد من الاقسام بان يجعل المقسم خبرا وكل واحد من الاقسام مبتدأ هذا غاية التقسيم وفائدته وثمرته والموضوع لا يكون المراد به الا ذاتا لا مفهوما والمحمول لا يكون المراد به الا مفهوما ولو قلت مثلا الانسان قائم فمعناه الذات الذي يصدق عليه اسم الانسان قائم اي متصف بمفهوم القائم اي بالقيام فيكون قولك مثلا الكلمة اسم او فعل او حرف يقتضي صحة ان يقال الاسم كلمة الخ فيتعين الواو لان الكلمة يصح كونه محمولا على كل من الثلاثة لا على احد منها حتى يصح او فالحاصل ان الاسم والفعل والحرف في الكلام المتقدم قد شاركن في صحة كونها موضوعا للكلمة ولا يفهم هذا الاشتراك الا بالواو لان او يفيد ان الكلمة الا يصح كونه موضوعا الا على واحد اه هذا هو بالنظر الى ثمرة التقسيم وفائدته واما بالنظر الى الكلام الموقع اعني قول الكلمة اسم الخ فيتعين او لان الكلمة فيه والاسم محمول فالمعنى ان اللفظ الذي يصدق عليه اسم الكلمة اسم او فعل الخ فان كان في الموضع الواو يوهم ان المحمول مجموع الثلاثة ولا يتعين كون كل واحد منها صالحا للمحمولية فلا يتعين هذه الفائدة الا با و فتعينت ذلك خاصة اه فظهر انه اذا نظر الى الثمرة يتعين الواو واذا نظر الى القضية الواقعة في الكلام الموقع يتعين او فاما وجه او لوية الواو من او هو ان الاولى في شيئ النظر الى الثمرة لا الى الحالة الواقعة لان غرض ذكر الواو اعلام الثمرة اه فظهر وجه اولويتها اه لكن يشكل على ما ذكرنا انه اذا ذكر او نظر الى القضية الواقعة اين افادة الاحدية لانه يكون المعنى حينئذ الكلمة احد الثلاثة اعني الاسم والفعل الخ وليس كذلك بل كل واحد منها كلمة يجاب بان افادة الاحدية فيه من حيث انه يطلق الكلمة على احد منها فافاد الاحدية فتدبر ما نستفيد من ش م ١٢ واما افادة الاحدية في غير هذه من محل الاباحة والتخيير والابهام والشك مع افادة كل منها فظاهر ولا يأتي ذلك في الاجزائية لانه خارج عن معناها بل على وجه المجاز لكونه بمعنى الواو كما في الاشموني مع مواه واما مانعة الجمع ومانعة الخلو فبالنظر الى المعطوف والمعطوف عليه والتخيير والاباحة بحسب العقل والعرف كما يعلم منه مع زيادة اه واما قول اصحاب الحواشي في موضع التقسيم ان الواو بمعنى او مع ان الواو دال عليه وضعا كما ظهر فليس المراد به على الظاهر بل المراد به ان الواو للتقسيم كما يأتي او كذلك اه منا بناء على الشجاعي على ابن عقيل اه واما علة عدم ذكر اتيان الواو للتقسيم في كتب النحاة مع ان اتيان الواو للتقسيم كثير في العبارات واجود له وذلك انه لا حاجة الى ذكر الواو ولان موضع التقسيم موضع الاجتماع فهو موضع الواو لا موضع او فاما الحاجة ذكر اتيان او في هذا الموضع فكانه قيل ان او يأتي بمعنى الواو لكنه ليس على المعنى المعلوم للواو اعني الجمع اه ش ع

في ذكر وفرز

قوله واضراب بما ع يفهم من تعديل العبارة الى اسلوب اخر ما في الاضراب من التفرقة عن غيرها من المعاني اه قوله ومثل او في ع فلما كان
في كون اما من حروف العطف خلاف واختار المصنف انها ليست منها ترك عدها عند الحروف ثم لما كانت كاو في المعنى بينها بيانا للتتمة
او اه قوله لا في العطف ع معلوم من قوله في القصد باعتبار ذوق الكلام لانه ذكر سابقا احكام سائر الحروف مع معانيها وجود
~~لبيان المعنى~~ لذلك المعنى اه تأمل ١٢ قوله في نحو اما ع انما جعل المثال قيدا لا ظهار صورة الثانية صفة الثانية اه كما قال ش ١٢ قوله
هذه او لكنه ع فهم منه انه يأتي بعد الخبر والطلب اه ش قوله انها جامعة للواو ع اي وان كانت الواو غير عاطفة بل زائدة للفصل
تارة اه قوله في الطلب الخ ع اي للتخيير والاباحة في الطلب والشك الخ في الخبر اه من ت ١٢ قوله ومقتضى النظم ع اجيب بانه اذا حكم
لشيء بحكم غيره لا يكون التبادر الا في معناه المشهور كما قال ش م ١٢ قوله واول لكن الخ ع يعني انه يعطف بلكن بعد النفي من الاخبار
والنهي من الانشاء لا غير ويعطف بلا بعد النداء وهو والامر من الانشاء والمثبت من الاخبار وانما قدرنا الاخبار عند النفي
والاثبات لانهما اصطلاح في الاخبار بخلاف النهي والنداء والامر فانها من انواع الانشاء اه ثم ان هذه الثلاثة لرد السامع
الى الصواب عن الخطأ في الحكم لكن الفرق بينهما ان لا لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها فهي قصر قلب او افراد بخلاف
لكن وبل فانهما لقصر القلب لا غير انظر القطر اه ولا يخفى ان ماذكرناه من الفرق انما هو من جهة المعنى وماذكره المصنف
من خصوص محلهما انما هي التفرقة في اللفظ ولم يطلع الى معانيها قال ش لعله لشهرتها اه هذا هو الذي يظهر مشهورا
وفي ذلك خلاف فانظر لحواشي والرضي من صحيفة ٣٧٧ ج ثاني ١٢ تنبيه اعلم ان في لكن مخففة كلام عند بعضهم
فلا يكون عاطفا عندهم ويقدر بعدها العامل الجملة حيث دخل في المفرد ~~وعند بعضهم انها في المفرد عاطفة ان تجردت~~
~~من الواو واما مع الواو فالعاطف هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك وفي الجمل مخففة لا عاطفة سواء كان~~
~~مع الواو او لا~~ انظر رضي في اول صحيفة ٣١٠ ج ثاني او مغني بعد الاقوال فيه اه قوله لتقرير ع قد يقال ان لكن
لا تفيد تقرير الحكم للمتلو بل اثبات نقيضه للتالي فقط واما حكم المتلو مقرر قبل قال ش م انما التقرير الحكم بالنظر الى معنى بل فانها
تفيد نقل الحكم عنه كما يأتي قريبا فكانه لكن للتقرير فالمعنى انها لا تنقل حكم المتلو كبل اه قوله وشرط العطف ع ولم يتعرض
الناظم لهذين الشرطين لما فيهما من الخلاف كما في التصريح والاشموني فانظرهما وكذا وجه ترك الشرط الاتي في شرح عجز البيت
من الشهاب اه قوله للاستدراك اي لمجرد الاستدراك والا فللعاطفة معنى الاستدراك ايضا اه ما علم من رضي ان قوله على انه معطوف ع
اي بجوز قام زيد لكن عمرو على غير وجه العطف بل على حذف الخبر كما هو لما مر اه قوله اي ولكن كان رسول الله ولس نح ع
اي ان الرسول نصب على خبر كان محذوفا وفاليس معطوفا بلكن لوجود الواو ولا بالواو لما في الشرح اه قوله وكقولك ع مثال لما بعد
فيه الافراد ولم يذكر الشارح مثالا لما وقع بعد ~~النهي~~ الامر لعله لانه راجع تحت الاثبات اه قوله نقل السهيلي ع والأبدي
في شرح الجزولية وتبعهما ابن حيان ح اه من ن ١٢ قوله وبل كلكن الخ ع اي في معناها كما في الشرح ولا يضر عدم ذكره
لها لكونه مشهورة كما قال ش فقط بش ١٢ او بعد سلبه عنه اعترض بان السلب في اصطلاحهم مقابل

الايجاب فهو بمعنى النفي فكانه قال بعد نفيه عنه مع ان الاول ليس منفيا ولا مثبتا لانه مسكوت عنه اجيب بان الاول منفي
اي محكوم عليه بالنفي على قول فلا بأس على هذا القول واما على القول المشهور يقال ان السلب يطلق بمعنى الا ايجاب
كما هنا اه شرح م انظر سيلكوتي على ت اه قائل هذا القول هو ابن الحاجب اه قوله والامر لحاضر في وفي من احترز به عن
العرض والتحضيض اه فظاهر عدم تقييده له فيما تقدم للامر بشيء يفيده دخول العرض والتحضيض وهو كذلك كما في الاشموني فانظر
من كلامه لم يصرح في الاشموني بالعرض بل بالتحضيض والدعاء اه قوله وان على ضمير رفع في قال ش م والظاهر انه سواء كان المعطوف
ضميرا او ظاهرا لكن لا يظهر وجود العطف بالضمير على هذا الضمير لان من المعلوم لا يجوز عطف المتصل واما المنفصل فان عطف على المنفصل
يكون في المعطوف العامل في المعطوف عليه فيكفي اتيان ضمير النصب دون العطف فان عطفه يلزم الانفصال مع تأتي الاتصال وذلك
لا يجوز اه قوله فافصل الخ بيان ان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به ولو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا اكد بالمنفصل
دل افراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله في الحقيقة فحصل له نوع استقلال اه كذا في ص اعترض عليه بان حاصله ان التوكيد
للدلالة على استقلال المتبوع فكيف اتى التوكيد اولا مع ان التوكيد من التوابع ولابد للتابع استقلال المتبوع فلابد استقلال المؤكد
وذلك مفقود هنا لانه ضمير متصل اجيب بان التوكيد والمؤكد كالشيء الواحد في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلانه لا يجوز الفصل
بينهما واما في المعنى فظاهر لانه نفس المؤكد فكان التوكيد والمؤكد كجزء الكلمة الاولى فكان التوكيد من توكيد الجزء بالجزء
فلا يقتضي الاستقلال بخلاف العطف فان الاصل فيه المغايرة وبينهما فاصل وهو حرف العطف واذا تقرر ذلك فلا ايراد لا في العطف
ولا في التوكيد اه حاصل ما افاده ش ع ملخصا مما في الرضي ١٢ قوله بين التابع والمتبوع في عدل عما تقدم من التعبير بالمتعاطفين
للتفنن اه ش م قوله وبلا فصل الخ خصه بالذكر مع انه من فاصل مما فيه من الخلاف انظر سيلكوتي على ت اه قوله
وضعفه اعتقد في اي ولكن ضعفه اعتقد لان الجملة في قوة استدراك لانه يتوهم من قوله فاشيا جوازه بلا ضعف اه قاله ش ١٢
قوله فان عطفت على غير ذلك في بان كان يكون العطف على اسم ظاهر او على غير متصل مرفوعا كان او منصوبا او على متصل غير مرفوع
كما اتضح من امثلة الشارح رح اه قوله وعود فافصل لخ في والفرق بين عطف المجرور وعطف الجار والمجرور ان الحكم في
الاول يتعلق بالمجموع لا بالجميع بخلاف الثاني فانه يتعلق فيه بالجميع واذا قال القائل لا تمر بزيد وبعمرو فان جعل من
عطف المجرور مع اعادة الجار كان النفي عن اجتماع المرور بهما لا عن الجميع وان جعل من عطف الجار والمجرور كان النفي عن مرور
كل منهما وهذه التفرقة تظهر بالقرينة الخارجية اه ش ع قوله والفاء قد تحذف الخ في وفي الخضري المناسب
تقديم هذين البيتين على قوله وان على ضمير الخ ~~لانه ما فيهما احكام~~ لانهما من بيان احكام العاطف اجاب عنه بانه قد يكون
التناسب ذلك باعتبار انهما من احكام المعطوف فانظره قال ش ان معنى جواب سم ان مع في قوله مع ما عطفت
داخلة على المتبوع لا على التابع كحاشية الوزير مع الامير كما تقدم تفصيله نقلا عن عبد الحكيم ولا يرد لهذا الجواب
نسبة الحكم الى الواو في قوله وهي انفردت لان المقصود بالذات فيهما هو المعطوف لكن انما جعل هيئة ذكره

كذا كلامه

كذلك سرعة لافهام الحكم فتطاه اه ش فتدبر قوله والواو في عطف على الضمير في تحذف بخلاف ما في الشرح تبعا للكندي

او على الفاء كما ذهب اليه الشارح لكنه لا يجري الا على مذهب سيبويه والاولى ان يكون الواو مبتدأ خبره كذلك عن وفاكما اختاره

المكودي لطول الفصل بين المتعاطفين اه ش قوله اذا لبس في قيد راجع الى الفاء والواو ولانه لا سبيل الى كون حذف

لاحدهما بلا قرينة والاخرى مع قرينة فذلك الامر قرينة الى ان القيد لهما اه ش م قوله اذا امن من اللبس في معنى

اذا امن اللبس فهو الكافي والاحسن وفي الاول ان ضمير امن الى الحذف كما هو ظاهر عبارته اه ش قوله معطوف

على متلونا في يقال فيه تسامح لانه فاء فقلنا ليست من المعطوف عليه قال ش ~~والجيب مثل هذه~~ التسامح ترك الفاء لانه لم

بما بعده شدة اتصاله مع جري عادتهم في مثل هذه المواضع كذلك اه قوله وهي انفردت في اعترض بانه قد عطف

بالفاء العامل المحذوف مع بنائه معموله في نحو اشتريته فصاعدا الانه تقديره فذهب العدد صاعدا اجيب بانه في

موضع اختصار الواو قيد اي وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله على عامل مذكور يجمعهما معنى واحد اي لانه على المعنى

الحاصل بينهما اي القائم بهما نحو اسكن انت وزوجك الجنة فان العامل المعطوف عليه اسكن والمعطوف لتسكن فهما يدلان على

معنى السكن وهو قائم فيهما وانما نحو حجبن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون فان العاملين يدلان على التحسين والتحسين

جامع بينهما بخلاف قولك اشتريته فصاعدا الانه العاملين فاشتريته وذهب فلا يدلان على معنى جامع بينهما اه افاده المغني

قال ش ولا حاجة الى التنبيه هنا بل هو غير ظاهر من البيت لان ما ذكره هنا عطف على محذوف دفعا للوهم محذور

وذلك اعني العطف على محذوف لاجل دفع توهم لا يأتي له الا الواو كما هو واضح كذا ذكره محمد الانبابي فانظره اه ه ه

قوله اتقى في اي دفعا للوهم محذور فكل وهم لا يكون محذورا حتى يكون كل عبارة قطعيا وذلك خرق لاجماع الاصوليين

فمعلوم قطعا ان العبارة تكون قطعيا وظاهريا ولابد للظاهري الاحتمال لغير المقصود فلا يكون الاحتمال

محذورا حتى يحتج فلا احراج مثل ذلك الاحتمالات قال اتقى فليس منه مكاشفة كما قيل اه ش

قوله والعطف على معمول الخ في اي بعاطف واحد وفيه مذاهب انظرت او ش اه قوله وكون الامام متبوع الخ في

اخر الشارح الثاني كلام المانع فيه معنويا وفي الباقيان لفظيا واللفظي اقوى من المعنوي من حيث النحو اه

ما قال المعنوية المدرسي بارحمه الله ونفعنا بعلومه اه قوله ومقتضي النظم الخ في قال ش ولا يظهر ان يجعل الاشارة هنا الى

مجرد الواو والفاء كما هو الظاهر المعمم كما ذهب اليه الشارح فينبغي ان نقدر انه ذلك مذهب المصنف ~~ويعيد~~

بل الاولى والظاهر ان تعاد الاشارة الى مجرد الواو والفاء

لانه ان لم يكن مراده

كذلك لكن لا يقول دهاف

معطوف عليه

فقوله هنا اعم

ولانه المسوغ

في نص العبارة

الاحتمال ان يحل المعطوف

فعامل حذف التابع فهو ولا تحلى اسير التغليبه انو

قوله وعطف الفعل ح اي وعطف الفعل على اسم لا يصح الا على ما يأتي في
ويؤيده الرضي فانه ظاهر في العموم فلا اشكال اه قوله اذا اتحد زمانهما ح ومقتضى ما في الرضي عدم التقييد فعليه ظاهر البيت فلا اشكال على ان ما في
البيت الذي يليه اه قوله قال ش الفرق بين عطف الجمل وعطف الفعل ظهور فاعل فان الفعل كان
هذا الشرط صحيح المعنى فلا يشكل بتركه اه قوله يشبه فعلا ح اي في الدلالة على
فاعل ظاهر فهو من عطف الجمل والثاني من عطف المفرد على الفعل كذا اصطلح النحاة اه
الحدث والزمان كما في الرضي كاسم الفاعل لا في كونه مؤولا بالفعل كما ذهب اليه البعض لانه لا يدخل حينئذ نحو صافات
ويقبضن ولا يخفى ان دلالة الوصف على الزمان ليس وضعيا بل التزاميا من جهة الاستعمال ولا يدخل فيه المصدر لانه
لا يدل على الزمان لا وضعيا ولا التزاميا وان لزمه وجود الزمان في نفس الامر اه ش م قوله بجده سهلا الخ تعليل
لما قبله لكنه لم يجد لخصوصيته لاظهار التعليل دون ما قبله فانظره ثم رأيت في الهمع ما نصه ومنع المازني والمبرد
عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف اخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطف احدهما على الآخر وقال السهيلي
يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه اه ففائدته تضعيف الخلاف فيهما فهو راجع الى الصورتين اعني عطف الاسم
على الفعل وعكسه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه
قوله ويمكن بلا واسطة لعل مراده بلا واسطة حرف العطف

البدل

لما كان في غير البدل علة تقتضي تقديمها وقدمها ما انحاز البدل من بين التوابع فليس لوجود علة التأخير في نفسه اه ش قوله فخرج بالمقصود المذكور وهو المقصود بالحكم فتدبر اه قوله وكذا المعطوف ببقية الخ قال ش هذا مأخوذ من ذوق الكلام
يصدق عليه انه مقصود بالحكم ويدل عليه تفسير الشارح لقوله المقصود باي المستقل بالقصد لان هذا التفسير انما
باعتبار ذوق الكلام فالحاصل ان التوابع غير العطف خرج من دلالته وضعية لقوله المقصود ثم المعطوف بغير بل بعد الاثبات
خرج ايضا منه دلالة ذوقية فما بقي الا المعطوف ببل بعد الاثبات فلا خراج ذلك قوله بلا واسطة اه ويحتمل ان يكون
عطف النسق خارجا بقوله بلا واسطة فتأمل اه ثم ان معنى قوله بلا واسطة ان لا يكون الحكم الذي هو المقصود
منسوبا بواسطة وهي لا تكون الا بحروف العطف اه فلا حاجة الى ان يقال ما في ص اه
قوله اومايشتمل عليه الخ وهاء عليه راجع للمبدل منه المعلوم من المقام اه قوله او كمعطوف ببل الخ اعلم ان قول مثل المعطوف ببل
لجميع انواع البدل بجعل وجه الشبه في مجرد كون الثاني مقصودا بالحكم فبهذا المعنى اخرج المعطوف
من ماهية البدل بقوله بلا واسطة وخص الناظم بالبدل المباين ههنا بجعل وجه الشبه كون الثاني مقصودا بالحكم مع
عن الاول اه فانه ذلك لا يكون الا في هذا من انواع البدل اه فلا تغفل ش ١١ قوله مدلولهما مدلول الاول الخ اي بكون مصداقهما واحدا
لا باتحاد مفهومهما حتى يعترض بكونهما مترادفين فيكون تأكيدا للاول اه ش قوله وانما سماه الناظم الخ ابدونه بدل كل من كل كما
ذكره لان المعنى الخ هنا الطابق الالفاظ اللذان كان مدلولهما واحدا اللذان حتى وقع المحذور المذكور في الشرح لكنا و

بحر

ومعناه الاصلي

تنبيه هكذا اتأدب اه شرح انظر سين علي ت ١٢ قوله وهو مكان مدلوله بعض مدلول الاول في الحقيقة لانه ان كان في التأويل يكون من الاشتمال.

ثم ابدال ما في حديث كما تقدم في الشرح هناك ١٢ قوله وهو المعني بقوله مميز بالعناية لكون ما في البيت ليس اسما اصطلاحيا اه ش م

قوله ان قصد اصحب فال ش ان المراد بالقصد ~~قصد المتكلم خلاف النسيان~~ فضمير صحب راجع للمتبوع لان الاستصحاب بالقصد

لا يظهر الخ قيل والظاهر ما ذهب اليه الشارح من ان القصد بمعني المقصود اي ذكر المتبوع قصدا اي بغير نسيان ولا غلط وان كان

المقصود بالحكم هو الثاني فحرر التركيب الاول قوله لا يظهر ان يكون دون قصد عطفا علي قصدا ولا حالا من ضمير صحب لانه يكون المعني

~~علي الوجهين~~ ان صحب ~~البدل هو~~ المتبوع بغير القصد او ان صحب القصد حال كونه دون قصد وكلاهما فاسد

فتعين ان يكون ظرفا لفعل محذوف اي وان وقع دون قصد ويجوز ان يكون عطفا علي قصدا علي الوجه الثاني اه

قوله به سلب في الباء سببية والهاء راجع للغلط اي سلب الحكم عن المتبوع ~~الذي هو غلط~~ بسبب الغلط ويجوز ان

يرجع الهاء الي البدل وضمير سلب الي الغلط تأمل اه قوله كما يقصد هو في التشبيه في مطلق القصد لا في هيئته كما

هو ظاهر اه قوله وبه النسيان قول الناظم غلطا شامل لهذا النوعين لانه اسم لهما في اصطلاح الكثيرين والناظم كما صرح به الاشموني

قوله كزره خالدا الخ نكتة ما جعل الناظم هذا البيت امثلة ان انواع البدل لم تميز بالماهية والتعدد بل لم يعرف الا اسمها فلذلك

خص هذا البيت به بذكر امثلة كل منها اه ش قوله ومن ضمير الحاضر الخ والمراد بالحاضر ما يشمل المتكلم لا ضمير الحاضر الاصطلاحي

كما اشار اليه الشارح اه قوله الا ما احاطة جلا الخ معني الاحاطة شمول البدل جميع افراد المبدل وذلك لا يكون الا في المبدل الذي

مفهومه محتمل للقليل والكثير فحينئذ يدل منه تنصيصا علي ان المراد منه العموم علي وجه القطع فلنا في قوله تعالي تكون لنا عيدا

صادق علي اثنين وما فوقه والمراد هنا الجميع فلما ابدل منه قوله لاولنا واخرنا نص ذلك المراد منه واما الفرق بينهما

في الاحتمال والقطع انما هي في المفهوم كما علمت لا في المصداق حتي يعترض بانه لا يصح ان يكون هذا البدل بدل كل لوجود

المغايرة بينهما لان المعتبر في بدل الكل اتحاد المصداق ولا مغايرة فيه كما هو واضح اه ش ١٢ قوله او اقتضي بعضا الخ

سكت عن المباين فظاهره عدم جوازه فيه لكن صرح الجامي بجوازه في الاضراب كما في ص قال ش ان الظاهر من السكوت

ان مذهب المصنف عدم جوازه فيه لكن لم يعلم فانظره (قوله لا تبدله) انظر سين علي ت تجد علته اه

تنبيه يفهم من النظم ابدال الظاهر من المضمر فيجوز من ضمير الغائب مطلقا كما اشار اليه بالامثلة في قوله كزره خالدا الخ مع جعل

كل من الامثلة كذلك ويجوز من ضمير الحاضر علي التفصيل المذكور ثم سكت عن ابدال المضمر من المضمر ومن الظاهر فظاهره المنع

وهو كذلك علي القول المشهور كما في الصبان اه قوله وبدل المضمن الخ يعني ان اذا ابدل اسم مما فيه معني الاستفهام

قوله ان قصد اصحب البدل قصد المتكلم ذكر المبدل منه ... منه قصدا ١٢

يجب ادخال همزة الاستفهام في ذلك البدل ليوافق المبدل منه في تأدية معنى الاستفهام لان معنى المبدل منه لا يجيء في البدل فلا
يأتي البدل معناه الا بتصريح اداته بخلاف ما اذا صرح اداته لانه حينئذ يأتي في البدل ذلك المعنى به وبتصريح اداته لانه المعتبر
المنسوب الى المبدل وفيما تقدم معنى في ذاته اه ما قاله ش م اخذا منه ١٢ ثم ان ظاهر قول المصنف ان التضمين ذات الهمزة
لا معناه وليس كذلك كما في الشرح اه قال ش م ان قول المصنف مجاز لقرينة ذكره مادة التضمين لان التضمين الاصطلاحي
لا يتعلق بالذات بل بالمعنى اه قوله اي معنى حرف الاستفهام في تخصيص الناظم الهمزة انما هو بالنظر للاظهر
قوله وكذا ابدل المضمن معنى حرف الشرط الخ ولم يتعرض عليه المصنف قال ش لعله لاحتمال ان يقيس على الاستفهام
لكن انظر ص ١٢ قوله ويبدل الفعل من الفعل الخ ظاهره عدم اشتراط شيء ويدل عليه سكوته في الهمع
والرضي كما في الصبان من انه قال ابن هشام ينبغي ان يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل
على الفعل وهو الاتحاد في الزمان قال ش لعله بحث منه والحكم محصور على النقل لكن انظر كتب النحاة ١٢

ثم ان اطلاق النظم يقتضي جواز ذلك في جميع انواع البدل وهو كذلك اتفاقا في بدل الكل وبدل
البعض ومختلفا في البواقي كما في الهمع اه قوله وكذا يبدل الجملة الخ ولم يتعرض عليه المصنف
رحمه الله لما فيه من الخلاف كما في الهمع اه قال ش م والفرق بين ابدال الجملة وابدال الفعل وحده
انه يكون المقصود عند ابدال الفعل مجرد معنى الفعل وهو الحدث وفي الجملة المعنى الحاصل من المسند
والمسند اليه نظير ما مر في التوكيد اه

والله اسأل الاستقامة والتوفيق وافاضة التدقيق والتحقيق واجتناب
اللغو والنسيان والوقاية الكافية من الآفات ومن شرور الاعيان
انه غير بعيد لمن دعاه ومثيب لمن دنا لا بتمويه وعفو لمن جناه

P.14





النداء لما فرغ من ذكر تأثيرات العوامل الملفوظة شرع في بيان تأثيرات العوامل المحذوفة اي الواجب الحذف

ثم ان النداء طلب التوجه بحرف ناب مناب ادعو لفظا او تقديرا ولا ينادي الا ذو التمييز وهو ما يدرك الحواس الخمس

ولا يختص ذكر بالعقلاء فتدبر ولهذا كان بعض الحيوانات مألوفا واما نحو يا جبال فمجازي انتهى ص واما المندوب فعلى

ما اختاره الرضي من النداء فالمراد بطلب التوجه طلبه حقيقة او حكما فيدخل لان قولك يا زيداه في قوة يا زيد تعال فاني محتاج

اليك اه شرح قوله وللمنادي الخ والمراد بالمنادي اما المدلول فالمعنى ان يا للنائي او المراد المنادى الاصطلاحي فالوصف

له بالنائي والقريب من نسبة الذي للمدلول الى الدال او بناء على بعد ان المنادي مصدر ميمي والنائي مفعول اضيف اليه

ب لنداء او النائي اه شرح قوله النائي اي في المسافة الشاملة للجهات الست والضابط في البعد والقرب العرف

كما صرح به ص ومعنى قوله او كالنائي في الاحتياج الى رفع الصوت بنوم او غيره وما نزل منزلة النائي تعظيما او تحقيرا

كالنائي ايضا اه شرح قوله كذا اياي انظر وجه تفريقه بكذا اه وفي كون هذه الحروف للبعيد والقريب خلاف فانظر همع الهوامع وا

قوله ثم هيا انظر فائدة ثم قال ش لعله اي انا بان هيا مستقلة لا ايا التي قلبت الفه هاء كما قيل فيه كما في الحواشي ووجه الايذان من

التقوية الحاصلة بثم وان كان بمعنى الواو وكلما زيادة الحروف يزيد في المعنى هكذا قال فليحرر اه تنبيه وان قلت المناسب

تقديم القريب على البعيد على ان حرف موضوع على حرف واحد والموضوع على حرف واحد هو الاصل بناء على ان العدم هو الاصل

كما عليه صنيع ابن الوردي في التحفة قال ش م ان الناظم رحمه الله نظر الى ان حروف البعيد اكثر منه وانه موضوعة على اكثر

من حرف واحد ... تلك الحروف نائبة مناب ادعو فما زاد على حرف اقرب منه وانسب بذلك على ما كان على

حرف فكان تقديمه انسب ١٢ قوله ... مقصورة الخ في النسخة القديمة اسقاط اه قوله والهمز للداني الخ

... الجمهور ... ابن الخباز انها للمتوسط قال ابن هشام في المغني وهو خرق لاجماعهم ... [illegible]

وهو مردود فقد وجد الكرمي ... شاهد واوردها بتاليف اه همع الهوامع قوله والمندوب الخ ذكره هنا بناء

[illegible]

[illegible]

... اه ش م قوله لمن ندب ... كما الشيخ وقول الشارح المندوب تفسيره بالاسم الاصح

المعلوم من ذكر من ندب والاظهار يراد به الذات حيث عبر بالمندوب بخلاف ما في البيت اه ش م

قوله وغيره واه في ولم يقل ويا بلا وغيره اشعارا بان علة الاجتناب للبس اللبس ليس من حيث الياء بل من اشتراكهما بين النداء والندبة
كذا قيل اه فتدبر تن قوله وما جا مستغاثا في اي حيث الباب قوله وغير مندوب في قد يقتضي مما لا يحذف منه حرف النداء
لفظ الجلالة والنداء للتعجب كما في اش في التنبيه الاول وغيره والمنادى البعيد كما صرح به في التوضيح والمبرهن بعد وظاهر كلام الناظم
جوازه فيهما لان الحكم بعده في الاستثناء ثابت لما عدا المستثنيات على وجه استغراق الافراد كما هو القاعدة اه ويمكن ان يقال ان
الاول اعني لفظ الجلالة فرد خاص والكلام هنا في النوع فلا يشكل في الحكم النوعي بالحكم الفردي على انه انه خلاف الاصل لوجود
فمعلوم انه مانوذ على خلاف الاصل لا ينبغي التغير في الاصل لعدم دلالته فلا يحتاج الى ذكره اه اما النداء للتعجب ففي معنى المستغاث
لانه كذلك لفظا ومعنى فلا باس بتركه اصلا انظر ص واش اه واما المنادى البعيد فمعلوم انه لا يجوز الحذف فيه مع ان رفع الصوت
مقصود فيه وذلك لا يؤدى الا بالحرف فان حذف لم يدل عليه دليل ومعلوم بالبديهة اه ان فقد الدليل يسد باب الحذف
فان قلت وعلى هذا ان المندوب والمستغاث ليسا مما لابد من ذكره لان علة المنع فيهما عدم الدليل كذلك فما الفرق
بينهما حتى يختص بالذكر بعضها قلت انه وجود نداء البعيد بالحرف فقط بخلاف الاستغاثة والندبة لان وجودهما ليس
بالحرف وحده بل الحرف مما لابد منه في ذلك اه فتدبر ما ستفيد من بحثنا اه قوله فاعلمه في انظر فائدته اه قوله
واسم الجنس غير المعين في نعرف امره من البيت الاتي ان شاء الله اه قوله ونداء المضمر شاذ في فوجه استثنائه من البيت انه ما ورد من
العرب من نداء المضمر يجوز نداؤه لنا خاصة وان كان في نحو غير كلام العرب فلا يجوز لنا حذف حرفه ولا قائل بخصوصيته
كلام العرب حتى يشكل باستثنائه من جواز الحذف اه ش قوله ويأتي على صيغة المرفوع في اي ~~المنصوب~~ اتى على صيغة
الموضوع نحو على الشذوذ اه قوله وذاك في اسم الجنس في اي معينا كان او غير معين هذا هو مذهب الناظم كما صرح به في
الهمع فالبيت على الظاهر لكن يخالف ما درج عليه الشارح كما هو واضح يقال ان الشارح حمل كلام الناظم هنا على كلامه
في شرح الكافية والتسهيل من ان اسم الجنس المفرد غير المعين يلزمه الحرف كما نقله الاشموني اه ش م ويمكن ان يوافقه
النظم بحمله كما قال ش مع ان غير المعين منه قليل في الكلام بدليل كونه امكان وقوعه على نحو الاعمى خاصة فالكثير
والاشرف المعين ولا يتبادر عند الاطلاق الا الى الاكمل اه تأمل قوله ومن يمنعه فانصر لح في وبهذا القول نقل انه قياس
وان القلة بالنسبة الى غيره لانهما يظهر من العكس كما انه قياس بخلاف الندرة فانما يظهر منه الشذوذ وذيته اه تلاش قال ش
وفي هذا القول فضيلتان الاول ان ذلك قياس والثاني ان حجة المخالفين ليس معتبرا به اه قوله لورود السماع به اي لكثرة
ورود السماع به لان مطلق الورود لا يكون دليلا للقياس كما هو واضح ولعل اسقاطه الشارح لظهوره بلا خفاء اه تنبيه
قد علمت ان يا للبعيد في الحواشي ان الحرف المحذوف لا يكون الا يا وقد شرحنا لدي حذف الحرف وما في قوله يا هذا
ويا مخفوق الخ وقد تقدم انه لا يجوز الحذف في البعيد فلزم المخالفة اه يجاب بان ما ذكرا على ان يا للبعيد في ما اذا كان
في اللفظ فان كان مقدرا فليس كذلك اه شع

ويشعر بما في ت
واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد
فانظره العكس وعدم المنع

قوله وابن المعرف والمعرف مفعول ابن والمنادي المفرد بدل منه لان المقصود بالحكم هو لانه هو الاسم الاصطلاحي لم ثم ان في ذكر المعرف توطئة التنبيه على ان هذا المنادي معرفة وذلك مقصود له لتأخير هذا المعرفة الى هذا الباب كما ذكره الشراح عند قوله السابق وغيره معرفة كهم الخ اه ش مع ما نقل عن شيخنا الفاضل بارحمه الله اه ثم ان ال في قوله المعرف للعهد اي المعرفة المعهودة في هذا الباب وهو النداء بالمعرفة عما تعرف قبل النداء ليس معتبرا اي ليس له دخل في الحكم اه قوله وهو ما ليس مضافا الخ هذا بيان معنى المفرد فقط مع غير اعتبار كونه من الاسم الاصطلاحي والا فهو غير مانع لشموله المنكور اه ش م ثم ان معنى المفرد واحد اينما كان الموضع ثم اختلاف المراد باختلاف متعلقه فالافراد هنا عن الاضافة وشبهها مثلا اه ش قوله فيدخل فيه المركب الخ اي ما كان غير مفرد في غير هذا الباب مفرد في هذا الباب اه قوله المزجي او الاسنادي مبني على ما في البيت الذي يليه او صحيحه

قوله لمشابهته كاف الخطاب الخ قال ش والتحقيق فيما قيل في علة بنائه انه المشابهة بكاف الخطاب كما في الشرح لا المشابهة بكاف المخاطب كما ذكره الشراح لان كاف المخاطب مستقل بالوضع للدلالة بالمفهوم لانه الذات وهذه المنادي فيه مثل دلالته ومع ذلك فيه الخطابية التي في كاف المخاطب وهو المعنى الجزئية فبذلك صار المنادي شبيها بما دل على هذا المعنى الجزئية فبني كما صار كاف المخاطب شبيها به في هذا المعنى تأمل حق تأمل فان قيل انه ان كان كذلك فلزم كون هذه البناء اصليا وليس كذلك لما علمت ان يا رجل مثلا ليس مبنيا ان خلا الياء قلنا لا نسلم ان هذا البناء ليس اصليا بل هو اصلي وحق الاصلي لزومه حيث وجد الشبه لا لزومه حيث وجدت الكلمة [illegible] ولكن في الشرح ما لا يخفى في قوله في نحو ادعوك لان صريحه ان كاف ادعوك كاف الخطاب وليس كذلك كما هو جلي اللهم الا ان يقال ان اضافة كاف الى الخطاب لادنى ملابسة اه ش قوله وانو انضمام ما الخ اعلم ان الظاهر ان المبني قبل النداء ليس داخلا في البيت القريب اعني وابن المعرف الخ لان معنى قوله على الذي في رفعه على الضمة او نائبة عنه واعراب المبني في المحل ليس فيه بحث علامات الاعراب كما علم من باب الاعراب والبناء كمن السكون فلا يقال له ما يرفع بالضمة او نائبه عنه فلا يدخل في البيت فلذلك قال وانو انضمام هذا هو التحقيق وقد يقال انه داخل فيه لان الاعراب في نفس الامر ثلاثة انواع لفظي وتقديري ومحلي هذا الاخير هو للمبني فالمعنى انه يبني على ما عهد في رفعه والمعهود للمبني في رفعه انه محلي فقط فيبني في المحل اه تأمل فقول الناظم بعد وانو انضمام الخ بيان للخاص بعد العام اه هذا اعوظاهر كما لا يخفى عند التأمل ش ١٢ اه ثم انه خص الانضمام لكونه اصلا اه ش ١٢ [illegible] عبر الناظم بانو مع ان غالب اطلاقه في الاعراب التقديري لكونه ليس من المحلي لان المحلي فيما لا يقبله الكلمة اصلا وهذه الحركة يقبله لكن لا يظهر في اخره لاشتغاله بحركة اخرى فكان كغلامي المضاف

المضاف الى ياء المتكلم فالاحق والانسب التعبير بانواه تامل ما نقل عن ش فائدة لا يخفى انه يكون في محل هذا المبني حركتان ضمة بنائية ونصب من حيث انه مفعول ادعو ولا يمتنع ذلك لاختلاف الاعتبار نظيرها في نحو مررت بسيبويه فتدبراه ش م قوله ويجري مجرى الخ فتابعه يجري مجرى تابع ما حقه دبنائه وهذا هو الثمرة من التقدير فيه الحركة فائدة هذا المصراع الثاني اظهار ثمرة التثنية كذلك اه شن ١٢ قوله والمفرد المنكور الخ الام في المفرد للعهد اي المفرد المعهود في هذا الباب اه ش قوله والمضاف الخ وفي ص لعنوضمير الخطاب فانظره ولا يشكل به هنا اصلا لا انه مما لا ينادي اصلا وهذا بيان احكام انواع المنادي اه تامل ١٢ شي قوله وهو ما اتصل به الخ فيشبه هذا الاسم المضاف في حصول كمال معناه بما بعده كما يحصل للمضاف بالمضاف اليه فوجه الشبه مطلق حصول كمال المعنى اه ش مر قوله من تمامه الخ بيان لما اي متمم كما في ص وكون التمام بمعنى المتمم ليس خاصا بهذا المقام بل شائع في الكلام فلا عيب به اصلا اه ويحتمل ان يقال ان من تعليلية اه ش ١٢ قوله اما بعمل الخ تصوير للاتصال كما يظهر لنا فتامل والله اعلم ثم ان العمل والعطف في ذلك متفق عليه والنعت مختلف فيه فانظر الحواشي فلذلك ترك الشارح اه قوله عادما خلافا الخ رد على ثعلب ووجهه فليس قوله معتبرا عند الناظم خلافا لابن الوردي رحمهما الله حيث اعتبره في التحفة اه ومن المعلوم انه لا يذكر كذلك ان لم يات قول عن احد اه تامل قوله في محل مضاف غير محض الخ لا يخفى ما في كلامه من القصور حيث لم يذكر شبه المضاف مع ان الخلاف موجود فيه ايضا كما صرح به الاشموني عبارته واجاز ثعلب ضم المنادي المضاف والمضارع له اذا اجاز دخول الام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول الام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما اه ص ١٣٦ واجيب بانه اكتفى بذكر الاصل الذي هو المشبه به اه ش م قوله فيهن معينة بذلك الخ انظر الخ تجد ما فيه من التفصيل اه قوله ونحو زيد الخ في قوة الاستثناء من قوله وابن المعرف اه ثم ان لجواز الوجهين تسعة شروط كما بينه الخضري وكلام المصنف يوافي جميع ذلك لكن ترك الشارح منها ثلاثة وذلك لكونها غير مذكورة الجميع فلا تغفل انظر صبان اه ش م قوله من نحو ازيد بن الخ ولم يكتف بنحو الاول لاحتمال توهم خصوصية الهمزة من بين حروف النداء ولم يقتصر على الثاني دون الاول لايضاح شرط كون المنادي علما والاتيان بقول وزيد امن نحو ازيد بن سعيد لا يظهر الا كونه منادي مفردا معرفة اه فتامل ١٢ قوله لا نهوع الخ اما بفتح التاء اي لا تضعف فهو من تتمة المثال واما بالضم اي لا تضعف هذه الصورة اي جواز الوجهين فغاية التنصيص على عدم ضعف جواز الوجهين فهو لدفع توهم ضعف الضم من تاكيد الفتح حيث قال وافتحن وفائدة تاكيده الاشارة الى اختياره كما يذكره الشارح هذا هو الظاهر فتدبراه ش م

قوله والابنة كالابن في ابي لاتحاد المادة وقوله لا البنت في لاختلافها والظاهر عدم علمه من البيت اه والابن متفق عليه والابنة

مختلف فيه لكن المشهور جوازه والبنت على قول ضعيف كما يعلم من الحواشي اه قوله والمتمم ان لم يلج يعني انه اذا لم يلِ الابن

علما بان يكون المنادى غير علم او يكون بين الابن والعلم فاصل او لم يل العلم ابنا بان يكون ما اضيف اليه الابن غير علم ولا يأتي فيه وجود

الفصل بينهما لان الفصل بين المتضايفين ممنوع كما علمت من بابه فالمذكور في هذا البيت خوارج ثلثة شروط من الشروط الستة

كما عليه مناهج ابن عقيل قد الاشمونى فكن نظرها

الباقية المتضمنة في البيت السابق واما تخصيص هذه الثلثة بالذكر فلكونها غير ظاهرة على البديهة من قوله ونحو زيد لان كون

المنادى علما لا يظهر من قوله من نحو زيد بل يعلم كونه مفردا مع فيه لانه ليس في هذا الباب قرينة للعلمية كذا عدم الفصل لانه لا يظهر

من باب الحذف كذا

الا منه ... في شرحه كون ما اضيف اليه الابن علما لا يظهر من قوله سعيد لعدم قرينة العلم هنا كما تقدم ان كان

ثالث الاولى والاظهر ان كون المنادى علما ظاهر من قوله ونحو زيد لانه فائدة ذكر النحو الاطلاع الى هذا فلا يحتاج بصراحته وبعد

فالمقصود من قوله الخ ...

لظهوره كما ذكرناه واما شروط كون المنادى مفردا معرفة ووصفه بابن واضافة الابن واقعة من المثال فلهذه الاربعة مع ... اما الشروط

الباقية الثلاثة التي ... وهي كون المنادى ظاهر الاعراب وكون البنوة حقيقية وكون الابنة ... مثنى ولا مجموعا

يعنيه عنها

فلعدم ذكرها جميعها لم ... عليها الاول ما زاد في التسهيل والثاني ما قاله النووي في شرح مسلم والثالث ما ذكره ... من

العلامة المدابغي اه وانما علة جواز الفتح المشاكلة لحركة الابن للتخفيف وجه لا يجري في منادى ظاهر الاعراب في ... وانما ان

ظاهرة

[redacted] مثنى ومجموعا فتدبر ... في شروط هذه الثلاثة ... الاول

ولا بالثالث فلذا ذكرني تحفي ولا ... عنها ...

اي الفتح ... في التصريح الاتباع والتركيب والاضافة فانظره فان قلت اما الاول فظاهر واما الثاني فبعيد والثالث فابعد اه ... قلت

الثانية انه تقدم ان جواز الفتح وجه لا يجري في منادى ظاهر الاعراب فما في التصريح هو انه ويشمل قوله ان يكون علما مفردا

المثنى والمجموع مسمى بهما محل تأمل اه ش فتدبر قوله كذا المتمم ولم يظهر وجه التفرقة بكون ... مع وضوح

من البيت كالاول الا انه يجوز كونه تثنية وجمعا بخلاف العلم الاول الذي هو موصوف لابن فانه يجب افراده كما في الصبان في شرح
قوله مضاف الى علم مع انه اعم من ان يكون مفردا او غيره نقلا عن حفيده سم ١٢ فلعله الاشارة الى هذا اه ش ١٢ فتامل قوله وكذا ان لم يجع
مقتضاه انه غير داخل في البيت فلا يوافق ما مر مما حررناه ولا اشكال في قوله الآتي اولم يوصف العلم بابن ولا ابنة لانه لم تدخله
في البيت صريحا يجاب عن هذا التشنيع في ما سبق بان الشارح لاحظ اتحاد المصراعين حكما تبعا للمكودي فعليه لم يتضمن البيت الا العشرين
حكما في صدره وهو كون المنادى علما وحكما في عجزه وهو كون ما اضيف اليه الابن علما فلا تغفل قوله اولم يوصف العلم
بابن ادرجه الخضري في قوله ان لم يلي الابن علما وذلك بناء على انه يصدق ان يقال لم يلي الابن علما في ما لم يوجد الابن
اصلا قال شيخنا وذلك غير ظاهر في عبارات النحاة ونحوهم وان كان صادقا في العقل قوله واضمم وانصب الخ يعني انه
يجوز تنوين المنادى المستحق للبناء على الضم لضرورة البيت فان نون يجوز ~~[illegible]~~ ابقاءه الذي على الضم
البنائي ويجوز ان يرجع الى اصله بان ينصب مع التنوين لانه لما عدل عن اصله منع البناء في الظاهر رجح تناسب مراعاة
واذا نصب تعين في تابعه النصب وان ضم جاز فيه الضم والنصب ه صبان ه مع
جانب الاصالة الذي هو النصب اه وعلم بانه قال واضمم او انصب لا ارفع وانصب ولا اضمم وافتح ان الضمة
بنائية والنصب اعراب في محله وهو كذلك اه ش ١٢ وفهم ايضا انه لا ينون في الاختيار وهو كذلك كما في حواشي اه
قوله ووافق الناظم الخ انظر من تحرجه ١٢ فارشي ان وجه ما ذهب اليه الناظم ان العلم اشبه بكاف الخطاب لان العلم
يكون فيه اقبال [illegible] الى [illegible] مسماه ففيه اقبالين اقبال النداء واقبال العلم بخلاف اسم الجنس فكان الاولى مراعاة
البناء على العلم اه تأمل ان تصريح بحذا اصل ما ذكرناه ١٢ قوله وباضطرار خص الخ وفي هذا البيت ثلثة احكام
عدم نداء الاسم الذي فيه ال واظهار علته وهي امتناع جمع حرف النداء وال وذلك المعنى بقوله وباضطرار خص جمع يا وال و
الثالث ان ذلك يجوز في الاختيار في لفظ الجلالة وجملة المحكية خاصتين وهو المشار اليه بقوله الا مع الله الخ هذا هو
مذهب البصريين واما الكوفيون فيجيزون الجمع بينهما في الاختيار كما في الهمع اه ثم في تقديم معمول خص افادة الحصر فهو
رد على الكوفيين كما يعلم مما ذكرناه ثم انه امتنع الجمع بين حرف النداء وال لئلا يجتمع بين اداتي تعريف ظاهرتين ولم يمتنع

اجتماع النداء والعلمية لكون احدهما غير اداة ظاهرة كما في الانبابي عند قوله وابن المعرف نحو اه وجاز ذلك الاجتماع في لفظ الجلالة ومحكي الجمل للزوم ال فيهما حتى صارت كالجزء كما يعلم ذلك من الاش والصبان اه قوله جمع يا أي مثلا خصها بالذكر لكونها اصلا كما علمت ان ص اه قوله يا التابك الالفين انظر تصريح الجلال وجه تلك الصور الثلاث وليس في نحو يا المنطلق زيد الا التابك الالفين ان خ بجده مع علت تنبيه اعلم ان الجملة المبدوءة بهمزة الوصل اسمية كانت او فعلية اذا سمي بها وجب قطع همزتها ولم يجز حذفها لا في النداء ولا في غيرها لانها صارت جزء كلمة كجيم جعفر ويجوز نداؤها من غير وصلة اتفاقا ولما العلم المفرد المقرون بال في الوضع منقولا كالحارث او ارتجالا كاليسع ففي ندائه خلاف كما يعلم ذلك من الصبان في حاشيته قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار وقوله نحو يا المنطلق زيد من باب النداء هذا الباب فقال بعض من اجاز النداء انها لا يجوز حذفها بل يجب قطع همزتها لانها لازمة كهمزة احمد واستدل بقوله في الكافية وقلما تقارن الاداة التسمية فتستدام كاصول الابنية وقال الآخر حكمها الحكم ما غلب بها اي لا يجوز حذفها الا عند النداء والاضافة فيجب الحذف حينئذ ووافق ابن مالك الاول كما يعلم من الصبان باب الالف واللام في حاشية قول الاشموني كما هي في نحو اليسع وكذا قال الخضري في باب الالف لم ينص بقطع للهمزة لكن ظاهر عبارته كصريح بوجوب القطع اه ولم نر الي الان القول بانه تعامل الهمزة منها معاملة همزة الوصل لا في الجملة ولا في المفرد فانظر اه

وقول الخضري وخص التقييد بالنسق لان البدل لا يكون الا خاليا من ال اذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع بينهما اه في حاشيته قوله وان يكن مصحوب ال اه في تابع المنادى ويجوز عند المصنف ابدال ما فيه ال من المنادى المفرد وغيره فيجوز الرفع والنصب في البدل من المفرد نحو يا تميم الرجال والنساء فهذا النوع من البدل ليس كمستقل بل كبقية التوابع فالحاصل ان البدل عند المصنف نوعان كالعطف نوع ما يصح مباشرته يا فحكمه كمستقل ونوع ما لا يصح المباشرة كيا تميم الرجال والنساء فهو كسائر التوابع فنحو الحارث مما ال فيه مقارنة بالوضع يجوز ندائه بقطع للهمزة عند قوم منهم المصنف رح

كما سبق فهو من النوع الاول اعني مما يصح مباشرة يا فحكمه عند ابداله من المنادي كمستقل فعلى هذا الوجه تقول يا كليدا الحارث المهاجري بضم الحارث ودفع المهاجري لا غير واما على القول بانه كالغلبة فلا يجوز ابداله من المنادي عند الجمهور لانه مما لا يصلح لمباشرة يا ويجوز عند المصنف لكن من النوع الثاني في كيفية التوابع فعلى هذا تقول يا كليدا الحارث المهاجري بنصبهما لا غير وهذا الحكم بعينه يجري على القول بمنع النداء فتامل فهذه الوجوه كلها بناء على ان ال في نحو الحارث معرفة بالوضع كما هو المعلوم من باب ال واما على القول بكونه للمح فالحكم ظاهر اه فاحفظ تلك التفاصيل فان المحل محل تزلة الاقدام اه ما كتبه ش ١٢ قوله والاكثر اللهم الخ في قوة الاستدراك على قوله الامع الله وفهم من اثبات التعويض على الاكثرية ان استعمال يا الله بلا تعويض هو الكثير اه قوله وشذ يا اللهم الخ يعني انه شذ الجمع بين الياء والميم والوارد منه انما هو في البيت لا في الاختيار فقوله في القريض حال من يا اللهم لا متعلق بشذ فقد تر اه قال ش ويمكن ان يتعلق بشذ فيفهم الحصر الوارد في البيت من بيان محله والا لا فائدة لقوله في القريض اه قوله وذلك انما ورد الخ بين الشارح الحصر المستفاد من البيت على الوجه المذكور كما هو اللائح حرزاه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ٥

{فصل} لما كان في توابع المنادى المفرد تفصيل افرده بالذكر حاصله ان توابعه اذا كان مضافا دون ال يجب نصبه واليه اشار بقوله تابع ذي الضم الخ فلوجوب النصب لتابع المنادى المفرد قيد ان فيكون خارجه ثلاثة لا يجب فيها النصب بل يجوز الرفع والنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع الخ واما توابع غير المفرد فواضح لانه واجب النصب كسائر التبعية فلذلك لم يذكره هنا كما علم مما ذكرنا ثم انه يستثنى من هذه الصور اعني المنطوق وهو قوله تابع ذي الضم الخ والمفهوم وهو قوله وما سواه الخ ما اذا كان التابع بدلا او نسقا مجردا من ال فانهما كالمنادى المستقل وهو المشار اليه بقوله واجعلا كمستقل الخ وانه يكون مستثنى منهما سواء كانا مضافين ام لا وسواء كان متبوعهما ذا ضم ام لا كما يوخذ من قوله كمستقل نسقا الخ لانه يظهر منه انه لا اعتبار فيهما بالمتبوع فيظهر انه اذا كان المتبوع ذا ضم ام لا واما النسق المصحوب بال فجائز الرفع والنصب كسائر التوابع

القسم ... [illegible] وقلت يا زيد وكيف نصب ... تابعه نافا عند ... [illegible]

نحو البدل سواء كان مفرداً كيا زيد والحارث او مضافاً كيا زيد وحسن الوجه كما يظهر من كلٍّ لا يخفى ان هذا اعني جواز الوجهين فيما اذا كان المنادى المتبوع مفرداً معرفة والا لا يحتمل جواز الرفع على وجه التبعية كما هو واضح اه. فاما قول ابن الوردي تابع ما كالذي ارتفاع فالنسق والبدل منه وان كانا واجبي النصب لكن لا على وجه التبعية بل على وجه الاستقلال كما يتضح من هنا اه قوله المضاف دون ال استشكل بانه يدخل فيه ما اضافته معنوية جميعاً وبعض ما اضافته لفظية اعني ما خلا من ال وفي الخضري وص ان الاضافة اللفظية مطلقاً جائز الرفع والنصب ان قال ش لعل وجهه ان الاضافة اللفظية الخالية من ال [illegible] لا تكون تابعاً للمنادى المعرفة عند الجميع لانه ان كان صفة فلا توافقه في التعريف وما قيل من ان المعرفة هنا طارئة فيغتفر فيه ذلك كما في الصبان عند قوله وابن المعرف في حاشية قوله ويجوز نصب في التنبيه الاول ليس مسلماً عند الجميع كما يظهر من هناك واما عطف البيان فلا يكون الا جامداً والتوكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يتصور هنا والنسق المصحوب بال لا يظهر لان ما جاء كذلك فباعتبار موصوفه المقدر فالمعطوف ح وغير المصحوب بال والبدل فستباح من هذا الحكم اه فتنبه ١٢ قوله مراعاة لمحل المنادى لا يخفى انه علة لمجيء النصب للزومه واما هو فما قال الرضي في صحيفة ١٣٠ ح اول فانظره ما حاصله اه فقياس تابع المنادى المضموم ان ينصب لان التبعية في الاعراب لا في البناء ثم لما كان بناء المفرد المنادى شبيهاً بالاعراب في ثبوته عند وجوده وعدمه عند عدمها جاز ان يرفع توابع المفرد نظراً الى انه لو كان منادى بنفسه لتحرك بهذه الضمة الشبيهة بالرفع وذلك غير موجود في المضاف اه ثم ان كان بال فكلا اضافة لانه لفظية فهو مفرد حكماً اه قوله وما سواه ح اي سوى المضاف المجرد من ال كما صرح به الشارح لا سوى ذي الضم لان الكلام في تابع ذي الضم واما غيره فلا خفاء فيها اصلاً كما ذكرناه اولاً وقول المصنف وما سواه شامل لشبه المضاف لانه غير المضاف فوافق هذا الجمهور والرضي لكن ما ذهب اليه الشارح خلافه حيث اقتصر في بيان ما سواه على المفرد والمضاف المصاحب لال لكن يمكن اجراؤه على مذهب الجمهور بان يراد بقوله من المفرد المجرد من ال ومن الاضافة فيدخل شبه المضاف لكنه غير ظاهر لما فيه من التعديل عن الاطلاق الاصطلاحي كما لا يخفى فلذلك قال ش ثانياً تم والاولى

قوله او جعلا كمستقل الخ في قوة الاستثناء ~~فيما تقدم~~ والنسق التابعان لاي الضم وغيره من بقية انواع
المنادى فقوله والا يكن مصحوب ال الخ معناه وان يكن النسق مصحوبا بال فليس كمستقل فيه وجهان ان عطف على ذي الضم
والا عطف على غيره فلازم النصب فاصل الجواب في قول النظم مطوي وقوله فيه وجهان تفريعه لكن خص باحد قسمي التفريع ولم
اجرائه على رأي السيوطي من انه شبيه المضاف واجب النصب كما في ص١٠٥ قوله ولا يأتي المضاف الخ اي لانه جمع الاضافة
وال لا يمكن الا في الاضافة اللفظية وهي لا تكون الا في الوصف وهو لو كان تابعا لا يكون الا نعتا كما يظهر مما

تنبيه قد يتوهم من قوله او جعلا كمستقل نسقا وبدلا انهما منصوبان في المحل كما بنيا في الظاهر فيجوز في
تابعهما النصب والرفع وليس كذلك لانهما لا يكونان منصوبين محلا حتى ينصب تابعهما بل الرفع بالتبعية على الضم
متعين فيه فثمرة كونهما مثل مستقل لا يتعدى الى تابعهما بل محصورة في رفع ~~[illegible]~~ كما علم ذلك من الشنواني
والوضعي فتأمل ولا تغفل اه اعلم ان محصل ما قاله الصبان والرضي بحثا ونقلا في تابع اي في النداء وفي تابع تابع المنادى
وجوب رفع تابع البدل الذي من المنادى وان كان كمستقل فيتعين ان يقال مثلا يا سيدنا عثمان ذو النورين المهاجري بالرفع
لا غير اه عبارة الرضي اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يجعل
تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اياً او هذا او غيرهما اه صحيفة ١٤٣ ج اول وفيه صحيفة
١٣٦ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق فانظره من ص١٣٦ الى الآخر ص١٤٦ تجد التفاصيل
ان ما كتبه شارح رحمه واسعة والله اعلم اه ثم اعلم ان قوله او جعلا كمستقل الخ على مذهب الجمهور لا على مذهب الناظم كما تقدم فتنصب
فليراجع اه قوله وبسبب ذلك الخ اي بسبب جعلهما كالمنادى المستقل اه قوله وان يكن مصاحب ال الخ يعني انه كون عطف النسق
كالمنادى المستقل اذا كان خاليا من ال ولم يقيده للبدل لعدم ابدال ما فيه ال لامتناع ندائه بخلاف العطف فانه لا منع لعطف
ما فيه ال على المنادى لانه لم يجعل العاطف كحرف النداء ليس بواجب كما وجب تقديره في البدل فتدبر اه ش قوله فقسم مع اه
فهو كغير المضاف الخالي من ال كسائر التوابع كما صرح به في قوله وما سواه الخ لكنه لم يذكر هذا هنا لكن ذكر الخلاف ولغيره فتدبر
قوله فترفع ينتصب الخ لانه منادى مستقل معنى وان لم يقع مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى واما اختيار
النصب فلانه الاصل الا ما منع منه رفع المتبوع فاستبعدانه يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف اه صبان رضي ١٢
قوله وايهما مصحوب ال الخ اعلم ان المفهوم بهذا البيت بيان صورة نداء ما فيه ال واخرها الى هنا

ست فانقل الصبان في تابع اي فانظره في حاشية قوله ان المقصود بالنداء هو التابع باب تابع المنادى والي وخالف برأيه كما قيل ... [illegible]

مع كون التناسب ان يقال عقب قوله وباضطرار خص جمع الخ كما هو واضح نظرا الي كونهما تابعا علي الصورة المذكورة في ندائه

ومناسبة بيان التابع انما هي هنا اه ثم ان الانسب لما ذكرناه في تركيب هذا ان يجعل تركيب هذا البيت علي ما ذكره الشارح

ثانيا لظهور المقصود بالذات منه وهو بيان وجه نداء ما فيه ال مما ذكره الشارح اولا فلا يظهر منه الا كون المقصود بيان

احكام نداء اي ايها لكن قد يكون فيه التناسب بالنظر الي هذا الباب اه ش قوله لدي ذي المعرفة رد علي المازني حيث

اجاز النصب انظر ابن عقيل اه ش م قوله بمصحوب ال الجنسي الخ مؤخوذ من البيت بانه لا يتبادر عند الاطلاق الا الي الكامل اه

انظر علة امتناع نعيه اه قوله وايهذا ايها الذي الخ اي ورد في كلام العرب وصفه اي باسم الاشارة الخ كما في الشرح فهي بيان لما وصف

نعت حبه المضاف الي اسم النعت ذي المضاف اليه وينتقل الي حضوري كما في ص

به لا بيانه تتمة لما قبله واستطراد اه وفي تعبيره يورد اشارة الي قلته لكن لا يدل علي انه غير قياس فيوكد كذا اه ثم اعلم ان المقصود

بالذات هنا انما هو اسم الاشارة واما ما لم يكن فيه اسم الاشارة هو المقصود بالذات فسيأتي حكمه في البيت الذي بعده اه

قوله نحو يا ايهذا الرجل الخ وفي مثل ذلك لا يجوز ان يكون الرجل بدلا من اسم الاشارة لان المقصود بالنداء هو هذا

فان ابدل منه فيكون في نية الطرح ويكون المقصود هو البدل فتنافيا فيتعين ان يكون الرجل صفة الا عند

من قال انه يجوز في البدل ان يكون المبدل منه هو المقصود كالرضي فعنده اذا اعتبر كون المبدل منه في نية

الطرح تعين الصفة والا جاز البدل كما يدل عليه عبارته في صحيفة ... اوله واما البدل من وصف اي فان جعل

المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد

وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد اه عبارته ١٢ ش قوله ووصف اي بسوى الخ ولم يعلم

لما فائدة صراحة هذا الحكم مع انه مما يفهم من سكوته لكن انظر ص ١٢ قوله فلا يقال يا ايها الحارث الخ قال في

الاول ونعم الحارث للمدح وفي الثالث للعهد بلا اعتبار العلمية وفي الثاني لعله زائدة فانظره الخ تنبيه الخ لم يدخل

الناظم ويح الموصول المحلي بال في قوله وايها مصحوب ال الخ لكونه غير ظاهر لان ال فيه حاكمه كحكم بقية حروفه

كما هو غير خفي اه قوله وذو اشارة كاي الخ اعلم ان اسم الاشارة اذا كان منادى يجوز ان يوصف

بحضرة ... ١٢

بمصحوب ال وان لايوصف اصلا نحو يا هذا فان وصف ففيه اعتباران احدهما كون المقصود بالنداء هو ما
اسم الاشارة فحكم وصفه كحكم سائر وصف المنادى المبنية على الضم وكون المقصود بالنداء هو الصفة فاسم الاشارة
وصلة للنداء كاي فيلزم في وصفه ما لزم في وصف اي من لزوم الرفع وكونه مصحوب ال لكن يجوز كونه
مصحوب الا متوالوصف اسم الاشارة مطلقا اي سواء كان المقصود هو او وصفه كما يعلم من ح وص فالاخير من
هذين الاعتبارين عند وصفه هو المشار اليه في البيت فقوله في الصفة اي الصفة المعهودة في اي فاللام للعهد
ومنه فهم انه وصف لا ينحصر في مصحوب ال بل يكون اسم اشارة والموصول المحلى بال لكن اسم الاشارة لا يتصور هنا
لانه معلوم ان وصف الشيء لا يكون مثله وللموصول كله يدخل فيه كما في خ وقوله ان كان تركها اي ترك الصفة يفيد
المعرفة يعلم المخاطب بان كان هو المقصود بالنداء اه قوله في وجوب وصفه بمصحوب ال خ ومحط الشرط في وجوب
ما تقدم انه ان وصف فلا يكون الا بمصحوب ال اه ثم انه لم يذكر الموصول المحلى بال مع انه داخل في البيت كما ذكرناه فيجاب
بانه اقتصر على ذكر الاصل والكثير ونظير الحكم بالتمثيل وهو قوله يا ذا الذي ح اه قوله في نحو سعد ح ي اذا كرر
اسما مناديا صالحا لان يكون مضافا من وافق واعرب ثانيا وذكرت بعد الثاني اسما صالحا لان يكون مضافا اليه يجب نصب
الثاني ويجوز في الاول الرفع والنصب ثم [illegible]
هكذا اكنت موافقا لاستعمال الفصحاء والاوجه مختلف فيها وبعضها في الشرح اذا اردت الزيادة فيها
[illegible]
[illegible] الباب على
منا فليس بعيد بل مقصود الناظم بالذات ان يقول مما ذكر فيه مناد صالح لان يكون كذلك خ على انه الذي هو
لاستناد الا اليه اذا اسع فيه ذلك اه ما نقل عن شرع مع بعض زيادة ‌• قوله منصوب على التاكيد عند سيبويه
والذي يدل له عبارة الاشموني ان كونه منصوبا على التاكيد لم يدخل في مقول سيبويه فانظره وانظر وجه ما ذكره

الشارح اه

قوله وحينئذ الثاني بيان الخ والذي يظهر انه ينبغي عند جعل الثاني بيانا او بدلا ان يستفاد منه ما لا يستفاد من الاول اه فتامل اه واعلم انه لا يجوز على القول بان الاول مضاف لما بعد الثاني ان يكون الثاني بدلا او بيانا لانهما لا يجيئان الا بعد تمام المتبوع كما في الحواشي اه قوله وقيل كلاهما مركبان الخ قد اتضح ان حركتهما لا تكون الا اعرابية الا في هذا الاخير فليصدق قوله على كل اوجه قال الناظم رحمه الله ضم وافتح دون انصب وارفع اه ش والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

قوله المنادى المضاف الى ياء المتكلم الخ ولم يقدم الناظم هذا الباب على تابع المنادى مع كونه احكام نوع من المنادى نظرا الى ان التابع المقصود بالبيان وهو تابع ذي الضم الخ كالتتمة له اه فتدبر اه ش قوله واجعل منادى الخ يعني انه يجوز في المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات على ما ذكره هنا وزاد بعضهم سادسة كابن هشام وشارحنا تركه الناظم لان ذلك ليس جاريا في كل اسم بل فيما يكثر نداؤه مضافا للياء كما يأتي في الشرح ولانه انقص في الفصاحة كما يظهر من الشرح ايضا اه ثم يشترط لجواز هذه اللغات ان يكون الاضافة محضة وان لا يكون المضاف مثنى ولا مجموعا على حده فان كانت لفظية ففيه الوجهان كما في الشرح وعلته ان الوصف يطلب الياء من وجهين من كونه معمولا لها ومضافا اليها فاستكره تغييرها عن اصله كما يعلم من مبناه فانظره ويؤخذ هذان الشرطان من المتن بان يراد بالمنادى الاصل وهو المفرد دون التثنية والجمع وبالاضافة الكامل والاصل وهو المحضة كما هو ظاهر ويشعر بهذه الارادة تمثيله بعبد كذا قال ش م قوله اضافة محضة الخ وكان عليه ان يزيد كون المضاف غير مثنى ولا مجموعا ويمكن ان يقال انه قد اكتفى عنه بقوله صح ولو كان غير ظاهر لعدم اطلاق المعتل على المثنى والمجموع على حده اه قال ش والاولى ان يقال تركه الناظم والشارح لاستغنائه بما ذكر قبل في باب المضاف لياء المتكلم فليس لهما حكم خارج عما ذكره هناك لو كانا مناديين قوله صح آخره الخ هذا هو معنى الصحيح في عرف النحاة فلا يعترض على المصنف فتدبر واما المعتل فليس له حكم خارج عما ذكره قبل في باب المضاف لياء المتكلم لو كان منادى اه قوله وانما يفعل ذلك فيما يكثر نداؤه الخ اي وانما يفعل ذلك فيما يكثر نداؤه مضافا للياء وانما لم يكن نعتا طلبا للحصر اه ش قوله الا مضافا الخ اي مضافا للياء كما هو واضح هنا اه ش قوله افصحها الاولى الخ لانه فيه اختصار بحذف الياء مع ظهور معناه كما ظهر عند ذكر لفظه ومرجع شهرة هذه اللغة اه ش قوله ثم الثانية والخامسة الخ لان الخامسة مستعملة في كل موضع كالثانية وادناها الثالثة كما صنع الشارح لانه قد

اظهر وجه ارتباط الثاني من المثال على عكس الترتيب اه مع

يشعر بسرعة انه منادى مضاف اه كذا افاد ش ١٢ قوله وفتح اوكسر وحذف الخ يعني وفتح وحذف الياء اوكسر وحذف الياء مستمر فيما اذا كان المنادى المضاف للياء لفظ ابن ام اوابن عم اه فهذا البيت تقييد للبيت السابق لانه يفهم منه ان اللغات الخمسة المذكورة فيما اذا كان المنادى المضاف للياء غير لفظ ابن ام اوابن عم اه ولا حاجة الى جعل الواو بمعنى مع لان معناه وفتح وحذف الياء اوكسر وحذف الياء كما فسّرنا اه ثم انه لا يعترض ان هذا الحكم ليس داخلا في هذا الباب لان المضاف للياء في هذا ليس ما كان منادى بل ما اضيف اليه والباب للمنادى المضاف للياء كما نقل من الترجمة لان منشأ الاعتراض من اعتبار العلقة بين ابن وام او عم وليس قصدا هنا اصلا بل القصد هنا ما كان المنادى المضاف للياء لفظ ابن ام اوابن عم كما يظهر من تفسير الشارح رح فلا حاجة الى التقييد للترجمة ولو بواسطة كما نقل اه ش قوله لا مفر في اي من هذه الاوجه وهو تعريض على اللغتين القليلتين اللتين في الشرح فمعنى لا مفر اي عن غير هذا مفر فالمقصود انما هو المفهوم وفي المعرب لا مفر من امر الله ويحتمل ان يكون من المثال لكن على بعد لما تقدم من ان المقصود لفظ ابن ام وابن عم اه ما شرح مع بعض زيادة ١٢ قوله ومثل ابن ابنة وبنت لعل وجه اسقاطها ~~انه~~ انهما قليلان وانه في بنت خلافا كما يعلم من ص والابنة يجوز ان يقاس على ابن اه مش ١٢ قوله لا يكاد ان في لفظ لا يكاد يعبّر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وهذا هو المراد هنا على قول بعضهم من ان اثبات الياء وقلبها الفا لغتان كما نص عليه ص وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه اي لا يقرب ذلك الشيء الى الوجود اصلا ويحتمل هنا ان يراد هذا الثاني ايضا جريا على ما صرح به الاشموني من انها ضرورتان اه بناني مع زيادة وما قاله من انه للتنزيل ليس ينبغي لان عدم القرب يصلح عند التصادم كما هنا على احد القولين فليتدبر راه شرع قوله وفي الندي ابن الخ يعني انه اذا نودي اب اوام مضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه مع اللغات الست المذكورة في قوله واجعل الخ ان يعوض التاء عن الياء وفتحه وكسره فهذا البيت بقية قوله واجعل منادى الخ فالانسب تقديم هذا البيت على قوله وفتح اوكسر الخ لكن قدمه نظرا الى انه تقييد لما قبله كما عرفت اه قوله عرض وبهذا اعلم ان هذا الحكم زائد على اللغات الست ولا يوهم رجوعه الى اللغتين في البيت الذي يليه الى هذين لانهما مختصان باللفظين المخصوصين اه قوله وهو الاكثر وقوله وهو الاقيس في ان صب قوله تشبيها بنحو ثبة الخ اي في الحذف والتعويض اه قوله فلا يجوز الجمع بينهما كذا اثبات الالف كما تقدم في الشرح لان الالف منقلبة عن الياء اه قوله على الاصح اي لانه تعلم القول بخلافه ١٢

قوله وكذا لا يجوز الخ هذا معلوم من تقديم المعمول في قوله وفي النداء الخ اشار الشارح اليه سابقا حيث ذكر هناك فافهم اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه ه ه ه

اسماء لازمت النداء

يجوز كون لازمت فعلا ووصفا بناء على ان تاء التأنيث يجوز كتابتها مجرورة على لغة كذا نقل من ش ع قال ش م وذلك غير ظاهر فالمتعين انه فعل اه قوله اي الذي لم يستعمل الخ اي ان اللزوم ليس من القاعدة بل من استعمال العرب اه ش ١٢ قوله وشائع اي لفظ استعماله في النداء شائع لان المراد في غيره قليل وفيه شائع لان المقسم ما يختص بالنداء اه قوله مختلف فيه اي في قياسيته فيجوز ~~[illegible]~~ على نحو القياس عند من قاسه ولا يجوز ذلك عند من لم يقس واستعماله بعينه لنا جائز بلا خلاف اه قوله وفلة فاقتصر المصنف على الاصل وقس المؤنث اه ش م قوله وقال الناظم الخ اي انهما كنايتان عن اعلام الرجال والنساء عند الناظم وجماعة وقيل عن اسماء الاجناس كما يأتي في الشرح وعلى كل [illegible] مدلولهما الالفاظ من حيث دلالتهما على مسمياتها لا من حيث هو هو كما في اسماء الافعال هذا هو التحقيق اه قوله قال في الاوضح وهو وهم الخ ~~[illegible]~~ قال ش اما وجه ذكره كذلك فبالنسبة الى الادلة لا الى القول مطلقا والا للزم جعل قول المجتهد وهما وذلك غير جائز كما لا يخفى فافهم ولا تزلزل اه ١٢

قوله وانما ذلك الخ اه معناه اي زيد وهند ونحوهما بمعنى فلان وفلانة اي معناهما واحد كما هو ظاهر معنى ~~[illegible]~~ فلا خفاء اصلا حتى يوجه بتكلفات اه ش قوله والاصح انهما ليسا الخ اي انهما ليسا مأخوذين من فلان وفلانة ~~[illegible]~~ حتى يكونا بمعناهما فظهر ان القول بانه فل وفلة بمعنى زيد وهند بناء على انهما من فلان وفلانة اه قوله وانما هما كهن الخ في كونهما كنايتين من اسماء الاجناس فيا حذف اللام وتعويض التاء اه قوله لو مادة فو مادة الخ انظر نكتة تعريفهما مما قبلهما اه قوله في النداء فافهم الخ سالم من العاب ويرشد اليه قوله الآتي وزن يا خباث حيث اتى بها اه تأمل قوله والامر هكذا الخ اي الكلمة الدالة على الطلب وهو اسم فعل هنا فلا حاجة الى ما في ص اه ومناسبة ذكره هنا

ان يستعمل لنا ما يشبه لم يشبها ٥

اتحادهما في الشروط والوزن والبناء اه قوله وانما افرد كلا منهما الخ اشار به الى انه قيد من الثاني والأمر
للامر ولو ترك لما افاد ذلك وهو كذلك اه قوله مع الفعل هذا معلوم من ذكر البناء من الثاني لانه لا يبنى
ذلك من الاسم اه قوله الثالث المتقدم الخ معلوم من الاطلاق اه قوله وشاع الخ اي
في سب المذكور فعل واختلف في قياسيته فهذا هو القسم الثالث مما يختص بالنداء كما فعل
الشارح اه قوله فاهتم الخ قد يقال ان خاصة لملاحظة ذكر الامر فيما قبله ولا يخفى عدم ظهوره
تأمل اه قوله ولا تقس الخ هذا هو مذهب الناظم خلافا لابن عصفور كما في ت اه

قوله وجر في الشعر فل الخ لما اتم الكلام في الاشياء المخصوصة بالنداء ذكر ما جاء خلاف
ذلك فقال وجر في الشعر فل لكن فيه خلاف كما يظهر من الشرح نقلا عن الاوضح اه قوله
الخاص بالنداء الخ هذا هو ظاهر من البيت بل كصريح لانه لما كان المقدم في البيت الخاص
بالنداء اي لا يظهر ان يكون هنا فل آخر اه قوله كقوله الخ تنظير لحذف بعض حروف
الكلمة اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ورزقنا درجة اولي الالباب

أسماء لازمت النداء

يجوز كونه لازمت فعلا ووصفا بناء على ان تاء التأنيث في الوصف يجوز كتابتها مجرورة على لغة كذا نقل عن شيخ قال ش م وذلك غير ظاهر فالمتعين انه فعل ا ه قوله (وفلة) فاقتصر المصنف على الاصل وقيس المؤنث ا ه ش م قوله (قال الناظم الخ) اي انهما كنايتان عن اعلام الرجال والنساء عند الناظم وجماعة منهم وقيل عن اسماء الاجناس وعلى كل مدلولهما اللفظ فقولك يا فل على الاول مدلوله يا زيد مثلا وعلى الثاني يا رجل اي هذا اللفظ فاعترض على قوله انهما بمعنى زيد وهند بان معناهما ليس معنى زيد وهند بل هو اللفظ قد يقال ان اضافة معنى لزيد بيانية والتحقيق ان يقال ان فل وفلة موضوعان لكناية العلم لكن لا من حيث هو هو بل هو مع اعتباره لا لغيره على مسماه والا فلا يصح اطلاقهما مع اطلاق زيد وهند كما في اسم الفعل على الصحيح محلا المعنى والمقصود بالذات معنى العلم لا غير فيصح ان معناهما معنى زيد وهند فليراجع ما للبناني في شرح قوله سواهما حرف الخ في باب الكلام ا ه قوله (وانما ذلك الخ) فيه ما لا يخفى مع ان التحقيق ان يقول انما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند فلان وفلانة لا فل وفلة كما اشار اليه ش ويجاب على بعد ان الاشارة بقوله وانما ذلك لزيد وهند و نحوهما والباء في قوله بمعنى فلان الخ زائدة ونقل عن شيخ يحتمل ان تكون الباء امدلية فالمعنى وانما ذلك اي نحو زيد وهند اي اللفظ بمعنى فلان وفلانة اي معناهما ومعنى زيد وهند ونحوهما واحد لان فلان وفلانة موضوعان للكناية عن الاعلام اتفاقا قال ش م هذا غير ظاهر لانه فيه عكس المقصود كان يقال ان بعد بمعنى هيهات فتدبر ولا يخفى ان ما قلناه مع انه يحتمل ان تكون الباء زائدة لا يجري الا على القول بجواز الزيادة في الاثبات قال ش م وفي هذا التنبيه ما لا يخفى واصله للتوضيح فانظر الشافي ١٢

قوله والاصح انهما ليسا مرخمين) اي انهما ليسا مأخوذين من فلان وفلانة حتى يكونا بمعناهما فظهر ان القول بانه فل وفلة بمعنى زيد وهند مأخوذان من فلان وفلانة فكانا بمعناهما اهـ

قوله وانما هما كهن الخ) في حذف اللام وتعويض التاء كما ذكره فل اي كما في اش وبانه في الشرح اهـ قوله في النداء فاعلم) معلوم من قوله الآتي وزن يا خباث ومن الباب اهـ

قوله والامر هكذا الخ) اي الدال على الامر الاصطلاحي وهو اسم فعل فليس الامر فيه للمتن اصطلاحيا اهـ ذكره هنا لاتحاد الشروط والوزن والبناء وان لم يكن خاصا بالنداء كما يظهر من ذكر الامر لان الامر لا ينادي اصطلاحيا كان او لغويا اهـ قوله وانما اطرد كلا منهما الخ) اشار به اليه ان قيد الثلاثي الخ راجع للامر والوزن يا خباث وهو كذلك اهـ قوله من الفعل) هذا معلوم من ذكر البناء مع الثلاثي لانه لا يظهر ذكر من الاسم اهـ قوله التام الخ) معلوم من الاطلاق اهـ

قوله وشاع الخ) اي اشتهر في سب المذكر فعل واختلف في قياسيته فهذا هو القسم الثالث مما يختص بالنداء كما قاله الشارح اهـ قوله في النداء خاصة) دفع به توهم انه ليس خاصا بالنداء حملا على ذكر الامر ولا يشكل به على المتن لان الظاهر انما هو انه خاص به لما يدل عليه قوله في سب الانثى وزن يا خباث فتدبر اهـ قوله ولا تقس) هذا هو مذهب الناظم خلافا لابن عصفور كما في ت اهـ

قوله وجر في الشعر فل) لما اتم الكلام في الاشياء المخصوصة بالنداء ذكر ما جاء خلاف ذلك فقال وجر في الشعر مع ما فيه من الخلاف كما يظهر من الشرح نقلا عن الاوضح اهـ قوله لخاص بالنداء) هذا هو ظاهر من البيت لانه لما كان المقدم في البيت لخاص بالنداء لا يظهر ان يكون هنا فل آخر منهما اهـ قوله كقوله

تنظر الحذق

تنظير لحذف بعض حروف الكلمة اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ورزقنا درجة اولي الالباب اه ٥

(الاستغاثة)

لما فرغ من النداء المحض شرع في بيان ما هو نوع من النداء فبدأ بالاستغاثة لكونها متفقا على كونها نوعا من النداء بخلاف الندبة لما ستعرف ان شاء الله اه ش م قوله وهي نداء من يخلص م) وانما عبر بالتخليص بالشدة والتعبير بالمشقة لان الشدة لا يقدر على دفعها المستغيث بنفسه فعبر بالتخليص بخلاف المشقة لان معناه الصعب فيكفي في دفعها اعانة المستغاث فعبر بيعين اه ما قاله ش م قوله وتقتضي ١١ المستغيث ٤) ولا يخفى ان ذكر المستغيث هنا انما هو نظرا الى انه من اركان الاستغاثة والا فلا حاجة الى ذكره لانه ليس فيه حكم مترتب من قانون النحو اه ش م قوله الا يا فاعتبر حال كونه يا فاعتبر لا يستعمل للاستغاثة من حروف النداء ولا من غيره الا يا بخلاف الندبة فانها يستعمل فيها وا فظهر انه فائدة قال مؤسسه او يقال انه قال مؤكدة اه ش م قوله اذا استغيث اسم ٤) اعترض بان الاستغاثة للتعلق بدار بالاسم الذي هو اللفظ كما هو واضح اجيب بانه من اثبات ما للمدلول للدال او المعنى اذا جعل اسم مستغاثا فلا اعتراض اه شرح قوله غالبا ٤) راجع لخفض باللام احتلاه الشارح من قوله الاتي ولام المتعجب فيه اه ش م

(فائدة) اعلم انما خفض المستغاث بالحرف تنصيصا على الاستغاثة اذ لو قيل يا زيدا ويا زيد لاحتمل التركيب غير الاستغاثة من النداء المحض في الاول والندبة في الثاني فاللام علامة للاستغاثة ثم اختير للعلامة اللام من بين حروف الجر لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه الاتي في البيت لانه مخصوص من بين امثاله باستحضار غرابته فظهر انه هذه اللام للاختصاص وانما فتحت لام المستغاث لامرين احدهما حصول الفرق بين المستغاث والمستغاث من اجله لانه قد يلي يا ما هو مستغاث له والمستغاث محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اي يا قومي للمظلوم وللضعفاء والثاني وقوعه موقع الضمير لكونه منادى والضمير يفتح معه

اللام لان كل كلمة هي على حرف واحد حقها الفتح لتعذر الضم والكسر على الحرف الواحد ثم لما كانت لام
الابتداء ولام الجر متحدين لفظا طلب الفرق بينهما فوجد الفرق في الضمير بالدخول لان الاولى
انما تدخل على المرفوع والثانية على المجرور وضمير الرفع غير ضمير الجر فبقي كل على حقه واما
النداء خلتان على الظاهر فلا فرق بينهما في الدخول والفرق بحركة الاعراب وذلك قد ينعدم اذا كان مبنيا
او فقد الاعراب او موقوفا عليه فلا بد من فرق فليكن باختلاف حركتهما فغير لام الجر الى الكسر
لموافقة عملها وبقيت الابتدائية مفتوحة على الاصل فكان الاصل الثاني في الظاهر الكسر ثم
لعروض النداء عليه فتحت في المستغاث ولا يخفى ان ياء المتكلم مستثنى مما يفتح معه اللام اه ملخصا من
وحد الرضي ولمير على المغني اه وفتحة لام المتعجب منه الاشبه لوقوعه موقع الضمير فقط اه رضي
قوله كيا للمرتضى) اشار به الى ان الاستغاثة مختصة بالياء ويدل عليه ايضا قوله
الاتي ان كررت يا كما في الش ان من تجد علته وفي الرضي ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في المنادى المستغاث به والمتعجب منه اه قوله وهل هي زائدة ام لا الخ اما على القول بعدم الزيادة
فيشكل بان اللام معدية وادعوا متعد بنفسه اه ص والرضي في صحيفة سنة ١٣٣ جزء اول
تحت الجوابين اه قوله ولام المستغاث له متعلقة بالمحذوف الخ ظاهره يقتضي انه ليس
فيه خلاف وليس كذلك لان فيه ثلاثة اقوال ان الش قال ثم لعله نظر الى ان القولين منها انه
بالمحذوف والاختلاف في نفس المحذوف واما القول بالملفوظ فكانه لم يعتبره اه ،
{تنبيه} اعلم ان المستغاث معرب وان كان منادى مفردا الخ والرضي في صحيفة سنة ١٣٤
جزء اول تحت الوجهين اه قوله وافتح مع المعطوف الخ} يعني اذا عطف على المستغاث مستغاث
اخر ولم تتكرر معه يا لزم فتح اللام وان تكررت يا ومع المستغاث له يكسر اه ص عند قوله لامه

اللبس

اللبس اهـ قوله وفي سوى ذلك الخ اي في سوى المذكور من المعطوف غير المكرر معه يا والمتغاث
له بناء على ان قوله في سوى ذلك صادق بالمستغاث له ولا يخفى انه لا يعلم ظاهرا من البيت وجود
المستغاث له وجره باللام بل يصدق قبله قوله وفي سوى ذلك الخ فلشهرته لم يصرح به اهـ شم
قوله وتمل يخلو منهما الخ هذا هو مع ما قبله محترز قوله السابق غالبا اهـ قوله والاوفق الخ
والوجه الآخر في الخضري اهـ قوله ومثله اي مثل المستغاث في ذلك هذا هو المنادى المتعجب هل فيه معنى الاستغاثة
ام لا وجهان والظاهر انه مجرد عنه اهـ قوله الخ انظر فانه تم

قوله وان يعاقبها الخ قال شم وانه مقتضى عطفه على معمول يجوز ان معاقبة الالف والخلو عنهما مقيسان
في المتعجب منه وفي المستغاث وان كانا قليلين فتدبر اهـ والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ

(الندبة)

قوله وهي نداء المتفجع عليه الخ اي نداء الذي يتفجع عليه اي يظهر التفجع عليه اي المه ونائله لك
لان التفجع اظهار التفجع وانما نائب فاعل يتفجع قوله عليه وهو باق على معناه الاصلي وهو الاستعلاء
ليس تعليليا كما قيل لكون الاستعلاء مجازيا كما في صلى الله على محمد فتأمل اهـ شم
قوله او المتوجع منه اي نداء المتوجع منه ومن ابتدائية في الحالتين اعني في حال كونه
محل الم وفي محله حال كونه سببا له فلا فرق في الحالتين اهـ شم قوله في غالب الخ لكون النساء
احق بالتعرج اهـ قوله ما للمنادى الخ من خاصة كما هو فائدة التقديم اي ليس شيء يجب عليه
المندوب غير ما ثبت للمنادى عاما غيره كالحاق الالف جائز لا واجب كما سيعرف اهـ
ثم ان المراد بالمنادى في قوله ما للمنادى الخ المنادى المحقق بناء على القول بان المندوب ليس من المنادى
ان هذا تجد تفصيله اهـ قوله اي المفرد المنكر الخ فيه نظر لان منع الندبة لا يختص بالمفرد بل يشمل

في المضاف وشبهه ولا يصح ان يكون ردا عليه ما في الاشموني من خلاف المرياشي لانه خلافه لا يختص بالمفرد بل هو موجود في سائر النكرات كما صرح به ص ولم نجد الجواب الشافي فانظره

قوله ولا ما ابهم الخ اي لا يندب النكرة ولا المعرفة المبهمة بل المشتهرة ولم يكتف بذكر المبهم ردا عليه المرياشي القائل بجواز ندب النكرة فهو احق بالتصريح اه قوله ويندب الموصول الخ اي يندب الذي يوصل بما اشتهر فان كانت الصلة مشهورة لا يكون الموصول الا مشهورا كما هو واضح اه وانما خص الموصول بالذكر مع ان كل ما اشتهر يجوز ندبه كما هو مفهوم قوله السابق لورود ندبة الموصول مع ان الموصولات والاشارات ونحوها من المبهمات كما قدمه الشارح اه شم قوله كبير زمزم الخ انظر ص اه قوله ومنتهى المندوب الخ هذا شروع في الاحكام الزائدة من المنادى المحض اه قوله جوازا الخ وفي المكودي يفهم ذلك من قوله في اول الباب ما للمنادى الخ ووجهه شخ وسلمه شم ان افادة الجواز من تقديم المفعول هناك لانه يكون المعنى ح انما الواجب للمندوب ما للمنادى اي ليس الواجب الا ذلك فكل ما عدى ذلك من الاحكام المذكورة انما هو جائز اه ولا يخفى انه لا حاجة اليه ما قاله المكودي لانه سيصرح رحمه الله وان شئت فالمنة والهاء الخ ومع ما ذكره المكودي فهو الجواب الشافي اه قوله متلوها الخ اي اذا كان ما قبل الف الندبة الفا حذف تلك الالف لاجتماع الالفين اه قوله كذاك تنوين الذي الخ اي كذا يحذف تنوين الذي يلحق بالمندوب من صلة ان كان المندوب موصولا او غيرها مما في الشرح فان قيل انه لم يفهم من البيت ايصال الالف بما يلحق بالمندوب وان استلفه الشارح قال شم يؤخذ ذلك من تعليل حذف التنوين وهو لاجل الالف ووجه الاخذ من البيت انه ذكر حذف التنوين مرتبا لما يلزم من لحوق الالف وهو حذف الالف فالظاهر

انه حذف

ان حذف التنوين كذلك اعني لاجل الف الندبة ولزوم حذف التنوين لاجل الف الندبة مما يلحق بالمندوب انما يوجد الا اذا كان لحوق الالف بذلك الاخف بالمندوب لانه لم يعلم منع التنوين فيما اتصل بالمندوب لوجود الالف فيه دون ذلك فقد بزانه قوله آخر) معلوم من ذكر التنوين كما لا يخفى اه قوله المحكي) اعترض بانه عطف على بيان الغير وهو عطف على بيان الذي وهو مكمل المندوب فافادان المحكي مكمل المندوب لا نفس المندوب وليس كذلك كما لا يخفى اجيب بان ذكر المحكي هنا باعتبار اصله فانه في الاصل جزء من فباعتبار جزئيته ادخله في البيان كما قاله ش م ونقل عن ش با رحمه الله بانه يصدق على جزء المحكي انه محكي فيصدق المحكي على الجزء فلا اشكال اه قوله نلت الامل الخ اشارة الى رد المذاهب الثلاثة الباقية في التنوين انظر الش والى عدم جواز حذف النون في التثنية والجمع التي هي نائبة عن التنوين انظر الخ والى رد من ذهب الى قلب الالف ياء حيث كان في اخر المندوب الف بناء على انه هذا اعني قوله نلت الامل جواب لمجموع البيتين فالمعنى اذا فعلت هكذا انلت الامل اي لا تنال الامل الا ان فعلت هكذا ابتناء على الجادة مقام البيان بان تعلمت غيره من موافقة المذاهب الثلثة في التنوين ومن موافقة الكوفيين في قلب الالف ياء في نحو واموساه ومن حذف النون في التثنية والجمع قياسا على التنوين فلا تنال الامل اه ما قاله شرح قوله والشكل حتما الخ يعني انه اذا كان اخرما تلحقه الف الندبة مفتوحا فلا خفاء في انه لا يغير عند الحاق الف الندبة فان كان غيره بان كان مضموما او مكسورا فالواجب ان يفتح ان لم يكن موقعا في اللبس فان كان ذلك الفتح موقعا فيه لا يغير ذلك الشكل بل يتبع له حرف مجانس لذلك الشكل بان تقلب الف الندبة واوا ان كان الشكل ضما وياء ان كان كسرا وذلك الالف تلو ذلك الشكل فلذلك غير باولى ويتضح ذلك من تمثيل الشارح اه قوله نحو واعلامكي الخ مسيس في ندبة غلامك للمخاطبة قوله واغلامهو في ندبة غلامه للمذكر الغائب قوله واغلامكموا في ندبة المخاطبين اه

{تنبيه} يجوز في هذه الامثلة ايصال هاء السكت بان يقال واغلامكيه وواغلامهوه

وواغلاملموه على ما يأتي ووافقا زد هاء سكت الخ كما درج عليه ابن عقيل وسيأتي

في كلام الشارح اه قوله الايا عمرا عمراه الخ وفي ص وغيره فلا يقال لا شاهد في اخر

البيت كما تعين انعدام الشاهد في اخر العجز لان اخر الصدر محل وقف لا محل وصل اه

حاصله اجاب شيخ بانه محل وصل لا وقف لانه لو كان محل وقف لوقف على الهاء وليس كذلك

فمنابل الوقف هنا على واو الاشباع فالنطق عمراهو الاعمراه فهو وصل لا وقف اه قوله وان

تشاء فالمد الخ} فهذا صريح في ان لحاق الالف باخر المندوب جائز لا واجب كما قدمناه اه

وبهذا صرح ص هنا فانظره في حاشيته قوله بل اجعله كالمنادي الخ اه قوله والها لا تزد}

لا يخفي ان قوله والها عطف على فالمد فهو صريح في ان الحاق الالف الهاء جائز لا واجب وهو غير

محتاج اليه لانه مجرد تصريح مفهوم قوله ووافقا زد هاء سكت ان ترد كما نقل به من

جناب شيخنا العلامة مرشد الطالبين قطب دائرة علوم الملة سيد السروري عطاش المتعلمين

بارك الله رحمته واسع متعنا الله بطول حياته ونفعنا بعلومه انه صرح بالمفهوم

ليفيد ان حذف المد والهاء معا جائز واذا لم يصرح به لا يعلم ذلك وان علم جواز كل واحد

منهما لاحتمال ان يكون ممنوع الخلو عنهما معا وان كان يظهر من فاعلية ضم الجائز الى الجائز

جائز اه وعلى هذا اجرى الشارح حيث قال تركهما قلت الحمد اه قوله ويستغني

عنهما الخ} ب لا يلحق المد ولا الهاء غير محتاج لا على النظر الى جانب الجواز فحصل

الفرق بينه وبين ما في المتن اه قوله وقائل واعبديا الخ يعني انه من قال في المنادي

المضاف الى ياء المتكلم يا عبدي بسكون الياء يقول واعبديا وواعبداه اذا ندب

المضاف الى ياء المتكلم على لغة من قال في ندائه يا عبدي بسكون الياء حاشيته يجوز

في

صرح ... الهاء فقط ... ولم يذكر ... زيادة الياء ... [illegible]
... [illegible] ... الالف
الثالث ... [illegible]

فيه الوجهان فتح ذلك الياء لاجل الف الندبة وحذفها مع فتح الاخر اما اللغات الباقية فعلى لغة فتح الدال وكسرها وضمها وعلى لغة قلب الياء الفا لا يجوز فيه الا الثاني اعني واعبدا او اما على لغة فتح الياء لا يجوز الا الاول اعني واعبديا كما هو ظاهر من الش فالمصنف اقتصر على صورة جواز الوجهين ولو حذف غيره ترك اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

في الترخيم

قوله حذف بعض الكلمة والمراد بالكلمة ما يطلق عليه في الاصطلاح انه كلمة وان لم يكن كذلك في الاصل كمعدي كرب اه شرح قوله تخفيفا خرج به ترخيم ضرورة وسيأتي في اخر الباب وترخيم تصغير كما سيأتي في بابه فليس الترخيم فيهما للتخفيف بل للضرورة والتصغير وان وجد فيهما تخفيف في نفس الامر لكنه غير مقصود وانما خص بالتعريف لانه المقصود عند الاطلاق في عرف النحاة ولانه المقصود هنا دون غيره لما فيه من الاحكام المختلفة فذكر ترخيم الضرورة هنا استطرادي اه ش مع بعض زيادة اه قوله ترخيم الحذف اعترض بانه الظاهر يلزم منه تعليل الشيء بنفسه كما يظهر من صبان وغيره اجيب بان المعنى لصلاحيته اسم الترخيم كما يقال مبتدأ لتجرده الاسم عن العوامل اللفظية اي لصلاحيته اسم المبتدأ لتجرده اه ما قاله محشينا العلامة باديج قال شيخ هذا هو معنى ما قاله شيخ من ان المصدر الذي هو الترخيم حاصل بالمصدر بكونه مرخما فهو علة غائية اه او يقال انه من تعليل الخاص بالعام فهو بعيد اه قوله جوازا اخذ ذلك من قوله وجوزنه اه قوله بشرط كونه معرفة مفردا معرفة ويؤخذ هذا الشرط من المتن من جعل ال في المناد للكمالية كما قاله ش با اه قوله وكذا لا يوجد من المستغاث الخ فذرع بكذا الكوفيها اليسامح

الا بجواز ... المنكور ... لا يعلم ... الكلام ...
وقد يقال يؤخذ ذلك من علة الترخيم لانما التخفيف وهو لا يتحقق ... اذا دعي لامانع

سہ ہکو سر

المحض ويأخذ هذا ايضا من البيت بناء على ان اسم المنادى لا يطلق في الاصطلاح الا على المحض وان صدق عليهما قوله اتفاقا راجع لقوله ولا المندوب لا غير كما يظهر من ايراده دون ولم يعلل ولا المضاف لكونه مذكورا في ما بعد دون اضافة واسناد الخ وشبه المضاف يحمل على المضاف اه قوله في قوله من نادى كم اشار به الى انه دعا بمعنى نادى الاصطلاحي لا اللغوي اه شرح قوله او ثلاثيا او لا الخ قد يعترض بان الحق ان يقول رباعيا فما فوق او لا لان القيد في ما بعد ذلك لا يكون ثلاثيا يجاب بانه اقتصر على هذا نظرا الى جانب طول الكلام اه شرح قوله وفرد بعد الخ ما انه الرخم بحذف الهاء لا بحذف فحذف بعد شهر ولو كان لينا ساكنا علما رابعة فصاعدا على ما سيأتي اه اش قوله العلم بدل من الرباعي هذا من تقديم الصفة على الموصوف وجعل بدلا من المتقدم فكان المتأخر معقودا بالذات كما هو في الاصل الخ مع انه قوله دون اضافة الخ ولا يخفى ان اشتراط عدم الاضافة والاسناد لا يختص بالخالي من الهاء بل كلا لك غيره لكن يعلم ذلك في ذي الاسناد من قوله وقل ترخيم فلا اعتراض به فالمحل ورخم ذكر دون اضافة فقط انظر الجواب

قوله متم الخ احترز به عن الاسناد التوصيفية والاضافية كما في صاه فتأمل نظر المصرح كذا في الاصل

قوله ساكنا الخ صفة مخصصة لا كاشفة على ما في ت ويعلم ان يكون فيما قبله حركة متجانسة من قوله والخلف في واو الخ فلا يرد ما في مرح من ان الاولى ان يقول بدل لينا مدة اذ نحو أمثل كذا في اعلاما الخ وكونه رباعيا فصاعدا موجود فيهما اه قوله بهما فتح قفي الخ بيان الفتح بالواو والياء الخ كان ما قبلهما مفتوحا اه قوله لفظا وتقديرا الخ واذا كان في اللفظ فقط فهو شامل لهما تو زم كما اشار اليه الشارح سابقا ولاحقا وصرح به في الحواشي اه قوله الكلمة الاخيرة الخ جميع ما عالي النكر

بالله

علم ان كلام الناظم وجوزنه مطلقا الى واحطلا فيما كان الترخيم بحذف حرف واحد وهو الهاء ومن قوله واحطلا شامل لهما جزئين وما بالكلمة فلا اشكال باقتصار شرطي عدم الاسناد والاضافة بالثاني لان نحو الكلام الاول لا يكون مبني هذين الشرطين كما لا يخفى فتأمل والله اعلم اه كما يشير اليه قوله دقره م

الى جانب الاصل والا فلا يصح في الاصطلاح ان يقال في المزجي انه كلمتان اه قوله تركيب
مزج ؛ معلوم من قوله وقبله ترخيم ع وقوله دون اضافة اه قوله وذا عمرو ع) بان القائل
لكونه قائلا بالقياسية ولو في باب النسب مع كونه امام النحو اه قوله ونص على منعه ع)
ب اختلف قوله في بابي النسب والترخيم فالمعتمد انما هو الاخير على قاعدة انه
اذا اختلف قول الواحد انما يعتمد القول المذكور في باب ذلك الحكم لان الذكر في باب غيره لا
يقتضي ان يكون على الوجه الاوجه كما ذكر بعض الشراح في باب الكلام سواء كان عامل
الجر في المضاف اليه اضافة ام تبعية كما اسلفناه هناك اه ش م قوله فالباقي استعمل ع)
ب اذا اعتبر انه حذف منه شئ فاستعمل الباقي كما قد كان قبل الحذف من لا تغيره والمراد
بما في بما فيه في الحالة من حركة اوسكون كما اشار اليه الشارح اه قوله بتلك الضمة ع
ب الضمة المعلومة قبل الحذف من ليس بالضمة الحادثة اه قوله لغة من ينتظر ؛ قال بعضهم
لعل الانتظار هنا بمعنى النظر بين اعتبار ما حذف لانه ليس فيه انتظار انه سيجيئ
وقال بعضهم انه الانتظار بمعنى التنبه اه قوله وهي الاكثر ع من فلا يحتاج اليك
فلذا بيناه اه قوله واجعله ع قال ش م والظاهر ان الهاء في اجعله عائد على
الباقي لكن الضمير المستتر في كان وفي تمم وهو خبر كان وبالآخر متعلق بتمم و
وضعا صفة لكلا آخر بين ان لم تنوه المحذوف فاجعل الباقي كما قد كان متمما
بالآخر الوضعي اعتبر انه اسم برأسه هذا هو الاولى بالنظر الى المتن وما ذهب
اليه الشارح خلافه حيث قال بين الحرف الذي فيه فمتمم خبر كان او حال
من الضمير المستتر فيه على جعلها تامة وحذف متعلق تمم بين تمم به سابقا كالحرف
قوله بالآخر نائب فاعل تمم على جعل الباء زائدة او حال من الضمير المستكن في

من الذي يظهر انه
لا اختلاف لان
ما في باب الترخيم
الحكم وما في باب
النسب النقل والنقل
لا يلزم الحكم لندرته
ه

قوله والظاهر والله اعلم ان وضعا متعلق بتمما بالنسبة الى المتن والشرح من ضمنها في الوضع بين
لا في الحال كما يظهر من الملوي وقوله بالآخر متعلق به ايضا بالنسبة للمتن واما بالشرح
فالاظهر انه حال من ضمير كان والباء بمعنى في واسم كان غير مؤنث وكذا كل ضمير
تمما عائد الى الكلمة والعائد الى الاسم محذوف تمم به فتدبر اه

كان هذا على جعل الباء بمعنى في ووضعا حال من الاخر او صفة له بان جعل الحرف الذي قبل المحذوف كما قال كان ذلك الحرف متمما به اخر الاسم حال كونه وضعا فتفسير الشارح في اخر الشرح انما هو حل معنى قوله هي لا حل تركيب اه قوله بضمة حادثة في الغرف في يا منص بالاعتبار كما اتضح اه قوله فعلى الاول في شروع في الاحكام العارضة من ذكر اللغتين السابقتين قوله فعلى يعني انه اذا رخم الذي قبل اخره واو قبلها ضمة فان نوحظ لغة من ينتظر يقال باثبات الواو وان لو حظ لغة من لا ينتظر فلا يجوز اثباتها لانه حينئذ اسم برأسه فيلزم بقاء الاسم اخره واو وقبلها ضمة وهو غير وارد في كلام العرب بخلاف الاول فانه باعتبار انها في حشو الكلمة كما نص عليه الشارح اه قوله على المذهب في من جهة استعمال العرب اه قوله وكذا في كروان في نحو فيهما بغير تغيير لان الواو فيهما ليست بعد ضمة اه قوله اسم متمكن في من حيث ذاته فلا اعتراض لان هذا المنادي غير متمكن عندنا اه قوله وكذا القول في علاوة في لانه ليس على البناء على بنية حشو الكلمة اه قوله حفصة ولا يخفى ان التفريع عند الرامية لانه علم برأسه والحفص علم لرجل فحصل الفرق بالتاء اه قوله ولا مضطرا في الحلم ان الترخيم ثلثة انواع ترخيم المنادى وترخيم ضرورة وترخيم تصغير وسيأتي الاخير في باب التصغير وذكر ترخيم الضرورة هنا لعدم باب الضرورة اه ثم ان الترخيم الضرورة شرطين الاول صلاحية الاسم للنداء والثاني كونه اشارا علي ثلثة احرف او بتاء التأنيث ولم يطلع المصنف على الثاني ولم يجد الجواب فانظر

قاله عفي الفقير

تدل على التعيين معلوم من الملاقه اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الاختصاص

لما كان الاختصاص والتحذير من المنصوب المحذوف عامله رتبهما بالمنادى اه قوله وهو اسم معمول الخ والضمير عائد على الاختصاص المعلوم من الترجمة لا على الترجمة حتى يلزم الاستخدام ثم ان اسم الاختصاص صار اصطلاحا عرفيا على الاسم المنصوب على الاختصاص والا فلا يصح الاخبار بانه اسم الخ اه ما قاله الشيخ باوم قوله معمول لاخص الخ قد يقال فيه قصور لان له لكن ان يقول معمول الخ قال ش م يمكن ان يدفع بانه نظر بانه لم يعتبر المفعولية في التعريف بل في الحكم وانما اعتبر في التعريف المعمولية اه قوله وان كان ايها الخ اي الاختصاص اي الاسم المنصوب على الاختصاص الخ كما يتضح مما ذكراه في قوله الاختصاص كنداء الخ واعلم ان الاسم المنصوب على الاختصاص نوعان اما ان يكون ايها او ايتها فحكمه حكم المنادى فيضمان ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع محلى بال الجنسية واليه الاشارة بالبيت الاول واما ان يكون غيرهما فهو منصوب لفظا وتقديرا ثم ان الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة امور احدها افادته الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد و النداء قد يكون كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في امور كثيرة اختصرت اوائلها في ص ثم ان الغالب ان يكون المقدم على اسم المنصوب على الاختصاص ضمير متكلم اه ملات قوله في بنائه الخ هذا صريح في ان الكلام فيما اذا كان الاختصاص ايها فظهر ان المراد بقوله كنداء اظهار مشاركته للمنادى في الاحكام لا في الامور الثلاثة التي قدمناها اه قوله دون يا الخ هو ولا غيرها فاكتفى بذكر الاصل

بكذا اكد معلوم

قوله الاختصاص كنداء اي في كونها معمولا لفعل واجب الحذف وكونها معربا تارة ومبنيا في وجه الشبه مطرد في جميع انواع الاختصاص ايا او غيره قوله وقد يرى ذلك اشارة الى احد امور الفرق بينهما كما كان قوله دون يا كبيرة لك والفرق بكونها مسبوقة بشيء مشير بالمثال حيث قال باثره مع تركه ادعوني ايها الفتى ولعل هذا ظاهر البيت كما يدل عليه هنا عن شارح ابن عقيل خلافا للشارح هنا لما الاوضح رحمه الله يجمع ثم ان الاختصاص خبر معنى والنداء انشاء كما في ص فانظر وجه الفرق بينهما اه فانظر كلما وحرره

معمول

قوله وفي اثنائه الخ ولا يخفي ان الامور المعرفة للمنادي ليست خاصة بما كان الاختصاص فيه ايها او ايتها اه قوله بعلاسم بمعناه الخ من بعد اسم يحققه كما رجوني ايها الغني او يشاركه كنحن العرب الخ كما في ت اه قوله كايها الغني الخ والمثال في حال كون الاختصاص بايها اه قوله وقد يجئ بدون اي الخ هذا هو النوع الثاني اعني ما لا يكون الاختصاص به وبا اي وذلك ثلثة انواع ايضا احدها المعرف بال والثاني المعرف بالاضافة والثالث العلم وهذا الاخير قليل كما في ت واقتصر المصنف علي الاول اعني مصاحب ال وجمهور م بان المصنف لم يرد ذكر هذه الانواع لكن لما قال اولا كذلك ويوهم انه لا يكون مصاحب ال كما ان المنادي كذلك فالغرض دفع هذا الايهام ونبه عليه انه قد يكون مصاحب ال فلا حاجة الي الاستشكال بعدم ذكر باقي الانواع اه قوله منصوبا الخ واليه اشار بقوله كمثل نحن العرب الخ اه قوله وقد يجئ مضافا ترك الشارح العلم لقلته من ذكرها كما ذكر اه في حاشية تمت الخ والباعث علي الاختصاص ثلثة فخر وتواضع وزيادة بيان كما في ت وغيره و الله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ٥

في التحذير والاغراء

لما كان التحذير والاغراء متحدين في غالب الاحكام جمعهما في باب واحد انظر الحواشي اه قوله تنبيه المخاطب الخ قيد به لان تحذير الغائب والمتكلم شاذ كما يأتي في كلام الشارح [illegible] عليه اه قوله وهما منصوبان الخ ان ارجع الضمير الي التحذير والاغراء بناء علي انهما صار اصطلاحا في الاسم المنصوب علي التحذير والاغراء للزم الاستخدام لان المتقدم في الشرح في كلام الشارح انما هو باق علي مصدريته ولا يصح جواز ان يعتبر انه عائد علي التحذير والاغراء المعلومين من قول الشارح لانه لا يعلم منه ان يوجد التحذير والاغراء مصطلحين في الاسم المنصوب فلا سبيل الا ان يقال انه عائد علي الاسمين الذين

تعلقهما

نعلم انما التحذير والاغراء فتشمل فيه المحذَّر والمحذَّر منه والمغري به كما يعلم من كلام الشارح السابق اه شم
قوله اياك والشرّ ﴿ يعني انه اذا كان المحذر منه معطوفا على المحذر مع اياك ينصب بفعل واجب
الحذف وستعرف حكم غير هذه الصورة اه قوله المعطوف عليه المحذر منه ﴿ اقتصر عليه
مجاراة للناظم والا لا يتعين به المحذر منه كما ستعرف اه قوله محذِّر بما ﴿ اسند
الحكم الى المتكلم وذلك غير منظور اليه في عرف النحاة فهو اشارة الى ان المتكلم في هذا الباب
منظور اليه في عرفهم لانه قد اصطلح المحذِّر بالكسر كما اصطلح المحذَّر منه والمحذَّر كما في
الحواشي اه ما قال الشارح قوله سواء كررته ﴿ كما يعلم مما بايدينا اه قوله والاصل ﴿
انظر الشارح او تجد تفصيل المذاهب في نقل بر العوامل في هذا الباب اه قوله ودون عطف ﴿
يجب ايضا اضمار العامل بدون العطف فحصل مع ما قبله انه يجب اضمار العامل حال
كون التحذير باياك سواء وجد العطف ام لا فاعترض بعدم ذكر التكرار وان فهم التعميم فيه
من السكوت قال الشارح تركه لعدم الخفاء لانه ليس في التكرار امر زائد على ما علم من باب
التوكيد اللفظي سواء كان المكرر محذَّرا او محذَّرا منه بخلاف العطف لان العطف في هذا
الباب ليس كالعطف في غيره لانه قد يكون العطف على المحذَّر والمعطوف المحذَّر منه
كما ستعرف فلمعناه سوى العطف ذكره هيئته فاحتاج الى ذكر مقابله فنفهم التعميم في
التكرار من السكوت ويعلم ذلك ايضا من قوله الاتي وما سواه ستر فعله ﴿ كما ستعرف اه
قوله وما سواه الخ ﴿ اي لا يجب اضمار العامل فيما اذا كان التحذير فيه بغير اياك
الا اذا كان مع عطف او تكرار فيجب ايضا الاضمار فظهر انما هو باياك سواء فيه وجود
العطف والتكرار فتقديم العطف خاصة فيما سبق لما ذكرناه من اظهار حينئذ لما فهم من
الخفاء كما تقدم اه ﴿ فائدة ﴿ ان العطف في هذا الباب على ثلثة انواع عطف المحذر على مثله نحو اياك

وزيد ا وعطف المحذر منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها وعطف المحذر منه على المحذر نحو اياك والشر ورأسك والسيف والتكرير على نوعين تكرير المحذر وتكرير المحذر منه اه من خ تنبيه فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز عطف المحذر منه على المحذر فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى العامل وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به وكذلك الاسد مفعول اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد اه من الرضي ٥ قوله ثم حذف من الاول المحذوف يصدق الحذف المذكور على المحذر والمحذر منه والمراد هنا الاخير لان المحذوف هنا في الحقيقة حذف الارنب وهو المحذر منه اه قوله واياه اشذ لان المتكلم قل ما يصدق عليه الحذف المخاطب ولو عقلا بغير جهة الاصطلاح بخلاف الغائب قال ش بالعلة لقلة الاستعمال من المتكلم اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ٥ ثم انا نزيد ان نبين بعض عقود ومخلات هذه البيان في تحفة ابو الورد وهو ملتزمه تحت تحفة ٥

قوله اياكم الاعياء الخ اي اذا ذكر المحذر والمحذر منه او عطف المحذر منه على المحذر نصب واجبا بفعل واجب الاضمار لما ستعرف وهذا هو فيما اذا كان التحذير مع اياكما تعرف اه قوله ياحذر كم الخ وتقدير الشارح للعامل في هذا الباب على اقوال مختلفة انظرت او اش اه قوله تنبيه المخاطب غالبا الخ قيد به احترازا مما جاء على الشذ وذ للغائب والمتكلم لعله اعتبر قول من قاس عليه الا فلا حاجة الى احتراز الشاذ اه قوله دون اياك الخ قال ش م والظاهر انه حال من الاغراء فلا كره لدافع التبادر مع الظن من ان الاغراء قد يوجد فيه اياكما يظهر من تشبيهه للتحذير فاعترض بان قوله انصب بفعل الخ يقتضي ان اضمار العامل جائز فيما هو بغير اياك او معها مع عدم العطف او التكرار وليس كذلك لانه يجب الاضمار فيما فيه اياك سواء كان مع العطف او التكرار ام لا كما عرفت اجاب ش م بانه يؤخذ ذلك من قوله انصب بفعل الخ وذلك انه لما اعاد النصب بعد قول السابق نصبا الخ يؤخذ منه ان النصب السابق غير هذا النصب فيظهر انه اذا وجب اظهار عامله وممتنع ولا شيء في هذا الباب ما يجب اظهار العامل فتعين الاخير فيظهر

اسماء الافعال

في أسماء الأفعال والأصوات

انظر رضي الله عنه صحيفة ٨١ جزء ثاني تجد تفصيل كونهما أسماء وحقيقتهما فيه فانظره اه جمعهما في باب واحد لما فيهما من اتحاد الحكم كما يظهر مما يأتي في كلامه ولأنها كنايات عن الأصوات كما أن أسماء الأفعال كنايات عن الأفعال اه قوله ما ناب عن فعل الخ قال ش م والظاهر أن ما جنس وناب عن فعل فصل أول فخرج به غير نحو المصدر النائب عن فعله في نحو ضربا زيدا ونحو الوصف الذي هو صلة أل ونحو الوصف المعتمد على استفهام ونحوه كأقائم الزيدان لأنه في تأويل أيقوم الزيدان اه قوله كشتان وهو فصل ثان خرج به جميع ما عدا اسم الفعل لأن معناه حال كونه النائب عن جميعه أنه موضوع للدلالة على لفظ الفعل مع اعتبار دلالة الفعل على معناه لا من حيث هو هو كما تقدم في باب الكلام وهذا هو التحقيق من المذاهب فيه انظر ش م ومن اه ويأتي فيما ذهب إليه الشارح تغييره اه قوله معنى واستعمالا لا يحتمل أن يكون بيانا للمتعلق النيابة لا أخذا من تمثيله بعد مطلق التمثيل فقوله واستعمالا الظاهر أنه عطف على عمل الفعل فيستلزم أنه يشمل فيه جميع ما عمل عمل الفعل مع النيابة عن الفعل وذلك باطل كما اتضح فلذا فسر المصنف بقوله الآتي والمراد بالاستعمال الخ فهو صريح في أنه معنى في الاستعمال في كونه أيضا عاملا غير معمول فاعترض بأن الفعل ليس كذلك لأن من الواضح أن الفعل يكون منصوبا ومجزوما وما يلزمه واجب وجوازم إجابة وح فانظره لكنه لا يخفى ما فيه من التكلف فالأولى ما نقل عن شيخ من أن المراد بالمعمول فيه ما يكون معموليته مقصودا بالذات من حيث جهة الإعراب وهو الفاعلية والمفعولية مثلا لا ما هو مجزوم مثلا فافهم اه ويحتمل أيضا أن يكون تفسير الشارح بمعنى واستعمالا لا تفسيرا بما علم من تمثيل المتن اه قوله وكذا أوه الخ انظر وجه تفريقه بكذا اه

قوله ما بمعنى افعل الخ ومعلوم ان افعل علم للتوافق وليس مراداهنا بل المراد هنا ما يتعلق به
هيئة الامر في اي صورة كان من ادخل واضرب ونحو استخرج اه ش قوله كأمين مجرد
التمثيل لان طريق كونه بمعنى الفعل معلوم مما تقدم اه ش م قوله وكفى بكثرته الخ يحتمل
ان فاعل كفى بكثرته فالباء فيه زائدة قوله انه منه نوعا منصوب على التوسع في انه على
فاعله ومعنى انه وان يطرد فالمعنى كفى ان يكون هذا النوع كثيرا من غيره في وجود مقيس فيه
دون غيره فهو دليل لوجود النوع المقيس فيه ويحتمل ان فاعله قوله انه منه الخ فالباء في بكثرته
بمعنى في فالمعنى بعكس ما ذكر قال ش هذا الاخير هو الاولى لان المناسب هنا ان يبين
دليل الكثرة لكونه في المثال اه قوله والفعل من اسمائه الخ من فعل الامر كما في ص لانه قياس
هذا النوع ان يكون امرا كما في الرضي وان كان شاذا من جهة القياس كما هو كذلك في
جميع انواع اسماء الافعال الا نحو نزال اه قوله عليك) واختلف في هذه الكاف انظر
اش او رضي اه قوله واليك بمعنى انتح الخ هذا شاذ لخروجه عن قياس هذا النوع
على ما تقدم عن الرضي لكن ذكره الشارح تبعا للاشموني نظرا الى مجرد جهة كونه
ظرفا ولو على غير جهة وظائف هذا النوع اعني نوع الظرف فلو فسر الشارح بالامر دون المضارع
لا نعدم الاشكال فيه نظير ما مر انباء قوله كذا رويد بلد الخ واعلم ان رويد وبله تأتيان على ثلاثة احوال الاولى نصبهما
لما بعدهما مع بنائهما على الفتح والثانية النصب ايضا لكن مع التنوين والثالثة خفضهما لما بعدهما
فلا تكونان الاخير منونين لانه مضاف اليه لهما فعلى الاولى هما اسما فعل وفي الاخيرتين مصدران فالى
الاولى اشار بقوله كذا رويد بله ناصبين بناء على ان الهيئة مراد في المتن من مع بنائهما كما ظهر في الذكر
والى الثالثة الاشارة بقوله ويعملان الخفض الخ ولم يذكر الثانية لاقتصاره على ذكر حالتي تغير عملهما
فقط فمراده بالذات انهما يعمل الجر حال كونهما مصدرين مع انهما يكونان اسمي فعل عند عمل النصب اه

من غير تغيير

موخ مع تغيير ما انظر ص في حاشية قوله ويعملان الخفض عبد جوابا آخر اه فان قيل يستغني عن قوله
ناصبين بقوله ويعملان ح لانه يظهر منه ان كونهما اسمي فعل ليس في حالة الخفض فيظهر ان ذكر
(انه ذكره) في حالة النصب وبأتي ان كل اسم فعل يعمل عمل فعله يجاب بانه ذكره تبعا لذكر الخفض
لا المقصود بالذات مع ان كونهما اسمي فعل موقوف على حالة النصب اه ش م قوله غير منون حال
من رويد كما لا يخفى فظهر ما فيه لانه قد اتضح مما ذكرنا ان هذا القيد ثابت لهما معا فلا يناسب
تفسيره هكذا اجيب بانه ترك القيد في بله لما في بعض الحواشي من انها قد تكون غير منون غير
اسم فعل ولا مصدر بان يكون بمعنى كيف وغيره فانظرت او غيره اه ما ستفيد من ش م قوله
للمفعول (دون الفاعل على الاصح) انظر في حاشية قوله رويد زيدا اه قوله من امهاله
بنصب الامهال لان رويد في المثال مصدر نائب عن فعله كضربا زيدا كما ابعد اه قوله لانه رويدا
علة للحكم عليهما بالمصدرية ولو في الاصالة اه قوله تصغير الترخيم اي تحت الزائد والاثم صغر
كما يأتي في باب التصغير ان شاء الله انظر ص قوله واحكم بتنكير الذي ي الخ انظر اشمو بخدوجه
كونه معرفة بعدم التنوين ومنكرا بوجوده اه (تنبيه) واعلم ان اسم الفعل المعرف من قبيل علم
الجنس او المعرف بال العهدية او الجنسية على تفصيل الخلاف انظر في حاشية قوله واحكم بتنكيره و
الش في التثنية اه قوله وما به خوطب الخ اي ان اسم الصوت في عرف النحاة ما يخاطب به غير العاقل
اما للزجر او الدعاء حال كونه متشابها لاسم الفعل وما يحكي به صوت ما لا يعقل حيوانا كان او جمادا
فما ذكره المصنف هو النوعان بقي نوع ثالث وهو الاصوات الخارجة عن فم الانسان غير موضوعة
وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف فان المكره لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها
بلفظ اف فالحاصل ان اسماء الاصوات ثلثة انواع اه رضي من آخر صحيفة ٧٩ جزء ثاني
محل تفاصيلها فظهر ان المصنف لم يذكر هنا نوعا منها وهو الاخير احباب ص ملخصا مع

المهملة مامتي بان ذلك النوع ليس كلمة لكونه ليس موضوعا اصلا لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع ولا يكون هذا الجواب منافيا لما في الرضي من ان هذه الاقسام الثلثة ليست كلمات لكونها ليست موضوعة ثم الفرق بينه وبين غيره فانظر الشافي فيها

قوله من مسمى اسم الفعل الخ في الاكتفاء به عدم احتياجه في افادة المراد الى شيء اخر فخرج به ما ليس كذلك انظر اش في التنبيه مع ص اوت اه ثم لفظ مسمى اسم فاعل من اسمى كما لا يخفى لكنه بمعنى مسمى لان اسمى يأتي بمعنى سمى كما يظهر من مختار اه قوله وفي عماء الضمائر الخ والظاهر قيه وفيما بعده ان الله عماء عام لا يختص كونه للمتشرب بخلاف المثال الاول اه قوله والفعل منهما الخ والظاهر انه لم يسمع الفعل الالهما اه قوله اجدا حكاية الخ انظر من اه قوله في انها عاملة (وفي جامع جاعات الامالي فانظره)
وليس لها محل كما لا محل لاسماء الافعال اه من خ قوله فهو قد وجب الخ اي به لان معنى والزم الخ احكم بلزوم بنائه في كلام العرب ولا يلزم منه وجوبه من حيث قانون النحاة فالمعنى فهو قد وجب لادلة اثبتها النحاة اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمأب ه

{نون التأكيد}

لما فرغ من مباحث الافعال وما في معناها شرع في بيان خاصتها وهو التوكيد واغا في في هذه القصة لما فيه من احكامه من بنائه الاخر وغيره كما ستعرفه اه

قوله للفعل توكيدا الخ وهذا الكلام صادق على كون الفعل مؤكدا ومؤكدا لكن يتعين هنا الاخير واما ان يجعل توكيد مصدر المجهول فتعين الثاني كذا انقل عن ش ع

قال ش م انه ...

قال ش م ان صدق عليه كون الفعل ماكدا غير ظاهر حيث قال بنونيها ولم يذكر المفعول فانما الظاهر الثاني كما لا يخفى اه قوله بنونيه ح قد يقال ان التوكيد ليس بمجموع النونين بل بكل واحد لان احدهما ثقيلة والاخرى خفيفة يدفع بان التثنية يكون كالجمع في افادة الاحاد مع انه يدفع ذلك قوله فما كنونى اذهبن ح اه ش مع زيادة اه قوله يا كلنا افعل فى ح ومعلوم ان افعل علم النحو افتح فلا يدخل فيه نحو استخرج ولا نحو اضرب يجاب بانه قد يطلق في اصطلاحهم الميزان كناية عن جميع موزوناته فالمراد بافعل الامر مطلقا كذلك قوله ويفعل اه ش ع قوله وهو صيغة افعل ح اعترض بان الصيغة ما اتفق حركته وحروفه بلا تغير كما هو ظاهر فيأتي المحذور المار في المثال اجيب بانه قد تقدم في المثال ان المراد بافعل جميع الامر فكانه قال صيغة الامر فاعترض باتحاد المبتدأ والخبر لان المعني وامر الفعل صيغة امر الفعل وذلك لا يجوز اجيب بان قوله فعل الامر بيان للذات المؤكدة وقوله وهو صيغة الخ بيان لهيئة ذلك الذات فالمعنى وصيغة فعل الامر كصيغة افعل في ما تعلق به صيغة افعل وقد علمت ان المراد بالهيئة هيئة مطلق الامر لا خصوص صيغة افعل فتأمل كذا يقال عند قوله وهو صيغة يفعل اه ش م قوله اتيا ذا طلب فى ح يعني ان مؤكد محل التوكيد بالنونين في ثلثة مواضع الاول في ذى طلب والثاني في فعل الشرط باما خاصة والثالث في جواب قسم بشرط ان يكون الفعل مثبتا و مستقبلا وجاء التوكيد بقلة بعد ما ولم ولا وغير اما من ادوات الشرط واليه اشار بقوله وقل بعد ما اه قوله وفي هذا ترك ح هذا مع من السابق والتوكيد في هذا الكثير تفيئة اه قوله في جواب قسم ح هذا معلوم من المقام ولانه ما يصلح للدخول النون في كلام القسم انما هو الجواب اه قوله وبعد لا وغير اما ح اعاد عامل المعطوف عليه فيهما حصوصا لما في اش من ان فيهما خلافا بين المصنف وغيره وان كان الخلاف

ولكن وجه الشمول خفي الا ان يقال بتغيير العبارة واقامة المظهر مقام المضمر ايماء خفي لا كذلك فتأمل اه

في الاولين لكنه لم يوجد اثره بين المصنف وغيره كما استفيد من شرح قوله وكذا بعدهما فرقه لاختلاف النوع اه قوله واخر المؤكد هذا هو الاصل والبواقي الآتية طارئة اه قوله اي ذي لين هذا على احد القولين المارين في الفتح بالمصدر في بابه اه قوله تحرك اي حركة من اطلاق الملزوم وارادة اللازم اه قوله قد علمها من علم ذلك الحركة قبل دخول النون لان الحركة المجانسة محل اثبت في فعل التثنية وجمع المذكر والمخاطبة لا لاجل النون بل ابقيت على حالها حينئذ فالى ذلك الاشارة بقوله قد علمها هذا هو مخالف لما ذهب اليه الشارح حيث قال كما ياتي فهو اذاً قوله قد علمها بيان للموانع من قد علم المجانس من باب التصريف فمعنى قوله كما ياتي في باب التصريف اه قوله لالتقاء الساكنين انظر هل اه قوله لخفتها اي وان كان فيه التقاء الساكنين لكنه اغتفر فيه لاجل الخفة اه قوله هذا اي ما تقدم من قوله واخر المؤكد افتح الى هنا والمعنى انحصار ما تقدم الا اذا كان اخر الفعل الفا فلا اعتراض بان هذا الاستثناء يفيد انه ليس شيء مما تقدم آتيا فيما فيه وليس كذلك لانه يجب في خواصه فتح ما قبل الاخر كما ستعرف اه شرح قوله وخبره في المجرور اي خبره في المجرور وهما عطف العاطف على مذهب الناظم من جوازه في النثر ويقال ان المجرور قد يطلق على مجموع الجار والمجرور تسامحا فكانه قال في الجار والمجرور المستكن فيه وهو استقر ونقل عن شيخ ان المجرور كناية عن كل مجرور دخل فيه في وهو هنا لفظ اخر في البيت فكانه قال وخبره في اخر كما تقول جلست عند فلان خير جلست عند زيد فكانك قلت جلست عند زيد وقوله وخبره في المجرور يقال ذلك في كل موضع وقع فيه الجار والمجرور خبرا وكان الجار لفظ في كما يقال جلست عند فلان في كل موضع اردت

فيه الاخبار

فيه الاخبار من جلوسك عند زيد او عمرو او بكر او غير ذلك من الاعلام ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف فانظر الصافي

قوله رافعا غير الياء بان كان رافعا للاسم الظاهر او الضمير المستتر او نون الاناث غائبا او حاضرا فلا يخفى ما في كلام الشارح من القصور حيث ترك الرافع لنون الاناث والف التثنية اجاب شارح بان المراد بالظاهر في قوله رافعا للظاهر ما يظهر في النطق لا ما قابل جميع المضمرات فيشمل في البارز ومنه نون الاناث فاعترض بانه لا حاجة الى ذكر الالف ثانيا كما لا يخفى اجيب بان ذكرها خاصة اهتماما بشأنها لكونها متفقا في البيت ولو في حكمه اخرا فاغتنم اه تنبيه يجب فتح الياء المنقلبة عن الالف فيما ذكر ابقاء على ما تقدم في قوله وآخر المؤكد كما عرفت اه قوله في واو وياء الخ وان قلت فيه اقامة الظاهر مقام الضمير لانه يكفي له ان يقول وفيهما كما هو واضح اجيب بانه دفعا لتوهم ان الضمير راجع الى ما قبل الواو والياء كما يتبادر من المحل اتكالا على ما تقدم اه واعلم ان حاصل ما ذكر ان اصل الفعل المؤكد بالنونين فتح آخره واليه اشار بقوله وآخر المؤكد الخ ثم ان كان ذلك الفعل رافعا الضمير لين غير الف بان كان الفعل لجمع المذكر او المخاطبة يبقى آخره على حاله التي قبل دخول نون التوكيد من حركة مجانسة لذلك الضمير ويحذف ذلك الضمير نحو اضربن واضربن فان كان الضمير المرفوع الفا بان كان الفعل للتثنية لم يحذف بل ابقيت على حالها والى ذلك اشار بقوله واشكله قبل مضمر الى الا الالف ويستثنى منه ما اذا كان اخر الفعل الفا ففيه تفصيل وذلك انه اذا كان رافعا لغير الواو والياء بان كان رافعا للاسم ظاهرا والف او نون نسوة او

قوله فاجعله منه لعل نكتة ... بين هذه الا الالف واله ... وعندنا هنالك دعوى ... الفعل للكونه

ضمير مستتر فتنقلب منه الالف ياء مع ابقائها على الفتحة المعهودة من قوله وآخر الماء كسل
افتح الخ فان كان رافعا للواو والياء بان كان الفعل لجمع المذكر والمخاطبة فتحذف
ذلك الالف الذي هو آخر الفعل وتحرك الواو والياء بحركة تجانسهما والى هذه الاشارة
بقوله وان يكن في آخر الفعل الى قوله يجانس اقتفي واما اذا كان آخر الفعل واوا وياء
فليس فيه هذا التفصيل كما يدل عليه قوله وان يكن في آخر الفعل الخ وهو كذلك كما يعلم
من ابن عقيل نحو ليرمين وليغزون ولترمن ولتغزن واما حذف الواو والياء منهما
فسابق على دخول النون كما لا يخفي على من له ادنى دخل في فن التصريف فليس
مسوقا لاجل النون فلا تنزلزل اه قوله اخشين الخ مثال للمأ في البيت الذي قبل
هذا البيت وقوله يا هند بالكسر ولا يخفي انه لا حاجة الى ذكر بالكسر كذا قوله و
اضمم لنادية المراد بالخطاب فانتظر الجواب

قوله وقس مسويا الخ قال ش م اي قس غير هذين المثالين عليهما حال كونك
مسويا بينهما اي بلا تغيير عليهما من زيادة حكم او نقص خصوصا على الكوفيين القائلين
بجواز حذف الياء المفتوح ما قبلها من نحو اخشين يا هند فيقولون اخشن بكسر الشين
او فتحها على ما في ص هذا هو الظاهر ونقل عن ش ح ان المعنى قس غير هذا الواو والياء
عليهما من واو الحلوين البراغيث مسويا لهما في حكمهما كما اخذه من اش
في التنبيه الثاني ولا يخفي ان هذا الجواب غير ظاهر فالاولى اولي فاغتنمه اه

قوله ولم يقع تخفيف

قوله ولم تقع خفيفة بعد الالف ٤ ح يعني وجدت الالف في آخر الفعل يمتنع فيه النون الخفيفة وذلك في فعل التثنية وفي فعل الاناث بل ليل ما في البيت الثاني لانه لم يذكر فيه انه لا بد في فعل الاناث عند دخول النون من الالف الفاصلة وذكر في هذا البيت انه لا يأتي الخفيفة بعد الالف فتعين انه لا يدخل النون في فعل الاناث كما لا يخفى اه شم قوله الاول الى قوله حرف لين الخ ظاهره عدم اشتراط كون الحرفين في كلمة واحدة بخلاف ما ذهب اليه سابقا عند قوله والمضمر احذفنه الخ فجريه على القولين في المحلين اه قوله لكن شذ الخ هذا معلوم من المقام ومع ذلك صرح به توطئة لقوله وكسرها الف فالمقصود بالذات هو القيد فالواو في قوله وكسرها حالية او يقال انه لا يعلم جواز مجيء الثقيلة مع تخصيص المنع بالخفيفة بناء على ان اصل النون هو الخفيفة فالظاهر وجودها للاصل للفرع لكن الاول اولى اه شم قوله والفارد قبلها الخ سبب قبل النون خفيفة كانت او ثقيلة لكن لما ذكر في البيت السابق ان الخفيفة لا تأتي بعد الالف علم عدم دخولها في فعل الاناث ولا يصح ان يعود الضمير في قبلها الى الثقيلة خاصة لانه يدل على انه لا حاجة في الخفيفة الى الالف فيقتضي جواز اضربنه وذلك باطل على الصحيح فقول الشارح اي قبل الشديدة مشكل اجيب بانه نظر الى ما في نفس الامر اخذا من البيتين فانه اختصاص دخوله الالف بالمثقلة لعدم دخول الخفيفة فيه كما يتضح مما ذكراه ما قاله شم اه قوله واحذف خفيفة الخ اي يجب حذفها عند وجود الساكن بعدها واما ما نقل من عدم الساكن فقد تقدم مبا حقه اه قوله ومنه قوله الخ انظر شواهد ابن عقيل تجد فائدة اتيانه منه اه قوله واردد الخ يعني انه اذا حذف النون في الوقف بعد غير الفتحة رد فيه ما حذف منه قبل الوقف لاجل النون كالواو في اضربن فيقال في الوقف عليه اضربوا ولا يخفى انه يلتبس فيه بفعل جماعة الذكور المجرد من النون فلابد في الابقر بينة خارجة اه

قوله: جواب

بل ولا يخفى انه حمل البيان البيانات منها الساكنين بل المقصود هنا بيان ان هذا الم يكن في فتحه فالامر الذي يؤدي به هذا المقصود ذكروا ودمن الامر وفي اخذ البري لين فيه ولا خفيه الظاهر فلانه ظاهر اه قيد بربرا

تنبيه وان قلت لم لم يرد المحذوف في المقدم في قوله واحد فخفيفة نحو في نحو اضربُ الرجل فيقال فيه اضربوا الرجل قال ش مم يرد فيه لكونه مختصا ببعض المواضع كما لا يخفي لان نحو اضربُ الرجال ليس فيه شئ منه ولانه اذا رد فيه يلزم التقاء الساكنين ولو كان الثاني مدغما على القول باشتراط اتحاد الكلمة كما تقدم فيحذف منه المردود فذهب الغرض فلم يرد ما هلا اه قوله وابدلنها الخ هذا ايضا قوله ويعد غير فتحة الخ يعني ان الخفيفة تحذف اذا وقف عليها ان كانت بعد غير فتحة اما اذا كانت بعد فتحة فتقلب الفا فظهر انها مشاركة للتنوين في الاحوال كلها فيقال الاولى المصنف يكفي له ان يقول انها كالتنوين في حالة الوقف قال ش م لم يعبر هكذا لما في التنوين الموقوف عليه من اللغات الثلثة التي بينها ش في محله اه قوله وكذا النسخ الخ يكتب الخفيفة بعد الفتحة الفا في كل حال مراعاة لحالة الوقف على الخلاف بين البصري والكوفي كما ستعرف من محله اه ولم نجد فائدة تفريقه بكذا فانظره اه

(خاتمة) قال ش م وفي التغيير في التمثيل بقفا فائدة من جهة المعني من الاشارة الي تتمة الباب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وحشرنا في زمرة اولي الالباب اه

(مالا ينصرف) انظره اه

ولا يعترض بعدم ذكر ما ينصرف لعدم حوالة الاحكام عليه ولانه الاصل اه ثم ان الظاهر من عيار اسم مالا ينصرف وما ينصرف ان النسبة بينهما ايجاب وسلب فيتعلق كون كل اسماء منحصرا فيهما فاعترض بان المبني ليس كذلك بل لا يطلق عليه المنصرف ولا غير المنصرف اجيب بان بحث غير المنصرف والمنصرف انما هو في المعرب ~~ملكا~~ فكل معرب اما منصرف او غير منصرف وهو كذلك كذا قال ش م ونقل عن ش ع ان النسبة ليست ايجابا

وسلبيا

وسلبا بل عدم ملكة تقابل فيصح وجود غيرهما قال شرح والاولى اولى فافهم اه وقوله ما لا ينصرف مصطلح الاسم الاتي فلا اشكال بدخول الافعال الجامدة فقوله الشارح من الاسماء بيان للواقع اه قوله واعلم ان الاسم الخ واعلم ان الاسم من حيث الوضع مقتضى للاعراب لكونه يترتب فيه المعاني التركيبية فحقه ان يكون متمكنا وان كان متمكنا فهو مقتضى للامكنية لانه اذا كان الشيء طالبا لشيء انما يكون ذلك الطلب من جهة كماليته مالم يمنع مانع فحق الاسم من حيث هو هو ان يكون متمكنا وان يكون امكن بالواسطة ثم ان كان فيه سبب الحرف بني فلا يكون متمكنا بالفعل بل بالقوة لان شأنه ان يكون متمكنا لكن لا يكون حينئذ امكن بالفعل ولا بالقوة لان شأن الامكنية تابع للتمكن فلا يوجد الا في المتمكن بالفعل ثم ان لم يكن فيه شبه بفعل فهو امكن بالفعل و يسمى منصرفا والا فهو امكن بالقوة لا بالفعل ويسمى غير منصرف فالحاصل ان نحو زيد وعمرو امكن بالفعل فلزم كونه متمكنا كذلك ونحو احمد وابراهيم امكن بالقوة لا بالفعل و متمكن بالفعل ونحو هؤلاء وحذام متمكن بالقوة لا بالفعل وليس هو امكن لا بالفعل ولا بالقوة اه ما نقل عن شرح بتغيير وزيادة اه قوله الصرف تنوين الخ يعني ان الصرف نفس التنوين المبين لمعنى به يكون الاسم امكن هذا التعريف هو التحقيق وذهب قوم الى انه هو التنوين والكسرة فصاحب هذا القول جعل الكسرة جزء من الفعل التعريف بخلاف قائل الاول حيث جعلها حكما للاسم الذي فيه الصرف ثم ان الصرف كما يطلق على نفس التنوين يطلق على ادخال التنوين ومنه الاشتقاق كان يقال قد يصرف الاسم اي ادخل فيه هذا التنوين وانما قوله بعضهم كما نقل اش ان الصرف التنوين والجر فيحمل الجر فيه على ما بالكسرة والا فالمناسب ان يقول والكسرة كما يعلم صنع فتعلم كما في الشرح اه

قال وانما هو انه
لجعل النص نفي
وحده جملة مستقلة
دون المفرد لنعارض
بانه الشيء لكونه
مقصدا فالكل
من النص نفي والفرق
نسخ فانه
في النعارض
فلا تغفل اه

معنى المنصرف ما فيه هذا التنوين او والكسرة وغير المنصرف الفاقد له اولهما فمشكل على كلا التعريفين قول النحويين يجوز للضرورة صرف غير المنصرف وعكسه لان معناه ادخال هذا التنوين فيما ليس فيه هذا التنوين وعكسه او ادخاله والكسرة وعكسه وذلك باطل لان هذا التنوين هو الدال على امكنية الاسم وذلك لا يوجد لاجل الضرورة واما على تعريف من عرف بالخاصة من انه ما فيه فرعيتان فالاشكال فيه ظاهر الا ان يقال ان المعنى يجوز جعل غير المنصرف في صورة المنصرف وعكسه فالجعل صوري لا حقيقي فاما ما ذهب اليه العلامة صفوة المدرسين شيخي اليه انه لا اعتراض على القول بان الصرف هو التنوين والكسرة لان معناه يجوز ادخال التنوين والكسرة وانما الاعتراض على التعريف بالخاصة كما حقق في درس الوردية فغير ظاهر كما حقق ثم فتامل اه قوله هو نقل عن شيء ولم يظهر فائدته وليس هذا المحل محل عماد لان الاول معرفة والثاني نكرة فلا يوهم الوصفية ولو قدر لفظة ال بعد وهو لكان احسن فيفيد تعريف المسند الحصر فيكون ردا على من ضم الكسرة فانظره

قوله عدم مشابهته للحرف الخ فيه من انه لا حاجة على التحقيق الى ذكر للحرف لان المقصود هنا انما هو بيان المشابهة للفعل وان كان الامكنية يستلزم التمكنية الا ان يقال غاية الامر ان الشارح صرح بما في نفس الامر بلا اكتفاء باللازم وان كان غير مقصود بالذات ولا بأس به اه قوله ويستثنى من ذلك الخ انما حكموا على تنوين جمع المؤنث السالم بالمقابلية دون التمكنية لانه لو حكم كذلك للزم ان يكون للفرع مزية من الاصل وذلك ان اصل جمع المؤنث انما هو جمع المذكر وليس فيه هذا التنوين بل عوض

وهو انه

وهو النون لانها عوض عن تنوين مفرده وهو للتمكن فلو حكم في جمع المؤنث بالتمكنية للزم المزية فبهذا استحق الاستثناء ولكن في استثنائه ما لا يخفى من انه اذا استثني شيء يلزم ان يدخل في المستثنى منه فلزم كونه منصرفا وهو كذلك لكن قد تقدم ان المنصرف ما فيه ذلك التنوين وليس ذلك فيه فلا يكون الحد مطردا ومن ان الاستثناء من التعريف غير ظاهر ومن انه لو يستثني هذا فالظاهر ان يستثني جمع المذكر السالم وان كان فيه العوض فالاولى ان يقال كما نقل عن ش ح انهما ليسا مستثنيين بل داخلان في التعريف لان النون في جمع المذكر عوض عنه فكان المعوض عنه فيه والتنوين في الجمع المؤنث مقابل لذلك النون فكان فيه ذلك المقابل ايضا وقد بان لك ان ادخاله واستثناءه باعتبارين واما نحو الغلام وغلام زيد فكان التنوين فيه وانما منع لام عارض اه ما استفيد من ش م { تنبيه } قولهم تنوين التمكن والانسب تنوين الامكنية وقد تقدم بحثه في باب الكلام فليراجع ويكون هذا الاصطلاح في الاصل من اطلاق اسم العام على الخاص اه قوله ان المراد من شبهه في بيان لوجه شبه الاسم بالفعل حتى يكون غير امكن اه قوله او فرعية والياء لكونه والفرع هو الاسم اه ش ح قوله فلا بد خلية جزئيه انه الله عوي هنا ان كون الاسم شبيها بالفعل وجود الفرعيتين فيه وقوله لانه في الفعل دليله وقوله فلا بد خلية في تفريع لكن زاد في التفريع الجزئ بيانا للواقع تصريحا بحكمه ولا يشكل به عما نقل عن ش ح من ان الله عوي هنا ان غير المنصرف ما لم يوجد فيه هذا التنوين فغير ظاهر اه ما قاله ش م قوله لانه فرع الموصوف في علته لكونه فرعية لا باعتبار كونه معنوية وكان الوصف فرع الموصوف لكون الوصف قائما على الموصوف كما هو واضح اه قوله بالنسبة اليه في سبب الى الاسم

قيد به لئلا يوهم ان وزن الفعل فرع على وزن الاسم مطلقا وليس كذلك اه قوله

لاصالة كل لغة عند صاحبها الخ فلما كان هذه القواعد مختصة بلغة العرب اعتبر

اصالتها دون غيرها من اللغات مع كون كل لغة اصلا عند صاحبها كما صرح به الشارح اه

قوله والاخرى الف التانيث الخ فيه من عدم ذكر وجه قيامها مقام الفرعيتين ما لا يخفى

مع تركه ايضا عند قوله والف التانيث مطلقا الخ فانظر الجواب اه

قوله والف التانيث مطلقا الخ لما كانت الف التانيث والجمع الاقصى كانا مستحقين للتقديم كذا

الوصفية والعلمية مستحقتان للتقديم على سائر الموانع اللفظية ثم انه في ايلاء الف التانيث

للوصفية تناسبا من حيث ان الوصفية مشروطة بكونها اصلية كما ان الالف لازمة لبنائها حتى

تكون مستقلة بالمنع وكذا في ايلاء الجمع للعلمية تناسب ايضا من حيث انه لا يشترط فيهما

الا صالة بل يكفي ان يكون الاسم بجعل علما كما يكفي الجمع كذلك فلهذا ذكر الالف اولا ثم الوصفية ثم

الجمع ثم العلمية اه ش م قوله كيفما وقع اي بالتعميم لاظهار ان منعهما لا يزول بجعله جمعا كما هو

في الممنوع مع العلمية فانه يكون منصرفا عند الجمع لذهاب العلمية اه ش م قوله وزائدا فعلان الخ

بفتح الفاء فاعلة بخلافها في العلم انظر الخ قوله اصلي ما خوذ من قوله والنخيل الخ ان ص اه

قوله سلم من ان يرى الخ اي غير قابل لها كما هو صريح عبارته وليس المعنى غير موجود فيه التاء اه قوله

حالة تانيثه الخ اعترض بانه لا يوافق مع قوله او لكونه لا مؤنث له لان ما لا مؤنث له لا يوجد له حالة

التانيث اجيب بان المعنى او لكونه لا مؤنث له حالة تانيثه بالاستعمال ربما يستعمل في المؤنث

ولو بلا تفريق فتدبر اه ش م قوله فعلانة اي به لما في سكران من جملة ما ذكر سكرانة مصروفة

مذكرها على لغة بني اسد كما يعلم من ت اه قوله ووصف اصلي الخ اي يمنع الصرف ايضا وصف

اصلي مع وزن

اصليٍ مع وزن افعل خارجة من اوزان الافعال بشرط كونه غير قابل للتاء كما في فعلان اه ثم
ان المصنف قيد بالاصالة هنا مع انه شرط ايضا فيما تقدم م وذلك انه لما اراد ذكر الفرعيات المانعة
مع الوصف بدأ بالزيادة نظرا الى انها عارضة على ذات الاسم فاحتيج الى علم شروط الوصف
فقال ووصف اصلي الخ فلذلك جعل الوصف في الكلام هنا مقصودا بالذات بخلاف البيت السابق
حيث جعله فيه الزيادة لانه لم يطلع فيه على احوال الوصف بل على احوال الزيادة اه ش م قوله
ووزن افعلا مع وزن افعل فالواو بمعنى مع او باقية على اصلها لان الواو صالحة للمعية وهي
معلومة من المقام لانه من الواضح من قول المصنف ان الوصفية ووزن افعل لا يستقلان بالمنع فافهم اه
قوله والغين الخ اي لا تعتبر بالوصفية العارضة بل لا تمنع معها كما لا يعتبر بالاسمية العارضة بل يمنع معها
فان قلت ان صدر البيت مجرد مفهوم البيت الذي قبله فما الفائدة بالتصريح قال ش م وذلك توطئة للعجز
ولا يفهم ذلك مما قبله لانه ما عرض فيه الاسمية يحتمل ان يعتبر فيه جهة الوصفية الاصلية
فهو ممنوع الصرف او جهة الاسمية العارضة فلا يمنع فالتصريح به احوج فتوطئة لذكر العين الخ
قوله في الاسم ولا يخفى ان المراد بالاسم هنا ما قابل الوصف اه قوله والى الادهم اشار الخ لما كانت الاسماء
الستة عارضة الاسمية وصرفها بعض العرب ومنها ادهم اشار الى رده بقوله فالادهم الخ ولا يخفى
انه اكتفى بذكره من الجملة الخاصة انظره اه قوله والقيد بدل منه اعترض بان المبدل في نية الطرح
فيكون محل الحكم لفظا قيد وذلك باطل اجيب بان ذلك القاعدة اغلبية فاعترض بانه يكون البدل والمبدل
مقصودين معا فيكون الحكم لهما معا وذلك باطل ايضا وقيل ان بدلا في قول الشارح بدل منه لغوي اي
القيد المعوض عنه في المعنى وليس بشيء ويجاب عن الشارح ايضا بانه قد يكون المبدل مقصودا
بالذات دون البدل وكثيرا ما يقع في موضع التفسير كما هنا افاده الدسوقي على المختصر ويرد عليه
ايضا ان الادهم في البيت مراد به اللفظ فلا يصح الابدال على الظاهر فيحتاج الى الاستخدام

وان لم يكن فيه ترجيع الضمير ولم نعلم بوجوده في البدل ويرد هذه الايراد ان جعل عطف بيان
فبالجملة انه لا يخفي ما في الذي يدرج عليه الشارح واصله للمكودي فالتحقيق ان يقال كما نقل عن شرح
ان القيد خبر لمحذوف اي هو قيد لمعناه القيد وان لزم ح الاستخدام على ما تقدم لكنه مسلم فيه لكونه
في الضمير فجملة هو القيد مسوقة لبيان معناه كما هو شائع وذائع في كتب اللغة فافهم ولا تمل الي
غيره اه قوله واجدل الخ وهذه الاسماء ليست صفات في الاصل ولا في الحال فحقها ان تنصرف
لكن منع صرفها بعض العرب تخيلا لمعانيها الحاصلة التي هي موضوعة لها من القوة في الاول لانه
اسم للصقر والتلون في الثاني لانه اسم لطائر مختلف الالوان والايذاء في الثالث لانه اسم لحية وليس هذا
التخييل ليس باعتبار الاصالة ولا هو عارضا فليس تنويعا لما قبل بل هو كلام مستقل جواب لسؤال مقدر
فتأمل واليه اشار الشارح بتقديرها بعد الواو وقبل الاجدل اه قوله وقوله مطرق الخ والشاهد فيه قوله
الطرق افعي فان قلت ما الدليل فيه للشاهد قال شم لعله بناء على انه اذا كان غير المنصرف لقال افعيٍ
بالتنوين كما كتبه اه قوله ومنع عدل الخ هذا هو الفرع الثالث مما يمنع مع الوصفية فظهر ان الوصف
لا يمنع الا مع واحد من هذه الثلاثة وليس المعني ان هذه الثلاثة لا تمنع الا مع الوصفية لان كلا
منها يأتي في العلم وقد ظهر انه ليس في الفرعيات ما يختص بالوصف بل بالعلم كالتأنيث كما ستعرف اه
قوله معتبر في لفظا مثنى الخ كانه قصد به الحصر اي معتبر في هذه الالفاظ فقط دون غيرها من جملة
العدل فالمعتبر هنا العدل في اسماء العدد انما هو هذه الالفاظ المحصورة ولفظا اخر من غيره اه
قوله مقابل اخريين احترز به عما في الاشموني في التنبيه الاوله ولا يشكل به علي المتن لانه ليس عدلا
كما صرح به هناك اه قوله وهو اسم التفضيل الخ بدليل قوله السابق وان لمنكور يضف او جردا الخ اه
فلما كانت اخر جمع المؤنث لزم ان يكون معدولا عما فيه ال وهو الاخر اه قوله ووزن مثنى الخ
اي ان ما وازن لفظي مثنى وثلاث كما من واحد الي اربع فشمل فيه ثناء ومثلث كما يدل

عليه ايتان

عليه اتيان المعدولين اعني مثنى وثلاث ولم يقل مثنى وثناء او ثلاث ومثلث فاشار اليه انه لا فرق في هذين الوزنين
باختلاف المأخذ فيصدق على كل منهما فلا تغفل اه قوله من واحد الخ اعترض بان قوله من واحدة يشمل ثمانية
اوزان فمنها مثنى وثلاث فيكون المشبه والمشبه به واحدا بالنسبة اليهما اجيب بان القول من واحد الخ لا يشمل من
الاوزان الثمانية الاخيرين بقرينة ذكرهما كما لا يخفى على احد بعد تأمل قليل اه ما نقل عن ش ع قال العلامة خ
بعد تقرير الاعتراض المذكور فلو قال من واحد واربع لسلم منه اه ولا يخفى ما فيه من عدم شموله ثناء ومثلث
فتأمل اه قوله لا اربع والاربع داخلة فيه لانها من المتفق عليه كما في الشرح فقول الشارح ومن الاربع ظاهره انها
لم تدخل الا ان يقال انه من ابتداء الشيء باقربه اه ما نقل عن ش ع قوله فليعلم اي ما ذكر فقط من واحد لا اربع
دون ما قيل ومن الاربع الى العشرة فهو اشارة الى رده كما قاله ش م قوله لا لافادة التكرير لان التكرير قد حصل بنفس
مثنى لانه معدول عن اثنين اثنين اه قوله للضرورة والاحسن ان يقال ان الكاف اسمية بمعنى مثل كما في خ فلعل
وجه ادعاء الضرورة لشيوع مجيء الكاف حرفا ومجيئه اسما قليلا كما نقل عن ش ع قوله وكون الجمع الخ اي ان هذا
الجمع مكفول باستقلال المنع كما يظهر من مقام البيان اه قوله مشبهة انظر خ اه قوله ولا بد من تحركه الخ ولو قال من
كرة خ لكان احسن واوضح الا ان يقال يعلم ذلك من تصريحهم به في شرح قوله وذا اعلال منه الخ اه ش م قوله وذا اعلال
منه الخ انظر خ في صحيفة ٩٨ جزء اول ،، ثم ان في تنوين نحو جوار مذهبين فذهب سيبويه والمبرد والزجاج
الى انها تنوين عوض وذهب الاخفش الى انها تنوين الصرف ثم اختلف على الاول فذهب سيبويه الى انها
عوض الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او التخفيف على اختلاف الموجهين فالاصل عنده جواري بالتنوين
تقديما للاعلال على منع الصرف فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة
منتهى الجمع ولو تقديرا ثم اتي بالتنوين عوضا عن الياء خوفا من رجوعها واصله جواري بلا تنوين بناء على
تقديم منع الصرف كما خرجه بعضهم موجها لمذهبه فحذفت الضمة للثقل ثم الياء تخفيفا ثم عوض التنوين عن
الياء وذهب المبرد والزجاج الى انها عوض عن حركة الياء لا عن نفس الياء فعلى هذا ان الاصل
جواري بلا تنوين تقديما لمنع الصرف حذفت ضمة الياء لما تقدم وعوض عنها التنوين ثم حذفت

الياء لالتقاء الساكنين والمذهب الثاني في هذا التنوين مذهب الاخفش وذلك انه تنوين الصرف فاصل جوار
عنده جواري بلا تنوين كما تقدم حذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء للتخفيف فزالت صيغة الجمع فانصرف وهذا
المذهب في غاية الضعف اهـ ملخص ما في اش مع ص اهـ **قوله في الاصح** كما هو المعتمد عند النحاة اهـ **قوله اجر ذلك**
اذا فلا غ فانه لم يخل فهو كسائر الاسماء المنقوصة ولا حاجة الى ذكره كذا حالة النصب حال التجرد منهما باقية
على ظهور الفتحة بلا تنوين كما هو شأن الاسماء الممتنع الصرف اهـ **قوله ولسراويل الخ** يعني ان سراويل يشبه
لمنتهى الجمع في الوزن وان كان مفردا ومثله كل لفظ مفرد اعجمي على هذا الوزن واذا كان جمعا في العجمة فلا
اشكال في منع صرفه فتخصيص سراويل بالذكر لما فيه من الخلاف كما نقله الشارح اهـ انظر هنا رضي في صحيفة
ج اول اهـ **قوله فقد قيل الخ** بيان للخلاف المعلوم من قوله على الاصح اهـ **قوله انه اعجمي** اسم
جنس مفرد اعجمي كما في خ اهـ **قوله منقول من جمع سروالة الخ** سمي به المفرد الجنسي اهـ ث ورد هذا
القول بانه لم يسمع سروالة مفردا الدال بل ما سمع لغة في سراويل بدليل ان معناهما فيما ورد واحد اهـ خ
و ث مع يس اهـ فظهر انه ولا قائل بانه جمع سروالة بلا نقل اهـ **قوله وفي قول الناظم الخ** بمعنى قوله اقتضى
عموم المنع اي في جميع اللغات والاستعمالات اهـ **قوله وان به سمي الخ** اي اذا سمي بهذا الجمع كان يسمى
شخص بمساجد او بالملحق به من لفظ اعجمي جنسي مفرد نحو سراويل فيمنع الصرف ايضا اهـ **قوله من لفظ**
اعجمي اي من لفظ اسم جنس مفرد اعجمي كما عرفت فالاولى ان تكون من تبعيضية لا بيانية ولم يصرح
بكونه مفردا لوضوح المنع اذا كان جمعا ولم يقيد باسم جنس لان غيره اما علم منقول او مرتجل والاول هو
المعني بقوله او بما لحق به والثاني يأتي قريبا في كلام الشارح اهـ **قوله او ارتجل الخ** عطف على قوله سمي به
اي او كان هذا الوزن مرتجلا للعلمية لا منقولا من غيره ولا يكون هذا الا اعجميا لان هذا الوزن لا يوجد في
الآحاد العربية الا المنقول افاده ص وبهذا يندفع ما يقال انه قد تقدم انه يسمى بنحو مساجد
فلا يكون العلم الا مفردا وقد اشتهر في كلامهم لا يوجد هذا الوزن في الآحاد العربية اهـ ويشكل على
البيت بعدم التصريح بالمرتجل يجاب بانه يقاس مما في البيت لان العلة قائمة فيه ايضا وهي

موازنة هذا

موازن هذه الجمع فلا اعتراض اه **قوله فالا نصراف** الخ وفيه تأكيد من جهة كثرة الاسناد فهو اشارة الى تأييد مذهب سيبويه ان خ اواش ان تبيّه ويشترط لمنع اقصى الجمع ان لا يوجد فيه التاء كما صرح به في الوردية الجمع منتهى الجموع دون تاء ولم يصرح به الناظم اكتفاء بقوله مشبه مفاعلا الخ فتدبر اه **قوله والعلم امنع** الخ لما فرغ من احدى العلتين المعنويتين شرع في الاخرى فقدم معها التركيب بقوة مشابهتها اياه لكون كل منهما عارضا على ذات الكلمة اه ش م قوله غير مختوم الخ معلوم من قول السابق في باب العلم وما عزج الخ مع انه مبني ولا يرد فيه شيء من منع الصرف كما ذكرناه في اول الباب اه **قوله وحضرموت** بفتح الميم وهو في الاصل فعل وفاعل فلا يصح التمثيل به هنا اجيب بانه ذكره هنا من حيث انه مركب من كلمتين بلا اعتبار الفعل والفاعل والاسناد فظهر انه لا يشترط في المزجي ان لا يكون فعلا وفاعلا وهو كذلك كما يدل عليه تعريفه في باب العلم فانظره اه ما نقل عن شرح مع بعض زيادة اه **قوله فانه لجزء الاول** الخ ولا يخفى ان اطلاق الجزء الاول والثاني على المركب انما هو باعتبار الاصالة والا فالجزء في الحال كجزء زيد فلا يصح اطلاق البناء ولا الاعراب عليه اه ش م **قوله وقد يبنيان** الخ مقابل لقوله في الافصح اه **قوله بخلاف ما ختم** الخ مقابل قوله غير مختوم بويه اه **قوله وبخلاف الاضافي والاسنادي** الخ ولم يعتبر التركيب في الاضافي فرعية لان المركب الاضافي من حيث ذاته مقتضي للجر للجزء الثاني فلا يصح جعله فرعية ولا في الاسنادي فعلى القول بانه مبني لا كلام فيه وعلى القول بانه معرب لكن اشتغل باعراب الحكاية فهو تقديري الاعراب فعلى هذا لا يعتبر ايضا فرعية لا قتضائه من حيث ذاته الاشتغال باعراب الحكاية اه **قوله كذا الخ** ... الخ من الف ونون زائدتين في الآخر على اي وزن كان كما اشار اليه بالتمثيل فقوله كغطفان اشارة الى تغير الشكل واصبهان اشارة الى تغير الذات هذا هو ظاهر البيت والمتعين فيه ولا اشكال اصلا ويأتي الخلل في كلام الشارح اه ش م **قوله او زائدي غيره** هذا صريح في ان المتقدم مثال لفعلان وليس كذلك لان غطفان بفتح الطاء كما في الازهري وغيره فليس من فعلان الساكن الوسط ثم مثل لزائدي غيره بسلمان وليس بصحيح لانه من فعلان ولا يصح ان يجري على ان المراد بفعلان ما هو على هذه المادة وان تغير الشكل وبغيره ما تغير ذاته لذكر سلمان وعمران الخ تحت زائدي غيره فالمناسب ان يقول بعد قول المصنف زائدي فعلان كمروان وسلمان او زائدي غيره ثم يدخل في البيت

فيقول كغطفان اوكاصبهان وعمران وعثمان نخ ولم نجد الجواب فانظره

قوله سواء كان ثنائيا ذكر الثنائي لكونه خارجا من الشروط الآتية بلا تفصيل اه قوله وسواء كان مدلوله نخ لان النظر هنا انما هو الى مجرد اللفظ بخلاف الفاعل كما تقدم في بابه اه **قوله وشرط منع العارج** هذه العبارة اولى واحسن لان العارى من العلامة يصدق بالمؤنث الحقيقي والسماعي فقول الشارح مؤنث بالمعنى مشكل لعدم اد خال السماعي كجور اجيب بان المعنى ما كان مدلوله ملابسا بالتأنيث اما حقيقة او سماعا بان يستعمل ذلك المدلول في كلامهم مؤنثا هذا وان كان يصدق بكل مؤنث لكنه لا يشمل الا هذين النوعين اعني الحقيقي والسماعي بقرينة ذكره في مقابل المؤنث بالهاء مع تقديم المؤنث بالالفين او بقال انه من اطلاق الجزء وارادة الكل بقرينة ما بعده والا ولى اولى ايضا قوله وغنم نخ لذكره بقرينة قوله وجهان للعادم نخ اه **قوله من العلامة** خرج به المؤنث بالتاء وبالالفين وظاهر البيت العارى من الهاء ولا يشكل عليه بدخول المؤنث بالالفين لتقديم احكامه اولا او شرم **قوله كونه ارتقى نخ** يعني ان شرط العاري احد الامور الاربعة وهي كونه ما عدا على ثلاثة احرف اوان يكون اعجميا اوان يكون متحرك الوسط اوان يكون منقولا لانما المذكر خاصة واليه اشار بقوله اوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر قال ش م والمخا فيه قوله لا اسم ذكر لانه لو ذكر اوزيد اسم امرأة فقط ليوهم ان التشبيه بحكم كونه في وجود الياء في الاوسط مثلا فلما ذكر لا اسم ذكر ظهر ان وجه منعه كونه ليس للمذكر اي منقولا من اسم ذكر لمؤنث فتأمل ه فالشرط شيء واحد وهو ان يكون احد هذه الامور فيكون الخارج واحدا وهو ما ليس فيه شيء منها واليه اشار بقوله وجهان للعادم نخ لكن ينبغي للمصنف ان يقول تذكير انخ وتحرك الوسط لانه من الشروط يجاب بان التمثيل قيد اي حال كونه كهند في وجود السكون على الوسط قال ش م وليس بظاهر لانه لو كان كذا لكان يكفي التمثيل للسكل ولا حاجة الى تفصيل الشروط هنا ثم قال ان في التصريح جوابا في ترك تحرك الوسط فائدتا اي فائدة وهي الاشارة الى ان في اعتبار هذه الشروط ترتيبا وذلك ان المؤنث المذكور اذا كان ثلاثيا ينظر اول الامر اليه انه هل في الوسط حركة ام لا ثم ان لم يكن فيه ذلك ينظر الى بقية الشروط ولا يعكس لان تحرك الوسط امر ذاتي بخلاف غيره فالذاتي سابق على العارض فلما قال وجهان للعادم نخ علم ان عادم التذكير والعجمة

لا يكون الا

لا يكون الأبعد فقد التحرك لسبقه عليهما اعتبارا كما تقدم اه **تنبيه** اعلم ان ظاهر البيت ان نحو يد ودم من الثنائي اذا سمي به امراة يمنع الصرف ان كان عجميا او منقولا من مذكر ولا يأتي فيه تحرك الوسط كما هو واضح والاتجوز الوجهين ولا يخفى ان وجه ظهوره من البيت ان ما فوق الثلاث يصدق بالثنائي ولكن لم يعلم الحكم كما ذكر بل ظاهر اطلاق سيبويه جواز الوجهين مطلقا انظر اواش في التنبيه الثالث فالاولى ان يقال ان الكلام انما هو فيما فوق الثنائي معنى او يجوز ان لم يكن فوق الثلاث بل كان ثلاثيا الخ واما الثنائي حينئذ فمقيس من على الثلاثي لان اعتبار الخفة ووجود الفرعيتين قائم فيه ايضا لكن الظاهر من الدليل عموم جواز الوجهين وان كان فيه احد الامرين اعني العجمة والنقل عن المذكر لانه في غاية الخفة من الثلاثي لكونه معدوم الحرف فلا سبيل الى كفاية بيان مقابل العجمة او النقل والله اعلم بالصواب اه ما استفيد من ش م ١٢ **قوله لفظا كلنظى** واما تحرك الوسط فقد يراكد ارفكند كما في فرت اه **قوله في الاخير الخ** اي في اشتراط النقل عن مذكر اه **قوله تذكيرا سبق** اي التذكير السابق عن استعماله في المؤنث او المعنى التذكير السابق في البيت قبله وهو المنقول وحاصلهما واحد اه **قوله واذا سمي بالمؤنث الخ** اي عكس ما ذكر وقوله فشرطه في منع الصرف الزيادة الخ اقتصر على هذا الشرط وقد بقي ثلاثة شروط ان ت قال ش م وذلك لاظهار ان هذا لا يكتفى عن الزيادة فيه على الثلاثة فاتحرك الوسط ولا العجمة كما في سين على رت انظره في حاشية قوله او تقديرا فليس د هنا مبحث هذا النوع لكن لدفع ايهام الاكتفاء بتحرك الوسط او العجمة صرح بهذا الشرط فالظاهر انه لا يكتفى فيه بما ذكر وهو كذلك اه **قوله والعجمي الوضع الخ** اي ربما يمنع مع العلمية العجمة لكن بشرطين كونه علما في وضع العجم والزيادة على ثلاثة احرف ثم ان قوله والعجمي الوضع الاسم الموضوع في لغة العجم وصرح بالوضع فيه والاحتياج به انما هو للتعريف لكون محط المنع فيه الوضع في لغتهم اه ش م ثم ان معنى العجمة غير العرب لكن استعمال فصحاء العرب لا يحتمل الا عما قبله اه قوله قبل ان نقل الخ بيان لما قبله اه قوله كنوح وشتر فيه اشارة الى رد من نقل ان متحرك الوسط من الثلاثي متحتم المنع والساكن جائز الوجهين وان كان المنع ضعيفا وعلى هذا جرى في الوردية حيث قال كنوح الخ اه **قوله الا منقولا الخ** فانه دفع الايراد بانه ما يختص بالفعل كيف يكون في الاسم حتى يحكم بمنع الصرف وحاصل الدفع ان الفعل قد يكون منقولا

الى الاسم بان جعل علما ولا خصوص للعلم في الاوزان اه قوله او غالب فيه ظاهره ان معنى الغالب ان يكون استعماله

في الفعل اكثر منه في الاسم وذلك مسلم في نحو اصبع واثمد من موازن امر الثلاثي بخلاف غيره اه اش اجيب بان معنى

الغالب هنا اولى به الفعل بان يقتضي القياس كثرته في الفعل لما فيه من زيادة تدل في الفعل ولا يعتبر هذه الـ

الزيادة ولا نقاس لا في الفعل فكان حقه ان يغلب في الفعل لا في الاسم كاحمد فان الهمزة في اوله تدل على معنى

في الفعل المضارع المفتوح العين للمتكلم فانه ولو لم يكن غالبا في الفعل لكن يقتضى الزيادة فيه غلبته في الفعل

كما اتضح وان اقر الرضي ان نحو احمد غالب فيه بالفعل فانظره في صحيفة ٦٢ ج ١ اوله فعلى هذا جرى الشارح حيث

قال اما الكون فيه فاعتبره مع تأمل عطفه باو المقتضى المغايرة اه ما علم من الشروح والحواشي اه فلا يخفى ما في شرح القطر

والوردية حيث اقتصر فيه على ذي الزيادة فانه فيه اوزانا كثيرة اه ش م قوله مع كونه الوزن لازما فيه والحاصل منه

ثلاثة شروط اللزوم والبقاء وعدم مخالفة طريق الفعل اه ت تجد تفصيلها اه ولا يشكل بعدم ذكرها في

البيت لانه يخرج كلها من وزن الفعل فلا بأس بتركه اه ش م قوله وما يصير فيه والجمهور على انه منع صرفه لمشابهته الف

التأنيث فالاش م والظاهر من البيت انه فرعية مستقلة لانه ليس في كلامه ما يدل على تشبيهه بشئ فيكون

المصنف جاريا على القول بان الفرعيات عشرة لا تسعة اه قوله مقصورة لم يقيد به في المتن لخروجها من ظاهر

ذكر الالف لان الممدودة للالحاق ليست الفا في الحال ولا في الاصل لانها في الحال همزة وفي الاصل ياء كما يأتي في

كلام الشارح في شرح قوله ونحو علباء وكساء وصرح به فيه هنا اه تنبيه حكم الف التكثير كحكم الف الالحاق في

انها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم اه اش م قال ش م وتركها المصنف لعدم لقلتها اه قوله والعلم

امنع فيه هذا تمام ما يمنع مع العلمية اه قوله للعدل عن فعلاوات لان جمع فيه لجمع المؤنث قياسا جمعاوات اه

قوله لان ما جمع فيه علة لان تكون معدولة عن فعلاوات اه قوله والجمع لا يكون علما على الاصح وان اريد

به اجتماع العلمية والجمعية في حال واحد يكون المعنى يجوز ذلك في غير الاصح ولا قائل به او اريد المذكورة

لفظ الجمع علما فهو باطل ايضا لانه لا قائل بمنعه اجيب بانه قوله على الاصح راجع الى المعلوم لا الى نفس

قوله والجمع لا يكون فيه فالمعنى ورد بانه جمع فيه وهذا الرد ثابت على الاصح فهي غير الاصح تفصيل

وذكر ادلة

وذلك انه يجوز في علم الجنس حيث كان العلم للاحاطة القائمة في جملة الافراد اه ش م ثم ظاهر النظم على غير الاصح كما نص عليه الشارح
لا على الاصح وان جرى عليه في شرح الكافية كما في الحواشي واجرى خ وغيره النظم على الاصح بان يراد بالعلم ما يشمل
الحكمي وذلك غير ظاهر كما لا يخفى اه ش م **قوله بنية الاضافة** فيه ان الاضافة معارض لمنع الصرف وان كان منويا اه ان
ث يجد تفصيل الخلاف اه **قوله تقديرا** ظاهره ان غيره من جملة العدل تحقيقية وهو كذلك كما يظهر في ثنى وثلاث فان قيل
لا يظهر ذلك في فعل التوكيد ولفظ اخر وسحر وامس لانه لم يصرحوا بانها معدولة بالفعل عن الفاظ اخر قال ش م يدفع
بان القياس لحصول المعنى المؤدى بها اتيان الالفاظ المعدول عنها فلما سمع غيرها مؤديا به معناها حكموا انها معدولة
عن كذا وكذا وليس كذلك في عمر لانه لا يقتضي من القياس العلم في كونه علما وزنه فاعل كما هو واضح اه **قوله روعي انه معدول**
فقد روعي فيه العدل خاصة دون غيرها من الفرعيات لشيوع عدل فاعل وغيره الى فعل ولو في غير العلم كما اشار اليه بقوله
الاتي مع انه قد كثر خ اه **قوله واخر** خ معدولة عن الاخر كما سبق فليس مثالا للعدل عن فاعل بل الى فعل اه قوله
والعدل والتعريف خ ظاهر البيت ان احد الفرعيتين العلمية وهو كذلك على ما اختاره في التسهيل واستشكله ابو حيان
بان المعرف بالعلمية كيف يكون معدولا عن ذي الام ويمكن دفعه بان العلمية يعتبر بعد العدل فلا محذور وقيل
هو شبه العلمية لا العلم الحقيقي هذا هو غير ظاهر في البيت وان عبر بمطلق التعريف لكون الكلام في باب غير المنصرف
اه ملخصا من الحواشي مع زيادة اه وانما حكم فيه بالعدل لان اصلها عند التعيين تعرفه بال او الاضافة كما في ش
فلما اذي التعريف بدونهما حكم بالعدل فهو تحقيقي لا تقديري على ما قدمناه فلا تغفل وصرح خ بتحقيقيته فانظره اه
قوله واستعمل ظرفا ولم يصرح به في المتن لان هذه الحالة لم توجد الا في حالة الظرفية فلا حاجة الى التنبيه به اه قوله
مجردا من ال خ هذا اصرح قوله قصدا لان معناه اذا اعتبر التعيين بمجرد القصد لا بالاداة اللفظية كما يفيده تقديمه
على يعتبر اه قوله وان **استعمل غير ظرف** وجب خ لعدم الكلام عليه كلام العرب اه **قوله قصدا** حال من الضمير في
يعتبر استشكل بان يعتبر المذكور مفسر فلا يكون فيه ضمير اجيب بان قوله مبني على الظاهر ولم ينظر الى جهة التفسير اه
قوله وابن على الكسر خ هذا اختلف فيه العرب فعند الحجاز مبنية على الكسر مطلقا وعند التميم غير منصرف اه علم مختوم براء
فان ختم بها فيوافق اكثرهم الحجازيين كما يأتي في الشرح ولم يقيد به في المتن لكونه مختصا بصورة واحدة فان قلت

ينبغي على المصنف ان يقدم منع الصرف على البناء لان الكلام ليس في البناء قال ش م نعم ان البناء هنا مستحق للتقديم من حيث انه لغة الحجاز لكونه اشرف لكونه لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم و لغيره فلاحظه المصنف اه قوله العدل المقدر يرى كما في ح اه قوله يمنع ان علة الخ ولا يخفى انه ليس من وجه الشبه لان نحو جشم ليس معدولا ولا من فاعلة بل عن فاعل قوله اسما لبير فظهر ان العلم المؤنث لا يختص بالحقيقي كما علمت مما كتبناه في قوله وشرطا منع العارض اه قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ قد يقال اجتماع اللغتين في كلام واحد ممنوع ان يبنى على ذلك تجد جوابه اه تنبيه اعلم انه من المختلف بين العرب في البناء ومنع الصرف امس ان ت ترك المصنف مع ذكر فعال مختلف فيه مع انه ضد ايضا لان فعال مرجح على امس من وجهين احدهما ان حكم فعال لا يختص بفرد بعينه لان المراد بالفعال هو اوزانه بخلاف امس ثانيهما انه في ذكر حكم فعال على ما في النظم رد على المخالفين القائلين بان احد الفرعيين فيه التأنيث لا العدل ولم يعتبره المصنف حيث قال وهو نظير جشم فذكر فعال اه ان ش م قوله واصرف ما نكرا الخ اي اصرف الاسم الذي اثر فيه العلمية بان يكون احد الفرعيين فيه اياها اذا نكر بان يزال علميته ففهم منه ان العلمية اذا لم تؤثر فيه بان يكون ذلك الاسم في الاصل وصفا ثم سمي به ثم ازيل العلمية لم يصرف لان العلمية العارضة فيه لم تكن مؤثرة لان الوصفية لا تكون غير مانعة بعروض الاسمية كما تقدم فلا اعتبار بزوال ذلك العلمية وخالف فيه الاخفش فقال يصرفه ايضا فلا اعتبار عنده بكون العلمية غير مؤثرة انظرت واليه ذكا اشار باتيان التأكيد في قوله واصرف قسح اه اصرف ما نكر ان كان العلمية مؤثرة فيه فقط اه لا تصرف اذا لم تكن مؤثرة فالمراد المفهوم ح ش م ولا يخفى ان قول المتن لا يقتضي جواز ازالة العلمية من كل واحد اثرت فيه فلا يرد ما في ح قوله بخلاف الخمسة المذكورة الخ وهي الزيادة ووزن الفعل والعدل حال كونها مع الوصفية و الف التأنيث و منتهى الجمع ح قوله وما يكون منه الخ وان قلت ان حاصل البيان السابق بيان جواز صرف المقصور من الممنوع عن الصرف فلا حاجة الى ذكر جواز قبل قال ش م ان هذا الحكم متفق عليه في نحو جوار فذكره عند ذكر الجمع مع وفي بعض من غيره من المنقوص خلاف كما في الشرح فذكره منفصلا عنه فافهم ح قوله على الاصح راجع على قوله وكذا اقاضي الخ اه ونحوهما من كل علم منقوص فيه مقتضي منع الصرف فالمتفق عليه غير العلم منه نحو جوار واعيم هذا هو الخلاف السابق ح قوله والاضطرار الخ قد تقدم مبحثه اول الباب فليراجع ح قوله

وقد لا

وقد لا ينصرف ظاهره يقع بتلك منع صرف المنصرف للضرورة او التناسب وليس كذلك في الاخير كما في الحواشي ولم يبين المصنف لكونه قليلا ويلزم محل القليل ليس بمقصود او يقال ان قد اشارة الى قلة الحمل عما قبله لكن فيه من انه لا يعلم حينئذ منهما جانب فالاولى فالاشارة بقد الى قلة الورود بالنسبة الى ما قبله وان هو كثير في نفسه كما يأتي في كلام الشارح رحمه الله والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ورحمنا من لوم الحساب ووفقنا في التعلم من اولي الالباب لا سيما في طول مثل هذا الباب

✡ اعراب الفعل ✡

لما لم يكن الفعل اصلا في الاعراب اخره عن باب ما لا ينصرف وان كان ملحقا به من جهة الثقل اه قوله بنصبه قيد به وبجزمه احترازا عن الناصب والجازم المهملين في نحو ان تقرأن ولم يوفون ولم يحتج المصنف للتقييد لان الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل اه من بسين على الفاكهي اه قوله ورافعه الخ والظاهر ان المصنف لم يصرح بالعامل لكثرة الاختلاف فيه ويمكن اخذه من جعل اذا شرطية والشرط علة للمشروط والعلة للعمل هو العامل فالمجرد عامل في رفعه على الاصح اه ش م قوله المصدرية الخ انظر اه قوله كانت كي الخ فيه اقامة الظاهر مقام المضمر وفائدته تناسب العبارة لكونها مقصودا بالذات في هذا الكلام اه ش ع قوله بان المصدرية الخ اي المصطلح عليه بالمصدرية فلا اشكال بان المخففة مصدرية ايضا ولم يقيد به في المتن للوضوح من باب النواسخ ان المخففة ليست صالحة للمضارع للعمل في المضارع اه قوله فانصب بها الخ اي ان الواقعة بعد الظن لا يجب نصبها كالتي الاولى مع جواز الرفع واليه اشار بقوله والرفع صحح فدفع به ايهاما من قوله فانصب بها من ان النصب واجب كما هو المتبادر من اطلاق الامر فافهم قوله والرفع صحح ان النصب ليس بواجب بل الرفع صحيح مع كون النصب ارجح وهو كذلك كما في الحواشي اه ش ع قوله واعتقد الخ اي اذا رفعت المضارع بعد ان لكونها بعد علم او على ظن على احد الوجهين فاعتقد ذلك هو المخففة من الثقيلة لا المصدرية ولا يقال انه يوهم ظاهره تعميم هذا الاعتقاد حالة نصبها لان المخففة هي الناسخة ولا يمنع ان تكون ناصبة كما يظهر مما كتبنا انفا او قوله فهو مطرد اي التخفيف مع الرفع مطرد اي لا ضعيف ولا شاذ كما في خ والظاهر ان هذا هو راجع على التخفيف فدفع به ايهام كون التخفيف مقصورا على السماع اه

من التعبير باعتقد لا هو راجع على قوله والرفع صح لانه غير محتاج اليه لان التعبير بصح يدل عليه فيما سبقه فتأمل لكن ضمير هو راجع الى التخفيف مع اعتبار الرفع لان الرفع والتخفيف هنا متلازمان ا ه ش م قوله وبعضهم اهملها ران بعض العرب اهمل ان حملا على ما المصدرية حيث كانت مستحقة للعمل اي واجبته له من حيث لم تقع بعد العلم والظن قال الاشموني رحمه الله ظاهر كلام المصنف ان اهمالها مقيس اه قال ش م لعله اخذ ذلك من قوله حملا فتأمل

قوله غير المسبوق ح اخذه كامن قوله حيث استحقت الخ اه قوله وتنصبواذ اعلم ان شروط نصب اذن ثلثة ان يكون الفعل مستقبلا وان تكون مصدرة في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها لكن ان ما جاء في كلام العرب غير مصدرة ففي ثلثة مواضع بين الخبر والمخبر عنه والشرط وجوابه وبين القسم وجوابه كما في ص وغ ودحلان ويخرج عنه ما اذا وقعت بعد العاطف فيجوز فيه الوجهان اعني النصب والرفع واليه اشار بقوله وانصب وارفعا والشرط الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء غير القسم واليه اشار بقوله والفعل بعد موصلا او قبله اليمين اه قوله في اول الكلام بيان لمعنى التصدر اه قوله وكذا اذا كان المضارع حالا ولم يذكر الماضي لكون مجيء المضارع لمعنى الماضي ليس حقيقة كما هو واضح اه قوله من بعد عطف ظاهره انه لا فرق بين حروف العطف انظر بين على ن بخلاف ما في ح وغيره وعليه جرى الشارح فانظر هل فيه خلاف

قوله واذ الا يليها ح الخ والله اعلم بأي نية لخلاف في ن للفصل فيه بلا النافية وهي غير القسم اه قوله وبين لا ولام جرالخ اعلم ان اللام الجارة يجوز اضمار ان بعدها الا اذا كانت مسبوقة بكان الماضي المنفي فيجب الاضمار وانما اذا كانت بعد اللام لا فيجب الاظهار والى الاخير اشار بقوله وبين لا ولام جر الخ والى الاول اشار بقوله وان عدم لا فان اعمل الخ والى الثانية الاشارة بقوله وبعد نفي كان الخ فقد عرفت ان اصل الحكم هنا انما هو الجائز ومع ذلك قدم واجب الاظهار لكونه اصلا من حيث عمل ان اه ش م وانظر علة جواز اضمار ان بعد اللام دون سائر حروف الجر كالى وعلى قال ش م لعله سماعا قوله وتسمى بلام كي لانها مثل كي في افادة التعليل اه مكودي اه قوله وبعد نفي كان الخ مع وجود اللام قد عرفت ان هذا هو في قوة التقييد لقوله وان عدم لا فان اعمل الخ قوله او يكون المنفي الخ فقد ظهر انه لا بد ان يكون معناه

يكون معناه ماضيا وهو كذلك وبافيه ذلك من قوله نفي كان اي نفي الكون الماضي وذلك ما كان او لم يكن بخلاف
النفي بلا وغيرها كما في الحواشي اه قوله لام الجحود هي اللام المصاحبة للجحد اي النفي انظر الحواشي اه ثم
ان هذه اللام لتأكيد النفي السابق كما في الرضي ويومئ اليه تقدير الشارح مريدا النفي بهم (بالنفس م)
لانه اراد متعد بنفسه اه شرح قوله وبعد حتى هكذا الخ اعلم ان حتى من جهة استعمالها خمسة انواع الاول
جارة للاسم الصريح وهو المتقدم في باب حروف الجر والثاني الجارة للاسم المؤول وهو المذكور هنا لا في باب
حروف الجر كما ستعرف من تفصيل معانيها والثالث العاطفة للمفرد وهو المذكور في باب العطف والرابع
العاطفة للجملة ولم يذكرها في هذا الكتاب والله اعلم لانها داخلة في قوله في باب العطف كما ستعرف ايضا من بيان
معانيها وتسمى هذه ابتدائية بمعنى انها واقعة في اول الجملة والخامس الداخلة في الجملة غير عاطفة اسمية كانت
او فعلية ومنه الداخلة على المضارع المرفوع لفقد شرط جر الاسم المؤول حتى يضمر بعده ان ويسمى هذا
النوع ابتدائية ايضا بمعنى انه لا جارة ولا عاطفة بل يبتدأ بها الكلام مستأنف اي لا يتعلق بما قبلها من حيث
الاعراب لانه يقدر بعدها مبتدأ كما توهمه بعضهم كما قاله الملا جامي مع محشيه اه ملخصا من الحواشي وعبد الحكيم
فاذا اردت ان تعرف معانيها في هذه الاحوال الخمسة فاعلم ان الجارة للاسم الصريح لا تكون الا للغاية كما في ح في بابه
والجارة للمؤول وهو المذكور هنا تكون غائية وتعليلية واستثنائية بمعنى الا على ما زاده في التسهيل والعاطفة
للمفرد لا تكون الا غائية كالجارة للصريح والعاطفة للجملة تدل على تعظيم ما بعدها او تحقيره والخامسة كلها
سببية اي يكون ما بعدها مسببا لما قبلها اه ملخصا مما ذكره فقد عرفت ان حتى الابتدائية نوعان عاطفة للجملة
وداخلة على جملة مستأنفة اسمية كانت او فعلية وهو كذلك اه فاحفظ ولا تزلزل بزلة الاقدام في بحر حتى هذه اهو
مستفاد من ش م

قوله كذلك اي بعد واو ح ولا يخفى ان الاشارة مع الكاف انما هي للبعيد فيوهم انه جائز وذلك باطل وظاهر قوله
ان خفي يقتضي الوجوب لحصول الاحتمالان في البين لكن يعين الثاني قوله فيما بعد هكذا الاضمار ان لان
الاشارة فيه للقريب فاما وجه الاشارة بكذلك للقريب ان اعتبار البعيد وغيره انما هو في الغالب فيما اذا

كان المشار اليه محسوسا كالذوات لا في العبارات او نزل القريب منزلة البعيد اه ش م قوله للعاطفة معلوم
من الاطلاق ولا يخفى ان او هذه لا تخلو عن هذا ها عند العطف في غير هذا المحل كما ستعرف اه
قوله في موضعها ش ع عبارة الرضي معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد
ثم يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد الى حصول الثاني فيشبه ما
بعدها فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان قدرته بالا
فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل نصب على انه ظرف
لما قبل او ان فيكون او في قوله او للتنويع لخلاف اه ما نقل عن ش ع تنبيه اعلم ان قول المصنف
في موضعها حتى احسن من قول غيره بمعنى الى اه لان او هذه قد تكون تعليلية كما في ح وهذا لان
المعنيان ظاهران في حتى بخلاف الى فاما وجه عدم اطلاع الشارح عليه وتعبير غيره بالى لعله لكونه غير
مشهور اه قوله معطوف على مصدر منسبك في هذا اصرح في ان المعطوف عليه هنا لا بد ان ينسبك بمصدر ايضا
وهو كذلك لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل على غير حده وصورة تصيد المصدر تقديرا لكونه ان اش
في المثنيه الاول مع ص اه قوله او بمعنى كي ولم يذكر او بمعنى الاكون غير متفق عليه كما علمت اه قوله ولو بالنظر الى ما
قبلها ولا يخفى ان ذكر هذا الا دال نحو حتى يقول الرسول حينئذ لم يكن مستقبلا في زمن التكلم فاعترض
بان كونه مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها لا يخلو منه كل موضع فيما اذا كانت حتى غائية لان النهاية لا تكون الا
بعد البداية بخلاف التعليلية لان السبب قد يوجد بعد المسبب كما لا يخفى اجيب بان معنى كونه مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها كون المتكلم لم يقصد الحصول مضمون ما بعد حتى في زمن التكلم في احد الازمنة الثلاثة ولا عدمه فيها
بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او
عرض مانع من حصوله فظهر ان اعتبار كونه مستقبلا بالنظر الى ما قبلها انما هو بمجرد قصد المتكلم اه ش ع ملخصا
من الرضي اه قوله وهو لا بد اي او كان زمانه ماضيا محكيا به الحال بان قدرت نفسك موجودا في وقت
الماضية او قدرته واقعا حال التكلم اه من ح وحاصل مسئلة حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا
بالنسبة للتكلم.

قوله في الاصل اي في الاصل

بالنسبة للمتكلم وجب نصبه كحتى يرجع البناء او حاضرا وقته وجب ... اذا قلته وقت الدخول "
او ماضيا جاز الامران باعتبار جواز التاويل فان قدرته حاضرا ... الحال وجب رفعه او مستقبلا
بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب اهـ بحروفه " ثم قال ... لكن فرض المستقبل حاضرا
يجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا يجب نصبه اهـ قال ش م والظاهر ... المستقبل حاضرا جاز "
كذلك عكسه ولا حاجة الى ارتكاب التجوز مع امكان الحقيقة بخلاف ... لانه وان كان مجازا "
لكنه لا فرجة فيه الاجراء على سبيل المجاز لكونه مستتبعا فتامل ... مستقبلا هذا اهو شرط الحكم
السابق في قوله وبعد حتى الخ فقوله ونحو حتى الخ خارج الشرط ... في بيان لحال الشرح ومعنى
الفضلة هنا ان يكون تم الكلام قبله كما في ر ... ليس له تعلق ... اب كما يعلم مما اسلفناه
قوله في حتى حالة الرسول والذين الخ هذا صريح في انه ... وحده بل والذين
امنوا معه اهـ قوله لا يبينان مع التمر وعدمها لا بسبب الطلوع ... عن عدم السير فتامل
قوله وبعد فا السببية الخ افاده الشارح من قوله جواب نفي الخ ... الا ... انما فشرط النصب
بعد الفاء شيئان احدهما كونه بعد نفي الخ والثاني ان تكون ... ض بان كون الفاء
للسببية لا يظهر الا بعد نصب المتكلم فاذا كان شرطا لزم ... شرط النصب قصد المتكلم
كون الفاء للسببية واما ظهور كونها للسببية للسامع فبالنصب ... اهـ ش ع قوله او طلب محض
اي دال على طلب في الوضع بالمباشرة فخرج اسم الفعل والمصدر ... ولفظ الخبر كما لا يخفى اهـ و
عبر بعضهم كابن هشام في القطر او طلب بالفعل فيشكل عليه ... التمني والعرض الخ اجاب ش ع
بان معناه او طلب بالفعل اي لا بالقوة فخرج اسم الفعل الخ ... من انه اذا كان اسم الفعل
والمصدر ولفظ الخبر طلبا بالقوة يلزم ان يكون ذاته دالا على ... الان لعارض وليس كذلك
في المصدر وغيره فتامل لان ذات المصدر ليس هو صالحا للدلالة ... كذلك غيره فالاولى ان
يقال ان معناه باق على ظاهره فنحو التمني يقاس على الفعل لانه ... لا على معنى الفعل

خفاء المعنى م
فالاولى ان يجعل وقع حالا من الوضع المعلوم من ان تضع ودون حالا من ضميره فلا خفاء كما قاله تر باو سلمه شرم
قوله والامر ان كان بغير لخ اي اذا كان الامر من الطلب غير الاصطلاحي بان لا يكون امر حاضر ولا غائب بل كان
اسم فعل كنزال او لفظ الخبر او مصدرا في نحو ضربا زيدا فلا يجوز فيه النصب في جوابه باضمار ان كما علمت لكن يجوز الجزم ان
اسقطت الفاء وقصد به الجزاء فظهر ان قوله والامر الى قوله فلا تنصب جوابه بمجرد مفهوم الطلب المحض ومع ذلك صرح
به لئلا يتوهم من ذكر جواز الجزم انه يجوز فيه النصب نظرا الى ان الجزم هنا فرع النصب فلما جاز الفرع فبالاولى يجوز الاصل
وان كان خارجا من قوله محضين مع ان فيه خلاف الكسائي كما في الشرح ولم يذكر هذا البيت قبل ذكر الجزم مقرنا بالاحكام
النصب لئلا يلزم الحوالة على المجهول فتدبر اه قوله من اسم الفعل لخ فيه قصور من ترك المصدر قد يقال لعله لكون دلالته
على معنى الطلب غير متفق عليه ولو بالواسطة اه ش م قوله مع الفاء يعلم ذلك مع المتن لانه من مفهوم قوله محضين اه
ثم انه اقتصر على الفاء مع كون الحكم كذلك مع الواو لاجل قوله وجزم اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما صرح
به ص اه قوله والفعل بعد الفاء لخ اي ينصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي قياسا على التمني بجامع التوقع اخر هذا الحكم
لما فيه من خلاف البصريين اه ثم ان الظاهر ان الترجي داخل في الطلب كما يدل عليه ظاهر عبارة الرضي ومع ذلك
احتيج للنص بعده الى الحمل على التمني لعله لما فيه من البعد من الطلب لكونه مستقرب الحصول بخلاف التمني فتأمل اه
ش م قوله بعد الفاء ولم يسمع بعد الواو كما في ص اه قوله كنصب لخ اي ملحقا على التمني كما عرفت اه ولم يذكر جواز الجزم
اذا اسقطت الفاء مع وروده في كلام ولو قليلا كما في اش للاكتفاء بالقياس لان الجزم هنا فرع النصب كما عرفت اه م
قوله وان على اسم لخ لما فرغ من الواجبين اعني واجب الاضمار وواجب الاظهار شرع في بيان الجائز وقد سبق واحد منه وهو ما
بعد اللام في احد صورة فتمم بجاره لسائر احوالها اه قوله من تأويله اي خال من شائبة الفعل اي من دلالته على الحدث
والزمان وهو الجامد المحض والمصدر فليراجع ما كتبناه في آخر باب عطف النسق اه قوله بالواو لخ ولم يسمع في غيرها كما في
خ وغيره اه م اذا اردت ان تعرف علل جواز اضمار ان فيها ووجوبه ووجوب الاظهار وانفرادا فانظر منى
في ص ٢٨٠ حـ ٢ اه قوله وشذ حذف ان ونصب لخ اي شذ الحذف والنصب معا اه قوله فاقبل منه ما عدل لخ اي قد كثر
الرواة ما نصب فيه في غير ما مر لكن لا تقبل منه الا ما رواه العادل وارد ما رواه غير العادل وليس المعنى لا تقبل منه ما

بالوضع مباشرة وترك الملحق به معتاد في عرف المصنفين لاستبهاق الكتب الموجزة فلا تغفل اه قوله وهو وجيه
بالتشبيه نحو زيد اسد فيه باشتراط التشبيه ما اذا لم يقصد به التشبيه فليس بجواب وليس المعنى لم يقصد به التشبيه
مع كون جوابا حقيقة بينا في ما مر اه تنبيه واعلم ان ما بعد هذه الفاء والواو معطوف على مصدر متصيد مما قبلها
فهو من عطف المصدر المنسبك على المصدر المتصيد نظير ما مر في او كما يعلم من م وحاشية الرضي فانظره من صحيفة ٢٤٦
قوله الاتي المذكوره يعني النفي وما بعده اه قوله وشرط جزم بعد نهي استدراك على البيت قبله لانه يوهم ظاهره
صحة الجزم بعد كل طلب مطلقا او يعترض على هذا البيت بانه غير محتاج اليه لانه معلوم من قوله والجزاء قد قصد
لان معناه ان يعتبر الثاني متوقفا على الاول فيفيد معنى الشرط والجواب سواء كان الاول مثبتا كالامر او منفيا
كالنهي فمهما لم يجز ان يكون متوقفا على الاول لم يجز الجزم لعدم صحة قصد الجزاء كلا تدن من الاسد يأكلك في جواب نحو
هذا يجري ذكر قصد الجزاء اه اجيب بان الاعتراض مبني على حمل قصد الجزاء على جزاء المنطوق به وكلام المصنف والجزاء
قد قصد يصدق بجزاء المفهوم بان يقال ان تدن من الاسد يأكلك وذلك باطل فالقيد مما لا بد منه مع انه في ذكره ردا على
الكسائي القائل بالجواز فيه مستدلا بالقرينة العرفية والعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة
قوية واما سبب منع الجزم حين كون الجزاء للمفهوم فهو انه اذا ذكر الطلب ثم ذكر بعده ما هو متوقف على المطلوب
فيجزم الثاني لانه قد بان للسامع ح انه طلب المتكلم بسبب لوجود الثاني فيحتمل له الشرط فلهذا اجزم وهذا
الامر لا يظهر الا فيما كان السبب منطوقا كما لا يخفى اه فان قلت انه يشترط ايضا في بقية انواع الطلب صحة حلول ان تفعل
للاحتراز عن نحو اسلم تدخل النار لانه يصدق فيه جزائية المفهوم بجعل بانه وان كان كذلك لكن انواع الطلب غير النهي
لم ينطق فيها بعنوان المفهوم لانه ليس فيه منطوقا الا لفظا واحدا فلذا لم يشترط فيه شيء بخلاف النهي فانه نطق فيه
بعنوان المفهوم كتدن من لا تدن فح فربما يتوهم ان المراد بقصد الجزاء فيه ولو لتدن مثلا فقيد فيه للاحتراز عنه واما
نحو الامر فلما لم يكن في اللفظ سواه فلا يتوهم ان المراد مفهوم اخر لا يظهر ان يتوهم ان المراد في هذا المحل ما ذكرناه ماخوذ من
حل الجامي ومختصر على التلخيص وتقرير محمد الانبابي على السجاعي على القطر فافهم فانه دقيق اه منقولا عن شيخ
قوله دون تخالف وقع في فتح الجليل وغيره ان دون حال من ان وجملة وقع صفة لتخالف اه ولا يخفى ما فيه من

خفاء المعنى

جاء في كلام المولدين لان المولدين ليسوا من الرواة وكلام المصنف في الرواية حيث قال ما عدله روى اه ش م والله اعلم بالصواب

والمآب اه **عوامل الجزم** واليه المرجع

قوله هكذا ابلغ ح ولا يخفى وجه التعريف اه قوله للفعل الواحد ح يعلم ذلك من ظاهر قوله في الفعل مع ما يأتي فعلين يقتضيين ح

قوله ونعل المتكلم ح اي ان كان مبنيا للمفعول لان المبني للفاعل الجزم فيه نادر كما في ت وح فقول الشارح سواء بنيهما

مشكل جدا وقيل ان التعميم راجع الى قوله السابق نهيا كانت ح ولا يخفى انه غير ظاهر فالاولى نظر الجواب اه

وفي التصريح بعد كلام ما يشفي فليطالع ١٢

وقف

قوله وفعل الفاعل اي الغائب فيه قبل فعل منه ومن جزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل (للفاعل) فهم من كلام الشارح ان جزمها فعل المبني

للمفعول مطلقا لكن فعل الغائب مطلقا مجهولا كان او معروفا كثير وهو كذلك كما في خ اه قوله النافية ولم يقيده لم لعدم

الخارج فتدبر اه قوله ويجوز انقطاع ح اي لا يجب ثبوت منفيها الى زمن التكلم اه قوله فعلين مضارعين اشار به الى ان مفعوله

الجزم محذوف بقرينة قوله الآتي فعلين يقتضيين ويأتي ما يخالفه اه قوله لفظا او محلا ولا يخفى ان المحلية في الماضي فالمراد باللفظ

هنا ما يشمل التقديري اه قوله على مجرد تعليق ح اي بلا افادة شيء مما لغيرها اه قوله ثم ضمن ح اي انه في نحو من معنى الاسم

وهو المعنى المستقل بالنفس فعلم انه اسم ثم ضمن معنى حرفي وهو معنى الشرط فحقه ان يؤدي بانه فحكم فيه بانه هذا المعنى مضمون فيه

لكن ليس هذا المعنى عارضا له بعد الوضع بل المعنيان مقارنان به فانما التفرقة بالاعتبار اه شرح اخذا من الرضي اه قوله

فعلين يقتضيين ح والظاهر ان فعلين مفعول للجزم ويقتضيين صفة لفعلين اي يقتضيين هما وفائدة ذكره اظهار وجه مجيء

الجزم بها في كلا الفعلين وقوله شرطا مبتدأ خبره قدم اي ان المتقدم من الفعلين هو الشرط وقوله يتلو الجزاء صفة لشرطا او حال

من ضمير قدم اي لا يجوز الفصل بين الشرط والجزاء الا باجزائهما وذلك الفصل لا يعد فصلا وقوله وجوابا وسما عطف

على قوله يتلو الجزاء اي يسمى الجزاء ايضا في الاصطلاح جوابا وهذا كله مما الفهماء ذريع عليه الشارح فلينظر فظهر مما ذكر

نكتة ما كتبناه عند قوله فعلين مضارعين ويأتي ما يخالفه اه قوله وبعد ماض رفعك ح اعلم انه قد عرفت ان صور الشرط و

الجواب اربعة وظاهر ما ذكره ان الجزم في كلها واجب وليس كذلك فقال وبعد ماض ح فهذا البيت استثناء مما ذكر من

جزم الفعلين

جزم الفعلين فمعنى قوله وبعد ماض الخ ان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فالرفع مع كون الجزم احسن انه الخ اواش و
معنى قوله ورفعه بعد مضارع الخ وان كان الشرط والجزاء مضارعين فالجزم راجح والرفع ضعيف فظهر ان الجزم في هذين
ليس بواجب وكون الجزاء مضارعا في هذين الصورتين واضح من ذكر رفعه فبقي الصورتان من الصور الاربع المذكورة وهما
ما اذا كان الشرط مضارعا والجواب ماضيا وما اذا كانا ماضيين فالجزم فيهما واجب ولو محلا كما في الماضي اه ولا يخفى ان صاحب
الوردية اقتصر على ما في صدر هذا البيت اه تنبيه والمراد بقوله وبعد ماض ما يشمل الماضي من جهة المعنى وهو المنفي
بلم كما اشار اليه الخ وص فيكون المراد بالمضارع في قوله بعد مضارع ما هو على اصله وهو مستقبل المعنى لخروج الداخل
فيما قبله وهو المنفي بلم فتأمله اه قوله واقرن الخ اعلم ان الجملة التي لا يصدق ان تباشر الاداة بها لما فيها من معارض الادوات
اذا قصد ان تكون مسببا قرنت بالفاء لانها تفيد السببية فيحصل المطلوب ثم لما وجد في اذا الفجائية ذلك السببية كانت خلفا عنها
في بعض المواضع وافادة اذا هذه معنى السببية مستفاد من موضع الطلاقها الا هي اصلية اه ما نقل عن شرح قوله لانه او غيرها الخ
اتي بالتعميم دون ان يقول للادوات المذكورة مثلا او لم يذكر شيئا للاشارة الى ان هذا لا يختص بالادوات السابقة الجازمة
وهذه الاشارة لان يستفاد ان خلف اذا الفجائية يوجد في جواب اذا وهي غير ما تقدم اه ش م قوله وتلك بجملة الاسمية
انظر في غير الجملة الاسمية وجه عدم صلاحيته مباشرة الاداة اه
وفي الرضي الوقاية ص ٢٦٢ جزء ثاني

قوله وتخلف الفاء الخ والتعبير بالخلف صريح في انه لا يجمع بينهما وهو كذلك كما في خ وغيره فاما قول الشارح وقد يجمع الخ فلا يكون معارضا
له لان المنع انما هو فيما اذا كانت للربط والتي في كلام لمجرد التوكيد فلا تغفل اه من خ قوله اذا كانت الاداة الخ او اذا لعدم السماع
في البواقي اه خ اه وفي اش ان هذه الشروط يفهم من مثال المتن قال ش م والاولى ان يقال انه لا يظهر كل من هذه الشروط
من المثال بل يظهر كونه جملة اسمية وباقي الشروط لم يتعرض عليها الكون الحكم ليس اصليا اه قوله والفعل من بعد الجزاء الخ اي اذا
وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو فيجوز فيه الرفع والنصب والجزم ويأتي في الشرح اوجهها
ثم انه سواء فيه ما اذا كان الجواب مقرونا بالفاء لكن لا يجوز فيه الجزم في القول بانعدام الجزم فيه ولو محلا اه خ اه

جاء في كلام المولدين لان المولدين ليسوا من الرواة وكلام المصنف في الرواية حيث قال ما عدله روي اه ش م والله اعلم بالصواب

والیه المرجع **عوامل الجزم** والمآب اه

ق اهكذا ابلم ح ولا يخفى وجه التعريف اه قوله للفعل الواحد ۴ يعلم ذلك من ظاهر قوله في الفعل مع ما يأتي فعلين تفسيره اه

قوله ونعل المتكلم ح اي ان كان مبنيا للمفعول لان المبني للفاعل لجزم فيه نادر كما في ت وخ فقول الشارح سواء بنيه

مستحل جدا وقيل ان التعميم راجع على قوله السابق بما كانت ح ولا يخفى انه غير ظاهر فالله نظر الجواب اه

وفي التصريح بعد كلام ما يشفي فليطالع ١٢

قوله ونعل الفاعل اي الفاعل منه من جزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل فهم من كلام الشارح ان جزمها فعل المبني

للمفعول مطلقا اكثر افعل الغائب مطلقا مجهولا كان او معروفا كثير وهو كذلك كما في خ اه قوله النافية ولم يقيده لكم لعدم

الخارج فتدبر اه قوله ويجوز الانقطاع ح اي لا يجب ثبوت منفيها الى زمن التكلم اه قوله فعلين مضارعين اشار به الى ان مفعوله

الجزم محذوف بقرينة قوله الآتي فعلين يقتضيين ويأتي ما يخالفه اه قوله لفظا او محلا ولا يخفى ان المحلية في الماضي فالمراد باللفظ

هنا ما يشمل التقديري اه قوله على مجرد تعليق ح اي بلا افادة شيء مما لغيرها اه قوله ثم ضمن ح اي ان في نحو من معنى الاسم

وهو المعنى المستقل بالنفس فعلم انه اسم ثم ضمن معنى جزئي وهو معنى الشرط فحقه ان يؤدى بانه لحكم فيه بان هذا المعنى مضمون فيه

لكن ليس هذا المعنى عارضا له بعد الوضع بل المعنيان مقارنان به فانما التفرقة بالاعتبار اه شرح اخذا من الرضي اه قوله

فعلين يقتضيين ح والظاهر ان فعلين مفعول لا جزم ويقتضيين صفة لفعلين اي يقتضيين هما وفائدة ذكره اظهار وجه تسمية

الجزم بهما في كلا الفعلين وقوله شرطا مبتدأ خبره قدم اي ان المتقدم من الفعلين هو الشرط وقوله يتلو الجزاء صفة لشرطا او حال

من ضمير قدم اي لا يجوز الفصل بين الشرط والجزاء الا باجزائهما وذلك الفصل لا يعد فصلا وقوله وجوابا وسما عطف

على قوله يتلو الجزاء اي يسمى الجزاء ايضا في الاصطلاح جوابا وهذا كله مخالف لما درج عليه الشارح فلينظر فظهر مما ذكر

نكتة ما كتبناه عند قوله فعلين مضارعين ويأتي ما يخالفه اه قوله وبعد ماض رفعك ح اعلم انه قد عرفت ان صور الشرط و

الجواب اربعة وظاهر ما ذكره ان الجزم في كلها واجب وليس كذلك فقال وبعد ماض ح فهذا البيت استثناء مما ذكر من

جزم الفعلين

جزم الفعلين فمعنى قوله وبعد ماض ع ان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فالرفع مع كون الجزم احسن انه خ او اش و
معنى قوله ورفعه بعد مضارع لخ وان كان الشرط والجزاء مضارعين فالجزم راجح والرفع ضعيف فظهر ان الجزم في هذين
ليس بواجب وكون الجزاء مضارعا في هذين الصورتين واضح من ذكر رفعه فبقي الصورتان من الصور الاربع المذكورة وهما
ما اذا كان الشرط مضارعا والجواب ماضيا وما اذا كانا ماضيين فالجزم فيهما واجب ولو محلا كما في الماضي اه ولا يخفى ان صاحب
الوردية اقتصر على ما في صدر هذا البيت اه تنبيه والمراد بقوله وبعد ماض ما يشمل الماضي من جهة المعنى وهو المنفي
بلم كما اشار اليه خ و ص فيكون المراد بالمضارع في قوله بعد مضارع ما هو على اصله وهو مستقبل المعنى لخروج الداخل
فيما قبله وهو المنفي بلم فتأمله اه قوله واقرن ع اعلم ان الجملة التي لا يصدق ان تباشر الاداة بها لما فيها من معارض الادوات
اذا قصد ان تكون مسببا قرنت بالفاء لانها تفيد السببية فيحصل المطلوب ثم لما وجد في اذا الفجائية ذلك السببية كانت خلفا عنها
في بعض المواضع وافادة اذا هذه معنى السببية مستفاد من موضع الطلاقها الا هي اصلية اه ما نقل عن شرح قوله لا ان او غيرها لخ
اتى بالتعميم دون ان يقول للادوات المذكورة مثلا او لم يذكر شيئا للاشارة الى ان هذا لا يختص بالادوات السابقة الجازمة
وهذه الاشارة لان تستفاد لان خلف اذا الفجائية يوجد في جواب اذا وهي غير ما تقدم اه ش م قوله ذلك بجملة الاسمية لخ
انظر في غير الجملة الاسمية وجه عدم صلاحية مباشرة الاداة اه

وفي الرضي الوقاية صـ ٢٦٢ جزء ثاني

قوله وتلف الفاء لخ والتعبير بالخلف صريح في انه لا يجمع بينهما وهو كذلك كما في خ وغيره فاما قول الشارح وقد يجمع لخ فلا يكون معارضا
له لان المنع انما هو فيما اذا كانت للربط والتي هي في كلام لمجرد التوكيد فلا تغفل اه من خ قوله اذا كانت الاداة ان ع او اذا لعدم السماع
في البواقي اه خ اه وفي اش ان هذه الشروط يفهم من مثال المتن قال ش م والاولى ان يقال انه لا يظهر كل من هذه الشروط
من المثال بل يظهر كونه جملة اسمية وباقي الشروط لم يتعرض عليها لكون الحكم ليس اصليا اه قوله والفعل من بعد لخ اذا
وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء او الواو فيجوز فيه الرفع والنصب والجزم وياتي في الشرح اوجهها
ثم انه سواء فيه ما اذا كان الجواب مقرونا بالفاء لكن لا يجوز فيه الجزم في القول بانعدام الجزم فيه ولو محلا اه خ اه

قوله المضارع معلوم من قوله بتثليث فتأمل اه شرح قوله بتثليث اي الرفع والنصب والجزم كما يوضحه قوله وجزم او نصب الخ فلا يرد ان معنى التثليث في عرفهم الحركات الثلاث وذلك مفقود ههنا اه قوله بالعطف الخ اي اما على لفظه او على محله لما عرفت اه قوله والرفع على الاستيناف انظر ص اه قوله والنصب باِن الخ انظر اواش قوله وكما في قوله تعالى الخ قوله لكونه غير متفق عليه في جواز الاوجه الثلثة لكون الجواب فيه مقرونا بالفاء فليراجع ما كتبناه اه قوله وجزم او نصب الخ اي اذا توسط الفعل المذكور اعني الفعل المقرون بالواو او الفاء بين الشرط والجزاء فيجوز فيه الجزم عطفا على الشرط والنصب باضمار ان انظر الخ ولا يجوز الرفع لامتناع الاستيناف قبل الجزاء لانه يدل على تمام الكلام كما في ص واورد الاسفلطني رحمه الله انه لا يجوز كونه اعتراضية كما نقله سيس على ذ و ص وخ قال ش م لعله ان الاعتراضية خاصة بافادة مخصوصة فلم يجوز هنا فتدبر اه قوله والشرط يغني الخ يعني انه يكون الشرط غير محتاج الى ذكر الجواب لعلمه ففيه صورتان الجائز والواجب وهو اذا كان مدلولا عليه بالمتقدم كما في الحواشي والمغني والرضي قوله والعكس قد يأتي الخ يعني انه قد يحذف الشرط للعلم به ايضا ففيه ايضا صورتان القليل والكثير وذلك اذا بقي شيء من جملة الشرط وهو ثلثة انواع الاول ما اذا بقي لا النافية مع ان كقوله فطلقها فلست لها الخ الثاني نحو ان خيرا فخير الخ فانه لم يحذف فيه جميع جملة الشرط كما عرفت من باب كان والثالث ما حذف فيه بعض الجملة مع ابقاء المفسر نحو وان احد من المشركين استجارك وامانحو فلم تقتلوهم مما حذف فيه مع الاداة لان تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم فلا كلام فيه هنا وان كان كثيرا فظهر ان ما عدا هذه الثلاث المذكورة قليل فيشكل على قول المصنف قد يأتي لان القلة ليست الا في بعض المواضع كما عرفت الا ان يقال ان المراد بالقلة ما هو في الجملة كما ذهب اليه الاشموني او يقال ان كلا منا فيما اذا حذف فيه جملة الشرط كلها وانما المذكور الكثيرة فيما اذا حذف بعضها كما علمت مقول قول الشارح كما بينه ص اه ملخصا من اش وص وخ فانظرها اه فاذا عرفته ان قول الشارح عند قول المصنف عن جواب قد علم لتقدم ما يدل عليه الخ وقوله في شرح العجز وذلك اذا كانت الاداة الخ لا يخفى ما فيهما من القصور فتأمل اجيب عن الاول بان اقتصاره على ما تقدم فيه الدال نظر الى انه مشهور في كلامهم ومتعارف في العبارات وانه محرب البصريين والكوفيين فعند الاولين ان الجواب هو المحذوف والمتقدم هو الدال عليه والاخيرين ان المتقدم هو نفس الجواب انظر رضي في صفحة ٢٤٧ ج ٢ والجواب عن الثاني انه اقتصر على ما اذا كانت الاداة فيه ان وقرنت بلا انه تبع فيه التوضيح بناء على ان هذه الصورة ايضا

الصورة ايضا كثيرة في كلامهم ومشهورة في العبارة قوق الآخرين كما لا يخفى على من له تجارب في علم العربية لانه نحو الا فلا متعارف في مواضع شتى اه ما استفيد من ش م اه لكن لا يخفى ما في ارتكاب الشارح لانه يتعين ح كلفة مشقات ومنها اجراء قد في للمتن عاه مخالفة غالب استعمالها وهو كونها تحقيقية في المضارع فتأمل ان قوله بعينه قد يجيء فح اشار به الى انه لم يعتبر في التعكيس القيد به ليلي قوله ان المعنى فهم وهو كذلك لكن اه قوله ان المعنى ح نفى مع

وتبعها منه ان تنبيها الا منا منه يرجح اولا تنبيها تبركه في التأكيد لانه تمهيد سابقه في كلام المصنف اهـ ش م

قوله من جواب قد علم اه قوله واحد في لدى خ سواء كان المتأخر شرطا او قسما كما يدل عليه الاطلاق وبعينه قوله الاتي وربما رجح لح وان كان الناظم تابعا له كما بينه الشارح هناك فانه جرى في هذا الكتاب على مذهب الجمهور فينبغي رد المخالف فلذلك قال فهو ملتزم اه ش م قوله وان تواليا وقبل ح يعني انه اذا اجتمع الشرط والقسم وتقدمهما مبتدأ ولو في الاصل كاسم ان فرجح الشرط رفدم برتبة الترجيح لا التقديم الحقيقي بان يقتصر على ذكر جوابه فقصور الشارح حيث قال بذكر جوابه ح هو التصوير المنافي والتفسير الكافي فظهر ان هذا البيت تقييد لما قبله اه قوله بلا حذر فائدته الاعلام بعدم اشتراط شيء لترجيح الشرط لا في حال تقدمه ولا تأخره كذا انقل عن ش م وفيه انه يعلم ذلك من ظاهر الاطلاق كما هو شأن محل البيان فالاولى ان يقال انه رد على ابن عصفور وتابعيه القائلين بانه يجوز الاستغناء بجواب القسم وان كان العكس راجحا قال الاش هذا الاخير هو الذي يفهم من البيت ووجهه انه عبر بمادة الترجيح لا الوجوب ولا يخفى انه غير ظاهر لانه مخالف لما جرى عليه في الكافية والتسهيل كما بينه عقب ذلك الكلام وقد بينا معنى قوله رجح بلا تنازع ولا استناجى فما درج عليه نظرا الى مجرد مادة الترجيح كما علمت فلا تغفل اه ما فهم ش م اه قوله نحو زيد والله ان قام اكرمه ونحو زيد ان لم يقم والله ح فاقتصر على احد المثالين كما اتضح اه قوله وربما رجح ح اى في بعض المواضع وهل هو مقيس ام لا فقولان عند الجمهور شاذ كما هو ظاهر عبارته وعند الفراء والناظم مقيس كما اشار اليه الشارح هو ومعنى هذا البيت انه يجوز على قلة فيما ذكر في قوله واحد في لدى اجتماع ح اذا تقدم القسم ذكر جواب الشرط المتأخر وهو غير جائز عند الجمهور بل مقصور على السماع كما عرفت فظهر ان هذا البيت بيان للغة قليلة على خلاف ما ذكر في قوله واحد في لدى ح اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

فصل لو

لما كانت لو من ادوات الشرط وليست من الجوازم جعلها في فصل مخصوص اه واعلم ان للو استعمالات ان اش مع ص ومنها كونها شرطية وهي المراد في هذا الفصل ثم انه فيه نوعان

الى كلام المصنف اهـ ش م

وربما رجح لدى ...

امتناعية وهو المراد بقوله لو حرف شرط في مضي والثاني ان تكون مجردة الشرطية مرادفة لإن وهو المراد بقوله ويقل اه ثم ان معنى الامتناعية انها لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في المضي فاضافة حرف الى شرطا في قوله لو حرف شرط من اضافة الدال الى المدلول وفي في قوله في مضي متعلقة بالحصول المعلق به اعني الحصول الثاني فالمعنى انها حرف دال على تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى في مضي فظهر ان حصول المعلق به وهو الشرط يجب ان يكون في المضي وهو كذلك فلا تميل الى الغير تبعا لبعض الحواشي اه ما فتح الله عنه شرح مع زيادة ١٢ ثم ان تعليق الشيء بالماضي يستلزم امتناع ذلك المعلق به وهو الشرط فتأمل لكنه لا يستلزم امتناع المعلق وهو الجواب من حيث ذلك التعليق نعم ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط فيمتنع قطعا والا فلا لكن الغالب امتناعه هذا هو المعنى بقول الشارح بل ان لم يكن لجوابها الخ ان شئت تجد تفصيلنا اه شرح فظهر مما ذكر ان الشرط المعلق به انما يكون في المضي وهو كذلك كما هو داخل في ماهية معناها ثم ان جوابها ايضا كذلك غالبا والتقييد بغالبا احتراز عن نحو لو قام زيد ليفرح عمرو غدا وظهر ايضا ان امتناع شرطها وكذا امتناع جوابها ولو غالبا انما هو التزامي لا وضعي وهو كذلك كما حققه كلام المحققين من اهل المعاني وغيرهم اه ما قاله شرح قوله لو حرف شرط الخ والشرط يطلق على الاداة وعلى الجملة لكن هذان الاطلاقان مجرد اصطلاح لا معناه الوضعي فانما هو تعليق مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كما قدمناه وهذا الاخير هو المراد هنا كما هو واضح وقوله في مضي يطلق المضي على معناه الاصلي وعلى معنى الماضي وهذا الثاني هو المراد هنا ولذلك قال الشارح رح فيما مضى اه شرح قوله يدل لزوما على تعليق فعل الخ والفعل هنا اللغوي وهو الحدث كما هو واضح اه قوله غالبا احترازا عما في قوله ويقل ايلاء هالخ وليس المعاني انه كونه في المضي عند كونها امتناعية غالب لا واجب كما عرفت اه قوله ومنه لو لم يخف الله صهيب الخ اي ان صهيبا رضي الله عنه ليس واقعا منه المعصية ولو فرض خلوه عن الخوف لانه لعدم عصيانه اسبابا اخر فكيف والخوف حاصل له اه ص في حاشية قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ وفي اخر حاشية قوله حرف امتناع لامتناع اه تنبيه اعلم ان المراد بالمضي هنا ما هو

هناما هو في المعنى لان اللفظ خاصة كما يعلم صريحا من قوله الآتي وان مضارع تلاها الخ وايضا يعلم
من ذكر المقابلة حيث قال ويقلب ايلاءها مستقبلا ولم يقل مضارعا وقد علمته من امثلة الشارح اه ،،
قوله لكون قبيل ظاهره انه مقيس لا شاذ فيه خلاف ان ت فاذا في قول الشارح اذا ورد ظرفية لا شرطية
كما هو مناسبة المقام فهو في قوة التعليل فتأمل اه شرم قوله سواء كان مضارعا الخ كما اذا ان كلا لك ،،
كما في ح وغيره اه قوله كان الخ اي يجب ان يكون تاليها فعلا ظاهرا او مضمرا يفسره ما بعد كما هو شأن ان ،،
اه قوله لكن لو الخ استدراك على ما قبله لانه يتوهم من تشبيهها بان انه لا يليها الا فعل ظاهر مع انه لعدم ثبوت في الكلام
مع ان ولو مع تقدير الفعل قبلها الا لانعدام المفسر وليس كذلك مع لو لانه كثيرا ما تقع بعدها فقال لكن لو الخ فهو بيان
لموضع مخالفتهما كما في المكودي ثم اختلف فيما جائت مقترنة بان فقال سيبويه وجمهور البصريين ان ان وصلتها ،،
مبتدأ استغنى عن الخبر وقيل لخبر محذوف وقال الكوفيون وبعض البصريين انها فاعل لثبت محذوفا كما في الشرح ،،
وغيره ولم يتعرض المصنف لهذا التوجيه اصلا لما فيه من الخلاف كما عرفت لكن الظاهر حمل البيت على الاخير ،،
لاثبات اختصاصها بالفعل اولا فالتشم هذا هو الظاهر ان مكودي يجد وجها آخر اه قوله لو مطلقا ،،
م شرطية كانت او مصدرية كما في ت ولا يناسب ذلك هنا لعدم ذكر الثانية فالمعنى هنا سواء كانت لتعليق ،،
الماضي او لتعليق المستقبل اه قوله كما اشار اليه الناظم رحمه الله حيث قال لكن لو الخ وذلك انه لما قال لكن لو الخ فقط وسكت ،،
عن ذكر التقدير علم من ظاهره انه لا حذف هناك اصلا فلا يجري الا على هذا المذهب لان القولين ال ،،
الباقيين لا يخلوان عن التقدير اما للخبر او الفعل كما علمت وقد اسلفنا للمتن وجها آخر وهو الظاهر ونقل عن
ش ع ويعلم ايضا من البيت ان ان هذه مع صلتها مبتدأ لان ان مع صلتها في تأويل الاسم وليس قبلها عامل
لفظي فيصدق تعريف المبتدأ فبان انه مبتدأ اه قوله ولا احتياج الى خبر الخ ان ت مع يس اه قوله وان
مضارع الخ بقية قوله لو حرف شرط في مضي الخ وفصل بينهما بما تقدم نظرا الى جانب شدة الاحتياج لانه
لما ذكر المعلقة للماضي احتاج معلقة المستقبل فاحتاج الى ذكر موضع اشتراكهما وافتراقهما فقال وهي
في الاختصاص الخ ثم اراد ذكر بقية السابقة فقال وان مضارع اه ش م ١٢ وبهذا البيت قد اتضح ان

المراد بالمضي فيما تقدم ما هو في المعنى كما كتبناه هناك اه قوله لو الشرطية في المضي هذا المعلوم من قوله صرف الى المضي فتأمل اه قوله فقوله تعالى الخ ايراد على الحصر المستفاد مما تقدم لان الجواب في الظاهر في هذه الآية الشريفة هو الجملة الاسمية وهي لمثوبة الخ اه قوله انها جملة مستأنفة الخ انظر خ اه والله العزيز الحميد وهو الغفور الودود فعال لما يريد ذو الجلال والقدير نعم المولى ونعم النصير اه

✡ أمّا ولولا ولوما ✡

هذه ايضا مما يدل على معنى الشرط بلا عمل اه قوله اما كمهما الخ نائبة عنهما وقائمة مقامهما الا انها معنا هما جميعا الا انها حرف وهما اسم وفعل كما في خ وغيره اه قوله حرف توكيد وجه التوكيد ان معنى اما زيد فذاهب مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فقد علقت ذهابه على وجود شيء ما وهو محقق والمعلق على المحقق محقق اه من بحرق اه فظهر ان شرطها لا يكون الا محققا في نفس الامر ليفيد الجواب التوكيد والتعميم فبهذا افارقت بقية الشروط كما لا يخفى اه قوله وهما كمهما الخ هذا اصريح في انه لا يلزم تقدير خصوص لفظ مهما يكن الخ بل يجوز مثله وهو كذلك حيث صرح الاشموني انه يجوز تقدير غيره مما يليق بالمحل انظره في التنبيه الخامس ووجه اقتصار الناظم عليها نظر للغالب اه قوله وتكون للتفصيل زائدة على المعنى المتقدم اه قوله وجوبا الفا قال ش م ظاهره

الخ في حاشية قوله فلذلك لزمتها الفاء تجد ما يخالفه ويؤيده ما نكتب قريبا نقلا عن ص اه

انه دليل السماع ويؤيده ما في خ من ان الدليل على شرطيتها لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف ولا للزيادة فانظره في حاشية قوله مقام اداة الشرط اه وقال في ص وقال بعضهم لما كانت شرطية اما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها انظره في حاشية قوله فبدليل الخ فانه يحتمل بحثا آخر اه قوله لانه لما حذف الخ علة كلونها في تلو تلوها لا لمطلق الوجوب اه قوله كرهوا الخ لان الفاء لا تلي الادات كما هو ظاهر اه اه مر في حاشية قوله وفي التلويح

الخ في بيان حمله في التحقيق حاشية قوله بجزم مع الجواب اه

قوله ببعض الجملة الخ غالبا وانما قيدنا به احترازا عما يأتي في كلام الشارح من نحو فاما ان كان من المقربين فروح لان الفصل فيه ليس ببعض الجملة الواقعة جوابا كما هو ظاهر اه ش م ولا يخفى ان المراد ببعض الجملة ما تعلق بها لا جزء الاسناد كما هو متعارف في عباراتهم اه قوله ولا يفصل بالفعل في قوة الاستثناء من قوله ببعض الجملة اه قوله فاما اليتيم فلا تقهر اه فلت ان اعمال ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها ممنوع اجيب بانه مغتفر هنا اه ص في آخر حاشية قوله وفي التلويح اه قوله او ظرف الخ قد يقال لا حاجة الى ذكره حيث اسلفو معمول الفعل ليدفع بان مذهب الجمهور في هذا

في مبحث الكتاب مع خ عليها اه
ممتنع ان ملوي على الشرح ثبته

الظرف

الظرف انه متعلق باما لما فيها من معنى الفعل او الفعل الشرط على الخلاف النظر اليه مع ما هو فعلى هذا يكون الظرف اجنبيا بما بعدها اعني جملة الشرط الفاصلة في نحو فاما ان كان من المقربين الخ في كونه واردا على قوله ببعض الجملة الواقعة جوابا فتامل ه لكن المصنف خالف الجمهور حيث قال انه معمول للجواب لا الفعل الشرط المحذوف ولا لاما النائبة عنه كما في ع هذا هو الظاهر هنا في التصريح بعد قول بمعموله فائدة اي فائدة وهي وجود الخلاف كما عرفت ه قوله قل مخ نثر والظاهر انه شاذ ويؤيده التعبير الاشموني بالله ورده قوله اي حذف مع الفاء الخ تفسير مع اعتبار المفهوم ه قوله اذا لم يكن الخ اي اذا كان مادة القول محذوفا معناه قوله نحو اما بعد ما بال الخ وكونه مثالا للحذف القليل مبني على احد الاعتبارين لانه يحتمل فيه تقدير القول فالحذف كثير لا قليل انظر ص ه ونقل عن شيخ انه مثال للكثير من حيث المفهوم ومن الاتي فان معناها الخ بناء الاحكام المفهوم فلا باس لتخالف الاعتبارين ه قال شم ولا يخفى انه غير ظاهر فالاولى ما فيه مما كان منه مبني على احد الاحتمالين ه قوله ويجب حذفها الخ تبع فيه التوضيح واشي وظاهر مفهوم المتن جوازه كما عليه ظاهر الهمع كما نقله ع ه قوله جوابهما في النسخ القديمة اسقاط كذا قوله شرطهما وهو المناسب لانه ياتي في كلامه قريبا وعلى فرض ثبوته يعرب بالجر او بالرفع فتامل ه قوله وقالوا لما الخ اي زعم كما عبر به في المغني ورد هو ولا يخفى انه فهم من هذا البيت ان لهما استعمالا اخر واليه اشار بقوله وبهما التحضيض الخ ثم شرع طرداني يبين ما ياتي للتحضيض فقال وهلا الخ ه قوله الا وهي ذكرها في حروف التحضيض نظرا الى ما في التنبيه الثالث مع ص وبه فهم ما صرح به في المغني من انها تاتي للعرض والتحضيض فانظره اه قوله ... يليهما الخ لما كان قوله واو ليتها الخ قد يوهم انه لا يكفي الايلاء تقديرا نبه عليه بهذا البيت يعني انه يجوز بقلة ان تكون متلوة لفعل مضمر والتالي معمول له او لفعل ظاهر مقدم في التقدير مع تاخره لفظا التقدم معموله فاستفيد من هذا البيت انه لا يفصل بينها وبين الافعال التي بعدها الا بمعمولها اه قوله في التحضيض قد يقال انه المناسب لقول الشارح الاحرف الخمسة ان يقول اي احرف الخ بصيغة الجمع الا ان يقال انه اراد الجنس وقصد التفنن وهو مطلوب في العبارات اه ش م قوله فهلا بكرا الخ سكونه تلاعب لانه مجزوم في جواب الطلب وفعل الطلب محذوف اي فهلا تزوج الخ كما قدر الشارح اه قوله نحو لولا اذ الخ فاذ متعلقة بقلتم كما في الشرح وقلتم فعل الشرط وسمعتموه مضاف اليه اذ ولم يذكر الجواب اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

الاخبار بالذي والالف واللام

لما كان غالب الابواب المتقدمة متعلقا بالاخبار لم يحث احكامه فيه ذكر هذه الباب هنا بلا تقدم ولا تأخر ثم ان هذه
الترجمة مجرد اصطلاح فلا يشكل بان لفظ الذي ليس مخبرا به بل مخبر عنه كما سنعرف وسوء الفهم في المسئلة فيه اخبر عنه
بالذي او بالالف واللام كما في البيت وهو ايضا اصطلاحهم ويشكل عليه معناه بانه صريح في ان لفظ الذي مخبر به
والاسم الذي يقال اخبر عنه مخبر عنه وليس كذلك بل بالعكس لما في البيت من انه يجعل الذي مبتدأ وذلك الاسم خبرا و
يندفع هذا الاشكال بما كتبناه من انه مجرد اصطلاح لكن وجه له باوجه منها ما قيل من ان في قول اخبر عنه
بالذي قلبا اي اخبر به عن الذي وقيل بتقدير مضاف ومتعلق اي اخبر عن مسماه معبرا عنه بالذي وانما قدرنا
معبرا عنه لتعذر الاخبار عن المسمى كما لا يخفى لكن فيه من انه قد بان ح ان المبتدأ هو لفظ الذي فلا فائدة في قوله
عن الذي الا مجرد الاظهار او يقال انه بتقدير مضاف فقط فالباء في بالذي للاستعانة اي مستعانا بالذي لتعذر الاخبار
عن المسمى كما في ملا جامي وغ وقيل للتبيين كما في فتح الجليل واش وغ ايضا اي اخبر عنه بسبب التعبير عنه بالذي وهذه
الاوجه ما عدا القلب صادق في قول الشارح لانه لم يحتمل الا تقدير المضاف او يقال ان عن بمعنى الباء والباء بمعنى عن كما في صه
وهذه الاوجه المذكورة كلها على جعل الاخبار اصطلاحيا والاحسن ان يجعل لغويا اي حدث عنه بالذي فلا ينافي كونه بجعله مبتدأ
والذي خبرا او عكسه حتى يعترض بما ذكر فقولك مثلا ضربت زيدا اذا قيل فيه اخبر عن زيد منه بالذي لا يعلم انه هل هو بجعل
زيد مبتدأ والذي خبرا او عكسه لانه يصح عليه كلا التقديرين انه مخبر عنه بمعنى محدث عنه فمعنى اخبر عنه بالذي حدث عن
هذا الاسم بالذي فلا يعلم صورته فبيانه ان يقال يجعل لفظ الذي مبتدأ وذلك الاسم المحدث عنه خبرا فلا اشكال اصلا اه
ما نقل عن شيء بتغيير وزيادة اه قوله وتدريبهم اي قصد بتقرير الاحكام وازالة الدنس فيه وتثبيته في الذهن بسبب
التفكر والجواب اه شيء قوله للتمرين مترادف للامتحان بل عبارة الضرقين التمرين لا الامتحان فيقولون باب التمرين لا ال
الامتحان فلذلك عبر هنا بالتمرين اه شيء قوله ما قيل اخبر ع يعني انه ما قيل فيه اخبر عنه بالذي بجعل خبرا ولفظ الذي
مبتدأ اه قوله مبتدأ قد يقال انه لا فائدة له مع قوله عن الذي قاله ش م وليس كذلك بل فائدته الاعلام بانه لا يكفي كونه
منسوخا بالنواسخ الابتداء فمعنى قوله مبتدأ اي في الاصل وفي الحال اه قوله استقر بمعنى ارتجل فلا اشكال نظيره ما

كمشاه فتى

كبنانا في نحو هذا الموضع كباب الابتداء عند قوله وفي نص يعين ذا استقر الخ اه **قوله** برابا سم الذي اه قلت انه قد اسلفنا
ان الاحسن ان يكون الخبر لغويا فيكون المخبر عنه المسمى لا الاسم كما هو واضح قال ش م وليس كذلك لان معنى الخبر عنه الخبر عن اسم
كذا ولكن الان النظر هنا في اللفظ لكون البحث فيه وان كان تبعا للمعنى كالملاف المخبر عنه للفاعل والمبتدأ كما عرفت من باب الفاعل
وغيره اه **قوله** وما سواهما الخ فهم من قوله قبله انه يجب تقديم المبتدأ وهو كذلك لكن لم يفهم هل يجوز ايلاء الخبر للمبتدأ او لا
فنبه عليه بقوله وما سواهما الخ يعني انه يجب توسيط بقية الجملة بين المبتدأ والخبر فلا يجوز الايلاء اه **قوله** عائدها الخ هذه
الجملة صفة لقوله صلة ... يجب ان يكون العائد من ذلك الصلة خلفا مكملا الكلام في الاسم وهو الخبر يجب كون العائد في محل ذلك
الخبر قبل نقله الى الخبرية وان يتحد في اعرابه قبله اه **قوله** معطي الخ يروى بالكسر معطي الكمالية للكلام وهو الخبر وبالفتح
ما اعطي له اسم الكمالية في الكلام وهو ايضا خبر وقوله التكملة مصدر لمجهول فعّل بالتشديد ما كمل به الكلام اه ش ع **قوله**
في معناه متحد اذ ذلك الاسم والضمير في المعنى الوضعي كاتحاده فيه للمرجع لكن انظر الخارج بهذا القيد

قوله وذلك خلاف ظاهر السؤال في البيت حيث قال اخبر عنه بالذي فان ظاهره اجعل الاسم مبتدأ والذي خبرا والامر بالعكس
كما عرفت اه قوله عليه معنى اخبر عن مسمى الخ قد تقدم الاوجه فيه فليراجع اه **قوله** وما في البيت الثاني الخ انظر معنى
قوله فادر المأخذ اذكره لكون الباب ملابسا للخفاء اه ش م **قوله** وبالذين الخ يروى بتثنية الاول وجمع الثاني وهو الاولى
فانهم هو بالعكس كما درج عليه الشارح حيث قال عن الجمع والمثنى الخ اه **قوله** مراعيا وفاق المثبت ملاحظا وفاق
الاسم المثبت في السؤال الثابت فيه ولم يجد فائدة الاحد التصريح لكون الباب ملابسا للخفاء اه **قوله** عن الجمع والمثنى الخ
ولم يذكر مثنى وجمع المؤنث مجاراة لظاهر النظم ووجه الاختصار في النظم انه حمل فروع المؤنث على فروع المذكر كما هو
مناسب فلا يرد ما في ص اه **قوله** لانه هو الخ علة للوفاق اه **قوله** فقدم الضمير الخ حيث قال بلغنا ولم يذكر اللذين بلغ الزيدان
من اخيك الى العمرين ابا هار رسالة كما هو شأنه ما تقدم في قوله عائدها خلف الخ فوجه الشارح بقوله لانه اذا امكن الخ
فهو واضح من باب الضمير حيث قال وفي اختيار الخ **قوله** فحينئذ يجوز الخ عند تقديمه مع الوصل يجوز حذفه كما يتضح
من قوله في الموصول والحذف عندهم كثير الخ اه ونقل عن ش ع ان المراد بجواز الحذف فهنا ما هو من حيث الضمير والا فلا

يجوز حذف ضمير الاخبار اه **قوله قبول تأخيره** اي يجب هنا كون الاسم المخبر عنه قابلا للتأخير عن محله حتى يجعل خبرا مؤخرا ويقام الضمير مقامه ويأتي المحترز في الشرح ويجب ايضا ان يكون قابلا للتعريف ليتأتى اقامة الضمير مقامه فلا يمنع الاخبار عما يلزم ان يكون بقانون النحو نكرة كالحال كما يأتي في كلام الشارح رح **قوله وتعريف** يقال هذا مستغنى عنه بقوله او بعضهم كما ستعرف من البيت الثاني اه **قوله ى في الاخبار** فيه كما ستعرف عند قوله واخبروا هنا الخ اه **قوله اي يجب لما يخبر عنه** اعترض بان الشرط ما لابد له والواجب ايضا كذلك ففي عبارة الشارح تحصيل الحاصل اجيب بان هذا الاعتراض مبني على جعل الشرط بمعنى المشروط كما هو اكثر استعماله وليس المراد هنا كذلك بل هو هنا بالمعنى المصدري اي يجب اشتراط هذه الاسماء هذا هو حاصل الجواب فيشكل عليه قوله احدها ان يكون قابلا الخ بان كون كل ذلك مشروطا لا اشتراطا بالمعنى المذكور فتأمل الا ان يقال ان المعنى اشتراطا ان يكون اه ما نقل عن ش ع قال ش م لا يخفى ما فيه من انه اذا كان الشرط هنا بمعنى الاشتراط لا يصلح ان يجمع وقد وقع ذلك في كلامه حيث قال شروط ومن انه يحوج الى التقدير عند قوله احدها ان يكون كما علمت فالاولى ان يقال انه ذكر يجب من جهة انه بيان لمعنى حتم في المتن وذكر الشرط من حيث انه شرط في نفس الامر فوقع التسامح في الكلام ولا عيب لاختلاف الاعتبار اه **قوله وضمير الشأن** رد على القول بانه مما يوجب التقدير ان ت قوله كالحال ع اي ومجرور رب فاما نحو ربه فتى فقليل كما عرفت من باب حروف الجر اه **قوله كذا الغني عنه خ** اي يشترط ان يصلح اقامة الاجنبي اي ما لا يصلح للربط مقام المخبر عنه بان لا يكون كالهاء في نحو زيد ضربته فتأمل كذا ايضا يشترط الغناء عنه بضمير لانه يجب اقامة الضمير مقامه بعد تأخيره الى آخر التركيب كما عرفت اه فجملة الشروط المذكورة في المتن اربعة وبقي اشياء واليه اشار بقوله فراع ما رعوا اه قوله او بعضهم هذا الشرط يغني عن اشتراط الثاني اعني قبول التعريف لان هذا اخص منه وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم من غير عكس وما يقبل الاضمار لا يكون الا ما يقبل التعريف كما هو واضح اه من اش مع ص قال ش م وفي صنيع المصنف هكذا افادة لان المانع في الثاني عارض بسبب وقوعه في تركيب خاص كالحال ومجرور رب لانه غير قابل من حيث قانون النحو للتعريف بخلاف بعض ما هنا كالصفات العاملة فان المانع فيها ذاتي لانه ليس بسبب وقوعه في تركيب خاص بل هو بسبب الاضمار مقامه لان الضمير لا يعمل كما يتضح من الشرح اه وفي خ وغيره ان او في قوله او بعضهم بمعنى الواو قال ش م وذلك غير متعين لانه

يحتمل ان تكون

يحتمل ان تكون ثانية بعينها اه قوله استقلالا ای لا يمتنع الاخبار عن مجموع المضاف والمضاف اليه والموصوف والصفة والعامل والمعمول كما يتضح اه وانما امتنع الاخبار عنها استقلالا لانه اذا اقيم الضمير مقامها لزم اضافة الضمير والوصف له او به وعمله وكل هذا ممتنع كما لا يخفى اه قوله كونه جائز الورود الخ ای يشترط ان لا يكون ملازما لسياق النفي اه قوله لانها تخرج الخ ای اذا اخبر عما يلزم النفي يخرج ذلك الاسم عما يستحقه من النفي لانه يكون خبرا عن الذي فلا يحتمل ان يكون الا مثبتا اه

قوله عن بعض ما الخ ای عن بعض الكلام او التركيب وذلك البعض هو الاسماء كما يظهر من المقام وما درج عليه الشارح لا يخلو عن التقدير عنده قوله فيه ای في تركيبه ای ذلك الاسماء اه قوله يكون فيهن والشرط هنا زائد على ما سبق في الذي كما في اش وليس المراد انه ليس هنا ما اشترط في الذي فقول الشارح عند قوله اخبر عنه هيهنا الخ ای في الاخبار بالذي الخ غير ظاهر الا ان يقال افرد الكلام عليه لكون المحل له اه ش م قوله واليهما اشار الخ ای الى كونه واقعا في الجملة الفعلية فقد ما فعلنا والى كون الفعل متصرفا فالمشار اليه مجموع البيتين او الى كونه واقعا في الفعلية والى تقديم الفعل فيها فالمشار اليه هذا البيت وحده والاول اولى اه قوله بان لا يتقدم نفي اعترض بانه تقدم النفي ليس بخاص بل مثله تقدم غيره كما في ص فلا يصح التصوير به اجيب بانه تصوير بافل الممكن فالمعنى كان كان ومثل هذا اشربه في التحفة و النهاية في مواضع كثيرة وذكر المحلي انه ليس المراد به ان الباء بمعنى الكاف بل هو اشارة الى ان التصوير تصوير باحد افراد المصور به اه ش ع ١٢ قوله ولا من قولك ما جاء زيد لعدم تقدم الفعل ولعدم صلاحيته لصلة ال لانه منفي اه قوله وان يكن الخ ای ان كان صلة ال جارية على غير من هي له يبرز الضمير وجعل منفصلا ويأتي في الابراز هنا ما تقدم في باب الابتداء من الخلاف كما يعلم من ص وانما وجب الانفصال هنا لتعذر اتصال ضمير الرفع بالوصف غير مستتر كما هو واضح ١

قوله بلغت من اخويك الخ ولا وجه لتعيين هذا المثال بغيران يقول تقول في الاخبار عن التاء من المثال المتقدم وهو ضربت زيدا اه قوله لانه في المعنى الخ ای ليس راجعا على غير من هي له وفهم ذلك متوقف على جهة المعنى فلذلك ذكر في المعنى اه ولا يخفى ان هذه العلة للاستثنا ای المراد الواجب اه قوله لانه خلف الخ ای والمخبر عنه خبر عن ال فلا يمكن ان يكون لال فتأمل اه تنبيه وان قيل ان وجوب الابراز ثابت في الذي وفروعه ايضا فما وجه تخصيصه

قوله وان يجوز الا ... في ... هذا اطلاق ... النحاة في باب الموصول في عائد منفصل ... المنصوب فانظر ... قوله الا في الضرورة ... الشارح اه م

بال في التذكير فح بانه مضموم مع الانفصال او يقال ما اسلفناه عن اللوبي و غ من على الخلاف في الوصف واما

الفعل فيجوز فيه عدم الابراز مع امن اللبس اه فائدة وقد علم من ظاهر ما مر ان الاخبار اختيار له الب وفروعه

وال دون سائر ها و هو كذلك كما في الرضي فانظره في صحيفة ٣٤٩ جزء ثان اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ا ه ا

✡ العدد ✡

واعلم ان الفاظ العدد هي من الكم المنفصل موضوع في الاصل للاعراض المشتملة على مجموع الافراد فالاربعة مثلا موضوع

للعرض المشتمل على مجموع الافراد الاربعة ثم على ذلك الاستعمال عند عدم ارادة المعدود كما تقول العشرة نصف عشرين

مثلا ثم نقل الى المعروض فالحكم المذكور في هذا الباب للمنقول اليه ثم انه لما كان وضعه للاعراض المذكورة كانه كان للجماعة

فكان اصله بالتاء لاعتبار الجماعة ثم نقل الى المذكر مع التاء التي في الاصل لكون المذكر اصلا في غير هذا الموضع

ثم غير حذفها للمؤنث لكونه فرعا ثم بغير هذه القاعدة في حالة التركيب وستعرف علته اه ش ع قوله ثلثة ع ولم يذكر

الاحد والاثنين لانه لا فرق في حكمهما في حالة التركيب ولا في حالة الافراد ويأتي في كلامه بيان حالتهما عند التركيب اه ش م

قوله للعشرة والقياس هنا فتح الشين لكن سكن للضرورة كما ستعرف عند قوله والشين فيها عن تميم ع اه قوله وكذا عشرة ×

اصطيلا ت ع فعلم ان المؤنث في هذا الباب ما هو موافق لما في باب الفاعل لا موافق لما هو في غير المنصرف وهو كذلك اه

ش م ١٣ قوله خلافا للبغداديين فيعتبرون لفظ الجمع في الظاهر فلا فرق في الجمع الذي فيه علامة التأنيث ولا يختص بجمع

المؤنث السالم كما يعلم من عبارة الاشموني وغيره فتخصيص الشارح في التمثيل به لعله نظرا الى انه واضح في تأنيث لفظه

من غيره اه ش م قوله والمعتبر في مثل هذا ع ر فيما اذا كان المعدود في الظاهر صفة وقوله ولهذا ار لا عتبار الموصوف

وقوله لان الذابة علة لقوله يقولون وقوله ثلثة احمرة وهي جمع حمار وهو مذكر بلا خفاء وقوله سمع عكسه ر عكس ما ذكر في

لفظ دواب خامسة مع اعطاء التاء بيانه لما ونية الموصوف ر سمع بترك التاء مع عدم نية الموصوف ر بمجرد النظر الى

اللفظ وهو جامد الآن فلذلك قال اجراء لها مجرى الجامد اه قوله وعلى ما ذكره ع ر من تأنيث العدد في المعدود

المذكر وتعكيسه فقول الشارح جاز حذف التاء مع المذكر الكيف فيه بالذكر الاصل والاثقال واثبات التاء مع المؤنث

كما يعلم من

كما يعلم من عبارة الحضري اه قوله باعتبار ضميره ليس داخلا تحت فهم المتن كما هو واضح وعلم من قوله باعتبار ضميره ،،
انه لا يعتبر فيه مجرد لفظ الواحد ولا معناه بل المعتبر حال الانضمام في كلام العرب وهو كذلك انتهى اه قوله بالتاء كثير ،،
ولا يقال جميلة مراعاة لمعنى موصوفه الذي هو لفظ الشخص اه قوله مع اسمي الجنس والجمع بقرينة فتمثيله ،،
لاسم الجمع والآلة فل فيه نحو امرأة اه فعلم ان اسم الجنس لا يعتبر فيه حال وحدته كالبقرة ولا في اسم الجمع حال المفرد ،،،
من معناه وهو كذلك اه قوله ثلثة من الغنم ويأتي وجه ادخال من في شرح قوله في الاكثر اه قوله بالاضافة ،،،
معلوم من اطلاق المتن ولم يصرح بالجار فيحكم بالجر بلا انضمام شيء آخر وذلك ليس يحصل الا بالاضافة ،،
ونقل عن ش ع وهو مأخوذ من كلامه لان الجر بالحرف لا يوجد في المميز لان المميز اسم بمعنى من فلو ذكر من لكان ،،
الاسم غالبا من التعريف اه قوله مكسرا مأخوذ من قوله بلفظ قلة لان جمع التصحيح لا يوصف بقلة ولا بكثرة لما تقدم
في الخطبة ان جمع المؤنث السالم من جمع القلة عند سيبويه معناه انه من جهة المعنى لا لانه يوصف حقيقة به
بالقلة او بالكثرة اه ش ع مع زيادة اه انظر رضي في صحيفة ١٤٩ جزء ثاني اه قوله في الاكثر قد يضاف الى جمع
الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فاضافة ثلثة الى جمع الكثرة مع
وجود جمع القلة وهو اقرؤ اه من ابن عقيل اه هذا ظاهر البيت فما درج عليه الشارح ليس بيانا لمفهوم البيت
بل هو مجرد بيان تفصيل الحكم الخارجي او انه جرى على ان قوله في الاكثر راجع على كل مما قبل والاولى
اولى اه ش م قوله ويضاف الى المفرد وذلك هذا يكون داخلا في البيت اذا اجرى الشارح على الاحتمال
الثاني اعني ان قوله في الاكثر راجع على كل مما قبل فتأمل اه ش م قوله او وجد ولكنه تنزل له منزلة
المعدوم كما في اش وغيره ١٢ قوله وجمع على اقراء ويحتمل ان يكون قروء جمعا لقرء بالفتح فلا يكون جميع على
اقراء شاذ الاستعمال ولا قياسا فلا يكون مثالا لما عليه الشارح كما في ت وغيره اه وايضا ان فيما درج عليه
الشارح نظرا لانه مخالف لما اسلفناه عن ابن عقيل من ان للقرء جمع قلة وهو اقرؤ وليس شاذا فكلامه غير ظاهر فالا حسن
ما ارتكبه ابن عقيل رحمه الله كما صرح به لكن يجاب عنه بانه تبع فيه التوضيح والاشموني لعله نظرا الى ان
اقرؤ ليس بمشهور وان كان قياسا بخلاف اقراء فانه مشهور وان كان شاذا والله اعلم بالصواب اه قوله فانه اشذ

وان كان قياسا اه قوله ومأة والالف للفرد لخ عقبه لما قبله نظرا الى انه مقابل لما قبله لان الاضافة فيه للمفرد والى انه بقية احكام العدد المضاف اه قوله وتثنيتهما لخ اى ليس هيئتهما مراد اه قوله تزا حال من ضمير رد فكما في الشرح ب باعتبار تعلقه رد فيه فلا اشكال بان مأة ليس تزا ش ع ٣ وفهم من الجرد ان تمييز الالف لم يأت جمعا ولو نزرا اه

قوله واحد اذكره لما فرغ من المضاف شرع في المركبات فبدأ بالاحد لانه اول العدد ولانه غير مذكور قبله اه يعني بهذا البيت وما بعده انه اذا ركبت الاحد مع العشرة فانه يجري على القياس وسيأتي علة العدول في بعض المركبات وعدمه في بعض مما تقدم من مخالفة القياس في آخر مبحث المركبات ان شاء الله تعالى اه قال ش م اتى بقوله واحد اذكر تنبيها على ان النيف واجب التقديم على العقود (العقد) وهو كذلك اه قوله اى في التأنيث انظر ملوي اه قوله وبمانيا لخ اعلم ان وَحَدَ صفة مشبهة من وحد يحد كوعد يعد بمعنى انفرد و اما واحد وواحدة فهما اسما فاعلين منه كضارب وضاربة ثم نقلت هذه الثلاثة الى العدد فجردن عن معنى الوصفية فهذه الثلاثة اصل في العدد وقياس فيه لكن استعمالها قليل ووحد اقل واما احد فبقلب واو وحد على غير قياس لتخلف شرطه قلب الواو همزة واما احدى فبقلب واو وِحد بالكسر لغة في وَحد بالفتح همزة وفي قياس هذا القلب خلاف وبزيادة الف الالحاق في آخره على غير القياس لفقد شرطه فهذان اللفظان ليسا قياسيين بل الاستعمال اكثر اه اذا علمت هذا علمت مراد قول الشارح فقوله لان اسم العدد انما هو واحد وواحدة اى الاصلي منه انما هو هذان اللفظان لان سواهما غير اصلي كما علمت لكن ينبغي للشارح ان يقول انما هو وَحَد وواحد وواحدة لما عرفت محققا الآن يقال والمراد انه ليس ان العدد محصور في هذين بل المراد نفي كون اَحَد واِحدى اصليين وترك لفظ وَحَد لما ذكرناه من انه اقل استعمالا فمعنى قوله لان اسم العدد لخ اى لا احد واحدى فتأمله ش ع مع بعض زيادة اه قوله وشين فيهما لخ اعلم ان في عشرة في حال التركيب ثلاث لغات الاولى هي لغة اهل الحجاز اسكان الشين والثانية هي لغة اكثر تميم كسرها واليه اشار بقوله والشين فيهما لخ والثالثة هي لغة بعض تميم فتحها واما عشر بلا تاء في حال التركيب ايضا فليس فيه الا الفتح ثم انهما في حال التجرد عن التركيب فعشرة بالتاء مفتوح ابدا وعشر بغيرها مسكن ابدا اه ما حصل من الحواشي ومختارة اذا عرفت هذا عرفت ان اختلاف اللغات انما هو في العشرة بالتاء في حال التركيب فلذلك اقتصر عليه كما قال ش م قوله مطلقا اي انما قال مطلقا عن التقييد ببعض اللغات وباتفاق النحاة لكن لم

بغير هنا

يظهر هنا فائدة ذكر اتفاق النحاة حيث طريه كرهنا شيئا من بحثهم فانظره

قوله ومع غير احد الخ مراده ان عشرا اذا ركبت مع غير احد واحدى فيفعل في العشر ما فعل فيه عند تركيبه مع احد واحدى فلم يعلم من هذا البيت حكم نيف حينئذ فقال ولثلثة الخ واول عشرة الخ هذا هو ظاهر البيت وهو كذلك وقد يتوهم ان معنى البيت ان عشرا اذا ركب مع غيرهما يفعل فيهما معا ما فعل معهما بناء على ان الحكم للمجموع اى لمجموع العقد والنيف لكن لا يدفع جدا قوله ولثلثة الخ لان الحكم فيه وفيما بعده حكم النيف كما هو واضح فظهر ان ما ذكره في هذا البيت هو حكم عشرة فقط وهو كذا الكر كما عرفت اه ش م **قوله فافعل** الفاء في جواب الواو النائبة عن اما على حد قوله وربك فكبر كما صرح به حش الاشموني فانظره اه **قوله قصدا** لم نجد منه الاصحد التوضيح فانظره اه

م فاقصد التذكير المعدود وتانيثه ١٢

قوله ان ركبا ونقل عن ش ح ان الضمير عائد على ثلثة وتسعة وعلى وما بينهما باعتبار الظرفية ان ركب ما بينهما مع طرفا اه ونقل عن احمد الشيرازي انه راجع الى ثلثة والى تسعة وما بينهما باعتبار رفع معناه وما فوقهما لان قوله وتسعة وما بينهما في قوة قوله وما فوقهما اه قال ش م والاولى ما ذكره الشيرازي او يقال انه عائد الى ما علم من المقام ان ركب العقد والنيف المذكور اه **قوله ما قدما** اى ما قدم لهما وذلك ما في اول الباب من تعكس القياس اه **قوله واول عشرة الخ** ولا يخفى ان عشرة مفعول اول لانه هو الآخذ لانه فاعل مطاوع وهو الثاني اه اعترض الفارضي وغيره هذا البيت بانه قد علم من قوله ومع غير احد واحدى الى آخر البيت فانه علم منه كون اثنى عشر واثنتا عشرة اه مبنيان بحروفه ١٢ لعل المعترض نظر الى ان المراد بما في قوله ومع غير احد الخ بمجموع العقد والنيف كما قدمنا ذلك التوهم والا فلا يتجه هذا الاعتراض اصلا فتأمل و كتبنا هناك ما يدفعه فليراجع اه قوله اذا اثنى شئت الخ شئت وفيه لف ونشر مرتب كما اشار اليه الشارح وصرح به ص اه وحاصل ما ذكره من احكام العدد انه اذا كان العدد ثلثة وما فوقها الى عشرة فتثبت التاء ان كان المعدود مذكرا وتحذف ان كان مؤنثا ويأتي تمييزها بلفظ جمع القلة في الاكثر مجرورا باضافة العدد اليه واذا كان العدد مائة او الفا فيضاف الى المفرد وقد جاء نادرا اضافة مائة دون الف

ء وان كان قياسا اه قوله ومأة والالف للفرد كخ عقبه لما قبله نظرا الي انه مقابل لما قبل لان الاضافة فيه للمفرد والي
انه بقية احكام العدد المضاف اه قوله وتثنيتهما كخ اي ليس هيئتهما مراداً اه قوله نزراً حال من ضمير رد فكما في الشرح اي
باعتبار تعلق رد فيه فلا اشكال بان مأة ليس نزراً اه ش ع ه وفهم من التعجب ان تمييز الالف لم يأت جمعاً ولو نزراً اه
قوله واحد اذكره لما فرغ من المضاف شرع في المركبات فبدأ بالاحد لانه اول العدد ولانه غير مذكور قبله اه يعني بهذا
البيت وبما بعده انه اذا ركبت الاحد مع العشرة فانه يلحق يبنى على القياس ويأتي على العدول في بعض المركبات
وعدمه في بعض بما تقدم من مخالفة القياس في آخر مبحث المركبات ان شاء الله تعالى اه قال ش م اتي بقوله واحد
اذكر تنبيها على ان النيف واجب التقديم على العقد وهو كذلك اه قوله في التأنيث انظر ملوي اه قوله وثمانيا الخ
اعلم ان وَحَدَ صفة مشتقة من وحد يحد كوعد يعد بمعنى انفرد واما واحد وواحدة فهما اسما فاعلين منه كضارب وضاربة
ثم نقلت هذه الثلاثة الي العدد فجردت عن معني الوصفية فهذه الثلاثة اصل في العدد وقياس فيه لكن استعمالها
قليل ووحد اقل واما احد فبقلب واو وحد علي غير قياس لتخلف شرطه قلب الواو همزة واما احدي فبقلب واو
وِحد بالكسر لغة في وَحد بالفتح همزة وفي قياس هذا القلب خلاف وبزيادة الف الالحاق في آخره علي غير القياس لفقد شرطه
فهذان اللفظان ليسا قياسيين بل الاستعمال اكثر اه اذا علمت هذا علمت مراد قول الشارح فقوله لان اسم العدد انما هو
واحد وواحدة اي الاصلي منه انما هو هذان اللفظان لان سواهما غير اصلي كما علمت لكن ينبغي للشارح ان يقول انما
هو وَحد وواحد وواحدة كما عرفت محققا الا ان يقال والمراد انه ليس ان العدد محصور في هذين بل المراد نفي كون احد
واحدي اصليين وترك لفظ وَحد لما ذكرناه من انه اقل استعمالا اه قوله لان اسم العدد كخ اي لا احد واحدي فتأمله
ش ع مع بعض زيادة اه قوله وشين فيهما الخ اعلم ان في عشرة في حال التركيب ثلاث لغات الاولي هي لغة اهل الحجاز
اسكان الشين والثانية هي لغة اكثر تميم كسرها واليه اشار بقوله والشين فيهما الخ والثالثة هي لغة بعض تميم فتحها واما عشر
بلا تاء في حال التركيب ايضا فليس فيه الا الفتح ثم انهما في حال التجرد عن التركيب فعشرة بالتاء مفتوح ابدا وعشر بغيرها
مسكن ابدا اه ما حصل من الحواشي ومغاربه اذا عرفت هذا عرفت ان اختلاف اللغات انما هو في العشرة بالتاء في حال
التركيب فلذلك اقتصر عليه كما قال ش م قوله مطلقا اتفاقا اي مطلقا عن التقييد ببعض اللغات وباتفاق النحاة لكن لم

بغيرهذا

الي الجمع اه واما اذا ركب شيء من العدد مع العشرة فيجري العشرة علي القياس م عليه خلاف اصل العدد
مطلقا م سواء كان النيف احد او احدي او اثنين او اثنتين او ثلثة وما فوقها الي عشرة واما النيف فكذلك
ان كان احد او احدى او اثنين او اثنتين فاذا كان غيرها من ثلثة الي تسعة فعلي اصل العدد من مخالفة
اه تنبيه قد عرفت انه يعدل من اصل العدد بان يجري علي القياس في بعض وهو في العشرة ان ركبت
م سواء كان تركيبها مع احد واثنين او غيرهما من اسماء العدد الي تسعة وفي نفس احد واحدى واثنين و
مطلقا م سواء كانت مركبة او غيرها اه وتوجيه ذلك ان احد او احدى واثنين واثنتين لا يظهر فيهما اعت
علي ما تقدم في اول الباب كذا ما يظهر اه شم واما عشرة المركبة مع ثلثة وما فوقها الي تسعة فكما في خ ف
في حاشية قوله واما عشرة الخ فاما العشرة المركبة مع احد واحدى واثنين واثنتين فلانه لعلها عدل عن الاصل
للعشرة المركبة مع غيرها من حمل الاقل علي الاكثر اه ما استفيد من شم قوله والياء الغير الرفع الخ لما كان
الفاظ العدد مبنية بتباد ر انها كذلك فيكون كونهما ملحقين بالمثنى مخصوصا بحالة عدم التركيب وليس
فنبه عليه بهذا الصدر فلا تكرار به مع قوله السابق كلتا كذا كل اثنان الخ كما قيل به اه شم قوله والفتح في جز
م علم الفتح في جزئين ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة فاعترض بانه لا يفهم من هذا الكلام حالة عجزيهما
عشر وعشرة مع انهما مفتوحان ايضا قال شم لعله افهم ذلك بهذا وفي الكلام لمعنى قوله والفتح في ج
م لم يعلم الفتح في جزئين معا فيهما بل في احد منهما وهو العجز لما تقدم من ان الصدر معرب او يقال
مأخوذ بالمقايسة فلا تغفل اه قوله فان الجزء الاول منهما معرب اعترض بان محل الاعراب والبناء
آخر الاسم وليس آخر الصدر آخر الاسم بل هو وسطه اه ص في حاشية قوله فعلة بنائه وقوع العجز
قوله كما تقدم م كما علم مما تقدم حيث قال والياء الغير الرفع الخ اه قوله ويستثنى من ذلك الخ م مما علم
والفتح في جزئي الخ من الاقتصار علي الفتح ولا يشكل به علي المتن لكونه من اختلاف اللغات اه
قوله ومميز العشرين الخ فيه فصل بين النظائر لان التناسب ذكر هذا التمييز بعد ذكر تمييز المركب
فيه فانظر وجه التقديم اه

قوله ولو مع النيف

قوله ولو مع النيف ای المعطوف علیه العقد ولا یوجد فیه الترکیب کما فی الحواشی اه قوله کاربعمائة یأخذ منه کونه منصوبا ویحتمل اخذه من ظاهر اطلاق قوله ومیز والیه میل الشارح حیث قال عند قوله بواحد ای بمفرد منصوب فتأمل اه ش م قوله ومیزوا الخ تفنن مع قوله ومیز العشرین اه قوله فسو بینهما والظاهر انه تتمیم کما درج علیه المکودی وفی ص فائدة انظره لکن انظر الفنائی

قوله وان اضیف عدد مرکب اعلم انه قد یضاف العدد الی ما یستحق المعدود ویتسع فی معنی الاستحقاق ویفعل ذلک فی جمیع الفاظ العدد مرکبا کان ام لا الا ما یستثنیه الشارح کما فی اش مع ص فاقتصار المصنف علی المرکب لکون المقصود ذکر تفصیل الاعراب والبناء ولیس فی غیره هذا التفصیل اه قوله یبقی البناء ای الغالب بقاؤه علی بنائه وقد یکون عجزه مرکبا فقط معربا اه قوله الی مستحق المعدود ای الی ما کان المعدود مستحقا له کان کان مالکا فالحاصل ان یکون بینه وبین المعدود قرب تعلق ولیس المراد الاستحقاق الحقیقی فقط فتأمل اه قوله یستغنی عن التمییز لانه لا یوجد هذه الاضافة الا فیما علم فیه المعدود وهو التمییز اه ص فلا یرد ما فی یس علیه ت فانظره اه قوله فی غیر اثنی عشر فهو استثناء من جملة المرکب ولا یشکل به علی المتن لانه لیس فیه ما یدل علی جواز اضافة جمیعها ولو ظاهرا حیث قال وان اضیف الخ کما لا یخفی علی من له ادنی تأمل اه ش م قوله یبقی البناء الخ انظر اش ت قوله ان یضاف الاول الخ ای مع الابقاء اه اش ثم ان هذه الاضافة انما هی فی الصورة لا فی المعنی لان معناه عند الاضافة کالذی عند الترکیب اه ش ع قوله وصغ من اثنین الخ واعلم انه اذا اردت ان تذکر شیئا من العدد المخصوص ای واحدا من المخصوص دون ارادة مرتبة ذلک العدد بان یعنی بالثالث مثلا فقط واحدهم او واحدهم او منضم مع کل منهما او اذا اردت بیان مرتبة العدد ففیه ثلاث صور الاولی انه اذا اردت بیان مرتبته فقط من غیر نظر الی ما بعده ای بلا اعتبار مع کل من دون بیان العدد المخصوص الذی هو منه فتقول فیه ثان وثالث الخ ولم یذکر هذا النوع فی هذا الکتاب لکونه لیس فیه شیء من الاحکام المخصوصة غیر ما صرح فی المتن من اثبات التاء عند تأنیث المعدود وحذفها عند التذکیر والثانیة ان ترید بیان مرتبته مع بیان العدد المخصوص الذی هو منه بان یکون جزءا

منه فتقول ثالث ثلثة او ثالث اربعة باضافته الى اصله او الى ما فوقه ولا يجوز اضافته الى ما تحته لان ثالث اثنين مثلا
غير متمكن والى هذا النوع اشار بقوله وان ترد بعض الذي الخ الا انه لم يذكر فيه جواز اضافته الى ما فوق الاصل
حيث قال بعض الذي منه بني الخ وجاراه الشارح وذلك بالنظر للغالب لان اضافته الى ما فوق الاصل
قليل وايضا انه ظاهر النظم حيث قال تضف اليه ان العدد في هذا النوع بمعنى البعض فقط فمعنى
ثالث ثلثة بعض منها اياكانت اي ثالثة او ثانية او غيرهما وجاراه الشارح ايضا حيث قال اي بعض
جماعة منحصرة في خمسة وعلى هذا ظاهر الحواشي وليس كذلك لان فيه بيان مرتبة العددية لما فهمناه و
الا فما معنى تخصيص عدد مخصوص في الذكر لان معنى ثالث ثلثة ح بعض منها فلا فائدة في ذكر ثالث اصلا
اجيب بان ذكر المعنى الذي طرأ له عند الاضافة وبيان المرتبة مشتركة في غير هذا النوع فالمختص
بهذا النوع انما هو معنى البعضية فاقتصر عليها وليس المراد انه ليس فيه معنى زائد على البعضية فتفطن
فلا تغتر بما في الحواشي والثالث ان تريد بيان مرتبة مع تصيير اي جعل ما بعده ما فوقه فتقول ثالث
اثنين او رابع ثلثة اي جاعل اثنين ثلثة كذا غيره ثم ان هذا النوع يستعمل باضافته الى ما تحته او بجعله مفعولا
لا اصله ولا ما فوقه لانه لا يحتمل تعلق الجعل بهما كما هو واضح والى هذا النوع اشار بقوله وان ترد جعل
الاقل الخ فاذا اردت ان تؤدي احدا من هذه الثلاثة تؤتي العدد على وزن فاعل وتدخل التاء اذا كان
المعدود مؤنثا وتحذف ان كان مذكرا والى ذلك اشار بقوله وصغ من اثنين الخ واختمه في التأنيث الخ ثم ان
كلا منها معنى الوصف كما عرفت فما الفرق بين ما بمعنى جاعل وبين غيره حيث حكم بجواز الاعمال في الذي
بمعنى جاعل دون غيره قلت ان الذي بمعنى جاعل مشتق من المصدر لان له مصدرا وفعلا بمعناه كربعتهم
اي جعلتهم رابعا وكذلك الباقي فحق ان يعمل لكونه اسم فاعل حقيقة بخلاف غيره من النوعين الآخرين لانه
ليس لها مصدر ولا فعل بمعناه فليس اسم فاعل حقيقة بل بمعناه لكن الاكثر في الذي بمعنى جاعل الاضافة
لكون الجعل ليس حقيقيا لان جعل اثنين مثلا ثلثة محال فهو مؤول وجهه ان ثالثا مثلا لما اتصل
بالاثنين نسخ تسمية اثنين وجعل اسمه ثلثة بسبب اتصاله بهما فكانه جعل اثنين ثلثة او يقال انه

جعل اثنين جزء ثلثة فالمعنى جاعل اثنين جزء ثلثة بحذف مضاف ذكره الاخير في الاجامي اه فقد عرفت ان الذي بمعنى
جاعل ليس مشتقا من اسم العدد بل من مصدر فعله فلا يجوز رجوع ضميره في قوله حكم جاعل له احكما الى فاعل المذكور
في قوله كفاعل من فعلا لانه هو المصوغ من اسم العدد حيث صرح وصغ من اثنين اجيب بجوابين الاول ان الضمير راجع
اليه بلا اعتبار صوغه من اثنين او غيره والثاني انه لا محل ورد ذكر الصوغ لان معناه الاخذ وانما هو بذكر الاشتقاق
قوله وصغ من اثنين الخ صادق بما اشتق من مادته وهو الذي بمعنى جاعل وبما اشتق من لفظه مباشرة وهو النوعان
الاخيران فان قيل انه قد ظهر مما ذكر ان غير الذي بمعنى جاعل مشتق ولو من اسم العدد فما معنى ما في الحواشي انه جامد يجاب
بان معناه ليس مشتقا من المصدر كالذي بمعنى جاعل ~~بما اشتق من لفظه~~ ثم ان هذه الاستعمالات مختصة
باثنين وما فوقهما دون ما تحتهما كما يقتضيه ظاهر اطلاق النظم وهو كذلك لان واحدا وواحدة لا يمكن كونهما بمعنى جاعل
لعدم العدد تحته واما الاستعمالان الاخيران فلم يصحا لهما لكونهما ليس فيهما معنى الوصف لكن اذا احتيج الى تادية
ذلك الاستعمالين بما دون الاثنين يؤتى بلفظ الاول في المذكر والاولى في المؤنث اه ما لخص من رضي مع زيادة شيء
م مع النقل عن ش ع اه قوله كفاعل من فعلا والظاهر ان الكاف بمعنى مثل مفعول صغ فالكاف واقعة عائد
عليه ذلك الكاف فلا حاجة الى ادعاء حذف مفعول صغ كما درج عليه الشارح اه ش م وفائدة قوله فاعل من فعلا
الاشارة الى وجود معنى الوصف لسد الوزن ولا يتعين ضبط عين فعل عليه حسب المراد اه ش م قوله مفردا كان
او مركبا يقتضي ظاهره ان هذه القاعدة ليست في المعطوف وليس كذلك لما يأتي وان اردت مثل ثاني اثنين الخ اجيب
بان المراد بالمفرد غير المركب فيدخل ذو العطف قال ش م والاولى ان يقال انه داخل في المفرد لان النيف فيه غير مركب
ولا يمنع عطف العقد عليه من صدق الافراد كما لا يخفى اه قوله من اول الامر لمطلق العدد وليس مصوغا من شيء وليس
له معنى الوصف اصلا اه قوله وان استعملنا الخ اي اذا احتيج الى استعمال وزن فاعل مما فوق الاثنين مركبا يأتي
بحادي في المذكر وحادية في المؤنث لا واحد وواحدة ولا يستعمل حادي وحادية الا مع العقد كما في الرضي
وغيره اه قوله الاول الخ هذا هو ما ذكرناه من انه لم يذكر في هذا الكتاب اه قوله مثل بعض بين وفي ذكر بين
فائدتان الاولى ان معناه مثل بعض حقيقي في تادية المعنى ليس كالذي بمعنى جاعل وان كان فيه معنى

البعض ايضا فانه التزامي فيه ووضعي فيما عداه فالحاصل ان فائدته بيان ان معنى البعضية هنا حقيقية
بخلاف ما في الذي بمعنى جاعل لانه التزامية فتامل اه والفائدة الثانية الرد على بعضهم القائلين بجواز اعمال
هذا الوزن وجهه ان معناه مثل بعض بينه مثل بعض حقيقي مثل لفظ بعض ولفظ البعض لا يجوز اعماله اصلا
كما هو واضح اه شرح قوله ويستثنى من الملاقى الخ ولا يستعمل به على المثنى لانه ممنوع لعدم السماع كما يظهر من قوله وحكاه عن
العرب اه شرح قوله وان اردت مثل ثان الخ واعلم ان ماذكر فيما دون العشرة واما ما فوقها فالاضافة على معنى
البعض جارية فيها الى تسعة عشر ولا يجري فيها ما بمعنى جاعل واما العشرون وما فوقها فيجري فيها كلا الاستعمالين
واما بيان مجرد المرتبة العددية التي لم يذكرها في هذا الكتاب فيجري في كل عدد اه ثم انه في بيان ما بمعنى البعض
في حادي عشر الى تسعة عشر ثلثة صور الاولى ان يأتي بتركيبين صدر اولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث
وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث وصدر المركب الثاني ما يكون مضافا اليه في الاضافة البعضية
التي تقدم ذكرها في قوله وان ترد بعض الذي الخ فتكون اربع كلمات كلها مبنية على الفتح ويضاف ال
المركب الاول الى المركب الثاني فيكون جر المضاف اليه محليا اه من ابن عقيل واشموني والى هذه الصورة
اشار بقوله وان اردت مثل الخ اي ان اردت بالمركب ما اردته بثاني اثنين من البعضية تجيء بالمركبين
كما عرفت والثانية ان يحذف عجز المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني ويكون جزءاه
باقيين على بنائهما واليه اشار بقوله وفاعلا بحالتيه الخ يعني انه اضف فاعلا الى مركب يفي ذلك الكلام بالمعنى
المراد اه الصورة الثالثة حذف عجز المركب الاول وصدر الثاني فصار حادي عشر مثلا فان قيل ان هذه الصورة تلتبس
بما اتي لمجرد بيان المرتبة العددية وليس فيه بجاب بانه يفترق هذه بالاعتبار فان الجزء الواحد منها ليس مع الآخر بل
هو بقية المركب الآخر وايضا انه لا يطلق الامع القرينة مع انه يندفع الشبهة بالاعراب لان هذين الجزئين معربان على الاصح
وذاك مبنيا كما ستعرف والى هذه الصورة اشار بقوله وشاع الاستغناء الخ اي شاع الاستغناء بحادي عشر عن حادي
عشر احد عشر اه ثم في هذه الصورة ثلثة مذاهب والاول ان كلا الجزئين معربان لزوال التركيب كما عرفت وهو الاصح
والثاني ان الجزء الاول معرب والثاني مبني هذا هو ضعيف وان حكاه ابن السكيت وكيسان لغلته والثالث انه كلا

الجزئين مبنيان

٣٠٤

مما وان عطفت العقود على ما اشتق منه كثاني اثنين وعشرين كان بمعنى بعض او ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فيجوز فيه الاضافة والنصب ايضا

الجزئين مبنيان وهو مردود للالتباس المذكور وان درج عليه ابن عقيل واما عشرون وما فوقها فيجري فيها استعمال البعضية والجعلية كما تقدم فصورته ذكر العقد بعد فاعل معطوفا عليه العقد ويفعل بالفاعل ما فعل في ذينك المحلين من الاضافة في البعضية ومنها ومن الاعمال في الجعلية وجواز الاستعمالين في عشرين وما فوقها معلوم من ظاهر النظم حيث لم يخصص احد الاستعمالين مع تخصيصه فيما قبله حيث قال وان اردت مثل ثاني اثنين الخ ثم قال وهو المراد بقوله الاستغناء بما في الثاني فقوله يفي جواب الامر والباء متعلقة بيفي وما واقعة على الجزء وضمير يفي راجع الى المركب لانه صفة لموصوف الى المركب الذي يفي بالجزء الذي تنويه ويعلم به الجزء المحذوف فعلى هذا اجرى الشارح ويحتمل ان يكون يفي جواب الامر فالضمير فيه عائد على الكلام وما واقعة على المعنى اي ان اضفت يفي الكلام بالمعنى الذي تنويه هذا الاخير هو الظاهر في البيت بخلاف ما ذهب اليه الشارح اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

☆ كم وكأين وكذا ☆

قوله بمهول القدر اي مقدار المعدود وقوله والجنس اي جنس المعدود اه واما العدد الحقيقي فمجهول الجنس دون المقدار كما هو ظاهر اه تنبيه ☆ واعلم ان كذا تأتي كناية عن غير عدد مفردة ومعطوفة كما في الاشباه في التنبيه الثالث في شرح قوله ككم كاين الخ والرضي اه رضي نحو قال فلان كذا وقوله بعض الافاضل انهما اه بموضع كذا وكذا فافهم قوله ويلزم للاولين الخ انظر رضي في صحيفة ١٥٥ جزء ثاني ١٠١ جزء وثاني اه قوله من مفرد الخ انظر رضي في صحيفة ٩٦ جزء ثاني تجد علته وعلة ما يأتي في البيت الثاني من جواز الجر بمن حيث جر تمييزها بالحرف اه قوله ان تجره مع الخ اي لا يجوز جره باضافة كم اليه وهو كذلك خلافا للزجاج كما في ت والرضي لان العدد المركب لا يجوز فيه الاضافة وكم هذه محمولة عليه في وجوب النصب والافراد عند الخلو من الجار كما يعلم من ت اه قوله مضمرا ظاهره ان الاضمار واجب وهو كذلك لان جار كم عوض عن اللفظ بمن كما في من وقيل جارة وجرى عليه في التوضيح اه قوله حرف جر الخ يشمل جميع الحروف اه من مكودي اه قوله مظهرا ذكره دفعا للتوهم اخذا من الجر من انه يجوز اضمار الجار اه ش م قوله وكم الخ انظر وجه التفرقة اه

قوله واستعملنها مخبرا الخ اي استعمل كم في الاخبار ككثرة اي مميزا بجمع مجرور او كمائة اي مميزا بمفرد مجرور يعني انه

يجوز كون تمييزها جمعا ومفردا مع وجوب الجر بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كالاستفهامية خلافا للفراء لان كم هذه للتكثير فصار تمييزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع تمييزه تصريحا بالكثرة اه تنبيه وشرط جر تمييز كم هذه الاتصال فان فصل بينها وبين المميز ففيه تفصيل ابن اشى في البيت الثالث مع ص قال في الرضي وبعض العرب ينصب تمييز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال اه صحيفة ٩٧ ج. د ثان مهمة اعلم ان كم الخبرية استعمالا آخر وهو ان يجر تمييزها بمن ظاهرة نحو كم ملك وكم قرية من قرية كما في الرضي وغيره ومنه نحو قول بعض الافاضل وكم لله من لطف خفي ولم يتعرض المصنف عليه هنا في الكتاب لعدم كثرته بخلاف ما صرح به هشام اه قوله والثاني ابلغ لان افادة الكثرة مستغنية بتضمنها في نفس كم عن اظهارها ثانيا بجمع التمييز فتأمل اه قوله كلم كائن يعني ان كائن وكذا الكم لكن يجوز نصب تمييزها وجره بمن اه وفي هذا البيت ثلاثة ايرادات الاول ان المراد بكم في التشبيه هو الخبرية بدليل قوله وينتصب تمييز ذين لانه ان كان المراد هو الاستفهامية كان قوله وينتصب تمييز ذين ضائعا فتعين ان يكون المراد هو الخبرية فالظاهر ان كائن وكذا يفيدان جميعا التكثير وليس كذلك في كذا لانها انما تفيد كناية العدد المبهم كثيرا او قليلا كما في الشرح وغيره اه و الثاني ان قوله وينتصب تمييز ذين يقتضي ظاهره ان النصب في تمييزهما كثير وليس كذلك لان الاكثر في تمييز كائن الجر بمن بل اوجبه ابن عصفور رحمه الله ونفعنا بعلومه كما في خ اه والثالث ان قوله او به صل يقتضي جواز الجر بمن في تمييزهما جميعا وليس كذلك لانه لا يجوز جر تمييز كذا لا بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين كما في خ وغيره اه اجيب عن الاول بانه ليس المراد بالتشبيه خصوص الخبرية والاستفهامية بل المراد ما هو مطلق لا باعتبار الخبرية ولا الاستفهامية فالتشبيه في اصل معنى كم الذي هو قائم في كليهما وهو الدلالة على عدد مبهم هذا لا يوافق ما درج عليه الشارح اه وعن الثاني بانه لم يقصد بتقديم ذكر النصب اصالته بل مجرد التنويع ولا دال في الكلام على اصالة النصب حتى يعترض بما ذكر اه وعن الثالث بان هاء به عائد على تمييز بقطع النظر الى جانب اضافته الى ذين او باعتبار المجموع لا الجميع اه ما استفيد من ش م ثم قال وان اجيب هكذا لكنه مع تكلفات

ظاهرة فانظر

ظاهرة فانظر الشافي لا سيما جواب الاخير

قوله فالظاهر الخ عبر بالظاهر تأدبا مع الناظم رحمه الله رحمة واسعة اه ش م قوله مفرد ظاهره انه راجع الى تمييزها وليس كذلك فى كذا الا ان مميزها يجوز كونه جمعا كما فرح فى آخر الباب يقال فيه ما ذكر فى اوب صل ع سبحان المنفرد بالكمال اهـ

قوله ا ى بتمييزهما هذا لا يوافق ما ذكر كما هو واضح فالشارح جرى على ظاهر البيت تبعا لابن عقيل اه قوله وفى التسهيل الخ وفي الاوضح الخ هذا ايراد ما ذكرناه على البيت والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الحكاية

عقبها الكم الخ لما بينهما من المناسبة من حيث ان كم الخ لحكاية العدد وهذه لحكاية لفظ المتكلم كذا انقل عن شيخ ومن حيث ان من الحكاية ما يحكى باداة الاستفهام وكم تكون كذا اقال ش م اه قوله وهي ايراد لفظ الخ فى الاصطلاح واعلم ان الحكاية على ضربين حكاية الجملة وحكاية المفرد فاما حكاية الجملة فثلثة اقسام حكاية لفظها وحكاية معناها وحكاية المكتوب والاولان يكونان بالقول وما تصرف منه واما حكاية المفرد فاربعة انواع الاول الحكاية باداة الاستفهام اى اي ومن مجردة عن لفظ المتكلم فالمحكي فيها صفته لا نفس الملفوظ ويسمى هذا النوع الاستثبات باي او من هذا هو المذكور فى هذا الكتاب فى غير الاخير كما ستعرف والثاني حكاية العلم متلوا بمن خاصة فيكون ذلك العلم المحكي نفس ملفوظ المتكلم وليس فى من شيئ من صفة لفظ المتكلم كما ستعرف هذا هو المعنى بالبيت الاخير اعني قوله والعلم احكينه الخ والثالث حكايته بدون ادات اصلا مقصودا به مجرد اللفظ نحو من حرف جر وقام فعل ماض ويجوز فيه الاعراب بحسب العامل فبضم النون من من والميم من قام والرابع الحكاية بدون ادات ايضا لكنه قصد معناه كقول بعض العرب دعنا من تمرتان لمن قال له هاتان تمرتان هذا النوع هو شاذ اه فظهر ان ما ذكره فى هذا الكتاب هو الاولان من

اقسام حكاية المفرد دون قسميها الاخيرين ودون جميع اقسام حكاية الجملة واقتصر عليهما لكون تفصيل الاحكام فيهما دون غيرهما ولان بعضها قليل استعمالا اه حاصل ما في ح وخاتمة الاشموني مع زيادة ونقص وتغيير ما فاذا عرفت هذه المذكورات عرفت ان الحكاية بحسب ما اورده المتكلم انما هي في القسم الاول من اقسام حكاية الجملة وفي الثلاثة الاخيرة من اقسام حكاية المفرد دون الاول منها ودون الاخيرين من اقسام حكاية الجملة ففي قول الشارح وهي ابراديع قصور كما لا يخفى على من تأمل ما ذكرنا ش م ولا يعترض بعدم دخول قسمي الجملة لكونهما قليلي الاستعمال كما هو واضح ولانهما غير مذكورين في هذا الكتاب فانما الاعتراض بعدم دخول القسم الاول من اقسام حكاية المفرد اعني الحكاية بادات الاستفهام محكيا فيها هيئة لفظ المتكلم دون ذلك اللفظ لان كلام الباب عليه الا البيت الاخير خاصة فلا بد من جواب وذلك ان يقال ان اراد باللفظ ما يشمل صفة الملفوظ بناء على ان اعراض الكلمة يطلق عليها انها ملفوظ ايضا لانها صفة الكلمة فاذا لفظت الكلمة لا يعقل ان يكون اوصافها الا ملفوظا ايضا كما هو واضح وذلك الاوصاف هي المحكية هنا اه عن شرح قوله على حسب ما ح وفي التحقيق لا يكون الا بيانا لما قبل وان لم يكن في العرف كذلك فتدبر اه ش م قوله احك بأي ح اي احك بأي وقفا ووصلا صفة لمنكور مسؤول عنه بأي كما اشار اليه الشارح اه قوله عاقل وغير معلوم من ذكر اي لانها مشتركة بينهما نظير ما عرفت من باب الموصول اه قوله في الوقف او صرح ح صرح بالتعميم مقابلا لما في البيت الاتي اه قوله للوصل معلوم من تقديم المعمول اه قوله عاقل معلوم من ذكر من لانها مختصة به غالبا كما عرفت من مواضع اه قوله واشبعن بحرف المناسب للحركة فيه ففي الرفع منو وفي النصب منا ح كما في الشرح اه قوله في الافراد اي في حكاية المفرد هذا ماخوذ مما بعد حيث يذكر احكام التثنية والجمع لكن التحقيق ان يقول في الافراد والتذكير مثلا لان حكم المفرد المؤنث يأتي في قوله وقل لمن قال ح وظاهر قول الشارح هنا في الافراد شامل له وليس بصحيح اللهم الا ان يقال المراد بالافراد الكامل وهو مع التذكير اه ش م قوله وقل منان ح اي اذا حكيت الفاعل من قولي لي الفان ح فقل منان او بنين منين قل منين اه قوله ونحو ان ص قوله وسكن ذكره دفعا لما يتبادر من ظاهر النظم انه حرك النون في اخرهما لتحريك المصنف لفظا اه قوله تعدل فائدته دفع توهم ان المعنى يجوز تحريك النون والتسكين بناء على ان قوله وقل منان ح اراد به ابقاء الحركة وبقوله سكن جواز السكون وليس كذلك فنبه عليه بقوله تعدل اي ان تسكن

عدلت والا فلا فهذا مبني على انه جواب سكت فقط لا باعتبار وقل منان الخ والا فلا يفيد شيئا كما هو ظاهر وقال
س فائدة اخرى فيه بعد فانظره والله اعلم اه من ش م قوله وقل لمن الخ ولم يذكر سكتن مثلا لانه المصنف لم يحرك هنا بل وقف
وفاقا للقاعدة المطلوبة فلا حاجة الى التصريح اه ش م قوله والنون قبل الخ من يجوز تشبيه منته لكن يسكن النون التي قبل
فيها
التاء غالبا اه قوله بسكون النون الاولى ايضا كما سكن الثانية لاجل الوقف اه قوله وقل منون الخ فان قلت ان التناسب
ذكر هذا البيت عقب قوله وقل منان الخ فقد برا حبيب بانه نظرتنا سبا آخر وهو ذكر كل جمع في محل واحد وجمع
متأخر عن المفرد والتثنية فاخر بجمعين فذكر جمع المؤنث ثم المذكر بناء على تناسب ايلاء المؤنث للمؤنث والا فالتنا
فالتناسب ح تأخير جمع المؤنث فلا خفاء اه ش م قوله مستكنا نظيره ما مر عند قوله وسكن اه قوله لانه من لا
يحكى الخ فيما يأتي في الاصح ليس بحكاية كما ستعرف اه قوله ان قيل الخ ان حكى قوم اولا قل منون او قوم ثان قل
منين اه قوله قلت الخ قال ش م والاظهر ان يقول فقلت تفريعا لما قبله اه قوله والمجرور الخ ترك المنصوب مجاراة للنظم اه
قوله بطلت الحكاية لعدم اختلاف من حتى يكون حكاية لما في كلام المتكلم ولو صفة اه قوله عرف في قوة التعذر عن ذكر
ذلك النظم اه ش م قول الشاعر اتوا ناري الخ والظاهر ان الحكاية هنا حكاية الواو في اتوا كما حققه المصرح لكن يرد ح ما في
خ نقلا عن يس يدفع بانه ما قال الشاعر لدى النار انما هو من انتم لا منون انتم ثم اخبرنا هذه القصة نظما فحكاه
بالقول حكاية معنى لا حكاية لفظا والا بان كان حكاية من هذا كما في خ وغيره يلزم كونه ليس خاصا بالضرورة
لانه ما قاله الشاعر لدى النار ليس بنظم فلو كان ح حكاية بان يقول منون انتم لكان الحكاية واقعة في النثر وذلك باطل قطعا
شرع بتغيير قوله لمن يعقل قد تقدم توجيه اخذه فلا نعيده اه قوله من بعد من ... بغير تغييرها كما هو ظاهر
النظم وهو كذلك اه قوله ان عريت الخ ان خلت عن عاطف مقترن بها اه وانما قيد العاطف بالاقتران بها احترازا
من نحو من زيدا ومن عمرا فلا يمنع حكاية الاول دخول العاطف على الثاني والثاني عطف على الاول اه ص
في حاشية قوله تعين الرفع اه ش م ولم يتعرض المصنف لاشتراط العلم بخلوه عن التبعية كما بينه الشارح
لما في البعض منه من الخلاف ولكون البعض مستثنى كما بينهما الشارح اه ش م قوله قوله عن التبعية ظاهره انه
شرط من وليس كذلك كما عرفت الا ان يقال ان المعنى وكان العلم عريا عن التبعية من كونه متبوعا

ويعلم هذا المراد من كلامه الآتي وطن بخط الشافي

قوله فنقول الخ وترك مثال الرفع لانه لا يظهر فيه اثر الحكاية كما هو ظاهر لان اعرابه رفع اه ش م قوله ماكان معطوفا
فيه من انه ليس معطوفا بل معطوفا عليه قد يقال انه يظهر مما بعد فانظر الشافي

قوله عليه خلاف في الاول اي بين سيبويه ويونس كما في اش فعلم انه لا خلاف في جوازه في الثاني كما هو
ظاهر الحواشي والشروح والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

✡ التأنيث ✡

لما كان في تأنيث اللفظ تغيير واوزان مخصوصة احتيج الى بيانه في علم النحو وليس شيئ من ذلك في الثلاثي
كما هو واضح فاندفع ايراد السيوطي كما بينه ص اه ثم ان المراد بالتأنيث تأنيث المدلول كما في ص لعله نظرا
الى ان اصل التأنيث تأنيث المدلول لكن يشكل عليه بنحو طلحة كما هو واضح اجيب بان نحو ذلك مؤنث مدلوله
في الاصل كما في ص ايضا قال ش م وليس بظاهر اصلا لان بحث النحاة انما هو في اللفظ ولان كون نحو طلحة مؤنثا في الاصل
لا يعقل فالظاهر ان المراد تأنيث اللفظ الدال فقط ثم انه قد يكون المدلول مؤنثا كفاطمة وضاربة وقد لا يكون نحو طلحة و
رحمة ثم ان نحو طلحة يكون في بعض المواضع غير معتبر تأنيثه كما هو في باب الفاعل وقد يكون معتبرا كما هو في باب ما لا ينصرف
اه ش م قوله هو فرع التذكير لان المذكر هو الخالي من العلامة والمؤنث هو الذي وجد فيه العلامة والعدمي اصل
والوجودي فرع فاعترض عليه قوله ولذا احتاج الخ بانه يلزم هنا الدور وذلك ممتنع يجاب بان من قال ولذا احتاج الخ
ليس علة اصالة المذكر عنده ما ذكر بل هو ان المذكر اشرف من المؤنث ولو من جهة اخرى فلا دور اه ش م قوله علامة التأنيث
ولم يتعرضوا في بحث المؤنث الحقيقي لكونه ليس فيه شيئ من التغييرات اللفظية ولا يمكن بيانه او لانها العدم الانحصار لكون
غالبها علاما اه ش م قوله وفي اسماء الخ يعني انه لما سمع في كلامهم بعض الاسماء مؤنثة وليس فيه شيئ من علامة
فقدر النحاة فيها التاء ولم يقدروا الالف لكونها اصل العلامة لان ما فيه التاء قد يكون غير مؤنث ولو في الاستعمال

لكن ذلك

كالكلمة لان تأنيثه لا يعتبر في غالب المواضع ولانها اكثر استعمالا من الالف اه اتى فى شرح صدر البيت اه قوله فالاولى خاتمة
لبيه ما لا يخفى من انه قد اعتبرت التاء في الاسم والفعل فيعلم ان التاء في نحو ربّت وثمّت ليس للتانيث وليس كذلك فالشرح
لعله لم يعتبره لقلته اه قوله لكونها الخ والهاء عائد على البعض المقدّر في كلام الشارح وانث الضمير نظرا الى اكتساب تانيث
المضاف اليه للمضاف كذا يقال فيما يأتي في كلامه قوله ولا تلي فارقة الخ ای لا تلي التاء حال كونها فارقة بين المذكر
والمؤنث وزن فعول الخ قوله اصالة الخ حال من فعول قوله وهو الذي بمعنى فاعل انما كان الوصف الذي بمعنى الفاعل اصلا
لان الدلالة على الفاعل هو الاصل بخلاف الدلالة على المفعول كما لا يخفى اه قوله ومنه وما كانت الخ ووجه التفريق
بين واضح اه قوله وما كانت امكنة الخ ان يبين على ان اه قوله وما تليه الخ ای الوزن الذي من الاوزان المذكورة
ان وليتها تاء الفرق فهو شاذ اه قوله ومن فعيل الخ ای وتمتنع هذه التاء ايضا غالبا عن وزن فعيل اذا
كان بمعنى المفعول واذا كان تابعا للموصوف ای اذا ردف موصوفه بان كان ذلك الوصف معتبرا موصوفه
وان لم يكن مستعملا بمجرد استعمال الاسم ای من غير اعتبار الموصوف اصلا وهو المعنى بقوله ان تبع الخ
فاندفع ايراد خ وغيره من ان المصنف لو قال ومن فعيل كقتيل ان عرف الخ لكان اوضح اه و
الظاهر ان علة هذه الحكم هي السماع اه ص او خ او ملوي اه قوله غالبا الخ ومقابله شاذ على ما ذهب اليه
الشارح وقياس لا شاذ على ما افاده ص وهو الظاهر من عبارته حيث افرده عن قوله فشذ وذ فيه فلا يخفى
وجه تفريقه عما قبله اه وان قلت انه لا يتعلق الغلبة بالامتناع فارجع الى ما كتبناه عند قوله وبعد لولا غالبا الخ قوله
ولذا اذا لم الخ لعل وجه التفريق كون التبعية ليست حقيقية كما عرفت اه قوله للالتباس يرد عليه ما في الحواشي
فالاولى في التعليل ما كتبناه اه قوله ذات قصر ای ذات منع عن المد اه قوله وذات مد اه خ بجدو وجه التسمية
الاصطلاحية اه قوله نحو انثى الغر ای نحو انثى من الغر وليس المعنى انثى لغر لانه غراوات كما يظهر من الشرح اه فائدة
ولم يذكر مثال ذات القصر اكتفاء بذكر لفظ انثى وهو مقصور اه ش ع قوله قال في الاوضح الخ وفي شرح العمدة
ان سمهى وخليطى وشقارى من الابنية الشاذة كما في ص ثم اجاب بان الحكم بالاشتهار انما هو باعتبار المجموع لا
الجميع اه ونقل عن ش ع ان الشهرة ضد الخفاء ولا يقتضي كثرة الابنية فلا تنافي الندرة وكان للوضح نظر الى المبادر

الشهرة م

من ان منشأ الشهرة كثرة الابنية اه اخذا من ابنائها عليه ص اه قال شرح هذه غير ظاهر في الالفاظ كما عرفت من مواضع فالاولى
ان يقال لعل المصنف لم يستقر قلتها وانه مولع في تتبع كلام العرب والا فلا يظهر اصلا الا ادخال تلك في قوله واعز لغير هذه
اه قوله اسما كما مر ح والمراد بالاسم ما ليس بمصدر ولا صفة من الجامد اه توريفي ؛ وجهان من التأنيث وعدمه فيدخل فيه
جميع الصور فيه اه خ اه قوله وذلك كجملي ح كذا في نسخة الالفية وفي الاوضح اسقاط الكاف وصرح المصرح بعدم ما فلم يسمع
غير هذين خ لجموع اه ت اه قوله واعز لغير هذه ح اذا اريد بالندرة هنا الشذوذ فمعناه ان وجود الف التأنيث
في غير هذه الاوزان شاذ لقلة الاستعمال فيه فمعنى قياسية الاوزان المتقدمة ان وجود الالف فيها قياس لكثرة
الاستعمال وليس المعنى ان هذه الاوزان مقيسة وغيرها شاذ من جهة القاعدة لان اوزان الاسم المقصور لا يوجد
على الوظيفة الاتية في الباب الاحق وكذلك الممدود فتأمل اه ما قال ش م قوله والمشهور فيها ح كذا في التوضيح
ظاهره كالمتن ان المشهور من اوزان الممدود انما هي هذه الاوزان فقط كما هو ظاهر عبارة المكودي ويخالفه ما في
اش حيث قال وقد يقع منها اوزان اخرى في التنبيه ويجري المتن عليه بان يقال ان ظاهر النظم عدم انحصار
المشهور في هذه الاوزان حيث لم يذكر ندرة سواها كما ذكر في المقصور واعز لغير هذه استغدارا اه ش م
قوله او جمعا في المعنى ح انظر ص اه قوله ثم فعالاء ح ولا يخفى ان الناظم قصر للضرورة اه قوله ومطلق العين اي فعلا
الفم والكسر تبدل الالف واوا وياء ولا يحتمل غيره كما هو واضح اه توريه وكذا مطلق فاء ح ف فم بكسر الفاء في الشرح
عن التوضيح من ان فعلاء بالفتح منها قليل الابنية وعبر بالافعال حيث قال فعلاء اخذ الاشارة الى رده
لانه يلزم منه كونه غير مشهور فيكون عدة من الاوزان المشهورة مشكلا فالمعنى ان فعلاء مطلق الفاء
مأخوذ في الاوزان المشهورة مرة لا خارج منها فحصل الرد فتأمل اه ش م والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب اه ＊ المقصور والممدود ＊ لما ذكر الف التأنيث تناسب ذكر المقصور
والممدود عقبهما لانهما قائمتان في نوع من انواع المقصور والممدود اه ثم انه قد تطلق على الف التأنيث
المقصور والممدود ولا يبعد ان يراد ذلك في الترجمة بقرينة المترجم عليه ولانهما قد ذكرتا في الباب
السابق اه ش م تنبيه انه ذكر هذا الباب وباب التأنيث هل هو مقصود للنحاة ام لا قال

فقوله

شن

شرع نعم لانه معروض للاعراض من حيث انه منه اعراب ما لا ينصرف فالمقصود بالذات عندهم انما هو الفا ال
التانيث لا غير لان غيرهما لا يعتد في ذلك الباب اه قوله اذا اسم استوجب من ذا اوجب الاسم منها قبل
آخره وكان له نظير في المعتل بان يوجد اسم معتل متحد له في المعنى والوزن فيجب قصر ذلك الاسم على
قاعدة معلومة من بحث الطرف من قلب الواو والياء الفا لانفتاح ما قبلهما مع تحركهما اه فان قلت لم لم اثبت
الحكم على اعتبار النظير في الصحيح مشروطا وجوده دون ان يقول مثلا اذا اسم استوجب من قبل الطرف
فتحا وكان معتل الآخر فله ثبوت قصر قال ش ع ان حكم المعتل تابع لحكم الصحيح وموقوف عليه لان زنة
البناء لا يتعين الا في الصحيح فيعدل المعتل للصحيح اه كذا ابدال في الممدود اه قوله صحيح احدها من
قوله الآتي فلنظيره أي تأمل ١٢ قوله من المعتل أي آخره من البيت الآتي اه قوله بقياس ظاهر أي من باب
التعريف من قلب الواو والياء الفا اه قوله كفعل وفعل أي مثال للمعتل المذكور في قوله فلنظيره أي كما في ص عن سم و
اعترض بانه يوهم ح انه نظير الاسف وليس كذلك بيانه انه ذكر قاعدة الصحيح ثم مثل له ثم ذكر النظير المعتل
ثم مثله فالظاهر كون هذا المثال للمعتل نظير المثال الصحيح المتقدم وليس كذلك كما هو ظاهر اه قال ش م هذا هو
غير ظاهر لانه لما ذكر الصحيح ذكر مثاله ثم ذكر نظيره المعتل واثبت الحكم له فاحتاج الى تمثيله ولا حاجة
فيه الى نظر مثال الصحيح اصلا ولان ظاهر البيت جعله مثالا للمعتل لا غير مع ان في جعله عطفا على كالاسف ما
لا يخفى من التعسف وانه درج على ابن هشام فانظره اه ومر اه قوله نحو الله هي مثال للفعل اه قوله في جمع ما كفعلة
كفعلة أي هذا يقتضي لاتيان الكاف ان لفعل وفعل مفردا غير فعلة وفعلة وهو كذلك كما يظهر من بابه
المعتبر في جمع ما هو كفعلة وفعلة في كونه مفردا لفعل وفعل فاندفع به ما يقال انه لا حاجة لاتيان الكاف
في قوله كفعلة لان فعلة مثلا علم للموزون كما علمت من مواطن كثيرة اه ش م قوله وكذا جمع فعلة أي
كذا جاء فعل مقصورا جمعا لغير فعلة وهو فعالى اه وكذا جاء فعل جمعا لغير فعلة وهو فعلى كما في كلام
الشارح في بابه عند قوله ولفعلة فعل لكنه سماع كما يصرح هناك هذا هو المراد بما كتبناه عند قوله في
جمع ما كفعلة أي اه قوله وكاسم المفعول أي عطف على قوله كالمصدر عند البيت السابق اه قوله فانها نظائر أي

فيه من ترك نظير متكلف مالا يخفى لعله تحريف من الكاتب ونسيان منه فانظره

قوله وشذ نذي لان قياسه ان يكون ممدودا على نداء وخفاء كما عرفت اه قوله جمع على ان اش في الشيء تجد خلاف القراء ولكن المصنف كانه لم يعتبر ذلك الخلاف كما قاله ش م والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

☆ كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ☆

لما كان في تثنيتهما وجمعهما السالم احكام مستقلة ذكر هذا الباب بخلاف تثنية وجمع غيرهما كما اشار اليه الشارح اه واما جمع التكسير لهما فليس فيه الاما يظهر من بابه اه قوله آخر مقصور الخ مطلقا سواء كان اصله واوا او ياء او مجهول الاصل كما يعلم مما بعده اه قوله بان كان رابعا الخ وطريله كرا وسابعة تبعا للشارح وقد صرح الناظم في باب التصريف ومنتهى الاسم سبعة احرف حيث قال فما سبعا عدا اه لعل عدم ذكره انه لم يجد فيه المقصور اه شرح م قوله كالذي الخ اذا كان المقصور غير مرتق لثلثة احرف فيبدل الالف ايضا ياء ان كان اصلها ياء او كان جامدا قابلا للامالة على ما يأتي في بابها فاما اذا كان اصلها واوا او كان جامدا غير قابل للامالة فتقلب واوا واليه اشار بقوله في غير ذا تقلب الخ اه ثم ان قوله والجامد عبارة عن النوعين احدهما ما اذا كانت الالف فيه مجهولة الاصل من الاسماء المعربة كالددا كالفتى والهوو ثانيهما ما اذا كانت اصلية وذلك في حرف وشبهه لانه منع كون الالف اصلية انما هو في المعرب كما يعلم من ص و خ هذا هو الاولى بخلاف ما ذهب اليه ابن عقيل حيث جعل المراد بالجامد مجهولة الاصل فقط وقال خ هي التي في حرف وشبهه هذا هو نظرا ان الحرف وشبهه لا يقبلان هذه الحكم الا اذا جعلا علما لان المقصور لا يوجد في المبني كما اتضح من تعريفه حيث قال حرف اعرابه الف الخ ولان المبني لا يثنى فاذا جعل علما صار معربا فجاء المحل ووادعى كون الالف في الاسم اصلية وانا لا اسلم ذلك لانا لا نعتبر الامالة الاصلية لانه لم يعلم من جعله علما اصل له الا بمجرد الادعاء وذلك لا ينظر ما استفيد من ش م قوله اميل الخ ر قبل الامالة على ما يأتي في بابها اما من جهة القياس او السماع حتى يصح المثال لان الامالة فيه مسموع لا مقيس كما في خ في بابها اه قوله بان كانت ثالثة وهكذا المقصود فيه ا

قوله جدل

قوله مبدلة عنهما فقوله ثالثة بيان للواقع لان الاسم لا يكون ثنائي الاصل اه ش م قوله الالف المجهولة الخ تبع فيه
ابن عقيل كما اسلفنا ه فليراجع اه قوله لو سميت بها وقد كتبنا عليه اه قوله اغيرها الخ عطف على منقلبة مراد
لم تكن منقلبة عن شيء اما لكونها اصلية او لكونها مجهولة الاصل على ما كتبناه اه قوله واو لها الخ يعني انه ليس
فيه شيء من التغيرات زائد على ما علم من باب المثنى واليه اشار بقوله الف فاندفع به ما يقال من ان هذه الشطر ما
لا ينبغي اه قوله وما كحمراء الخ يعني ان الممدود اما ان يكون همزته بدلا عن الف التانيث كحمراء او بدلا عن الف الالحاق
كعلباء او يكون بدلا عن واو اصلية ككساء او عن ياء كذلك كحياء فاما الاول فيثنى بقلبها واوا لا غير واليه
اشار بقوله وما كحمراء الخ والبواقي يجوز ابقاؤها على الهمزة وابدالها واوا وهو المعني بقوله ونحو علباء الخ اه
قوله وقد ياء زاده تشاكلا للنظم بناء على جعل ما هو بدل عن واو او ياء نوعا واحدا اه ش م قوله وما
شذ الخ ولا يخفى ما فيه من تحصيل الحاصل اجيب بانه شذ هنا بمعناه الاصلي فليراجع ما كتبناه في باب
الضمير عند قوله وليس نذرا ه اه قوله عما ذكرناه الخ فان قلت هذا لا يناسب ما ذكرناه من انه بمعنى قل حيث عطف عن
قال ثم يدفع بان المعنى انفرد عما ذكرنا القلة فلا بأس اه قوله ويعطى الممدود الخ اى الذى جمع على حد المثنى من
الاسم الممدود يعطى له حكم مثناه وهو كذلك كما في الاشمونى وغيره فظهر وجه تركه المصنف اه قوله علما المذكر لان هذا
الجمع لا يوجد الا في وصف المذكر او علمه والاول غير ممكن في نحو حمراء اه قوله فالالف اقلب الخ اى اذا جمع بالواو والياء
تقلب الفه ياء كما تقلب في تثنية على ما ذكر آخر مقصور الخ ولكن يزيد عليه بحذف التاء بخلاف التثنية واليه اشار بقوله وتاء ذى التاء الخ
فلذكر هذا الحكم الزائد ذكر هذا الجمع دون الاكتفاء بتثنية كما فعل في الممدود اه قوله وتاء ذى التاء الخ ومعلوم ان حذف
التاء من هذا الجمع ليس خاصا بالمقصور بل هو عام في الممدود وغيره كما يشير اليه بلطف قوله وتاء ذى التا فتامل اه
قوله وكذا الممدود الخ فظهر وجه تركه المصنف كما ترك جمع المذكر السالم منه اه قوله وتاء ايضا الخ نعول اوله الخ هذا هو الاظهر
ويحتمل ان يكون مفعولا مقدما لتنحيه لكن فيه تقديم معمول المصدر اه قوله والسالم العين الخ لما ذكر الجمع بالواو والياء
من المقصور بدأ استطرادا في احكام العامة في المقصور وغيره اه فقوله والسالم العين الخ يعني انه يجب اتباع عين
جمع المؤنث السالم لفائه بشروط خمسة احدها ان يكون اسما اى غير وصف الثانى ان يكون ثلاثيا والثالث ان يكون

سالم العين والرابع ان يكون العين ساكنا والخامس كونه مؤنثا وهذه الخمسة شروط في كل اسم لوجوب الاتباع ويشترط

ايضا فيما اذا كانت الام واوا ان لا تكون الفاء مكسورا وفيما اذا كانت ياء ان لا يكون مضموما كما يعلم من قوله الآتي ومنعوا اتباع الخ

ثم انه يشترط لوجوب الاتباع فيما اذا استوفى الشروط ان تكون الفاء مفتوحا فان كانت مضمومة او مكسورة يجوز فيه مع الاتباع

على السكون والفتح للتخفيف وهو المعنى بقوله وسكن التالي الخ اي سكن العين التي تلي غير الفتح بان كانت الفاء غير مفتوحة او ائتي

للتخفيف مثلا في قوة الاستعمال كما قبل كما اشار اليه الشارح او تقييد له لان الظاهر من المتقدم لكون المقام للبيان ان الاتباع واجب

في كل موضع وليس كذا كل فعال وسكن الخ اي قوله وهو مفعول فيه ما لا يخفى من ذكر الاخفى مع ترك الاجلى لاشتغال المحل حينئذ بضمير

معتد او قال الملوي هو سهو فانظره اي قوله بما تسلسل الخ وفي ان الباء بمعنى في وعائد الموصول محذوف اي به فنفيه حذف

العائد المجرور مع اختلاف جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر فيحمل البيت عليه ونقلا عن شيخ ان الباء في بما للآلة فتامل

فلا حاجة الى جعلها بمعنى في ولا يخفى انه غير ظاهر في العبارة مع انه لا يندفع به اختلاف المتعلق فالاولى اولى اي قوله لان

المذكر لا يجمع الخ اعترض بان المذكر يجمع بالف وتاء كما هو معلوم في بابه مع ان فيه نوعين قياسيين نوع مصغر مذكر

غير العاقل ونوع صفة مذكر غير العاقل فقول الشارح لا يجمع الخ غير مسلم كما نقل عن شيخ واجاب شيخ بان ما درج عليه الشارح

انما هو نظر الى جانب القياس فقط لان المقيس المشهور انما هو في المؤنث واعتبر المصنف جهة القياس والسماع فالقيد في

البيت مهتم به هذا هو الظاهر ونقل عن شيخ ان الجواب ان جمع المذكر بالف وتاء لا يوجد فيه من المقيس الا نوعان

وهما خارجان هنا لان اولى المصغر الرباعي فخرج ذلك بقوله الثلاثي ولان الصفة ايضا خارج بقوله اسما فظهر انه

مستوفي الشروط المذكورة اعني سلامة العين الخ لا يوجد فيه هذا الجمع قياسا ولا عبرة بالسماع فيكون التقييد بالمؤنث

بيانا للواقع فيعم قوله لان المذكر الخ اي لان المذكر الذي استوفى الشروط المذكورة لا يجمع هذا الجمع فتامل اي وفقا

عن العيني توجيه جعل هذا القيد للاخراج غير ما ذكرناه وذلك لان هذا القيد ليس قيدا لهذا الحكم اي الاتباع بالمباشرة

اي من حيث هذا الحكم بعد ثبوت الجمعية بل هو قيد لتحقق الجمعية للاسم المستوفي هذه الشروط لانه لا يجوز ان يجمع المذكر

المستوفي هذه الشروط بالف وتاء لانه لا يكون من النوعين المقيسين المتقدمين كما علمت فكانت الجمعية شرطا للحكم

والتانيث شرط الجمعية فكان التانيث شرطا لشرط الحكم وشرط الشرط شرط المشروط فكان التانيث شرطا للحكم

بالواسطة

بالواسطة فالقيد للاخراج اي لاخراج نحو عمرو فاعترض بانه لا حاجة الى ذكره هنا لان هذا الموضع موضع بيان الحكم لا بيان موضوعه
اجيب بانه قد احتاج اليه لعدم ذكره في هذا الكتاب لا في بابه ولا في غيره اه فافهم هذا هو غير ظاهر فالاولى اولى اه قوله وسكنه
الثاني الخ اي مع جواز الاتباع لما ذكرنا من ان هذا البيت قيد لما قبل اعني لوجوب ما تقدم فان قلت ما المانع في هذا البيت
من ان يراد به التقييد لوجود الحكم السابق فيكون المعنى مع امتناع الاتباع ولا قائل به قال ثم يدفع هذا الايهام قوله
فسكنا قد رووا لان الظاهر من اطلاق السكون سكونه اكثر من اتباعه اه قوله ومنعوا اتباعه الخ هذا البيت تقييد لما
علم من ظاهر ما ذكر من ان الاتباع جار في كل ما استوفى الشروط المذكورة وليس كذلك بل يشترط فيما لامه واو ان لا يكون
فاؤه مكسورا او فيما لامه ياء ان لا يكون مضموما كما قدمناه فنبه عليه بقوله ومنعوا الخ اه فهم من ظاهر كلامه جواز
الاسكان هو الفتح فيما استوفى شرطه وهو كون الفاء غير مفتوح نحو ذروة وزبية وهو كذلك كما في الصحاح في التنبيه
الثاني ووجه فهمه من البيت ان المصنف لم يمنع الا الاتباع اه قوله ويمتنع الاتباع الخ اي وما تبعه من تغيير
العين كما يعلم من ت اه قوله لكن يجوز في الاخيرين اشكالا الخ قد يشكل عليه بان مانع الاتباع فيهما
انما هو الياء فلو سكنت لجاز الاتباع كما هو ظاهر اه اجيب بان الاسكان فيهما انما هو تبعا لمفرديهما كما صرح به
الشارح لانه جمعه في حالة الجمع حتى يشكل انظر ت اوائل عند قوله او ساكن العين الخ اه قوله نحو ما قدمته
الخ من اتباع ما لم يستوف الشروط وعدم اتباع ما يوجبه اه قوله اما نادر شاذ اشارة الى ان النادر في المتن
شاذ اه قوله واما لغة قوم ليس هذا اه اخلافي النادر لانه لغة لطائفة خاصة اه والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

جمع التكسير

واعلم ان ذكر هذا الباب في النحو استطرادي للمناسبة بينه وبين جمع السلامة لان هذا هو من بحث الصرفيين ولذا ذكره
بعضهم في كتب الصرف كما فعل ابن الحاجب اه قوله اما بزيادة الخ اعترض عليه بجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم لما
فيهما من الزيادة كصنوان كما لا يخفى اجيب عن الاول بان جمع المذكر السالم ليس فيه زيادة على ما في بناء واحده لان
الواو فيه اعراب والنون تنوين كما علمت في مواضع فلا لكم يعتد بها في الميزان فيزان زيدون فعل كميزان مفرده اه
وعن الثاني بان جمع المؤنث السالم صار اصطلاحا على ما جمع بالالف والتاء كما عرفت في بابه [illegible] اه

واعلم ان الدال على الجمعية في نحو زيدون مجموع البناء والاعراب لا الواو وحده والا لتكون دالا على معنى بالاستقلال فيلزم كونه اسما قيل ان الدال البناء وحده فزيد مثلا قد يكون دالا على الواحد وقد يكون دالا على الجمعية وعلامة هذين الثلاثين ان يعرب بالحروف المخصوصة كذا يقال في المثنى اه شرح قوله وتبديل شكل الخ والمراد بالشكل هنا ما يعم التسكين هذا هو الظاهر وان كان الشائع في استعماله هو ما يختص بالتحريك اه قوله افعلة افعل الخ اعترض بانهما ميزانات فالمراد هذه الالفاظ اعني لفظ افعلة الخ والحكم عليها بالجمعية باطل لان الميزان ليس مذكورا مرادا به المعنى فان اريد بهما المجموع الحقيقي اعني كون افعلة جمع فعال الخ فيشكل ايضا لانه لا فائدة فيه ايضا لانه كما يقال رجال جمع فلم يحصل المراد في هذا الباب وان صلح الحمل اه اجيب بترجيح الاول مع تقدير مضاف اي وزن افعلة الخ كذا قيل ونقل عن شرح انه لا حاجة الى التقدير لان الميزانات علم جنس للموزونات فيكون المراد عند الاطلاق الموزونات كما تقول جاء زيد اه او يقال ان المعنى ان الفاظ افعلة الخ اوزان جموع قلة فلا تغفل اه فائدة اعلم ان لفظ وزن له اطلاقان بمعنى الميزان وبمعنى الموزون الاول نحو قولك وزن ضرب فعل فالمراد بفعل هنا اللفظ كما يراد بزيد في بعض المواضع اللفظ والثاني نحو ضرب وزن فعل فكانه قيل ضرب وزن من اوزان فعل اي موزون من موزونات فعل وقس على غيره من المواضع التي يقع فيها لفظا وزن ولفظ فعل مثلا ثم اذا اردت ان تعرف معنى الوزن والموزون فانظر في اول الزمخشري على الشافية اه حاصله ان الميزان الفاظ معروفة كفعل ويفعل وفاعل وهو لو الكلمة التي جعلت على هيئة ذلك الميزان وهو الموزون كضرب فالميزان كالانسان لانه حيوان ناطق فيصلح لزيد وعمرو وغيرهما كما ان افعلة مثلا يصلح لاحمرة وغيره فقوله افعلة كاحمرة جموع كقولك الانسان كزيد فاعون ويجوز ايضا ان يقال افعلة جمع كما يجوز الانسان فاعل الا ان الانسان اسم جنس والميزان اسم علم فافهم فانه دقيق اه ثم ان لفظ ميزان اسم الآلة لمعناه اللغوي كل ما يوازن به الاشياء والاصطلاحي هو اللفظ الذي جيء لبيان احوال الكلمة من اصله وزائده وحركاته وسكناته اه قوله وبعض ذي الخ واعلم انه اذا وجد لاسم احد جمعي الكثرة والقلة دون الآخر يكون استعماله للكثرة والقلة حقيقة لانه من المشترك الوضعي هذا هو المعنى بهذا البيت بخلاف ما وجد فيه كل منهما فان استعمال احدهما للآخر يكون

للاخر يكون مجازا لا غير لوجود الوزن لهما فلا حاجة الى ذكره لكونه مجازا فلا اشكال على المصنف بإسقاطه اه ثم ان معنى الحيلة
في هذا الباب ما قدمه الاشموني في اول باب ابنية المصادر فانظره اه قوله فان في الاوضح الخ بعني ان الظاهر ان الضيفى
مثال لما جاء وضعا للقلة مع كون الوزن للكثرة على ما ذكرناه وليس كذلك بدليل حكاية الجوهري اضيفاء في جمعه
وهو وزن قلة فلا يكون الضيفى الا ما جاء للقلة في الاستعمال لا في الوضع كما اتضح اه قد يجاب بانه لعل الناظم لم يطلع
حكاية الجوهري كذا قال شيخنا ام او يقال انه لم يتقيد هنا بالوضع ولا يتعين عود القيد السابق اعني قوله وضعا فكانه
قد عمم ر وضعا كان او استعمالا فمثل للاستعمال ولا يخفى ان هذين الجوابين غير ظاهرين لان ظاهر العبارة انه يتقيد
هنا عند قوله والعكس جاء بالوضع اخذا من قيده السابق كما صنع الاشموني فما في من من انه لو لم يتقيد الشارح
به بل عمم بان قال وضعا او استعمالا لم يرد على المصنف الاعتراض فغير ظاهر كما علمت والله اعلم فانظر الجواب الثاني

قوله لفعل اسما الخ ولم يلاحظ فيه وفيما بعده ما فعله في عد الاوزان لانه لو كان ملاحظا له لقدم افعلة لعله لتقدمه
الكثرة في الاستعمال على وفق ما فعله في بيان اوزان المفردات فما درج عليه في عد الاوزان لعله للضرورة اه ثم ان ما
صنعه الناظم من اثبات الجمع للمفرد دون العكس اجيد اصطلاحيهما انه في الشيء الثاني عند قوله وبعض ذي الخ مع
ص اه قوله والطب ودل اصلهما الطبي واذ لو فعل بهما ما فعل بنا ض اه قوله وشذ قياسا الخ وهو كثير في
الاستعمال اه قوله في مد ر في مطلق المد لا خصوص الالف كما ستعرف وقوله ونابت في التأنيث بغير العلامة
كما يدل عليه ظاهر قوله كالعناق الخ حيث لم يذكر الوضعى وهو العناق والنماعين وهو الذراع ولم يذكر ما فيه
بالعلامة اه قوله وحذف الحرف اعترض بانه لا فائدة فيه لان الكلام في الرباعي فمتى زاد حرفا او نقص يتخلف
عن كونه رباعيا اجيب بان المراد المفهوم ر لا في الشكل وتغاير الحركة ملازم لتغاير المد فيدخل فيه نحو يمين
وهو كذلك كما في الشرح وغيره فهو مسوق لدفع ما يتبادر من تعيين الالف نظرا لظاهر قوله كالعناق والذراع
اه شرع قال شم والاولى ان يقال انه ذكر ذلك اشعارا بان المراد بالرباعي ما هو عند النحاة من اعتداد

مطلق الحروف اصليا كان او زائدا الا ما عند الفريقين من اتحاد الحروف الاصلية فقط وان يبلغ الاسم سبعة احرف فاما الزائدة المذكورة اعني للفرق السكل فمعلوم من ظاهر قوله في مد فتامل اه قوله وغير ما افعل فيه الخ هذا هو قياس ما خرج باشتراط صحة العين في فعل يعني ان الوزن الثلاثي حال كونه اسما اذا لم يطرد فيه افعل بان كان غير صحيح العين يطرد فيه الافعال ايا كان شكل هذا الثلاثي الا ما اهمل اه خ واعترض بانه الظاهران قوله من الثلاثي بيان لما واسما حال منه كما في المكودي وغيره فيصير المعنى وغير الاسم الثلاثي المطرد فيه افعل يرد بافعال فيصدق بالصفة وبالزائد على الثلاثي وليس كذلك بل فيهما سماعي كما في خ اجيب بانه للغير الوصفية فائدة وهي ان يكون موصوفها خارجا بقيد المضاف اليه الغير بدليل ان معنى قولنا جائني رجل غير رجل صالح جائني رجل فاسق وليس المعنى فائتني امرأة فكان المعنى هنا ان الاسم الثلاثي غير مطرد فيه افعل يرد بافعال فصح المعنى فقول الشارح واسما حال من الموصول غير مشكل كما نقل عن شيخ م لكن قال ش م هذا غير ظاهر لانه يلزم منه التقييد بما لا حاجة له اليه وهو ما يطرد فيه افعل وترك التقييد بما هو محتاج اليه وهو غير ما يطرد فيه الخ كما هو ظاهر وما قيل من ان من الثلاثي بيان لغير واسما حال منه فغير ظاهر ايضا لانه لا يجري الا على مذهب سيبويه المجوز مجيء الحال من المبتدأ فالاولى ان يقال ان من في من الثلاثي تبعيضية قيد لما واسما حال من ضمير يرد العائد على غير فالمعنى ان الوزن من الثلاثي اذا لم يطرد فيه افعل مع وجود الاسمية يرد بافعال فقول الشارح واسما حال من الموصول مشكل قيل فيه حذف مضاف ای من مضاف الموصول وهو غير وليس بشيء وانما الشارح قد جرى فيه على الوجه الذي قدمناه اولا اه قوله لا الحاجز غير الصفة فهو ماخوذ من قوله اسما كما يدل عليه قوله الآتي واسما حال من الموصول وان كان مخالفا لما اخترناه كما عرفت اه قوله وغالبا اغناهم الخ استدراك لما قبله كما اشار اليه الشارح لانه يوهم ان القياس في كل وزن من الاسم الثلاثي غير فعل افعال وليس كذلك لان الغالب في فعل منه فعلان او بالتثنية الغالب هنا هو المقيس وما خالفه شاذ كما نص عليه كلام الشارح تبعا للاشموني وغيره اه قوله اغناهم الخ عبر بالاغناء لان محل قياسية الاوزان في هذا الباب انما هو كثرة الاستعمال فلما شاع وغلب فيه فعلان ذهب الاصحاب الى قياسيته اوفعال فاغنى عنه اه قوله والزمه في فعال الخ اي ان هذا الوزن يلزم في فعال وفعال ان كانا مضاعفين او معتلين اي لا يوجد

بندامس

فيهما من الجموع الأفعلة بخلاف ما تقدم في البيت قبله فانه يجوز فيه غير افعلة وهو فُعل كما يأتي في كلامه وفُعل لازم
رباعي ح اه اعترض على ذكر اللزوم بانه لا يلزم فيهما افعلة لما يأتي في كلامه ما لم يضاعف في الاعم ح لانه
مفهوم يكون فُعل في غير الاعم جمعا لفُعال وهو غير افعلة فلا يصح اللزوم اجيب بان غير الاعم هناك انما هو شاذ
كما تعرف والمذكور هنا هو على وجه القياس فمعنى قوله والزمه ح ر على القياس اه شرح قوله في الاسماء معلوم
من البيت لان الاعلال في عرف النحاة لا يوجد الا في الآخر اه قوله متقابلين ر افعل منهما مذكر وفعلاء مؤنث اه
قوله او منفردين ح ى عن التقابل بان كان مختصا بالمذكر كاكمر او بالمؤنث كرتقاء وقرناء اه قوله فان
المانع فيهما خلقي ح الا المانع الخلقي لان كبر الاليه والعجز لا يختص بنوع من المذكر والمؤنث كما لا يخفى لكن
تخلف فيه الاستعمال فخرج عن المتقابلين اه قال الاشموني فان كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة
نحو رجل الي وامرأة عجزاء اذ لم يقولوا رجل اعجز ولا امرأة الياء في اشهر اللغات ففي اطراد فُعل حينئذ
خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على ان فُعلا فيه محفوظ و
الاطلاق هنا يوافق الاول اه بحروفه قوله يوافق الاول يعني ما قاله في شرح الكافية من ان فعلا فيما
تخلف في الاستعمال فقط من التقابل مقيس قال شم والاولى اخذه من البيت من اعتبار اضافة نحو الي
احمر بعد اعتبار عطف حمراء عليه فما قاله اش باعتبار ان المعنى فُعل لنحو احمر ونحو حمراء فتأمل فانه قلب
تبعا للمرادي حيث قال كما في ص من انه ان خص كلامه بالمتقابلين اخذا من المثال لم يستقم لخروج
المنفردين لمانع في الخلقة قال شم لا يتجه هذا الاعتراض لان المانع في الخلقة داخل في المتقابلين لان المانع
الخلقي لا يعتبر او يقال ما دفع به سم ابن ض اه ولا يخفى ان قول الشارح بخلاف نحو الي ح يتبع فيه ما في
التسهيل كما عرفت اه قوله وفعلة جمعا الخ فيه ما لا يخفى من الفصل بين اوزان القلة ببعض الكثرة بدفع
بان فعلة سماعي محفوظ ان لا يذكر هنا فعلة بدءا بالا وزان الكثرة ثم نبه عليه نظرا الى انه مذكور في عد الاوزان
فالحاصل انه جواب لسؤال مقدر فلا عيب بالفصل فتأمل اه شع قوله في الاعم ح هذا هو القياس كما هو
صريح كلام الشارح ونحوه كالو قوله ويطرد فُعُل ايضا ح قد يقال بانه صريح في ان فُعلا مقيس في وصف الضا

١

فلا حاجة الى تقييد المصنف بالاسم يدفع بانه لا يطرد فى كل وصف بل هو خاص بهذا الوزن فلا اعتراض بالتقييد لوجود
التفصيل فى المفهوم اه شرح قوله وفعل جمعا لفعلة الخ يشترط فيه الاسمية كما فى الش ولم يذكره المصنف لعله لقلة مجيئ
الوصف على هذا الوزن هكذا افعل المصنف كما تعرف اه قوله ولفعلة فعل يشترط فيه ان يكون اسما تاما كما فى الش ولم
يقيد به فى المتن لما ذكرناه فى البيت قبله وبه صرح الش انظره وفيه جواب آخر اه انظر مكودي تجد جوابا آخر اه تقرير قلت ان قوله
ولفعلة فعل محتمل لان يكون فعل جمعا كما يحتمل ان يكون فعل مفردا وذلك باطل يدفع بانه قد ذكرنا ان من صنيع المصنف
من ذكر الجمع ثم ان يقول مفرده هو احد اصطلاحيهم فيجعل عليه الجمع مسندا اليه وهو فى البيت فعل لا فعلة فظهر المراد
قوله وقد يجيئ الخ ان شذ وذلك كما يظهر فاعترض بانه غير محتاج هنا لان المصنف لم يعتن بذكر الشواذ فعليه تركها فيما
تقدم قال ش م لعل المصنف ذكره خصوصا لكثرته فى النفس بخلاف غيره كذا يقال فيما يأتي كذلك اه قوله فى نحو
رام الخ من كل وصف مذكر على وزن فاعل هذا هو المتبادر من النحو ويعلم ايضا كونه معتلا من قوله
وشاع نحو الخ ثم ان ما فى البيت من ان قياس الفاعل المعتل هو فعلة بالضم والصحيح فعلة بالفتح فانه هو الصحيح و
قيل انه بالفتح فيهما الا ان المعتل تقلب فيه الفتحة ضمة كما فى مر ونقل عن ش انه يمكن اجراء البيت عليه بناء على ان
المعتل وشاع ركثره وعم نحو كامل الخ لكن فى المعتل تقلب الفتحة ضمة قياسا فلذلك قال فى نحو رام ذو اطراد الخ فتأمل
فعليه هذا المآل وشاع نحو الخ فهم ان قياس المعتل كذا ايضا ثم غير بالابدال لان قياس المعتل موقوف على الصحيح
كما عرفت من باب المقصور والممدود ففي قوله وشاع نحو الخ دليل ضمني على كون اصل المعتل فعلة بالفتح فتدبر اه
قوله ولا يعلق به الخ يعني ان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف ويجاب عنه بان المعمول ظرف فتوسع فيه لا سيما فى الضرورة
اه ازهري قوله عاقل ولا يخفى وجه اخذه من البيت لان الزمي خاص بالعقلاء فى الغالب اه قوله فى الوصف المذكر
على وزن فاعل لمذكر عاقل واما اخذ الاخير من قوله نحو كامل الخ فان اصل الكمال عنه انما هو للعاقل فتدبر اه
قوله فعلى لوصف الخ واعلم ان وزن فعلى مقيس فى فعيل بمعنى مفعول دال على افة او هلاك ثم حمل عليه
من الدالة على الافة
ما هو بمعناه فيما لا يوازنه لكن الوارد منه ست ثلاثة فى المتن وثلاثة فى الشرح فاقتصار المصنف على الثلاثة
لعله لكثرة ورودها فالاولى ان يجعل زمنى مبتدأ وما بعده معطوفات عليه وجمع خبره فهو يقتضي الميم
لا الحكم

لا غير انتهى ص ويحتمل ان يكون زمن وهالك عطفين على قتيل فهما بالجر فقوله مبيت مبتدأ وفعيل بالكسر او بالفتح خبره انتهى ص

فبسبب تفريقه عن اخويه كونه على وزنه فعيل على احد الاقوال فيه انتهى ت ولم يكن بمعنى مفعول لكن لهذه الضرورة

لا يظهر فيهما الحملية المذكورة فقد ثبت فالاولى اولى فلا تغفل اه قوله كمريض فعيل بمعنى فاعل فميت ليس كذلك بل هو

فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه وهو كذلك على احد الاقوال فيه انتهى ت اه قوله قد صح مبله الى ان جملة صح

حال بعد حال كما عرفت عند قوله وارضون شتة الخ في باب جمع السلامة ولا يخفى انه يصح ان يكون صفة لاسما اه ه

قوله والوضع في فعل الخ يعني انه قد شذ فعلة في فعل وفعل كما يظهر من اش وغيره اه فتغيير العبارة تفنن اه

قوله صحيح اللام معلوم من قوله وذان في المعتل الخ اه قوله فيما ذكر بالتشديد من مثل فعل فقال في كونه جمعا

للمذكر من وزني المذكورين من فاعل لا لفاعلة وهو كذلك على المشهور كما في الملوي فعلى هذا لم يذكر في المتن

وجه التشبيه وهو كونه جمعا لوصف على فاعل صحيح اللام فقول الشارح من كونه الخ بيان كلمة لما ثمة

المعلوم من قوله ومثله الخ فلا حاجة الى ادعاء انه من بمعنى في كما ذهب اليه جمع من المدرسين وفي بعض النسخ

فيما ذكر بالتخفيف فيكون راجعا الى جميع ما تقدم حتى المؤنث فلا يصح على المشهور كما عرفت من الملوي الا ان

يقال ان نسخة التشديد دليل على تخصيص المذكر نظير ما كتبناه عند قوله واخرى ذان سواء جمعا في باب العلم

كذا نقل عن شرح فعلى هذا الوجه لا خفاء في كلام الشارح لانه بيان لما وتخصيص المذكر معلوم من قوله لوصف على

فاعل لان المؤنث هو فاعلة لا فاعل كما هو واضح اه قوله فعل وفعلة الخ قد يقال ان ما صنع هنا لا يوافق ما ذكر اش في

اول الباب من ان ما جرى عليه المصنف في هذا الكتاب ذكر الجمع ثم اثبات المفرد بان يقول مثلا الجمع على كذا او كذا

حيث جعل المفرد هنا مخبرا عنه الا ان يقال ان المخبر عنه هنا في المعنى انما هو فعال مع انه مبتدأ ثان لان المعنى

فعال لفعل وفعلة اه ش م قوله وفعل فيهما الخ فصحة العين عنهما شرط فيهما كذا اشترط في فاتهما ايضا كما في اش ولم

يطلع عليه المصنف انظر هل هو غير مسلم عنده ام لا

قوله او يك مضعفا الخ يقال فيه ما كتبناه عند قوله ما لم يضعف او يك الخ في باب اعراب ما لا ينصرف فليرجع فلا اعتراض اه

قوله ومثل فعل الخ يعني ان فعالا مقيس ايضا في فَعَلَة وفِعَل وفُعْل ويشترط في الاولى ما اشترط في فَعَل دون الاخيرين ولم يصرح به لوضوحه لكونه فرعا لفَعَل فالتشبيه في قوله ومثل فعل الخ انما هو في مطلق الحكم لا في الشرط والالزم الاشتراط بما تقدم لفِعَل وفُعْل وذلك باطل كما عرفت ولكن يشترط ايضا في جميعها حتى فَعَل ان تكون اسماء ولم يذكره المصنف لقلة مجيء الوصف على هذه الاوزان كما يظهر من استقراء الكلام كما قال ش باوم وايضا يشترط في الاخير ان لا يكون واوي العين ولا يائي اللام وتركه نظرا الى ان في الشرط تفصيلا لوجوده في بعض دون بعض كذا قال ش م اه اخذا من الحواشي والشروح اه قوله فا قبل انظر فائدته

قوله وكذا ولا يخفى وجه التعريف لانه ليس فيه شرط المتقدم اه قوله صحيح اللام مثال فيه ما ذكر عند قوله وفعل فيما الخ

قوله وصف فاعل ورد من قياسا كما يعلم من قوله كذا في انشاء الخ قوله وشاع الخ قال ش افهم بقوله وشاع انه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد اه وبه صرح في العمدة كما قال السيوطي اه ص ولا يخفى ان اجراء البيت على الوجه الاول غير ظاهر لان دليل اكثر هذا الباب انما هو كثرة الاستعمال والشيوع في الالفاظ لا يوجد الا بكثرة الاستعمال كما عرفت من مواضع مع انه قد تقدم في كلامه وشاع نحو كامل الخ وهو مطرد كما مر فهو جار هنا على ما في العمدة وعبر بالشيوع للتفنن اه قوله او نسيه الخ واو اما بمعنى الواو او للتنويع او التخيير انه قد يعترض بان صريح كلامه انه يكون لفعلان اثنيان فعلى وفعلانة وذلك ممنوع لانه ان اريد به فعلان مختص اعني انه اذا اريد به فعلان الممنوع الصرف لا يوجد له الا انثى واحدة وهو فعلى او اريد المصروف فلا يكون له ايضا الا انثى واحدة وهي فعلانة كما عرفت من مواضع باب ما لا ينصرف واجيب بان المراد بفعلان من حيث هو لا باعتبار كونه معروفا او ممنوعا فيصح القول بالتثنية ولكن يطلق المصنف بفعلان ممنوعا من الصرف لزيادة الالف والنون والعلمية من انه ميزان فهو كعثمان اه قوله وهكذا فعلانة علم منه انه لا يجمع هذا الجمع فعلى انثى فُعلانة بالضم وهو كذلك كما في خ في باب ما لا ينصرف عند قوله وزائدا فعلان الخ نقلا عن العصام من انه لا يوجد في الصفة فعلان بالكسر مطلقا

ولا بالضم الا

...الفم الأولى وهو تثنية فعلانة بالهاء كخمصانة وخمصانة اه بحروفه قوله في فعيل ح ر بمعنى فاعل كما في اش وظ ر ذكره الشارح لكون ما بمعنى المفعول مما لم يخالف الاصل اه قوله نف ر اذا جمعت هذه الاوزان المذكورة على وزن فعال كتب بجواب ما بحث اللغة ر اذا رد عليها ما نف بحث اللغة فهو مسوق لابيان ان مفردات فعال قد تم واحتاج الى ذكره لكثرة ... كما عرفت اه شرم قوله وبفعول فعل ح ر لا يجمع فعل الاعلى فعول غالبا بشرط كونه اسما كما في اش وظ نظيره انكالا ... المثال لانه كبد واضح الاسمية اه قوله يختص غالبا ر في غالب المواضع كما عرفت من مواضع فلا اعتراض ... عن هذه الغلبة شاذ كما يعلم من ت اه قوله في فعل اسما ح ويشترط في فعل بالفتح ان لا يكون عينه ايضا واوا ... ان لا يكون لامه ياء وان لا يكون مضاعفا كما في اش اه ويشترط ايضا في فَعَل بالفتح ان يكون اسما وان لا يكون ... مضاعفا كما في اش ايضا في الشيب الثاني اه وظ يصرح المصنف بهذه الشروط هل هو لعدم تسليم المصنف ... نظرا الى وجود التفصيل الله اعلم فانظره

... الا في معتل العين ومعتل الا... والمضعف ح ظاهره ان هذه الشروط راجع الى الاوزان الثلاثة وليس ... كما عرفت مع ان الاول انما هو لفعْل وفُعْل خاصة والثاني والثالث لفُعُل خاصة وايضا ظاهره انه ... في المعتل بين ان يكون حرف العلة واوا وغيرها وليس كذلك لما عرفت من ان المنع في العين انما هو كونه واوا لا غير ... اللام الياء قال ش م يدفع بتقييد الامثلة ر الا في معتل العين الذي هو نحو حوت كذا ما بعده اه فيه ايضا ... علم ان هذه الشروط كلها لفُعل بالضم لان الامثلة كاسالة وليس كذلك لما عرفت من ان عدم كون العين واوا شرط ... فعل بالفتح ايضا الا ان يقال ان الشارح تبع فيه التوضيح حيث لم يذكره وانما هو ما زاده المصرح والله اعلم بما درج عليه ... منه اه

... وفعلة والظاهر ان فعلا مبتدأ ولهم خبره والضمير لفعول كما في اش فان قلت انه يرد عليه المحذور اللازم على قوله فعل ... فعال ح فالمستفاد من العبارة ان فعلا جمع لا مفرد وليس كذلك يدفع بان ذلك المحذور انما هو في بيان الجمع لا في بيان ... كما هنا لانه اثبت الجمع هنا اولا ثم جعل بيانه مفرداته فلا بأس ح بتغيير العبارة كذا نقل عن ش ع ويحتمل ان يكون

نعل مبتدأ وله خبر المبتدأ محله وفي بحملة خبر الاول يران فُعلا فعال له فلا يرد المهملة لاصلا لانه نظير قوله فعل وفعل

فعال له فليراجع واليه هذا اذهب الشارح اه قوله يعني انه يحفظ صريح في انه شاذ وذلك ما في شرح الحافية كما في اش

ووجه فهمه من البيت انه لم يقيده بالاطراد فعلم انه محفوظ كذا انقل اش وغ عن ابن الناظم قال ابن هشام فان قلت لو كان

الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد للزم مثله في كثير من كلامه كقول الناظم لفعل اسما صح عينا افعل قلت الاطلاق هنا قد صحب

ما نص عليه اطراده فيقي هو غير منصوص عليه بخلاف غيره اه من غ بتغيير اه ونقل عن شيخ ان توجيه كلام ابن الناظم ان

يقال انه لما فصله عما قبله بجعله جملة مستقلة فهم التفرقة بينهما وذلك كونه شاذا اه ولكن الظاهر ما قال المرادي كما في غ من

انه مطرد لان المصنف قد اشار في موضع ذكر الشاذ بنحو قد او قل او ندر ونص بالاطراد في العمدة وشرحها والتسهيل كما في

غ فالفائدة في تفريقه مع جعله جملة مستقلة اشارة الى الخلاف فيه فافهم اه ثم ان المصنف لم يتعرض على شرطيهما

كما في اش الاسمية وعدم التضعيف لعله لكونه مختلفا فيه مع انه وقع مثله في مواضع من كلامه كما علمت وتعلم اه

قوله وللفعال فعلان الخ قد تقدم ان فعلانا مقيس في فُعل حيث قال وغالبا اغناهم الخ لكنه هناك غير مقصود وذكره لمجرد

استطرادي كما عرفت اه ثم انه يشترط فيه الاسمية كما في اش وغيره ولم يصرح به لعله لقلة مجيء الوصف على فُعال كما هو

ظاهر من الاستعمال اه قوله وشاع في حوت الخ مطرد فعلان في اسم على فُعْل بالضم واوي العين وكذا في

فعل بفتحتين معتل العين على ما جرى عليه ابن الناظم كما في ص هذا هو ظاهر البيت لما تحقق من نحو قوله وشاع

في وصف الخ وان كان مخالفا لما يعلم من اش من عدم الاطراد في هذا الاخير اه قوله مما هو الخ لا يخفى ما في قول الشارح

من القصور حيث لم يذكر شرط الاسمية مخالفا لسائر الشراح الا ان يقال انه تقييد المثال وفيه بعد فتأمل اه قوله

او فعل معتل العين الخ سواء كان واويا او يائيا والياء نحو قال بمعنى النقطة لا الذي بمعنى الكلام لان اصل الالف فيه واو

لا ياء اه ان وذهب اش وابن عقيل الى ان الشرط فيه ان يكون واوي العين لا مطلق الاعلال كالاول اه قوله

كتاج الخ واصل الالف في كلها او الاخير فاسد يأباه ان وكونه قال هذا بمعنى النقطة متعين كما عرفت اه قوله وقل

في غيرهما الخ اي في غير نحو حوت ونحو قاع واورد عليه ابن هشام كما في مرانه بقي خلاف الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع

ان فعلانا مطرد فيهما كما اسلفه المصنف حيث قال وللفعال فعلان الخ وغالبا اغناهم الخ اه ولا يخفى انه مدفوع بوضوح محمد

امستاذنا

استثنائهما بدليل ما تقدم ذكره فان قلت لم صرح بمجيء القليل في هذا فاشتبه ورب اخويه يحتمل دفعه بانه لعل ذلك لوجود
الكثرة هنا في النفس وان كان قليلا نسبيا ويرشد اليه قول الشارح من نحو فتوح فتأمل اه قوله وفعلا اسماء وشرطا الاسمية
راجع للثلثة واجبا للاول وجائزا للاخيرين على ما كتبناه في اول باب التوكيد فليراجع اه قوله غير معتل العين الخ ذهب
ابن الى انه راجع الى فُعَل فقط فيفيد ان فعلا مقيس في نحو سيف وذهب ابن عقيل الى انه راجع لكل من الثلثة فيفيد انه
شاذ فيه فتأمل وكل محتمل انظر الحكم

قوله وكريم وبخيل الخ والظاهر ان المراد بكريم وبخيل كل فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى الفاعل دال على سجية مدح او ذم غير
مضاعف ولا معتل اللام وهذا الوجه من جهة اطلاق بعض الافراد مراد به الحكم المتعلق به فالمراد بما ضاهاهما كل وصف
دال على المعنى المذكور من غير فعيل اه ويحتمل كون المراد بكريم وبخيل لفظهما كما في حرث وفاع فالمراد بما
ضاهاهما كل ما دل على المعنى المدلول عليه بكريم وبخيل من بقية فعيل ومن غير فعيل ولكن يلزم على هذين
الوجهين كون فعلاء غير مقيس في فعيل غير دال على المعنى المذكور وذلك ممنوع بدليل تمثيل الشارح وغيره
بسميع ونديم وخليط مع انه ليس فيها شيء من ذلك المعنى الا ان يقال ان المصنف لم يتعرض على فعيل غير دال
على ذلك المعنى لقلته ويلزم ايضا على الوجه الثاني خاصة كون بقية فعيل مما يدل على السجية من وزن فعيل
مستثنيا ولا غرض فيه فيما يظهر بل هو غير ظاهر فالاولى اولى اه ويحتمل ايضا ان يكون المراد بكريم وبخيل فعيلا
وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضعف ولا معتل اللام سواء دل على معنى كالغريزة ام لا فالمراد
بما ضاهاهما ما دل على ذلك المعنى من غير فعيل ولكن لا يعود ضميرهما على كريم وبخيل حينئذ الا على
سبيل الاستخدام لانه لم يرد بهما ما يختص بالدلالة على ذلك المعنى كما عرفت او على سبيل جعل الكلام للتشبيه
نحو كريم وبخيل فعلاء كما لما ضاهاهما من كرماء وبخلاء فعلم ان هذا الوجه ايضا بعيد لكنه متعين فيما
جرى عليه الشارح حيث قال يعني ان فعلاء الخ وحيث قال وكذا سميع الخ فتأمل مع ان كل واحد منهما ليس فيه
شيء من ذلك المعنى كما كتبناه فسلامة البيت ما كتبناه اولا كما عرفت اه [illegible] قوله وكذا سميع الخ فرق
بين الكونها ليست بمعنى فاعل بل الاول بمعنى مفعل والاخيران بمعنى مفاعل وعبارة الاشموني

بمعنى اسم فاعل فلا دخل فى اتيانه كذا من هذا الوجه كما هو واضح قوله عليه معنى كالغريزة نحو مليح و
ذم ان ص قوله من فعال الخ وخصص هذين الوزنين من غير فعيل لعله لقلة ورود غيرهما من
غير فعيل فلا لكذ شذ فى نحو سمسح كما ذكره الشارح فربما اه قوله فى نحو خليفة الخ والمانع فى الاول كونه ليس
للمذكر والوزن غير فعيل وليس بفعال ولا فاعل وفى الثانى كونه ليس بفعيل ولا فعال ولا فاعل مع انهما ليس فيهما
معنى كالغريزة وكذا اسمح وان كان فيه ذلك المعنى وكذلك جبان اه قوله وكذا فى نحو اسير وجه التفريق فيه واضح من انه
لكونه على فعيل ايضا لكنه بمعنى مفعول اه قوله وناب عنه الخ اى الاصلى فيما استوفى الشروط المذكورة فعلاء لكن لما ورد بالكثرة
افعلاء فى المعتل والمضاعف منه استغنوا به عن فعلاء فلذلك عبر بالنيابة اه وفهم من هذا البيت اشتراط
عدم الاعلال والتضعيف فيما ذكر من نحو كريم الخ اه قوله وغير ذاك الخ والظاهر كما ذهب اليه اكثر الشراح ان اشارة
ذاك الى المعتل والمضعف فالمعنى وغير المعتل والمضعف قليل وذلك باطل كما لا يخفى الا ان يقال ان المعنى وغير ذاك
قل من حيث جمعه افعلاء او يقال انه غير بالجر عطف على المعتل وقل عطف على ناب بعاطف واحد وهو الواو فى وغير
ذاك الخ ولا يخفى انه تكلف ظاهر فالاولى اولى اه مانقل عن شرح ه وقيل بالاتصال وبخلاف ه قل افعلاء فيه اه ويحتمل
ان يكون الاشارة الى الافعلاء ه قل غير الافعلاء فى المعتل والمضاعف فهو اشارة الى مجيئ فعلاء قليلا جمعا للمعتل و
المضاعف كقولهم سرى وسرواء ونقى ونقواء كما يعلم من مكودى فعلى هذا لا يرد الاعتراض اصلا اه قوله من فعيل المذكور
ه وصفا لمذكر الخ ظاهره ان نيابة افعلاء ليست فى غير فعيل وهو خلاف ما يوهمه ظاهر المتن كما هو واضح فانظره

قوله فوعل لفوعل الخ يشتركا فى هذه الثلاثة الاسمية ولم يصرح به توضيح وانتقى فاتح وجوهر وقامعاء اسم اه قوله مع نحو
كاهل مما هو اسم على فاعل كما فى الشرح اه قوله وصفا لمؤنث الخ ه عاقل كما فى ابن عقيل وغيره ولم يذكره شارحنا اتكالا
على المثال ه حال كونه نحو حائض فى كونه للعاقل ثم ان وزن فاعل وصفا لمؤنث لا يكون الا مختصا بالمؤنث نحو حائض
لانه ليس فى وزن فاعل ما هو مشترك بين المذكر والمؤنث كجريح وصبور كما هو ظاهر من الاستعمال اه قوله لغير عاقل
ه من المذكر كما فى ابن عقيل يقال فيه ما قيل فى قوله وصفا لمؤنث اه قوله وشذ فى الفارس الخ لخروجه عن كل ما ذكر

ان فارسا وصف لمذكر عاقل لانه معنى فارس من ركب الفرس اه قوله كما لك نحو رجاء جمعها عليه هوالك ان قوله
انها صفات لمذكر عاقل نحو رجاء جمعها عليه فواعل مراد بها العقلاء فاندفع ما يقال من ان جميع هذه الالفاظ ليست مختصة
بالعقلاء كما هو ظاهر من لفظ هالك وغائب اه شرح قوله فعالة نحو ولا يتعين هذا الشكل للفاء والعين كما يأتي
من ذكر شبهه مع ذكر الميزان وهو كذلك كما يتضح من كلام الشراح اه قوله مؤنث قال ش م ويمكن اخذه من
... لانه اثبت الميزان المؤنث ولو بالتاء ثم قال ذا تاء او مزاله فيمكن ان يأخذ منه انه يجوز في منعدم التاء مع
تاء التانيث المستفاد قبل تأمل اه ويشتركان في ذي التاء منها الاسمية سوى فعيلة فعيلة اه اش في التنبيه الثاني
من عند قوله الاسمية ويمكن ان يقال تركه لما في الاشتراك من التفصيل لانه ليس في جميع افراده كما عرفت من انه
في ذي التاء سوى فعيلة اه قوله اسم امرأة راجع للسعيد فقط لان البواقي واضح التانيث ولو بالسماع اه قوله وكذا العذراء
... في بكلا المافيه من الخلاف ولو بين كلا من المصنف رحمه الله حيث نص في التسهيل عليه انهما غير مقيسين في نحو علاء
... محفوظان بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح الكافية واليه ذلك اشار بقوله والقيس اتبعا فتأمل وقيل فائدة
التصريح بانهما مقيسان في نحو صحراء نحو ليس فاضا بعد بين اللفظين اه قوله مما هو اسم نحو انما صح ذكر البيان •
لان المراد في قواعد العلوم بالطلاق والالفاظ المخصوصة يكون المراد به ما تعلق به علمه فالمراد بالصحراء نحوه اه قوله واجعل
... نحو يعني انه اجعل وزن فعالي جمعا لكل اسم ثلاثي ساكن العين في آخره ياء مشددة غير مجددة للنسبة
بان تكون لغير النسبة اصلا بل كانت اصلا كالكرسي او بان تكون للنسبة في الاصالة المجددة بل صار نسيا منسيا كالمهري ... لا مجددة
فان اصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنجيب من الابل كما في ... مما كان النسب فيه
نسيا منسيا لا يكون فيه معنى النسب اصلا بخلاف المجددة واليه هذه الشروط نحو ما صرح به اشار بقوله كالكرسي ان
... نحو تتبع العرب لعله اشارة الى ما قاله اش في التنبيه الثالث من ان هذا الوزن آخر ما ذكره في النظم من امثلة
... التكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق به والشبيه به فهو كتقضي في قوله السابق نحو طويل وطويلة تقضي اه
... وكذا مهري نحو قد اسلفنا ان هذا هو مما كان النسب فيه نسيا منسيا فلذلك فرق اه قوله وعلامة التجديد نحو
... ان علامة تجديد النسب ان يدل اللفظ بعدها فيها عليه معنى مشعور به قبل ... عند وجود الياء وهو

المنسوب اليه واما غيره فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له اه من ح فاعترض بان في قول الشارح لما صحبته
معنى قصوره الا انه ينبغي ان يقول مثلا معنى مشعور به قبل قال ش م يدفع ذلك بانه يفيده قوله بقي لان البقاء
يلتزم ظاهره وجوده قبل وذلك هو المعنى المشعور به فافهم اه قوله واما اناسي الخ واعلم انه يحفظ فعالي في
انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي ولما كان يتبادر الى الفهم انهما جمعي انسي وظربي مع ان الياء في
آخرهما للنسب وقد تقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي اشار الى جوابه بقوله واما اناسي الخ ان انهما جمع
انسان وظربان لا انسي وظربي حتى يعترض فهو مسوق جوابا لسؤال مقدر كما عرفت اه قوله وبفعالل وشبهه الخ
يعني انه يجمع على فعالل او على شبهه من نحو مفاعل ومفاعيل كل ما زاد على ثلثة احرف من الرباعي والمزيد فيه
والخماسي والمزيد فيه او الثلاثي المزيد فيه من غير ما تقدم فهذا شروع في ذكر الجمع لما فوق الثلاثي قاعدة كلية من غير ما
فان قلت ان الاحاجة في ذكر نحو صاهل وحائض مما يجمع على شبه فعالل لا نحو احمر ورام لان جمعه ليس على شبه فعالل
فالمناسب في ادخاله في هذا البيت قال ش م ولم يفعل كذلك لان للمفردات ما تقدم شروطا مستقلة فتعين ذكره فيما تقدم
• قوله في كون ثالثه الخ مع اتحاد الهيئة لان عدة الحروف بدليل شموله نحو مفاعيل وان ذكره خ اه قوله او ثلثة اوسطها الخ
بانه ليس من وجه الشبه لانعدامه في المشبه به كما هو واضح اجيب بانه وجود الشبه وجود حرفين بعد الالف لا للحصر في حرف
فلا بأس بالزيادة على اثنين لكون لا حاجة حينئذ الى ذكره بل ذكره لبيان الحكم عند وجود الثلاث لا هو من وجه الشبه كذا قيل
نقل عن ش ع ان وجه الشبه انما هو كون ثالثه الفا فقط فما بعده مجرد بيان قيد الالف لا وجه الشبه هذا هو الاولى والاظهر اه قوله نحو مفا
واما تغيير الاوزان الشعرية من حيث الحروف الزوائد فهو ناشئ من تفاوت الموزونات من حيث زيادة الحروف وامثالها كما
يعلم من قواعد الشعر بين اه ثم ان الشارح ترك في التمثيل نحو فواعل لا لذكره في المتن في غير هذا الموضع اه قوله مع نحو احمر
بيان لما في البيت اشار به الى ان قوله من غير ما مضى حال مما وهو الظاهر كما صنعه المكودي اه قوله وكاهل وحائض الخ
منه ان ما ذكره هنا هو ذكر العام بعد الخاص لانه جمع نحو كاهل شبه فعالل كما عرفت وقد كتبنا قريبا فائدته عند قوله
بفعالل الخ اه قوله فان كان رباعيا فلا اشكال الخ ان انه ما زاد على الثلاثي اما ان يكون رباعيا فلا تفصيل ولا شرط في جمعه
على هذا الوزن كما يعلم من سقوط المتن وصرح به الشارح او يكون خماسيا فان كان مجردا عن الزوائد يجب
الزائد الى

الآخر والشبيه بالزائد ان وجد رابعة وهو المعني من قوله ومن خماسي الرآخر البيت بعده فان لم يكن مزيدا من الزائد فيجب
حذف الزائد على التفصيل الآتي في قوله وزائد العادي الخ او ان يكون زائدا على الخماسي ذو بابه حكمه في الابيات التي بعده اهـ
قوله بالقياس ذكره ردا على ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون من انه كما في اوش اجازوا حذف الثالث فالمعنى احذف الاخر بالقياس
وليس حذف غيره من القياس الا ما يخرج به في البيت بعده اهـ قوله والرابع الشبيه الخ في قوة الاستدراك على ما قبله لانه
يوهم ظاهره ان حذف الآخر واجب وليس كذلك فنبه عليه بهذا البيت يعني به انه اذا كان الحرف الرابع من الخماسي المذكور شبيها
بالزائد يجوز بقلة حذف ذلك الشبيه دون الآخر مع كون حذف الآخر اجود كما يعلم من تعبيره وصرح به الشارح وغيره هذا
هو مذهب سيبويه خلافا للمبرد حيث قال لا يحذف في مثل هذا الا الخامس وخوارف وفرازق غلطا فالاقوال ثلاثة الاولى
منها قول سيبويه كما هو شأنه وهو ما في البيت ثم ما ذهب المبرد وعليه جرى ابن الوردي في باب التصغير حيث قال وفي
الخماسي حذف خامس الخ ثم ما درج عليه الاخفش والكوفيون كما ذكرناه اهـ قوله ما به تم العدد بعد الآخر اهـ قوله انما يكون
بالفظ عدها مع كونها في ذلك الكلمة اصلية والا فلا يكون مما نحن فيه اهـ قوله وزائد العادي الخ هذا بقية مما تقدم لان ما
تقدم انما هو في الخماسي المجرد فذكر في هذا البيت حكم ما فيه الزائد مما يصعد اربعة احرف فمعنى قوله وزائد العادي الخ
احذف زائد ما يعد والرباعي اذا لم يكن ما قبل آخره لبنا من حرف مد فعلم انه لا يرد حذف اللين ما هو متحرك وهو كذلك
كما في انس فتمل في علة البيت كل ما زاد على الرباعي ثم ان لم يحتج الى حذف جميع الزوائد بل الى حذف بعض منها
نبه عليه بالبيت الآتي اهـ قوله العادي الرباعي من عادي صفة الرباعي اهـ قوله الله فنما وغنم مثله الله والعائد محذوف
من فنم وان لم يستوف الشروط فهو ضرورة انظر من بابه قوله ولبين والشارح يعني انه اذا اشتمل الاسم المذكور عليه زيادة اكثر من واحد
يخل صيغة الجمع بابقاء جميعها ويسلم منه بحذف بعضها فيحذف منه ما ليس له مزية بامر من الامور الستة التي
فرمن ويبقى ماله مزية واليه اشار بهذا البيت والذي بعده اهـ ثم لا يخفى ان معنى قوله والنون والناعو الذين
كما يعلم من قوله اذ بنا الجمع الخ فاذ علة للحذف لا للحذف التبين والتاء خصوصا اهـ قوله فنقول هذا
كما تقول في قاض اهـ قوله وذلك لانها يخل هي البناء آي المذكوران صيغتا الجموع فلا يصح ابقاء الزائد المخل

لذلك بين الضعفين حتى يجعل على وزن آخر بلا حذف اه قوله قابلة تكافأ ح واليه اشار بقوله الآتي وخيزوا في زازي خ
قوله واذا تقرر هذا فنقول ح ر اذا تقرر هذا فنقل قول الناظم نعرف ما ذكر اه وقيل ان المعنى فنقول تبعا للمصنف
او يقال نزل قول المصنف منزلة قول المخاطب والاولى اولى اه قوله والميم اولى ح قال في اشي لايعين
بالاولوية هنا رجحان احد الامرين مع جوازهما لان ابقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه اولى فلا يعدل عنه اه قوله
لايعين بالاولوية اي ص اه قوله لكونه اولى وفي من ر والعمل بها بالاولى هنا واجب اه ر لعدم معارض
الاولوية هذا هو الظاهر كما قال ش م قوله ترجيحا اه قوله ح ر ترجيحا لطرف المماثلة بالاصلية على الميم لان النون
للالحاق باحرنجم وابقاء ما في منزلة الاصلي اولى من ابقاء غيره اه قوله والهمز والياء ح ر تكونان ايضا اولى
بالبقاء اي سبقنا في اول الكلمة لان التقدم سبب من اسباب المزية ولا يخفى انه لا يختص به الهمز
والياء لكن ذكرهما الناظم خصوصا لورود السماع بهما نحو الندد ويلندد اه ش م والياء لا الواو ح ر اذا اشتمل
الاسم على زيادة اكثر من واحد وكان ابقاء جميعها مخلا لصيغة الجمع وكان حذف بعضها مصححا لها دون البعض
الآخر بل اذا حذف في ذلك يلزم حذف الآخر ايضا لان حذفه وحده يخل الصيغة فيحوج الى حذفها ايضا فيجب
في مثل هذا حذف ما يكفي حذفه وحده دون حذف الآخر معه كالياء من حيزبون لانه اذا حذف منه الواو
بقي صيغة بجمع حيازبن وذلك باطل كما لا يخفى فيحتاج الى حذف الياء ايضا معها فيكون حزابن وهو صحيح
الصيغة بخلاف حذف الياء اولا لانه يقال حينئذ حزابين بقلب الواو ياء على القياس المعلوم كما في الشرح وغيره
اه قوله البيت من بقية ما قبل لان عدم تأدية حذف بعض الزوائد الى حذف البعض الذي ساواه في
جواز الحذف من الامور الشبعة التي يحصل بها المزية كما في ص اه قوله فهو محكم تماما انظر في رأسه

قوله وخيزوا في زازي ح ر خيزوا فيما تكافأت الزائدتان نحو سرندى وعلندى اه
متعارضة
ثم اذا اردت ان تعرف الجموع والمفردات القياسية والشواذ فانظر جدولنا اه
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

التصغير

٩٤٣٣

في التصغير انظر صوخ اه

قوله وان كان قبل آخره حرف لين فهو في محله اذا لم يكن ذلك اللين بعد ياء التصغير بان كان الاسم على اربعة احرف فحينئذ يكون البنية فعيعلا لا فعيعيلا نحو تريد وتويد ولم ينبه به الشارح لعله مع انه معلوم من قوله الآتي وعند تصغير حبارى خير كما ستعرفه اه قوله وما به لمنتهى الجمع في يعني انه اذا كان الاسم مما يصغر على فعيعل او فعيعيل بان كان زائدا على الثلاثي فيتوصل اليه بما يتوصل به الى منتهى الجمع من حذف آخر الخماسي وغيره مما ذكر الى آخر بابه اه ويستثنى منه اشياء منها الف التأنيث وذلك لا يعد الفا ممدودا بخلاف الجمع ويصرح به الناظم من قوله والف التأنيث حيث مدا فلا اعتراض عليه اه قوله وجائز تعويض يا في يجوز ان يعوض مما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر كسفيريج وسفاريج محله اذا لم يستحقها الاسم بان كان الوزن بلا تعويض فعيعلا ومفاعيل وذلك ان وجدت في المفرد والمكبر كاحرنجام وحراجيم فلا يمكن فيه التعويض لاشتغال محله بياء اخرى كما في ح وغيره ولا يشكل على المثال بعدم التقييد به لان التعويض حينئذ محل للمنع وظاهر ما ثبت من كلام منعه اه شم قوله وحائد عن القياس في قد يقال المناسب ذكره في آخر الباب ليشمل كل ما جاء خارجا من قانون التصغير قال شم بل قد يقال المصنف نظر الى ان كل ما يأتي من هنا خاصة بالتصغير دون الجمع فتناسب ذكره هنا فتأمل واما بقية الشواذ من التصغير فماخوذ من قوله في آخر الباب وصغروا شذوذا الذي وبقي الجمع المؤد فغالبها مذكور في موضع كل منها كما علمت فظهر ان المراد بهذا البيت ذكر ما شذ مما اشترك فيه جمع التناهي والتصغير لا ما هو مختص بالتصغير ولا ما هو بغير التناهي من الجمع فيشمل في ثلاث صور احدها ان يجمع على الوزن المتناهي فيما قياسه غيره لا هو كرهط واراهط وقياسه ارهط او رهوط او رهاط كا ثبت من بابه والثاني ان يجيء غير المتناهي فيما هو له والثالث ان يجيء وزن المتناهي فيما لم يستوف الشروط وكذلك في التصغير فتأمل هذا هو الظاهر والمتبادر من المتن بخلاف ما سدد اليه الشارح حيث

مع الخلاف من الشيوطي حيث ذهب الى ان فتح العين اذا كانت اللام صحيحة ليست شرطا بخلاف الياء في فعيلة
بالضم بل هو مختص بفعيلة بالفتح ان صح او يقال ان المراد بالطويلة ما كانت عينه معتلا مع صحة اللام وبالجليلة ما كانت مضعفة فان كان الشكل فقد حمل فعيلة بالضم وعلى هذا جرى الشارح اه ش مع زيادة
تنبيه قال الاشمـ ... ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قوله الخ اه قال ش م ولم يطلع عليه المصنف
لما فيه من الاختلاف بين سيبويه والجمهور وبين الاخفش والجرمي والمبرد وبين ابن الطراوة انظرت اه
قوله انما كان معتل العين الخ فيه ما لا يخفى من ترك اشتراط صحة اللام قد يقال ان الشارح نظر الى ان صحة
اللام موضوع المسئلة فلا باس في تركه انظر الشاقي اه قوله من فعيلة وفعيلة الخ من اتفاق جميعهم
فلا يرجع ان قوله لا يحذف بانهما الخ ليس معنى الاتمام خلاف السكل حتى التاء والابو ذلك على
المصنف لما مر من ان وجوب حذف تاء التانيث تقدم اول الباب فلا حاجة الى الكلام عليه اه ش م قوله
ان جعل مبنيا للمفعول الخ فهو بمعنى يعطى قوله والا فمفعول به ليس له حينئذ مفعول ثان لانه حينئذ من
تلك المرتبة فتدبر اه قوله وانسب لصدر جملة الخ واعلم انه لما ذكر نسب المفردات شرع في بيان نسب
المركبات وهي ثلثة اسنادي ومزجي واضافي فقال وانسب لصدر جملة اليه الخ قوله فيما سوى الخ ثم
ان نسب المركبات لا يوجد الا اذا كانت اعلاما مع انه لانه اذا كان غير علم لا يحصل من مجموع الجزئين معنى مفرد
حتى ينسب اليه مع انه لا يطلق اسم المركب في كل منها الا اذا كان علما فحاصل احكامها المذكورة في البيت
ان الاسنادي والمزجي الا اذا خيف اللبس التي يحذف منهما العجز وينسب للصدر اه اما الاضافي فاما ان يكون
علما وضعيا او غلبيا والوضعي اما ان يكون كنية او غيرها ولا يوجد الكنية في الغلبي فيحذف منها
الصدر وينسب للعجز فيما عدا القسم الاخير اعني غير الكنية من الوضعي فيحذف منه العجز وينسب للصدر
كالاسنادي والمزجي الا اذا خيف اللبس فان خيف فكالكنية والغلبي ايضا اه فالمراد بقوله
اضافة مبدوءة بابن او اب الكنية اكتفاء بذكر اصل الكنية وهو الابن والاب كما هو مشتهر في عباراتهم
والمراد بقوله او ماله التعريف الخ العلم الغلبي وتقدم ان الكنية لا توجد في الغلبي فمعناه او ما وجب له

التعريف

٩٤١٣٤ ١١٨ء

ذكرهكانا واهكنا لانه ليس شيئا من الصور الثلاث كما علمت فتوجيهه انه نظر الى ان المراد فى البيت اظهار ل
التنوين مما ذكره اشتراكيا كان او اختصاصيا كلن لا يعلم حينئذ ما سيأتى ممايأتى من احكام التنوين
بل هو ماخوذ مما يأتى فى آخر الباب كما كتبنا ه آنفا والاولى اولى اه شرح قوله وذلك واجب الافراد مسائل
الخ فى علم منه ان هذا البيت وما بعده تبيين لقوله فيتصل مع تعيين رجحه تكلفا واقتضاه استدرك
على قوله وما نرجح فتدبر قوله ومدة الخ والاولى ان يجعل عطف على علم والضمير ايضا اليه فالمعنى او قبله
مدة علم تأنيث وهى الالف قبل الهمزة تجرى على الاصح من ان علامة التأنيث فى نحو حمراء الهمزة ويجوز
ان يعود الضمير الى التأنيث او قبل مدة تأنيث فاعترض بانه يقتضى ان ما للتأنيث هو المدة لا
الهمزة وهو جار على غير الاصح لكنه ممن يحتاج اليه ذكره هنا لدخوله يجرى قوله من قبل علامة تأنيث
كما لا يخفى فالجواب ان يقال انه على الاصح ايضا لانه يصح مع كون الهمزة للتأنيث ان يقال
للالف قبلها انها مدة تأنيث للمجاورة وحاصل الجواب انها اضافة المدة الى التأنيث لادنى ملابسة لا
لانها ما بنيت على هذا اصرح ساده الى الثانى حيث قال و ... الالف الزائدة ...
قوله كما ان فى انحاز اوصا اه قوله او مثل سكران الخ او ما فى آخره الف ونون زائدتان حال كونه
ممنوع الصرف فيشمل فيه الوصف الذى لا مؤنث له على فعلانة والاسم المذكور اعنى ممنوع الصرف بان كان
علما او يشمل العلم قوله وما به التحقق يتدبر اه قوله والف فعلان الذى لا يجمع على فعالين بان يكون
ممنوعا من الصرف لان الالف والنون شابها الف التأنيث بدليل منع الصرف فلما لا يتغير الف التأنيث
لا يتغير ما شبه بها فلا يجمع على فعالين لا لتزام التغيير فكذلك لا يصغر على فعيعان بالتغيير لاراد
التصغير والتكسير حتى كما فى الحواشى اه فعلم ان المصروف من وصف فعلان بان يكون مؤنثه
على فعلانة يصغر على فعيعان الكونه يكسر على فعالين وهو كذلك كما فى الحواشى فاعلم من هنا ان ما مقدمة قوله
فى باب الجمع ... قوله ... غير ... على ...
بل يايجى وزن فعال لما علمت مجمل الثقاة بلى كاهيد فنامانا فاش و وظاهر عبارته انه ان جمع

فليراجع الا ...

هو الشماخ فانهما لا يصح ان يجمع على فعائل اكثر وقوعا فكانه لم يلتفت اليه غيره انظر الجواب له

قوله لانهم جمعوا الخ} لكونهما ليسا ممنوعين من الصرف لعدم العلمية اه قوله فلا استثني منه ثماني الخ

مقتضاه انه لا يحذف من هذه الثمانية في الجمع وليس كذلك اه اخ اجيب بان الاستثناء انما هو من

الحكم المعلوم من تشبيهه بالجمع وهو وجوب حذف المثل لا يجب في هذه الثمانية حذف المثل

بل لا يجوز سواء حذف في الجمع ام لا هذا هو معنى كلام الشارح فافهم اه شيخ والف التأنيث الخ والمراد به

ما يعم الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث والالف قبلها على يطلق في العرف لانه كلاهما في نية الانفصال كما

يتضح من كلامنا نشم ... قوله كذا المزيد آخرا الخ} انظر اه قوله والمركب الخ اي تركيب مزج

لان الاسنادي لا يصغر كما في ص ... قوله ما بعد اربعة اي بخلاف نحو سكران كما في الشرح لانه اذا عد

منفصلا لزم ان يكون وزنه مصغرا على فعيل وذلك ممنوع لانه ليس ثلاثيا ولا فرق في هذا الباب

في اعتداد الحروف بين المزيد والاصلي وقد تقدم حكم نحو سكران من ابقائه على الفتحة قبلهما

بلا تغيير الى فعيعيل للعارض المذكور فتامل اه فظهر ان هذا البيت قيد لقوله او مثل سكران الخ اي ان

وجوب الفتح فيه انما هو اذا كانت الزيادة غير واقعة بعد اربعة فصاعدا والالف في نية الانفصال

فما قبلها كآخر الكلمة فلا حاجة الى ذكر وجوب فتحه لكن فتح لاجل الالف اه ثم ان هذا القيد

ثابت ايضا لالف التأنيث الممدودة وتائه كما في خ فلا يناسب تركه هناك الا ان يقال انه مؤخوذ

بلا بعد لانه من المعلوم ان العد في بالانفصال انما هو بعد تمام الوزن فلو قدر انفصال زيادة نحو حمراء

للزم ان يكون وزنه على فعيل وذلك ممنوع لانه صاعد على الثلاثية ولو مع الزيادة كما عرفت مما كتبناه

آنفا فظهر انه خاص بالواقع بعد اربعة احرف فصاعدا فلا باس بعدم التنصيص عليه لكن يرد عليه

انه يمكن اجتماعه في زائدتي فعلان ايضا كما عرفت فما المرجح لتخصيصه بالذكر قال شيخ يمكن دفعه بانه لو لم يقيد هنا

يتبادر الايهام بان هذا البيت عام وقوله او مثل سكران خاص ان نية الانفصال عام في نحو سكران ونحو سرحان

وليس كذلك لانه تقلب الالف ياء في الثانية وللزوم كون الوزن على فعيل والاسم صاعد

والتاء لعدم التفصيل فلا يقال ان وزن حمراء كالتمرة فعيلا لانه في معنى للتكسير بانفصال الالف والتاء وكذا همزة حمراء المنقلبة عن الف التأنيث وتاؤه في الالحاق ...

على الثلاثي في الاولى مما كتبناه وسبيل الاخذ على ما ذكرناه لا يخفى الا بعد تامل تام وعلى هذا لا
يعتبر التصغير دائرا على ما قبل الزيادة فتامل فاعترض بان نظيره ياتي ايضا في الف التانيث الممدودة وتائه
لان ظاهره يوهم ان نية الانفصال ثابت في كل ما فيه تاء والف ممدودة رباعيا كان او غيره وليس
كذلك ايضا لما عرفت الان يقال انه لا يلزم هنا من هذا الاحتمال تغيير لفظي لان شجرة مثلا اذا
قصد نية الانفصال يقال شجيرة على وزن فعيل واذا لم يقصد يقال ايضا كذلك ثم لا يقول الشايق للتلويح
التصغير ة فلا يظهر فيه ثمرة التفرقة بخلاف هنا لانه اذا تم نية الانفصال هنا لزم ان يقال في نحو
سرحان سريحان وذلك باطل ففيه ظهور ثمرة لفظية فهو اولى بتصريح القيد من ذلك كما لا يخفى اه
ما ظهر من شم قوله ما دل على تثنية او جمع ما دلنا على كون الكلمة تثنية فلا اشكال بان ذا في
التثنية ليس علامة وكذا بل مجموع الصيغة اه قوله او جمع تصحيح ة بالجر عطفا على تثنية
فجلا بمعنى ظرف الجمع الظاهر اي لا نحو سنين كما يعلم من حموا وبالنصب مفعول اعتقالها لجلا
بمعنى اظهر فليس مسوق لفائدة اه قوله ولو سابق ة مقتضاه ان كلا من التثنية والجمع
والمضاف والمركب لم يكسر وهو غير مسلم في المضاف والمركب انظر فيهما ثم عند بيان ان هذه الثمانية
مستثنيات لكن نقل الشارح مجرد عبارة التوضيح لكن ترك شيئا منها كحيث قال بعده الان المضاف
يكسر بلا حذف كما في التصغير اه فانظر وجه التخليص ولو كان الجرح للتوضيح اه قوله والف التانيث ة
اي اذا كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها لئلا يخل الوزن فان قلت انه لا حاجة الى ذكره لما
تقدم في كلامه ان حذف ما يخل الوزن وجب قال شم انه ذكر انما قبل هذه الالف وجب فتحها
فيلزم اختلال الوزن ولو بالحركة فيتوهم انه يجوز ابقائها وان كانت ذاتها مخلة تبعا للاخلال بحركتها
فلا يعلم وجوب حذفها اصلا فدفع بهذا البيت مع انه في صورة الحذف تفصيلا كما تعرف من
البيت بعده فتنبه اه قوله لخمسة الاسم اي لقلة الحروف كان الاسم ذا خفة فليس مخل
في الاخف لان المخل فيه انما هو تغيير حركة ما قبل الالف بابقائه على الفتحة على تقدم

ولكن

— وقيل انه قول ساع صاع في التصغير في المضاف والمضاف اليه معا كتصغيرات رسالة ... ن ساع في تركيبا ما ... ه

ولكن التحقيق ان يقول لخفة المحل لكونه تغاير حركته فقط اه ش م ١٢ قوله وعند تصغير حبارى الخ هذا البيت قيد لما قبله يريد انه وجوب حذف تلك الالف مقيد بان لا يكون خامسة مع كون الثالث مدا فان كان كذلك فانت مخير بان تحذف فيها وحذف تلك المدة وهو المعنى بهذا البيت اه قوله وعند تصغير نحو حبارى الخ في النسخة القديمة اسقاط نحو فقول الشارح مما ثالثه الخ موجب بما مر عند قوله في باب الجمع وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء الخ اه قوله فادغم لعله اشارة الى ما مر من ان المقصورة الاولى هي الجود اه قوله واردد لاصل الخ اى اذا كان الحرف الثانى من المصغر لينا منقلبا عن شيء يرد الى اصله عند التصغير سواء كان الفا او واوا او ياء فيشمل هذا ما كان اصله واوا فانقلبت ياء او كان اصله ياء فانقلبت واوا او كان واوا او ياء فانقلبت الفا او كان همزة فانقلبت واوا او ياء او الفا او كان حرفا صحيحا فانقلبت لينا منها هذا الكلمة ادخل في ظاهر النظم ويستثنى منه ما كان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كآدم فانه لا يرد الى الاصل كما في الاشموني فانظره فقول الشارح او اصله همزة فانقلبت ياء مقيد بما لم يكن الهمزة تالية لهمزة اخرى ثم ان الالف والواو لا توجدان منقلبتين عن همزة الا فيما ذكر اعني ما كانت الهمزة فيه تالية لهمزة اخرى كما يعلم من التصريف بخلاف الياء كما اتضح من قول الشارح او اصله همزة الخ تبعا لسائر الشراح وتجب فيهما الرد الى الاصل الذي هو الهمزة كذايب وذئيب كما في الشرح وغيره اه قال ش م يحكم احد الاستثناء المذكور من ظاهر قوله لينا قلب لان ظاهره على وجه التحقيق ان يكون لينا في الحال وقبل القلب فتأمل فافاد ان الحكم المذكور هنا انما هو فيما كان اصله لينا الا فيما كان حرفا صحيحا او همزة فيرد على ما كان اصله حرفا صحيحا كدينار ودنينير والياء المنقلبة عن همزة غير تالية لهمزة لانه يلزم فيهما الرد الى الاصل كما في الشرح الا ان يقال ان تركهما للقلة كما يعلم من استعمالهم اه تنبيه افهم ظاهر قوله لينا انه لا فرق هنا في كل من اللين بان ان يكون اصلية او زائدة ونعني بالاصلية ما كان بنية الكلمة لا ما ذكر انما فاد معناه المقلوب عنه ويستثنى من هذا التعميم الالف

قوله قلب واو نيفان قيم اويوم لا ادية وديار على التصغير لا هنا

كما تعرف من قوله الآتي والالف الثاني الخ فلا اشكال اه قوله نصب الخ اشارة الى رد الزجاجي حيث
لم يشترط كون الثالث لينا كما في الانس فالمعنى اذا فعلت المذكور فقل احبت اه قوله وشذ في عيد الخ
انما خصص العيد من الشواذ مما ذكر اما لكثرته في الاستعمال او لانه لم يسمع غيره اه قوله لان قياسه
نحو عيد الخ لانه من عاد الذي اصله عود وان كان الآن اسما لليوم معلوما اه قوله لالتباسه الخ بيان
لتناسب ما فعلوه ولو كان الفعل شاذا اه قوله وحكم للجمع الخ اي حكم للجمع ما ذكر في التصغير
من الرد الى الاصل لان التصغير والتكسير من واد واحد لما في شرح في منح ابيان لما ذكره لاظهار ان
كل ما ثبت للتصغير ليس للجمع وهو كذلك كما هو واضح اه قوله من هذا المذكور الذي لا يتغير الخ
يعني انه اعطاء هذا الحكم للجمع مقيد بان يكون محتاجا الى تغير الحرف الاول والا فلا بل يبقى على ما
هو عليه كما في انس في التثنية اه ثم اعترض على عبارة الشارح بان الظاهر ان من في قوله من
هذا الخ بيان لما والاشارة راجع الى الحكم المتحصل من سياق الكلام وان قوله الذي يتغير الخ
صفة للمذكور فيلزم فساد المعنى كما هو واضح واجيب بان من ابتدائية والاشارة الى قلبه وعيد
به الحكم الناشئ من نحو قلبه الذي لا يتغير آخره عند جمعه ثابت للجمع فهو اشارة اليه ان من في
المتن ابتدائية كذا قيل قال شرح والاولى ان يقال ان من بيان لما والاشارة الى الحكم المعلوم كما هو
المتبادر لكن قوله الذي لا يتغير الخ صفة للجمع في المتن لا للمذكور كما صنع المعترض فلا
اشكال اصلا اه قوله واعياد الخ ذكره مع انه شاذ كما عرفت تنصيصا على ان ما شذ في التصغير
ايضا شاذ في الجمع فقوله فيقال الخ شامل على القول على وجه القياس والشذوذ اه
قوله والالف الثاني الخ بان كان غير منقلب عن شيء فظهر ان الالف المصحوبة في
قوله واردد الخ انما هي الاصلية كما كتبنا هناك اه ثم انه قد علم من هذا البيت مع
قوله واردد الخ حكم الالف المنقلبة وغيرها ومجهول الاصل اه قوله وكمل المنقوص الخ
كمل الاسم الذي حذف منه حرف برد المحذوف عند التصغير اذا بقي على حرفين

او على ثلاثة والثالث تاء التأنيث فانها لا تعتد بها سواء كان المحذوف فاء نحو عدة او عينا كشية فان اصله
ثوب على حد القولين انظر ملوي او لاما كيد وسنة بخلاف ما حوى ثالثا اذا بقي بعد الحذف على ثلاثة احرف فصاعدا
سواء كان مع الحرف المعوض عن المحذوف ام لا مع التاء بل لا تعتد كما مر اه ؟ تنبيه لا يعتد ايضا بهمزة
الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه وانما لم يذكر ذلك لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث
لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحرك الاول اه اشموني
وحاصل الجواب ان همزة الوصل تسقط عند التصغير لانه يجب في كل تصغير فتح الحرف الثاني
فتسقط للاستغناء عنها فيبقى على الحرفين ولو عند تعلق التصغير مع ان عدم اعتدادها عارض
بسبب سقوطها لان البقاء على الحرفين انما هو عند تعلق التصغير لما عرفت فلا باس ايضا بتركها
اه ش م قوله والمراد به ما حذف منه في يؤخذ ذلك من ظاهر قوله ما لم يحو لانه ليس في
الاسم المعرب ثنائي الوضع فتأمل اه ش م قوله وقد مثل له الناظم بقوله كما في اعترض بانه اذا اريد بما
الاسمية الموصولة ليس بمستقيم لانه ليس فيه شيء من الحذف حتى يرد في التصغير مع انه
لا يتأتى فيه التصغير لكونه مبنيا والتصغير خاص بالمعرب كما ستعرف من آخر الباب ان شاء الله تعالى
فان اريد بها الماء بمعنى المشروب لكنه قصر للضرورة فهو ايضا غير مستقيم لانه لم يحذف منه
شيء حتى يرد في التصغير كما هو ظاهر فاما ان اريد بها الحرفية مسمى بها لشخص فلا يصح ايضا
لان ما وضع ثنائيا ان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء الى حالة التصغير فاما اذا اريد
التصغير فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء فيقال هليل او هلي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف
قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف
ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لوّ وكيّ
بالتشديد وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة فاذا
صغرتها بعد التضعيف اعطيتها حكم دوّ وحيّ وماء بالمد الذي هو بمعنى المشروب لانه لا فرق

فتم الاول لعله ان

الا بجمعهما وبين هذه الا ان اصل الماء المشروب موه بالهاء فترد اليه في التصغير فيقال فيها مويه ويقال
في ماء الممدود المذكور مويّ بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها وقلب
الالف الاولى واوا لكونها بعد التصحيف مجهولة الاصل اه من اوضح معرب فانظره فاذا علمت هذه علمت
ان مثال المتن على كل من التقديرات ليس بصحيح كما هو واضح وقد اشار اليه المكودي وقال في نيل
عليه هذه من الشراح اه قال العلامة الخضري رحمه الله انهما مثال للمنقوص المكمل في التصغير ان جعل بمعنى المشروب
ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه برد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص ما حذف حرف اصلي
ولو مع ابداله باخر اه بحروفه ويجاب ايضا بان المراد هو الحرفية فهو تنظير لا مثال في المعنى وكمل المنقوص في
كما يكمل ما كما يكمل الذي وضع ثنائيا بالتضعيف فعلى هذا الاخير يكون قول الشارح وقد مثل بعض
نظر ولا يحتمل اجرائه على الاول اصلا كما هو ظاهر فالذي يسلم ان يقال كما نقل عن سم انه مثال للمنقوص
لانه ما الق للمنقوص في ماء بمعنى المشروب فلا خفاء اصلا لكن لا يوافق هذا ما ادرج عليه الشارح حيث
قال فانه ماء وشبهه ح وان ما ذهب اليه انما هو على جعلها حرفية مسمى بها فيعترض عليه بقوله وقد مثل به
الا ان يقال انه اشارة الى الاعتراض على المصنف بانه لا يصح التمثيل به لا بيان ما فيه من وجه التكميل او
يقال هاهنا من انه بمعنى نظر على انه تنظير لا تمثيل فافهم ولا تزلزل فانه قد زل بعض الاقدام ١٢

هتمة قد ظهر من البيت انه يعود ويعرف مع القيد المعلوم وجب رده اليه وصرح به الشارح حيث قال فيها
كلها يرد فاعترض بان معرفة الاصل قد يكون موقوفا على التصغير فيلزم الدور ويدفع بان معنى كونه موقوفا
على التصغير ان التصغير علامة للظهور الاصل بالنسبة الينا لا بالنسبة الى من يصغر فلابد له معرفة الاصل باي
شيء فلا بأس ان يتوقف قوله ومن بتر حيثم يخ ح والذي يظهر من اش وغيره انه عكس حيث قالوا
الاختلاف فيه من وجوه اه قوله وكل الاسم صنف ثلاثيا ح ح وليس في الاصل ثلاثيا بل لزم كونه عند التصغير ثلاثيا
نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سمي بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة
فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا ان استمر فيقول على القياس فغير في عمله الى

انظر على معناه

انظر هل مضاه ان تقدم في كلام لغة ابي موضع او معناه على القياس المقرر المعلوم عندهم فلا اشكال

ثم ان قوله وكذا ان عرضت الخ يمكن اخذه من البيت لان التقييد بالثلاثية في المتن انما هو لما صغر فيظهر وجه الاول فتأمل كما قال ش م قوله مطلقا اي سواء كان تصغير الترخيم ام لا لانه ليس فيه من الزوائد الاحرف واحد وهو المدة قبل الآخر ويحذف في ذلك اذا كان التصغير كما عرفت بخلاف نحو حمراء وحبلى لان الزيادة فيهما لا تحذف في غير الترخيم لانها في الاول في نية الانفصال وفي الثاني لا تحذف لانه غير مجاوز للرباعي لتنبيه ام قوله بالتاء اي الباء متعلق بمحذوف وقع بسبب ختم بالتاء اه قوله وصغر واسلا وذا اي ان التصغير من خواص الاسماء المتمكنة واليه اشار بهذا البيت اه

ثم ان هذا البيت معترض من اربعة اوجه اشار في التنبيه الثالث مع الجواب عن الاول بان ذكر الشاذ ليس مقصودا بالذات بل المقصود مفهوم فلا باس بحمله بيانا لكيفية الشاذ وعن الثاني بانه لما كان الامر هنا دائرا على السماع لم يفتح ترك بيان انفس الفروع فتدبر وعن الثالث بانه من مذهب الناظم مخالفا للتحاة كما اشار اليه الشارح وعن الرابع بما في ص فانظره اه قوله منها تا وتي الخ وان قلت انه لا حاجة اليه ذكرنا لان الاختلاف انما هو في تي قال ش م ان التحقيق كون تي غير عاطف عطف غير المحقق على المحقق نظير ما مر عند قوله يكسر في الجر وفي النصب في باب جمع المؤنث السالم قال ش م انه فائدة ذكره دفع توهم انه تا غير داخل في قوله مع الفروع حيث صرح بمؤنث الذي فتأمل اه قوله وهو تثنية اللذي الخ انما ذهب اليه الشارح انما هو ما في التوضيح الا انه ترك تان تثنية تا قال ش م لعله نظر الى ظاهر قوله منها تا الخ لان معناه من بعضها تا فالظاهر وجود تثنية اخر زائدا على تا وتي وان لم يتبين هذا هو بالنظر للشرح فتأمل انظر وجهه الشافي

قوله وكيفية تصغيرها الخ ويوافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور انظره والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

في النسب الخ بضم النون او بالكسر مع فتح السين لانه جمع نسبة بضم النون او الكسر مع سكون السين كذا انقل عن شرح اخلاص الحواشي له ثم ان هذا التعبير

ويحتمل ان يراد بالنسب في البيت مصدر رمز كما يعلم من سيد

لسيبويه وعبارة ابن الحاجب النسبة كما في يا اه ونقل ايضا عن شرح انه يقال في المفرد النسب بفتحتين
ولم نجده فيما لدينا فانظره اه قال شرح عبر الناظم تبعا لسيبويه بلفظ الجمع لعله نظرا الى ان النسب
تتنوع انواعا وكل ذلك شامل في الحكم المذكور في الباب اه وانما عقب هذا الباب للتصغير نظرا الى انهما
نوعان من التصريف كجمع التكسير كما هو ظاهر اه قال في الخضري ويحدث بالنسب ثلث تغييرات الاول
لفظي وهو ثلثة زيادة يا مشددة اخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وافاده المصنف بقوله ياء
كيا الكرسي الى اخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له صيرة وهو المنسوب بعد ان كان اسما
للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كما في شرح وترك
المصنف الثاني لكونه من جهة المعنى وبحث النحاة في الالفاظ والثالث لكونه من بحث عمل الوصف فهو داخل في ابواب
المتقدمة ضمنا فتامل اه قوله حرف اعراب اي وفي كونها اخر فا يحل فيها الاعراب ولم يذكر وفي كسر ما قبلها
لتصريحه في العجز اه قوله لنسبة اليه اي ولم يذكر الكرسي لان الغالب في النسبة ان يكون لهذه الاشياء
واعلم ان النسبة على نوعين نسبة الى صنعة المنسوب وسيأتي ونسبة الى شيء متعلق به غير
صنعته وهو المراد ههنا بمعنى قوله وغير ذلك اي غير هذه الثلثة من نحو التوحيد فافهم اه شرح قوله يعني
ان اخر المنسوب اي صواب المنسوب اليه اه ص قال شم لا حاجة اليه لان المعنى هنا الذي جعل
منسوبا اصطلاحيا فاغتنم اه قوله بعد ثلثة احرف خرج الواقعة بعد حرف واحد كحي والواقعة
بعد الحرفين كعدي وسيأتي الاول في قوله ونحو حي اي والثاني في قوله والمقول معل لام اي اه قوله
نحو كرسي وشافعي اي افاد بتعداد المثال انه لا فرق في كونها اصليتين اولا وفي كونها للنسبة في الاصل ثم
صار نسيا منسيا لان الشافعي الان علم لامامنا رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا الله بعلومه في الدارين ووفقنا بحرمته
وحمانا ببركته من افات الدنيا والعقبى وببركات سائر الائمة المجتهدين الراسخين في العلم الكلم وحشرنا في زمرتهم واسكننا في
مددهم بمحض فضل الراحم المنان الكريم الجواد اه قوله ولكن يختلفان في التقدير اي انظر اش له قوله
يعني الف المقصورة اي لان هذه التانيث انما هي في التخفيف المقصورة لا الممدودة لكن لا شاع في الاستعمال

والاولى ان يراد الانشا اي بعد الفصيح بتعداد المجرورات دفع الاشكال بانه الفصيح والنفس مرهو فنا ثم

الّا انّهما للممدودة ايضا لكن يرد عليه انّه يصرّح بحكم الممدودة في قوله وهمز ذي مدّ ينال الخ اه قوله لا تثبت الخ
يصدق بالقلب لكن الظاهر المتبادر الحذف فقط فصله فيما يأتي فيحكم عليه بما لم يذكره في التفصيل بوجوب الحذف
كما ستعرف اه قوله وقول المستكملين الخ انظر الخ في حاشية قول ملكي اه قوله وخلفي الخ سيأتي حكمه
في قوله وفعلي في فعيلة اه قوله قال في الاوضح الخ كلام شبري لكون الشارح في غاية القصاوة اه
قوله فان كانت خامسة الخ سيأتي في قوله والالف الجائز الخ اه قوله فان كانت
رابعة الخ ولم يصرح به المصنف فيما يأتي لكنّه مأخوذ من سكوته مع ذكر لا تثبت لما ذكرنا انّ المتبادر
منه وجوب الحذف وان صدق بالقلب ثمّ ذكر ما يجوز فيه القلب وهو قوله وان تكن تربع الخ ثمّ ذكر
ما وجب فيه الحذف وهو قوله والالف الجائز الخ ولم يصرح بهذه الصورة فعلم انّه على ظاهر ما علم من قوله
لا تثبت وهو الحذف كما تقرر فان قلت انّه لا حاجة حينئذ الى قوله والالف الجائز الخ لانّ وجوب الحذف
يعلم من السكوت كما ذكر قال شم صرّح به لكونه حكما عامّا في الف التأنيث وغيرها كما تعرف من
هناك وهذه خاصّة بالف التأنيث فبقي الالف التي لغير التأنيث رابعة ثمّ ثانيه متحرك فلم يذكرها
لعدم ورودها كما يعلم من ت قوله تربع ذا ثان الخ بتصغير اسما ذا احرف ثان ساكن اربعة ان تكن
رابعة من الاسم الذي ثانيه ساكن اه قوله والحذف حسن الخ لا يعلم ذلك من البيت كما هو ظاهر لكنّه يعلم
من قوله الآتي وللاصلي قلب يعتمي لانّ هذه الالف ليست اصليّة لانّها للتأنيث وفي خ انّ الاولى
في تركيب البيت انّ قوله وحذفها مبتدأ وحسن خبره وخبر قلبها محذوف اي جائز فيعلم
ذلك من هذا البيت ولا يخفى انّه غير ظاهر فالاولى حذف الواو اه ش م قوله تنبيه الخ ولم يتعرض الشارح
فيما كانت الالف ثالثة اوسا فلة لانّ الف التأنيث لا تكون ثالثة لانّها زائدة فيلزم كون الاسم موضوعا
على الحرفين وذلك ممنوع كما عرفت ولكن تكون الالف لغير التأنيث ثالثة وسيأتي حكمها في قوله وحتم
قلب ثالث يعنّ اه قوله لتشبيهها الخ اه ض م قوله لشبه الف التأنيث الخ واضافة الف الى التأنيث
عهدية فعلم كونها رابعة ثمّ ثانيه ساكن اه ش م قوله انّ الالف الرابعة الخ ولم يقيد بكون ثانيه

قوله وهو [illegible] ان المتقدم [illegible] فيه الف [illegible] الاصلي [illegible] مفهوم [illegible]
[illegible] والالف [illegible] مختار [illegible]
[illegible] في الاصلي موجود في كل حال

٢٣٨

كاعتها اسالة لعدم وقوع الف غير التانيث فيها ثانية متحركة قلت مناه اضعا صرف اه قوله او
منقلبة الخ استدل به على ان الالف الاصلية لا تكون الا منقلبة عن آخر وهو كذلك اه قوله وقد تم فيه الخ
وحاصل الاعتراض ان المفهوم من اتباع اختيار القلب للاصلي كون الحذف مختار الملحق وذلك باطل بل
القلب في الملحق ايضا مختار ولا يخفى ان وجه الحذف من المفهوم انما هو باعتبار الاولوية لا تجرد المفهوم ان
القلب ليس مختارا في الملحق والتانيث كون الحذف مختارا فيه فمعنى ذكر المفهوم اعتبار الجهة المقابلة لكنه لا تام
من اعتبار الاولوية فتامل وقوله لكن القلب في الاصلية الخ استدراك عليه لان ظاهر ما ذكره يوهم ان اختيار
قلب الاصلي والملحق سواء وليس كذلك فنبه عليه بقوله لكن القلب الخ يعني ان القلب في الاصلية اولى منه
في الملحق وان كان قلب الملحق مختارا بينهما اولوية نسبية وقوله الحذف بالعكس من عطف الاثم على ملزوم
وكما لا يخفى اه اجيب بان المصنف ترك لما في المفهوم من التفصيل لان الحذف مختار في التي للتانيث كما
قدمه الشارح والقلب مختار في الملحق فحصل التفصيل في المفهوم فلا قدح فان قلت لم جعل اختيار الملحق
دون اختيار الاصلي مفهوما في المفهوم المفصل بما ذكر لما عرفت من قول الشارح لكن القلب الخ من ان مرتبة
الاختيار دون مرتبة اختيار الاصلي اه تقدم اه قوله سواء كانت اصلية الخ ظاهره ان ما في هذا البيت خاص بغير
الف التانيث مع ان الحكم ايضا كذلك فيها لما فيه وغيره ولكن لا باس بهذا التقسيم لان ما ذهب اليه الشارح
انه معلوم من مفهوم قوله وان تكن تربع مع قوله لا تثبتا على ما ذكرناه فليراجع اه ويحتمل البيت التعميم
كما عرفت اه تقدم قوله كذلك الخ اي بلا ذلك لاختلاف النوع اه تقدم قوله فصاعدا الخ يؤخذ ذلك من
كلام المصنف حيث لم يذكر حكم الثاني من الخامسة مع ذكر حكم الرابع في البيت القريب فيعلم
من ظاهره ان الخامس مراد في الخامسة اه تقدم اه قوله من قلب الخ بواوا كما يؤخذ من الاعتماد على قوله
السابق فقلبها واوا الخ اه قوله يعني الخ يكون ذلك الثالث ينشأ من مثل حركة ما قبله فخرج نحو ظبي
فلا يشكل على المصنف بما في ص من ان هذا الحكم ليس في نحو ظبي فانظره في حكاية قوله سواء كان ياء
منقوص الخ اه قوله واول ذا القلب الخ اي اذا قلبت ياء المنقوص واو رابعة كانت او ثالثة يجب فتحها

قبلها قال في الاشموني والتحقيق ان الفتح سابق للقلب وذلك انه اذا اريد النسب الى نحو شجي فتحت عينه كما تفتح
عين نمر وسابقي فاذا فتحت انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيكون شجا مثل فتي ثم تقلب الالف واوا كما
تقلب في فتي فالانسب لما ذكر ان يجعل ذا الشارح والقلب بل لا مانع من القلب المذكور وهو قلب الياء واوا ويحمل
ان يكون بمعنى يجب كما درج عليه الشارح فالمعنى الحروف المنقلب وعلى كلا التقديرين لا فرق
في المراد فتأمل اه قوله وفعل وفعل الخ اي اذا نسبت الى اسم ثلاثي مكسور العين افتح ما قبل اخره ايضا
سواء كان الحشو مفتوحا او مضموما او مكسورا وفي هذا الاخير خلاف انظرت فبهذا اظهر
وجه تفريقه عما قبله اه فان قلت ان حاصل البيت يجب فتح عين الثلاثي مكسورها ومثلت الفاء
فلم صنع المصنف ما يضم الى التطويل قال ش م فصل كلا منها لتحقق الورود في كلها بلا قلة الا في الاخير
تأمل اه قوله وقيل في المرمي الخ قد تقدم اول الباب انه اذا كان اخر الاسم ياء مشددة يجب
حذفها وذكر في هذا البيت انها اذا كانت مسبوقة بثلاثة احرف فصاعدا احدهما اصلية والاخرى زائدة
فمن العرب من يكتفي بحذف الياء الاولى ويبقى الاصلية ويقلبها واوا على ما تقدم في قوله والحذف في
الياء والمختار المشهور من استعمالهم حذفهما فيقولون مرمي ولا يتعاش من عبارة المصنف كون الاول
شاذا وان عبر بالشذوذ في الارتشاف كما في اش اه ثم ان هذا البيت والذي بعده من حكم المسبوقة
بالحرفين او عرف في قوة الاستثناء من قوله السابق ومثله مما حواه الخ اه قوله من فيما احدى الخ
معنى في كونها مسبوقة بثلاثة احرف فصاعدا كما يعلم مما يأتي من حكم المسبوقة بحرف في البيت القريب
وحكم المسبوقة بحرفين في قوله والحقوا معل لام الخ فلا اعتراض على الشارح بعدم التقييد به فافهم اه ش م
قوله وقلب الثاني الخ يقال انه لا حاجة الى هذا الصنيع لان قلب الكسرة فتحة لا انه يكفي قلب نفس الياء
واوا كما صنع ابن عقيل قال ش م عدل الشارح الى هذا الصنيع لان قلب الكسرة فتحة سابق على قلبها واوا
لئلا يلزم قبل قلب الحرف كون الاسم محذوف الياء كقاض والا لزم بقاء اسم اخره ياء مكسور ما قبلها فقلبت
الكسرة فتحة فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا فصار مرمي ثم قلبت الالف واوا كما قال الشارح

على ما تقرر من قوله وان تكن تربيع فى فصار مرموا ثم زيدت ياء النسب فيقولون مرموى اه قوله
وهذا البيت وما بعده فى اشارة الى الاعتراض على المصنف من ان التناسب ذكر هذا البيت عقب قوله
ومثله مما حواه فى لان هذا ابنيته ذلك الا ان يقال انه لما ذكر ومثله مما حواه فى تناسب ذكر احكام علم الابنية
مرتبة معه ثم ذكر بقيته فلا عيب او يقال ان هذا لحكم فى البيت فيه حكم قلب وحق ذى القلب ذكره مقابلا
تقديم ولا تاخير اه ش م قوله فتح ثانيه فى اى الحرف الثانى من ذلك الاسم وهو الياء الاولى اه قوله
ان يكون عينه فى اى ان كانت تلك منقلبة عن واو ففهم منه انه ان لم تكن منقلبة لا تغير وهو كذلك كما فى اش
وغيره اه قوله وتقلب الياء الاخيرة فى لانه لما فتحت الاولى بقيت الياء الاخيرة متحركة وما قبلها مفتوحة
فانقلبت الفا فقلبت الالف واوا على ما فى قوله وحتم قلب ثالث يعن كما يظهر من اش وخ فقول الشارح وتقلب
الياء الاخيرة واوا فيه قصور كما هو واضح الا ان يقال انه تبع فيه التوضيح وقال شارحه لئلا تجتمع اليات
يعنى مع يائى النسب اه قوله مطلقا اى سواء كانت منقلبة عن واو ام لا اه قوله علمين فى حال كون
التثنية والجمع علمين لشخصين فلا يكون فيهما معنى الجمعية ولا التثنية قال ش م عن ش ع ان هذا الشرط يعلم
من قوله الاتى والواحد اذكر فى وجهه ان معنى ذلك البيت اذا اردت النسبة الى الجمع باقيا على جمعيته
فاذكر الواحد اى انسب الى مفرده لا الى صورة الجمع تصحيحا كان او تكسيرا فعلم منه ان ما ذكره هنا ليس مع بقاء
الجمعية كما يدل عليه تعبيره بحذف العلامة فظهر انه بعد جعله علما فعلم ان الحكم المذكور فى هذا البيت والذى
بلا كرفيما يانى حكمان متغايران لا متحدان كما عرفت فان قلت انه ما الفرق بين ما فى هذا البيت والاتى
فى ظاهر الحكم وان اختلف فى الاعتبار قال ش م عن ش ع انما يظهر ثمرة الفرق فيما تغير مفرده بسبب
الجمع كجبليات وقاضون فيقال فيهما جبلوى او جبلى وقاضوى او قاضى على ما يذكر فى البيت الاتى
لان النسب ح انما هو للمفرد ويقال جبليتى وقاضيى على ما فى هذا البيت بلا تغيير لانه ليس فيه
الا حذف العلامة فيبقى الباقى على حاله فبهذا اظهر ثمرة الفرق ويعلم هذا ان ت فانظره اه فى تنبيه
قد علم مما ذكر ان النسبة الى الجمع بمجرد حذف العلامة بعد جعله علما انما هو مختص بجمعى التصحيح
لا فى التكسير

لا في التكسير بخلاف النسبة اليه مراد به الجمعية فانه جار في التكسير والتصحيح معا فافهم اه قوله يعني
لا يبقى من المثنى لكون اعرابه بالحركات [illegible]
كما سيأتي في قوله والواحد اذكر الخ كما علمت اه قوله كما يقال الخ كما يقال في النسبة اليه
في جمع ما يشبه علامتي التثنية والجمع كسلمات [illegible] اه قوله في ثالث [illegible]
الحذف مختص بالحرف الثالث وليس كذلك بل هو ثابت ما دام قبل الآخر مكسورا مدغما فيهما ياء اذ
كان او لا كما في الحواشي والشروح الا ان يقال المراد مصداق الياء [illegible]
في هذا المثال فلا معنى لقول الخضري انه ليس بقيد اه شرح قوله كما كانت الياء الخ [illegible]
[illegible] لا مع كونها واقعة قبل الآخر [illegible] لكون [illegible] ما قبل الآخر [illegible]
ما يأتي من حكم ما قبل الآخر اه شرح قوله مقولا بالالف الخ [illegible] وجمع [illegible] طائي قلب الياء
الفا بعد حذف الثانية على القاعدة [illegible] ليس وجهه مخالفة للقاعدة [illegible] المستقرة في البيت [illegible]
[illegible]
في فعيلة اه قوله كان يحذف منه تاء التأنيث اولا [illegible] اه قوله ثم نقلت الكسرة [illegible]
على [illegible] ما مر في قوله وفعل وفعل عينهما [illegible] اه قوله والحقوا معل اللام الخ يعني ان الحـ
المذكور من حذف ياء فعيلة وفعيلة ثابت ايضا لفعيل وفعيل بلا تاء ان كان معتل الآخر اه وفهم منه
انه اذا كانا صحيحين لم تحذف الياء منهما بل يبقى على حاله وهو كذلك عند الجمهور خلافا للمبرد كما
قوله في حذف الياء الخ ولم يقل وفي حذف التاء لانعدامه في فعيل الخ مع انه ذكره ليس مقصودا فيه [illegible]
الشابلي لاثباته قبل حينئذ قال [illegible] الياء وتاء [illegible] اه قوله [illegible]
نعم ان اذا كان معتل العين مع صحة اللام لا يجوز فيها حذف الياء بل يبقى على حالها وكذلك اذا كا
[illegible]
مختصا بفعيلة دون فعيلة وليس كذلك كما في الاشموني وغيره [illegible] لم يذكره لما فيه [illegible] الله

في التصغير ج انظر صوح اه

قوله وان كان قبل آخره حرف لين فهي ج محله اذا لم يكن ذلك اللين بعد ياء التصغير بان كان الاسم على اربعة احرف فحينئذ يكون البنية قد صارت فعيعلا نحو تريد وتويد ولم يقيد به الشارح لعلمه مع انه معلوم من قوله الآتي وعند تصغير حباري ج كما ستعرف اه قوله وما به لمنتهي الجمع الخ يعني انه اذا كان الاسم مما يصغر على فعيعل او فعيعيل بان كان زائدا على الثلاثي فيتوصل اليه بما يتوصل به الى منتهى الجمع من حذف آخر الخماسي وغيره مما ذكر الى آخر بابه اه ويستثنى منه اشياء منها ان الممدودة لا يعد الفا ممدودة لا بخلاف الجمع ويصرح به الناظم من قوله والف التأنيث حيث مدا فلا اعتراض عليه اه قوله وجائز تعويض يا الخ يجوز ان يعوض عما حذف في التكسير والتصغير ياء قبل الآخر كسفيريج وسفاريج محله اذا لم يستحقها الاسم بان كان الوزن بلا تعويض فعيعلا ومفاعل وذلك ان وجدت في المفرد والمكبر كاحرنجام وحراجيم فلا يمكن فيه التعويض لاشتغال محله بياء اخرى كما في خ وغيره ولا يشكل على المتن بعدم التقييد به لان التعويض حينئذ محل للتبعية وظاهر ما ثبت من كلام منع اه شم قوله وحائد عن القياس ج قد يقال المناسب ذكره في آخر الباب ليشمل كل ما جاء خارجا من قانون التصغير قال شم بل قد يقال ان المتصفح نظر الى ان كل ما يأتي من هنا خاصة بالتصغير دون الجمع فتناسب ذكره هنا فتأمل وانما بقية الشذوذ من التصغير فماخوذ من قوله في آخر الباب وصغروا شذوذا الخ وبقية الجمع الشواذ فغالبها مذكور في موضع كل منها كما علمت فظهر ان المراد بهذا البيت ذكر ما شذ مما اشترك فيه الجمع المتناهي والتصغير لا ما هو مختص بالتصغير ولا ما هو غير المتناهي من الجمع فيشتمل فيه ثلاث صور احدها ان الجمع على الوزن المتناهي فيما قياسه غيره لا هو كرهط واراهط وقياسه ارهاط وهو كاو رهاط والثاني ان يجيء غير المتناهي فيما هو له والثالث ان يجيء وزن المتناهي فيما لم يستوف ... وكذلك في التصغير فتأمل هذا هو الظاهر والمتبادر من المتن بخلاف ما مشى اليه الشارح حيث

٩٢٩٨

مع تخلل من الشيوخ جيد عهاليه ان علم العلل اذا كانت اللام معجمًا بسبب نزل لحذف الياء في فعيل
بالضم بل هو مختص بفعيلة فيخرج من او يقال ان المراد بالطويل ما كانت عينه معتلًا مع تحقق اللام
وبالجليلة ما كانت مضعّفة الا ان الشكل قد دخل فعيلة بالضم وعليه هذا جرى الشارح انه تبع مع زيادة
(تنبيه) قال الاشم ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قنوبة انه قال ولم يطلع عليه المصنف
لما فيه من الاختلاف بين سيبويه والجمهور وبين الاخفش والجرمي والمبرد وبين ابن الطراوة انفرت انه
قوله انما كان معتل العين فيه ما لا يخفى من ترك اشتراط صحة اللام ان الشارح نظر الى صحة
اللام موضوع المسألة فلا باس في آخر الشافية انه قوله من فعيلة وفعيلة اتفاق
فليرجع انه قوله لا تحذف ياؤهما ليس معنى الاتمام حذف الشكل حتى التاء والا يرد ذلك على
المصنف لما مر من ان وجوب حذف تاء التانيث تقدم اول الباب فلا حاجة الى الكلام عليه انه قوله
ان جعل مبنيا للمفعول بعض قوله والا فمفعول به ليس له حينئذ مفعول ثان لانه حينئذ من
ثلث المرتبة تقديره قوله وانسب لصدر جملة واعلم انه لما ذكر نسب المفردات شرع في بيان نسب
المركبات وهي ثلثة اسنادي ومزجي واضافي قال وانسب لصدر جملة الى آخر قوله فيما سوى ثم
ان نسب المركبات لا يوجد الا اذا كانت اعلاما مع انه لانه اذا كان غير علم لا يحصل من مجموع الجزئين معنى مفرد
حتى ينسب اليه مع انه لا يطلق اسم المركب في كل منها الا اذا كان علما فحاصل احكامها المذكورة في البيت
ان الاسنادي والمزجي الا اذا خيف اللبس يحذف منهما العجز وينسب للصدر انه اما الاضافي فاما ان يكون
علما وضعيا او غلبيا والوضعي اما ان يكون كنية او غيرها ولا يوجد الكنية في الغلبي فيحذف من
الصدر وينسب للعجز فيما عدى القسم الاخير اعني غير الكنية من الوضعي فيحذف منه العجز وينسب للصدر
كالاسنادي والمزجي الا اذا خيف اللبس فان خيف فكالكنية والغلبي ايضا انه فالمراد بقوله
اضافة مبدوءة بابن او اب الكنية اكتفاء بذكر اصل الكنية وهو الابن والاب كما هو مشتهر في عباراتهم
والمراد بقوله او ما له التعريف في العلم الغلبي وثلثه وان الكنية لا توجد في الغلبي فمعناه او ما وجب له

التعريف

التعريف بالجزء الثاني اى فى حالة الاصلية ر قبل كونه علما بالغلبة كابن عمر وابن عباس فانهما كانا فى الاصل متعرفان
بالاضافة للمعرفة ثم غلبا فصار اعلمين لهما دون اخوانهما فان قلت انه يمكن ان يوجد فى الغلبية ما لا يعرف بالثاني
ولو فى الاصل نحو غلام رجل ان كان علما بالغلبة فعلى هذا يكون ذلك خارجا من البيت ويكون داخلا فى قوله
الآتي فيما سوى هذا الخ وذلك غير موجود فى كلامهم فانظر الحواشي والشروح قال ش م والظاهر انه ليس كذلك فان
الغلبي لا يوجد مضافا لنكرة لان الاشتهار بالغلبة انما هو فيما اضيف لشخص مخصوص ان كان مضافا اه
ويحتمل ان يقال ان المراد بقوله اضافة مبدوء الخ ما بدئ بابن او اب سواء كان كنية وهو الوضعي المصدر بهما او كان
غير كنية وهو الغلبي المصدر بهما فالباقية من اخواتهما اى ام واخت الخ مقايسة عليهما فعلى هذا يكون المراد بقوله
او ماله الخ الغلبي ايضا لكن غير مصدر بابن واب بقرينة تقدم ذكرهما بخلاف الصورة السابقة لان المصدر بهما اذا كان
غلبيا بان كان غير كنية يكون فيهما داخلا فى قوله او ماله الخ وعلى كلا الوجهين لا يحصل تخلف الحكم وخلله كما يظهر
مما قررنا الحكم اولا فتأمل الا انه يلزم فى الوجه الاخير ان يكون قوله او ماله الخ تكرارا ولو بالنظر للمصدر بابن او اب
ففيما تقدم الا ان يقيد فيه بغير المصدر بهما بقرينة ذكرهما كما كتبناه ولكن الاول اولى فقد ظهر مما ذكرنا ان قوله او ماله الخ
على كلا الوجهين من عطف المغاير كما هو حق العطف خصوصا الآو فاعرفه اه فالذى بقى فى البيت من انواع المركب
الاضافي العلم الوضعي غير المصدر بابن او اب كعبد شمس وعبد الاشهل فهو المعنى بقوله فيما سوى الخ فاما غير
العلم اصلا فليس مما نحن فيه لانه لا يتأتى النسب فى مجموعه كما مر فتمثيل الشارح بغلام زيد غير سديد اه قال الاستاذ
الا ان يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى ابن عمر وهو ولا يصح حمله على المجعول علما وضعا لانه داخل
فى قوله فيما سوى الخ لا داخل هنا كما هو ظاهر مما قررنا فافهم ولا تزلزل بما فى الحواشي اه ما استفيد من ش م ملخصا مع
بعض زيادة اه قوله وصدر ما ركب الخ اعاد الضمير مع انه يكفى ان يقول وما ركب الخ لما فيه من الخلاف اه ش
ش م قوله فالاول نحو عمري الخ اشار به الى ان المراد بقوله اضافة مبدوء الخ ما بدئ بابن او اب لا خصوص الكنية
لان ابن عمر من الغلبي كما كتبناه فهو احد الوجهين السابقين اه قوله فيما سوى الخ ر فيما سوى المبدوء بابن
او اب كنية كانا او غيرها والغلبي هو الوضعي غير المبدوء بابن او اب كما علمت آنفا اه قوله كامرئيا او مرئي الخ

انتهى اه قوله ما لم يخف لبس الخ } يرد عليه ان هذا الباب لا يراعى اللبس كما مر فهذا القول مشكل كما حققه ص نقلا عن ابن هشام قال شيخ م الا ان يقال انه عدم مراعاة اللبس هنا انما هو فيما لم يمكن تخليصه منه والا يراعى كما هنا اه قوله فان خيف لبس الخ } هذا معلوم من ظاهر المقام فتدبر اه قوله كعبد الاشهل الخ } مثال لما خيف فيه اللبس كما اشار اليه الشارح فانه اذا قيل فيه عبدي يلتبس فيه هل هو عبد مناف او عبد الاشهل او غيرهما كعبد الله اه قوله واجبر رد اللام الخ } يعني انه اذا كان الاسم محذوف اللام واريد نسبه فان كانت تلك اللام لا ترد عند التثنية او جمع التصحيح فردها في النسب جائز والا بان كانت ترد في التثنية او الجمع المذكور فيجب ردها في النسب وهو المعني بقوله وحق مجبور الخ اي حق ما جبر في التثنية وجمع التصحيح ثم جواب فيه في النسب اي هو واجب اه { تنبيهان الخ } الاول اطلق قوله جواز الاسم بكر رده الف وهو مقيد بان لا تكون العين معتلة فانه كانت معتلة وجب جبره وان لم يجبر في التثنية والجمع كما ذكره في الكافية والتسهيل اه من اشموني ولم يجعل جوابا اشافيا قال شيخ م اللهم الا ان يقال انه لم يقيد به لقلة مجيئ الاسم معتل اللام والعين معا لكن انظر الصافي

الثاني لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر لاغناء ذكر التثنية عن ذكره لان كل ما يرد في يرد فيهما من غير عكس اه من اشموني مع ص قال شيخ م يدفع بان قاعدة الرد بيان مساوفي التثنية وجمعي التصحيح وانما الفرق بين التثنية وجمع تصحيح المذكر بحسب الاستعمال والورود في كلام العرب لا من حيث القاعدة فتأمل اه قوله وحق مجبور الخ } هذا مفهوم قوله ان لم يك رده الخ وانما بين المفهوم لكون ظاهر الكلام انه اذا فات الرد لم يجز اه ثم انه لا يشترط وجود الرد في التثنية والجمع معا بل يكفي لوجوب الرد في النسب وجود الرد في واحد من تثنية او جمع كما دل عليه عطفه باو بخلاف اللغتين اللتين في واحد منهما دون الآخر فيجوز فيه مراعاة كل منهما كما علم من اشموني مع ص اه شيخ م قوله وباخ اختاخ الخ } ثم الحق اختار باخ وبنا بابن في الجبر المذكور يعني انه اذا كان الاسم المحذوف اللام معوضا عنها تاء لغير تانيث نحو اخت وبنت وثنت وكيت فهو في حكم ما ذكر من انه يرد اصله قبل دخول التاء اه اشموني مع ص فاختصار المصنف على اخت وبنت نظرا الى انهما الاصل لكثرة استعمالهما دون اخواتهما كما هو ظاهر كلام افاده شيخ م واعترض على البيت بانه لا حاجة اليه جملة بما ملحقين لانهما داخلان تحت القاعدة المتقدمة لان الاخت مما

برد لامه في الجمع لان جمعه اخوات وكذا بنات جمع بنت لان اصله بنوات ثم ابدلت الواو الفا ثم حذفت للساكنين تأمل نبه
كما في يس على ن فكان حقهما الرد في النسب اجيب بانه وان كان كذلك لكن التاء فيهما مما لا يجوز رده لكونها
ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف فلا يعلم فيهما انه من جانب بنظر فيهما وايضا
انه لم يعلم حذف جنس الهمزة من اجل حالة النسب وايضا انه فيه خلاف يونس فتعين التصريح به اهو اعترض
ايضا بان الحاق بنت بابن يقتضي ان الجبر في بنت جائز لانه في الابن جائز لانه وان كان جمعه بنون اصله بنوون
كما في الزمخشري لكنه داخل تحت القاعدة التي بينتها اش من انه اذا نسب الى ما حذف فاؤه لامه وعوض منها همزة الوصل جاز
ان يجبر وتحذف الهمزة وجاز عكسه اجيب بان المراد بالالحاق انما هو في مطلق الجبر كما في ح فارشوم ولا يخفى ان بناء
ان الالحاق فيما تقدم في كلام المصنف وهو ما في البيتين ولم يذكر فيه ذلك الحكم المذكور فلا يظهر ان الالحاق فيه
فان قلت انه ينبغي للمصنف ان يذكر ذلك الحكم من التعويض همزة الوصل فيما تقدم بدفع بانه لم يذكره لكونه حكما
من اعتبار آخر مع انه قليل كما يتضح من استعمالهم اه قوله اذا رددت محذوفه الخ
قوله لقولهم في الجمع الخ وفيه نظر بالنسبة لبنات كما عرفته وجوابه نقلا عن يس على ت فانظره في حاشية قوله
وقد تقدم الخ اه قوله عاملوا صيغتهما معاملة الخ ان ص اه قوله ثنائي الوضع الخ خرج
به نحو يد وقد مر ذلك في قوله واجبر برد اللام الخ فلا بأس بترك الوضع في المتن اه قوله
ان كان صحيحا ففيه تفصيل اه اش مع ص فلا بأس بعدم ذكره في البيت اه ش م قوله وفيه نظر الخ
رفا الفائدة في تخصيصه بالنسب اجيب بان ما وضع ثنائيا وسمي به ولم يقصد اعرابه بان اريد به
حكاية الحال قيل لا يجب فيه التضعيف دون النسب فينبغي للمصنف تخصيصه بالنسب فقول الشارح
لعله نظر للظاهر ص هكذا انتهى المقام اه ش بالمخصص مع حذف فانظره في حاشية قوله وان كان ثانيه الخ اه
قوله وان تكن كشية الخ اي ان كان اللام المحذوف الفاء مع فعل اللام بجبره وفتح عينه
قوله ان كان لامه يا الخ كذا في المكودي خلافا لسائر الشراح ولا يخفى ما فيه من الخفاء الا ان يقال
انه لما كان اللام واوا مع حذف الفاء لعله قليل كما يظهر من امثلتهم اه ش م في تنبيه الخ ولم يتعرض المصنف

عما هو محذوف العين لقلته جدا كما صرح به الاشموني مع من اه قوله والواحد اذكر في تقدم معناه عند قوله وعلم التثنية احذف الخ فلا نعيده اه قوله اذا اردت النسب الى جمع التكسير في اشار به الى ان ما في هذا البيت حكم مختص بجمع التكسير دون التصحيح بناء على انه المذكور في قوله السابق وعلم التثنية الخ وقد تقدم التحقيق فيه فليراجع اه قوله الا لم يشابه واحدا بالوضع في اي ان لم يشبه ذلك الجمع بالواحد في كونه غير مصروف عن شيء كما لم يعرف المفرد عن واحد فهو ان كونه مشابها للواحد حاصل بان لا يكون لذلك الجمع مفرد اما لكونه ما لا واحد له كعباديد او لكونه ما له واحد شاذ كملامح فان واحدة لمحة كلمحة شاذ او لكونه ما سمي به من الجموع نحو كلاب او لكونه جاريا مجرى العلم لكونه علما بالغلبة كالانصار اه من اشني مع زيادة اه قوله بالوضع) الباء متعلق بيشابه كما في المعرب اي ان لم يشابه بحسب الوضع واحدا فان الاشياء المذكورة مشابهة للواحد بحسب الوضع لان وضعها قد شابه وضع المفرد في كونه غير مصروف عن شيء كما ظهر مما ذكرنا فقائدة تقييد المشابهة بالوضع الاشعار بان المراد بالمشابهة ليس مشابهة في الوزن فيكون المعنى ان يكون الجمع على صيغة منتهى الجموع وليس كذلك اذ لا فرق فيما نحن فيه بين منتهى الجمع وغيره كما يظهر من كلامهم فافهم منه ش م قوله اما لكونه مما اهمل الخ ✱ ترك الشارح مثال واحد شاذ وما سمي به من الجموع نظرا الى ان الاول داخل في مما اهمل واحده لان الشاذ كالذي اهمل وان الثاني مفرد في الحقيقة فتأمل منه ش م قوله او جاريا مجرى العلم) لكونه علما بالغالبة كما علمت اه (مهمة) ولم يذكر الناظم هنا التثنية مع انه كالجمع على ما يظهر كما عرفت عند قوله وعلم التثنية الخ اه فتخصيص الجمع بالذكر كما هو لما فيه من التفصيل من اشتراط عدم المشابهة للواحد وذلك لا يأتي في التثنية فتأمل منه ش م قوله ومع فاعل الخ) والمتبع في الحكم والا ففي موردها توقف كما في الشرح اه قوله فقبل) اي عند الكماة فهو تنصيص على القياسية اه قوله بمعنى ذي كذا) اي صاحب شيء اي ما كان الشيء اي حرفا كان او لا اه ولا يخفى ان اتيان هذه الاوزان في النسب انما هو في الثلاثي لا لتأتي بناء هذه الاوزان ولم يذكر

شيأ من حذف بعض الكلمة حتى نقص الوزن فيما ارتقى على الثلاثي اه شم قوله
مفردا) اي حال كونه مفردا سماعيا على وجه كونه مقصودا بالذات وهو غير الشاذ وما ذكر فالمعنى
فالمعنى وغير ما اسلفته ذو ذي ما سنذكره مما اقتصر على الذي الخ مفردا حال موسعة فائدته
دفع توهم ان جميع ما اسلف مقيس وليس كذلك كما في قوله وشذ طائي مقولا الخ وان دفعه
التنصيص عليه هنالك اه شم قوله على الذي ينقل الخ والمراد بالذي اللفظ والمراد بما الحكم و
نائب فاعل ينقل ضمير راجع الى الذي اي غير الحكم المذكور اقتصر على اللفظ الذي ينقل عن العرب لا يتجاوز
ذلك الحكم عن ذلك اللفظ الوارد المنقول عنهم لكونه شاذا فضمير عنهم عائد على العرب هذا هو الظاهر في بيان
المراد خلافا لما جرى عليه الشراح اه شم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

وجود ادعه ما فيه خلل فيه شيء فليتأمله

الوقف

وان قلت كيف يكون هذا الباب من فن النحو لان معناه ما يعرف به احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء والوقف ليس اعرابا ولا بناء
قلت هذا امر النحو وانما قوله اعرابا وبناء فانما هو لاخراج الاعلال لا الاخراج الوقف فمعنى قوله اعرابا وبناء اي لا اعلالا
كله انقل عن شيخ قال شم فيه خفاء والظاهر فالظاهر ان يقال انه هذا الباب في الحقيقة من فن القراءة لا من النحو ولكن
له دخل ومناسبة في النحو من حيث انه يلزم منه خفاء الاعراب فلذا ذكروه في فن النحو فافهم اه ثم ان معنى
الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة ولا بأس بدخول السكت في هذا التعريف لان السكت هنا من الوقف
وانما الفرق عند القراء فالوقف عندهم لا يذكر الا مع قطع النفس والا فسكت كذا نقل عن شيخ قال شم فيه نظر لان
الوقف ليس له اصطلاح في معناه مختصا للنحاة لما ذكرنا انه في الحقيقة من فن القراءة لا من النحو فمعناه
المصطلح عليه عند القراء ينقلونه النحاة فلا يظهر تخصيص الفرق بينهما بالقراء فالاولى ان معناه التام
ما في النجاعي على شرح القطر فانظره وحاصل ذلك ان الفرق بين الوقف والسكت انما هو بطول الزمان
والآن وهو التحقيق اه وقد اشتهر من افواه بعض المشايخ ان الوقف لا بد فيه قطع النفس بحيث
يبدأ بما بعد بنفس اخرى ولم يدل عليه دليل فتأمل كلامهم في التعريف كما قاله شيخنا الفاضل صفوة

المدرسين مرشد الطالبين بارحم الله رحمة واسعة ونفعنا بعلومه اه قوله رحال الوقف على المنون ﴿ معلوم من
ظاهر المتن لانه لم يعلم منه الوقف على غير ذكر المنون حتى يلزم منه قلب ذكر المنون ولهذا اقتصر شرع لقوله على المنون
بانه لا على غير ذكر المنون في الكلام الذي فيه منون او قوله وتلو غير فتح احذفا ﴿ لم يعلم منه انه هل يحذف ذكره
ام لا لكن يأتي ذلك في قوله وغيرها التأنيث الخ فلا اشكال اه قوله واحذف لوقف ﴿ اي احذف للوقف وجوبا
في الاختيار صلة موضوع غير الفتح في الضمير وهي الحروف الزائدة المتصلة بهاء الضمير وهي الواو والياء والالف
نحو ضربته ومررت به وجلست اليها فخرج نحو هو وهي لانها فيه لا زائدة متصلة بل من بنية الضمير
ولكن اتصال هذه الصلة مشروط بان لا يكون ما قبل الهاء ساكنا فلا الا يطول النطق اصلا في نحو منه وبه وفيه واليه فلا
يل خل هذا في الحكم المذكور في البيت لانه ام الصلة اه قوله في الاضمار الخ سبقي الضمير كما اشار اليه الشارح فهو من ارادة اللازم
فلا حاجة اليه ما في ص اه ص قوله في هاء الضمير الخ ولم توجد الصلة في غير الهاء فلا اعتراض على الناظم بعدم التقييد مع
الهاء كما في الشارح اه قوله فالغافي الوقف الخ فلا يقال ان هذا التصحيح غير محتاج اليه لانه ظاهر قوله واشبهت اذا منونا
فليها القاحيث ذكره في هذا الباب بدفع بانه الشبه في اتحاد صورتها لفظا على ما في شرح القطر للشيخ عثمان رحمه الله فاعطوا
حكم قلب النون الفا فالباء في قوله فالغافح مسببية فقول الشارح تشبهوا اذن الخ يعني في اتحاد صورتهما لفظا كما ذكر
فالتشبيه في قول الشارح ليس هو ما اسلفناه في توجيه ما ولا ولات وان المشبهات فليرجع لما نقل عن شرح
من ان معنى قول الشارح جعلوها مشبهة به باعطائهم لها حكمه في الوقف فقوله فايل لو اتح تفريع غير ظاهر
كما لا يخفي على المتأمل اه شن فر قوله وحذف يا المنقوص الخ من ان الاسم المنقوص اما ان يكون منونا بان لا يكون
خاليا من ال نحو قاض او غير منون نحو القاضي فالاولى في الاول منهما حذف الياء في الوقف عليه بلا رد الياء
المحذوفة ويجوز تلونها اي ردها على غير الافصح والا ولمعنى بهذا البيت واما الثاني فبالعكس واليه اشار
بقوله وغير ذي التنوين الخ ولكن جميع ما ذكر في الصورتين انما هو في حالة الرفع والجر كما اشار اليه بقوله
مالم ينصب فيفهم منه ان ذلك في حالة النصب ليس ما ذكر بل يوقف بلا حذف الياء في على الالف انكالا على ما في
قوله تنوينا اثر الخ فان قلت ان المنصوب غير المنون لا يعلم وقفه على الالف من قوله تنوينا اثر الخ لانه
ما

... في المنون فقط واما المنصوب المنون فيثبت ياؤه ساكنة كما في ابن عقيل فما رسم هنا غير معقول عليه ١٢ م

مابه هو حكم اللائق بمكان دفعه فيه لما لم يفرق بين اللائق وغيره فيعلم عليه انه كالنون وقد ثبت الوقف على
الالف انما الاعلى قوله تقف بالالف كما ذكرنا فافهم انه قوله فالالفا اشارة الى رد يونس حيث رجح الابدال
انظر انه قوله وهذا التفصيل الذي اه اشارة الى ان قوله في نحو مرامخ قيد بالقبل وهو الذي الكر والمبني عليه
كلام المصنف محذوف الفاء وانه محذوف العلة كما في الش وغيره ولم يصرح به لان المحذوف الفاء لا يوجد غالبا
الا في الافعال كالمضارع وفي نحو ان منعته يكون مما لحن فيه لانه كلام في الاسم المنقوص فلا باس بتركه
اه ش م قوله لزوم رد الياء اه يعني انه يلزم اثبات الياء اه قوله وغيرها التانيث اه لما ذكر حكم
الوقف على الساكن شرع في بيان الوقف على المتحرك سواء كان محذوف التنوين على ما في قوله تنوينا اثر الخ
او لا كاحمد فبهذا البيت علم ان محذوف التنوين لاجل الوقف يجوز فيه ايضا الاسكان او ما بعده كما ذكرنا عند قوله
تنوينا اثر فتح اه ثم ان معنى البيت اذا قفت على المتحرك يجوز فيه خمسة اوجه ان كان غيرها التانيث
الاول الاسكان والثاني الروم مطلقا بلا اشتراط شيء فيهما والثالث الاشمام ان كانت الحركة ضمة دون الفتحة
والكسرة لانه في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشتبه لهيئة الضم كما في ت والتشويه الاقباح كما يعلم من المختار اه والرابع
تضعيف تلك الحركة وذلك مشروط باربعة امور الاول ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا واليه اشار
بقوله هذا اذا صح من المقام لانه كلام في المتحرك والثاني ان لا تكون تلك الحرف همزة والثالث ان تكون
غير معتلة واوا كانت او ياء او الفا كما في ت والرابع ان تكون الحرف قبلها متحركا واليه اشار بقوله او قف
مضعفا الخ والوجه الخامس نقل تلك الحركة الى ما قبلها وذلك مشروط بشرطين الاول ان يكون الحرف المنقول
عليه ساكنا والثاني ان تكون غير ممتنع التحريك اما المانع ذاتي كالتعذر في نحو دابه او عرضي كالثقل في نحو
عصفور وقنديل والى هذا اشار بقوله او حركات انقلا الخ وزاد في ت وانش شرطا ثالثا وهو كون الحرف المنقول
عنه صحيحا ولم يذكره المصنف انظر وجهه ويمكن ادخاله في قوله والنقل ان يعدم نظير الخ تامل بانصاف لو
ويشترط للنقل ايضا في غير المهموز خاصة ان لا تكون تلك الحركة المنقولة فتحة عند البصريين خلافا للكوفيين كما
صرح به الناظم حيث قال ونقل فتح ويشترط فيه ايضا ان لا يؤدي النقل الى عدم النظير في كلام العرب بخلاف

المهموز فيجوز فيه النقل وان علّي الى عدم النظير هذا هو المعنى بقوله والنقل ان يعدم نظيره اه وقد فهم من تخصيص هذه
التفاصيل بغير هاء التانيث ان حكم هاء التأنيث ليس كما ذكر بل ليس فيها هذه التفاصيل وهو كذلك لانه يتعين
فيها الصورة الاصلية وهي الاسكان كما نص عليه الشارح ويؤخذ ذلك من المتن وجهه انه لما نال وغيرها التانيث
فهم ان الهاء ليست صالحة لاي من هذه الوجوه فالاولى حمله على الاصل وهو الاسكان كما هو واضح لما فيه من
التحقيق ويدل على اصالة الاسكان تقدمه في نظم الكلام فافهم اه ش م قوله لتعذر تحريك الالف والملغم كي
انظر انه اه قوله لاستثقال الحركة على الياء المكسور ما قبلها الخ ولا يختص استثقال الحركة على الواو والياء بما اذا كان
ما قبلها متحركا بحركة تجانسهما كما يعلم من اشموني ص فتقييد الشارح بكون ما قبلها مضموما ومكسورا لعله نظر الى الثقل اه
ش م قوله وكذا ايشترط ايضا للنقل في غير المهموز الخ احترز بالتقييد بغير مهموز من الجزء كما هو ظاهر اه قوله
ان لم يكن ساكنا الخ اعترض بانه قد سلف الشارح في شرح قوله وبوسا بعي الخ ان تاء التانيث لا يكون ما
قبلها صحيحا ساكنا وعبارة المصنف هنا يؤذن بعدم امتناع ما قبلها صحيحا ساكنا والا فلا حاجة الى التقييد بالجزاء
اجيب بانه قيد به دفعا لما يتوهم من ان التاء في نحو اخت وبنت تجعل هاء وان لم تكن تانيثا في الاصطلاح لما فيها
من الدلالة على التانيث الا ترى ان معنى اخت مؤنث الاخ مع ان فيه خلاف البعض من انه
للتانيث كذا انقل عن ش الخ قال ش م وفيه نظر لان حاصل الجواب ان المراد بتاء تانيث الاسم الاصطلاحي
ولدفع الايهام قال ان لم يكن الخ فيلزم عود ضمير يكن الى تاء تانيث على وجه الاستخدام فتامل
فالاولى بل المتعين ان يقال ان المراد بتاء التانيث في الصدر ليس هو الاصطلاحي بل ما يدل على
تانيث اصطلاحية كانت او غيرها ويدل على ذلك تعبيره بتاء تانيث الاسم ولم يذكر بتاء التانيث
كما هو الاطلاق الاصطلاحي اه فعلى هذا ايشمل في قوله تاء تانيث الاسم اربعة انواع نحو شجرة وتمرة و
هو الاصطلاحي ونحو اخت وبنت وليست اصطلاحية ونحو مسلمات وقائمات ونحو
اذرعات واولات وايضا ليستا اصطلاحية فظاهر البيت ان قبلها هاء واجب في جميعها وليس
كذلك فنبه عليه بالبيت بعده فقول الشارح ان تاء التانيث الخ ليس المراد فيه بتاء التانيث الاصطلاحي
كما

كما ذكرت اه قوله وكذا اذا وصلت بالحرف الخ مفهوم من قوله تأنيث الاسم اه او نقلوا الكهات الخ لما كانت هيهات على صورة جمع المؤنث السالم قيل ان الها ملحقة به ولم يذكروها في بابه لعدم كونه معربا والكلام هناك في المعرب اه ش م قوله وقف بها الشكت الخ جوازا في البعض ووجوبا في البعض كما يعلم من البيت الاتي اه قوله ومنه قوله تعالى لم يتسنه الخ انظرت تجد فائدة التفريق بينه اه قوله ومنه قوله ثم فبهداهم اقتده الخ انظرت تجد فائدة التفريق اه قوله والهاء في ذلك الخ يعني الفعل المعل اللام بالحذف و يشكل عليه قوله والهاء في ذلك كله ليس بواجب بان لفظ كل اذا ذكر بعد النفي تارة يفيد عموم السلب بمعنى يقتضي عموم السلب كلا من افراده فلا اشكال وتارة يفيد سلب العموم بمعنى انما يقتضي سلب العموم مجموع افراده بمعنى لا يقتضي السلب عن جميع افراده فيشكل عليه بانه يصدق حينئذ ان الهاء جائز في بعض المواضع من غير هذه المسئلتين فتامل وذلك باطل لكونه مخالفا للحكم الواقع واجيب بان هذا الاحتمال الثاني اعني سلب العموم مدفوع بقوله الا في المسئلتين لان هذا الاستثناء ح لا يناسب بل الحق ان العطف ببل بان يقول بل في المسئلتين فتامل اه منه باسر قوله مجزوما الخ قيد به دفعا لما يتوهم انه يجري في قوله يعني غير مجزوم وحذف اللام للمقدور له فتامل فان قلت انه يلزم مثله في قوله كع ولم يقيد له بالامر مع انه يحتمل ان يعترض ان اصله ع لخطاب المؤنث يدفع بانه لا يظهر هذا الاحتمال لكونه ليس اصلا ابدا اه ش م قوله قال في الاوضح الخ لا يتجه هذا الاعتراض على المصنف لانه مذهب الناظم ضامنه مخالفا لسائر النحاة فتنبه والى هذا اشار بقوله فراجع ما رجحوا اه ش م قوله وما في الاستفهام الخ يعني ان ما الاستفهامية اذا كانت مجرورة بالحرف او الاضافة وجب حذف الفها مطلقا سواء وقفا ووصلا ثم ان وقفت عليها يجب ايلاؤها الهاء ان كان جرها بالاضافة والا فجائز واليه اشار بقوله واولها الها ان تقف وليس حتما الخ اه وفهم من البيت ان الالف لا تحذف في حالتي الرفع والنصب وهو كذلك كما في الاش وفهم ايضا ان الهاء لا تليها في الوقف حالتي الرفع والنصب وهو ايضا كذلك كما في المكودي اه قوله ووصلها بغير

٩٤٥٧

تحريك الخ يعني انه وصل الهاء بحركة بناء دائم جائز مستحسن وبغيره شاذ اه قال العلامة الحفني رحمه الله انه قوله بغير تحريك بناء ادبم يصدق بتحريك البناء غير اللازم وتحريك غير البناء اصلا بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيد او لا اعرابا ولا بناء ككون المثنى والجمع فمقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط اما الثاني فلا تلحقه اصلا والثالث تلحقه بلا شذوذ ويجاب بان مسهوه حكي لحوق الهاء بالمعرب شذوذا وبانه لا نسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم عن الفهو داخل في قوله في المدام استحسناه ثم قال وان سلط النفي المستفاد من غير على القيد فقط وهو اديم العصيان الاول هو بغير الاستعمال اللازم لغير عند قوله وبغير ما افعل فيه مطرد الخ فالمضاف اليه حقنا انما هو تحريك بناء والقيد اديم فالمعنى وصلها بحركة بناء عارض فلا يصدق بحركة الاعراب ولا بحركة نون المثنى والجمع سواء قلنا انها لبناء لازم ام لا اولا بناء ولا اعراب ولكن الاولى حينئذ ان يقال انها حركة بناء فيدخل في قوله في المدام استحسناه فيعلم من البيت على هذا الوجه ان حركة الاعراب لا يلحقها الهاء ولو شذوذا وهو كذلك على التحقيق كما علمت انتفاه قوله ولم يشبه المعرب هذا القيد لا خراج الفعل الماضي كما يأتي في كلامه ولا حاجة اليه في المتن لما فيه من المذاهب ويجري البيت على القول الثاني منها انظر انتهى حي التنبيه الثاني اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

(الامالة)

عقبه للوقف لما بينهما من التناسب

وهي اي الوقف روم واشمام وهما شبيهان بالامالة اه قوله وهي ان تذهب بالفتحة الخ يشمل قسم النوعين احدهما امالة الفتحة فقط والثاني امالة الفتحة والالف معا فالفاء في قوله فان كان بعدها الخ بيانية اه قوله فان كان بعدها الف ذهبت اليه جهة الياء الخ ان كان بعد الفتحة الف ذهبت بالالف الى جهة الخ هذا لازم من امالة الفتحة فيما اذا كانت بعدها الف فتأمل اه وقد علم من التعريف انه لا تمال الضمة ولا الكسرة اه قوله ولها اسباب يقتضيها الخ وان قلت انه لا حاجة الى قوله يقتضيها وكذا قوله تعارض الخ قال الشيخ م يدفع بانه قوله تعارض الخ بالابدال لانه الموانع يحتمل ان يكون عن ذات الامالة وليس كذلك بل الموانع عن اسبابها لكونه معارضا لتلك الاسباب فلما قال تعارض الخ علم ان الموانع ليست عن ذات الامالة بل عن اسبابها

اشمام وروم م

فلما كان

فللمشاكلة لدفع الاسباب بتقضيها اه قوله الالف المبدل الخ هذا هو سبب واحد للامالة وهو الالف.
المتطرفة المنقلبة عن الياء كذا قوله الرافع منه الخ بسبب آخر وهو الالف التي تقع الياء خلفا عنها
في بعض التصاريف كالتثنية والجمع وذلك فيما اذا كانت الالف صاعدة على ثلاثة احرف سواء كانت
منقلبة عن واو كملهى او للتأنيث كحبلى او للالحاق كارطى على ما مر في تثنية المقصور وجمعه او كانت
ثالثة جامدة مجهولة الاصل والاصلية على ما مر ايضا هناك وفي قوله والجامد الذي الخ اه
فان قلت ان السبب الاول مستغنى عنه بالثاني لان الالف المنقلبة عن الياء يقع الياء خلفا عنها في
بعض التصاريف حيث اسلف كله الذي اليا اصله الخ قال الشيخ يدفع بانه لما اسلفه الياء نوع مستقل
من اسبابها وغيره سبب آخر فتعين ذكره نوعا مستقلا فتأمل اه تنبيه وقد علم مما
ذكرت انما امالة الالف الاصلية والمجهولة الاصل موقوفة على خلف الياء عنها في بعض التصاريف
منها التثنية والجمع وقد مر ان تثنيتهما موقوفة على الامالة فلزم الدور بالنسبة اليها قال الشيخ يدفع
لكن دفع بانه المعنى هناك ان جعلنا اياه تثنية موقوف على سماع منهم امالة وهنا انه امالتنا موقوف على سماع منهم خلفا عنها الياء في بعض التصاريف فلا بأس بدخول التثنية
فيها فتأمل ولا يخفى ان هذا الجواب ابعد فانظره

قوله دون مزيد الخ متعلق بالرافع او بالخلف فهو قيد لوقوع الياء خلفا عن الالف في بعض التصاريف يعني
انه مشروط بان لا يكون الخلف لمزيد من زيادة كالخلف في التصغير فانه لسبب ياء التصغير الزائدة وبان لا يكون
لشذوذ كقلبها ياء فيما اذا اضيف الى ياء المتكلم في لغة هذيل كما مر وعن هذا بل انقلابها فان قلت ان الخلف
في التثنية والجمع ايضا لسبب مزيد كما لا يخفى وليس خارجا به كما يتضح من كلام الشارح وغيره وفي صرما
يشير اليه الجواب من ان المراد بالمزيد ما ليس في نية الانفصال وعلامة التثنية والجمع في نية الانفصال
بما قال الخ لا يخفى ما فيه من وجوه منها ان المعلوم من باب التصغير ان ما هو في نية الانفصال الياء منحصرا

في علامة التثنية والجمع فليراجع فالاولى ان يقال انه خارج بنفس قوله دون مزيد لان معناه
دون تخلف لسبب مزيد وليس كذلك في التثنية والجمع لان التخلف فيهما ليس للزيادة التي هي العلامة
بل لسبب ذات الزيادة التثنية والجمع بخلاف التصغير مثلا لان التخلف فيه لمجرد سبب الياء الزائدة فتدبر
قوله ولما تليه هاء التأنيث كذلك يعني ان هاء التأنيث في قوة الانفصال لا يعتبر وجودها اه قوله مالا
لا يخفى انه لا يصح الا بالتقدير حكم ما فهو على حذف واسأل القرية فلا بأس اه ش م قوله وهكذا ابدل عينه
هذا هو السبب الثالث للامالة وهو الالف المبدل عن عين الفعل الذي يرفع عند الاسناد الى الضمير المتحرك
الى انكسار الفاء وذلك في صورتين احدهما فيما اذا كان الفعل على وزن فعِل مكسور العين واويا كان
او يائيا فانه لا يتغير عند الاسناد من الثلاثي الى شيء بل يبقى على الاصل ثم ينقل كسرة العين الى الفاء
فرجع الى فِلت نحو خاف وهاب فان اصلهما خوِف وهيِب مكسوري العين والصورة الثانية فيما اذا كان
الفعل على وزن فعَل مفتوح العين حال كونه يائيا فقط لانه اذا كان الفعل المفتوح العين يائيا ينقل عند الاسن
الى فعِل مكسور العين ثم ينقل كسرة العين الى الفاء فرجع الى فِلت نحو دان وباع فان اصلهما دين وبيع مفتوحي
العين هذا المذكور هو المتضح من زنجان الغزي اه اما الصور التي بقيت للفعل المعتل العين الثلا
فثلاثة مفتوح العين من الواوي ومضمومها منه ايضا ومضمومها ايضا من اليائي ولا يرجع شيء منها
الى فِلت لان الاول ينقل عند الاسناد الى فعُل بالضم نحو قال والثاني لا يتغير بل ينقل ضمتها الى الفاء
نحو طال اصله طوُل بالضم كما هو ايضا في الزنجاني والثالث غير موجود في كلام العرب كما جزم به الشيخ الش
اذا اتى مع هي اه قوله عند الاسناد الى التاء ولا يختص بالتاء بل كذلك سائر الضمائر المتحركة كما هو معلوم
فانما خص التاء لكونه في المتن فلا بأس اه قوله منقلبة عن واو مكسورة كذلك قد مر حالة المفتوحة والمضمومة
اه (قوله كما في خف ودع) وفي تعداد المثال فائدة وهي ان الاول اعني خاف مما يبقى على الاصل اي دون النقل الى باب اخر لكونه على وزن فعِل
بخلاف الثاني فانه فعَل من اليائي فيجب نقله الى فعِل كما مر مع ان فيه فائدة اخرى وهي ان الاول واوي والثاني يائي والى هذه النكتة
ذهب الشارح كما لا يخفى من تمثيل الشارح اه (قوله او منقلبة عن ياء) اي مفتوحة ومكسورة ولا يوجد فيه المضموم

كلام

مات اهـ (قوله فانهما من التذييل الخ) بيان لمعانيهما من جهة اللغة اهـ (قوله بخلاف نحو قال الخ) هذا خارج بقوله من واو
مكسورة لكن توجه النهي انما هو للمجموع لان مضموم العين من الواوي لم يوجد الا طال كما ذكره (قوله كذا الف تالي الياء)
هذا هو السبب الرابع وهو الالف التالي للياء اهـ (قوله والفصل اغتفر الخ) استدراك على ما قبل لانه يتوهم منه انه لا يجوز
الفصل بين الياء والالف بشيء وليس كذلك بل يغتفر الفصل بحرف واحد كذا بحرفين اذ كان احدهما هاء واليه
اشار بقوله والفصل الخ مشطور اهـ انه هاء في قوله مع ها عدوده في الاصل ومقصوره للضرورة اهـ قال
في اش اطلق قوله او مع ها وقيده غيره بان لا يكون ما قبل الهاء ضمة نحو هذا اجيبُها فانه لا يجوز فيه الامالة اهـ قال ش م
يعقل ان يقال بتقييد المثال اي حال كونه كجيبها* اذ وفي كون ما قبل الهاء غير مضموم لا في خصوص كونه مفتوح فقط
(قوله كذا الف ما يليه الخ) هذا هو السبب الخامس وهو الالف الواقع قبل الكسرة نحو عالم اهـ وظاهر البيت لا يجوز فيه الفصل بين
الالف والكسرة بشيء وهو كذلك كما يظهر من ت اهـ (قوله او يلي تالي كسر الخ) هذا هو السبب السادس وهو
الالف التالي لتالي الكسرة فيكون بين الالف والكسرة فصل بحرف واحد نحو كتاب وسلاح او الالف التالي لتالي سكون تالي الكسرة
فيكون الالف والكسرة مفصولتين بحرفين اولهما ساكن والثاني متحرك نحو سرداح وشملال ويوجد ايضا فاصل
ثالث وذلك الهاء لانها لا يعد فاصلا واليه اشار بقوله وفصل الهاء كلا فصل الخ اهـ (قوله في هاتين الصورتين)
اي فيما اذا كانت الالف تالية لتالي كسرة وفيما اذا كانت تالية لتالي سكون تالي الكسرة اهـ والظاهر انه سواء تقدم الهاء
على الفاصل الاخر او تأخر اهـ قال في اش اطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها
احترازا من نحو يضربها فانه لا يمال اهـ قال ش م لعل المصنف لم يرد والله اعلم بالصواب فانظر كاه جه

[قوله لم يحد] رد على من قال ان امالة هذه الاخيرة شاذ انظر ص [تنبيه] بقي من اسباب
الامالة نوع واحد وهو وقوع الالف قبل الياء المفتوحة متصلة ذكره ابن الدهان والمصنف في التسهيل
واهمله هنا تبعا لسيبويه واكثر النحاة فلا بأس بالترك اهـ من ت [قوله وحرف الاستعلا يكف]
لما فرغ من اسباب الامالة شرع في بيان موانع تلك الاسباب فقال وحرف الاستعلاء يعني ان حروف

فالظاهر انه ترك لوجود التفصيل فيه م وتخلل في ص

الاستعلاء والراء وتكون سببها ان كان كسرة ظاهرة او ياء كذلك فلا تكون السبب المنوي وان كان كسرة او ياء نحو هذا
قاض فلا يمنع في القاف امالة الالف حالة الوقف لكون الكسر منويا اه ويشترط لمنع الراء ان لا تكون مكسورة
ويؤخذ هذا الشرط من قوله الآتي وكف مستعل وراء ان اتى مع ص ولا يخفى ان هذا الشرط انما هو
فيما اذا تأخرت الراء عن الالف الممالة بدليل ان اشتراط المتقدم عليها يأتي في قوله كذا اذ قدم نح اه قوله كسرة
ظاهرة او ياء موجودة قال شم والظاهر ان قوله ظاهرة وموجودة تفنن في العبارة اه قوله ان كان ما يكف نح الى ان كان
الكف المانع بعد الالف متصلا بها او مفصولا بحرف واحد او بحرفين هذا القيد راجع الى كل من حرف الاستعلاء والراء
كما هو ظاهر النظم وذهب اليه اش وغيره ولا تزلزل بما في ت اه قوله كذا اذا قدم نح الى ان ما تقدم فيما تأخر المانع عن
الالف واما ان قدم فيكف ايضا بشرط ان لا يكون منكسرا وساكنا بعد المنكسرة اه ولم يتعرض المصنف هنا لاتصال المانع
بالالف عند التقدم لما فيه من التفصيل وذلك ان حرف الاستعلاء يجوز فيه الفصل بحرف واحد فقط بخلاف الراء
فانه لا يجوز فيه اصلا فلذلك لا تكون هذه الراء الا مفتوحة لاجل الالف المتصلة بها كما في ت وغيره فظهر ان
اشتراط المصنف بقوله ما لم ينكسر نح انما هو لحرف الاستعلاء والا فلا حاجة الى الاشتراط للراء لما عرفت من
انه لا يجوز فيه الفصل فيلزم ح الانفتاح فلا تكون منكسرة ولا ساكنة اه قوله فان كان المانع منكسرا نح الى
ولم يذكره في خارج الشرط مثال الراء لما علمت هنا ان الشرط لا يتجه اليها فلم يخرج به الشارح الا ما لم
من اقتصاره على امثلة الاستعلاء اه تعلم مما ذكر ان اشتراط المصنف بالنظر للمجموع لا للجميع اه قوله
وكف مستعل نح الى يعني ان اذا كان حرف الاستعلاء او الراء لا امالة على ما تقدم بكف ذلك الكف وقوع راء اخرى
مكسورة بعد الالف فتمال ولا يعتبر بالمانع المتقدم ولكن يشترط قيدا امران احدهما ان لا يكون مانع الامالة على الالف الممالة
والثاني تأخر هذه الراء المكسورة من تلك الالف ان نح في حاشية قوله غلبتهما الراء المكسورة ويؤخذ هذا ان الثاني
من تمثيل المصنف بغارم انه نح ثم انه لا يفصل بين هذه الراء والالف في غالب اللغات ويفصل نقل
انه اش في التنبيه الثالث مع ص فان اعتبر الفصل في لغة قليلة يكون المراد من تقييد المثال في كون هذه الراء
بعد الالف نح في مطلق البعدية الى لا في عدم الفصل كما في المثال وفي كون المانع قبل الالف على وفق ما م

حتى م ...

ش م (قوله ان الزاء اذا وقعت بعد الالف الخ) صريح في انه لا امالة فيه ناظرا هـ (....) الراء المكسورة عن الالف فهو احد الراءين المذكورين فان قلت انه لم يذكر الشارح الراء الاخرى وهو تقدم المانع على الالف كما تقدم قلت ش م يؤخذ من كلامه اشتراط تقدم الراء حيث قال والراء المفتوحة لان الظاهر ان معناه والراء التي لم تكن الا مفتوحة وهي السابقة على الالف لما ذكرنا تقررت عند قوله كلا اقدم ما لم ينكسر الخ فتفطن وكذا يؤخذ من كلامه ايضا اشتراط تقدم حرف الاستعلاء حيث قال بعد ابيات ثم واذ هاتان الغار وفيه ما في كل منهما حرف الاستعلاء فالظاهر في المجيء على ظاهر المثالين فتنبه اه ش م (قوله ولا اثر للسبب الخ) اي اذا كان علة الامالة في كلمة والسبب في كلمة اخرى لم يؤثر ذلك السبب في الامالة لان السبب فظهر معنى عدم الانفصال هنا اه (قوله وكذا يوجبه الخ) اي اذا كان مانع الامالة متصلا بان كان في كلمة اخرى فقد يوجب الكف ان اتى في الشيء الاول بعرف وعن قوله في يوجبه (تنبيه) ويستفاد من ظاهر قوله ولا اثر للسبب الخ تشمل شيئان كما بينه اش في الشبيه الاول والثاني ان هو حجة ابهما قوله نحو كتاب قاسم الخ مثل الناظم في شرح الكافية وابنه في الشرح بابي قاسم وفيه نظر ان اتى في الشبه الثاني معص قال ش م قد يجاب عنه بانه تمثيل صوري اه (قوله وهذان الحكمان مما انفرد لنص من النحويين) اي الحكمان المذكوران في هذا البيت ويجيء ه مخالفان لما في المقرب لابن عصفور وغيره من ان الكسرة من اسباب الامالة سواء كانت متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال وايضا انه اذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما سبيل الكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يعرفها قبل ه من تبعيض نعلم ان الحكمين المذكورين في النظم ليسا على العموم فلذا كانا مما انفرد لنص من النحويين ولا يظهر حمل البيت على المواضع المخصوصة المذكورة في كلام بن عصفور لما في شرح الكافية من تعيين ما اطلقه هنا وفي ص ما ينص على ما في شرح الكافية فامنع صحة حمل كلامه هنا على تلك المواضع لجواز ان يكون الناظم مخالفا هنا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الائمة اه ولا يخفى ان ما قاله ص غير ظاهر لاستلزامه مخالفة الخلاصة وشرح الكافية مع كون الخلاصة ماخوذة من الكافية قاله ش م اه ثم ان اعتراض الشارح اعني قوله وهذان الحكمان الخ لا حاجة الى الجواب عنه لانه مذهب المصنف الا انه سائر النحاة كما وقع ذلك له في مواضع اه شيخ (مسئلة) والذي يظهر ان الحكم المذكور في هذا البيت مرتب فيما مر في البيت الذي قبله اعني كف الكف اه ش م (قوله وقد امالوا الخ) اي قد امالوا المجرد التناسب دون داع سواه

مفهوم ما قوله بلا داع سواء ان التناسب سبب مستقل كما في من ما عترض بان المناسب ذكره متصلا للاسباب المارة اجيب بانه اخره هنا لكونه قليلا ولانه لا يأتي فيه الكف كما في خ اه (قوله وفي التمثيل بلا نظر الخ) اجيب بان الشيء المقتضي للامالة فيما الف عن واو ولم يعتبره احد من القراء فلم يميلوا هذا النوع الاوجه التناسب ورد المصرح هذا الجواب بان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد دفعه شرح بان هذا الكلام مبني على ان اصل الاصطلاح في هذا الباب انما هو للقراء وذكره في النحو استطرادي فتأمل اه (قوله والحرف مالم يتل الخ) يعني ان الامالة لا يجوز الا في الاسم المتمكن والافعال كلها دون ما عداها وقد يقال مقتضى قوله مالم تمكنا ان الماضي من الافعال لا يمال لانه مبني لا متمكن ودفعه بان معنى قوله مالم ينل تمكنا اي من الاسماء بتريت قوله السابق وهكذا ابدل عين الفعل الخ وقوله كهاد او بلا هو قال شرح ولا حاجة اليه لان اطلاق المتمكن في عرفهم انما هو في الاسماء دون الافعال كما يدل عليه قوله الوديث المعرب الاسم متمكن وما هنا زيح الخ فالجواب ان ما في هذا البيت انما هو اسم حكم الاسم وامر الحرف واضح من هذا البيت لكونه في نحاير البيان واما امر الفعل الماضي منه معلوم من قوله السابق وهكذا ابدل عين الفعل الخ بانه جائز الامالة فيما بطريق الاولى علم امر المضارع لكونه غير مبني ودليل الاضعف ادل الاقوى فتأمل اه تنبيه قال اشى لا تمتنع الامالة فيما عرض بناؤه نحو يا فتى ويا حبلى اه قال ص لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكنا اي بالكلية كما يعتضيه وقوع النكرة في سياق النفي اه ولا يخفى انه لا حاجة اليه لما عرفت من باب المعرب والمبني عبارة التحقيق ان ما عرض بناؤه لا يطلق عليه انه مبني اه (قوله قد امالا مطردا) اي لكثرة الاستعمال كما في اشى فانه غير ظاهر فانظره اه (قوله والفتح قبل كسر الخ) لما فرغ من مباحث امالة الالف شرع في امالة الفتح ولا يمال من الحركات الا الفتحة وانما اخرها عن امالة الالف لان هذه من الفرع على تلك من وجهين احدهما ان امالة الالف يلزم منها امالة الفتحة كما علمت والثاني انه ليس في هذه تفصيلا وكثرة بخلاف تلك كما اه شرح ومعنى البيت اميل الفتح بشرط كونها قبل الراء المكسورة المتطرفة اه وشرط فيه الى غيرها ذكر شيئا ان لا يكون الفتح على ياء والثاني ان لا يكون مفتوحا بعد الراء حرف استعلاء فانه مانع من الامالة

هذا الفن

هنا ايضا قال س م وقد يؤخذ من قوله في ظرفه وكذا إمالة الاخذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان في كلمتها وهو غير موافق لما مر في امالة الالف حيث قال وكلفة يوجب ما ينفصل قال ش لم يمكن ان يقال ان ما مر هو مذهب الناظم خلافا لسائر النحويين كما عرفت من هناك فالظاهر اجراء كلام المصنف على مذهب النحويين حيث لم يجزم بمذهب وتعين الاخذ اه من اش مع ص بتغيير وزيادة اه واما الشرط الاول فاهمله المصنف لعله لا يراه الناظم وانظر الحكم ويقال بتقييد المثال انظر الحشاني

ثم ان تقدم على هذه الفتحة حرف استعلاء او راء اخرى لم يمنع الامالة لما علمت من قوله السابق وكف مستعل وراء فلا اعتراض على المصنف بعدم التصريح هنا اه قوله قبل كسرة ظاهره انه لا يجوز الفصل وفيه تفصيل ان اش في التنبيه الرابع اه ثم ان ظاهر عبارة الاشموني في شرح الترجمة ان هذه الامالة ايضا لا تأتي في غير المتمكن فينبغي ان يراد بقوله والاعلى ما لم ينل تمكنا ما يعم الالف والفتحة فافهم اه قوله كالراء الخ وضع واشتراط الناظم كم ولا حاجة الى جواب لان المصنف حقيق بالتجرد بما ذهب كما علمت من موضع اه قوله كلمة التي تليها والظاهر المتبادر ان المدى واقع على الفتح بلا وجه لاخراج الالف لان شمول الفتحة الالف ظاهر البطلان فالمتجه ان يقال ان المراد بالذي الشيء الذي قبل هاء التأنيث كما هو شأن الموصول وضمير كان عائد على الذي وذلك الشيء لا يكون الا فتحة او الفا لان ما قبل هاء التأنيث لا يكون الا احدهما ثم اخرج الالف بقوله اذ لما كان مع دفع التوهم ان هاء التأنيث سبب لامالة الالف كما كانت سببا لامالة الفتحة فلا اشكال على الناظم واما الشارح فيجعل المراد بالذي الفتح اخذا من قوله اذا ما كان غير الف فلا يحوج ارجاع ضمير كان الى الذي كما لا يخفى ولا بد من ارجاعه الى ما قبلي المعلوم من الكلام كما قدره الشارح فافهم كما قال ش باو ع اه قوله في وقف فهم منه ان ما في البيت قبله جائز في الوصل والوقف وهو كذلك كما في الحواشي اه قوله واما الالف والالحاقية بها كونها في يعارضه ما مر في قوله ولما تليه ها التأنيث نحو مثل الشارح هناك بهذا المثال فليراجع اجيب بان معنى قوله فلا امالة فيها رأسا حيث كونها مثل الشاذ وان كان فيه بسبب غيره من المذكورات مفصلا كما قال ش وبارج اه في خاتمة قال ش م اه في ابانة مادة الوقف في آخر الباب اشارة الى تمام مباحث النحو فتأمل والله الموفق للرشاد الى طرق

السداد وجعلنا من العلماء الذين يحبهم من الملك الجواد انه ارحم رحيم واكرم كريم اه

☆ التصريف ☆

{قوله وهو تغيير بنية الكلمة الخ} لا خفاء في هذا التعريف ولكن لا يوافقه ما في الغزي حيث قال تحويل الاصل الواحد الى امثلة الخ فانه لا يشمل ما للغرض اللفظي كما لا يخفى قال ش م لعله ادخل اللفظي في المعنوي بناء على انه تابع للمعاني بمعنى ان جميع التغيرات لاجل المعنى فتغيير قول الى قال لغرض معنوي بمعنى انه اذا اريد اشتقاق الماضي من القول يغير بنية مبدلة واوه الفا فصار قال كسائر الباقي اه {قوله كتغيير المفرد} بان يجمع جمع كاسامي وجمع المنسوب نحو تغلبيين داخل تحت الكاف فلا حاجة الى ادعاء ان الكاف استقصائية اه وقد علم منه ان التثنية والجمع الخ من التصريف لا من النحو وكذا الوقف والامالة وانما ذكرها المصنف في فن النحو فلمناسبة اخرى فاما التثنية والجمع فمن حيث بيان المعروض من ذات الكلمة القائمة فيها العوارض من الاعراب والوصف من حيث انه يكون عاملا والتصغير فمن انه من الوصف والنسب من حيث بيان اعراب الكلمة يكون في غير الآخر في الاصل والوقف من حيث ان الاعراب يكون بغير ظاهر والامالة من حيث انه قريب الوقف بالتغيير مع ما فيه من خفاء الاعراب اه ش ع {قوله والمراد بالتغيير الخ} فيه ان التغيير اما فعل فهو فعل المتكلم او انفعال فهو صفة الكلمة وعلى كل منهما ليس لها احكام لان معنى الحكم المحكوم به ولا يكون الا في الكلمة لا في الامر العيني الاثري ان قولك زيد قائم الحكم فيه القيام وهو محكوم به على زيد وكذا لك لو قلت ان قال اصله قول فيبدل الواو منه الفا فالحكم الابدال وهو محكوم به على قال وايضا يقول بعد وسمى تلك الاحكام علم التصريف وهو غير مسلم لان علم التصريف مسائله وقواعده لا الاحكام لجيب بان معنى قوله احكام اي من حيث هي والمباحث هو المسائل او يقال ان الاحكام هنا بمعنى المسائل قال ش م هذا الاخير هو الاظهر قيل انه على تقدير مضاف بمتعلق هذا الخ وهو الكلمة وليس بشيء فلا تغفل اه {قوله كالصحة والاعلال} والمثال للتغيير اللفظي فتأمل اه ش م {قوله وسمى تلك الاحكام الخ} شامل لكلا التغييرين ولكن الاول قد سبق في ابواب النحو فالمقصود هنا الاخير اه {قوله حرف وشبهه الخ} اعترض بانه يدخل في الشبه الماضي لانه مبني في الاصل كالحرف اجيب بان هذا الشبه ليس مرادا هنا بل المراد هنا وجود ما وجد في الحرف فقط دون غيره من الكلم

٤٦٦

وهو الجمودية فالمشابهة في الجمودية فاعترض بان معنى الجمودية عدم التصريف فكانه قال انه ما انعدم فيه التصريف بريء من التصريف فلزم تحصيل الحاصل اجيب بان الجمودية ليست عدم التصريف بل هو امر في وضع الواضع لا يمكن فيه تغيير الكلمة فهو ملكة ومعنى في الوضع يكون الكلمة بسببه لازمة لحالة واحدة ثم لما وجد هذا الامر في الكلمة نفذ التصريف في الاستعمال ثم انه بعض العرب قد يصرف بعض ما فيه هذا الامر فحكم عليه بالشذوذ فاندفع الاعتراض

قوله وليس ادنى من ثلاثي الخ لما ذكر ان الحرف وشبهه لا يقبل التصريف وكان كل ما وضع على ما دون الثلاثة حرفا وشبهه يعلم ان كل ما هو ادنى من الثلاثي لا يرى قابل تصريف فهذا البيت تفريع لما قبله فالاولى ذكر الفاء بدل الواو في قوله وليس ادنى الخ قال شيخ فالاولى ان يقال ان ما في البيت انما هو بيان عدم قبول التصرف من حيث ذات الكلمة بخلاف ما هنا فانه وان كان بيان ذلك لكنه من حيث عدد الحروف فهما حكمان متغايران ولو بالاعتبار فالمناسب الواو لا الفاء ونقل عن شيخ ان هذا البيت بيان لثمرة البيت قبله لان مراده في تكلم من الثلاثي لا يكون الا حرفا او شبهه

قوله ومنتهى اسم الخ لما ذكر ما يقبل التصريف وما لا يقبله من الاسماء والافعال شرع في بيان عدد حروفها الاصلية والزائدة وبيان الاوزان فقدم الاسم مع ان الاصل في التصريف هو الفعل لتقدم الاسم على الفعل في الترتبة من حيث احتياج الفعل اليه واشتقاقه منه كذا قال شيخ اهـ اقول انما في عند

قوله ومنتهى اربع الخ قوله واقلهما ثلاث الخ يعلم هذا من قوله وليس ادنى الخ وليس الكلام فيما لا يقبل التصريف كما نت وانتما

قوله وبينهما اربع الخ دفع لما يتوهم من تخصيص الثلاثي والخماسي من ان الرباعي لم يوجد

قوله وقد علم من هذا البيت الخ اي مع قرينة قوله وليس ادنى الخ كما علمت آنفا

قوله وغير آخر الثلاثي الخ هذا شروع في بيان اوزان الثلاثي المجرد عن الزوائد وجملة تلك الاوزان اثنا عشر من ضرب الاحوال الثلاث للاول في الاحوال الاربع للثاني كما ستعرف

قوله وزد تسكين ثانيه اي مع التثليث الاول كما هو ظاهر البيت

قوله تعم اي تعم اوزان الثلاثي من جهة في كلام العرب لا من جهة الامكان العقلي لان تسكين الاول ممكن في العقلي فقوله تعم مبني على القول بان تسكين الاول متعذر لا متعسر لانه ان كان على القول الثاني فليس الابنية اثني عشر بل ستة عشر فتامل وايضا ان كان على القول الثاني فلا دخل في تخصيص

يفعل المهمل بالذكر لان علة اهماله هو التعسر كالسكون على هذا القول اه ش م {قوله امثلتها ع} اعترض بان ضميرها عائد الى اثنا عشر وطريقه كر من الامثلة الا احدى عشر فلم يصح الحمل اجاب ش ع بانه لما قال احدى عشر نشأ سؤال مقدر وهو اين يفعل فقال والمهمل منها فعل جوابا لسؤال مقدر ففعل مبتدأ والمهمل خبره لا العكس لان المقصود ح ذكر فعل لا مهمل اه قال ش م ولم يلتفت به اعتراضا فتدبر فالجواب ان يقال ان ضميرها راجع على الاوزان المذكورة لا على اثنا عشر حتى يعترض اه {قوله نفعل لم تستعمل} هذه القراءة اه ت {قوله وقيل على التداخل ع} تداخل اللغتين وهي في كلمة واما التداخل في كلمتين فلا قلت فيه اه ش با {قوله لقصدهم تخصيص فعل الخ} اعترض بان قصد التخصيص به لا يكون علة للقلة بل لعدم الوجود اصلا كما لا يخفى اجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص من حيث الكثرة لا من حيث الوجود فلا اشكال فان قلت انه يمكن الجواب بلا هذا التكلف بان يقال بان المراد بالتخصيص ما هو من جهة الوجود والمراد بالقليل ما هو منقول من الفعل فمعنى التخصيص ان الاسم لا يأتي على فعل من جهة الاصل لا من جهة النقل لانه قد جاء منقولا من الفعل كما عرفت من باب ما لا ينصرف قال ش م هذا الجواب غير صحيح لان الاسم قد جاء بقلة على فعل غير منقول من الفعل وهو دئل ورئم لانهما غير منقولين على الصحيح كما تعرف من كلام الشارح فالجواب هو ما تقدم اه فعلم منه ان المنقول من الفعل ليس مرادا ولا معتبرا هنا لانه جعل الشيء علما ليس فيه شيء من التخصيص اه ولقائل ان يقول انه قد علم من هذا البيان ان الاسم قد جاء قليلا على وزن فعل غير منقول من الفعل ويعارضه ما مر في كلام الشارح في باب ما لا ينصرف عند قوله كذلك ذو وزن يخص الخ حيث قال المختص للمخصوص صيغة بانه لا يوجد في الاسم الا منقولا فمقتضاه انه لا يأتي الاسم على هذا الوزن اصلا غير منقول قال ش م يجاب عنه بان الشارح لم يعتبر هذا القليل مع انه مثل هناك للمنقول بدئل كما علبه بعضهم اه {قوله وزعم قوم الخ} والقوم الزاعم يقول ان فعل لا يوجد في الاسم الا منقولا ورده الآخرون بمجيء دئل وفعل لغة في الوعل لانه لو كان منقولا لا يوجد فيه اللغتان الا ترى ان ضرب مثلا اذا سمي به لا يوجد فيه الا الحركة الاصلية مع ان وعل لم يسمع من مادته الفعل حتى يكون منقولا فكان قول الآخرين زعما اه ش ع مع زيادة {قوله واجابوا عن دئل ورئم بانهما منقولان الخ} فيه اعتراض وجواب اه ا ن ت اه {قوله وافتح وضم الخ} مع فتح الاول في كلا احوال

ولم يذكره المصنف

ولم يذكره المصنف اتكالا على الشهرة او لكونه مأخوذا الا انه لما سكت عنه ظهر انه الفتح لانه اخف كذا كان اه ش م {قوله وزد عليه} اي الى وزن فُعِل زائدا على الاوزان الاصلية للثلاثي اي ليس هو وزنا اصليا كما هو مذهب البصريين وسيبويه على ما نقله عنه غير المصنف هذا هو الظاهر ويحتمل ان يقال انه معناه زد على ما ذكر وزن فُعِل وهذا الوزن من الاوزان الثلاثية ايضا كما هو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة وسيبويه والمازني على ما نقله المصنف عنهما اه اش او في تغيير اسلوب العبارة تنبيه على الخلاف وعلى الوجه الاخير جرى الشارح تبعا للمكودي وغيره اه {قوله فما هو} مبني للمفعول في من الثلاثي المجرد كما لا يخفى لانه موضوع المسئلة اه {قوله ففي هذه العبارة تنبيه} اعلم ان دلالة التنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ على ما يلزم عن معناه الوضعي مما قصد ولم يتوقف على اضماره صدق الكلام وصحته فان توقف وقصد فدلالة اقتضاء وان لم يقصد فدلالة اشارة كذا افاده اللقاني اه تدريج على شرح الفرضي للسعد اه {قوله لم تستعمل الا مبنية للمفعول} اي لو كان فيها الاستعمال صيغة المعروف منها ولو في واحد منها ولو كان معناها معروفا فلزوم هذه الصيغة في هذه الالفاظ دليل على اصالتها اه ويرده القائلون بالفرع ٪ بانها مستعمل فيها فعل الفاعل تقدير الكبد اه ش با اخذا من ن اه {قوله مستند لانه ترك الادغام في نحو سوير} وسبب ترك الادغام فيها عند هؤلاء القائلين تخلف شرطه وهو كون الواو والياء اصليين كما يأتي في بابه ان شاء الله وعند هؤلاء القائلين ان الواو من سوير منقلبة عن الف ساير فهي غير اصلية او يقال انه سبب ترك مشاكلة لفعل الفاعل وهو ساير انتهى و يرده القائلون بالاصل بان ترك الادغام فيه ليس لما ذكر بل لئلا يلتبس بمجهول سير كما استفيد من ن مع زيادة قال نش م ويرده هذه الزيادة ان الالتباس من اجل الادغام ليس معتبرا بدليل وقوعه في كلمات شتى نحو مُدّ مع انه يلتبس مُدّ ح بان هذا اجمال لا التباس فلا بأس اصلا فافهم اه {تنبيه} فهم من ذكر سوير ان الخلاف في المجهول ليس مختصا بالثلاثي وهو كذلك اه {قوله ومنتهاه الخ} فعل فيه عكس ما فعل في الاسم حيث قدم هناك ذكر الاوزان على ذكر عدد الحروف وذلك نظرا الى تناسب ابتداء اوزان ثلاثي الفعل للاوزان ثلاثي الاسم فافهم اه ش م {قوله وقد علم من هذا البيت} الخ مع قرينة قوله وليس ادنى من ثلاثي الخ كما هو ظاهر مما مر اه {قوله او رباعي} وطويله كسر المصنف وزنه لقلته جدا حتى انه ليس الا واحدا وهو فعلل اه {قوله او خماسي} الخ يأتي امر مثاله في قوله

وما غاير للزيد في الثلاثي قوله لانه لم يسمع الفتح الخ اي بخلاف المضموم لانه قد سمع وحده بلا سمع المفتوح معه
فظهر انه فرع المضموم واليه اشار بقوله ولم يسمع في برثن الخ اه قوله وانه علا الخ وضمير علا عائد على موصوف
المجرد في البيت الثالث وهو الاسم والمعنى وان علا الاسم الرباعي مع بناء مجرد عن الزوائد جمع فعللل الخ فالحاصل
انه ان كان الاسم مجردا خماسيا فهو فعلل الخ اه قوله فهو فعلل الخ اي فهو مع فعلل وانما قدرنا كذلك لانه
ان لم يكن كذلك فلا حاجة الى الفاء واليه اشار الشارح بقوله فهو خماسي اه شيخ قوله نحو القذعمل الخ ولا دخل
في ادخال ال فيه ولم نوجد هكذا في احد من الشروح قال ش م لعله كثر استعماله بال فمثل مصحوبا بال والله
اعلم اه قوله وما غاير الخ يعني انه اذا كان شيء من الاسم او الفعل مغايرا لما ذكر فهو يكون منتسبا الزيادة على
ما ذكر او نقص عنه اي اما مزيد فيه او منقوص منه بحذف بعض الحروف من المجرد اسما كان او فعلا فالمقصود بهذا الكلام التنبيه
على ان اوزان مجردات الاسماء والافعال قد انحصرت فيما ذكر فغير تلك مزيد فيه او منقوص من المجرد فان قيل يلزم بانه
يقتضي ان فعلل من الثلاثي المزيد لانه مغاير لما ذكر لعدم ذكره في جملة الاوزان المذكورة وهو وزن الرباعي
المجرد كما هو معروف اجيب بانه يدفعه قول الشارح ومنها ما ارتبعه الخ لانه صريح في انه مجرد الفعل قد يكون
رباعيا فلا يصح الحكم على فعلل بانه مزيد فيه وقد كتبنا هناك على تركه المصنف فليرجع له قوله فمنسوب
الى الزيادة او النقص الخ فيشمل فيه نحو اكرم وانقطع واستخرج ونحو اسود وقد وكس وانقطاع واستخراج ونحو يد
ودم ونحو ق وقم وبع اه قوله والحرف ان يلزم الخ هذا ذكر علامة يميز بها الاصول والزوائد من الاسم والفعل يعني ان
الحرف اذا كان لازما لا يسقط في شيء من التصاريف فهو اصلي والا فزائدة كالتاء من احتذى اه قوله مثل منضو
على الحال الخ اي فالمثال قيد وستعرف فائدته اه قوله وفي التعريفين نظر الخ وحاصل النظر ان كلا من التعريفين
لم يكن مانعا من حيث ان الواو من كوكب والنون من قرنفل داخل في الاول وهما خارج في نفس الامر خارج عنه وان الفاء
من وعد داخل في الثاني وهو في نفس الامر خارج منه اجيب عن الاول بانه تعريف بالنظر للغالب وعن الثاني بان المحذوف
للاعلال في تقدير الثابت ويؤخذ الاخير من مثال المتن على نصب مثل حالا اي حال كونه مثل تاء احتذى في كونه ساقطا لغير
اعلال فافهم اه ش م قوله انه لا يحكم على حرف الخ اي لا يحكم على حرف بالزيادة الا اذا كان باقي حروف الكلمة ما عدا على حرف

او فعلا

اصلية

اصليتين لما يلزم من ان وضع الاسم والفعل لايكون اقل من حرفين اه حاصل ما ذكره الموضح ان الاولى ترك التعريف لعدم سلامة التعريف من العيب فتامل اه ش م {قوله بنفس فعل الخ} لما فرغ من بيان علامة الاصل والزائد شرع في بيان
ابيان الميزان لكل من الاسم والفعل مع تميز الاصلي والزائد فقال بنفس فعل الخ اه يعني انك اذا زنت شيئا فقابل حروفه
الاصول بما تضمنه كلمة فعل اعني الفاء والعين واللام ثم ان كان فيه حرف زائد فأت بنفسه في الميزان ايضا فلا يغير
اصلا وهو المعنى بقوله وزائد بلفظه اكتفي الزائد اكتفي في الميزان بلفظه في الموزون اه ثم ان المراد بفعل مجرد
مادته لا هيئته لانه ان كان الهيئة مرادا يلزم انه يجب في كل ميزان فتح الفاء واسكان العين وهو ظاهر الفساد بدليل
ان ميزان نحو ضرب وسمع وكرم وكرّم مثلا ليس كذلك ويلزم ايضا انه يجب الترتيب بين الفاء والعين واللام و
ليس كذلك ايضا فيما فيه قلب مكاني كان يكون العين مكان الفاء كما ستعرف من شرح قوله وان يك الزائد الخ فانه يأتي
فيه الفاء الخ على حسب ما ثبت بعد التحويل لا على الترتيب المستفاد من هيئة فعل فتعين عدم كون الهيئة مرادا كما
يدل عليه تعبيره بالضمن دون بحروف فتامل اه ويرد على هذا انه اذا لم يكن الهيئة مرادا لا يعلم وجوب ترتيب
الفاء الخ في ميزان نحو ضرب وغيره والترتيب فيه واجب كما هو معلوم اجاب ش م بان ذلك يعلم من ظاهر كلامه
وذلك ان مادة الشيء لا يمكن ذكره في الكلام بلا هيئة كما لا يمكن عكسه فاذا اطلق الشيء مرادا به مجرد مادته
يحكم عليه بان الهيئة الموردة فيه اصلية فيتعين الشوية به فيما لم يعرض مانع وهو هنا القلب المكاني لانه مخالف للاصل
فان قلت انه يعلم منه ان الاصل في كل ميزان فتح الفاء مع اسكان العين قال ش م وهو كذلك من حيث هو لكونه في
غاية الخفة كما هو ظاهر اه فعلم ان الحركة والسكون بحسب الموزون كما يؤخذ من سكوت المصنف عن اثبات الهيئة
حيث لم يذكر شيئا مما يدل على هيئة شيء فافهم فلا سبيل الا الحمل على هيئة الموزون اه ش م {قوله
ن وزن} يطلق الوزن تارة على الميزان كما تقول وزنه فعل وتارة على الموزون كما يقال وزنا فتحرر وتارة
على المعنى المصدري وهو الظاهر هنا كما اشار اليه ص حيث قال من وقت وزنا اه {قوله م بالفاء والعين الخ} هكذا
في النسخ الجديدة وبالفاء فالعين فاللام في النسخ القديمة وهو عين ما في التوضيح من بالترتيب المستفاد من الفاء
ان فقد يرد على هذه النسخة ان الهيئة ليس مرادا في كلام الناظم فكيف قد لعنا به بما يفهم الترتيب وهو

من البهيئة الا ان يقال ان تنبيه على نفس الامر وان لم يكن مراده وهو كذلك لان الترتيب واجب الا فيما فيه قلب مكاني ولم يعتبره الشارح لقلته اه شم { قوله معطاة حال } يقال فيه ما تقدم من ان حال البهيئة في عناية المصنف الا ان يقال ما قيل هناك او يقال ان معطاة حال فهو قيد لا داخل في العناية اه { قوله من حركة الخ } فيه قصور لانه ينبغي ان يزيد في البيان مثلا من اتيان للفاء والعين الخ على وفق ما فيه قلب مكاني الا ان يقال انه لم يعتبره الشارح لقلته كما مر اه شم { قوله وكذلك في قال الخ } وقوله وكذلك في هابع وقوله وكذلك في طال وقوله وكذلك في اضطرب الخ فالحاصل على ما يظهر من كلام الشارح ان اعتبار الحركات انما هو مالي الاصل فيما غير لاجل الابدال كما في اضطرب او لاجل الادغام كما في هب لا لاجل النقل لئلا يرد نحو قلت لان ميزانه قُلت بالضم لا بالفتح بالنظر للاصل والله اعلم اه شم { قوله وضاعف اللام الخ } يعني انه اذا قابلت الحروف الاصول بحروف فعل وبقي منه شيء بان يكون الاصل ما عدا على الثلاثة فضاعف اللام اي كان الحروف الباقي سواء كان في الاسم والفعل اه { قوله كراء جعفر وقاف الخ } ولم نجد فائدة تكرار المثال فانظره

{ قوله وان يك الزائد الخ } يعني انه اذا كان الحرف الزائد من الكلمة الموزونة مثل اصل منها نحو جلبيب فيأتي في الميزان بدله مما اتى بدل مثله الاصل من حروف فعل الامثلة فوزن جلبب فعلل لا فعلب كما يقتضيه ظاهر اطلاق قول الناظم وزائد بلفظه اكتف فهذا البيت استثناء منه فافهم اه { تنبيه } قد فهم من هذا البيت ان نحو جلبب ميزانه فعلل ومن البيت السابق ان نحو جعفر ميزانه فعلل ايضا فكيف علم ان الاول من بديهي والثاني اصلي اجيب بانه لا يعلم بالميزان بل بمجرد لفظ الموزون وذلك لان الرباعي لا يوجد فيه التضعيف في نحو هذا حيث قالوا ان المضاعف من الرباعي ما كان الفاء واللام الاولى من جنس واحد والعين واللام الثانية من جنس واحد وهذا الحد انما هو باستقراء كلام العرب فلم يجدوا المضاعف من الا هكذا او ايضا انه لو كان اصليا للادغم كما في نحو مد فلما تركوا فيه الادغام علم ان له منعا وهو كونه زائدا فعلم انه ثلاثي من بديهي ولكن لا يعلم هل الزائد باء او جيم ام لا فعلم نفس الزائد بالميزان ولا يقال انه ان كان غير الباء زائدة فيتعين ان الزائد الباء لا غير لانه لو كان كذلك لادغم كما ستعرف في باب الادغام اه شم

من باب الادغام اه شيخ {قوله ثم ان كان في الموزون تحويل الخ} من تحويل من مكانه الى مكان هذا هو
القلب المكاني {قوله او حذف} وفي نسخ لبعض الاصول قال شيخ والذي يظهر انه لا يختص بالاصول
قوله لبعض الاصول لعله بناء على انه لا يظهر ثمرة الحذف الا في الاصول فتامل اه {قوله اثبت بمثله}
من اثبت في الميزان بمثل الحالة الحاصلة الآن اه {قوله لانه من الدور} علة لان يقال في ادر افعل
مع كونه جمع دار وعلل به الاحتمال كون لفظ دار نحو قاض فلا يكون مما نحن فيه اه شيخ {قوله واحكم
بتأصيل حروف الخ} من احكم بتأصيل جميع حروف الرباعي الذي صدر من نفس الحرفين بان يوجد
الرباعي بتكرار الحرفين وهما الفاء والعين كما في سمسم فان السين والميم الاخيرتين مثل الاولى من الاولى
والثانية لا زائدتان لانهما مكررتان من الاوليين اه وكان يقيد هنا بان لا يكون اول المكررين صالحا للسقوط بان
يصح في كلامهم محله وفي الحرف الثالث وهو اول المكررين مرادا به المعنى المقصود عند ثبوته واليه اشار
بقوله والخلف في كلملم من ان كان الثالث صالحا للسقوط ففيه خلاف ومقتضاه انه لا خلاف في الاول وفيه
اشارة الى خلاف السيوطي لعل المصنف لم يعتبره كما قال شيخ م {قوله اه يماثل الخ} من ان يكون الحرف المكرر مماثلا
للام الخ سواء كان واحدا او اكثر كما يدل عليه ما بعده اه {قوله او يماثل الفاء مع العين} من مع وجدان اللام دون التكرار
بزنة المثل لان هذا النوع اعني مكرر الفاء والعين معا ما حكم عليه بالتأصيل الا انه لا مع نفس المكرر كما علمت
بلا وعد افانه لام موجود قبل فاصله مرمريس مرمريس ثم كرر الفاء والعين وهما الميم والراء فصار مرمريس اه
شيخ م {قوله غير منفصل باصل} فعلم انه اذا كرر العين بعد ذكر اللام لا يكون ذلك المكرر زائدا للفصل بينهما بالاصل
وقد فهم من قوله غير منفصل باصل انه لا باس بفصل الزائد واليه اشار بقوله او منفصلا بزائد اه {قوله وعقنقل}
مثله عقنقل فكرر القاف وهو العين مع الفصل بالزائد وهو النون اه {قوله وقد اشار الناظم الخ} لما ذكر الزائد من نوع
التكرار وشروطه شرع في بيان ما جميع حروفه اصلية من هذا النوع اعني نوع التكرار فقال وقد اشار الناظم الخ لانه هو
الواقع في كلام الناظم وهو ما كرر فيه الفاء والعين لكن مع وجود اللام قبل كما علمت فعلم انه ما في البيت غير ما
في كلام الشارح وهو كذلك كذا اه {قوله ولم يصح الخ} معلوم من قوله والخلف الخ كما علمت اه {قوله وقال الزجاج الخ}

والظاهر ان الشروط المتقدمة عند غير الزجاج والا فلا يجوز ان يحكم عليهما بالزيادة لانه من تكرار الفاء كما قال
شى با قال ش م يحتمل ان يكون الزجاج قائلا بالاشتراط لكن فى غير هذا الموضع ولا يصح ان يكون هذا انما
تكرر فيه الفاء والعين معا اللازم من ان محل ذلك فيما وجد فيه اللام دون المكرر ولا قائل بان المكرر من فى نحو
لملم زائدتان فافهم اه { قوله فالف مع اكثر } لما فرغ من بيان ما يعرف به الاصل والزائد شرع فى بيان ما
تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال فالف اكثر فالفاء فيه بيانية جواب لشرط محذوف مراد اذا اردت
اه ومعنى البيت ان الالف اذا صحبت اكثر من حرفين الاصليين بان توجد فى كلمة فيها اكثر من اصلين فهى
زائدة بلا ريب سواء كانت فى الآخر ام لا كامثلة الشارح اه { تنبيه } ويشترط ايضا لزيادة الالف
امران الاول ان تكون فى الاسماء المتمكنة والافعال دون الاسماء المبنية والحروف والثانى ان
لا يكون اعجميا كابراهيم واسحق اه من اش قال ش م ان الاول لا يرد هنا اصلا لانه غير قابل التصريف
وكلامه فى القابل له واما الثانى فلعل المصنف لا يراه ويؤيده قوله بغير مين لاستغناء الكلام
عنه لولا هذه الفائدة ولكن لم نجد الحكم فانظره

{ قوله ان لم يفعلا كما هما } الخ من الاذا كان من باب سمسم كما فى الشرح فيرد انه لا حاجة الى هذا التقييد
لتصميم سابقا على تأصيل حروف باب سمسم الخ نجد بجواب اه { قوله وكذا اذا تصدرت الواو } الخ كذا الحكم بالا
على الواو التى تصدرت مطلقا كالياء اذا تصدرت حال كونها قبل اربعة اصول فى غير المضارع وهو اشارة الى
الاعتراض على المصنف بعموم ذكره هذين القيدين بجاريين الاول بان فيه خلاف كما فى اش وغيره فلا بأس
بتركه واما الثانى فلعل الناظم لا يراه او يقال انه لم يتعرض المصنف هنا الا على ما اشترك فيه الواو والياء دون
ما يختص باحدهما وهذا الاخير يكون جوابا عن كلا الاعتراضين لكن فيه بعد فانظر الضافى .

{ قوله وهكذا همز } الخ يحكم عليهما بالزيادة اذا سبقا على ثلاثة احرف محقق اصالتها اه واعترض ص على
هذا البيت من ثلاثة اوجه انظره اجيب عن الاول بان مفهوم العدد فى قوله ثلاثة غير مراد له كما يقع فى اكثر

الواضح

المواضع ص
وعن الثاني بانه يؤخذ من التشبيه المستفاد من قوله وهكذا همز الخ ان الهمزة والميم ان سبقا الخ يحكم عليهما بالزيادة حال كونهما كالواو والياء في عدم كونهما من بكر سمسم وعن الثالث بانه في مفهوم البيت تفصيلا فلا عيب اصلا اه من ش م {قوله وفهم من قوله الخ} وهو كذلك على ماجرى عليه في هذا الكتاب وان كان مخالفا لما جزم به في التسهيل اه اشـ في النسخة الثالثة اه ش م {قوله كذا كل همز آخر الخ} علم منه ان الهمزة المتطرفة لا يحكم عليها بالزيادة الا اذا كانت فاصلة فالشرع باقي الشروط فتأمل اه {قوله اكثر من ثلاثة الخ} بعد الالف الواقع بعد اكثر من حرفين قال في ح ولو كان اكثر من اصليين لكان اجود لان الشرط ان يكون قبلها ثلثة اصول فلو كان احدها زائدا لم يحكم باصالة الهمزة اه فالشرط لم يمكن ان يجاب بان الباء عند الاطلاق كالكامل وهو الحرف الاصلي ولا يخفى ما في هذا الجواب من البعد ولعل المصنف لا يراه والله اعلم فانظر الصافي

قوله والنون في الآخر الخ} ولم يكتف بان يقول والنون كالهمز دون في الآخر لعدم تعينه هل هو كالهمز المذكور في قوله كذا كل همز الخ او في قوله وهكذا همز الخ اه ش ع {قوله باكثر من اصليين كالهمزة} بعدها صريح في انه يشترط في الحروف المسبوقة ان تكون اصلية كما في الهمزة وذلك ما في التسهيل والكافية ان الخ وانس اه {قوله اصالة كفي الخ} بمنع النون الاصالة ايضا فهي زائدة اه {قوله بالسوية} ان يكون الاثنان من الاربعة قبلها والاثنان بعدها لا يكفي وجود حرف واحد قبلها وثلاثة بعدها ولا العكس اه {قوله وكذا لكم زاد النون الخ} فلم يذكر المصنف وكذا لم يذكر همزة المتكلم وياء المضارعة قد يقال انه لم يذكر النون لقلة مواضع زيادتها لان زيادتها في غير ما ذكر في البيت انما هي في فعل واحد اي جمع المتكلم وفي البابين من ابواب الافعال اعني باب انفعل وافعنلل وكذا لم يذكر الهمزة لانها انما هي في فعل واحد مع ان الهمزة في الفعل الثلاثي يمكن ادخالها في قوله وهكذا همز وميم سبقا الخ تدبر وكذا لم يذكر ايضا الياء لانها انما هي في اربعة افعال مع انه يمكن ايضا ادخالها في قوله السابق والياء كذا والواو الخ بخلاف تاء المضارعة لان مواضعها كثيرة لانها ثابتة في ثمانية افعال

من كل مضارع كما لا يخفى فلله اصرح بما في البيت الآتي ولكن انظر لجواب الشافي تبها للثوري

وكذلك ترك المصنف من حروف الزيادة السين يدفع بانه نص عليه فيما مر في قوله والسين والتاء من كمستدع الخ على ما قاله الملوي او يقال انه مأخوذ من قوله الآتي ونحو الاستفعال على ما قال الخضري اهـ في قوله من المضارع الخ بيان للباب ولا يخفى ما فيه من القصور لعدم ذكر الماضي اللهم الا ان يقال انه داخل في نفس افعل وافعلل الخ قوله والتاء في التأنيث الخ وقوله والتاء في التأنيث من عطف الخاص على العام لان التأنيث يوجد بالتاء وغيرها والتاء فافهم فلا اشكال فيه ولكن يشكل على قوله والمضارعة لان وجود المضارعة ليس بسبب التاء وحدها بل بمجموع هيآت المضارع كما هو التحقيق مع ان المضارعة من صفة الكلمة لان معناها كون مضارعا فلا يصح جعل التاء ظرفا فيه اصلا فتأمل الا ان يقال ان المعنى والتاء المعتبرة في المضارعة المسوقة لاجل المضارعة او ان المراد بالمفرد الذي تعلقت به المضارعة او ان المصدر بمعنى الوصف مر في المضارع كذا يقال كله عند قوله والمطاوعة ولا يخفى هذه الاعتراضات اصلا على قوله ونحو الاستفعال الخ كما لا يخفى اهـ في قوله نحو فاتمه الخ ونحو فامرانه اش مع ص اهـ في قوله ونحو الاستفعال الخ واعلم ان الاستفعال كناية عن جميع باب استفعل بناء على اعتبار الطرفين من اطلاق مصدر الميزان مرادا به جميع ما في بابه فشمل في الاستفعال جميع منصرفاته فالمراد بالنحو ما فيه التاء من غير باب استفعل فلا حاجة الى قوله والمطاوعة وفي ان فائدة تخصيص الاستفعال بالذكر الاشارة الى موضع زيادة السين ثم جوابه انه قد مر في قوله وزائد بلفظ اكتفى ان الزائد لا يعتبر في الميزان فعلم ان السين في الاستفعال زائدة كالتاء ولا يخفى انه لا يذهب به اعتراضنا لانه لا حاجة حينئذ ايضا الى ذكر والمطاوعة كما هو فالجواب ان يقال كما قال الشارح ان قوله والمطاوعة من عطف الخاص على العام وفائدته التنصيص مع بيان النوع كما تقول الله خالق كل شيء وهو خالق هذه الموجودات اهـ قال ش م او يقال ان

المراد بالاستفعال

٢/٨

ه/ وينال ان نحو الاستفعال التاء الثالثة من المبدوء بهمزة الوصل وهو باب

الافتعال والانفعال

٤٧٨ / ٦٦٦

المراد بالاستفعال مصدر باب استفعل بناء على التحقيق في معنى الميزان فالمراد بالنحو سائر مصادر فانه من ذلك الباب خاصة فهو من عطف المغاير اه {قوله وهي التفعل ع} اشار به الى ان المراد بالمطاوعة ما تعلق به المطاوعة او بمعنى المطاوع كما هو من الاوجه المذكورة فلا حاجة الى ما قيل من ان في كلام الشارح تقدير مضاف اي دال المطاوعة حتى يصح المعنى {قوله ومقصر فاته ع} لا حاجة اليه على ما جرى عليه اصطلاح الصرفيين كما مر فالشارح على التحقيق كما علمت آنفا اه كذا يقال عند قوله في الاستفعال وبابه اه {قوله في الاشارة المشهورة ع} المتبادر ان المشهورة صفة للاشارة فانظر فائدته ويحتمل ان يكون خبر القول اي الامر فالمعنى في الامر في الاشارة مشهورة في كونها زائدة تقيد رد على ما في التوضيح كما نقله الشارح ويحتمل لما قرر فانظره اه {قوله فالرف الاوضح ع} بجار باء في كون كل منهما كلمة مستقلة فلا فلا اعتراض اه شرع {قوله وقال ايضا ع} بيان للحكم في نفس الامر لا بقيد ما قبله اه {قوله وامنع زيادة ع} اي لا يجوز الحكم بالزيادة فيما خلا عن القيود المتقدمة من الاداة بل يحكم على الحرف بالاصالة فاشار به الى ان الناظم لم يذكر قيدا في جميع مواضع الزيادة كما قال بل ما هو كذلك كما عرفت اه

خاتمة

ثم اعلم ان اوزان الاسماء المتفق عليها تسعة عشر وزنا واذا راعيت المختلف فيه فعل وفعلل فواحد وعشرون واذا راعيت ما ورد في قراءة ابي السمال فاثنان وعشرون واما اوزان الفعل فثلاثة بل اربعة والرباعي المجرد ولم يجزم به الناظم فان راعيت المختلف فيه فيزيد اثنان وهما مجهول الثلاثي ومجهول الرباعي وهذا كله اوزان المجردات واما اوزان المزيدات فلم يذكره الناظم لكثرتها فانها ان نظرت على طريقة الزيادة التي ذكرها هنا على اعتبار مواضعها وحروفها فتبلغ في الاسماء ثمانية مائة وست وتسعين وزنا بالقول العقلي والموجود منها ثلاثمائة تقريبا واما اوزان الافعال فستة وخمسون واما الثلاثي المزيد فيه فثلاثة عشر والواحد منها مقتضب وهو (افعنلل) والبواقي قياسية والرباعي المزيد فيه ثلاثة الاول (تفعلل) والمخوص من الثلاثي المزيد فيه احدى عشر وزنا وهي مع مثال الموزون هذه ع

(تفعلل تجلبب) (تفوعل تجورب) (تفيعل تفيهق) (تفعول ترهوك) (تفعلي تسلقى)

(تمفعل تمسكن) (تفعنل تقلنس) (تفعلت تعفرت) (تفهعل ترهشق) (١١

(تفيعل تشيطن) لم يجد احاد عثر الي الآن فانظره الثاني (افعنلل احرنجم) والملحق من الثلاثي
المزيد فيه سبعة وهي هذه (افعنلل اقعنسس) افعنلى اسلنقى) افونعل احونصل
(افعنلأ احبنطأ) افنعل اجلمس) افعنلس اعلنكس) افعولل اعثوجج)
ولم نعلم وجه كونه ملحقا به لعدم النون والاظهر ان يجعل بابا مستقلا لا ملحقا بل هو باب
من الثلاثي المزيد فيه اه والثالث (افعلل اقشعر) والملحق من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة وهي هذه
(افعال اطمأن) افوعل اكوهد) افمعل اسلهم) ولكن الملحق بفعلل من الثلاثي المزيد
فيه عشرون وزنا وهي هذه (فعلل جلبب) فوعل جورب) فيعل بيقر) فعول
هرول) فعيل شريف) فعلى سلقى) فعلس قلنس) سفعل سنبس)
(فنعل قلنس) عفعل زهزق) هفعل هلقم) لهعل رهمس) تفعل
ترمس) فعتل كلتب) فعمل جلمت) فعلم غلسم) فنعل سنبل)
فمعل زملق) فعلن قطرن) فعيل برئل) هذه الاخير هو ما زاده الرضي اه
والله اعلم بالصواب * فصل في زيادة همزة الوصل والیه المرجع والمآب
واعلم ان التصريف هو التغيير المذكور قبل فالمقصود بالذات انما هو من باب الابدال واما المذكور
الي الآن فما لابد لي من بيان معرفته وغيره من الزيادة فلما كان من الزيادة في اوله ساكنين
همزة الوصل احتاج الي ذكره هنا لكن افردها بالفصل لما فيها من احكام مستقلة اه شرح في قوله
واليه اشارة من الي تعريفها فكونها موجودة في الابتداء ماخوذة من قوله لا يثبت الا في و
كونها سابقة مؤخوذ من قوله للوصل لان معناه الوصل اي التوصل الي النطق بالساكن ولكونه
النطق به متعذرا او متعسرا على الخلاف فيه وذلك لا يوجد الا في الاول فعلم ان هذه الهمزة
لا تكون الا سابقة او شرح قوله يتوصل بها الي النطق بالساكن لكون النطق به ~~متعذرا~~
~~او متعسرا على الخلاف فيه وذلك~~ في الاول وهذه العبارة اولى من قوله بعضهم
الي الابتداء

الى الابتداء بالساكن فان فيه ما لا يخفى الا اذا كان اه {قوله ونقل لسقوطها الخ} وهو على تجويز المؤلف القياسية
كما في من اه {قوله ولا يكون في المضارع الخ} توطئة لما بعده تقدم ما لا يأتي فيه هذه الهمزة اصلا فهو المضارع
ثم الاقل وهو الحرف لانه لا تأتي فيه الا في فرد واحد وهو ال ثم الاسم لانه لا تأتي فيه الا في الاسماء المحفوظة المحصورة
والمصادر الآتية ثم الفعل ففصله بقوله ولا في ماض ثلاثي الخ ولا تأتي في ماض ثلاثي اصلا بل تأتي في
امره كما سيأتي قوله ولا في رباعي الخ ولا تأتي في شيء من الرباعي لا في الماضي ولا في الامر ولا في المصدر وهو
كذلك قوله بل في الخماسي والسداسي الخ في كل من الماضي والامر والمصدر منهما كما سيجيء اه {قوله وهو لفعل
ماض الخ} اعترض بان ظاهره يقتضي ان الهمزة ثابتة في كل فعل مبني على اكثر من اربعة وليس كذلك بدليل وجود
تفعل مثلا اجيب بان المقصود بهذا البيت بيان ان الهمزة مختصة بهذا الابعد وعن هذا فاللام في قوله
لفعل للاختصاص والى ذلك اشار الشارح بقوله وهمز الوصل مختص الخ كما قال ش باه {قوله من
الفعل الخ} والمتصرفين من ذلك الفعل لا بعض المشتقين منه فلا حاجة الى ان يقال انه لا يجري الا على مذهب
الكوفيين اه ش باه {قوله همز الفعل الخ} بيان لام احتراز عن الامر الذي ليس بفعل وان كان من ثلاثي نحو نزال ودراك
اه ش باه فان قلت كيف يعلم هذا من المتن قال ش م ان المعنى ان الهمزة لا تأتي في الامر الا في امر الثلاثي لانه
يتعلق به شيء من التصريف لكونه اسما مبنيا فلا ينصرف ما هنا اليه اصلا ومع ان كلام الناظم في الفعل فلا يدخل
فيه الاسم فتأمل اه {قوله وفي اسم است الخ} اعلم ان الكلمة التي فيها همزة الوصل اذا اردت التلفظ
بها كقولك استخرج فان حكيت مع الهمزة لم يحذفوها لانها مع الهمزة كلمة برأسها وان حكيت بغير الهمزة
فلا بد من ذكر الهمزة فيكون الحكاية حكاية ما يصح فيه الهمزة الا لفظ ال فانه لا يجوز فيه الحكاية بغير الهمزة فعلم
ان ما في كلام الناظم على الحكاية بغير الهمزة بدليل اسقاط الهمزة في كلها او يحمل على ضرورة النظم اه ش ع
مع زيادة اه {قوله لاستثقالهم تعاقب الخ} ولا من حيث ان الواو حرف ثقيل ولا من حيث ان ما آخره واو
غير موجود في كلام العرب لان ذلك المنع انما هو فيما كان ما قبلها مضموما وليس كذلك هنا لانه كدلو
فافهم اه ش م {قوله لتكسيره على اسماء الخ} ولو كان اصله وسم لكان جمعه على وزن افعال اوسام

كذا قوله وتصغيره على سميّ اي لو كان الاصل كذا لكان تصغيره على وسيم اه {قوله وان كان تاما الخ} مبالغة لقوله زيدت الهمزة ومعنى قوله وان كان تاما الخ اي لم يحذف منه شئ حتى يجتلب همزة الوصل عوضا عن نظائره لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها الى الراء ثم حذفها فيقال الم فجعلت همزة الوصل عوضا عما كان الهمزة التي تحذف وفي بعض الاعيان اه مح خ ا {قوله وتأنيث ح} اي تأنيث من حالة تأنيث مما ذكر فانه يروى قوله وتأنيث بالجر عطفا على ما قبله والرفع مبتدأ وخبره تبع وعلى الثاني جرى الشارح وهو الاظهر من جهة المعنى كما هو ظاهر اه {قوله وكذا في تثنيتها جمعها} ولم يذكره الناظم لوضوحه وصرح بالتأنيث التأنيث لكون المؤنث مخالفا لحكم المذكر في مواضع كثيرة كذا افاد ش م وفيه نظر فانظره

{قوله غير اثنين} لان المثنى لا يجمع كما هو واضح اه {قوله لا جمعها} اي ليست الهمزة في جمعها للوصل اه {قوله وايمن} وفي خ و بجره انه عطف على اسم است ح لفظه مخفوض لكنه رفع على الحكاية للزومه الابتداء فلا يجر ولا ينصب فعلى هذا ان ما وجد في كثير من النسخ بالجر والرفع غير صحيح الا ان يوجه انه بلا اعتبار رهينة الحكاية بل هو حكاية اللفظ من حيث هو هو اه {قوله المعرفة والموصولة ح} فقول الشارح في اول الباب ولا في حرف غير ال المعرفة فيه قصور الا ان يقال انه اقتصر على الاصل اه ويشكل على ادخال الموصولة في جملة الحروف مع انها اسم كما فعل الشراح الا ان يقال انه لكونها في صورة الحرف كان الحرف اه {قوله وكذا همزة ايمن} فاقتصار الشارح على همزة ال فيما فيه ضمير بدل انما هو نظرا الى ظاهر النظم لان همزة ال هو الاقرب فالظاهر عود ضمير يبدل اليهما ولم يذكر المصنف ما يشمل كلا من همزة ال وايمن لان سبب هذا الابدال هو اجتماع الهمزتين ولا يأتي ذلك في بعض لغات ايمن لانعدام الهمزة فيه انظر خ ا {قوله ولا يجوز ان تحققها ح} اي لا يجوز ابقاء الهمزة همزة لان همزة الوصل {قوله لئلا يلتبس ح} لئلا يلتبس الاستفهام بما هو غير استفهام لان كلا من الهمزتين مفتوحة اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه

{الابدال} واعلم ان معنى الابدال في الاصطلاح هو جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا

مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير في الوضع الا ان القلب خاص بحروف العلة والهمزة والابدال عام و
اما التعويض فخالف لهما لانه على ما في اصح انما يكون في غير موضع المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن و
يكون عن حرف كالمثالين وعن حركة كسين اسطاع يسطيع ان ح ومقتضى عبارة المصرح ان التعويض قد
يكون في موضع المعوض عنه ايضا فيكون اعم من الابدال والقلب لا مباينا لهما واما الاعلال على ما نص
تغيير الكلمة عن اصلها وضعها لغرض غير اختلاف في المعاني كالالحاق والتخلص من التكونين وينحصر هذا في
ستة اشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها انواع تحت الاعلال وفي الشافية وشرح
الغزي ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف او قلب او اسكان للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا اه من ح
من هنا ومن اذن ابدال التصريف اه {قوله احرف الابدال الخ} اي الاحرف تجعل بدلا عن غيرها كما اشار اليه الشارح واما
المبدل عنه فلم يذكر عند ذكر كل من المبدلات اه {قوله ابدالا شائعا الخ} اي قياسا يطرد اليه في التصريف {قوله لغير
ادغام} احتراز عن الابدال لاجل الادغام لانه وان كان شائعا لكنه جار في جميع الحروف الا الالف اللينة كما في ح
ولم يذكره الشارح في المحترز نظرا الى انه معلوم من بابه اه {قوله فابدل الهمزة الخ} تفصيل لما قبل لكنه قدم في
الذكر الهمزة مع ان الاحق بالابدال من الهمزة هو الواو والياء فالمناسب تقديم احدهما فانظره

{قوله آخرا اثر الخ} حال من واو وياء اي ابدل الواو والياء همزة اذا وقعتا في الآخر بعد الف زائدة اه ثم ان في هذا
القلب خلافا فعند حذاق الصرفيين قلبت الواو او الياء القائم قلبت همزة وقيل بالقلب همزة في اول الامر كما في ح اه
{قوله وفي فاعل ما اعل الخ} اي تبدل الواو والياء ايضا همزة من اسم فاعل الفعل الثلاثي الذي اعل عينه
ثم ان في هذا الابدال ايضا خلافا فقال حذاق الصرفيين بالواسطة اي ابدلت الواو او الياء الفا ولا الفا كما في
فعله ثم الالف همزة او حركت فصارت همزة وقيل بالمباشرة اي ابدلت في اول الامر همزة هذا هو المتبادر من البيت
وجار اليه العلامة ابن عقيل اه من ح ثم ان الحمل على فعله شرط في كلا المذهبين كما يظهر من الحواشي الا انه عليه
المذهب الثاني في مطلق الاعلال فقط فتأمل اه {تنبيه} افهم قوله وفي فاعل انه لا يوجد الا في

الثلاثي وهو كذا كذا في الحواشي اه ش م {قوله والمزيد ع} يعني انه تبدل الهمزة ايضا عن المدة الزائدة الثالثة في اسم مفرد عند جمعه على وزن منتهى الجموع لكنه لا يوجد هذه الصورة الا في وزن فعائل من اوزانه فتامله {قوله والقياس بالواو ع} لان اصلهما مصوبة ومقورة بالواو اه {قوله وكذا اسالة ومسائل ع} فرق بكذا الاختلاف النوع لانهما اصليتا الياء فهما من السيل والعيش اه {قوله كذا اول نايف لينين ع} يعني انه اذا احاطت اللينان مدة مفاعل بان يكون احدهما قبلها والاخرى بعدها فتبدل الثانية منهما همزة كنيائف جمع نيف فظهر انه لا يختص هنا هيئة مفاعل دون غيره من اوزان منتهى الجموع بل المراد هنا ما يشاكل وزنه مفاعل اعني ما يعتبر في باب ما لا ينصرف اه {قوله لينين} والمراد باللين هنا ما يشمل المتحرك كما يدل عليه تمثيله بنيف كما هو احد القولين فيه كما علمت من باب الترخيم اه {قوله سواء كانت ع} يعلم من ظاهره انه لا يوجد في الالف وهو كذلك لان الالف لا تجتمع مع الاخرى كما هو واضح اه {قوله نحو صائد ع} اصل صائد صايد لانه من الصيد والواو من صوائد منقلبة عن الف صائد كضارب وضوارب فوزنه فواعل اه {قوله وكذا سيائد ع} فرق بكذا العلة لكون صائد وصوائد لان اصل سيائد سياود بالواو فوزنه فياعل لان اصل مفرده سيود على وزن فيعل كان من الخطيئة فاصله ساد يسود اه {قوله بخلاف نحو طوال وبيس ع} انظر اش في الشبه الاول مع ص اه {قوله وافتح وردع} في قوة الاستدراك على البيتين السابقين يعني ان الهمزتين الثانيتين المنقلبتين تبقيان على حالهما ان كانتا في صحيح اللام فان كانتا في معتل اللام فاما ان يكون اللام همزة او ياء اصلية او ياء منقلبة عن واو او واوا ظاهرة ويجب في الصور الثلاث الاول فتح الهمزة المنقلبة على وفق ما مر ورد ياء ثم قلبها ياء قلبا ثانيا واليه اشار بقوله وافتح ورد الهمز يا فيما اعل لاما ويجب في الصورة الاخيرة قلبها واوا مع ابقاء الفتح المستفاد من قوله وافتح والى ذلك اشار بقوله وفي نحو هراوة جعل واوا اي فيما كانت اللام واوا ظاهرة جعل الهمزة ثم قلبت واوا اه {قوله الهمزة العارضة} اخذه من قوله ورد الهمز فال فيه للعهد الذكري اي الهمزة الثابتة في البيتين المتقدمين اه {قوله في الجمع المتكلم ع} شامل لما في البيتين السابقين كما علمت اه {قوله وكانت لام الواحد همزة نحو ع} فعلم ان المراد بالمعل في المتن ما يشمل ما آخره همزة كما هو احد القولين في معنى المعل

المعلل كما في الحواشي اهـ {قوله يجب فيها اعلالان} اي يجب في كل منهما هذان الاعلالان فلا اشكال بانه يجب في بعض الامثلة اكثر من علالين كما تعرف اهـ ش م {قوله على حد صحائف} اي على ما مر في قوله والمد زيد ثالثا الخ اهـ {قوله لما سيأتي من ان الهمزة الخ} اي في قوله ما لم يكن لفظا اتم فذاك ياء مطلقا جا اهـ {قوله ثم قلبت كسرة الاولى الخ} اي عملا بقوله وافتح ورد اهـ {قوله والهمزة تشبه الالف} انظر ص اهـ {قوله فاجتمع شبه ثلاث الخ} مراده انه لما اجتمع الالفان مع همزة واحدة فكانه اجتمع ثلاث الفات اهـ {تنبيه} لا يخفى ان هذين الموضعين مما يبدل فيه الواو والياء لا الهمزة فذكرهما هنا استطرادي من جهة ذكر بقية ابدال الهمزة اهـ {قوله وهمزا اول الواوين الخ} هذا هو الموضع الآخر من مواضع بدل الهمزة يعني انه اذا اجتمع الواوان في اول الكلمة يبدل اولهما همزة بشرط ان يكون الثانية غير مدة عارضة فيندرج فيه اربع صور اهـ ش والى هذا الشرط اشار بقوله في بدء غير الخ اي في اول ما ليس كقولك ووفي الاشذ في كونه مدة عارضة اهـ واعترض اش على المصنف من ثلاثة اوجه الاول ان قوله شبه ووفي الاشذ يوهم ان الشرط كونها غير منقلبة عن الف فاعل ونقض عليه الشارح وليس كذلك لان الشرط كونها غير مدة عارضة كما في خ اهـ والثاني انه يوهم ايضا ان المستثنى ممتنع الابدال وليس كذلك لان الصور الاربعة يجوز فيها الابدال اهـ والثالث ان كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه اهـ اجيب عن الاول بان معنى قوله في بدء غير شبه الخ اي في اول غير ما ثانيه مدة عارضة لانه غير منقلبة عن الف فاعل خاصة وانما خصه بالذكر لعله لكثرته فلهذا قال الشارح نظرا للظاهر النظم غير منقلبة عن الف فاعل اهـ ش م وعن الثاني بما في ص فانظره اهـ واما الثالث فلا حاجة الى جوابه فتأمل اهـ {قوله اذا اجتمعتا الخ} وفهم من ذكر الاجتماع عدم الفصل بينهما ففهم منه مع قوله والاولى مصدرة انه لا بد ان تكونا في اول الكلمة وهو كذلك كما في الحواشي اهـ ش م {قوله وكذا اولى اشتي الخ} فرقه بكذا الاختلاف النوع لان الواو الثانية فيه مدة اصلية بخلاف الاولى اعني اواصل لانها فيه ليست مدة اصلا اهـ {قوله وحد الابدال ثانيه الخ} لما انهى الكلام في كون الهمزة بدلا شرع في بيان كونه بدلا من الالف والواو والياء بدلا فقال

وهذا ابدال ح يعرف انه اذا اجتمع فى كلمة واحدة همزتان ثانيهما ساكنة والاولى متحركة تبدل الثانية
حرف مد من جنس حركة الاولى اه وقد يقال انه لا يعلم من البيت وجوب اجتماع الهمزتين وعدم
الفصل بينهما الا ان يقال انه يؤخذ من ظاهر التمثيل بآمن ح ومن ظاهر قوله الآتي وائتمن ونحوه
ح اه ش م ولا يخفى انه لا يعلم ايضا كونهما فى اول الكلمة وهو كذلك على ما يظهر ولكن يعلم من قوله
من كلمة انه يشترط كونهما فى كلمة واحدة وهو كذلك ايضا كما فى ح اه ثم اعلم ان الصور العقلية فى اجتماع الهمزتين
اربعة الاولى كونهما ساكنين وهذا متعذر والثانية كونهما متحركتين وسيأتى فى الابيات بعده والثالثة كون الاولى
ساكنة والثانية متحركة واليه اشار بقوله فذاك ياء مطلقا ح كما ستعرف والرابع عكسه وهو المعنى بهذا
البيت اه {تنبيه} افهم قوله وأؤمن انه يجوز رد المدة المنقلبة همزة اذا عرض عارض اه ح اه
{قوله لان الهمزتين لستا ح} لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة اه {قوله ان يفتح اثر ضم ح} شروع فى بيان
كون الهمزتين معا متحركتين فبيان ذلك انه اذا كان الثانى مفتوحا يأتى فيه ثلاث صور وهو كون الاول
مفتوحا ومكسورا ومضموما ففى الاول والثالث تقلب واوا واليه اشار بقوله ان يفتح اثر ضم
او فتح قلب ح واوا وفى الثانى تقلب ياء واليه اشار بقوله وياء اثر ح وكذا ان كان الثانى مكسورا
او مضموما يأتى فى كل منهما ايضا ثلاث صور ففى الاول منهما تقلب ياء مطلقا اى اى ما كان حركة
الاول وهو المعنى بقوله ذو الكسر مطلقا ح وفى الثانى تقلب واوا كذلك اى مطلقا كما يستفاد من سكوته حيث
قال وما يضم واوا اجعل المضموم اجعله واوا قال ش م ان سكوته عن ذكر الاطلاق فى قوله وما يضم
مع تصريحه فيما قبله فى نحو المفتوح اه {قوله كما يبنى من ام ح} اى كما يبنى من لفظ ام على وزن اصبع
بكسر الهمزة وفتح الباء اه {قوله وهذا الذى ذكره ح} اى المذكور فى البيتين فقوله ما لم يكن لفظا ح
تقييد لحكم المذكور فى قوله ان يفتح ح وقوله ذو الكسر ح وقد يقال انه لا حاجة الى جعله قيدا الا لقوله قلب
واوا ولقوله وما يضم ح لان غير هذين الموضعين يجعل فيه الياء وان لم يكن لفظا اتم الا ان يقال ان هذين
الموضعين وان جعل فيهما ياء لكن يختلف وجه القلب كما هو ظاهر اه ش ع {قوله فذاك ياء مطلقا ح}

قال اي انثم اللفظ جاء باء تقلب ياء مطلقا سواء كان بعد فتح او ضم او كسر او سكون فظهر حكم كون اولى الهمزتين ساكنة والثانية متحركة من الصور الثلاث المارة اه قوله واوءم ونحوه ان نحو اوءم مما اجتمع فيه الهمزتان اوليهما همزة مضارعة اقيسه في ثانيه الوجهان القلب على وفق ما مر وابقائها بلا قلب اه قال ثم ان الظاهر ان هذا القول استثناء من جميع ما ذكر اعني من قوله وهذا الابدال الى هنا من جميع ما ذكر من وجوبه في غير نحو اوءم فانه ليس بواجب بل جواز الوجهين كما علمت ويدل على قول الخضري فانظره في حاشية قوله وجهان الخ ولكن ينافيه ما سلفه عند قوله وهذا الابدال في حاشية قوله ابدل الثانية لنا فانظر الجواب

قوله مما اجتمع فيه الخ واشار بقوله متحركتان ان قول المصنف واوءم الخ مستثنى من قوله ان يفتح اثر ضم الخ لا من قوله وهذا الابدال الخ فهو مخالف لما قررناه اخذا من كلام الخضري في حاشية قوله وجهان وقد كتبنا ان بين كلاميه منافاة وقد يجاب عن الشارح بانه نظر الى ظاهر النظم حيث ما في البيت متحركة ولكن انظر تحقيق الحكم

قوله تشبيها الهمزة المتكلم الخ تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام بجامع الدلالة على معنى زائد على اصل معنى الكلمة كما في ص وهمزة الاستفهام لا تنفك من الكلمة المدخول عليها اه قوله وياء اقلب الخ اقلب الالف الثانية لكسرة او لياء التصغير باء اذا عرض قبل الالف كسرة او ياء التصغير تقلب تلك الالف باء اه قوله بواو ذا افعل الخ ذا الاعلال وهو القلب ياء بواو اقلب الواو باء ان كانت في الآخر او قبل تاء التانيث او قبل زيادتي فعلان لانهما في قوة الانفصال فكانه قال في آخر حقيقة او حكما ثم ان هذا الحكم مع بقاء الشرط المفهوم في الالف وهو ان تلو الكسرة او ياء التصغير فقول الشارح

اذا كان بعد كسرة فيه قصور حيث لم يذكر او بعد ياء التصغير الا ان يقال ان علة القلب بعد ياء التصغير انما
هو اجتماع الواو والياء مع سبق احدهما بالسكون كما فى اش وغيره وذلك القلب لا يختص بالآخر لا بالمنفى
ولا بالحكمى كما سيعرف من محله ان شاء الله تعالى اه ش ع {قوله او زيادة فعلان} بس هذه الهيئة المخصوصة
مراده الا ان الواو لا تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها لان انكسار ما قبل العلامة شرط كما
اتضح فالاسكان فى البيت انما هو للوزن تأمل اه {قوله وذا ايضا} فهم من تغيير العبارة انه
نوع مستقل وهو كذلك كما هو ظاهر اه {قوله رأى النحويون} اى المفسرون فى علم العربية اه ش با
{قوله يعنى قلب الواو ياء بعد الكسرة} ولا يأتى هنا القلب بعد ياء التصغير لان هذا الكلام فى قلب العين
وياء التصغير لا توجد الا بعد العين كما علمت من بابه اه {قوله فى مصدر للمعتل} وجملة شروط القلب هنا
اربعة كما فى الشرح وهى للمصدرية وكسر ما قبلها واعلال الفعل وان يكون بعدها الف وهذا الاخير هو
المعنى بقوله والفعل منه صحيح اى وزن فِعَل من مصدر هذا الفعل صحيح غالبا لعدم الالف قال ش م
ومقتضاه ان ما خلا من الالف من المصدر المعتل العين مع انكسار ما قبلها لم يوجد الا فى هذا الوزن
اى وزن فِعَل ومن المعلوم ان المصدر المعتل العين مع خلوه عن هذا الالف لا يوجد الا فى الثلاثى
فتأمل اه {قوله المعتل عينا} اى المتغير فهو مطاوع اعل فلا يرد ما فيه ع اه ش با اه {قوله اذا كان
بعدها} مأخوذ من قوله والفعل منه كما علمت اه {قوله اى من الفعل} الاولى ان يقول اى من
مصدر الفعل مع جعل من للتبعيض كما هو ظاهر وجهه اه {قوله وقل الاعلال} قال ش م والظاهر
انه شاذ كما يؤخذ من استقرائه اه {قوله فيما للناس} والاصل للموافق للغالب قوام اه {قوله وجمع
ذى عين} اى اذا كان الاسم المفرد معلا عينه او ساكنا يحكم فى جمعه بهذا الاعلال المذكور اى قلب
الواو ياء بعد الكسرة مع كونها قبل الالف فعلم منه ان فِعَلة وفِعَلا صحيحان فقوله وصححوا فعلة
بيان لتفصيل الحكم فى المفهوم حيث جاز الوجهان فى فِعَل ويمكن ان يقال ان معنى قوله
بهذا الاعلال اى القلب بعد الكسرة فشرط كونها قبل الالف معلوم من قوله وصححوا فعلة

لان علم ان الف

ان علة كونه صحيحا عدم الالف قبلها اه ثم ان الجمع في هذا البيت سواء فيه جمع المفرد وغيره كما يعلم من تمثيل
الشارح بماجد وصحح في شرح قوله وصححوا فعلة الخ اه {قوله على ثلاثة اقسام الخ} ان جمع الذي اعل عينه
وسكن لا يوجد الا على ثلثة اقسام الخ اي ان كان من الثلاثي والا فلا ينحصر في هذه الثلاثة كما في الاشموني وغيره
ذلك من قوله وصححوا فعلة الخ حيث اقتصر في بيان الخارج على ما هو من الثلاثي وهو فعلة وفعل كذا افاد
ش م اه {قوله لكونها قبل الالف الخ} وبعد الكسرة ولم يذكره لوجوده في كل من الثلاثة بخلاف الالف مع
كونها بعد الكسرة موضوع المسئلة على كلا الوجهين في قوله بذا الاعلال كما علمت بخلاف الالف انه ش م في قوله
حكمه الخ انظر من اه {قوله حيث عين الخ} تعميم لما قبله ولم نجد فائدته فانظره
قوله وشذ حاج وصوح الخ قد يقال انه ينافيه قوله السابق وجهان جائزان فارش م وليس بشيء لان هذا الكلام
مرتب على مقتضى عبارة الاوضح اه واما المصنف فلعله تابع لما في الاوضح فلا اعتراض اه {قوله
نظيره كالاعلال الخ} للاعلال المذكور وهذا الاثر هو ما زاده في التسهيل كما في الاش وغيره وبه فلا ذلك من
ظاهر الانفصال اعني ان معنى قوله وجمع ذي عين اعل ... مع صحة الام ... فتأمل اه ويمكن
بيان انه احد مذهبيه ولو وجد الحكم كلا لم يوجد الفائدة لقوله السابق حيث عين كما لا يخفى اه {قوله
الواو لاما الخ} يعني انه تبدل الياء ايضا من الواو اذا كانت الواو لاما بعد فتح رابعة فصاعدا او يأخذ الاخير من
تقييد المثال ... كونها كالمعطيان الخ في كونها رابعة فصاعدا فان قلت انه لا يعلم من تقييد المثال الا كونها
رابعة قال ش م يدفع بانه يجري التعميم المستفاد من قوله كالمعطيان على اصل اسماء العدد وهو ان ينقص
المستفاد انه لا يجوز النقص عن كونها رابعة سواء صعد ام لا اه تنبيه قد علم من البيت ان قلب الواو
هنا انما هو بعد الفتح فقول الغزي ان يكن واوا اذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما قلبت الواو
ياء ... كذا قاله ش م يدفع بان القلب هنا اي بعد الفتحة بالحمل على ما انكسر ما قبلها كما تعرف من كلام الشارح
قول الغزي شامل للمحمول والمحمول عليه معا وكلام المصنف في المحمول فقط اما المحمول عليه فقد مر في قوله بواو ذا
افعلا في اخر فتأمل اه قوله وهو انكسار ما قبل الواو كما مر في قوله بواو ذا افعلا الخ اه قوله ووجب

٤٧٢ ٤٨٧

ابدال واوى تروع فى ابدال الواو عن غير غيرها فابدالها عن الالف فى موضع واحد وهو ان يعرض قبل الالف ضمة اه قوله ويا كموقن ح يعنى تبدل ياء نحو موقن واوا فاصله ميقن اه قوله وبكسر المضموم ح ولما كان جمعية خارجا من الشرط الداخل فى قوله كموقن وكان فى هذا الخارج حكم مستقل اشار اليه بقوله وبكسر المضموم ح يعنى قد علم انه يشترط فيما مر ان يكون الاسم غير جمع فان كان جمعا لا تبدل ولكن يقلب ضم ما قبلها كسرا كما يقال هيم فى جمع اهيم اصله هُيم بضم فسكون فكسرت فصار هِيم قوله مما هو على افعل ح بيان لاهيم بناء على ان المراد باهيم الافراد الذى تعلق بها حكم لا خصوص لفظ كما مر نظيره فى كلام غير مرة اه قوله وواوا اثر الضم ح انظر خ اه هذا هو الموضع الثانى من ابدال الواو ومعنى البيت انه ابدل الياء واوا اذا كانت لام الفعل ان كانت الكلمة فعلا او كانت قبل تاء التانيث او قبل زيادة فعلان ان كانت اسما وكل ذلك اذا كان ما قبلها مضموما فعلم انه زيادة فعلان لا يوجد هنا الا فى فعلان بضم الفاء اه واشترط فى الاسم كونها قبل تاء التانيث او زيادتى فعلان لانه لا يلزم بقاء الاسم اخره واو مضموم ما قبلها كما فى الحواشى اه قوله المتحركة معلوم من قوله الفي لام فعل اه قوله بنيت الكلمة ح فلا يكفى كون التاء للوحدة او كونها فارقة لانها حينئذ فى غاية الانفصال انظر خ ويعلم هذا الشرط من البيت بتقييد المثال كما يعلم من خ بكونها كتاء بان من رمى ح اه وفى خ ايضا ويأخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيده قول المكودى كذا اذا كسبعان صيره اه قال ش م وان كان الامر كذلك لكن لا يظهر وجه دالخارج فتأمل اه قوله كتاء بان ح اى خ اه قوله كذا اذا كسبعان ح كذلك تقلب الياء المذكورة اذا صير البانى مبانيا من رمى مثل سبعان يعنى قبل زيادة فعلان كما عرفت اه قوله وان تكن عينا ح اى ان كانت الياء المذكورة مضموما ما قبلها عينا الوصف على وزن فعلى فيجوز فيها الوجهان اى ابدالها واوا بحمل على ما علم من المقام وابقائها على حالها لكن يجب على الاخير قلب الضمة قبلها كسرة للمناسبة كما فى الشارح اه قوله كذا قال الناظم وابنه ح اى هذا الفعل لسيبويه والنحويين فلعل هذا امذهبهما مما الذى لغيرهما فلا يرد ما فى خ كما استفيد من ش با وم اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

فصل ولقائل ان يقول انه لا حاجة الى ذكر الفصل هنا لانه من مواضع ابدال الواو قال

ش م ابقى

قوله وان تكن عينا خ هذا البيت مستثنى من قوله ويا كموقن لان المراد به اليا الساكنة المضموم ما قبلها الا على وزن فعلى اسما واجب الابدال كطوبى فعلى هذا التقرير لا يتجه الاشكال بعدم تعرضه صورة واجب الابدال اه

ش م انه في ذكر الفصل غرضان احدهما ان ابدال الواو في جميع ما ذكر انما هو لوقوعها بعد الضمة كما علمت وليس كذلك هنا كما تعرف وثانيهما ان هنا حكما آخر كما تعرف من قوله بالعكس جاء اه { قوله من لام فعلى الخ } يعني انه تبدل الواو من الياء الواقعة لاما لاسم على وزن فعلى اه ابن عقيل { قوله غالبا الخ } متعلق بقوله جاء البدل لا بابيه السابق لئلا يكون تكرارا لكن قد يقال انه لا فائدة في اتيان قوله جاء البدل للاستغناء عنه كما لا يخفى قال ش م انه في ذكره فائدة وهي الرد على ما جرى عليه في التسهيل وفي بعض تصانيفه اه اشم في التنبيه اه ثم ان غير الغالب هنا شاذ كما يشير اليه قول الشارح وظاهره المنع اه وقد فهم من البيت ان فعلى وصفا ليس فيه ابدال الواو وهو كذلك كما في خ وغيره اه { قوله اسما لا صفة } رد على ما جرى عليه في التسهيل وبعض تصانيفه كما مر او يقال انه اشارة الى ان المراد بالاسم في المتن هو مقابل الوصف لا مقابل الفعل كما هو واضح من البيت حيث قال فعلى لانه ليس في الفعل شيء من وزن فعلى اه { قوله بالعكس جاء لام الخ } اي بعكس الحكم المذكور اي بقلب الواو ياء جاء لام وصف على وزن فُعلى وفهم منه انه ان كان فُعلى اسما لا تبدل الواو فيه ياء وهو كذلك كما في الشارح اه { قوله وكون قصوى الخ } اي لا يخفى كون لفظ قصوى نادرا لانه وصف على فعلى ولم تقلب فيه الواو ياء فهذا المصراع الثاني في منزلة قوله غالبا فتأمله ولكن انما اتى العبارة على هذا الاسلوب اشارة خفية الى رد من ذهب اليه ان هذا القلب انما هو في الاسم دون الصفة اه اشم في التنبيه اه ش م { قوله اي شاذ اي على القياس } اي وان كان مقيسا في الاستعمال اي كثيرا فيه اه { قوله عند اهل الصرف } هذا معارض لما في اشم من ان ما ذكره الناظم مخالف لاهل الصرف فانظره قال ش م ويدفع بانه ادعى ان ما عليه اهل الصرف انما هو ما ذكره اي ليس ما يقولون مخالفين للناظم منظورا اليه لضعفه فصار كانه ليس ما عند اهل الصرف بل هو ما قال الناظم هنا اه { قوله تنبيها على الاصل الخ } اي ابقي على الاصل في اللغة الحجازية تنبيها على كيفية اصله كما في استحوذ فان القياس فيه ان يقال استحاذ بالنقل والقلب ولكنه اقوى دلالة قياسه فاد بالقلب فوجه السلامة في نحوهما تنبيه على الاصل اه { قوله وشذ اجماعا

من ظاهر كلامه حيث لم يذكر حرفا آخر او يؤخذ من قوله الآتي مدغما فتأمل اه

حلوى الخ ى شذ هذه اعلى كل من لغتي تميم وحجاز لانه لم يقل كلا الفريقين الابه حلوى بالواو فلم ينطق بالقياس احد منهم فكان شاذا على الاجماع اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اه ﴿ فصل ﴾ لما ذكر ابدال الياء اراد اتمام مواضع ابدالها فقال ان يسكن السابق الخ وفرقه بالفصل لما فيه من الشروط المختلفة المفترقة اه ﴿ قوله ان يسكن السابق الخ ﴾ والظاهر ان من في قوله من واو ويا تبعيضية اي ان يسكن السابق من الشيئين المجتمعين اللذين هما الواو والياء متصلين وكان السابق عاريا من العروض فضمير عريا للسابق فالالف فيه للاطلاق لا للالف الراجع الى الواو والياء لان شرط عدم العروض انما هو للسابق دون اللاحق كما يظهر من الحواشي فان رجع حينئذ الى الواو والياء يفيد ان عدم العروض شرط في كلا السابق واللاحق وليس كذلك ويحتمل ان تكون من بيانا للسابق فالواو في قوله ويا للتنويع فعلى هذا يصح ان يكون ضمير عريا للواو والياء فالمعنى ان عرى الواو فيما كانت سابقة عن العروض كذا الياء فارجاعه الى الواو والياء انما هو باعتبار ان احدهما ان كان سابقا لا باعتبار كونهما مجتمعين في كلمة واحدة كما قاله ش بارح والى هذا الاخير ذهب الشارح اه ﴿ قوله واتصلا ﴾ ومعنى الاتصال ان لا يفصل بينهما لا كونهما في كلمة واحدة لكن يعلم ذلك من اطلاق الاتصال نظرا القاعدة البناء عند الاطلاق فقول الشارح في كلمة واحدة حال من ضمير اتصلا او من الاتصال المعلوم من اتصلا فهو بيان للاخفى من اطلاق الاتصال وعدم الفصل واضح من ذكر الاتصال فليس هو قوله في كلمة واحدة تفسيرا لمعنى الاتصال بل هو تفسير بالمراد المعلوم من اطلاق الاتصال كما علمت اه ش م ﴿ قوله ذا ادغام ﴾ معلوم من الظاهر اه ﴿ قوله ويجب التصحيح الخ ﴾ ترك الشارح شرط الاتصال وهو عدم الفصل لعله لوضوحه وليس ذكره لكونه معنى الاتصال كونهما في كلمة واحدة اه ش م ﴿ قوله وشذ معطى الخ ﴾ اي شذ ما اعطي حكما مما ذكر فتحصل فيه ثلاث صور ما جاء فيه هذه الابدال مع عدم استيفاء الشروط وما جاء فيه التصحيح مع استيفائها وما جاء فيه عكس هذه الابدال مع استيفاء الشروط ايضا فكل ذلك شاذ كما نص عليه الشارح وغيره ﴿ قوله من واو او ياء الخ ﴾ شروع في ابدال الالف عن اختيها الواو والياء فهو مقيس مع شروط

اهـ بحزة

معنى فان قلت ان البعلم علم الرجل الا ضربة تكريرة السيوف الفا احدهما الواو والياء فان ثم يعلم ذلك

احدى عشرة وكذا ذلك في اثنا عشرة مصرح به والواحد مأخوذ من ظاهر الاطلاق وهو ان يكون
اشتمالهما بالفتحة قبلهما ا صلية انظر انتى اه قوله والمفعول الاول من باء في التضمين ما في الازهري
من انه قوله من باءة متعلق بابدل والمفعول ابدل اه قوله متصل بن كلمة بقال في
على وفق ما مر عند قوله والاتصال اه قوله اذا كانتا عينين في فيه نظر لكون الحكم كذلك فيما كانتا فائين
كما في ييسر الا ان يقال انه نظرا الى الغالب او انه اللام وهو مراده ماليس لاما كما اذا اثرشى بارح اه قوله كما علم
مما يأتي في من قوله اعلال غير اللام وهي في اه قوله وان يسكن في مراده كان الثاني ساكنا كفى اعلالها اذا
كان الحرف المعلن لاما فان كانت لا مالا ينكف اعلالها بسبب ذلك الساكن الثاني بشرط ان يكون ذلك الساكن
غير الف ولا ياء مشددة فان كان واحدا منهما لا ينكف اعلالها من اللام من شيخ والى هذا اشار بقوله
وهو لا يكف اعلالها الى آخر البيت اه قوله نحو يخشون في مثال لعدم الكف لكون الساكن غير الف
فان اصل الاول يخشيون والثاني يمحيون فقلبت الواو والياء فيهما الفا ثم حذفت كما في الشارح خلافهم
(قوله وفتيان وعصوان) وهما ونحوهما محمول على نحو رميا وغزوا انظر اه (قوله وصح عين فعل في
يعني انه يجب فعل على وزن فعِل وكان اسم فاعله على وزن افعل فانه يجب تصحيح عينه وكذا يجب تصحيح
عين مصدره ان كان على وزن فعَل حملا على فعله واما وجه علم كون فعَل مصدرا من الماشي اتيانه
مع الحبر الاحق للاسم دون الفعل ولا يظهر ان يفرض انه وصف لفعَل لانه قليل فتعين كونه مصدرا
ومثله ان فعَلا مصدر مقيس لفعِل وكذا يعلم كون فعِل فعلا لاتيان ميزانه مجردا عن التنوين ويعلم ذلك ايضا من
قوله ذا افعل فتأمل واما وجه علم كون فعَل مصدر الفعِل المذكور فبعد ما مر من ان وزن فعَلٍ مقيس في مصدر فعِل
كما علمت من بابه اه وما استفيد من شى بام بعض الا زيادة اه والمقصود بهذا البيت بيان الشرط الثاني والثالث
لابدال الالف عن اختيها انظر خ اه قوله في الوصف في مثال شى بالجر في اسم الفاعل لانه لا حاجة الى تخصيص افعل
التفضيل لان لكل فعل تفضيلا مثال شى من مع انه لا يقال انه ذو وصف على افعل الا اسم فاعل كما هو واضح من استعمالهم
اه قوله يعني ان ما كان في حما والاطراد ما في قوله من الانفعال للتبعيض خبر كان او على وزن صفة للانفعال

وان جاء فيما جاء بعاينه بلا ويجوز عكسه نحو كان قوله على وزن ان اه قوله وان باين تقابلن فتح اي ان ظهر معنى التفاعل
من الفعل وهو التشارك كما في الشرح وكان عينه واوا فلا يبعد ان القابل يسلم اي ميته جا هو شيء من مادة افعل
بمعنى التفاعل يسلم الواو التي هي عينه للاعلال ما هو بمعناه وهو التفاعل فانه لا يأتي فيه هذا الاعلال لعدم كون
ما قبل العين مفتوحا كما هو ظاهر فان قلت ان افتعل بمعنى التفاعل ايضا كذلك كما مر فتخصيص الحمل على التفاعل يدفع بان
افتعل لم يجئ بمعنى المفاعلة فلا يناسب الحمل عليه كما يعلم من الشافية حيث حصر مجيء افتعل على معان
اي مجيء من الثلاثي نحو ولاغتياب والاتخاذ نحو اطبخ اي بمعنى عند اي الثالث التفاعل والرابع التصرف اي الاجتهاد
والاضطراب في تحصيل اصل الفعل نحو اكتسب اي اجتهد في تحصيل الاصابة لان معنى كسب اصاب والمعنى
رضي عليه فظهر انه ليس فيها معنى للمفاعلة فلذلك لم يحمل عليه وتعرف قريبا تعرفه معنى التفاعل والمفاعلة
قوله وهو التشارك كما في الشافية تفاعل لمشاركة امرين فصاعدا اي فاعله صريحا اي بحمل في اصله
في مصدر فعله الثلاثي وانما قال صريحا اي اذ معنى فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بغيره مع ان
الغير مثل ذلك فوضع التفاعل لنسبته الى المشترك ليس فيه من غير قصد الى تعلقه له اه وفي الفرق بين التفاعل
والمفاعلة مباحث انظر حواشي على الشافية صفحة ٩٣ اه قوله ولم تعل نحو قال يعني بانه عطف تفسير فا
قد يقال فيه اشارة لطيفة الى ان حق الاعلال فتأمل وهو كذا كما علمت من ان سبب هذا الباب انما
اهل ويأتي في كلام الشارح اه قوله وان لحرفان فتح اي ان كانت اي حرفان مستحقين للاعلال المذكور بان كان
كل واحد منهما حرف علة متحرك مفتوح ما قبلهما لم يجئ اعلالهما معا لئلا يؤدي الى اعلالين في كلمة
واحدة مع عدم الفاصل بينهما فوجب اعلال احدهما فالاولى به الثاني لكونه محل التغيير فالاخير اه فعلم انه ينبغي
هنا ان يكون الحرفان في كلمة واحدة وان لا يفصل بينهما وهو كذلك كما يعلم من ص وخ واما وجه علمية
فلم يظهر الى الآن الا ان يقال انه مشكل على الشهرة واصل الاطلاق اه قوله اي في كلمة فتح نظير ما مر اوله الف
قوله وعكسه فتح اي شذوذا كما يعلم من الاشموني وابن عقيل اه قوله وعلى ما فتح اي ان عليا الاسم الذي
زيد في آخره ما يختص بالاسم واجب سلامته اه ثم ان ما في الحواشي والشروح ان آخره منصوب على الظرف

زائد

يد فلا خفاء والى هذا اذهب الشارح حيث وجد في النسخ القديمة مرفيه ولكن وجد في النسخ القديمة
رفع فهو مبتدأ ثان والخبر قد زيد والعائد محذوف م قد زيد فيه كما اشار اليه الشارح ايضا حيث وجد
كلتا النسختين عند قوله قد زيد فيه فعلم ان في كلام الشارح على ما وجد في النسخ الجديدة اشارة الى كلا
النسختين وعلم ايضا انه يلزم على الوجه الاخير حذف متعلق زيد وهو عائد المبتدأ فيه انه هذا حذف
من السماعي على ما يعلم من الرضي فانظره في صفحة بلا ۹ و ۱ه وغيرها ولو على بعد ان يكون
الثانية بدلا من ضمير زيد فالعائد مذكور وهو هاء آخره نسخ وظاهرها في البيت انه اذا
لاما لما زيد في آخرهما يختص باللام تقلب الفا وليس كذلك على ما اقتضاه قول الشافية وشروحها
اي بناء على ان تخصيص العين في البيت معترض فاكش م لعل فيه خللا فانظره

لم من اللفيف بخلاف تاء التأنيث انظر اش ه اما علامتا التثنية والجمع فلم يعتبرا هنا لانهما
بداة في الفعل وان كان معنى التثنية والجمعية للاسم لا الفعل اه ش م قوله وقبل يا اقلب وفي
هذا البيت هنا غلق المناسبة لان هذا القلب من قلب غير اللين فالمناسبة ذكره في فصل ذوا اللين
ش م لعله نظرا الى ان هذا القلب جار في جميع المواضع فالمناسب ذكره هنا نظرا الى ما قبله
لاف ما يأتي في فصل ذو اللين لان ذلك انما هو في بعض الافعال كما ستعرف اه واعلم ان جملة
بدال المذكور محصور في هذه اه فالهمزة تبدل عن واو في خمسة مواضع الاولى ١
يكون الواو في طرف اثر الف زائد اه الثاني ٢ ان يكون بعد الف اسم فاعل فعل معل العين
الثالث ٣ ان يكون بعد الف فعائل مدا زائدا ثالثا في الواحد اه والرابع ٤
يكون بعد الف مفاعل وكان قبله واو او ياء ه والخامس ٥ ان يكون في اول الكلمة ان كان بعدها
و متصلة ولم يكن الثاني منقلبا عن الف فاعل ه وعن ياء في اربعة مواضع وهي
المواضع المتقدمة ما عدا الخامس اه وعن الف في موضع واحد وهو الموضع الثالث

من المتقدمة اه (والياء تبدل) عن همزة في خمسة مواضع اه الاول ان تكون الهمزة عارضة بعد الف
فعائل او مفاعيل التي قدمناها مع كون اللام همزة او حرف علة غير الواو والذي سلم في الواحد
والثاني ان تكون ثاني همزتين اجتمعتا مع عدم الفصل بينهما في كلمة واحدة وكانت ساكنة بعد كسرة ا
والثالث ان يكون الثاني منهما مفتوحا اثر كسرة اه والرابع ان يكون الثاني منهما مكسورا مطلقا اي
سواء كان بعد فتح او ضم او كسر هذا ان لم يكن الاول منهما همزة مضارع والا فالوجهان ه والخامس
ان يكون الثاني منهما طرفا مطلقا اي سواء كان بعد فتح او ضم او كسر ولكن ان كان بعد سكون وان
كان غير مصرح في البيت اه (وعن واو في خمسة مواضع ايضا) الاول ان تكون الواو طرفا بعد كسرة
حقيقة او حكما اي وان كان في آخره تاء التأنيث او زيادة فعلان اه والثاني ان تكون عينا لمصدر
الفعل المعلة عينا ان كان قبله كسرة وبعده الف ه والثالث ان تكون عينا لجمع ان كان مفرده معل
عين او مسكنا ومع وجود الكسرة قبله والالف بعده اه والرابع ان تكون لام كلمة بعد فتحة مع
كونها رابعة فصاعدا ه والخامس ان تكون لام فُعْلى وصفا وهذا الابدال الاخير جائز لا واجب اه
ويبقى موضعان آخران وهو كون الواو لاما لفُعُول وكان جمعا ه والثاني كونه عينا لفُعَّل جمعا وكان لاما
صحيحا وهذان الموضعان مذكوران في قوله كذاك ذا وجهين ح وشاع نحو نيم ح (وعن الف في موضعين)
الاول ان يكون الالف بعد كسرة ه والثاني ان تكون بعد ياء التصغير اه (والواو تبدل عن همزة)
في خمس مواضع) الاول ان تكون الهمزة عارضة بعد الف فعائل او مفاعل ان كان لامه
سالمة في واحده ه والثاني ان تكون ثاني همزتين اجتمعتا في كلمة واحدة وكان الثاني
ساكنا بعد ضم ان لم يكن الاول منهما همزة مضارع والا فالوجهان ه والثالث ان يكون
الثاني منهما بعد ضم ان لم يكن الاول همزة مضارع فالوجهان ه والرابع ان يكون الثاني منهما
مفتوحا بعد فتح ان لم يكن الاول همزة مضارع ح ايضا ه والخامس ان يكون الثاني منهما مضموما
مطلقا اي سواء كان بعد ضم او فتح او كسر ان لم يكن الاول همزة مضارع ح ايضا ه ه ه

وعن ياء في

(وعن ياء في خمسة مواضع ايضا) الاول ان تكون الياء ساكنة بعد ضمة وكانت كلمة غير جمع وكانت الياء غير مكررة ان لم يكن عينا لفُعْلى وصفا والا فالوجهان ٭ والثاني ان تكون لام فَعْل متحركة بعد ضمة لام اسم قبل تاء التأنيث التي بنيت الكلمة عليها ٭ والرابع ان تكون لام اسم قبل الالف والنون الزائدتين و كانت بعد ضمة ٭ والخامس ان يكون لام فَعْلى اسما ٭ (وعن الف في موضع واحد وهو ان تكون الالف بعد الضمة ٭ (والالف تبدل عن همزة في موضع واحد) وهو ان تكون الهمزة ثانية همزتين اجتمعتا في كلمة واحدة وكان الثاني ساكنا بعد فتح ان لم يكن الاول منهما همزة مضارع والا فالوجهان

(وعن ياء وواو في موضع واحد) وهو فيما [illegible]

[illegible]

[illegible] في النسب الآتي ٭ و [illegible] ٭ والنسب [illegible]

[illegible] قوله [illegible] واو الياء [illegible] همزة لان الهمزة من حروف العلة عند الناظم كما في [illegible] على القول بان [illegible]

[illegible] من حروف العلة وهو مذهب [illegible]

لبيت الهمزة بناء على مذهب من ان الهمزة من حروف العلة ويؤيده ما في الامير على المغني من ان الهمزة والالف اللينة [illegible] عند سيبويه [illegible] في باب الهمزة [illegible]

من ذي [illegible] الذي رأيت عينا روجد العين بسببه كما يقال وجد الكون بسبب [illegible] فتدبر ان شاء ولا يخفى

ان [illegible] البيت [illegible] كما في الحواشي ٭ [illegible] قوله ان لم يكن مثل اهوى [illegible]

[illegible] قوله [illegible] خصوص افعل كما في [illegible]

من قوله بلام [illegible] ان مدار الحكم اعلال اللام لا خصوص باب افعل [illegible]

بنوع في كلام بعض حيث لم يشرح هنالك يكون مضغنا فتوقف فانظره

[illegible]

[illegible]

{قوله الاسم المشبه للمضارع} خص التشبيه بالمضارع مع انه يكفي في التشبيه كونه اي فعل كان ثم لعله لكون الغالب من مشابهة الاسم للفعل هو بالمضارع اه {قوله ومثل فعل الخ} اي كالفعل في الاعلال المذكور الاسم المشابه للمضارع في الوزن اي في وجود احد الزوائد الاربع في الاول بشرط وجود العلامة في ذلك الاسم يمتاز بها عن الفعل بعد الاعلال وذلك بان يكون مشابهته للمضارع في الوزن فقط اي في وجود الزيادة في الاول فقط لان الفعل المضارع لا يوجد الا مع مجموع هذين الامرين فانعدام احدهما دليل على كونه غير فعل بخلاف ما ليس فيه علامة بان يكون مشابهته في الوزن ووجود الزيادة معا فظهر معنى قول الشارح في وزنه دون زيادته اه {قوله دون زيادته} اي احدى الزوائد الاربع اه {قوله ومفعل صحح} واعلم ان حق وزن مفعل ان يعل على ما مر لانه مشابه للمضارع في الوزن دون الزائد ولكن يعلم بكسر التاء في لغة من يكسر حروف المضارعة لكنه حمل على المفعال لموافقته له في الوزن على ما سعرف وفي المعنى لان كلا منهما اسم الالة اه {قوله لشبهه به لفظا} اي لعدم الفرق بين لفظيهما الا بالالف اه من {قوله واعترض عليهما الخ} انت اه {قوله والزم الافعال الخ} فاصل استقامة استقوام فنقلوا ثم قلبوا مع الحمل ان قلت لاي سبب يكفي للقلب وجود فتح الياء والواو ظاهرا او تقديرا فما معنى الحمل وهذا السؤال ليس مختصا بهذا الموضع بل هو اعم قلت ان القلب قد مضى في اصل التصريف وهو الماضي المفرد ثم فاض الى جميع افراد المنصرفات منه فلا حاجة في يخاف مثلا الى وجود الداعي وهو وجود حركات الاربع في كلمة واحدة فهو موجود حين كون الواو والياء متحركين لان الواو كالضمتين في الثقل وليها حركة وما قبلها متحرك بالفتحة ايضا فكانه اجتمع اربع حركات فمعنى الحمل انه جار على طريقة ما في الماضي في نحو يخاف وعلى طريقة ماضي المجرد في نحو استقامة هذا هو الاحسن وبه اجاب الخليل حين سئله سيبويه قيل ان معنى الحمل انه طرد في هذا القلب بالماضي لان الشرط انما هو في الماضي ثم قلبوا في غيره طردا عليه والفرق بين القولين ان القلب في الماضي فقط دون غيره على القول الاول والقلب موجود في غير الماضي ايضا على القول الثاني اه ما نقل عنه

شرح احمد ١٠٠٦

ش م اخذا من كلام المحقق فانظر جاربردي تعرف تنصيص اعلال العين مع صحة لامه ورضي عنه
اه {قوله ويجب بعد النقل الخ} دفع ما يستوهم الناظم مقصودا بالذات الاعلال بالحذف في نظر العائب
الاختصار مع وضوح ذكر النقل من البيت فتامل اه {قوله من الالف الحذف وقع} واختلف
في نفس تلك الالف فعند سيبويه والخليل والناظم هي الزائدة ويدل عليه تعبير المصنف بالف
بالف الافعال كما في خ وقيل هي الالف المنقلبة عن الواو او الياء اه {قوله صيغة مفعول} لافادة انه
انه لا يجري الا في الثلاثي وهو كذلك اه {قوله من الحذف ومن ذلك} مردود لعو بعض النادر لا يفيد
اقتصار البيان على الحذف والنقل والا فلا حاجة الى ذكر البيان مع تقدم التنصيص عليه في كلامه
ش م {قوله لمفعول به} اي مفعول الفعل المعتل عينا كما يفيده المقام لان كلامه في نقل حركة العين
المعل اه {قوله ما لا يستحق لافعال واستفعال} صريح في ان قوله وما لافعال ليس مختصا بل
الاستفعال موافق له ثم وجه اختيار الافعال دون الاستفعال لكون الافعال اقرب الى الثلاثي
من الاستفعال من حيث عدد الحروف تدبر اه ش م {قوله وحذف واو المفعول} بيان بما
اختص هنا وكلام المصنف لا يقتضي الا مجرد الحذف ولم يصرح بنفس المحذوف لما فيه من الخلاف كان الشارح
تبرع بيانه {قوله والصحيح انها الثانية} كما هو مذهب سيبويه وهذا الخلاف ايضا مصرح بقول
الشارح فيما مر ثم هل المحذوف الواو عند سيبويه خلافا للاخفش وهذا المذهب الصحيح هو ظاهر
النظم حيث قال وما لافعال لان ما للافعال انما هو حذف الالف الزائدة كما مر وجهه فيؤخذ منه
ان المحذوف هنا ايضا الزائدة كما هو مذهب سيبويه اه ش م {قوله وندر تصحيح} يعني ان تصحيح
نحو مصون نادر شاذ والاعلال مشهور مقيس وان تصحيح ذي الياء مشهور كما ان اعلاله ايضا مشهور
مقيس فعلم ان الاول شاذ والثاني مقيس كما هو ظاهر وغيره فافهم اه {قوله وصحح المفعول}
لما ذكر احكام اسم المفعول من معتل العين ناسب ذكر مفعول المعتل اللام فقال وصحح
يعني ان مفعول واوي اللام يصح لامه على الوجه الاولوية ويجوز الاعلال على وجه

خلاف الاولوية وهو المعيب بقوله واعلل خ ان ابن عقيل مع ح تجد تفصيل الحكم اه واختلف في علة الاعلال اذ انثى مع ص اه {قوله} وفي الاوضح ان التصحيح فيه واجب خ} والمتن مخالف له كما وقع في مواضع اه {قوله فان كان ماضيه مكسور العين وجب الاعلال} على وجه اللزوم فيما كان عينه واوا وعلى وجه الفصاحة في غيره ان ابن عقيل مع خ اه {قوله كذا ذا وجهين خ} مراده بنى الاسم على وزن فعول مع كون لامه واوا يجوز فيه الوجهان التصحيح والاعلال سواء كان ذلك الاسم جمعا او مفردا ثم ان المراد من تشبيه هذا الحكم بما قبله انما هو في مطلق جواز الوجهين لا في اجودية التصحيح وعلى ذلك نبه المصنف بقوله ذا وجهين لان المبادر من التشبيه بكذا انما هو على الوجه السابق فيفيد اجودية التصحيح وهو خلاف الواقع هنا فلما قال ذا وجهين يؤخذ منه ان التشبيه في جواز الوجهين لا في امر آخر فلا يفيد هذا البيت اجودية احدهما اه {تنبيه} وفي اش وغيره انه يشترط هنا ان لا يكون من باب قوي فيجب الاعلال ح ولم يقيد الناظم به لكونه داخلا في قوله السابق ان يسكن السابق خ فتامله اه ش م {قوله بعض} مر يعرض نعت لفرد كما في الشارح فائدته الاشارة الى ما في ابن عقيل من ان الاعلال خلاف الاجود فالمعنى او مفرد عارض مر عارض فيه جواز الوجهين مر كالعارض فاعارض في كون الاعلال منهما ضعيفا فيه كذا قال ش م قال ش بالعلل المعاني او فرد الذى بعض الاعلال فيه فعلم ان الاعلال فيه ليس اصلا مر ليس قياسا فقوله بعض تعريض على ما في التوضيح من ان القياس في المفرد التصحيح والاعلال شاذ اه ولا يخفى ان ظاهر النظم كون التصحيح والاعلال مقيسا فيهما فلعل الناظم مخالف لمن قال بما في التوضيح فتنبه اه وقد علم ان ما في هذا البيت من مواضع ابدال الواو ياء وكذا ما في البيت الآتي كما كتبناه في باب الابدال اه {قوله وشاع نحو نيم خ} يعني انه اذا وجد جمع على فعل مصحح العين مشدد العين مع كون العين واوا يجوز فيه التصحيح والاعلال وكل منهما مقيس كما هو ظاهر البيت وصرح به غيره كما في الحواشي فالمعنى ان نحو نيم في نوم شائع مع كون التصحيح كون التصحيح ايضا شائعا مر ليس الاعلال فيه قليلا الا انه ان الشائع فيه

ان الشائع فيه انما هو الاعلال والتصحيح غير شائع ويأيده ما في اش في التنبيه الاول من قوله
وقد بان لك انه اذا لم يكن قبل لام الف بان يكون الوزن على فعال يجب التصحيح والاعلال
شاذ واليه اشار بقوله ونحو نيام شذ وذ اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

{فصل} لما فرغ من ابدال حروف اللين والهمزة شرع في بيان ابدال بقية احرف هدأت
موطيا فقال ذو اللين فا تا في هذا الفصل ابدال التاء والطاء والدال وقد سبق
ابدال الميم في قوله وقبل باء اقلب ميما فبقي ابدال الهاء حيث لم يذكره في هذا الفصل
ولا في باب الابدال لكن وفي خ في اول باب الابدال ان ابدال الهاء انما يطرد من التاء
وقفا كرحمة وهو مذكور في بابه حيث قال والهاء وقفا وعدها في اول الباب حيث قال احرف الابدال
هدأت موطيا للحمرو سكت عن بيان ابدالها استغناء بما قدم هناك اه بتغيير وزيادة اه ومعنى البيت
ان ذا اللين اذا كان فاء للافتعال يبدل تاء فتقول في ابدل لا ابدل من ذا اللين اه {قوله وشذ في ذي الهمز الخ} انما
دفع توهم ان الهمزة داخل في قوله ذو اللين كما وقع في كلامه غير مرة وهذا التوهم مبني على ان
فاء نحو ائتكل هو الهمزة ولوقف الاصل او استثناء مما قبله نظرا الى ان فائه هو الياء ولوقف الحال لان
الاصل الثاني لا ائتكل ايتكل كما يظهر من كلام الشارح حيث قال ولا يجوز ابدال الياء المنقلبة ح وطريم
المصنف بانقلاب الهمزة ياء لما اسلفه من ان الهمزة الساكنة بعد الكسرة تقلب ياء فافهم اه {قوله طا تا افتعال الخ}
يعني انه يبدل تاء الافتعال طاء بعد مطبق بان يكون فاؤه حرف اطباق ويبدل ايضا تاء الافتعال دالا ان
كانت الفاء دالا او ذالا او زاء اه {قوله ولا يدغم لان الصفيري الخ} جواب لسؤال مقدر وهو هلا يدغم
الصاد في الطاء لانهما تقاربا من جانا فاجاب بقوله لان الصفيري الخ كذا ما بعده اه {قوله ثم لك ثلاثة اوجه}
{قوله الاظهار الخ} علم منه ان ادغام غير المثلين جائز والاوجب الادغام هنا {قوله والادغام مع ابدال الاول من جنس
الثاني} لان الادغام لا يتصور الا في المثلين فمعنى قولهم يجوز ادغام المتقاربين هو باعتبار الاصل والا فليس
الا في المتماثلين لان المتقاربين لا بد من قلب احدهما مماثلا للآخر كما في ص في اول باب الادغام فعلم منه

انه معنى جواز الادغام فى المتقاربين انه لا يجب فيهما امر الادغام بعد قلب احدهما مماثلا للآخر فافهم اه والله
اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب {فصل} شرع فى بيان الحذف
فالمقيس منه فى البيت الآتية وفى كل مما فى البيت الثالث خلاف فى كونه مقيسا كما ستعرف ان شاء الله اه {قوله
مما هو} فيه قصور لان مضارع مفتوح العين قد يكون مضارعه ليس على يفعِل بالكسر كما هو معلوم فكان
عليه ان يزيد ومكسورها فى المضارع اجيب بان قياس فعَل مفتوح العين انما هو ان يأتى مضارعه على
يفعِل بالكسر فقط ان كانت الفاء واوا كما نص عليه الناظم رحمه الله فى اللامية اه {قوله مفتوح العين} فيه نظر
فان نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها قلنا فى كلامه اى بيان على تلو ولا يخفى ما فى النظر
لان نحو ورث يرث من اخوانه حسب يحسب فتنبه اه {قوله المبنى على فعلة} واعلم ان المراد بكونه
على فعلة بالكسر ان يكون مما حذفت الواو من مضارعه لان للمصدر المعتل الفاء اذا لم يكن كذلك ليس على فعلة
الا فيما كان المضارع منه على يفعِل بالكسر بحكم الاستقراء كما يعلم من تفتازانى اه {قوله كعدة} اصله وعدة
نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليه مع اعلال فعلها وحذفت الواو حملا على الفعل وقيل الاصل وعد
حذفت الواو للامر ثم زيدت التاء عوضا عنها كما يعلم من تفتازانى وغيره اه {قوله وحذف همز افعل الخ} لما
يلزم من توالى الهمزتين فى كلمة همزة نحو أأكرم مع ان قياس المتكلم تخفف فى الجميع اه شافية ابن الحاجب
قال الرضى عليه انما حذف ثانية همزتى نحو أأكرم مع ان قياسها ان تقلب واوا كما فى أويدم لكثرة استعمال
مضارع باب الافعال فاعتمدوا التخفيف البليغ وان كان على خلاف القياس اه باختصار وحمل اسم
الفاعل واسم المفعول على المضارع كما فى الحواشى اه {قوله ظلت وظلت الخ} اقتصر على هذه الالفاظ
اقتصر على هذه الالفاظ الثلاثة نظرا لجانب الكثرة استعمالا والا فيقال احست واحسست كما فى الشرح وغيره
على انه ليس المراد منه خصوص الافراد المذكورة لانه مقيس كما يدل عليه كلام الشارح فى العناية
وستعرف الخلاف فى كونه مقيسا اه {قوله وقرن وقرن فى اقررن الخ} بمعنى انه استعمل ايضا فى
قرن قرن بحذف الراء الاولى او الثانية ونقل حركة الراء الى القاف وهو امر من

قرن

قرت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في المضارع واقتصر المحشي على الامر مع ان هذا الحكم ايضا ثابت في المضارع كما اشار اليه الشارح ولعل وجه اقتصاره انه مأخوذ من ذكر الامر لان الامر مقتطع من المضارع مع ان هذا الحكم ليس مختصا بالهيئة المخصوصة لكونه مقيسا على ما عرف اه قوله وقرن نقله في مرتفعه ايضا قَرْنَ بالفتح في اقْرَرْنَ على لغة من يقول قرت بالمكان بالكسر أقر بالفتح عكس ما مر فامر منه فصار اقْرَرْنَ ثم خفف فصار قَرْنَ بالفتح هذا قليل وكذا قال وقرن نقلا اه تنبيه والظاهر من البيت ان الاخير اعني قرن نقلا شاذ وما عداها مقيس انظر اشق تجد تفصيل الخلاف في كل منها اه قوله لانه تخفيف المفتوح الخ مر لانه من اقْرَرْنَ و لا حاجة في المفتوح الى التخفيف اه قوله ولان المشهور الخ مر لما قلنا من ضبطه فليرجع في قوله وانما عكسه الخ مر ليس ذلك لهذا المعنى بل لمعنى قرة العين اه والله اعلم بالصواب واليه المرجع و المآب اه

في الادغام في واعلم ان الادغام نوعان الاول ما في لحرفين المتحركين باسقاط حركة الاولى مع كونهما مثلين في كلمة واحدة واقتصر الناظم على هذا النوع لانه هو الانسب هنا لان هذا المقام مبحث التصريف فلا يلاحقه الا ما في كلمة واحدة لان ما في الكلمتين من بحث مجموع الكلمتين فلا يلاحق التصريف وان ما كان الاول فيه ساكنا والاول محركا ليس فيه تفصيل ولا تطويل كما ستعرف بخلاف المتحركين لما فيه من الشروط الكثيرة في المثلين وان غير المثلين فالادغام فيه جائز لا واجب كما يؤخذ من شرح قوله السابق لما تا افتعال الخ والاولى بالبيان هو الواجب لا الجائز اه والنوع الثاني ما في لحرفين الثاني منهما متحرك والاول ساكن ولادغام هذا النوع ثلاثة شروط كما بينته هو وغيره ولا فرق في هذا النوع بين ان يكونا في كلمة او في كلمتين اه وينقسم النوع الاول الى ثلاثة اقسام ما يجب فيه الادغام وما يجوز وما يمتنع فالواجب ما استوفى الشروط الآتية في المثن والجائز ما لم يكن في كلمة وما عدم شرط كون حركة ثانيهما غير عارض بسبب وما عدم شرط كونه لم يكن كحيي وما عدم شرط كونه لم يكن كتجلي واستتر وما عدم شرط كون المدغم فيه غير ساكن لعارض

ثم هذا هو على ما جرى عليه الشارح فلا فالظاهر المثن كما سيعلم ثم اه

مع كونه لاجل الجزم او شبهه اه واذا لم يتوقف شيأ من الشروط يمتنع فيه الادغام اه فان
قيل ان جميع الصور جائزة نص عليها المصنف الا الاول اعني ما لم يكن في كلمة واحدة
فما سبب تركه يجاب بانه المصنف لم يقصد ذكر الجواز مستقلا بل من حيث كونه خارجا للشروط
المقصود بيانه وكونه في كلمة واحدة ليس من الشروط في كلامه بل من المشروط لان الشروط انما هي
من قوله لا كمثل صففا ع وكل ما قبله من المشروط فتنبه اه {قوله اول مثلين} في الماهية
لا في الجنس لان جنس كل حروف واحد وهو صوت يخرج من مخرج من المخارج الا ان يراد بالماهية
الجنس كما هو شائع اه {قوله كائنان} هذا على ما في النسخ القديمة قبل قوله محركين فالمعنى
الكائنين قبل محركين فهو اشارة الى انه ليس المعنى محركين معا في حاله لتعذر ادغام المتحرك فسكن الاول
عند الادغام اه واما على النسخ الجديدة فهو اشارة الى ان قوله في كلمة صفته اه {قوله فان كانا في كلمة} ع
قد مر ان كلا منهما من كونهما مثلين ومحركين وكونهما في كلمة مشروطا فلا يناسب تخصيص هذا بالذكر
الخارج دون غيره من الاولين اللهم الا ان يقال انه في عبارة الشارح كالقيد حيث قال في كلمة واحدة
فاخرج به نظرا اليه اه ش م ثم ان قوله محركين خرج به ما كان الاول منهما ساكنا والثاني متحركا يجب فيه الادغام بالشروط
الثلثة التي في ص كما كتبناه وخرج ايضا بقوله مثلين ما كانا متقاربين محركا فالادغام فيه جائز لا واجب
كما يؤخذ من شرح قوله طانا افتعال ع ولكن يجب عند ادغام المتقاربين قلب احدهما بالاخر كما في الشافية وغيره
فافهم اه {قوله كان الادغام جائزا لا واجبا} قوله جائزا بيان للحكم في نفس الامر قوله لا واجبا بيان للمقصود
بالذات هنا اه شوم {قوله ان للادغام شروطا} ع اي ان لوجوب الادغام شروطا وهي اثنا عشر على
ما في النظم الاول والثاني والثالث والرابع ان لا يكون اسما على فَعَل وفُعُل وفِعَل وفُعَل
والبيه اشار بقوله لا كمثل الى قوله ولبب اه والخامس ان لا يكون اول المثلين مدغما
فيه غيره واليه اشار بقوله ولا كجسّ والسادس ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة كان
وجدت بنقل عارض وهو المعني بقوله ولا كاخصص ع والسابع

ان لا يكونا

ان لا يكونا فى وزن ملحق سواء كان اسما او فعلا والى الاشارة بقوله ولا كمثل اه والثامن ان لا
تكون الكلمة مما فكه العرب شذوذا وذلك فى كلمات محفوظة ولا يقاس عليها منها فلا يجوز فيه
الادغام بل يبقى على ما سمع فيه من الفك وهو المراد بقوله وشذ فى الل ع والتاسع ان لا يكونا
بابيه ثانيهما لازم التحريك والى هذا اشار بقوله وحيى ع والعاشر ان لا يكونا تائين زائدتين فى
اول المضارع و هو المشار اليه بقوله كمثل نحو تجلى اه والحادى عشر ان لا يكونا تائين فى
افتعل وهو المنبه عليه بقوله واستتر اه والثانى عشر ان لا يعرض لثانى المثلين سكون اما
لسبب اتصال الضمير المرفوع المتحرك او لسبب الجزم او شبهه والى هذا اشار بقوله وفك حيث
مدغم ع اه وزاد الشارح شرطا واحدا تبعا للموضح وهو ان لا يتصدر اول المثلين وان لا يكون
اول المثلين فى صدر الكلمة وقد اهمله المصنف لوضوح ان الساكن لا يبتدأ به والمدغم لا يكون الا
ساكنا اه ﴿ قوله فلا يجب فى هذه الادغام بل ع ﴾ كما اقتضى ظاهر التوضيح فلا فالظاهر
ما فى ع وايضا انه ظاهر النظم كون الادغام فيه ممتنعا لا جائزا حيث يصرح بالفك الجائز
من قوله وحيى ع فلا يظهر حمل ما قبله الاعلى الامتناع كما لا يخفى ولكن يجاب عن الشارح
بانه جرى على مذهب القراء المجوز الادغام فيما حركة ثانيه عارضة كما يؤخذ من اش فى
شرح قوله وحيى افكك ع اه شم والله اعلم ﴿ قوله سواء كان الملحق ع ﴾ قوله او غيرهما اى
او يكون الملحق غيرهما اى غير المثلين قوله او كليهما اى او كان الملحق كليهما اى المثل والغير بان
يكون الملحق اثنان مثلا احدهما من المثلين والآخر من الغير نحو اقعنسس فالسين والنون ملحقتان
﴿ قوله فانها ملحقة ع ﴾ قوله بجعفر راجع لقوله قردد ومهدد قوله ودحرج راجع لهيلل
قوله واحرنجم راجع لقوله اقعنسس اه ﴿ قوله فى الل ونحوه ع ﴾ مما قياسه الادغام وفكته
العرب شذوذا اه ﴿ قوله بتقل ع ﴾ وبتقل صفة لفك والفاء فى فقبل سببية اى شذ الفك المنقول
عنهم فلذا قبل واتى بقبل تنبيها على ان الفك هنا واجب وذلك ان قوله وشذ فى الل

ونحوه نحو لا يفيد الا ورود الفكّ فيه شذا وذا لا يفيد امتناع الادغام فيه لكون اللفظ مما يوجب
الادغام عا فانون الادلة وليس ثمة ذلك كافيا هنا لان المقصود هنا بيان انه لا يجوز فيه الادغام
لما عرفت من ان هذا من شروط وجوب الادغام فلما قال قبل استفيد منه على وجه ظاهر
الاطلاق ان الفك مقبول على وجه الصواب فعلم انه واجب والادغام ممتنع وهو المقصود واما
ذكر النقل فانما هو من حيث انه مسبب القبول كذا قال ش م قال ش بان قوله بنقل اي به
للتنصيص عا اي ان هذا الشاذ منقول عنهم لان معنى الشذوذ انما هو مخالفة القياس
ولا يوجب وجود النقل اه قال ش م نعم ان اطلاق الشذوذ في العرف انما هو فيما وجد
النقل وان لم يقتضيه معناه فافهم والا فيصح ان يقال في كل ما لم يوافق الاحكام المقررة فافهم اه
في قوله وحيي افكك الخ اي يجوز في نحو حيي الفك والادغام والفك اجود كما يفيده
قد يمد كما في ائتي فيحتمل ان يتوهم ان الادغام ضعيف وليس كذلك بل هو خلاف الاولى والى
دفع ذلك التوهم اشار بقوله دون حذر كذا قال ش م في قوله ورده ابن هشام الخ انظر بيت
عبارت قوله ونقول في المضارع الخ انظر اه (قوله وما بتائين الخ) لما ذكر حكم اجتماع التائين في اول المضارع
تناسب ذكر هنا البيت هنا اه (قوله من مضارع تفعل الخ) كذا في المكودي لا يخفى ما فيه من القصور لان
تفعلل كذلك كما نص عليه في الغزي اللهم الا ان يقال لعل تفعلل قليل الاستعمال بالنسبة لتفعل وتفاعل
وتفاعل اه ش م تتبيـ (قال) وما المعلوم ان محل هذا الحذف انما هو في المضارع وصرح به في الحواشي ويأخذ
ذلك من المتن حيث كان هذا البيت بقية قوله كذا اك نحو تتجلى فالظاهر حمله عليه ويؤيده ارشاد التمثيل اليه
اه ش م (قوله وفك حيث مدغم الخ) اي فك وجوبا ان كان المدغم فيه ساكنا لاقترانه بضمير الرفع اي لا يجوز الادغام
حينئذ بتحريك الساكن على عدم الاعتداد به اي السكون فمعنى قوله سكن اي كان مستحقا للسكون بمقتضى القاعدة
لانه سكن في الماضي لانه لا محصل لذكر الفك ح لتعذر الادغام حينئذ التسكين كما نقل عن شيخ (قوله اذ لا يتصور الخ)
اي لا يجوز تحريك الساكن لامتناع الاعتداد به اي بهذا السكون فيلزم الادغام في الساكنين وذا لا يتصور اه

١٠ ٥٠٥ ٤٨٩

قوله نحو حللت الخ) ونقل عن ش ح ما حاصله انه هذا القول على جهة البديع في تورية الجواب لقوله في اول الكتاب كما يستفهم حيث امر بالاستقامة فالمعنى وعلى وفق ما حللت حللت اي اعطيت ما طلبت

تامّت اه قوله وفعل الامر الخ اشار به الى ان المراد بشبه الجزم في البيت انما هو فعل الامر وهو كذلك كما

في الحواشي كما هو المتبادر عند الاطلاق شبه الجزم اه قوله وفي جزم وشبهه الخ هذا نوع

ثان مما يعرض فيه السكون فالفك فيه جائز لا واجب اه قوله وفك افعل الخ هذا البيت اماني نوع

الاستثناء من البيت قبله ان اريد بفعل الامر المراد بشبه الجزم ما يشمل ما في حكمه صورة او معنى

او مجرد بيان حكم مستقل متعلق لما قبله ان اريد به الامر الحقيقي اه ش م قوله ايطاق هلم الخ اي اطلق مطلق

اللزوم كما هو واضح اه قوله وما يجمعه الخ انظر اه قوله حال من الهاء الخ والاظهر ان يكون حالا

من فاعل كمل اه قوله على حل المهمات الخ فليرجع ما كتبنا ه عند قوله في الخطبة مقاصد

النحو الخ اه قوله كما اقتضى الخ) والاولى ان الكاف لتشبيه مضمون جملة لمضمون اخرى فلا يقتضي كون المشبه

به اقوى كما فصلنا ه عند قوله والاسم قد خصص الخ ويحتمل ان يكون للتنظير اه قوله اذا افتتح

الخ) يعني انه بناء الافتعال لا فتح اه من حواشي الجامي قوله فاحمد الخ) فلسبب اه بوقعني

كذلك احمد الله الخ اه قوله خير نبي) ومعنى خير نبي خير الانبياء لكن وضع الاسم المفرد

النكرة موضع الجمع المعرف اختصارا او اوجز يعني انه اطلق النكرة واراد به ما تعلق به ماهيته

اه ش م قوله المستكملين الخ) بفتح الخاء المعجمة اي المستفيدين كما في خ ولا يظهر ما

يمنع كونه بكسرها اسم فاعل كما في بعض النسخ فالخيرة باق على اصله مفعول له اه قوله

مصدر يوصف به الخ) دفع لما يتوهم من انه منتخبين جمع فكيف وصف بالخيرة اه والله

اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب جعلنا الله من العالمين المنتفعين بالعلم الذي تعلموه

وجعلنا من الشهداء المقبولين المرحومين ووفقنا لطلب العلوم النافعة في الدارين برحمانا

من معلقاتها بجاه سيد العالمين وجعلنا من المتعلمين الذين يتعلمون لوجهه الكريم

قوله ويشبه الجزم اي نظرا الى ما هو فانه الظاهر من مقام المضمر اه منه

بمنك يا ارحم الراحمين فقد تم ما رمت كتابته من محملات بعض عقود الفتية ابن مالك الطائي
رحمه الله رحمة واسعة وسائر المصنفين ونفعنا بعلومهم وجعله الله نافعا لنا ولاحبابنا و
لجميع من احتاج اليه مع ما فيه من الخلل والزلل ما لا يعد ولا يحصر والمسئول ممن اطلع فيه على خلل
ان يصلحه لوجه الله الواحد الاحد الفرد الصمد بعد امعان النظر والحمد لله اولا واخرا باطنا وظاهرا
ونشكر الله سبحانه وتعالى على ما اعطانا من النعم الظاهرية والباطنية والشرعية والجهرية
والخفية والجلية والصلاة والسلام على النبي الامي العربي القريشي الهاشمي العدناني
الزمزمي المكي الابطحي الحرمي الامين شفيعنا من سيد المرسلين وقائد
الغر المحجلين [illegible]
[illegible] رب العالمين [illegible]
[illegible] الله جميع الاولياء والمشايخ والمتقين
سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام
على المرسلين والحمد لله رب
العالمين رب ارحمهما
كما ربياني صغيرا
آمين

تم

يقول العاصي المستغرق في المعاصي قد فرغت منه ليلة الخامس من جمادى الاولى يوم الثلاث قبيل
الفجر سنة ١٣١١ هـ تمت وبالخير عمت رب تمم
بالخير والسعادة

١٤٢٧
٣